

۲۹۸۳۴	واحد نمبر
۴۲ الف	فہرست نمبر
۶ د	کتاب نمبر

مكتاب الروض المربع بشرح زاد المستقنع مختصر المقنع جمع الشيخ
الامام والخبر الهمام العالم العلامة والبحر الفهامة شيخ الاسلام
والمسلمين سيدى واستاذى الشيخ منصور ابن يونس البهوتى
الحنبلى نفعه الله برحمته واسكنه فسيح جناته امين



بسم الله الرحمن الرحيم قال العلامة والبحر الفهامة خاتمة المحققين وامام
المدققين الشيخ محمد السفاريني روح الله عليه وسلم الشيخ منصور صاحب شرح
المنتهى احد اعلام المذهب المتأخرين كان كثير العبادة غزير الافادة والاستفادة
رحل اليه الحنابلة من الديار الشامية والنواحي النجدية والاراضي المقدسية
والضواحي البعلبية وتتلوا بين يديه وضربت الابل اباطها اليه وعقدت
عليها الحناصر وقال من حظي بنظره هل من مفاخر فاخذ عنه الشيخ يوسف
البهوتى وسيدنا الشيخ محمد ابو المواهب والشيخ محمد الخلقوى والشيخ محمد
المرداوى والشيخ يسين اللبدى والشيخ عبدالحق ابن عمه والشيخ يوسف
الكرمى والشيخ محمد ابن ابى السرور فى آخرين وشرح الاقناع فى ثلاث
عجلات ضخام وكذلك المنتهى وشرح المفردات وزاد المستقنع وهو احسن
شروحه وله حاشية على الاقتناع وحاشية على المنتهى وكتاب لطيف مختصر
وسماه بعمدة الطالب وكان سخيّا جوادا له مكارم دارة وبشاشة سارة وكان
فى كل ليلة جمعة يصنع ضيافة ويجمع جماعة المقادسة فى داره ومن مرض
منهم عاده واخذه الى داره ومرضه احسن تمريض الى ان يشفى وكان الناس
بأتونه بالصدقات فيفرقها على طلبته فى المجلس ولا يأخذ منها شيئا
وكانت وفاته رضى الله عنه ضحى يوم الجمعة عاشر شهر ربيع الثانى سنة
احدى وخمسين والى بمصر المحروسة ودفن بترية المجاورين رحمه الله تعالى
والى الان لم اعلم تاريخ مولده قال العلامة م س لخصت هذه الكلمات من
ترجمة فى تراجم متاخري الاصحاب التى جمعها انتهى كلام م س وبقيت
الكلام من جهة وفاته وهو يقرء فى الدروس على اى درس وقف ذكره العلامة
الخلقوى فى حاشيته على المنتهى على قول المص فى كتاب الحجر الثالث ما
ما يلزم الحاكم الخ فراجع فى موضعه تعرفه والله اعلم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرح صدور موج الزلزال هذه إني للإسلام وفقه في الدين من
 اراد به خيراً وفهمه فيما احكمه من الاحكام احمده ان جعلنا من خير امة
 اخرجت للناس وخلع علينا خلة الاسلام خير لباس وشرع لنا من الدين
 ما وصى به نوحا و ابراهيم وموسى وعيسى واوحاه الى محمد عليه وعليهم
 افضل الصلاة والسلام واشكروه وشكر المنعم واجب على الانام واشهد ان
 لا اله الا الله وحده لا شريك له ذو الجلال والاکرام واشهد ان سيدنا
 ونبينا محمدا عبده ورسوله وحييه وخليفه المبعوث لبيان الحلال والحرام صلى
 الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه وتابعيهم الكرام (اما بعد) فهذا شرح لطيف
 على مختصر المقنع للشيخ الامام العلامة والعمدة القدوة الفهامة هو شرف
 الدين ابو النجا موسى بن احمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم
 المقدسي الحجواي ثم الصالحى الدمشقي تغمده الله برحمته وابعه بمجوحة
 جنته بين حقايقه ووضح معانيه ودقايقه مع ضم قيود يتعين التنبية عاها
 وفوائد يحتاج اليها مع العجز وعدم الاهلية لسلوك تلك المسالك لكن ضرورة
 كونه لم يشرح اقتضت ذلك والله المسئول بفضله ان ينفع به كما نفع باصله
 وان يجعله خالصا لوجهه الكريم وزلفى لديه فيه جنات النعيم المقيم
 بحمد الله الرحمن الرحيم ۞ اى ابتداء بكل اسم للذات الاقدس المسبح بهذا الاسم
 الانفس الموصوف بكمال الانعام ومادونه وبارادة ذلك اؤاف مستغنيا او ملابسا

على وجه التبرك وفي إشار هذين الوصفين المفيدين للبالغة في الرحمة إشارة لسبقها من حيث ملاصقتها لاسم الذات وغلبتها من حيث تكرارها على اخذها وعدم انقطاعها وقدم الرحمن لانه علم في قول او كالم من حيث انه لا يوصف به غيره تعالى لان معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها وذلك لا يصدق على غيره وابتدأ بها تاسياً بالكتاب العزيز وعملاً بحديث كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بيسم الله فهو ابتز أى ناقص البركة وفي رواية بالحمد لله فلذلك جمع بينهما فقال (الحمد لله) أى جنس الوصف بالجميل او كل فرد منه مملوك او مستحق للمبود بالحق المتصف بكل كمال على الكمال والحمد التاء بالصفات الجميلة والافعال الحسنة سواء كان في مقابلة نعمة ام لا وفي الاصطلاح فعل يبنى عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامدا وغيره والشكر لغة هو الحمد اصطلاحاً واصطلاحاً صرف العبد جميع ما نعم الله به عليه لما خلق لاجله قال تعالى وقليل من عبادى الشكور وآثر لفظ الجلالة دون باقى الاسماء كالرحمن والخالق إشارة الى انه كما يحمد لصفاته يحمد لداته ولثلاث يتوهم اختصاص استحقاقه الحمد بذلك الوصف دون غيره (حمداً) مفعول مطلق مبين لنوع الحمد لوصفه بقوله (لا ينفد) بالدال المهملة وفتح الفاء ماضى نفذ بكسرهما أى لا يفرغ (افضل ما يبنى) أى يطلب (ان يحمد) أى يثنى عليه ويوصف وافضل منصوب على انه بدل من حمداً او صفته او حال منه وما موصول اسمى او نكرة موصوفة أى افضل الحمد الذى يبنى او افضل حمد يبنى حمده به (وصلى الله) قال الازهرى معنى الصلاة من الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين التضرع والدعاء (وسلم) من السلام بمعنى التحية او السلامة من القايص والرذائل او الامان والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مستحبة تتأكد يوم الجمعة ولياتها وكذا كلما ذكر اسمه وقيل بوجوبها اذا قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسلياً وروى من صلى على فى كتاب لم تزل الملائكة تستعمر له مادام اسمى فى ذلك الكتاب واتى بالحمد بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت والدوام لثبوت مالكية الحمد او استحقاقه له ارباً وابتداً وبالصلاة بالفعلية الدالة على التجدد أى الحدوث لحدوث (٥) المسؤل وهو الصلاة أى الرحمة من الله (على افضل

(٥) قوله لحدوث أى هذا قول الانشاعة واما مذهبا فجميع اصحمت قديمه دأية كانت او دأية على ان الصلاة عبر الترجمة على ما اختاره العلامة المحقق ابن القيم ٥

المصطفين محمد) بلا شك لقوله صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد آدم ولا فخر وخص ببعثه الى الناس كافة وبالشفاعة والانبياء تحت لواءه والمصطفون جمع مصطفى وهو المختار من الصفوة وطأوه منقلبة عن تا ومحمد من اسمائه صلى الله عليه وسلم سمي به لكثرة خصاله الحميدة سمي به قبله سبعة عشر شخصا على ما قاله ابن الهائم عن بعض الحفاظ بخلاف احمد فانه لم يسم به قبله (وعلى الله) اى اتباعه على دينه نص عليه احمد وعليه أكثر الاصحاب ذكره فى شرح التحرير وقدمهم بالامر بالصلاة عليهم و اضافته الى الضمير جائزة عند الأكثر وعمل أكثر المصنفين عليه ومنعه جمع منهم الكسائى وابن النحاس والزبيدى (واصحابه) جمع صحب جمع صاحب بمعنى الصحابى وهو من اجتمع بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم مؤمنا ومات على ذلك وعطفهم على الال من عطف الخاص على العام وفى الجمع بين الصحب والال مخالفة للمبتدعة لانهم يوالون الال دون الصحب (ومن تعبد) اى عبد الله تعالى والعبادة ما امر به شرعا من غير اطراد عرفى ولا اقتضاء عقلى (اما بعد) اى بعدما ذكر من حمد الله والصلاة والسلام على رسوله وهذه الكلمة يوتى بها للانتقال من اسلوب الى غيره ويستحب الاتيان بها فى الخطب والمكاتبات اقتداء به صلى الله عليه وسلم فانه كان يأتى بها فى خطبه ومكاتباته حتى رواه الحافظ عبد القاهر الرهاوى فى الاربعين التى له عن اربعين صحابيا ذكره ابن قدس فى حواشى المحرر وقيل انها فصل الخطاب المشار اليه فى الآية والصحيح انه الفصل بين الحق والباطل والمعروف ببناء بعد على الضم واجاز بعضهم تنوينها مرفوعة ومنصوبة والفتح بلا تنوين على تقدير المضاف اليه (فهذا) اشارة الى ما تصوره فى الذهن واقامه مقام المكتوب المقرؤ الموجود بالعيان (مختصر) اى موجز وهو ما قل لفظه وكثر معناه قال على رضى الله عنه خير الكلام ما قل ودل ولم يطل فيعمل (فى الفقه) وهو لغة الفهم واصطلاحا معرفة الاحكام الشرعية القرعية بالاستدلال بالفعل او بالقوة القرية (من مقنع) اى من الكتاب المسمى بالمقنع تأليف (الامام) المتسدى به شيخ المذهب (الموفق ابى محمد) عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسى تيممه الله برحمته واعاد علينا من بركته (على قول واحد) وكذلك صنعت فى شرحه فلم اعرض للخلاف طلبا للاختصار (وهو) اى ذلك القول الواحد

الذي يذكره ويحذف ما سواه من الأقول ان كانت هو القول (الراجح)
 اى المذهب (فى مذهب) امام الايمة وناصر السنة ابنى عبد الله (احمد) بن
 محمد بن حنبل الشيبانى نسبة لجده شيبان ابن ذهيل ابن ثعلبة والمذهب فى
 الاصل اى فى اللغة الذهاب او زمانه او مكانه ثم اطلق على ما قاله المجتهد
 بدليل ومات قاتلا به وكذا ما اجرى مجرى قوله من فعل او ايماء او نحوه
 (وربما حذفت منه مسايل) جمع مسئلة من السؤال وهى ما يبرهن عنه فى
 العلم نادرة اى قليلة (الوقوع) لعدم شدة الحاجة اليها (وزدت) على ما
 قال فى المقنع من الفوائد (ما على مثله يعتمد) اى يعول عليه لموافقة الصحيح (اذ
 المهم قد قصرت) تعليل لاختصاره المقنع والمهم جمع همة بفتح الهاء
 وكسرهما يقال هممت بالشيء اذا اردته (والاسباب) جمع سبب وهو ما
 يتوصل به الى المقصود (المشبهة) اى الشاغلة (عن نيل) اى ادراك المراد
 اى المقصود (قد كثرت) لسبق القضاء بانه لا يأتى عليكم زمان الا وما بعده
 شر منه حتى تلقوا ربكم وهذا المختصر (مع صغر حجمه حوى) اى جمع
 ما يقنى (عن التطويل) لاشتاله على جل المهمات التى يكثر وقوعها ولو
 بمفهومه (ولاحول ولا قوة الا بالله) اى لا تحول من حال الى حال ولا
 قدرة على ذلك الا بالله وقيل لاحول عن معصية الله الا بمعونة الله ولا
 قوة على طاعة الله الا بتوفيق الله والمعن الاول اجمع واشتمل (وهو حسنا)
 اى كافينا (ونعم الوكيل) جل جلاله اى المفوض اليه تدبير خلقه والقيام
 بمصالحهم والحفاظ ونعم الوكيل اما معطوف على وهو حسنا والمخصوص محذوف
 او على حسنا والمخصوص هو الضمير المتقدم **كتاب** هو من المصادر
 السائلة اى التى توجد شيئا فشيئا يقال كتب كتابا وكتبا وكتابة ويسمى
 المكتوب به مجازا ومعناه لغة الجمع من تكتب بنوا فلان اذا اجتمعوا ومنه
 قيل لجماعة الخيل كتيبة والكتابة بالقلم لاجتماع الكلمات والحروف والمراد
 به هنا المكتوب اى هذا مكتوب جامع لمسائل (الطهارة) مما يوجهها
 ويتطهر به ونحو ذلك بدا بها لانها مفتاح الصلاة التى هى **اكد** اركان
 الاسلام بعد الشهادتين ومعناها لغة النظافة والزاهة عن الاقذار مصدر
 طهر يطهر بضم الهاء فهما واما طهر بفتح الهاء فصدره طهر كحكم حكما
 وفى الاصطلاح ما ذكره بقوله (وهى ارتفاع الحدث) اى زوال الوصف
 القائم بالبدن المانع من الصلاة ونحوها (وما فى معنى) اى معنا ارتفاع

الحدث كالحاصل بفصل الميت والوضوء الفصل المستحين وما زاد على المرة الاولى في الوضوء ونحوه وغسل يدي القاييم من نوم ليل ونحو ذلك او بالتيميم وضوء او غسل (وزوال الخبث) اى النجاسة او حكمها بالاستجمار او بالتيميم في الجملة على ما يأتى في بابها فالطهارة ما ينشأ عن التطهير وربما اطلقت على الفعل كالوضوء والفصل (المياه) باعتبار ما تنوع اليه في الشرع (ثلاثة) احدها (طهور) اى مطهر قال ثعلب طهور يفتح الطاء الطاهر في ذاته المطهر لغيره انتهى قال تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به (لا يرفع الحدث) غيره والحدث ليس نجاسة بل معنى يقوم بالبدن يمنع الصلاة ونحوها والطاهر ضد المحدث والنجس (ولا يزيل العجن الطاري) على محل طاهر فهو النجاسة الحكيمة (غيره) اى غير الماء الطهور والتيميم ميج لا رافع وكذا الاستجمار وهو اى الطهور (الباقي على خلقه) اى صفته التى خلق عليها اما حقيقة بان يبقى على ما وجد عليه من برودة او حرارة او ملوحة ونحوها او حكما كالتغير بمكث او طحلح ونحوه مما يأتى ذكره (فان تغير بغير عار) اى مخالط (كقطع كافر) وعود فسارى (ودهن) طاهر على اختلاف انواعه قال في الترح وفي معناه ما تغير بالقطران والزفت والشع لان فيه دهنية يتغير بها الماء او ملح (ماى) لا معدنى فيسلبه الطهورية (او سخن بنجس كره) مطلقاً ان لم يمتح اليه سواء ظن وصولها اليه او كان الحائل حصينا او لا ولو بعد ان يرد لانه لا يسلم غالباً من صعود اجزا لطيفة اليه وكذا ما سخن مفضوب وماء بئر مقبرة وبقلها وشوكها واستعمال ماء زمزم في ازالة خبث لا وضوء وغسل (وان تغير بمكثه) اى بطول اقامته في مقره وهو الآجن لم يكره لانه عليه الصلاة والسلام تضاء بماء آجن وحكاه ابن المنذر اجماع من يخفط قوله من اهل العلم سوى ابن سيرين (او بما) اى بطاهر (يشق صون الماء عنه من نابت فيه وورق شجر) وسلك وما تلقبه الرخ والسيول من تبين ونحوه وطحلب فان وضع قصدا وتغير به الماء عن مجازعة سلبه الطهورية او تغير (بمجاورة ميتة) اى بريح ميتة الى جابه فلا يكره قال في المبدع بغير خلاف نعله (او سخن بالنجس او بطاهر) مباح ولم يشد حره (لم يكره) لان الصحابة دخلوا الحمام ورخصوا فيه ذكره في المبدع ومن كره الحمام فعلة الكراهة خوف مشاهدة العورة او قصد السم بدسوله لا كونه الماء

مستحنا فان اشتد حره او برده كره لمنه كمال الطهارة (وان استعمل) قليل
 (في طهارة مستحبة كتجديد وضوء وغسل جمعة) او عيد ونحوه (وغسل ثانية و
 ثالثة) في وضوء او غسل (كره) للخلاف في سلبه الطهورية فان لم تكن
 الطهارة مشروعة كالتبرد لم يكره (وان بلغ) الماء (قلتين) تفيه قلة وهي
 اسم لكل ما ارتفع وعلا والمراد هنا الحجرة الكبيرة من قلال حجر وهي
 قرية كانت قرب المدينة (وهو الكثير) اصطلاحا (وهما) اى القلتان
 (خسماية رطل) بكسر الراء وقحها (عراقي تقريبا) فلا يضر نقص يسير
 كرطل ورطلين واربع مائة وستة واربعون رطلا وثلاثة اسباع رطل مصرى
 ومائة وسبعة وسبع رطل دمشق وتسعة وثمانون وسبع رطل حلبى وثمانون
 رطلا وسبعان ونصف سبع رطل قدسى (•) وما واقفه فالرطل العراقى
 تسعون مثقالا سبع القدسى وثمان سبعة وسبع الحلبي وربع سبعة وسبع
 الدمشقى ونصف سبعة ونصف المصرى وربعة وسبعة (فخالطه نجاسة) قليلة
 او كثيرة (غير بول ادمى او عذرتة المايعة) او الجامدة اذا دابت (فلم يغيره)
 فطهور لقوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شئ وفى رواية
 لم يحمل الخبث رواء احمد وغيره قال الحاكم على شرط الشيخين وصححه
 العياوى وحديث ان الماء طهور لا ينجسه شئ وحديث الماء لا ينجسه شئ
 الا ما غاب على ريحه وطعمه ولونه يحملان على المقيد السابق وانما حست
 القلتان بقلال حجر لوروده فى بعض الفاظ الحديث ولانها كانت مشهورة
 الصفة معلومة المقدار قال ابن جريج رأيت قلال حجر فرأيت القلة تسع
 قربتين وشيئا والقربة مائة رطل بالعراقى والاحتياط ان يحمل الشئ نصفما
 فكانت القلتان خمسماية بالعراقى (او حائضه البول او العذرة) من ادمى
 (ويشق تزحه كماء مصانع طريق مكة فطهور) ما لم يتغير قال فى الشرح
 لا اعلم فيه خلافا ومهوم كلامه ان ما لا يشق تزحه ينجس بول الادمى او
 عذرتة المايعة او الجامدة اذا ذابت فيه ولو بلغ قلتين وهو قول اكثر المتقدمين
 والمتوسطين قال فى المبدع ينجس على المذهب وان لم يتغير لحديث ابي هريرة
 يرفعه لا يبول احدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يفتسل منه متفق عليه
 وروى الخلال باسناده ان عليا رضى الله عنه سئل عن صبى بال فى بئر فامرهم
 بنزحها وعنه ان البول والعذرة كسائر النجاسات فلا ينجس بهما ما بلغ قلتين

الا بالتغير قال في التنقيح اختاره أكثر المتأخرين وهو اظهر انتهى لان نجاسة
بول الادمي لا تزيد على نجاسة بول الكلب (ولا يرفع حدث رجل) وحتى
(طهور يسير) دون القلتين (خلت به) كحلوة نكاح (امرأة) مكلفة ولو كافر (لطهارة
كاملة عن حدث) انتهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يتوضا الرجل بفضل طهور
المرأة رواء ابو داود وغيره وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان قال احمد في رواية
اني طالب اكثر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ذلك وهو تعبدي وعلم
مما تقدم انه يزيل النجس مطلقا وانه يرفع حدث المرأة والعبي وانه لا اثر لحلولها
بالتراب ولا بالماء الكثير ولا بالقليل اذا كان عندها من يشاهدها او كانت صغيرة
او لم تستعمل في طهارة كاملة ولا لما خاثر به لطهارة خبث فان لم يجد الرجل غير
ما خلت به لطهارة الحدث استعمله ثم يتيمم النوع (الثاني) من المياه الطاهر
غير المطهر وقد اشار اليه بقوله (وان تغير لونه او طعمه او ريحه) اي كثير
من صفة من تلك الصفات لا يسير منها بطح (طاهر فيه) (او) بطاهر من
غير جنس الماء لا يشق صونه عنه (ساقط فيه) كزعفران لا تراب
ولو قصدا ولا مالا يمازجه مما تقدم (فطاهر) لانه ليس بماء مطلق (او رفع
بقليله حدث) مكلف او صغير فطاهر لحديث ابى هريرة لا يغتسل احكم
في الماء الدائم وهو جنب رواء مسلم وعلم منه ان المستعمل في الوضوء
والغسل المستحيين طهورا كما تقدم وان المستعمل في رفع الحدث اذا كان كثيرا
طهور لكن يكره الغسل في الماء الراكد ولا يضر اغتراف المتوضي لمشقة تكرره
بخلاف من عليه حدث اكبر فان نوى والغمس هو او بعضه في قليل لم يرتفع
حدثه وصار الماء مستعملا ويصير الماء مستعملا في الطهارين بافضاله لا قبله
مادام مترددا على الاعضاء (او غمس فيه) اي في الماء القليل كل (بد) مسلم مكلف
(قائم من نوم ليل ناقض لوضوء) قبل غسلها ثلاثا فطاهر نوى الغسل
بذلك الغمس اولا وكذا اذا حصل الماء في كلها ولو بات مكتوفة او في
جراب ونحوه لحديث اذا استيقظ احكم من نومه فاغسل يديه قبل ان
يدخلهما في الاناء ثلاثا فان احكم لا يدري اين بات يده رواء مسلم ولا اثر
لغمس يد كافر وصغير ومجنون وقائم من نوم نهار او ليل اذا كان نومه
يسيرا لا ينقض الوضوء والمراد باليد هنا الى الكوع ويستعمل هذا الماء ان
لم يوجد غيره ثم يتيمم وكذا ما غسل به الذكر والاثنيان لخروج مذي دونه
لانه في معناه واما ما غسل به المذي فعلى ما يأتي (او كان اخر غسلة

زالت النجاسة بها) وانفصل غير متغير (فطاهر) لان المنفصل بعض المتصل
 والمتصل بظاهر النوع (الثالث) النجس وهو ما اشار اليه بقوله (والنجس
 ما تغير بنجاسة) قليلاً كان او كثيراً وحكى ابن المنذر الاجماع عليه (او
 لا قاعها) اى لاقى النجاسة (وهو يسير) دون القلتين فينجس بمجرد الملاقة
 ولو جارياً لمفهوم حديث اذا بلغ الماء قلتين لم ينجمه شئ (او انفصل عن
 محل نجاسة) متغيراً او (قبل زوالها) فنجس فما انفصل قبل السابعة فنجس
 وكذا ما انفصل قبل زوال عين النجاسة ولو بعدها او متغيراً (فان اضيف
 الى الماء النجس) قليلاً كان او كثيراً (ظهور كثير) يصب او اجراء
 ساقية اليه ونحو ذلك طهر لان هذا القدر المضاف يدفع النجاسة عن نفسه
 و عما اتصل به (غير تراب ونحوه) فلا يطهر به نجس (او زال بغير)
 الماء (النجس الكثير بنفسه) من غير اضافة ولا ترح (او ترح منه) اى من
 النجس الكثير (بقى بعده) اى بعد المزوج (كثير غير متغير طهر)
 لزوال علة نجسه وهى التغير والمزوج الذى زال مع ترحه التغير طهور ان لم
 تكن عين النجاسة به وان كان النجس قليلاً او كثيراً مجتمعاً من متنجس
 يسير فطهره باضافة كثير مع زوال تغيره ان كان ولا يجب غسل جوانب
 برّ ترحه للشقة ^ب تانيه ^ب محل ما ذكر ان لم تكن النجاسة بول او دمي
 او عذرته فطهر ما تنجس بهما من الماء اضافة ما يشق ترحه اليه او ترح
 يبقى بعده ما يشق ترحه او بزوال تغير ما يشق ترحه بنفسه على قول اكثر
 المتقدمين ومن تابعهم على ما تقدم (وان شك فى نجاسة ماء او غيره)
 من الطاهرات (او) شك فى (طهارته) اى طهارة شئ علمت نجاسته
 قبل الشك بنى على اليقين الذى علمه قبل الشك ولو مع سقوط عظم او
 روث شك فى نجاسته لان الاصل بقائه على ما كان عليه وان اخبره عدل
 بنجاسته وعين السبب لزم قبول خبره (وان اشتبه طهور) بنجس (حرم
 استعمالهما) ان لم يمكن تطهير النجس بالطهور فان امكن بان كان الطهور
 قلتين فاكز وكان عنده اناء يسعهما وجب خلطهما واستعمالهما (ولم
 يخر) اى لم ينظر ايها يغاب على ظنه انه الطهور فيستعمله ولو زاد عدد
 الطهور ويعدل الى التيمم ان لم يجد غيرها (ولا يشترط للتيمم اراقتها ولا
 خلطهما) لانه غير قادر على استعمال الطهور اشبه ما لو كان الماء فى برّ لا يمكنه
 الوصول اليه وكذا لو اشتبه مباح بحرم فقيم ان لم يجد غيرها ويلزم من

علم النجس اعلام من اراد ان يستعمله (وان اشتبه) طهور (بظاهر)
 امكن جعله طهورا به املا (توضا منهما وضوء واحد) ولو مع طهور
 بيقين (من هذا غرفة ومن هذا غرفة) ويم بكل واحدة من الغرفتين
 المحل (وصلى صلاة واحدة) قال في المفتي والشرح بغير خلاف لعلمه فان
 احتاج احدهما للشرب تحرى وتوضا بالطهور وتيمم ليحصل له اليقين
 (وان اشتبهت ثياب طاهرة) بثياب (نجسة يعلم عددها) او (اشتبهت
 ثياب مباحة بثياب (محرمة) يعلم عددها) صلى في كل ثوب صلاة بعدد
 النجس (من الثياب والمحرمة منها ينوى بها الفرض احتياطاً كمن نسي
 صلاة من يوم ، وزاد) على العدد (صلاة) ليؤدي فرضه بيقين فان لم
 يعلم عدد النجسة او المحرمة لزمه ان يصلى في كل ثوب صلاة حتى يتيقن
 انه صلى في ثوب طاهر ولو كثرت ولا تصح في ثياب مشبهة مع وجود
 طاهر يقينا وكذا حكم امكنة ضيقة ويصلى في واسعة حيث شاء فلا تحر
 باب الانية هي الاوعية جمع اناء لما ذكر الماء ذكر ظرفه (كل اناء
 طاهر) كالخشب والجلود والصفير والحديد (ولو) كان غنياً كجوهر وزمرد
 (يباح اتخاذ واستعماله) بلا كراهة غير جلد ادمي وعظمه فيحرم (الاية
 ذهب وفضة ومضرب بهما) او باحدهما (غير ما يأتى وكذا) المموء والمطلى
 والمطعم والمكثت باحدهما (فانه يحرم اتخاذها) لما فيه من السرف والحيلا
 وكسر قلوب الفقراء (واستعمالهما) في اكل وشرب وغيرها ولو على انى
 لمعوم الاخبار وعدم الخصاص وانما ايج التحلى للنساء لحاجتهن الى الزين
 للزوج وكذا الاالات كلها كالادواة والقلم والمسعط والقنديل والمجمرة والممدخة
 حتى الميل ونحوه (وتصح الطهارة منها) اى من الاية المحرمة وكذا
 الطهارة بها وفيها واليا وكذا انية مفضوة (الاضبة يسيرة) عرفا لا كبرة
 (من فضة) لاذبح (حاجة) وهى ان يتعلق بها فرض غير الزينة فلا
 بأس بها لما روى البخارى عن اس رضى الله عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم
 اكسرافاتخذ مكان الشب سلسلة من فضة وعلم منه ان المضرب بذهب حرام مطلقا
 وكذا المضرب بفضة لغير حاجة او بضبة كبيرة عرفا ولو لحاجة لحديث ابن عمر من
 شرب في اناء ذهب او فضة او اناء فيه من ذلك فانما يخرج جرج في بطنه نار
 جهنم رواه الدارقطن (ونكره مباشرتها) اى المضبة المباحة لغير حاجة
 لان فيها استعمالا لافضة فان احتاج الى مباشرتها كندقق الماء او نحو ذلك

لم يكره (وتباح انية الكفار) ان لم تعلم نجاستها (ولو لم تحل ذبايحهم)
 كالجوسم لانه صلى الله عليه وسلم توضع من مزادة مشركة متفق عليه
 (و) تباح ثيابهم (اى ثياب الكفار ولو وليت عوراتهم كالسراويل
 (ان جهل حالها) ولم تعلم نجاستها لان الاصل الطهارة فلا تزول بالشك
 وكذا ما صبغوه او استجوه وانية من لابس النجاسة كثيرا كمدس الحجر
 وثيابهم وبدن الكافر طاهر وكذا طعنامه وماؤه لكن تكره الصلاة في
 ثياب المريض والحائض والصبي ونحوهم (ولا يظهر) جلد ميتة بدباغ
 روى عن عمر وابنه وعائشة وعمران ابن حصين رضى الله عنهم وكذا
 لا يظهر جلد غير ما كول بذكاة كلحمه (ويباح استعماله) اى استعمال الجلد
 (بعد الدبغ) بطاهر مشف للبحث قال فى الرعاية ولا بد فيه من زوال
 الرايحة اخيشة وجمل المصران والكروش وترا دباغ ولا يحصل بتثبيس ولا
 ترب ولا يفقر الى فعل ادمى فلو وقع فى مدبغة فالدبغ جاز استعماله
 (فى يابس) لا ما يبع ولو وسع قلتين من الماء اذا كان الجلد (من حيوان
 طاهر فى الحياة) ما كولا كان كالشاة او لا كاهرا ما جلود السباع كالذئب
 ونحوه مما خلقته اكبر من الهر ولا يوكل فلا يباح دبغه ولا استعماله قبل
 الدبغ ولا بعده فلا يصح بيعه ويباح استعماله فخل من شعر نجس فى يابس
 (ولبنها) اى لبن الميتة (واكل اجزائها) كقشرها وظفرها وعصبها
 وحفرها وانفتحها وجلدها (بحجة) فلا يصح بيعها (غير شعر ونحوه)
 كصوف ووبر وريش من طاهر فى حياة فلا يجس بتوت فيجوز استعماله
 ولا يجس اكل بيضة ما كول صلب قشرها موت الطائر (وما اين) من
 حيوان (حتى فهو كميته) طهارة ونجاسة فما قطع من السمك طاهر وما
 قطع من بهيمة الانعام ومحوها مع بقاء حياتها نجس غير مسك وفارته
 والطريدة وتأتى فى الصيد  باب الاستنجاء  من نجوت الشجرة اى
 قطعها فكاه قطع الاذى والاستنجاء ارالة خارج من سبيل بقاء او ارالة
 حكمه محجر او محوه ويسمى الثانى اسجمارا من الجمار وهى الحجارة الصغيرة
 (يستحب عند دخول الحلال) ومحوه وهو بالمد الموضع المعد انشاء الحاجة
 (قول بسم الله) لحديث على ستر ما بين الجن وعورات بنى ادم اذا
 دخل الكيف ان يقول بسم الله رواه ابن ماجه والترمذى وفان ليس
 اساده بالقوى (اعوذ بالله من الحيت) باسكان الباء قال القاضى عياض

هو أكثر روايات الشيخ وفسره بالشر (والجبائت) الشياطين فكأنه استعاذ من الشر واهله وقال الخطابي وهو بضم الباء وهو جمع خيث والجبائت جمع خيثة فكأنه استعاذ من ذكرائهم واناثهم واقتصر المصنف على ذلك تبعاً للمحرر والمروغ وغيرها لحديث اس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الحلاء قال اللهم انى اعوذ بك من الخث واخاث متفق عليه وزاد فى الاقناع والمنتهى تبعاً للمقتع وغيره الرجس النجس الشيطان الرحيم لحديث ابى امامة لا يعجز احدكم اذا دخل مرفقه ان يقول اللهم انى اعوذ بك من الرجس النجس الشيطان الرحيم (و) ويستحب ان يقول (عند الخروج منه) اى من الحلاء ونحوه (غفرانك) اى اسألك غفرانك من الغفر وهو السر لحديث اس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الحلاء قال غفرانك رواء الترمذى وحسه وسن له ايضا ان يقول (الحمد لله الذى اذهب عني الاذى وعافاني) لما رواه ابن ماجه عن اس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الحلاء قال الحمد لله الذى اذهب عني الاذى وعافاني (و) يستحب له (تقديم رجله اليسرى دخولا) اى عند دخول الحلاء ونحوه من مواضع الاذى (و) يستحب له (تقديم اليمنى) رجله (خروجا عكس مسجد) ومزل (و) لبس (نعل) وخف فاليسرى تقدم للاذى واليمنى لما سواه وروى الطبرانى فى المعجم الصغير عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انتعل احدكم فليبدأ باليمنى واذا خلع فليبدأ باليسرى وعلى قياسه القميص ونحوه (و) يستحب له (اعتماده على رجله اليسرى حال جلوسه) لقضاء الحاجة لما روى الطبرانى فى المعجم والبيهقى عن سراقه ابن مالك امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نكئ على اليسرى وان نصب اليمنى (و) يستحب له (بعده) ان كان (فى فضاء) لا يراه احد لفعله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود من حديث جابر (و) يستحب (استناره) لحديث ابى هريرة قال من اتى الغائط فليستر رواء ابو داود (وارتباده) لبوله (مكما رخوا) بتليت الراء لنا هشا لحديث اذا بال احدكم فليترد لبوله رواء احد وغيره وفى التبصرة ويقصد مكما علوا ولعله لينحدر عنه البول فان لم يجد مكما رخوا الصق ذكره ليامن بذلك من رشاش البول (و) يستحب (مسحه) اى ان يمسح (بيده اليسرى) اذا فرغ من بوله من اسفل

ذكره (اى من حلقه دبره فيصع اصبعه الوسطى تحت الذكر والاهام فوقه
 ويمر بهما (الى راسه) اى راس الذكر (ثلاثا) ليثلا يبقى من البول فيه شئ
 (و) يستحب (تتره) بالمشاة (ثلاثا) اى تتر ذكره ثلاثا لبسفرج بقية البول
 منه لحديث ادا بال احدكم فليتر ذكره ثلاثا رواه احمد وغيره (و) يستحب
 (تحوله من موضعه ليستحبى في غيره ان خاف تلوثا) باستحائه في مكانه ليثلا
 يتجنب ويبدا ذكره وبكره بقبل ليثلا تتلوث يده اذا بدا بالدبر وتخبر نيب
 (ويكره دخوله) اى دخول الحلاء ونحوه (بشئ) فيه ذكر الله تعالى (غير
 مصحف فيحرم (الا الحاجة) لا دراهم ونحوها وحرز للشقة ويجعل فص
 خاتم احتاج للدخول به ساطن كف يمينى (و) يكره تكامل (رفع ثوبه
 قبل دنوه) اى قربته (من الارض) بلا حاجة فيرفع شيئا فشيئا ولعله يحب
 ان كان ثم من يطره قاله في المبدع (و) يكره كلامه فيه ولو برد سلام
 وان عطس حمد بقلبه ويجب عايه تحذير - رير وعافل عن هلكة وجرم
 صاحب العلم تحريم القراءة في الحش وسطه وهو متوجه على حاجته
 (و) يكره (بوله في شق) يفتح الشين (ونحوه) كسرب ما يتخذة الوحش
 والذئب بيتا في الارض ويكره ايضا بوله في اناة بلا حاجة ومستحم غير
 مقير او مباط (ومس فرجه) او فرج زوجته ونحوها (يمينه و)
 يكره (استجاءه واستجماره بها) اى يمينه لحديث ابى قتاده لا يمكن احدكم
 ذكره يمينه وهو يبول ولا ينمسح من الحلاء يمينه ، متفق عليه (و) استقبال
 (النيرين) اى الشمس والقمر لما فيهما من نور الله تعالى (ويحرم استقبال
 القبلة واستدبارها) حال قضاء الحاجة (في غير بنيان) لجبر اى ايوب
 مرفوعا اذا اتيم العائط فلا يستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن
 شرقوا او غربوا متفق عليه ويكفى انحرافه عن جهة القبلة وحایل ولو
 كموخرة رحل ولا يعتبر القرب من الحایل ويكره استقبالها حال الاستجاء
 (و) يحرم (لثه فوق حاجته) لما فيه من كشف العورة بلا حاجة وهو مضر
 عند الاطباء (و) يحرم (بوله) وتعوطه (في طريق مسلك وطل نافع)
 ومثله منس برمس الشتاء ومنحدث اللاس (وتحت شجرة عليها ثمرة) لانه
 يقذرهما وكذا في موارد الماء وتعوطه بناء مطلقا (ويستجمر بحجر او نحوه
 ثم يستنجى بالماء) فعلة صلى الله عليه وسلم رواه احمد وغيره من حديث
 عائشة وصححه الترمذى فان عكس كره (ويحزبه الاستجمار) حتى مع وجود

الماء لكن الماء افضل (ان لم يند) اى يتجاوز (الخارج موضع المادة)
مثل ان ينشر الخارج على شئ من الصفحة او يتد الى الصفحة امتداداً
غير متداد فلا يجزى فيه الا الماء كقبلى الحنى المشكى ومخرج غير فرج
وتجس مخرج بغير خارج ولا يجب غسل نجاسة وجنانه بداخل فرج ثيب
ولا داخل حشفة اقلف غير مفتوق (ويشترط للاستجمار ما حجار ونحوها)
كحشب وخرق (ان يكون) ما يستجمر به (طاهراً) ماحاً (منقياً غير
عظم وروث) ولو طاهرين (وطعام) ولو لبهيمية (ومحترم) ككتب علم
(ومتصل بحيوان) كذنب البهيمية وصوفها المتصل بها ويحرم الاستجمار
بهذه الاشياء وبجلد سمك او حيوان مذكى مطلقاً او حشيش رطب
(ويشترط) للاكتفا بالاستجمار (ثلاث مسحات منقية فأكبر) ان لم يحصل
بثلاث ولا يجزى اقل منها ويعتبر ان تم كل مسحة الغسل (ولو) كانت
الثلاث (بمحجر ذى شعب) اجزات ان اقت وكيف ما حصل الاقاء فى
الاستجمار اجزا وهو ان يبقى اثر لا يزيله الا الماء وبالماء عود خشونة المحل
كباكان مع السبع عسلات ويكفى ظلى الاقاء (ويسن قطعه) اى قطع ما زاد
على الثلاث (على وتر) فان اتقى برابعة زاد خامسه وهكدا (ويجب
الاستجماء) بقاء او حجر ونحوه (لكل خارج) من سليل اذا اراد الصلاة
ونحوها (الا الریح) والطاهر وغير الملوث (ولا يصح قبله) اى قبل
الاستجماء بقاء او حجر ونحوه (وضو ولا يتيم) لحديث امتداد المتفق عليه
يفصل ذكره ثم يتوضا ولو كانت النجاسة على غير السيليين او عليهم غير
خارجة منهما صح الوضو والتيمم قبل زوالها (بن السواك وسن
الوضو) وما الحق بذلك من الادهان والاكتمال والاختان والاستحداد
ونحوها السواك والمسواك اسم للعود الذى يستاك به ويطلق السواك على
الفعل اى ذلك الهم بالعود لارالة نحو تغير كالتسوك (التسوك عود لين)
سواء كان رطباً او يابساً مندى من اراك او زيتون او عرجون او غيرها
(منق) للقم (غير مضر) احترازاً عن الرمان والآس وكل ما له رائحة
طيبة (لا يفتت) ولا يخرج ويكره بعود يخرج او يضر او يفتت و (لا)
يصيب السنة من استاك بغير عود (باصبعه وخرقة) ونحوها لان السرعة لم
يرد به ولا يحصل به الاقاء كالعود (مسنون كل وقت) خبر قوله التسوك
اى يسن كل وقت لحديث السواك مطهرة للقم مرضاة للرب رواه الشافعى

واحد وغيرهما (لغير صائم بعد الزوال) فيكره فرضا كان الصوم او فلا
وقبل الزوال يستحب له يباس مندى ويباح برطب لحديب اذ صمت فاستاكوا
بالغداة ولا تستاكوا بالعشي اخرجه البيهقي عن علي رضي الله عنه (متأكد
خبر نان للتسوك (عند صلاة) فرضا كانت او فلا (و) عند (اقباء)
من يوم ليل او هار (و) عند (تغير) رائحة (فم) بما كول او غيره
وعند وضوء وقراءة زاد الزركشي والمصنف في الاتعاع ودخول مسجد
ومزل واطالة سكوت وخلو المعدة من الطعام واصفرار الاسنان
(وبسائك عرضا) استحبابا بالنسبة الى الاسنان بيده اليسرى على اسنانه ولته
ولسانه ويفصل السواك ولا بأس ان يستاك به اثنان فاكتر قال في الرعاية
ويقول اذا استاك اللهم طهر قلبي ومحض ذنوبي قال بعض الشافعية وينوي به
الانين بالسنة (مبتدئا بجانب فم اليمين) فتسن البداية باليمين في سواك
وطهور وشأه كله غير ما يستقذر (ويدهن) استحبابا (غبا) يوما بعد يوم
اي يوما يدهن ويوما لا يدهن لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الترجل
الاغبا رواه الترمذي والسنائي وصححه والترحيل تسريح الشعر ودهنه لحديث
اربع من سنن المرسلين الحنا والتعطير والسواك والنكاح (ويتكحل) في كل
عين (وترا) ثلاثا بالائتمد المطيب كل ليلة قبل ان ينام لفعله عليه السلام
رواه احمد وغيره عن ابن عباس ويسن نظر في مرآة وتطيب ويفطس الى
نعم الله تعالى ويقول اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي وحرمني وجهي على
النار لحديث ابي هريرة (وتجب التسمية في الوضوء مع الذكر) اي ان يقول
بسم الله لا يقوم غيرها مقامها لحديث ابي هريرة مرفوعا لا صلاة لمن لا وضوء
له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه احمد وغيره وتسقط مع السهو
وكذا غسل وتيمم (ويحب الحنان) عند البلوغ (ما لم يخف على نفسه)
ذكرا كان او خنى او اثنى فالدكر باحد جلدة الحشفة والاثنى باحد جلدة
فوق محل الايلاح تشبه عرف الديك ويستحب ان لا تؤخذ كلها والحنى
باحدهما وفعله زمع صعر افضل وكره في سابع يوم من الولادة اليه (ويكره
التمزع) وهو حلق بعض الراس وترك بعض وكذا حلق القفا لغير حجامه
ونحوها ويسن ابقاء شعر الراس قال احمد هو سنة لو تقوى عليه اتخذناه
ولكن له كلفة ومؤنة ويشرحه ويفرقه ويكون الى اذنه وينتهي الى منكبيه
كشعره عليه السلام ولا بأس بزيادة وجعله زوابة ويعني لحته ويحرم حلقها

ذكره الشيخ تقي الدين ولا يكره اخذ ما زاد على القبضة وما تحت حلقه ويحذف شاربه وهو اولى من قصه ويحلم انظاره مخالفا ويتنف ابطمه ويحلق هاتنه وله ازالها بما شاء والتوير فله احد في العمرة وغيرها ويدفن ما يزيله من شعره وظفره ونحوه ويفعله كل اسوع يوم الجمعة قبل الزوال ولا يتركه فوق اربعين يوما واما الشارب ففي كل جمعة (ومن سنن الوضوء) وهي جمع سنة وهي في اللغة الطريقة وفي الاصطلاح ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وتطلق ايضا على اقواله وافعاله وتقريراته صلى الله عليه وسلم وسمى غسل الاعضاء على الوجه المخصوص وضوء لتنظيفه المتوضى وتحسينه (السواك) وتقدم انه يتأكد فيه ومجمله عند المضمضة (وغسل الكفين ثلاثا) في اول الوضوء ولو تحقق طهارتهما (ويجب) غسلهما ثلاثا بنية وتسمية (من نوم إلى ناقض لوضوء) لما تقدم في اقسام الماء ويسقط غسلهما والتسمية سهوا وغسلهما لمعنى فيهما فلو استعمل الماء ولم يدخل يده في الاناء لم يصح وضوءه وفسد الماء (و) من سنن الوضوء (البداة) قبل غسله لوجهه (بمضمضة) ثم (استنشاق) ثلاثا ثلاثا بيمينه واستنثاره بيساره (و) من سننه المبالغة (فيهما) اى في المضمضة والاستنشاق (لغير صائم) فتركه والمبالغة في مضمضة ادارة الماء بجميع فقه وفي الاستنشاق جذبه بنفسه الى اقصى الاقب وفي بقية الاعضاء ذلك ما ينبوا عنه الماء للصائم وغيره (و) من سننه (تحليل اللحية الكثيفة) بالناء المثلثة وهي التي تستر البشرة وتأخذ كفا من ماء يضعه من تحتها باصابعه مشبكة او من جانبها ويعركها وكذا عنقه وباقي شعور الوجه (و) من سننه تحليل (الاصابع) اى اصابع اليدين والرجلين قال في الشرح وهو في الرجلين أكد ويحلل اصابع رجليه بمخصر يده اليسرى من باطن رجله اليمنى من خصصها الى ابهامها وفي اليسرى بالعكس واصابع يديه احداها بالاخري فان كانت او بعضها ملتصقة سقط (و) من سننه (التيامن) بلا خلاف (واخذ ماء جديد للاذنين) بعد مسح رأسه ومجاورة محل فرض (و) من سننه (الغسلة الثانية والثالثة) وتكره الزيادة عليها ويجعل في عدد الغسلات بالاقل ويجوز الاقتصار على الغسلة الواحدة والتتان افضل منها والثلاثة افضل منهما ولو غسل بعض اعضاء الوضوء أكثر من بعض ثم

(*) قوله لم يصح الخ الظاهر ان هذا مبنى على القو بان حصول الماء في بعض اليد كحصوله في كلها والتصحيح خلافه قالوا وضوء صحيح حيث لم يحصل الماء في جميع اليد اه

يكره ولا يسن مسح العنق ولا الكلام على الوضوء ﴿ باب فروض الوضوء ﴾
وصفته ﴿ الفرض لغة يقال لمان اصلها الحز والقطع وشرطاً ما أتى فاعله
وعوقب تاركه والوضوء استعمال ماء طهور في الاعضاء الاربعة على صفة
مخصوصة وكان فرضه مع فرض الصلاة كما رواه ابن ماجة ذكره في المبدع
(فروضه ستة) احدها (غسل الوجه) لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم
(والقم والاغسل منه) اى من الوجه لدخولهما في حده فلا تسقط المضمضة
ولا الاستنشاق في وضوء ولا غسل لا عمدا ولا سهوا (و) الثاني (غسل
اليدين) مع المرفقين لقوله تعالى وايديكم الى المرافق (و) الثالث (مسح
الراس) كله (ومنه الاذانان) لقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وقوله صلى الله
عليه وسلم الاذانان من الراس رواه ابن ماجة (و) الرابع (غسل الرجلين)
مع الكمين لقوله تعالى وارجلكم الى الكمين (و) الخامس (الترتيب)
على ما ذكر الله تعالى لان الله تعالى ادخل الممسوح بين المغسولات ولا
نعلم لهذا فائدة غير الترتيب والاية سقت لبيان الواجب والنبي صلى الله عليه
وسلم رتب الوضوء وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به فلو بدأ بشئ
من الاعضاء قبل غسل الوجه لم يحسب له وان توشأ منكساً اربع مررات
صح وضوءه ان قرب الزمن ولو غسلها جميعا دفعة واحدة لم يحسب له غير
الوجه وان انغمس ناويا في ماء وخرج مرتبا اجزاء والا فلا (و) السادس
(الموالاة) لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلى وفي ظهر قدمه لمعة
قدر الدرهم لم يصبها الماء فامره ان يعيد الوضوء رواه احمد وغيره (وهى)
اى الموالاة (ان لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذى قبله) بزمن
معنن او قدره من غيره ولا يضر ان جف لاشتغال بسنة كتخليل واسباغ
او ازالة وسوسة او وسخ ويضر لاشتغال بتحصيل ماء او اسراف او نجاسة
او وسخ لغیر طهارة وسبب وجوب الوضوء الحدث ويحل جميع البدن كجناية
(والثنية) لغة القصد ومحملها القلب فلا يضر سبق لسانه بغير قصده وبخلصها
لله تعالى (شرط) هو لغة العلامة واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم
ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (لطهارة الحدث كلها) لحديث
انما الاعمال بالنيات فلا يصح وضوء وغسل وتيمم ولو مستحبات الا بها
(فينوى رفع الحدث او) يقصد (الطهارة لما لا يباح الا بها) اى بالطهارة
كالصلاة والطواف ومس المصحف لان ذلك يستلزم رفع الحدث فان نوى

طهارة او وضؤا او اطلق او غسل اعضاءه ليزيل عنها النجاسة او ليعلم غيره
او للتبرد لم يجزه وان نوى صلاة معينة لا غيرها ارتفع مطلقا وينوى من
حدثه دائم استحابة الصلاة ويرتفع حدثه ولا يحتاج الى تعيين النية للفرض
فلو نوى رفع الحدث لم يرتفع حدثه في الاقيس قاله في المبدع ويستحب
نطقه بالنية سرا (تمة) يشترط لوضؤ وغسل ايضا اسلام وهقل وتميز
وطهورية ماء واباحته وازالة ما يمنع وصوله وانقطاع موجب ولوضؤ
فراغ استنجاء او استجمار ودخول وقت على من حدثه دائم لفرضه (فان
نوى ما تسن له الطهارة كقراءة قران وذكر واذان ونوم وغضب
ارتفع حدثه (او) نوى (تجديد مسنونا) بان صلى بالوضؤ الذى قبله
(ناسيا حدثه ارتفع) حدثه لانه نوى طهارة شرعية (وان نوى) من
عليه جنابة (غسلا مسنونا) كغسل الجمعة قال في الوجيز ناسيا (اجزاء عن
واجب) كما مر فين نوى التجديد (وكذا عكسه) اى ان نوى واجبا اجزاء
عن المسنون وان نواها حصلا والافضل ان يغتسل للواجب ثم للمسنون
كاملا (وان اجتمعت احداث) متنوعة ولو متفرقة (توجب وضؤا او غسلا
فنوى بطهارته احدها) لا على ان لا يرتفع غيره (ارتفع سائرهما) اى
باقيا لان الاحداث تتداخل فاذا ارتفع البعض ارتفع الكل (ويجب الاتيان
بها) اى بالنية (عند اول واجبات الطهارة وهو التسمية) فلو فعل شيئا
من الواجبات قبل النية لم يعتد به ويجوز تقديمها بزمن يسير كالصلاة ولا
يبطلها عمل يسير (وتسن) النية (عند اول مسنوتاتها) اى مسنونات
الطهارة كغسل اليدين فى اول الوضؤ (ان وجد قبل واجب) اى قبل
التسمية (و) يسن (استحباب ذكرها) اى تذكر النية (فى جميعها) اى
جميع الطهارة لتكون افعاله مقرونة بالنية (ويجب استحباب حكمها) اى
حكم النية بان لا ينوى قطعها حتى يتم الطهارة فان عزبت عن خاطره لم
يؤثر وان شك فى النية فى اثناء طهارته استأنفها الا ان يكون وهما
كالوسواس فلا يلتفت اليه ولا يضر ابطالها بعد فراغه ولا شك بعده
(وصفة الوضؤ) الكامل اى كيفيته (ان ينوى ثم يسى) وتقدم (ويغسل
كفيه ثلاثا) تنظيفا لهما فيكرر غسلهما عند الاستيقاظ من النوم وفى اوله
اى الوضؤ (ثم يتمضمض ويستشق) ثلاثا ثلاثا بيمينه ومن غرفة افضل
ويستنثر بيساره (ويغسل وجهه) ثلاثا وحده (من منابت شعر الراس)

المستاد غالباً (الى ما انحدر من الحيين والذقن طولاً) مع ما استرسل من
 الحيين (ومن الاذن الى الاذن) عرضاً لان ذلك تحصل به المواجهة
 والاذان ليسا من الوجه بل البياض الذى بين العذار والاذن منه (و)
 يغسل (ما فيه) اى فى الوجه (من شعر خفيف) يصف البشرة كعذار
 وعارض واهداب عين وشارب وعنفقة لانها من الوجه لا صدغ
 وتحذيف وهو الشعر بعد انتهاء العذار والزعة ولا التزعان وهما ما انحسر
 عنه الشعر من الراس متصاعداً من جاييه فهى من الراس ولا يغسل
 داخل عينيه ولو من نجاسة ولو امن الضرر (و) يغسل الشعر (الظاهر
 من الكشف مع ما استرسل منه) ويحالى باطنه وتقدم (ثم) يغسل (يديه
 مع المرفقين) واظفاره ثلاثاً ولا يضر وسخ يسير تحت ظفر ونحوه ويغسل
 ما نبت تحت الفرض من اصبع او يد زائدة (ثم يمسح كل راسه) بالماء
 (مع الاذنين مرة واحدة) فير يديه من مقدم راسه الى قفاه ثم يردهما
 الى الموضع الذى بدا منه ثم يدخل سبابتيه فى صمخى اذنيه ويمسح بهما يه
 ظاهرهما ويجزى كيف مسح (ثم يغسل رجليه) ثلاثاً (مع الكعبيين) اى
 العظميين النابتين فى اسفل الساق من جانبي القدم (ويغسل الاقطع بقية
 المفروض) لحديث اذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم متفق عليه (فان
 قطع من المفصل) اى من مفصل المرفق (غسل راس العضد منه) وكذا
 الاقطع من مفصل كعب يغسل طرف الساق (ثم يرفع بصره الى السماء)
 بعد فراغه (ويقول ما ورد) ومنه اشهد ان لا اله الا الله وحده
 لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله (وتباح معونته) اى معونة
 المتوضى وسن كونه عن يساره كناه ضيق الراس والا فسن يمينه (و) يباح
 (له تشييف اعضائه) من ماء الوضوء ومن وضاه غيره ونواه هو مسح ان
 لم يكن الموضى مكرها بغير حق وكذا الغسل والتيمم (باب مسح الحمين)
 وغيرهما من الحوائى وهو رخصة وافضل من غسل ويرفع الحدث ولا يسن
 ان يلبس ليمسح (يجوز يوماً وليلة) لمقيم ومسافر لا يساح له القصر
 (ومسافر) سفر اربع الايام (ثلاثة) ايام (بليلتها) لحديث على يرفعه
 للمسافر ثلاثة ايام بليلتين وللمقيم يوم وليلة رواء مسلم ويخلع عند انقضاء
 المدة فان خاف او تضرر رقيقه بانتظاره تيمم فان مسح وصلى اعاد (و) ابتدا
 المدة (من حدث بمسح على طاهر) اربعين فلا يمسح على نجس ولو فى

ضرورة ويتم معها مستور (مباح) فلا يجوز المسح على مفصوب ولا على
 حرير لرجل لان لبسه معصية فلا تستباح به الرخصة (سائر المنفوض)
 ولو بشده او شرجه كالزبول الذي له ساق وعري يدخل بعضها في
 بعض فلا يمسح ما لا يستر محل الفرض لقصره او سعة او صفاء
 او خرق فيه وان صغر حتى موضع الخرز فان انضم ولم يبد منه شيء
 جاز المسح عليه (يثبت بنفسه) فان لم يثبت الا بشده لم يجز المسح عليه
 وان ثبت بتصلين مسح الى خلعهما مادامت مدته ولا يجوز المسح على
 ما يسقط (من خف) بيان لظاهر اى يجوز المسح على خف يمكن متابعة
 المشي فيه عرفا قال الامام احمد ليس في قلبي من المسح شيء فيه اربعون
 حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (وجوب صفيق) وهو
 ما يلبس في الرجل على هيئة الخف من غير الجلد لانه صلى الله عليه وسلم
 مسح على الجوربين والتعلين رواه احمد وغيره ومحمدة الترمذى (ونحوها)
 اى نحو الخف والجوب كالجربوق ويسمى الموق وهو خف قصير فيصح المسح
 عليه لفعله عليه السلام رواه احمد وغيره (و) يصح المسح ايضا (على
 حمامة) مباحة (لرجل) لا للمرأة لانه صلى الله عليه وسلم مسح على
 الحقلين والعمامة قال الترمذى حسن صحيح هذا اذا كانت (محنكة) وهى
 التى يدار منها تحت الخنك كور بفتح الكاف فاكثر (او ذات ذوائب) بضم
 المعجمة وبمدها همزة مفتوحة وهى طرف العمامة المرخى فلا يصح المسح
 على العمامة الصماء ويشترط ايضا ان تكون ساترة لما لم تجز العادة بكشفه
 كقدم الراس والاذنين وجوانب الراس فيعفى عنه لمشقة التحرز منه بخلاف
 الخف ويستحب مسحه معها (و) على (خمر نساء مدارة تحت حلوقهن)
 لمشقة نزعها كالعمامة بخلاف وقاية الراس وانما يمسح جميع ما تقدم (فى حدث
 اصفر) لافى حدث اكبر بل يغسل ماتحتها (و) يمسح على (جيرة)
 مشدودة على كسر او جرح ونحوها (لم تتجاوز قدر الحاجة) وهو
 موضع الجرح والكسر وما قرب منه بحيث يحتاج اليه فى شدها فان تعدى
 شدها محل الحاجة نزعها فان خشي تلفا او ضررا تيمم لزاما ودوا على
 البدن تضرر بقلعه كجيرة فى المسح عليه (ولو فى) حدث (اكبر) لحديث
 صاحب الشجرة انما كان يكفي ان يتيم ويعضد او يعصب على جرحه خرقه
 ويمسح عليها ويفسل سائر جسده رواه ابو داود والمسح عليها عزيمة (الى

حلها) اى يمسح على الجيرة الى حلها او برا ماتحتها وليس موقنا
 كالمسح على الخفين ونحوهما لان مسحهما للضرورة فيقتدر بقدرها (اذا
 لبس ذلك) اى ما تقدم من الخفين ونحوهما والعمامة والخمار والجيرة
 (بعد كمال الطهارة) بالماء ولو مسح فيها على حائل او تيمم لجرح فلو غسل
 رجلا ثم ادخلها الخف خلع ثم لبس بعد غسل الاخرى ولو نوى جنب
 رفع حديثه وغسل رجله وادخلهما الخف ثم تم طهارته او مسح راسه
 ثم لبس العمامة ثم غسل رجله او تيمم ولبس الخف او غيره لم يمسح ولو
 جيرة فان خاف نزعا تيمم ويمسح من به سلس بول او نحوه اذا لبس بعد
 الطهارة لانها كاملة فى حقه فان زال عذره لزمه الخلع واستيناف الطهارة
 كالتييم حين يجد الماء (ومن مسح فى سفر ثم اقام) اتم مسح مقيم ان بقى
 منه شئ والا خلع (او عكس) اى مسح مقيما ثم سافر لم يزد على
 مسح مقيم تقلييا لجانب الحضرة (او شك فى ابتداءه) اى ابتداء المسح هل كان
 حضرا او سفرا (فمسح مقيم) اى فيمسح تمة يوم وليلة فقط لانه المتيقن
 (وان احدث) فى الحضر (ثم سافر قبل مسحه فمسح مسافر) لانه
 ابتداء المسح مسافرا (ولا يمسح قلانس) جمع قلنسوة وهى المبطئات كدنيات
 القضاة والنومبات قال فى مجمع البحرين على هيئة ما تتخذه الصوفية الآن
 (ولا) يمسح (لفافة) وهى الخرقة تشد على الرجل تحتها نعل او لا ولو
 مع مشقة لعدم ثبوتها بنفسها (ولا) يمسح (ما يسقط من القدم او) خفا
 (يرى منه بعضه) اى بعض القدم او شئ من محل الفرض لان ما ظهر
 فرضه الفصل ولا يجمع المسح (فان لبس خفا على خف قبل الحادث)
 ولو مع خرق احد الخفين (فالحكم للنف فوقانى) لانه ساتر فاشبه المنفرد
 وكذا لو لبسه على لفافة وان كانا مخرقين لم يحجز المسح ولو ستر وان ادخل
 يده من تحت الفوقانى ومسح الذى تحته جاز وان احدث ثم لبس الفوقانى
 قبل مسح التحتانى او بعده لم يمسح الفوقانى بل ماتحته ولو نزع الفوقانى
 بعد مسحه لزم نزع ماتحته (ويمسح) وجوبا (اكثر العمامة) ويختص ذلك
 بدوايرها (ويمسح) اكثر (ظاهر قدم الخ) والجزموق والجورب
 وسن ان يمسح باصابع يده (من اصابعه) اى اصابع رجله (الى سائر)
 يمسح رجله اليمنى بيده اليمنى ورجله اليسرى بيده اليسرى ويرفع احداهما
 اذا مسح وكيف مسح اجزاء ويكره غسله وتكرار مسحه دون اسفله

اى اسفل الحلف (وعقبه) فلا يسن مسحهما ولا يجزى لو اقتصر عليه
 (ويمسح) وجوبا (على جميع الحيرة) لما تقدم من حديث صاحب الشجرة
 (ومتى طهر بهض عمل المرض) ممن مسح (بعد الحدث) بخرق الحلف
 او خروج بعض القدم الى ساق الحلف او ظهر بعض راس وخش او
 زالت جيرة استأنف الطهارة فان تطهر ولبس الحلف ولم يحدث لم تبطل
 طهارته بخلمه ولو كان توصاً تجديداً و مسح (اوقت مدته) اى مدة المسح
 (استأنف الطهارة) ولو فى الصلاة لان المسح اقيم مقام الغسل فاذا زال
 او انقضت مدته بطلت الطهارة فى الممسوح فبطل فى جميعها لكونها
 لا تبعض **باب نواقض الوضوء** **اي** مفسداته وهى ثمانية احدها
 الخارج من سبيل و اشار اليه بقوله (ينقض) الوضوء (ماخرج من
 سبيل) اى مخرج بول او غائط ولو نادرا او طاهرا كولد بلا دم او
 مقطرا فى احليله او محتشى وابتل لا الدائم كالسلس والاستحاضة فلا ينقض
 للضرورة (والثانى خارج من بقية البدن) سوا السبيل (ان كان بولا او
 غائطا) قليلا كان او كثيرا (او) كان (كثيرا نحسا غيرهما) اى غير
 البول والغائط كقئ* ولو بحاله لما روى الترمذى انه صلى الله عليه وسلم
 قاء فتوضأ والكثير ماخض فى نفس كل احد بحسبه وادى استند المخرج
 والفتح غيره لم يثبت له احكام المتباد (والثالث زوال العقل) او تفضيته
 قال ابو الخطاب وغيره ولو تعلم ولم يخرج شئ* الحاقا ما داب (الا يسير
 نوم من قاعد وقائم) غير محتى او متكى* او مستند وعلم من كلامه ان
 الجنون والاعماء والسكر ينقض الوضوء كثيرها ويسيرها ذكره فى المبدع
 اجماعا وينقض ايضا النوم من مصطجع وراكم وساجد مطلقا كمتكى
 ومتكى* ومستند والكثير من قائم وقاعد لحديث العين وكاء السه من
 نام فليتوضأ رواه احمد وغيره والسه حامة الدبر (والرابع مس ذكر آدمي)
 نعمده او لا (متصل) ولو اشل او قلعة او من ميت لا الاثنين ولا
 بائن او محله (او) مس (قبل) امرأة وهو فرجها التى بين اسكيتها
 لقوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره فليتوضأ رواه مالك والشافعى
 وغيرهما وصححه احمد والترمذى وفى لفظ من مس فرجه فليتوضأ صححه احمد
 ولا ينقض مس شفرها وهما حافتا فرجها وينقض المس بيد الا حائل ولو
 كانت زائدة سواء كان (بطهر كفه او بطنه) او حرفه من روس الاصابع

الى الكوع لعموم حديث من افضا بيده الى ذكره بس دون ستر فقد
 وجب عليه الوضوء رواء احمد لكن لا يقض مسه بالظفر (و) يقض
 (لمسها) اى لمس الذكر والقبل معا (من حتى مشكل) لشهوة او لا
 اذ احدهما اصلى قطعاً (و) يقض ايضاً (لمس ذكر ذكره) اى ذكر الحثي
 المشكل لشهوة لانه ان كان ذكره فقد مس ذكره وان كان امرأة فقد لمسها
 لشهوة فان لم يمس شهوة او مس قبله لم يقض (او اثنى قبله) اى ويقض
 لس الاثنى قبل الحثي المشكل (لشهوة فيهما) اى فى هذه والثى قبلها لانه ان
 كان اثنى فقد مست فرجها وان كان ذكره فقد لمست شهوة فان كان اللبس لغيرها
 او مست ذكره لم يقض وضؤها (والحامس مسه) اى الذكر (امرأة بشهوة)
 لانها التى تدعوا الى الحدث والباء للمصاحبة والمرأة شاملة للاجنبية وذات
 المحرم والمينة والكبيرة والصغيرة المميزة التى يوطأ مثلها وسواء كان المس باليد
 او غيرها ولو بزايد لزايد او اشل (او غسه بها) اى يقض مسها للرجل
 بشهوة كعكسه السابق (و) يقض (مس حلقة در) لانه فرج سواء كان منه
 او من غيره (لا مس شعر وظفر) وسن منه او منها ولا المس بها
 (و) لا مس رجل (لا مرد) ولو بشهوة (ولا) المس (مع حائل)
 لانه لم يمس البشرة (ولا) ينقض وضوء (ملوس يده ولو وجد منه
 شهوة) ذكرأ كان او اثنى وكذا لا ينقض وضوء ملوس فرجه (ويقض
 غسل ميث) مسلأ كان او كافراً ذكرأ كان او اثنى صغيراً او كبيراً روى
 عن ابن عمر وابن عباس انها كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء والغسل
 من يلقه ويباشره ولو مرة لا من نصب عليه الماء ولا من ييمه وهذا هو
 السادس (و) السابع (اكل اللحم خاصة من الجرور) اى الابل فلا
 يقض بقية اجزائها كالكبدة وشرب لبنها ومرق لحمها وسواء كان بياً او
 مطوحاً قال احمد فيه حديثان صحيحان حديث البر او جابر بن سمره
 (و) الثامن المشار اليه بقوله (كل اوجب غسل) كاسلام وانتقال منى
 ونحوهما (اوجب الوضوء الا الموت) فيوجب الغسل دون الوضوء ولا تقض
 بغير ما مر كاتنفيذ والكذب والعيبة ونحوها والقهقهة ولو فى الصلاة واكل
 ما مست النار غير لحم الابل ولا يس الوضوء منها (ومن تيقن الطهارة
 وشك) اى تردد (فى الحدث او بالعكس) بان تيقن الحدث وشك فى
 الطهارة (بنى على اليقين) سواء كان فى الصلاة او خارجها تساوى عنده

الامر ان او غلب على ظنه احدهما لقوله صلى الله عليه وسلم لا يتصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا متفق عليه (فان تيقنهما) اى تيقن بالطهارة والحدث (وجهل السابق) منهما (فهو بضد حاله قبلهما) ان علمهما فان كان قبلهما متطهرا فهو الان محدث وان كان محدثا فهو الان متطهر لانه قد تيقن زوال تلك الحالة الى ضدها وشك في بقاء ضدها وهو الاصل وان لم يعلم حالة قبلهما تطهر واذا سمع اثنان صوتا او شم ريحا من احدهما لا يثبت فلا وضوء عليهما ولا ياتم احدهما بصاحبه ولا يضافه في الصلاة وحده وان كان احدهما اماما اعادا صلاتهما (ويحرم على المحدث مس المحصف) او بعضه حتى جلده وحواشيه بيد او غيرها بلا حائل لا حمله بعلاقته او في كيس او كم من غير مس ولا تصفحه بكم او عود ولا صغير لوحا فيه قران من الخالي من الكتابة ولا مس قنبر ونحوه ويحرم ايضا مس محصف بضو متنجس وسفر به لدار حرب وتوسده وتوسد كتب علم فيها قران ما لم يخف سرقة ويحرم ايضا كتب القران بحيث يهان وكره مد رجل اليه واستدباره وتخطيه وتحليته بذهب او فضة وتحرم تحلية كتب العلم (و) يحرم على المحدث ايضا (الصلاة) ولو علا حتى صلاة جنازة وسجود تلاوة وشكر ولا يكفر من صلا محدثا (و) يحرم على المحدث ايضا (الطواف) لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة الا ان الله اراح فيه الكلام رواه الشافعي في مسنده **باب الغسل** بضم الغين الاغتسال اى استعمال الماء في جميع بدنه على وجه مخصوص وبالفتح الماء او الفعل وبالكسر ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره (وموجه) ستة اشياء احدها (خروج المني) من مخرجه (دفقا للذة لا) ان خرج (بدونهما من غير نائم) ونحوه فلو خرج من يقظان لغير ذلك كبرد ونحوه من غير شهوة لم يجب به غسل لحديث علي يرفعه اذا فضخت الماء فاغتسل وان لم تكن فاضحا فلا تغتسل رواه احمد والفضخ هو خروجه بالغلبة قاله ابراهيم الحزري فعلى هذا يكون نجسا وليس بمنذى قاله في الرعاية وان خرج المني من غير مخرجه كما لو انكسر صلبه فخرج منه لم يجب الغسل وحكمه كالنجاسة المعتادة وان افاق نائم او نحوه يمكن بلوغه فوجد بللا فان تحقق انه منى اغتسل فقط ولو لم يذكر احتلاما وان لم يتحققه منيا فان سبق نومه ملاعبة وانظر او فكر او نحوه او كان به ابردة لم يجب الغسل والا اغتسل وطهر ما اصابه احتياطا (وان

انتقل الى ولم يخرج اغتسل له) لان الماء قد باعد محله فصدق عليه اسم
الجنب ويحصل به البلوغ ونحوه مما يترتب على خروجه (فان خرج) (٥) الى
(بعده) اى بعد غسله لانتقاله (لم يعمده) لانه منى واحد فلا يوجب غسلين
(و) الثانى (تغيب حشفة اصلية) او قدرها ان فقدت وان لم ينزل (فى
فرج اصلى قبل كان او دبراً) وان لم يجد حرارة فان اوج الحشى المشكل
حشفته فى فرج اصلى ولم ينزل او اوج غير الحشى ذكره فى قبل الحشى
فلا غسل على واحد منهما ان لم ينزل ولا غسل اذا مس الحتان الحتان
من غير ايلاج ولا بايلاج بعض الحشفة (و) لو كان الفرج (من بهيمة او
ميت) او نائم او مجنون او صغير يجامع مثله وكذا لو استدخلت ذكر نائم
او صغير ونحوه (و) الثالث (اسلام كافر) اصلياً كان او مرتداً ولو ميّزا
او لم يوجد فى كفره ما يوجب له لان قيس ابن عاصم اسلم فامرءه النبي صلى
الله عليه وسلم ان يغتسل بماء وسدر رواه احمد والترمذى وحسنه ويستحب
له القاء شعره قال احمد ويسفل ثيابه (و) الرابع (موت) غير شهيد
معركة ومقتول ظلماً ويأتى (و) الخامس (حيض و) السادس (نفاس)
ولا خلاف فى وجوب الغسل بهما قاله فى المتقى فيجب بالخروج والاقطاع
شرط (لا ولادة عارية عن دم) فلا غسل بها والولد طاهر (و من لزمه
الغسل لشيء مما تقدم) حرم عليه الصلاة والطواف ومس المصحف
(و قراءة القرآن) اى قراءة اية فصاعداً وله قول ما وافق قرأنا ان لم
يقصده كالسجدة والمدة ونحوهما كذلك وله تمجيده والتفكير فيه وتحريك
شفتيه به ما لم يبين الحروف وقراءة بعض اية ما لم تطل ولا يمنع من قرائته
متجسس القم ويمنع الكافر من قرائته ولو رجب اسلامه (ويعبر المسجد) اى
يدخله لقوله تعالى ولا جنباً الا عابري سبيل اى طريق (الحاجة) وغيرها
على الصحيح كما مشى عليه فى الاقناع وكونه طريقاً قصيراً حاجة وكره احمد
اتخاذها طريقاً ومضى العيد مسجد لا مصلى الجنائز (ولا) يجوز ان (يلبث
فيه) اى فى المسجد من عليه غسل (بغير وضوء) فان توشاً جاز له اللبث
ويمنع منه مجنون وسكران ومن عليه نجاسة تتعدى ويباح به وضوء وغسل
ان لم يوذبهما وان كان الماء فى المسجد جاز دخوله بلا تيمم وان اراد اللبث
فيه للاغتسال تيمم وان تغفر الماء واحتاج للبث جاز بلا تيمم (ومن غسل

(٥) قوله فان خرج بعده الخ اى بلا شهوة فان خرج بشهوة لزمه الغسل اهـ

حيثما (مسلما او كافرا سن له الفصل لامر اى هزيمة رضى الله عنه بذلك
رواه احمد وغيره) (او افاق من جنون او اغماء بلا حلم) اى انزال (سن
له الفصل) لان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من الاغماء متفق عليه
والجنون فى معناه بل اولا وتأتى بقية الاغسال المستحبة فى ابواب ما تستحب
له ويتيمم للكل ولما يسن له الوضوء لعدو (و) صفة (الفصل الكامل)
اى المشتغل على الواجبات والسنن (ان ينوى) رفع الحدث او استباحة
الصلاة او نحوها (ثم يسمى) وهى هنا كوضوء نجس مع الذكر وتسقط مع
السهو (ويفسل يديه ثلاثا) كما فى الوضوء وهو هنا اكد لرفع الحدث عنهما
بذلك (و) يفسل (ما لونه) من اذى (ويتوضا) كاملا (ويحشى) الماء
(على راسه ثلاثا يرويه) اى يروى فى كل مرة اصول شعره فلا يجز
المسح (ويمسك بدنه غسلا) لحديث عائشة رضى الله عنها كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجباة غسل يديه ثلاثا وتوضا وضوء للصلاة
ثم يخلل شعره بيديه حتى اذا ظن انه قد روى بشرته افاض الماء عليه
ثلاث سمات ثم غسل سائر جسده متفق عليه (ثلاثا) حتى ما يظهر
من فرج المرأة عند قعود لحاجة وباطن شعر وتنفضه لحبض (ويدلكه)
اى يدلك بدنه بيديه ليتيقن وصول الى مغابنه وجميع بدنه ويتفقد اصول
شعره وغضاريف اذنيه وتحت حلقه وابطنه وعمق سترته وبين اليدين وطى
ركبتيه (ويتيان) لانه صلى الله عليه وسلم كان يعجبه التيان فى طهوره
(ويفسل قدميه) ثانيا (مكانا اخر) ويكنى الظن فى الاسباغ قال بعضهم
ويحرك خاتمه ليتيقن وصول الماء (و) الفصل (المجزى) اى الكافى (ان
ينوى) كما تقدم (ويسمى) فيقول بسم الله (ويمسك بدنه بالفصل مرة) اى
يفسل ظاهر جميع بدنه وما فى حكمه من غير ضرر كالقلم والالاف والبشرة
التي تحت الشموخ ولو كثيفة وباطن الشعر وظاهره مع مسترله وما تحت
حشفة اقلق ان امكن شعرها ويرتفع حدث قبل زوال حكم خبث ويستحب
سدر فى غسل كافر اسلم وحايض واخذها مسكا تجعله فى قطعة او نحوها
وتجعلها فى فرجها فان لم تجد فطيبا فان لم تجد فطينا (ويتوضا به)
استنجابا والمد رطل وثلاث عراقى ورطل واوقيتان وسبعا اوقية مصرى
وثلاث اواق وثلاثة اسباع اوقية دمشقية واوقيتان واربعه اسباع اوقية
قدسية (ويفتسل بصاع) وهو اربعة امداد وان زاد جاز لكن يكره

الاسراف ولو على نهر جار ومحرم ان يقتسل عربانا بين الناس وكره خاليا في الماء (فان اسبغ باقل) مما ذكر في الوضوء او الغسل اجزاء والاسبغ تعميم العضو بالماء بحيث يجري عليه ولا يكون مسحاً (او نوى بنفسه الحدين) او الحدث واطلق او الصلاة ونحوها مما يحتاج لوضوء وغسل (اجزاء) عن الحدين ولم يلزمه ترتيب ولا موالاة (ويسن لجنب) ولو انثى وحائض ونفسا اقطع دمه (غسل فرجه) لازالة ما عليه من الاذى (والوضوء لا كل) وشرب لقول عائشة رضي الله عنها رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للجنب اذا اراد ان يأكل او يشرب ان يتوضا وضوءه للصلاة رواه احمد باسناد صحيح (ونوم) لقول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضا وضوءه للصلاة متفق عليه ويكره تركه لنوم فقط (و) يسن ايضا غسل فرجه ووضوءه (لمساودة وطى) لحديث اذا أتى احدكم اهله ثم اراد ان يعاود فليتوضا بينهما وضوءاً رواه مسلم وغيره وزاد الحاكم فانه انشط للعود والغسل افضل وكره الامام بناء الحمام وبيعه واجارته وقال من بنا حماما للنساء ليس بعدل وللرجل دخوله بستره مع امن الوقوع في محرم ومحرم على المرأة بلا عذر ﴿ باب التيمم ﴾ في اللغة القصد وشرعا مسح الوجه واليدين بصعيد على وجه مخصوص وهو من خصائص هذه الامة لم يجعه الله طهورا لغيرها توسعة عليا واحسانا اليها فقال تعالى قيموا صعيدا طيبا الآية (وهو) اى التيمم (بدل طهارة الماء) لكل ما يفعل بها عند العجز عنه شرعا كسلاة وطواف ومس مصحف وقرآنة قرآن ووطى حائض ويشترط له شرطان احدهما دخول الوقت وقد ذكره بقوله (اذا دخل وقت فريضة) او مندورة بوقت معين او عيد او وجد كسوف او اجتمع الناس لاستسقاء او غسل الميت او يم لمذر او ذكر فائنة واراد فعلها (او اباحت نافلة) بان لا يكون وقت نهى عن فعلها الشرط الثانى تعذر الماء وهو ما اشار اليه بقوله (وعدم الماء) حضراً كان او سافراً قصيراً كان او طويلاً مباحا كان او غيره فمن خرج لحرق او احتطاب ونحوهما ولا يمكنه حمل الماء معه ولا الرجوع للوضوء الا بتبوء حاجته فله التيمم ولا اعادة عليه (او زاد) الماء على شئ (اى غن مثله في مكانه بان لم يذل الا بزيادة) (كثيرا) عادة (او بشئ يعجزه) او يحتاجه له او

لمن نفقته عليه (او خاف باستعماله) اى استعمال الماء ضرراً (او) خاف
 (بطله ضرر بدنه او) ضرر (رفيقه او) ضرر (حرمة) اى زوجته
 او امرأة من اقاربه (او) ضرر (ماله بعلش او مرض او هلاك ونحوه)
 كخوفه باستعماله تاخر البرء او بقاء اثر شين فى جسده (شرع التيمم) اى
 وجب لما يجب الوضوء او الغسل له وسن لما يسن له ذلك وهو جواب اذا
 من قوله اذا دخل وقت فريضة ويلزم شراء ماء وجبل ودلو بثن مثل
 او زائد يسيراً فاضل عن حاجته واستمارة الجبل والدلو وقبول الماء قرضاً
 وهبة وقبول ثمنه قرضاً اذا كان له وقاء ويجب بذله لمطشان ولو نجساً
 (و من وجد ماء يكفى بعض طهره) من حدث اكبر او اصغر (تيمم بعد
 استعماله) ولا يتيمم قبله ولو كان على بدنه نجاسة وهو محدث غسل النجاسة
 وتيمم للمحدث بعد غسلها وكذلك لو كانت النجاسة فى ثوبه (ومن جرح)
 ونضرر بفعل الجرح ومسحه بالماء (تيمم له) ولما يتضرر بفعله مما قرب
 منه (وغسل الباقي) فان لم يتضرر بمسحه وجب واجزأ واذا كان جرحه
 ببعض اعضاء وضوءه لزمه اذا تواءم مراعات الترتيب فتيمم له عند غسله
 لو كان صحيحاً ومراعات الموالاة فيعيد غسل الصحيح عند كل تيمم بخلاف غسل
 الحجابة فلا ترتيب فيه ولا موالاة (ويجب) على من عدم الماء اذا دخل
 وقت الصلاة (طاب الماء فى رحله) بان يفتش فى رحله ما يمكن ان يكون
 فيه (و) فى (قربه) بان ينظر وراءه وامامه وعن يمينه وعن شماله فان
 رأى ما يشك معه فى الماء قصده فاستبرأه ويطلبه من رفيقه فان تيمم قبل
 طلبه لم يصح ما لم يتحقق عدمه (و) ويلزمه ايضاً طلبه (بدلالة) ثقة اذا
 كان قريباً عرفاً ولم يخف فوت وقت ولو المختار او رفقة او على نفسه او
 ماله ولا يتيمم لخوف فوت جنازة ولا وقت فرض الا اذا وصل مسافر الى
 ماء وقد ضاق الوقت او علم ان النوبة لا تصل اليه الا بعده او علمه قريباً
 وخاف فوت الوقت ان قصده ومن باع الماء او وهبه بعد دخول الوقت
 ولم يترك ماء يتطهر به حرم ولم يصح العقد ثم ان تيمم وصلى لم يعد ان عجز
 عن رده (فان) كان قادراً على الماء لكن (نسي قدرته عليه) او جهله
 بموضع يمكنه استعماله (وتيمم) وصلى (اعاد) لان النسيان لا يخرججه عن
 كونه واجداً واما من ضل عن رحله وبه الماء وقد طلبه او ضل عن
 موضع بئر كان يعرفها وتيمم وصلى فلا اعادة عليه لانه حال تيممه لم يكن

واجداً للماء (وان نوى بتيمة احداثاً) متنوعة توجب وضوءاً او غسلاً
 اجزاء عن الجميع وكذا لو نوى احدها او نوى بتيمة الحدين ولا يكفي
 احدهما عن الآخر (او) نوى بتيمة (نجاسة على بدنه تفسره ازالته او عدم
 ما يزيلها) به (او خاف برداً) ولو حضرا مع عدم ما يستخن به الماء بعد
 تخفيفها ما امكن وجوباً اجزاء التيم لها لعدم جعلت لى الارض مسجداً
 وظهرراً (او حبس في مصر) فلم يصل للماء او حبس عنه الماء (قديم)
 اجزاء (او عدم الماء والتراب) كمن حبس بحل لا ماء به ولا تراب وكذا
 من به قروح سيالة لا يستطيع معها لمس البشرة بماء ولا تراب (صلى) الفرض
 فقط على حسب حاله (ولم يعد) لانه اتى بما امر به فخرج من عهده
 ولا يزيد على ما ينزى في الصلاة فلا يقرأ زائداً على الفاتحة ولا يسبح غير
 مرة ولا يزيد في طمانينة ركوع او سجود وجلس بين السجدين ولا على
 ما يحزى في التشهدين وتبطل صلاته بحدث ونحوه فيها ولا يؤم متطهراً
 باحدهما (ويجب التيم بتراب) فلا يجوز التيم برمل وجص ونخيت
 التجارة ونحوها (طهور) فلا يجوز بتراب تيم به لزوال طهوريته باستعماله
 وان تيم جماعة من مكان واحد جاز كما لو توضوا من حوض يفترون منه
 ويعتبر ايضا ان يكون مباحاً فلا يصح بتراب مغسوب وان يكون غير محترق
 فلا يصح بما دق من خرف ونحوه وان يكون (له غبار) لم يغيره ظاهر غيره لقوله
 تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه فلو تيم على لبد او ثوب او بساط او
 حصير او حائط او صخرة او حيوان او برذعة او شجر او خشب او عدل
 شعير او نحوه مما عاياه غبار صح وان اختلط التراب بذي غبار غيره كالنورة
 فكما خالطه طاهر (وفروضة) اى فروض التيم (مسح وجهه) سوى
 ما تحت شعر ولو خفيفاً وداخل فم واقف ويكره (و) مسح (يديه الى
 كوعه لقوله صلى الله عليه وسلم لعمار انما كان يكفيك ان تقول بيدك هكذا
 ثم ضرب بيديه الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر
 كفيه ووجهه متفق عليه (وكذا الترتيب) بين مسح الوجه واليدين
 (والموالاة) بينهما بان لا يؤخر مسح اليدين بحيث يحجب الوجه لو كان
 مغسولاً فهما فرضان (في) التيم عن (حدث اصفر) لا عن حدث اكبر
 او نجاسة ببدن لان التيم مبنى على طهارة الماء (وتشرط النية لما تيم له)
 كصلاة او طواف او غيرها (من حدث او غيره) كنجاسة على بدنه فينوى

استباحة الصلاة من الجبابة او الحدث ان كانا او احدهما او عن غسل بعض بدن الجريح او نحوه لانها طهارة ضرورة فلم ترفع الحدث فلا يريد من التعيين تقوية لضعفه فلو نوى رفع الحدث لم يصح (فان نوى احدهما) اى الحدث الاصغر او الاكبر او النجاسة بالبدن (لم يجزيه عن الآخر) لانها اسباب مختلفة ولحديث وانما لكل امرئ ما نوى وان نوى جميعها جاز للخبر وكل واحد يدخل في المموم فيكون منويا (وان نوى) بتيممه (فلا) لا يصلى به فرضا لانه ليس بمنوى وخالف طهارة الماء لانها ترفع الحدث (او) نوى استباحة الصلاة (واطاق) فلم يعين فرضا ولا فلا (لم يصلى به فرضا) ولو على الكفاية ولا نذرا لانه لم ينو وكذا الطواف (وان نواه) اى نوى استباحة فرض (صلى كل وقته فروضا ونوافل) فمن نوى شيئا استباحه ومثله ودونه فاعلاه فرض عين فقدر ففرض كفاية فصلاة نافلة فطواف نقل فس محض فقرة قران فلبث بسجود (ويبطل التيمم) مطلقا (بخروج الوقت) او دخوله ولو كان التيمم لغیر صلاة ما لم يكن فى صلاة جمعة او نوى الجمع فى وقت ثانية من يباح له فلا يبطل تيممه بخروج وقت الاولى لان الوقتين صارا كارتقت الواحد فى حتما (و) يبطل التيمم ايضا عن حدث اصغر (بمطلات الوضوء) وعن حدث اكبر نحو جفاته لان البدل له حكم المبدل وان كان لحيض او نفاس لم يبطل بمحدث منهما (و) يبطل التيمم ايضا (بوجود الماء) المقدور على استعماله بلا ضرر ان كان تيمم لعدمه والا فبزوال مسج من مرض ونحوه (ولو فى الصلاة) فيظهر ويستأنفها (لا) ان وجد ذلك (بعدها) فلا تجب اعادة الطواف ويفصل ميت ولو صلى عليه وتعاد (والتيمم اخر الوقت) انذار (لراحي الماء) او العالم وجوده ولمن استوى عنده الامران (اولى) لقول على رضى الله عنه فى الجنب يتلوم اى يتأذى ما بينه وبين اخر الوقت فان وجد الماء والا تيمم (وصفته) اى كيفية التيمم (ان ينوى) كما تقدم (ثم يتيمم) فيقول بسم الله وهى هنا كوضوء (ويضرب التراب بين يديه مفرقا حتى المصابع) ليصل التراب الى ما بينهما بعد تزع نحو خاتم ضربة واحدة (لو كان التراب ماعا) فلو وضع يديه عليه وعلق بهما اجزاء (ويمسح وجهه بهما) اى ساطن اصابعه (و) يمسح (كفيه براحيه) استحبابا فلو مسح وجهه بين يديه وبينه يساره او كمكس صح واستيعاب الوجه والكفين واجب - سوى ما يشق

وصول التراب اليه (ويخال اصابه) ليصل التراب الى ما بينهما ولو تيم
 بخرقة له غيرها جاز ولو نوى وصعد اى نصب للريح حتى (صمت) محل
 الفرض بالتراب او امره عليه ومسحه به صح لا ان سفته بلا تعييد فمسحه به
 ﴿ باب ازالة النجاسة ﴾ الحكيمه اى تطهير مواردها (يجزى فى غسل
 النجاسات كلها) ولو من كلب او من خنزير (اذا كانت على الارض) وما
 اتصل بها من الحيطان والاحواض والصخور (غسلة واحدة تذهب بعين
 النجاسة) ويذهب لونها وريحها فان لم يذهب لم تطهر ما لم يعجز وكذا اذا
 غمرت بماء المطر والسيول لعدم اعتبار النية لازالتها وانما اكتفى بالمرة دفعا
 للخرج والمشقة لقوله صلى الله عليه وسلم اريقوا على بوله سجلا من ماء او
 ذنوبا من ماء متفق عليه فان كانت النجاسة ذات اجزا متفرقة كالرمل والدم الجامد
 الجاف والروث واحتلقت باجزاء الارض لم تطهر بالفصل بل بازالة اجزاء المكان
 بحيث يتقن زوال اجزاء النجاسة (و يجزى فى نجاسة (على غيرها) اى
 غير ارض (سبع) غسلات (احداها) اى احدى الغسلات والاولى اولى
 (بتراب) طهور (فى نجاسة كلب وخنزير) وما تولد منهما اومى احدهما
 لحديث اذا ولغ الكلب فى اناه احدكم فليغسله سبعا اولاهن بالتراب رواه
 مسلم عن ابى هريرة مرفوعا ويعبر ما يوصل التراب الى المحل ويستوعبه به
 الا فيما يضر فيكفى مسما (ويجزى عن التراب اسنان ونحوه) كالصابون
 والغالة ويحرم استعمال مطعوم فى ازالتها (و) يجزى (فى نجاسة غيرها)
 اى غير الكلب والخنزير وما تولد منهما او من احدهما (سبع) غسلات
 بماء طهور ولو غير مباح ان اتقت والاغنى تنقى مع حت وقرص لحاجة
 وعصر مع امكان كل مرة خارج الماء فان لم يمكن عصره فبدقه وتقليبه او
 تثقيب كل غسلة حتى يذهب أكثر ما فيه من الماء ولا يضر بقاء لون او ريح
 او ما عجزا (بلا تراب) لقول ابن عمر امرنا بفصل الانجاس سبعا فينصرف
 الى امره صلى الله عليه وسلم قاله فى المبدع وغيره وما تجس بنسلة يفصل
 عدد ما بقى بعدها مع تراب فى نحو نجاسة كلب ان لم يكن استعمال (ولا
 يطهر متجس) ولو ارضا (بشمس ولا ريح ولا ذلك) ولو اسفل خف
 او حذا او ذيل امرأة ولا صقيل بمسح (ولا) يطهر متجس (باستحالة)
 فرماد النجاسة ودخانها وغبارها وبخارها ودود جرح وصراصر كنف
 وكلب وقع فى ملاحه صار ملحا ونحو ذلك نجس (غير الحرة) اذا اقبلت

بنفسها خلا او بقتل لا لقصد تخليل ودنها مثلها لان نجاستها لشدتها
المسكرة وقد زالت كالماء الكثير اذا زال تغيره بنفسه والعلقة اذ لصارت
حيوانا طاهرا (فان خللت) او نقلت لقصد التخليل لم تطهر والحل المباح ان
يصب على الغيب او العصير خل قبل غليانه حتى لا يغلي وينتج غير الحلال
من امساك الحمة لتخلل (او تجس دهن مائع) او عجين او باطن حب
او اماء تشرب البجاسة او سكن سقيتها (لم تطهر) لانه لا يتحقق وصول
الماء الى جميع اجزائه وان كان الدهن جامدا ووقعت فيه نجاسة القيت وما
حولها وبالساقى طاهرا فان اختلط ولم ينضبط حرم (وان خفي موضع
نجاسة) في بدن او ثوب او بقعة ضيقة واراد الصلاة (غسل) وجوبا
(حتى يجزم بزواله) اى زوال النجس لانه متيقن فلا يزول الا بيقين
الطهارة فان لم يعلم جهتها من الثوب غسله كله وان علمها في احد كفيه ولا
يعرفه غسلهما ويصلى في فضاء واسع حيث شاء بلا تحر (ويطهر بول)
وقي (غلام لم ياكل الطعام) لشهوة (بنضجه) اى غمره بالماء ولا يحتاج
لمرس وعصر فان اكل الطعام غسل كفايته وكبول الاتى والحيث فينسل
كسائر النجاسات قال الشافعى لم يتيين لى فرق من السنة بينهما وذكر بعضهم
ان الغلام اصله من الماء والتراب والحارية اصلها من اللحم والدم وقد افاده
ابن ماجه في سننه وهو غريب قاله في المبدع ولعابهما طاهر (ويعنى في غير
مايع وفى غير مطعوم عن يسير دم نجس) ولو حيضا او نفاسا او استحاضة
وعن يسير قيح وصدبد (من حيوان طاهر) لا نجس ولا ان كان من سيل
قبل او دبر واليسير ما لا يفحش في نفس كل احد بحسه و يضم متفرق
بثوب لا أكثر ودم السمك وما لا نفس له سائلة كالبق والقمل ودم الشهيد
عليه وما يبقى في اللحم وعروقه ولو ظهرت حرمة طاهر (و) يعنى (عن
اثر استجمار) بمحله بعد الانقا واستيقاء العدد (ولا ينجس الادمى بالموت)
لحديث المؤمن لا ينجس متفق عليه (وما لا نفس) اى دم (له سائلة) كالبق
والعقرب وهو (متولد من طاهر) لا ينجس بالموت بربا كان او جريا فلا ينجس
الماء اليسير بموتهما فيه (وبول ما يؤكل لحمه وروثه ومنه) طاهر لانه صلى
الله عليه وسلم امر الرنيين ان يلحقوا بابل الصدقة فيشربوا من ابوالها
والبانها والنجس لا يباح شربه ولو ايج للضرورة لامرهم بفسل اثره اذا
ارادوا الصلاة (ومنى الادمى) طاهر لقول عائشة كنت افرك النى من

ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب فيصلى به متفق عليه فلي هذا
 يستحب فرك يابه وغسل رطبه ، ورطوبة فرج المرأة) وهو مسلك الذكر
 طاهرة كالعرق والريق والمخاط والبلغم ولو ازرق وما سال من القم وقت
 النوم (وسؤر الهرة وما دونها في الحقة طاهر) غير مكروه غير دجاجة
 مخلاة والسؤر بضم السين مسموم بقاء طعام الحيوان وشرا به والهر القط
 وان اكل هو او طفل ونحوها نجاسة ثم شرب ولو قبل ان يغيب من مایع
 لم يؤثر لعموم البلوى لا عن نجاسة بيدها او رجلها ولو وقع ما ينضم
 دبره في مایع ثم خرج حيا لم يؤثر ، وسباع البهايم وسباع الطير التي هي
 اكبر من الهر خلقه (والحمار الاهلي والبدل منه) اى من الحمار الاهلي
 لا الوحشى (نجسة) وكذا جميع اجزائها وفضلاتها لانه عليه السلام لما
 سئل عن الماء وما ينوبه من السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتين لم
 ينجسه شئ فهو مائه انه ينجس اذا لم يبلغهما وقال في الحمر يوم خير امها
 رجب متفق عليه والرجس النجس في باب الحيض ، اصله لغة السيلان
 من قولهم حاض الوادى اذا سال وهو شرعا دم طبيعة وجلة يخرج من
 قعر الرحم في اوقات معلومة خلقه الله لحكمة غذا الولد وتربيته (لا حيض
 قبل تسع سنين) فان رات دما لدون ذلك فليس بحيض لانه لم يثبت في
 الوجود وبعدها ان صلح فحيض قال الشافعى رات جدة لها احدي
 وعشرين سنة (ولا حيض بعد خمسين سنة لقول عائشة اذا بلغت المرأة
 خمسين سنة خرجت من حد الحيض ذكره احمد ولا فرق بين نساء
 العرب وغيرهن (ولا) حيض (مع حل) قال احمد انما تعرف النساء
 الحمل بانقطاع الدم فان رات دما فهو دم فساد لا تترك له البادة ولا يمنع
 زوجها من وطئها ويستحب ان تغسل بعد انقطاعه الا ان تراه قبل ولادتها
 بيومين او ثلاثة مع اماره ففاس ولا تنقص به مدته (وآله) اى اقل
 الحيض (يوم وليلة) لقول على رضى الله عنه (واكثره) اى اكثر الحيض
 (خمسة عشر يوما) بليلها لقول عطا رات من تحيض خمسة عشر يوما
 بليلها (وغالبه) اى غالب الحيض (ست) ايام بليلها (او سبع) ليل
 بليلها (واقل الطهر بين الحيضتين ثلاث عشرة يوما) احتج به احمد بما روى
 عن على ان امرأة جاءت وقد طلقها زوجها فرغت امها حاضت في شهر
 ثلاث حيض فقال على لشرح قل فيها فقال شرح ان جاءت بيته من بطانة

اهلها من يرجى دينه وامانته فشهدت بذلك والا فهي كاذبة فقال على
 قالون اى جيد بالرومية (ولا حد لاكثره) اى اكثر الطهر بين الحيضتين
 لانه قد وجد من لا تحيض اصلا لكن غالبه بقية الشهر والطهر زمن
 حيض خلوص القابان لا تتغير معه قطنة احتشت بها ولا يكره وطئها
 زمنه ان اغتسلت (وقضى الحيض والنساء الصوم لا الصلاة) اجماعا
 (ولا يحمان) اى الصوم والصلاة (منها) اى من الحيض (بل يحرم ان)
 عليها كالطواف وقرأة القرآن واللبث فى المسجد لا المرور به ان امتت تلوته
 (ويحرم وطئها فى الفرج) الا لمن به شبق بشرطه قال الله تعالى فاعتزلوا
 النساء فى الحيض (فان فحل) بان اولح قبل اقطاعه من يجامع منه حشفته
 ولو بمخايل او مكرها او ناسيا او جاهلا (فمليه دينار او نصفه) على
 التخيير (كفارة) لحديث ابن عباس يتصدق بدينار او نصفه رواء احمد
 والترمذى وابو داود وقال هكذا الرواية الصحيحة والمراد بالدينار مقال
 من الذهب مضروبا كان او غيره او قيمته من الفضة فقط ويجزى لواحد
 وتسقط بجزء وامرأة مطاوعة كرجل (و) يجوز ان يستمتع منها) اى
 من الحيض (بما دونه) اى دون المرح من القبله واللس والوطئ دون
 الفرج لان الحيض اسم لمكان الحيض قال ابن عباس فاعتزلوا سكاح فزوجهن
 ويس ستر فرجها عند مباشرة غيره واذا اراد وطئها فادعت حيضا محكما
 قبل (واذا اقطع الدم) اى دم الحيض او النفاس (ولم تغتسل لم ينج غير
 الصيام والطلاق) فان عدت النساء تيممت وحل وطئها وتغسل المسئلة
 الممتة قهرا ولا نية هنا كالكافرة للعذر ولا تغسل به وينوى عن عيبونة
 غسل كبت (والمبتدأة) اى فى زمن يمكن ان يكون حيضا وهى
 التى رات الدم ولم تكن حاضت (تجلس) اى تدع الصلاة والصيام ونحوها
 بمجرد رؤيته ولو احمر او صفرة او كدرة (اقله) اى اقل الحيض يوم
 وليلة (ثم تغتسل) لانه اخر حضها حكما (وتصل) وتصوم ولا توطأ
 (فان اقطع دمها لاكثره) اى اكثر الحيض خمسة عشر يوما (فاذا دون)
 بضم التاء لقطعه عن الاضافة (اغتسلت عند اقطاعه) ايضا وحو
 لصلاحته ان يكون حيضا وتكمل كذلك فى الشهر الثانى والثالث فان
 تكرر) الدم (ثلاثا) اى فى ثلاثة اشهر ولم يختلف فهو كله (حيض)
 وثبتت عادتها فجلسه فى الشهر الرابع ولا تثبت بدون ثلاث (وقضى ما

وجب فيه) اى ما صامت فيه من واجب وكذا ما طاقته او اعتكفته فيه
وان ارفع حيضها ولم يعد او ايسر قبل التكرار لم تقص (وان عبر) اى
جاوز دم مبتداء (اكثره) اى اكثر الحيض في (مستحاضة) والاستحاضة
سيلان الدم في غير وقته من العرق العاذل من ادنى الرحم دون قعره
(فان كان) لها تميز بان كان (بهضدما احمر وبعضه اسود ولم يعبر) اى
يجاوز الاسود (اكثره) اى اكثر الحيض (ولم ينقص عن اقله فهو) اى
الاسود حيضها وكذا اذا كان بعضه ثخيناً او منتناً وصلاح حضا (تجلسه في
الشهر الثانى) ولو لم يكرر او يتوال (والاخر) والريق وغير المتن
(استحاضة) تصوم فيه وتصلى (وان لم يكن دمها متميزاً قدمت) عن الصلاة
ومحوها اقل الحيض من كل شهر حتى يتكرر ثلاثاً ففجاس (غالب الحيض)
ستا او سبعا بغير (من كل شهر) من اول وقت ابتدائها ان علمته والا
فمن اول كل هلالى (والمستحاضة المعقاة) التى تعرف شهرها ووقت
حيضها وطهرها منه (ولو) كانت (بميزة تجاس عادت) ثم تغتسل بعدها
وتصلى (وان نسيها) اى نسيت عادت) عملت بالتمييز الصالح) بان لم
ينقص الدم الاسود ونحوه عن يوم وليلة ولا يزيد على خمسة عشر ولو
تقل او لم يتكرر (فان لم يكن لها تميز) صالح ونسبت عدده ووقته
(فعالب الحيض) تجلسه من اول كل مدة علم الحيض فيها وضاع موضعه
والا فمن اول كل هلالى (كالعلمة بموضعه) اى موضع الحيض (الناسبة
لعدده) ففجاس غالب الحيض في موضعه (وان علمت) المستحاضة (عدده)
اى عدد ايام حيضها ونسبت موضعه من الشهر (ولو كان موضعه من
الشهر (في نصفه جلسها) اى جالست ايام عادت) (من اوله) اى اول
الوقت الذى كان الحيض يأتىها فيه (كمن) اى كابتداء (لا عادة لها ولا
تتيز) ففجاس من اول وقت ابتدائها على ما تقدم (ومن زادت عادت)
مثل ان يكون حيضها خمسة من كل شهر فيصير ستة (او تقدمت) مثل ان
تكون عادت) من اول الشهر فتراه في اخره (او تأخرت) عكس التى قبلها
(فما تكرر) من ذلك (ثلاثاً) فهو (حيض) ولا تلتفت الى ما خرج عن
العادة قبل تكرره كدم المبتداء الرائد على اقل الحيض فتصوم فيه وتصلى قبل
التكرار وتغتسل عند انقطاعه ثانياً فان تكرر ثلاثاً صار عادة فتعيد ما صامته فيه
من فرض ونحوه (وما نقص عن العادة طهر) فان كانت عادت) ستا فاقطع الخس

اغتسلت عند اقطاعه وصلت لاهها طاهرة (وما عاد فيها) اى فى ايام عادتها
 كما لو كانت عشرا فرأت الدم ستائم اقطع يومين ثم عاد فى التاسع والعاشر
 (جلسته) فيها لانه صادف زمن العادة كالم لم يقطع (والصفرة والكدره
 فى زمن العادة حيض) فجلسهما لابعد العادة ولونكررتا لقولام عطية كنا
 لابعد الصفرة والكدره بعد الطهر شيئا رواه ابو داود (ومن رات يوما)
 او اقل او اكثر (يوما) او اقل او اكثر ثقافا لدم حيض) حيث بلغ
 مجموعه اقل الحيض (والنقا طهر) تغتسل فيه وتصوم وتصلى ويكره
 وطئها فيه (ما لم يمر) اى يجاوز مجموعهما (اكثره) اى اكثر الحية .
 فيكون استحاضة (والمستحاضة ونحوها) ممن به سلس بول او مذى او ريح
 او جرح لا يرقى دمه او رعاى دائم (تغسل فرجها) لازالة ما عليه من
 الحدث (وتصبه) عصبائى الخارج حسب الامكان فان لم يتمكن عصبه كالباسور صلى
 على حسب حاله ولا يلزم اعادتهما لكل صلاة ان لم يفرط (وتتوضا)
 لا خول (وقت كل صلاة) ان خرج شئ (وتصلى) مادام الوقت فروضا
 ونوافل) فان لم يخرج شئ لم يجب الوضوء وان اعتيد اقطاعه زما
 يتسع للوضوء والصلاة تعين لانه امكن الاتيان بها كاملة ومن يلحقه السلس
 قائما صلى قاعدا او راكعا او ساجدا يركع ويسجد (ولا توطأ) المستحاضة
 (الا مع خوف الفتنة) منه او منها ولا كفارة فيه (ويستحب غسلها)
 اى غسل المستحاضة (لكل صلاة) لان ام حبيبة استحيضت فسلات البى
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فامرها ان تغتسل فكانت تغتسل عند كل صلاة
 متفق عليه (واكثر مدة الفاس) وهو دم ترخيه الرحم للولادة وبعدها
 وهو بقية الدم الذى احتبس فى مدة الحمل لاجله واصله لفة من النفس
 وهو الحروح من الجوف او من نفس الله كرسه اى فرجها (اربعون
 يوما) واول مدته من الوضع وما رآته قبل الولادة يومين او ثلاثة مامارة
 نفاس ولا تنقص به وتقدم ويثبت حكمه بشئ فيه خلق انسان ولا حد
 لاقله لانه لم يرد تحديده وان جاوز الدم الاربعين وصادف عادة حيضها
 ولم يزد او زاد وتكرر حيض ان لم يجاوز اكثره ولا يدخل حيض واستحاضة
 فى مدة نفاس (ومتى طهرت قبله) اى قبل انقضاء اكثره (تطهرت)
 اى اغتسلت (وصلت) وصامت ككسائر الطهيلات كالخائض اذا اقطع
 دمها فى عادتها (ويكره وطئها قبل الاربعين بعد) اقطاع الدم (والتصهير)

اي الاغتسال قال احمد ما يعنى ان يأتيا زوجها على حديث عثمان ابن
ابى العاصي انها استه قبل الاربعين فقال لا يقربني ولاه لا آمن عود الدم
في زمن الوطى (فان عاودها الدم) في الاربعين (فشكوك فيه) كالو
لم تراه ثم رآه فيها (ونصوم وصلى) اي متعب لانها واجبة في ذمتها
بيقين وسقوطها بهذا الدم مشكوك فيه (وتقضى الواجب) من صوم ونحوه
احتياطاً ولوجوبه يقياً ولا تقضى الصلاة كما تقدم (وهو) اي النفاس
(كالحيض فيما يحل ، كاستماعها دون الفرج (و) فيما (يحرم) به
كالوطى في الفرج والصوم والصلاة والعلاق لغير سواها على عوض (و)
فما (يجب) به كالفصل والكفارة بالوطى فيه (و) فيما (يسقط) به
كوجوب الصلاة فلا تقضيها ، غير العدة ، فان المفارقة في الحياة تمتد
بالحيض دون العماس (و) غير (البلوغ) فثبت بالحيض دون العماس لحصول
البلوغ بالا يزال الساق للحمل ولا يحتسب عدة النفاس على المولى بملاف
مدة الحيض (وان ولدت امرأة توأمين) اي ولدين في نطف واحد (فاول
النفاس واخره من اولهما) كالحمل الواحد فلو كان بينهما اربعون يوماً
فاكثر فلا نفاس لثاني ومن صارت نفساً بتعديها بضرب بطنها او بشرب
دواء لم تقض

كتاب الصلاة

في اللغة الدعاء قال الله تعالى وصلى عليهم اي ادع لهم وفي الشرع اقوال
واقفال مخصوصة مستعارة بالتكثير محممة بالتسليم سميت صلاة لاشمالها على الدعاء
مشتقة من الصلوة وهما عرقان من جاب الدب وقيل عطمان يخنيان في
الركوع والسجود وفرضت ليلة الاسرى (تجب) الخمس في كل يوم وليلة
(على كل مسلم مكلف ، اي بالغ عاقل ذكراً وانبى او حنثى حر او عبد او
مبعض (الا حائضاً او نفساً) فلا تجب عليهما ، ويقضى من زال عقله
بنوم او اعماء او سكر طوعاً او كرها (او نحوه) كشرب دواء
لحديث من نام عن صلاه او نسيها فليصلها ذكرها رواه مسلم وغنى
على عمار ثلاثاً ثم افاق وتوضا وقضا تلك الاث ويقضى من شرب محرماً
حتى زمن جوع صراً متصلاً به تغليطاً عليه ولا تسبح الصلاة من
مجنون (وغير ميمز لانه لا يعقل النية (ولا) تسبح من كافر (لعدم صحة

اشية منه ولا تجب عليه بمعنى انه لا يجب عليه القضاء اذا اسلم واما قب عليها وعلى سائر فروع الاسلام (فان صلى) الكافر على اختلاف انواعه في دار الاسلام او الحرب جماعة او منفردا بمسجد او غيره (فسلم حكما) فلو مات عقب الصلاة فتركته لا قاربه المسلمين ويفسل ويصلى عليه ويدفن في مقابرنا وان اراد البقاء على الكفر وقال انما اردت التهزي لم يقبل وكذا لو اذن ولو في غير وقته (وبؤس بها صغير لسبح) اى يلزم ولبه ان يأمره بالصلاة لتام سبع سنين وتعليه اياها والطهارة ليعادها ذكر اكان او اتى وان يكفه عن المفاسد (و) ان (يضرب عليها لعنسر) سنين لحديث عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده يرفعه مروا ابتاعكم بالصلاة وهم ابتاء سبع سنين واضربوهم عاها لعنسر وفرقوا بينهم في المضاجع رواه احمد وغيره (فان بلغ في اثنتها) بان تمت مدة بلوغه وهو في الصلاة (او بعدها في وقتها اعاد) اى لزمه اعادتها لانها نافلة في حقه فلم تجزبه عن الفريضة ويعيد التيم لا الوضوء والاسلام (ويحرم) على من وجبت عليه (تأخيرها عن وقتها) المختار او تأخير بعضها (الا لتاوى الجمع) لعذر فيباح له تأخير لان وقت الثانية يصير وقتا لهما (و) لا (لمشتغل بشرطها الذى يحصله قريبا) كاقطاع توبه الذى ليس عنده غيره اذالم يفرغ من خياطته حتى خرج الوقت فان كان بعيدا عرفا صلى وان لزمته التأخير في الوقت مع العزم عليه مالم يظن مانعا وتسقط بموته ولم ياتم (ومن جحد وجوبها كفر) اذا كان ممن لا يجهلها وان فعلها لانه مكذب لله ورسوله واجماع الامة وان ادعى الجهل كحديث الاسلام عرف وجوبها ولم يحكم بكفره لانه معذور فان اصر كفر (وكذا تاركها تهاوما) او كسلا لاجحوداً (ودعاء امام او نائبه) لفعلها (فاصر وضاق وقت الثانية عنها) اى عن الثانية لحديث اول ماتفقدون من دينكم الامانة واخر ماتفقدون الصلاة قال احمد كل شئ ذهب اخره لم يبق منه شئ فان لم بدع لفعلها لم يحكم بكفره لاحتمال انه تركها لعذر يعقد سقوطها لئله (ولا يقتل حتى يستأب ثلاثا فيهما) اى فيما اذا جحد وجوبها برفيا اذا ترك تهاونا فان تابا والا ضربت عنقهما والجمعة كغيرها وكذا ترك ركن او شرطا وينبى الاشاعة عن تاركها بتركها حتى يصلى ولا ينفى السلام عليه ولا اجابة دعوته قاله الشيخ تقي الدين ويصير مسلما بالصلاة ولا يكفر بترك غيرها من زكاة وصوم

وحج تهاونا وبخلا في باب الاذان هو في اللغة الاعلام قال تعالى
 وادان من الله ورسوله اى اعلام وفي الشرع اعلام بدخول وقت الصلاة
 او قربه لتعجز بذكر مخصوص (والاقامة) في الاصل مصدر اقام وفي
 الشرع اعلام بالقيام الى الصلاة بذكر مخصوص وفي الحديث المؤذنون
 اطول الناس اعناقاً يوم القيامة رواه مسلم (وهما فرضا كفاية) لحديث
 اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احدكم وليؤمكم اكبركم متفق عليه (على
 الرجال) الاحرار (المقيمين) في القرى والامصار لاعلى الرجل الواحد
 ولا على النساء ولا على العبد ولا على المسافرين : للصلوات الخمس
 المكتوبة (دون المنذورة والمؤدات دون المقضيات والجمعة من الخمس
 ويسنان لمنفرد وسفرا ولمتضية) يقاتل اعداء بد تركوها : اى الاذان
 والاقامة فيقاتلهم الامام او نائبه لانهما من شعائر الاسلام الطاهرة واذا
 قام بهما من يحصل به الاعلام غالباً اجزاء عن الكل وان كان واحداً
 والا زيد بقدر الحاجة كل واحد في جانب او دفعة واحدة بكان واحداً ويقيم
 احدهم وان تشاحوا اقرع وتصح الصلاة بدونها لكن بكرة (ويحرم
 اجرتها) اى يحرم اخذ الاجرة على الاذان والاقامة لانها قرينة لها
 عليهما (لا) اخذ (رزق من بيت المال) من مال النبي : لعدم متطوع
 بالاذان والاقامة فلا يحرم كارتزاق القضاء والغزاة (و) يسن ان (يكون
 المؤذن صينياً) اى رفيع الصوت لانه ابلغ في الاعلام زاد في اختياره وغيره
 وان يكون حسن الصوت لانه ارق لسمعه (اميناً) اى عزلاً لانه مؤتمن
 يرجع اليه في الصلاة وغيرها : علماً بالوقت) ليتحرر فيؤذن في اوله : فان
 تشاح فيه اثنان) فاكثرت (قدم افضلهما فيه) اى فيما ذكر من الخصال
 (ثم) ان استويا فيها قدم (افضلهما في دينه وعقله) لحديث ليؤذن لكم
 خياركم رواه ابو داود وغيره (ثم) ان استويا قدم (من يختاره) اكثر
 (الحيران) لان الاذان لاعلامهم ثم ان تساوا في الكل : (قرعة) لايهم
 خرجت له القرعة قدم (وهو) اى الاذان المختار (خمس عشرة جملة)
 لانه اذان بلال رضى الله عنه من غير ترجيح الشهادتين فان رجعها فلا
 بأس (يرتانها) اى يستحب ان يتمهل في الفاظ الاذان ويوقف على كل
 جملة وان يكون قائماً (على علو) كالمنارة لانه ابلغ في الاعلام وان يكون
 (متطهراً) من الحدث الاصغر والاكبر ويكره اذان جنب واقامة محدث

وفي الرعاية يسن ان يؤذن متطهرا من نجاسة بدنه وثوبه (مستقبل القبلة)
 لانها اشرف الجهات (جاعلا اصبعه) السبابتين (في اذنيه) لانه ارفع
 للصوت (غير مستدير) فلا يزيل قدميه () في منارة ولا غيرها (ملتفتا في
 الحيلة يمينا وشمالا) اى يسن ان يلتفت يمينا لحي على الصلاة وشمالا لحي على
 الدلاح ويرفع وجهه الى السماء فيه كله لانه حقيقة التوحيد (قائلا بمسدها)
 اى يسن ان يقول بعد الحيطين (في اذان الصبح) ولو اذن قبل الفجر
 (الصلاة خير من النوم مرتين) لحديث ابى محذورة رواه احمد وغيره ولانه
 وقت ينام الناس فيه غالبا ويكره في غير اذان الفجر وبين الاذان والاقامة
 (وهى) اى الاقامة (احدى عشرة) جملة بلا تائية وتباح تشبها (بحذرهما)
 اى يسرع فيها ويقف على كل جملة كالاذان (ويقيم من اذن) استحبابا فلو
 سبق المؤذن بالاذان فاراد المؤذن ان يقيم فقال احمد لو اعاد الاذان كما صنع
 ابو محذورة فان اقام من غير اعادة فلا بأس قاله في المبدع (في مكانه) اى يس
 ان يقيم في مكان اذانه (ان سهل) لانه ابلغ في الاعلام فان شق كان اذن في منارة
 او مكان بعيد عن المسجد اقام في المسجد لثلا يفوته بعض الصلاة لكن لا يقيم الا
 باذن الامام ولا يصح (الاذان) (الا مرتبا) كارتكان الصلاة (متواليا) عرفلانه
 لا يحصل المقصود منه الا بذلك فان نكسه لم يعتد به ولا تعتبر الموالة بين الاقامة
 والصلاة اذا اقام عند ارادة الدخول فيها ويجوز الكلام بين الاذان وبعد
 الاقامة قبل الصلاة ولا يصح الاذان الا (من) واحد ذكر (عدل) ولو
 ظاهرا فلو اذن واحد بمضه وكله اخر او اذنت امرأة او ختنى او ظاهرا
 الفسق لم يعتد به ويصح الاذان (ولو) كان (ملخا) اى مطربا به (او) كان
 ملحونا لحنأ لا يحيل المعنى ويكرهان ومن ذى لثغة فاحشة وبطل ان احيل
 المعنى (ويجزى) اذان (من يميز) لصحة صلاته كالبالغ (ويجطلهما) اى
 الاذان والاقامة (فصل كثير) بسكوت او كلام ولو مباحا (و) كلام يسير
 محرم كقذف وكره السير غيره (ولا يجزى الاذان قبل الوقت) لانه شرع
 للاعلام بدخوله ويسن في اوله (الا الفجر) فيصح (بعد نصف الليل)
 لحديث ان بلا لا يؤذن بلبيل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم
 متفق عليه ويستحب لمن اذن قبل الفجر ان يكون معه من يؤذن في الوقت
 وان يتخذ ذلك عادة ليلا يفر الناس ورفع الصوت بالاذان ركن ما لم يؤذن

(*) قوله فلا يزىل قدميه قال المجد وجع الا في منارة ومحوها فيستدير اه

لحاضر فبقدر ما يسمعه (ويسن جلوسه) أى المؤذن (بعد اذان مغرب)
او صلاة يسن تعجيلها قبل الاقامة (يسيراً) لان الاذان شرع للاعلام فسن
تأخير الاقامة للدراك (ومن جمع) بين صلاتين لعذر اذن للاولى واقام
لكل منهما سواء كان جمع تقديم او تأخير (او قضى) فرائض (قوايت اذن
للاولى ثم اقام لكل فريضة) من الاولى وما بعدها وان كانت الفايضة
واحدة اذن لها واقام ثم ان خاف من رفع صوته به تليساً أسر والاجهر
فلو ترك الاذان لها فلا بأس (ويسن لسامعه) أى لسامع المؤذن او المقيم
ولو ان السامع امرأة او سمعه ثانيا وثالثا حيث سن (متابعته) سرا بمثل
ما يقول ولو فى طواف او قراءة ويقضيه المصلى والتخلى (و) تسن
(حوقله فى الجملة) أى ان يقول السامع لا حول ولا قوة الا بالله اذا قال
المؤذن او المقيم حى على الصلاة حى على الفلاح واذا قال الصلاة خير من
النوم ويسمى الثوب قال السامع صدقت وبررت واذا قال المقيم قد قامت
الصلاة قال السامع اقامها الله وادامها وكذا يستحب للمؤذن والمقيم اجابة
افسهما ليجمعان ثواب الاذان والاجابة (و) يسن (قوله) أى قول
المؤذن وسامعه (بعد فراغه اللهم) اصله يا الله والميم بدل من يا قاله الخليل
وسيبيويه (رب هذه الدعوة) بفتح الدال أى دعوة الاذان (التامة) أى
الكاملة السالمة من نقص يتطرق اليها (والصلاة القائمة) التى ستقوم وتفضل
بصفتها (ات عمدا الوسيلة) منزلة فى الجنة (والفضيلة وابته مقاماً محموداً
الذى وعده) أى الشفاعة العظمى فى موقف القيامة لانه يحمده فيه الاولون
والاخرون ثم يدعو ويحرم خروج من وجبت عليه الصلاة بعد الاذان فى
الوقت من مسجد بلا عذر او نية رجوع ^{في} باب شروط الصلاة ^{في}
الشرط ما لا يوجد المشروط مع عدمه ولا يلزم ان يوجد عند وجوده
(شروطها) أى ما يجب لها (قبها) أى تتقدم عليها وتسبقها الا لنية فالافضل
مقارنتها للتحريم ويجب استمرارها أى الشروط فيها وبهذا المعنى فارقت
الاركان (منها) أى من شروط الصلاة الاسلام والمقل والتمييز وهذه
شروط فى كل عبادة الا التمييز فى الحج ويأتى ولذلك لم يذكرها كثير من الاصحاب
هنا ومنها (الوقت) قال عمر الصلاة لها وقت شرطه الله لها لا تصح الا به وهو
حديث جبريل حين ام النبي صلى الله عليه وسلم فى الصلوات الخمس ^{ثم} قال يا محمد
هذا وقت الانبياء من قبلك فالوقت سبب وجوب الصلاة لانها تضاف

إليه وتكرر بتكرره (و) منها (الطهارة من الحدث) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ متفق عليه (و) الطهارة من (النجس) فلا تصح الصلاة مع نجاسة بدن المصلي أو ثوبه أو بقلته وبأثي والصلوات المفروضات خمس في اليوم واليلة ولا يجب غيرها إلا لعارض كالنذر (فوقت الظهر) وهي الاولى (من الزوال) أي ميل الشمس إلى المغرب ويستمر (إلى مساوات الشيء) الشاخص (فيه بعد فيء الزوال) أي بعد الظل الذي زالت عايه الشمس اعلم ان الشمس اذا طامع رفع لكل شاخص ظل طويل من جانب المغرب ثم ما دامت الشمس ترتفع فالظل ينقص فاذا انتهت الشمس إلى وسط السماء وهي حالة الاستواء اسي نقصانه فاذا زاد ادنى زيادة فهو الزوال ويقصر الظل في الصيف لارتفاعها إلى الجو ويطول في الشتاء ويختلف بالشهر والبلد (وتعييلها) أي الظهر (افضل) وتحصل فضيلة التعييل بالتأهب اول الوقت (الا في شدة حر فيستحب تأخيرها إلى ان ينكسر لحديث ابردوا بالظهر (ولو صلى وحده) او بيته (او مع غيم لمن يصلي جماعة) أي ويستحب تأخيرها مع غيم إلى قرب وقت العصر لمن يصلي في جماعة لانه وقت يخاف فيه المطر والريح فطاب الاسهل بالخروج لهما معا وهذا في غير الجمعة فيسن تقديمها مطلقا (ويليها) أي إلى وقت الظهر (وقت العصر) المختار من غير فصل بينهما ويستمر (إلى مصير الفئ) مثليه بعد فيء الزوال (أي بعد الظل الذي زالت عايه الشمس) (و) وقت (الضرورة إلى غروبها) أي غروب الشمس فالصلاة فيه اذا أكن يأنم بالتأخير إليه لغير عذر (ويسن تعييلها) مطلقا وهي الصلاة الوسطى (ويليها وقت المغرب) وهي وتر النهار ويمتد (إلى مغيب الحررة) أي الشفق الاحمر (ويسن تعييلها الا ليلة جمع) أي مزدلفة سميت جمعا لاجتماع الناس فيها فيسن (لمن) يباح له الجمع و (قصدها محرما) تأخير المغرب ليجمعها مع العشاء تأخيرا قبل حط رحله (ويليها وقت العشاء إلى) طلوع (الفجر الثاني) وهو الصادق وهو (البياض المعترض) بالمشرق ولا ضنة بعده والاول مستطيل ازرق له شعاع ثم يظلم (وتأخيرها إلى) ان يصليا في اخر الوقت المختار وهو (ثلث الليل افضل ان سهل) فان شق ولو على بعض المأمومين كره ويكره النوم قبلها والحديث بعينها الا يسيرا واشغل او مع اهل ونحوه ويحرم تأخيرها بعد الثالث بلا عذر لانه وقت ضرورة (وبأيه

وقت الفجر (من طلوعه) الى طلوع الشمس وتبجيلها افضل (مطلقا)
ويجب التأخير لتعلم فاتحة او ذكر واجب امكنه تعلمه في الوقت وكذا لو امره
والده به ليصلي به ويسن لحاقه ونحوه مع سعة الوقت (وتذكر الصلاة)
اداء بادرارك تكبيرة (الاحرام في وقتها) فاذا كبر للاحرام قبل طلوع
الشمس او غروبها كانت كلها ادا حتى ولو كان التأخير لنفسه
عذر لكنه اثم وكذا وقت الجمعة يدرك بتكبيرة الاحرام ويأتي (ولا يصلي)
من جهل الوقت ولم تمكنه مشاهدة الدلائل (قبل غلبة ظنه بدخول وقتها
اما باجتهاد : فان الادلة اوله صنعة وجرت عادته بعمل شيء مقدر
الى وقت الصلاة او جرت عادته بقراءة شيء مقدر ويستحب له التأخير حتى
يتيقن (او بخبر) ثقة (متيقن) كان يقول رأيت الفجر طالعا او الشفق
غائبا ونحوه فان اخبر عن ظن لم يعمل بخبره ويعمل باذان ثقة عارف (فان
احرم باجتهاده) بان غاب على ظنه دخول الوقت لدليل
مما تقدم (فان) احرامه (قبله) فصلاته نفل لانها لم تجب ويعيد
فرضه والا يتبين له الحال او ظهر انه في الوقت فصلاته (فرض) ولا اعادة
عليه لان الاصل براءة ذمته ويعيد الاعمى العاجز مطلقا ان لم يجد من
يقلده (وان ادرك مكلف من وقتها) اى وقت فريضة (قدر التحريم)
اى تكبيرة الاحرام (ثم زال تكليفه) بنحو جنون (او) ادركت الطاهرة
من الوقت قدر التحريم ثم (حاضت) او نفست (ثم كلف) الذى كان
زال تكليفه (وطهرت) الحائض او النفسا (قضاها) اى قضا تلك
الفريضة التى ادركوا من وقتها قدر التحريم قبل لانها وجبت بدخول وقتها
واستقرت فلا تسقط بوجود المانع (ومن صار اهلا لوجوبها) بان بلغ
صغير او اسلم كافر او افاق مجنون او طهرت حائض او نفسا (قبل خروج
وقتها) اى وقت الصلاة بان وجد ذلك قبل الغروب مثلا ولو بقدر تكبيره
(نزمته) اى المصير (وما يجمع اليها قبلها) وهى الظهر وكذا لو كان
ذلك قبل الفجر لزمته العشا والمغرب لان وقت الثانية وقت للاولى حال
العذر فاذا ادركه المذخور فكانه ادرك وقتها (ويجب فورا) ما لم ينضر في
بدنه او معيشة يحتاجها او يحضر لصلاة عيد (قضا الفوائت مرتبة) ولو
كثرت ويسن صلاتها جماعة (ويسقط الترتيب بنسيانه) للعذر فان نسي
الترتيب بين الفوائت او بين حاضرة وفايته حتى فرغ من الحاضرة صححت

ولا يسقط بالجهل (و) يسقط الترتيب ايضا (بخشية خروج وقت اختيار الحاضرة) فان خشي خروج الوقت قدم الحاضرة لانها أكد ولا يجوز تأخيرها عن وقت الجواز ويجوز تأخيرها لغرض صحيح كانتظار رقعة او جماعة لها ومن شك فيها عليه من الصلوات وثيقن سبق الوجوب ابرا ذمته يقينا وان لم يعلم وقت الوجوب فما تيقن وجوبه (ومنها) اى من شروط الصلاة (ستر العورة) قال ابن عبد البر اجمعوا على فساد صلاة من ترك ثوبه وهو قادر على الاستتار به وصلى عربانا والستر يفتح السبيل للتغطية ويكسر ما يستتر به والعورة لغة التقصان والشئ المستتر منه كة عورا اى قبحة وفى الشرع القبل والدبر وكلما يستحي منه على ما يأتى تفصيله (فيجب) سترها حتى عن نفسه وخلوة وفى ظلمة وخارج الصلاة (بما لا يصف بشرتها) اى لون بشرة العورة من بياض او سواد لان الستر اذا يحصل بذلك ولا يعتبر ان لا يصف حجم العضو لانه لا يمكن التحرز عنه ويكفى الستر بغير منسوج كورق وجلد ونبات ولا يجب ببارية وحصير وخفية وطين وما كدر لعدم لانه ليس بستره ويباح كشفها لتداو وتحلل ونحوها ولزواج وسيد وزوجة وامه (عورة رجل) ومن بلغ عشرين (وامه وام ولد) ومكاتبه ومدبرة (ومعتق بعضها) وحرمة مميزة ومراهقة (من السرة الى الركبة) وليس من العورة وابن سبع الى عشر الفرجان (وكل الحرمة) البالغة (عورة الا وجهها) فليس عورة فى الصلاة (وتسحب صلاته فى ثوبين) كالقميص والرداء او الازار او السراويل مع القميص (ويكفى ستر عورته) اى عورة الرجل (فى النفل و) ستر (عورته مع) جميع (احد عاتقيه فى الفرض) ولو بما يصف البشرة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصلى الرجل فى الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شئ رواه الشيخان عن ابي هريرة (و) تسحب (صلاتها) اى صلاة المرأة (فى درع) وهو القميص (وخمار) وهو ما تضعه على راسها وتديره تحت حلقها (وملحفة) اى ثوب تلحف به وتكره صلاتها فى ثقاب وبرقع (ويجزى) المرأة (ستر عورتها) فى فرض ونفل (ومن انكشف بعض عورته) فى الصلاة رجلا كان او امرأة (وخش) عرفا وطال الزمن اعاد وان قصر الزمن اولم يفحش المكشوف ولو طال الزمن لم يعد ان لم يتعمده (او صلى فى ثوب محرم عليه) كنصوب كله او بعضه وحرير ومنسوج بذهب او فضة ان كان

رجال واجدا غيره وصلى فيه طالما ذاكرا اطاق وكذا اذا صلى في مكان غصب
(او) صلى في ثوب (نجس اعاد) ولو لعدم غيره (لا من حبس في محل)
غصب او (نجس) ويركع ويسجد ان كانت النجاسة يابسة ويومئ برطبة
غاية ما يمكنه ويجلس على قدميه ويصلي عريانا مع ثوب مغصوب لم يجد غيره
وفي حرير ونحوه لعدم غيره ولا يصح نقل ابق (ومن وجد كفاية عورته
سترها) وجوبا وترك غيرها لان سترها واجب في غير الصلاة ففيها اولى
(والا) يجد ما يسترها كلها بل بعضها فيستر (الفرجين) لانها الخشن
(فان لم يكفهما) وكفى احدهما (قالدبر) اولى لانه ينفرج في الركوع
والسجود الا اذا كفت منكبه وعجزه فقط فيسترها ويصلي جالسا ويلزم
العربان تحصيل السترة بثمن او اجرة مثلها او زائد يسيرا (وان اعبر ستره
لزمه قبولها) لانه قادر على ستر عورته بما لا ضرر فيه بخلاف الهبة للمنة
ولا يلزمه استئثارها (ويصلي العاري) العاجز عن تحصيلها (قاعدا)
ولا يتربع بل ينضام (بالاياء استحبابا فيهما) اى في القعود والاياء بالركوع
والسجود فلو صلى قائما وركع وسجد جاز (ويكون امامهم) اى امام المرأة
(وسطهم) اى بينهم وجوبا ما لم يكونوا عيبا او في ظلمة (ويصلى كل نوع)
من رجال ونساء (وحده) لانفسهم ان اتسع محلهم (فان شق) ذلك
(صلى الرجال واستدبرتهم النساء ثم عكسوا) فصلى النساء واستدبرهن
الرجال (فان وجد) المصلى عريانا (ستره قربة) عرفا (في اثناء الصلاة
ستر) بها عورته (وبنى) على ما مضى من صلاته (والا) يجدها قربة
بل وجدها بعيدة (ابتدا) الصلاة بعد ستر عورته وكذا من غنقت فيها
واحتاجت اليها (ويكره) في الصلاة (السدل) وهو طرح ثوب على كتفيه
ولا يرد طرفه على الاخر ويكره فيها (استمال الصما) بان يضطبع بثوب
ليس عليه غيره والاضطباع ان يجعل وسط الرداء تحت عاتقه الايمن وطرفه
على عاتقه الايسر فان كان تحته ثوب غيره لم يكره (و) يكره في الصلاة
(تغطية وجهه واللتام على فيه وائفه) بلا سبب لنبيه صلى الله عليه وسلم ان
يغطي الرجل فاه رواه ابو داود وفي تغطية الفم تشبه بفعل الجوس عند
عبادتهم النيران ويكره فيها (كف كنه) اى ان يكفه عند السجود معه
(ولفه) اى لف كنه بلا سبب لقوله صلى الله عليه وسلم ولا اكف شعرا
ولا ثوبا متفق عليه (و) يكره فيها (شد وسطه كرنار) اى بما يشبه شد

الزبان لما فيه من التشبه باهل الكتاب وفي الحديث من تشبه بقوم فهو منهم
رواه احمد وغيره باسناد صحيح ويكره للمرأة نسد وسطها في الصلاة مطلقا
ولا يكره للرجل بما لا يشبه الزبان (وتحرم الحيلاء في ثوب وغيره) من
عماء وغيرها في الصلاة وخارجها في غير الحرب لقوله صلى الله عليه وسلم
من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه متفق عليه ويجوز الاسبال من غير
الحيلاء للحاجة (و) يحرم (التصوير) اى على صورة حيوان الحديث
الترمذى وصححه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصورة في البيت
وان تصنع وان ازيل من الصورة ما لا تبقى معه حياة لم يكره (و) يحرم
(استعماله) اى المصور على الذكر والاثنى فى لبس وتعليق وستر جدر
لا افتراشه وجعله مخدا (ويحرم) على الذكر (استعمال منسوج) بذهب
او فضة (او) استعمال (مموه بذهب) او فضة غير ما يأتى فى الزكاة من
انواع الحلى (قبل استعماله) فان تغير لونه ولم يحصل منه شئ بعرضه على
النار لم يحرم لعدم السرف والحيلاء (و) تحرم (ثياب حرير و) يحرم
(ما) اى ثوب (هو) اى الحرير (أكثره ظهورا) مما سمح معه (على
الذكور) والخثاني دون النساء لبسا بلا حاجة وافتراشا واستنادا وتعاتيا
وكتابة مهر وستر جدر غير الكعبة المشرفة لقوله عليه الصلاة والسلام
لا تلبسوا الحرير فانه من لبسه فى الدنيا لم يلبسه فى الآخرة متفق عليه
واذا فرش فوقه حائلا صفيقا جاز الجلوس عليه والصلاة (لا اذا استويا)
اى الحرير وما سمح معه ظهورا ولا الخنز وهو ما سدى بالابريسم والحلم
بصوف او قطن ونحوه (او) لبس الحرير الحالى (لضرورة او حكة او
مرض او قتل او حرب) ولو بلا حاجة (او) كان الحرير (حشوا) لحياض
او فرش فلا يحرم لعدم الفخر والحيلاء بخلاف البطانة ويحرم اللباس صمى
ما يحرم على رجل وتشبه رجل باثنى فى لباس وغيره وعكسه (او كان)
الحرير (علما) وهو طراز الثوب (اربع اصابع فما دون) او كان (رقعا
او لبنة جيب) وعو الزيق (وسجف فراء) جمع فروة ونحوها مما يسجف
فكل ذلك يباح من الحرير ادا كان قدر اربع اصابع عاقل لما روى مسلم عن
عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين او
ثلاثة اوارضة ويباح ايضا كيس المحم وحياطة به وازرار (ويكره المعصفر)
فى غير احرام (و) يكره (المعصفر للرجال) لانه عليه الصلاة والسلام

نهى الرجال عن التزعفر متفق عليه ويكره الاحمر الحامض والمشي بنعل
 واحدة وكون ثيابه فوق نصف ساقه او تحت كعبه بلا حاجة والمرأة زيادة
 الى ذراع ويكره لبس الثوب الذى يصف البشرة للرجل والمرأة وثوب
 الشهرة وهو ما يشتهر به عند الناس ويشار اليه بالاصابع (ومنها) اى من
 شروط الصلاة (اجتناب النجاسة) حيث لم يغف عنها ببدن المصلى وثوبه
 وبقيتهما وعدم حملها لحديث تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه
 وقوله تعالى وثيابك فطهر (فمن حمل نجاسة لا يغنى عنها) ولو بقارورة لم
 تصح صلاته فان كانت معفوا عنها كمن حمل مستحمر او حيوانا طاهرا صحت
 صلاته (او لاقاها) اى لاقى نجاسة لا يغنى عنها (بشوبه او بدنه لم يصح
 صلاته) لعدم اجتنابه النجاسة وان مس ثوبه ثوبا او حايعاً نجسا لم يساير
 اليه او قابلهما راكبا او ساجدا ولم يلاقها صحت (وان طين ارضا نجسة
 او فرشها طاهرا) صفيها او بسطه على حيوان نجس او سل على اسط
 باطنه فقط نجس (كره) له ذلك لا عتاده على ما لا يصح الصلاة عايه
 (وصحت لانه) ليس حاملا للنجاسة ولا مباشرا لها (وان كانت) النجاسة
 (بطرف مصلى متصل به صحت) الصلاة على العطار ولو تحرك النجس
 بحركته وكذا لو كان تحت قدمه جل مشدود فى نجاسة وما يصلى عليه
 منه طاهر (ان لم) يكن متعلقا به بيده او وسطه بحيث (ينجر) معه (بشبهه)
 فلا تصح لانه مستتبع لها فهو كحاملها وان كانت سفينة كبيرة او حيوانا كبيرا
 لا يقدر على جره اذا استعصى عليه صحت لانه ليس مستتبع لها (ومن رأى
 عليه نجاسة بعد صلاته وجهل كونها) اى النجاسة (فيها) اى فى الصلاة (لم
 يعدها) لاحتمال حدوثها امدها فلا تبطل بالشك (وان علم انها) اى النجاسة
 (ركاب فيها) اى فى الصلاة (لكن جهلها او سبها اعاد) كما لو صلى محدثا ناسيا
 (ومن جبر عظمه) بعظم (نجس) او خيط جرحه بخيط نجس وصح (لم
 يجب قامه مع الضرر) بفوات نفس او عضو او مرض ولا يقيم له ان
 غطاء اللحم وان لم يخف ضررا لزمه قلعه (وما سقط منه) اى من ادمى
 (من عصو او سن ذ) هو (طاهر) اعاده او لم يعده لان ما بين من حي فهو كميته
 وميته الا ادمى طاهرا وان جعل موضع سن شاة مذكاة فصلاته معه صحيحة
 ثبت او لم يثبت ووصل المرأة شعرها بشعر حرام ولا بأس بوصله بفراول
 وهى الا عقصة وتركها افضل ولا تصح الصلاة ان كان الشعر نجسا (ولا تصح

(الصلاة) بلا عذر فرضا كانت او نفلا غير صلاة جنازة (في مقبرة)
بتثليث الباء ولا يضر قبران ولا مادفن بداره (و) لا في (حش) يضم
الحاء وقصها وهو المرحاض (و) لا في (حمام) داخله وخارجه وجميع
ما يتبعه في البيع (واعطان ابل) واحدا عطن بفتح الطاء وهي المعاطن
جمع معطن بكسر الطاء وهي ما تقيم فيها وتأوى اليها (و) لا في منصوب (و)
ومجزرة ومزبلة وقارعة طسريق (و) لا في (اسطحها) اى اسطحة تلك
المواضع وسطح نهر والمنع فيما ذكر تمبدي لما روى ابن ماجة والترمذى
عن ابن عمر ان رسول الله صلى عليه وسلم نهى ان يصل في سبع مواطن
المزبلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معاطن الابل وفوق
ظهر بيت الله (وتصح) الصلاة (اليها) اى الى تلك الاماكن مع الكراهة
ان لم يكن حائل وتصح صلاة الجازة والجمعة والعيد ومحوها بطريق لضرورة
وغضب وتصح الصلاة على راحلة بطريق وفي سفينة وبأى (ولا تصح
المریضة في الكعبة ولا فوقها) والحجر منها وان وقف على متنها بحيث
لم يبق وراءه شئ منها او وقف خارجها وسجد فيها تحت لاه غير مستدر لثى
منها (وتصح النافلة) والمنذورة فيها وعليها (باستقبال شاخص منها) اى مع
استقبال شاخص من الكعبة فلو صلى الى جهة الباب او على ظهرها ولا
شاخص متصل بها لم تصح ذكره في المعنى وفي الشرح عن الاصحاب لاه غير
مستقبل لثى منها وقال في التقيج اختاره الاكثر وقال في المغنى الاولى انه
لا يشترط لان الواجب استقبال موضعها وهوائها دون حيطانها ولهذا تصح
على جبل اى قيس وهو اعلى منها وقدمه في التقيج وصححه في تصحيح العروغ قل
فى الانصاف وهو المذهب على ما اصطالحناه ويستحب عليه فى الكعبة بين
الاسطوانتين وجاهه اذا دخل لعله عايه الصلاة والسلام (ومها) اى من
شروط الصلاة (استقبال القبلة) اى الكعبة او جهتها لمن بعد سميت قبلة لا قبل
الناس عليها قال تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام (فلا تصح) الصلاة
(بدونه) اى بدون الاستقبال (الا عاجز) كالمربوط امير القبلة والمصلوب
وعند اشتداد الحرب والا (لمتنفل راک سائر) لا نازل (فى سفر) مباح
طويل او قصير اذا كان يقصد جهة معينة فله ان يتطوع على راحلته حيث
ما توجهت به (ويلزمه افتتاح الصلاة) بالاحرام ان امكنه (اليها) اى الى
القبلة بالدابة او بنفسه ويركع ويسجد ان امكنه بلا مشقة والا فالى جهة سيرة

ويومئذٍ بهما ويجعل سجوده اخفض وراكب الحفة الواسعة والسفينة والراحلة الواقعة يلزمه الاستقبال في كل صلاته (و) الا لساافر (ماش) قياسا على الراكب (ويلزمه) اى الماشى (الافتتاح) اليها (والركوع والسجود اليها) اى الى القبلة لتيسر ذلك عليه وان داس النجاسة عمدا بطلت وان داسها مكره فلا وان لم يضر من عدلت به دابته او عدل الى غير القبلة عن جهة سيره مع علمه او عذر وطال عدوله عرفا بطلت (وفرض من قرب من القبلة) اى الكعبة وهو من امكنه معايتها او الخبر عن يقين (اصابة عينها) ببدنه كله بحيث لا يخرج شئ منه عن الكعبة ولا يضر علو ولا نزول (و) فرض (من بعد) عن الكعبة استقبال (جهتها) فلا يضر التيامن ولا التياسر اليسيران عرفا الا من كان بمسجده صلى الله عليه وسلم لان قبلته متينة (فان اخبره) بالقبلة مكلف (تقاة) عدل ظاهراً وباطناً (بيقين) عمل به حراً كان او عبدا رجلاً او امرأة (او وجد محاريب اسلامية عمل بها) لان اتفاقهم عليها مع تكرار الاعصار اجاع عليها فلا تجوز مخالفتها حيث علمها للمسلمين ولا ينحرف (ويستدل عليها في السفر بالقطب) وهو اثبت ادلتها لانه لا يزول عن مكانه الا قليلا وهو نجم خفي شمالي وحوله انجم دائرة كقراشة الرحى في احد طرفيه الجدى والاخر الفرقدان يكون وراء ظهر المصلى بالشام وعلى عاتقه الايسر بمصر (ويستدل عليها بالشمس او القمر ومنازلهما) اى منازل الشمس والقمر تطلع من المشرق وتغرب بالمغرب ويستحب تعلم ادلة القبلة والوقت فان دخل الوقت وخفيت عليه لزمه اى التعلم ويقلد ان ضاق الوقت (وان اجتهد مجتهدان فاحتلما جهة لم يتبع احدهما الاخر) وان كان اعلم منه ولا يقتدى به لان كلا منهما يمتد خطا الاخر (ويتبع المقلد) لجهل او ضي (او قههما) اى اعلمهما واصدقهما واشدهما تحرياً لدينه (عنده) لان الصواب اليه اقرب فان تساويا خير واذا قلد اثنين لم يرجع برجوع احدهما (ومن صلى بغير اجتهاد) ان كان يحسنه (ولا تقليد) ان لم يحسن الاجتهاد (قضى) ولو اصاب (ان وجد من يقلده) فان لم يجد اعمى او جاهل من يقلده فقهرى وصلياً فلا اعادة وان صلى بصير حضراً فاخطا او صلى اعمى بلا دليل من لمس محراب او نحوه او خبر ثقة اعاد (ويجتهد العارف بادلة القبلة لكل صلاة) لانها واقعة متجددة فتستدعى طلباً

جديداً (ويصلى) بالاجتهاد (الثاني) لانه ترجح في ظنه ولو كان في صلاة
وينبئ (ولا يقضى ما صلى به) الاجتهاد (الاول) لان الاجتهاد لا ينقض
الاجتهاد ومن اخبر فيها بالخطا يقينا لزم قبوله وان لم يظهر لمجتهد جهة
في السفر صلى على حسب حاله (ومنها) اى من شروط الصلاة (الثبة)
وبها تمت الشروط وهى لغة القصد وهو عزم القلب على الشيء وشرعاً
العزم على فعل العبادة تقرباً الى الله تعالى وعملها القلب والتلفظ بها ليس
بشرط اذ الفرض جعل العبادة لله تعالى وان سبق لسانه الى غير ما نواه
لم يضر (فيجب ان ينوى عين صلاة معينة) فرضاً كانت كالظهر والمصر
او نقلاً كالوتر والسنة الراتبية لحديث انما الاعمال بالنيات (ولا يشترط في
الفرض) ان ينويه فرضاً فتكفى نية الظهر ونحوه (و) لا في (الاداء و) لا
في (القضاء) نيتهما لان التعيين يفتى عن ذلك ويصح قضاء بنية اداء وعكسه
اذا بان خلاف ظنه (و) لا يشترط في (النفل والامادة) اى الصلاة
المعادة (نيتين) فلا يعتبر ان ينوى الصبح الظهر نقلاً ولا ان ينوى الظهر
من اعادها معادة كما لا تعتبر نية الفرض واولى ولا تعتبر اضافة تفعل
الى الله تعالى فيها ولا في باقى العبادات ولا عدد الركعات ومن غلب
ظهر ان عين السابقة لاجل الترتيب ولا يمنع صحتها فسد تليها ونحوه
(وينوى مع التحريم) لتكون النية مقارنة للعبادة (وله تقديمها) اى النية
(عليها) اى على تكثير الاحرام (بزمان يسير) عرفاً ان وجدت ايسرة
(في الوقت) اى وقت المؤدات والراتبة ما لم يفسخها (فان قطعها في الصلاة
الصلاة او تردد) في فسخها (بطالت) لان استدامة النية شرط ومع
الفسخ او التردد لا يبقى مستديماً وكذا لو علقه على شرط لا ان عزم على
فعل محذور قبل فعله واذا شك فيها اى في النية او التحريم استأنفها وان
ذكر قبل قطعها فان لم يكن اتى بشئ من اعمال الصلاة بنى وان عمل مع
الشك عملاً استأنف وبعد الفراغ لا اثر للشك (وان قاب مترد) او
مأموم (فرضه نقلاً في وقته المتسع جاز) لانه اكمل في المعنى كتنقض المسبب
للاصلاح لكن يكره لغير غرض صحيح مثل ان يحرم منفرداً فيريد الصلاة
في جماعة ونص احمد فين صلى ركعة من فريضة منفرداً ثم حضر الجماعة
واقامت الصلاة يقطع صلاته ويدخل معهم فيخرج منه قطع النافلة بمحض
الجماعة بطريق الاولى (وان انتقل بنية) من غير تحريم (من فرض الى

فرض آخر بطلا لانه قطع نية الاول ولم ينو الثاني من اوله وان نوى الثاني من اوله
بتكثير الاحرام صح ويقلب نفلا ما بان عدمه كفاية فلم تكن وفرض لم يدخل وقته
(ويجب) للجماعة (نية) الامام (الامامة و) نية المأموم (الايتمام) لان
الجماعة يتعلق بها احكام وانما يتميزان بالنية فكانت شرطا رجلا كان المأموم
او امرأة وان اعتقد كل منهما انه امام الاخر او مأمومه فسدت صلاتهما
كما لو نوى امامة من لا يصلح ان يؤمه او شك في كونه اماما او مأومما
ولا يشترط تعيين الامام ولا المأموم ولا يضر جهل المأموم ما قرأ به
امامه وان نوى زيد الاقضاء بعمره ولم ينو عمرو الامامة صححت صلاة
عمرو وحده وتصح نية الامامة ظاناً بحضور مأموم لا شاكاً (وان نوى
المنفرد الايتمام) في اثناء الصلاة (لم يصح) لانه لم ينو الايتمام في ابتداء
الصلاة سواء صلى وحده ركعة او لا فرضا كانت الصلاة او نفلا (كما)
لا تصح (نية امامته) في اثناء الصلاة ان كانت (فرضا) لانه لم ينو
الامامة في ابتداء الصلاة ومقتضاه انه يصح في النفل وقدمه في المقنع
والحرر وغيرها لانه عليه الصلاة والسلام قام يتسجد وحده فجاء ابن عباس
فاحرم معه فصلى به النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه واختار الأكثر لا يصح
في فرض ولا نفل لانه لم ينو الامامة في الابتداء وقدمه في التسجيد وقطع
به في المنتهى (وان انفرد) اى نوى الافراد (مؤتم بلا عذر) كعرض
وغلبة ناس وتطويل امام (بطات) صلاته لتركه متابعة امامه ولعذر صح
فان فارقه في ثاية جمعة لعذر اتمها جمعة (وتبطل صلاة مأموم ببطلان
صلاة امامه) لعذر او غيره (فلا استخلاف) اى فليس للامام ان يستخلف
من يتم ٣٣ ان سبقه الحدث ولا تبطل صلاة امام ببطلان صلاة مأموم
ويتمها منفردا (وان احرم امام الحى) اى الراتب (يمن) اى بمأمومين
(احرم بهم نائبه) لغيبته ويبنى على صلاة نائبه (وعاد) الامام (النائب
مؤتما صح) لان ابا بكر صلى فجاء النبي صلى الله عليه وسلم والناس في
الصلاة فخلص حتى وقف في الصف وتقدم فصلى بهم متفق عليه وان سبق
اثنان فاكثر ببعض الصلاة فاتم احدهما بصاحبه في قضاء ما فاتهما او اتم
مقيم بمثله اذا سلم امام مسافر صح باب صفة الصلاة بسن الحروح
اليها بسكينة ووقار ويقارب خطاه واذا دخل المسجد قدم رحله النبي
واليسرى اذا خرج ويقول ما ورد ولا يشبك اسبابه ولا يغتوض في

حديث الدنيا ويجلس مستقبل القبلة (يسن) للامام فالمأموم (القيام
عند) قول المقيم (قد من اقامتها) اى من قد قامت الصلاة لان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك رواه ابن ابي اوفى
وهذا ان رأى المأموم الامام والاقام عند رؤيته ولا يحرم الامام
حتى تفرغ الاقامة (و) تسن (تسوية الصف) بالنكيب والاكيب
فليلتفت عن يمينه فيقول استووا برحمتكم الله وعن يساره
كذلك ويكمل الاول فالاول ويتراصون ويمينه والصف الاول للرجال
افضل وله ثوابه وثواب من وراءه ما اتصلت الصفوف وكلما قرب منه فهو
افضل والصف الاخير للنساء افضل (ويقول) قائما فى فرض مع القدرة
(الله اكبر) فلا تنفقد الا بها لفظا لحديث تحريمها التكرير رواه احمد
وغیره فلا تصح ان نكسه او قال الله الاكبر او الجليل ونحوه او مد همزة
الله او اكبر او قال اكبار وان مططه كره مع بقاء المعنى فان اتى بالتحريمة او
ابتدأها او اقمها غير قائم صحت فلا ان اتسع الوقت ويكون حال التحريمة
(رافعا يديه) ندبا فان عجز عن رفع احدهما رفع الاخرى مع ابتداء
التكرير وينهى معه (مضخومة الاصابع ممدودة) الاصابع مستقبلا ببطونهما
القبلة (حذو) اى مقابل (منكبه) لقول ابن عمر كان النبي صلى الله
عليه وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبه ثم يكبر
متفق عليه فان لم يقدر على الرفع المسنون رفع حسب الامكان ويسقط
بفراغ التكرير كله وكشف يديه هنا وفى الدعاء افضل ورفعهما اشارة الى
رفع الحجاب بينه وبين ربه (كالسجود) يعنى انه يسن فى السجود وضع
يديه بالارض حذو منكبه (ويسمع الامام) استحبابا بالتكرير كله (من
خلفه) من المأمومين ليتابعوه وكذا يجهر بسمع الله لمن حده والتسليم
الاولى فان لم يمكنه استماع جميعهم جهر به بعض المأمومين لنعل ابى بكر
معه صلى الله عليه وسلم متفق عليه (كقرائته) اى كما يسن للامام ان
يسمع قرائته من خلفه (فى اولئى غير الظهريين) اى الظهر والمصر فيجهر
فى اولئى المغرب والعشاء والصبح والجمعة والعيدين والكسوف والاستسقا
والتراويح والوتر بقدر ما يسمع المأمومين (وغيره) اى غير الامام وهو
المأموم والمنفرد يسر بذلك كله لكن ينطق به بحيث يسمع (نفسه) وجوبا
فى كل واجب لانه لا يكون كلاما بدون الصوت وهو مايتأتى استماعه حيث

لا مانع فان كان مانع بان كان عياط وغيره فبحيث يحصل السماع مع عدمه
 (ثم) اذا فرغ من التكبيرة (يقبض كوع يسراه) بينه ويجعلهما (تحت
 سرته) استحباً لقول على من السنة وضع اليدين على الشمال تحت السرة
 رواه احمد وابو داود (وينظر) المصلى استحباً (مسجده) اى موضع
 سجوده لانه اخشع الا فى صلاة خوف لحاجة ثم يستفتح ندبا (فيقول
 سبحانك اللهم) اى اترهك اللهم عما لا يليق بك (وبمحمدك) سبحك
 (وتبارك اسمك) اى كثرت بركاته (وتعالى جسدك) اى ارفع قدرك
 وعظم (ولا اله غيرك) اى لا اله يستحق ان يعبد غيرك كان عليه الصلاة
 والسلام يستفتح بذلك رواه احمد وغيره (ثم يستعين) ندبا فيقول اعوذ
 بالله من الشيطان الرجيم (ثم يبسل) ندبا فيقول بسم الله الرحمن الرحيم
 وهى قران اية منه زلت فصلا بين السور غير برأه فيكره ابتداؤها بها
 ويكون الاستفتاح والتعوذ والبسلة (سرا) ويخير فى غير صلاة فى الجهر
 بالبسلة (وايسر) بالبسلة (من الفاتحة) وتسحب عند كل فعل مهم (ثم
 يقرأ الفاتحة) تامة بتشديداتها وهى ركن فى كل ركعة وهى افضل سورة
 واية الكرسي اعظم اية وسميت فاتحة الكتاب لانه يفتح بقرائتها الصلاة
 وبكتابها فى المصاحف وفيها احدى عشرة تشديدة ويقراها مرتبة متوالية
 (فان قطعها بذكر او سكوت غير مشروعين وطال) عرفا اعادها فان
 كان مشروعا كسؤال الرحمة عند تلاوة اية رحمة وكالسكوت لاستماع قراءة
 امامه وكسجوده للتلاوة مع امامه لم يبطل ماضى من قرائتها مطلقا (او
 ترك منها تشديدة او حرفا او ترتيباً لزم غير مأموم اعادتها) اى اعادة
 الفاتحة فيستأنفها ان تعمد (.) ويستحب ان يقرأها مرتلة معربة يقف عند
 كل اية كقرائته عليه الصلاة والسلام ويكره الافراط فى التشديد والمد
 (ويجهر الكل) اى المنفرد والامام والمأموم معا (بآمين فى) الصلاة
 (الجهرية) بعد سكتة لطيفة ليعلم انها ليست من القران وانما هى طابع

(.) قوله ان تعمد انخ مفهومة انه اذا لم يتعمد لم يعد وهذا صحيح فيما انا رجع الى
 قطع الموالاة فى الفاتحة واما انا رجع الى ترك تشديد او حرف فلا يصح فانه لا فرق
 بين ترك ذلك عدا او غيره وعلى كل حال فى هذا القيد احتمال يجب تمييزه وهو ان يقال ان
 كان من جهة قطع الموالاة فى قراءة الفاتحة نظرنا ان كان القطع عدا اعادها والا لم
 يعدها وبني واما انا كان ترك تشديد او حرفا اعاد الفاتحة بكل حال ان فاتت الموالاة
 والا اعاد الكلمة والله اعلم [س . م]

الدعاء ومعناه اللهم استجب ويحرم تشديد ميمها فان تركه امام او اسره اتى به مأموم جهرا ويلزم الجاهل تعلم الفاتحة والذكر الواجب ومنه تسلي وتلقف القراءة من غيره صحت (ثم يقرأ بعدها) اى بعد الفاتحة (سورة) ندبا كاملة فيستفتحها بسم الله الرحمن الرحيم وتجاوز اية الا ان احمد استحب كونها طويلة كاية الدين والكرسى ونص على جواز تفريق السورة في ركعتين لفعله عليه الصلاة والسلام ولا يعتد بالسورة قبل الفاتحة ويكره الاقتصار على الفاتحة في الصلاة والقراءة بكل القران في فرض لعدم نقله والاطالة و (تكون) السورة (في) صلاة (الصبح من طوال المفصل) بكسر الطاء واوله ق ولا يكره لعذر كمرض وسفر من قصاره ولا يكره بطواله (و) تكون (السورة في) صلاة (المغرب من قصاره) ولا يكره بطواله (و) تكون السورة (في الباقي) من الصلوات كالطهرين (والعشا من اوساطه) ويحرم تنكيس الكلمات وتبطل به ويكره تنكيس السور والايات ولا تكره ملازمة سورة مع اعتقاد جواز غيرها (ولا تصح) الصلاة (بقراءة خارجة عن مصحف عثمان) ابن عفان رضى الله تعالى عنه كقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متتابعات وتصح بما وافق مصحف عثمان وصح سنده وان لم يكن من العشرة وتتعلق به الاحكام وان كان في القراءة زيادة حرف فهي اولى لاجل العشر حسنات (ثم) بعد فراغه من قراءة السورة (يركع مكبرا) لقول ابي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر اذا قام الى الصلاة ثم يكبر حين يركع متفق عليه (رافعا يديه) مع ابتداء الركوع لقول ابن عمر رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه واذا اراد ان يركع وبعدما يرفع راسه متفق عليه (ويضعهما) اى يديه (على ركبتيه مفرجتي الاصابع) استحبابا ويكره التطبيق بان يجعل احدى كفيه على الاخرى ثم يحطهما بين ركبتيه اذا ركع وهذا كان في اول الاسلام ثم نسخ ويكون المصلي (مستويا ظهره) ويجعل راسه حياله اى بازاء ظهره فلا يرفعه ولا يخفضه روى ابن ماجة عن وابصة ابن معبد قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب الماء عليه لاستقر ويخاف مرفقيه عن جنبه والجزى الانحناء بحيث يمكن مس ركبتيه بيديه ان كان وسطا في الحلقة او قدره من غيره ومن قاعد مقابله وجهه ماورا ركبتيه من الارض

ادنى مقابلة وتمتها الكمال (ويقول) راكعا (سبحان ربى العظيم) لانه عليه الصلاة والسلام كان يقولها فى ركوعه رواء مسلم وغيره والاقتصار عليها افضل والواجب مرة وادنى الكمال ثلاث واعلاءه للامام عشرين وقال احمد جاء عن الحسن التسيج النام سبع والوسط خمس وادناه ثلاث (ثم يرفع راسه ويديه) لحديث ابن عمر السابق (قائلا امام ومنفرد سمع الله لمن حمده) مرتبا وجوبا لانه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذلك قاله فى المبدع ومعنى سمع استجاب ويقولان (بعد قيامهما) واعتدالهما (ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الارض وملء ما شئت من شئ بعد) اى حمدا لو كان اجساما مللا ذلك وله قوله اللهم ربنا ولك الحمد وبلا واو افضل عكس ربنا ولك الحمد (و) يقول (مأموم فى رفعه ربنا ولك الحمد فقط) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد متفق عليه من حديث ابى هريرة واذا رفع المصلى من الركوع فان شاء وضع يمينه على شماله او ارسلهما (ثم) اذا فرغ من ذكر الاعتدال (يخرج مكبرا) ولا يرفع يديه (ساجدا على سبعة اعضاء رجلية ثم ركبية ثم يديه ثم جبهته مع انفه) لقول ابن عباس امر النبي صلى الله عليه وسلم ان يسجد على سبعة اعظم ولا يكف شعرا ولا ثوبا الحية واليدين والركبتين والرجلين متفق عليه وللدارقطنى عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا لا صلاة لمن لم يضع انفه على الارض ولا تجب مباشرة المصلى بشئ منها تنصح (ولو) سجد (مع حائل) بين الاعضاء ومصلاه قال البخارى فى صحيحه قال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقطنسوة اذا كان الحائل (ليس من اعضاء سجوده) فان جعل بعض اعضاء السجود فوق بعض كما لو وضع يديه على فخذه او جبهته على يديه لم يحز به ويكره ترك مباشرتها بلا عذر ويجزى بعض كل عضو وان جعل ظهور كفيه او قدميه على الارض او سجد على اطراف اصابع يديه فظاهر الخبر انه يجزى ذكره فى الشرح ومن عجز بالحيلة لم يلزمه بغيرها ويومى ما يمكنه (وبخافى) الساجد (عضديه عن جنبيه وبطنه عن فخذه) وهما عن ساقيه ما لم يؤذ جازيه (ويصرف ركبتيه) ورجليه واصابع رجليه ويوجهها الى القبلة وله ان يعتمد برفقيه على فخذه ان طال (ويقول فى السجود) سبحان ربى الاعلى على ما تقدم فى تسبيح الركوع (ثم يرفع) رأسه اذا فرغ من السجدة

(مكبرا ويجلس مفترشا يسراه) اى يسرى رجله (ناصبا يناه ويخرجها من تحته ويشى اصابعها نحو القبلة ويبسط يديه على فخذه مضموته الاصابع) ويقول (بين السجدين) رب اغفرلى (الواجب مرة والكمال ثلاثا) ويسجد (السجدة الثانية كالاولى) فياتقدم من التكبير والتسبيح وغيرها (ثم يرفع) من السجود (مكبرا ماهضا على صدور قدميه) ولا يجلس للاستراحة (معتمدا على ركبتيه ان سهل) والا اعتمد بالارض وفي الغيبة يكره ان يقدم احدى رجله (ويصلى) الركعة (الثانية كذلك) اى كالاولى (ماعدا التحريمة) اى تكبيرة الاحرام (والاستفتاح والتعوذ وتجديد البية) فلا تشرع الا فى الاولى لكن ان لم يتعوذ فيها تعوذ فى الثانية (ثم) بعد فراغه من الركعة الثانية (يجلس مفترشا) يحلوسه بين السجدين (ويداه على فخذه) ولا يلقهما ركبتيه (يقبض خصر) يده (اليمنى وينصرها ويخلق ايهامها مع الوسطى) بان يجمع بين راس الابهام والوسطى فتشبه الحلقة من حديد ونحوه (ويشير بسبابتها) من غير تحريك (فى تشهد) ودعائه فى الصلاة وغيرها عند ذكر الله تعالى تنبها على التوحيد (ويبسط) اصابع (اليسرى) مضومة الى القبلة (ويقول) سرا (التحيات لله) اى الالفاظ التى تدل على السلام والملك والبقا والعظمة لله تعالى اى مملوكة له ومختصة به (والصلوات) اى الخمس او الوجة او المعبود بها او العبادات كلها او الادعية (والطيات) اى الاعمال الصالحة او من الكلم (السلام) اى اسم السلام وهو الله او سلام الله (عليك ايها النبي) بالهمز من الباء لانه مخبر عن الله وملاهمز اما تسهلا او من النبوة وهى الرفعة وهو من ظهرت المعجزات على يده (ورحمة الله وبركاته) جمع بركة وهى النماء والزيادة (السلام علينا) اى على الحاضرين من الامام والمأموم والملائكة (وعلى عباد الله الصالحين) جمع صالح وهو القائم بما عليه من حقوق الله وحقوق عباده وقيل المكث من العمل الصالح ويدخل فيه النساء ومن لم يشاركه فى الصلاة (اشهد ان لا اله الا الله) اى اخبر بانى قاطع بالوحدانية (واشهد ان محمدا عبده ورسوله) المرسل الى الناس كافة (هذا التشهد الاول عليه النبى صلى الله عليه ابن مسعود وهو فى الصحيحين) ثم يقول (فى التشهد الذى يعقبه السلام) اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم

الحمد حميد وحيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك
 حميد مجيد) لامره صلى الله عليه وسلم بذلك في المتفق عليه من حديث
 كعب ابن عجرة ولا يجوز لو ابدل آل باهل ولا تقديم الصلاة على
 التشهد (ويستعين) ندبا فيقول اعوذ بالله (من عذاب جهنم و) من
 (عذاب القبر و) من (قطة الحيا والممات و) من (قطة المسج الدجال)
 والحيا والممات الحيا والموت والمسج بالحاء المهملة على المعروف (و)
 يجوز ان (يدعو بما ورد) اى فى الكتاب والسنة او عن الصحابة
 والسلف او بامر الاخرة ولو لم يشبه ماورد وليس له الدعاء بشئ مما يقصد به
 ملاذ الدنيا وشهواتها كقوله اللهم ارزقنى حناء او طعاما طيبا وما
 اشبهه وتبطل به (ثم يسلم) وهو جالس لقوله عليه السلام وتحليلها التسليم
 وهو منها فيقول (عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره كذلك)
 وسن القاعة عن يساره أكثر وان لا يطول السلام ولا يمد فى الصلاة ولا
 على اللبس وان يقف على آخر كل تسليمة وان ينوى به الخروج من
 الصلاة ولا يجوز ان لم يقل ورحمة الله فى غير صلاة جنازة والاولى ان
 لا يزيد وبركاته (وان كان) المصلى (فى ثلاثية) كغرب (او رباعية)
 كظهر (نهض مكبرا بعد التشهد الاول) ولا يرفع يديه (وصلى ما بقى)
 كالركعة (الثانية بالحمد) اى بالماتحة (فقط) ويسر بالقراءة (ثم يجلس
 فى تشهده الاخير متوركا) يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ويخرجهما
 عن يمينه ويجعل اليمنى على الارض ثم يتشهد ويسلم (والمرأة مثله) اى
 مثل الرجل فى جميع ما تقدم حتى رفع اليدين (لكن تضم نفسها) فى
 الركوع والسجود وغيرها فلا تتجافى (وتسدل رجليها فى جاب يمينها) اذا
 جلست وهو افضل او متربة وتسر بالقراءة وجوبا ان سمعها اجنبى
 وخفى كاتى ثم يس ان يستغفر ثلاثا ويقول اللهم انت السلام ومنك السلام
 تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام ويقول سبحان الله والحمد لله والله
 اكبر معا ثلاثا وثلاثين ويدعو بعد كل مكتوبة مخلصا فى دعائه ﴿ فصل
 وبكره فى الصلاة القاعة ﴾ لقوله عليه السلام هو اختلاس يختلسه
 الشيطان من صلاة العبد رواه البخارى وان كان لحوف ونحوه لم يكره وان
 استدار بجسماته او استدبر القبلة فى غير شدة خوف بطلت صلاته (و) يكره
 (رفع بصره الى السماء) الا اذا تجنبى فيرفع وجهه لئلا يؤذى من حوله

الحديث انس مابال اقوام يرفعون ابصارهم الى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال ليتهن او لتحطفن ابصارهم رواه البخاري ويكره ايضا تغميض عينه لانه فعل اليهود (و) يكره ايضا (اقعاءه) في الجلوس وهو ان يفرش قدميه ويجلس على عقبيه هكذا فسرہ الامام وهو قول اهل الحديث واقصر عليه في المغنى والمقنع والفروع وغيرها وعند العرب الاقعاء جلوس الرجل على اليته ناصبا قدميه مثل اقعاء الكلب قال في شرح المنتهى وكل من الجاستين مكروه لقوله عليه السلام اذا رفعت راسك من السجود فلا تقع كما يقى الكلب رواه ابن ماجه ويكره ان يعتمد على يده او غيرها وهو جالس لقول ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يجلس الرجل في الصلاة وهو معتد على يده رواه احمد وغيره وان يستند الى جدار ونحوه لانه يزيل مشقة القيام الا من حاجة فان كان يسقط لو ازيل لم تصح (و) يكره (افزاش ذراعيه ساجدا) بان يدهما على الارض ملصقا لهما بها لقوله عليه السلام اعتدلوا في السجود ولا يبسط احدكم ذراعيه انبساط الكلب متفق عليه من حديث انس (و) يكره (عبثه) لانه عليه الصلاة والسلام راي رجلا يعث في صلاته فقال لو خضع قاب هذا لحشعت جوارحه (و) يكره (تنخصره) اى وضع يديه على خاصرته ليه عليه السلام ان يصلى الرجل منخصرا متفق عليه من حديث ابى هريرة (و) يكره (تروحه) بروحة ونحوها لانه من العبث الا الحاجة كتم شديد ومراوخته بين رجله مستحبة وتكره كثرة لانه فعل اليهود (وفرقة اصابعه وتشبيكها) لقوله عليه السلام لا تقفغ اصابعك وات في الصلاة رواه ابن ماجه عن علي واخرجه هو والرمذى عن كعب ابن عجرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي رجلا قد شبك اصابعه في الصلاة فمرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اصابعه ويكره التخطي وفتح فيه ووصمه فيه شيئا لا في يده وان يصلى وين يديه ما يليه او صورة منصوبة ولو صغيرة او نجاسة او باب مفتوح او الى نار من قديل او شمة والرمز بالعين والاشارة لغير حاجة واخراج لسانه وان يعجب ما فيه صورة من فص او نحوه وصلا الى متحدث او نائم او كافر او وجه ادمى او الى امرأة تصلى بين يديه وان غلبه ثواب كظم نديا فان لم يقدر وضع يده على فمه (و) تكره (ان يكون حاقا) حال دخوله في الصلاة والحاقن هو المحبس بوله وكذا كلما منع كمالها

كاحتباس غائط او ریح وحرور وبرد ووجوع وعطش وفرط لانه يمنع الحشوع وسواء
خاف فوت الجماعة او لا لقوله عليه السلام لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافعه
الا خشان رواه مسلم عن عائشة (او بحضرة طعام يشتهي) فتركه صلاته اذا
لما تقدم ولو خاف فوت الجماعة وان ضاق الوقت عن فعل جميعها وجبت
في جميع الاحوال وحرم اشتغاله بغيرها ويكره ان يخص جبهته بما يسجد عليه
لانه من شعائر الرافضة ومسح اثر سجوده في الصلاة ومسح لحيته وعقص
شعره وكف ثوبه ونحوه ولو فعلهما لم يخل قبل صلاته ونهى الامام رجلا
كان اذا سجد جمع ثوبه بيده اليسرى ونقل ابن القاسم يكره ان يشتر ثيابه
بقوله عليه السلام ترتب ترتب (و) يكره (تكرار الفتح) لانه لم يخل (لا)
يكره (جمع سور في) صلاة (فرض كنفل) لما في الصحيح ان النبي صلى الله
عليه وسلم قرأ في ركعة من قيامه بالبقرة وآل عمران والنساء (و) يسن (له)
اي للمصلي (رد المار بين يديه) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا كان احدكم
يصلي فلا يدعن احدا يمر بين يديه فان ابى فليقاتله فان معه القرين رواه مسلم
عن ابن عمر وسواء كان المار ادنيا او غيره والصلاة فرضا او نفلا بين يديه
سنة فمردونها او لم تكن فمرد قريبا منه ومحله ذلك ما لم يغلبه او يكون المار
مختاراً الى المرور او بمكة ويحرم المرور بين المصلي وسترته ولو بعينه
وان لم يكن سترته ففي ثلاثة اذرع فافل فان ابى المار الرجوع دفعه المصلي
فان اصر فله قتاله ولو مشى فان خاف فسادها لم يكره دفعه ويضخه والمصلي
دفع العدو من سيل او سبع او سقوط جدار ونحوه وان كثر لم تبطل في
الاشهر قاله في المبدع (وله عد الاى) والتسج وتكبيرات العيد باصابعها لما
روى محمد بن حاتم عن انس راي النبي صلى الله عليه وسلم يقعد الاى باصابعه
وللأئمة (الفتح على امامه) اذا ارتح عليه او غاطلما روى ابو داود عن ابن عمر ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فلبس عليه فلما انصرف قال لان صليت معا
قال نعم قال فا معك قال الخطابي اسناده جيد ويجب في الفاتحة كسبان سجدة
ولا تبطل به ولو بعد اخذه في قراءة غيرها ولا يفتح على غير امامه لان
ذلك يشمله عن صلاته فان فعل لم تبطل قاله في الشرح (و) له (ابن
الثوب ولب العمامة) لانه عليه الصلاة والسلام التحف بآزاره وهو في
الصلاة وحمل امامة وفتح الباب لعائشه وان ستر رداءه فله رفعه (و) له قبل
(حية وعقرب رقل) وبراعيت ونحوها لانه عليه الصلاة والسلام امر

بقتل الاسودين في الصلاة الحية والمقرب رواه ابو داود والترمذي وصححه (فان اطال) اي اكثر المصلي (الفعل عرفاً من غير ضرورة) وكان متوالياً (بلا تفريق بطلت) الصلاة (ولو) كان الفعل (سهواً) اذا كان من غير جنس الصلاة لانه يقطع الموالاة ويمنع متابعة الاركان فان كان لضرورة لم يقطعها كالحائض وكذا ان تفرق ولو طال المجموع واليسير ما يشبه فعله صلى الله عليه وسلم من حمل امامة وصعوده المنبر وتزوله عنه لما صلى عليه وفتح الباب لعائشة وتأخره في صلاة الكسوف ثم عوده ونحو ذلك واشارة الاخرس ولو مفهومة كفعله ولا تبطل بعمل قلب واطالة نظر في كتاب ونحوه (وتباح) في الصلاة فرضاً كانت او نفلاً (قراءة او اخر السور واوساطها) لما روى احمد ومسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى من ركعتي الفجر قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما اُنزل الينا الاية وفي الثانية في آل عمران قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا الاية (واذا نابه) اي عرض للمصلي (شيء) اي امر كاستئذان عليه وسهو امامه (سح رجل) ولا تبطل ان كثر (وصفقت امرأة ببطن كفها على ظهر الاخرى) وتبطل ان كثر لقوله عليه الصلاة والسلام اذ نابكم شيء في صلاتكم فلتسح الرجال ولتصفق النساء متفق عليه من حديث سهل ابن سعد وكره التنبيه بخفة وصغير وتصفيقه وتسبيحها لا بقراءة وتهليل وتكبير ونحوه (ويبصق) ويقال بالسین والزای (في الصلاة عن يساره وفي المسجد في ثوبه) ويحك بعضه ببعض اذهاباً لصورته قال احمد البزاق في المسجد خطيئة وكفارته دقة للخبر ويخلق موضعه استحباباً ويلزم حتى غير الباصق ازالته وكذا المخاط والنخامة وان كان في غير مسجد جاز ان يبصق عن يساره او تحت قدمه لحبر ابي هريرة وليبصق عن يساره او تحت قدمه فيدفعها رواه البخاري وفي ثوبه اولى ويكره يئنة واماماً وله رد السلام اشارة والصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم عند قراءته ذكره في نقل (وتسن صلاته الى ستره) حضراً كان او سفراً ولو لم يخش ماراً لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى احدكم فليصلي الى ستره وليدن منها رواه ابو داود وابن ماجه من حديث ابي سعيد (قائمة كموخرة الرجل) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا وضع احدكم بين يديه مثل موخرة الرجل فليصل ولا يبالي من يمر وراء ذلك رواه مسلم فان

كان في مسجد ونحوه قرب من الجدار وفي فضاء فالى ثى شاخص من
شجر او بعير او ظهر انسان او عصى لانه عليه الصلاة والسلام صلى الى
حرية والى بعير رواه البخارى ويكنى وضع العصا بين يديه عرضا ويستحب
انحرافه عنها قليلا (فان لم يجد شاخصا فالى خط) كاللهلال قال في النسخ
وكيف ما خط اجزاء لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يكن معه عصا فليخط
خطا رواه احمد وابو داود قال البيهقي لا بأس به في مثل هذا (وتبطل)
الصلاة (بمرور كلب اسود بهيم) اى لا لون فيه سوى السواد اذا مر بين
المصلى وسترته او بين يديه قريبا في ثلاثة اذرع فاقبل من قدميه ان لم تكن
سترة وخص الاسود بذلك لانه شيطان (فقط) اى لا امرأة وحمارة وشيطان
وغيرها وسترة الامام سترة للمأموم (وله) اى المصلى (التعمد عند اية وعيد
والسؤال) اى سؤال الرحمة (عند اية رحمة ولوفى فرض) لما روى مسلم عن
حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت
يركع عند المائة ثم مضى الى ان قال اذا مر بآية فيها تسج سح واذا مر
بسؤال سال واذا مر بتعمد تعمذ قال احمد اذا قرأ البس ذلك بقادر على
ان يحجي الموتى في الصلاة وغيرها قال سبحانك قبل في فرض ونفل
فصل اركانها **١٠** اى اركان الصلاة اربعة عشر جمع ركن وهو جانب
الشيء الاقوى وهو ما كان فيها ولا يسقط عمدا ولا سهوا وسماها بعضهم
فروضا والحلف لفظي (القيام) في فرض لقادر لقوله تعالى وقوموا لله
قانتين وحده ما لم يصبر راکما (والتحرية) اى تكثير الاحرام لحديث
تحريمها التكثير (و) قراءة (الفاتحة) لحديث لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة
بفاتحة الكتاب وتحملها الامام عن المأموم ويأتى (وركوع) اجاءا في كل ركعة
(والاعتدال عنه) لانه عليه الصلاة والسلام داوم على فعله وقال صلوا كما
رايتموني اصلى ولو طوله لم تبطل كالجلوس بين السجدين ويدخل في
الاعتدال الرفع والمراد الا ما بعد الركوع الاول والاعتدال عنه في
صلاة الكسوف (والسجود) اجاءا (على الاعضاء السبعة) لما تقدم
(والاعتدال عنه) اى الرفع منه وينفى عنه قوله (والجلوس بين السجدين)
لقول عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا رفع راسه من السجود لم يسجد
حتى يستوى قاعدا رواه مسلم (والطمانينة في) الافعال (الكل) المذكورة
لما سبق وهي السكون وان قل (والشهد الاخير وجلسه) لقوله عليه

الصلاة والسلام اذا قعد احدكم في صلاته فليقل التحيات لله الخبر متفق عليه
 (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) اى فى التشهد الاخير
 لحديث كعب السابق (والترتيب) بين الاركان لانه صلى الله عليه وسلم كان
 يصلها مرتبة وعلمها للسعى فى صلاته مرتبة ثم (والتسليم) لحديث وختامها
 التسليم (وواجباتها) اى الصلاة ثمانية (التكبير غير التحرية) فهى ركن
 كما تقدم وغير تكبيرة المسبوق اذا ادرك امامه رأكما فسنة ويأتى (والسمع)
 اى يقول الامام والمفرد فى الرفع من الركوع سمع الله لمن حمده (والتحميد)
 اى قول ربنا ولاك الحمد لامام ومأموم ومفرد لفعله عايه الصلاة والسلام
 وقوله صلوا كما رايتونى اصلى ومحل ما يأتى فيه من ذلك للانتقال بين
 ابتداء وانتهاء فلو شرع فيه قبله او كمله بعد لم يحجزه (وتسبيحات الركوع
 والسجود) اى يقول سبحان ربى العظيم فى الركوع وسبحان ربى الاعلى فى
 السجود (وسؤال المغفرة) اى قول رب اغفرلى بين السجدين (مرة مرة
 ويسن) قول ذلك (ثلاثا) من الواجبات (التشهد الاول وجاسته)
 للاسرى به فى حديث ابن عباس ويسقط عن قام امامه سهوا لوجوب
 متابعتهم والمجزئ منه التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله سلام عاينا
 وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله اوعبده
 ورسوله وفى التشهد الاخير ذلك مع اللهم صل على محمد بعه (وما عدا
 الشرائط والاركان والواجبات المذكورات) لما تقدم فى صفة الصلاة (سنة
 فمن ترك شرطا لغير عذر) ولو سهوا بطلت صلاته وان كان لعذر كمن عدم
 الماء والتراب او السترة او حبس بنجس صحت صلاته كما تقدم (غير الية
 فانها لا تسقط بحال) لان محلها القلب فلا يحجز عنها (او تهمد المصلى ترك
 ركن او واجب بطلت صلاته) ولو تركه لشك فى وجوبه وان ترك الركن
 سهوا فأتى وان ترك الواجب سهوا او جهلا يسجد له وجوبا وان
 اعتقد ان الفرض سنة او بالعكس لم يضره كما لو اعتقد ان بعض افعالها
 فرض وبعضها نفل وجهل الفرض من السنة او اعتقد الجميع فروضا والحشوع
 فيها سنة ومن علم بطلان صلاته ومضى فيها ادب (بخلاف الباقي) بعد
 الشروط والاركان والواجبات فلا تبطل صلاة من ترك سنة ولو عمدا
 (وما عدا ذلك) اى اركان الصلاة وواجباتها (سن اقوال) كالاسفناح
 والنعوذ والبسملة وامين والسورة وملء السماء الى اخره بعد التحميد وما

زاد على المرة في تسج الركوع والسجود وسؤال المغفرة والتعوذ في
 التشهد الأخير وقوت الوتر (و) سنن (الأفعال) كرفع اليدين في مواضعه
 ووضع اليدين على الشمال تحت سترته والنظر الى موضع سجوده ووضع
 اليدين على الركبتين في الركوع والنجافي فيه وفي السجود ومد الظهر
 معتدلا وغير ذلك مما مر لك مفصلا ومنها الجهر والاضفات والترتيل
 والاطالة والتقصير في مواضعها (ولا يشرع) اى لا يجب ولا يسن
 (السجود لتركة) لعدم امكان التمرز من تركه (وان سجد) لتركة سهوا
 (فلا بأس) اى فهو مباح ﴿ باب سجود السهو ﴾ قال صاحب
 المشارق السهو في الصلاة النسيان فيها (يشرع) اى يجب تارة ويسن
 اخرى على ما يأتى تفصيله (لزياده سهوا ونقص) سهوا (وشك) في
 الجملة (لافى عمد) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا سهى احدكم فليسجد
 فمماق السجود على السهو (فى) صلاة (الفرض والنافلة) متعلق يشرع
 سوى صلاة جنازة وسجود نلاوة وشكر وسهو (فتى زاد فعلا من جنس
 الصلاة قياما) فى محل قعود (او قعودا) فى محل قيام ولو قل بكلمة
 الاستراحة (او ركوعا او سجودا عمدا بطلت صلاته) اجماعا قاله فى
 الشرح (و) ان فعله (سهوا ليسجد له) لقوله صلى الله عليه وسلم فى
 حديث بن مسعود فاذا زاد ارجل او نقص فى صلاته فليسجد سجدتين
 رواه مسلم ولو نوى القصر فاتم سهوا ففرضه الركعتان ويسجد للسهو
 استحبابا وان قام فيها او سجد اكراما لاسان بطلت (وان زاد ركعة)
 كخامسة فى رابعة او رابعة فى مغرب او ثالثة فى فجر (فلم يعلم حتى فرغ
 منها سجد) لما روى ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خمسا
 فلما افتل قالوا له انك صليت خمسا فافتل ثم سجد سجدتين ثم سلم متفق
 عايه (وان علم) بالزيادة (فيها) اى فى الركعة (جلس فى الحال) بغير
 تكبير لانه لو لم يجلس لزاد فى الصلاة عمدا وذلك يبطلها فيتشهد ان لم
 يكن تشهد لانه ركن لم يأت به (ويسجد) للسهو (ويسلم) لتكامل
 صلاته وان كان قد تشهد سجد للسهو وسلم وان كان تشهد ولم يصل على
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى عايه ثم سجد للسهو ثم سلم وان قام
 الى ثالثة نهارا وقد نوى ركعتين نفلا رجع ان شاء وسجد للسهو وله ان
 يتمها اربعا ولا يسجد وهو افضل وان كان ليلا فكما لو قام الى ثالثة فى

الفجر نص عليه لانها صلاة شرعت ركعتين اشبهت الفجر (وان سح به
تقتان) اى نهاء بتسبيح او غيره ويلزمهم تنبيهه لزمه الرجوع اليها سواء
سجدا به الى زيادة او نقصان وسواء غلب على فله صوابها او خطاها
والمرأة كالرجل (فان اصر) على عدم الرجوع (ولم يحزم بصواب
نفسه بطلت صلاته) لانه ترك الواجب عمدا وان جزم بصواب نفسه
لم يلزمه الرجوع اليها لان قولهما اغا يفيد الظن واليقين مقدم عليه
وان اختلف عليه من ينبهه سقط قولهم ويرجع منفرد الى تقيين (و)
بطأت (صلاة من تبعه) اى تبع اماما ابى ان يرجع حيث يلزمه الرجوع
(طالما لا) من تبعه (جاهلا او ناسيا) للعدول ولا من (فارقة) لجواز
المفارقة للعدول ويسلم لنفسه ولا يعتد مسبوق بالركعة الزائدة اذا تابعه فيها
جاهلا (وعمل) فى الصلاة متوال (مستكثر عادة من غير جنس
الصلاة) كالشئ واللبس ولف العمامة (يبطلها عمده وسهوه)
وجهله ان لم تكن ضرورة وتقدم (ولا يشرع لبسها) اى يسير عمل
من غير جنسها (سجود) ولو سهوا ويكره العمل اليسير من غير
جنسها فيها (ولا تبطل) بعمل قلب واطالة نظر الى شئ (ولا
تبطل) الصلاة (يسير اكل وشرب سهوا او جهلا) لعموم عفى لامتى عن
الخطاء والنسيان وعلم منه ان الصلاة تبطل بالكثير عرفا منها كبيرها (ولا)
يبطل (نفل يسير شرب عمدا) لما روى ان ابن الزبير شرب فى التطوع
ولان مد النفل واطالته مستحبة فيحتاج معه الى جرعة ماء لدفع العطش
فسوح فيه كالجلوس وظاهره انه يبطل يسير الاكل عمدا وان الفرض يبطل
يسير الاكل والشرب عمدا وباع ذوب سكر ونحوه بفم كاكل ولا تبطل
ببلع ما بين اسنانه بلا مضغ قال فى الافناع ان جرى به ريقه وفى التسبيح
والمنتهى ولو لم يجر به ريق (وان اتى بقول مشروع فى غير موضعه كقراءة
فى سجود) وركوع (وقعود وتشهد فى قيام وقراءة سورة فى) الركعتين
(الاخيرتين) من رابعة او فى الثالثة من مغرب (لم تبطل) بتعمده لانه
مشروع فى الصلاة فى الجملة (ولم يجب له) اى السهو (سجود بل يشرع)
اى يسر كسائر ما لا يبطل عمده الصلاة (وان سلم قبل اتمامها) اى
اقام الصلاة (عمدا بطأت) لانه تكلم فيها قبل اتمامها (وان كان) السلام
(سهوا ثم ذكر قريبا اتمها) وان انحرف عن القبلة او خرج من المسجد

(وسجد) لله لسهو لقصة ذي الدين لكن ان لم يذكر حتى قام فعليه ان يجلس لينهض الى الاتيان بما بقي عليه عن جلوس لان هذا القيام واجب للصلاة فلزمه الاتيان به مع النية وان كان احدث استأنفها (فان طال الفصل عرفا) بطلت لتعذر البناء اذا (او تكلم) في هذه الحالة (لغير مصلحتها) كقوله يا غلام اسقني (بطلت) صلاته لقوله عليه الصلاة والسلام ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الادميين رواه مسلم وقال ابو داود مكان لا يصلح لا يحل (ككلامه في صلبها) اي في صلب الصلاة فتبطل به للحديث المذكور سواء كان اماما او غيره وسواء كان الكلام عمدا او سهوا او جهلا طائعا او مكرها او وجب لتحذير ضرير ونحوه وسواء كان لمصلحتها او لا والصلاة فرضا او نفلا (و) ان تكلم من سلم ناسيا (لمصلحتها) فان كثر بطلت (وان كان يسيرا لم تبطل) قال الموفق هذا اولى وصححه في الشرح لان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر وذا الدين تكلموا وبنوا على صلاتهم وقدم في التتبع وتبعه في المنتهى تبطل مطلقا ولا بأس بالسلام على المصلي ويرده بالاشارة فان رده بالكلام بطلت ويرده بعدها استحبابا لرده عليه الصلاة والسلام على ابن مسعود بعد السلام ولو صافح انسانا يريد السلام عليه لم تبطل (وقهقهة) وهي ضحكة معروفة (ككلام) فان قال قه قه فلا طهر انها تبطل به وان لم يبين حرفان ذكره في المغني وقدمه الاكثر قاله في المبدع ولا تقسد بالتبسم (وان نفخ) فبان حرفان بطلت (او اتعجب) بان رفع صوته بالبكاء (من غير خشية الله تعالى) فبان حرفان بطلت لانه من جنس كلام الادميين لكن اذا غلب صاحبه لم يضره لكونه غير داخل في وسعه وكذا ان كان من خشية الله تعالى (او تعج من غير حاجة فبان حرفان بطلت) فان كان حاجة لم تبطل لما روى احمد وابن ماجة عن علي قال كان لي مدخلان من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل والنهار فاذا دخلت علي وهو يصلي تعج لي وللنساء معناه وان غلبه سعال او عطاس او تشاؤب ونحوه لم يضره ولو بان حرفان فصل ﴿ في الكلام على السجود للنقص ﴾ (ومن ترك ركنا) فان كان التحريم لم تنقصد صلاته وان كان غيرها (فذكره بعد شروعه في قراءة ركعة اخرى بطلت) الركعة (التي تركه منها) وقامت الركعة التي تليها مقامها ويجزئه الاستفتاح الاول فان رجع الى الاولى علما عمدا بطلت صلاته (وان ذكر ما تركه) (قبله)

اى قبل الشروع فى قراءة الاخرى (يعود وجوبا فيأتى به) اى بالمركب
 (وبما بعده) لان الركن لا يسقط بالسهو وما بعده قد أتى به فى غير محله فان
 لم يعد عمدا بطلت صلاته وسهوا بطلت الركعة والتي نلها عوضها (وان علم) بالمركب
 (بعد السلام فكترك ركعة كاملة) فيأتى بركعة ويسجد للسهو ما لم يطل
 الفصل ما لم يكن المتروك شهدا اخيرا او سلاما فيأتى به ويسجد ويسلم
 ومن ذكر ترك ركن وجهه او محله عمل بالاحوط (وان سسى التشهد
 الاول) وحده او مع الجلوس له (ونهض) للقيام (لرمه الرجوع)
 اليه (ما لم ينتصب قائما فان استتم قائما كره رجوعه) لقوله عليه السلام
 اذا قام احدكم من الركعتين فلم يستتم قائما فليجلس فان استتم قائما فلا يجلس
 ويسجد سجدين رواه ابو داود وابن ماجة من حديث المعيرة بن شعبة
 (وان لم ينتصب قائما لرمه الرجوع) مكرر مع قوله لزمه الرجوع ما لم
 ينتصب قائما (وان شرع فى القراءة حرم) عليه (الرجوع) لان
 القراءة ركن مقصود فى نفسه بخلاف القيام فان رجع علما عمدا بطلت
 صلاته لا ماسيا او جاهلا ويلزم المأموم متابعه وكذا كل واجب فيرجع
 الى تسبيح ركوع وسجود قبل اعتدال لابعده (وعليه السجود) اى سجود
 السهو (للكل) اى كل ما تقدم (ومن شك فى عدد الركعات) بان تردد
 اصلى ثنتين ام ثلاثا مثلا (اخذ بالاقل) لانه الميقن ولا فرق بين الامام
 والمنفرد ولا يرجع مأموم واحد الى فعل امامه فاذا سلم امامه أتى بما
 شك فيه وسجد وسلم وان شك هل دخل معه فى الاولى او الثانية جعله
 فى الثانية لانه الميقن وان شك من ادرك الامام راكعا ارفع الامام راسه
 قبل ادراكه راكعا ام لا لم يعتد بتلك الركعة لانه شك فى ادراكها ويسجد
 للسهو (وان شك) المصلى (فى ترك ركن فكتركه) اى فكما لو تركه
 فيأتى به وبما بعده ان لم يكن شرع فى قراءة التى بعدها فان شرع فى
 قراءتها صارت بدلا عنها (ولا يسجد) للسهو (لشكه فى ترك واجب)
 كتسبيح ركوع ونحوه (او) لشكه فى (زيادة) الا اذا شك فى الريادة
 وقت فعلها لانه شك فى سبب وجوب السجود والاصل عدمه فان شك
 فى اثناء الركعة الاخيرة اى رابعة ام خامسة سجد لانه ادى حزا من
 صلاته مترددا فى كونه منها وذلك يضعف الية ومن شك فى عدد الركعات
 وبى على اليقين ثم زال شكه وعلم انه مصيب فيها فعلمه لم يسجد (ولا يسجد

على ماموم (دخل مع الامام من اول الصلاة) (الا تبعا لامامه) ان
سهى على الامام فيتابعه وان لم يتم ماعليه من تشهد ثم يتبعه فان قام بعد
سلام امامه رجع فسجد معه ما لم يستتم قائما فيكره له الرجوع او يشرع في
قراءة فيحرم ويسجد مسبوق سلم معه سهوا ولسهوه مع امامه او فيما انفرد
به وان لم يسجد الامام للسهو سجد مسبوق اذا فرغ وغيره بعد اياه من
سجوده (وسجود السهو لما) اى لفعل شئ او تركه (يبطل) الصلاة
(عمده) اى تعمده ومنه اللحن الخلل للمعنى سهوا او جهلا (واجب)
لعمله عايه الصلاة والسلام وامره به في غير حديث والامر للوجوب وما
لا يبطل عمده كترك السنن وزيادة قول مشروع غير السلام في غير موضعه
لا يجب له السجود بل يسن في الثاني (وتبطل الصلاة) (تعمده) ترك
سجود) سهو واجب (افضليته قبل السلام فقط) فلا تبطل تعمده ترك
سجود مسنون ولا واجب محل افضليته بعد السلام وهو ما اذا سلم قبل
اتمامها لانه خارج عنها فلم يؤثر في ابطالها وعلم من قوله افضليته ان كونه
قبل السلام او بعده نذب لورود الاحاديث بكل من الامرين (وان نسيه)
اى سجود السهو الذي محله قبل السلام (وسلم) ثم ذكر (سجد) وحبوا
(ان قرب زمنه) وان شرع في صلاة اخرى فاذا سلم وان طال الفصل
عرفا او احدث او خرج من المسجد لم يسجد وصحت صلاته (ومن سها)
في صلاة (مرارا كفاه) لجميع سهوه (سجدتان) ولو اختلف محل
السجود ويعل ما قبل السلام لسببه وسجود السهو وما يقال فيه
وفي الرفع منه كسجود صاب الصلاة فان سجد قبل السلام اتى به بعد فرائعه
من التشهد وسلم عقبه وان اتى به بعد السلام جلس بعده معتثرا في ثنائية
ومتركا في غيرها وتنهد وجوبا للتشهد الاخير ثم يسلم لانه في حكم المستقل في نفسه
باب صلاة التطوع واوقات الهى والطوع لمة فعل الطاعة وسرها
طاعة غير واجبة وافضل ما يضوع به الجهاد ثم المقصود به ثم العلم تعلمه
وتعانيه من حديث وفعه وتفسير ثم الصلاة (وآكدها كسوف ثم اسسقا)
لانه صلى الله عليه وسلم لم يقل عنه انه ترك صلاة الكسوف غدد وجود
سرها بخلاف الاسماء فانه كان يسدق نارة ويترك اخرى (ثم رواج)
لاها تس لها الجماعة (ثم وتر) لانه تس له الجماعة بعد التراويح وهو
سنة مؤكدة روى عن الامام من ترك الوتر عمدا فهو رجل سوء لا ينبغي

ان تقبل له شهادة وليس بواجب (يفعل بين) صلاة (العشا و) طلوع
 (الفجر) فوقه من صلاة العشا ولو مجموعة مع المغرب تقدما إلى طلوع
 الفجر واخر الليل لمن يثق بنفسه افضل (واقله ركعة) لقوله عليه الصلاة
 والسلام الوتر ركعة من اخر الليل رواه مسلم ولا يكره الوتر بها لثبوته عن
 عشرة من الصحابة منهم ابو بكر وعمر وعثمان وعائشة رضى الله عنهم اجمعين
 (واكثره) اى اكثر الوتر (احدى عشرة) ركعة يصاياها (متى متى) اى
 يسلم من كل ثنتين (ويوتر بواحدة) لقول عائشة كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلى بالليل احدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة وفى
 لفظ يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة هذا هو الافضل وله ان يسرد
 عشرا ثم يجلس فيتشهد ولا يسلم ثم يأتى بالركعة الاخيرة ويتشهد ويسلم
 (وان اوتر بخمس او سبع) سردها ولم (يجلس الا فى آخرها) لقول
 ام سلمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بسبع وبخمس لا يفصل
 بينهما بسلام ولا كلام رواه احمد ومسلم (و) ان اوتر (بتسع) يسرد
 ثمانية ثم (يجلس عقب) الركعة الثامنة ويتشهد التشهد الاول ولا يسلم ثم يصلى (التاسعة
 ويتشهد ويسلم) لقول عائشة ويصلى تسع ركعات لا يجلس فيها الا فى
 الثامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه وينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلى التاسعة
 ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسليما يستعناه (وادنى الكمال)
 فى الوتر (ثلاث ركعات بسلامين) فيصلى ركعتين ويسلم ثم الثالثة ويسلم
 لانه اكثر عملا ويجوز ان يسردها بسلام واحد (يقرأ) من اوتر بثلاث
 (فى) الركعة (الاولى) سورة (سج وفى) الركعة (الثانية) سورة قل يا ايها
 (الكافرون وفى) الركعة (الثالثة) سورة (الاخلاص) بعد الفاتحة
 (ويقت فيها) اى فى الثالثة (بعد الركوع) ندبا لانه صح عنه صلى الله
 عليه وسلم من رواية ابى هريرة وانس وابن عباس وان قتت قبل الركوع
 بعد القراءة جاز لما روى ابو داود عن ابى ابن كعب ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يقتت فى الوتر قبل الركوع فيرفع يديه الى صدره ويبسطهما
 وبطونهما نحو السماء ولو كان مأموما (ويقول) جهرا (اللهم اهدنى فحين
 هديت) اصل الهداية الدلالة وهى من الله التوفيق والارشاد (وعافى
 فحين عافيت) اى من الاسقام والبلايا والمعافات ان يعافيك الله من الناس
 ويعافهم منك (وتولى فحين توليت) الولى ضد العدو من توليت الشئ

اذا اعتنيت به او من وليته اذا لم يكن بينك وبينه واسطة (وبارك لنا فيما
 اعطيت) اى النعمت (وقنا شر ما قضيت انك تقضى ولا يقضى عليك انه
 لا يذل من والبت ولا يعز من عادت تباركت ربنا وتعاليت) رواه احمد
 والترمذى وحسنه من حديث الحسن بن على قال علفى النبي صلى الله عليه وسلم
 كلمات اقولهن فى قنوت الوتر وليس فيه ولا يعز من عادت ورواه البيهقى
 واثبتاه فيه ورواه النسائى مختصرا وفى اخره وصلى الله على محمد (اللهم انى
 اعوذ برضاك من سخطك وبمعفوك من عقوبتك وبك منك) اظهارا للعجز
 والانقطاع (لا نحصى) اى لا نطبق ولا نبلغ ولا نتهى (ثناء عليك انت كما
 اثنيت على نفسك) اعترافا بالعجز عن الثناء وردا الى المحيط علمه بكل شئ
 جملة وتفصيلا رواه الحمسة عن على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول
 ذلك فى اخر وتره ورواه ثقاة (اللهم صل على محمد) لحديث الحسن السابق
 ولما روى الترمذى عن عمر الدعاء موقوف بين السماء والارض لا يصعد
 منه شئ حتى تصلى على نبيك وزاد فى التبصرة (وعلى آل محمد) واقتصر
 الاكثر على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (ويمسح) وجهه (بيديه)
 اذا فرغ من دعائه هنا وخارج الصلاة لقول عمر كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا رفع يديه فى الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه رواه
 الترمذى ويقول الامام اللهم اهدنا الى اخره ويؤمن مأموماً ان سمعه
 (ويكره قنوت فى غير الوتر) روى ذلك عن ابن مسعود وبن عباس وابن عمر وابى
 الدرداء رضى الله عنهم وروى الدارقطى عن سعيد ابن جبير قال اشهد انى
 سمعت ابن عباس يقول ان القنوت فى صلاة الفجر بدعة (الا ان تزل
 بالمسلمين نازلة) من شدايد الدهر (غير الطاعون فبقت الامام) الاعظم
 استحبابا (فى الفرائض) غير الجمعة ويحجر به فى الجهرية ومن ايتم بقانت
 فى فجر تابع الامام وامس ويقول بعد وتره سبحان الملك القدوس ثلاثا ويعد
 بهما صوته فى الثالثة (والترابيح) سنة مؤكدة سميت بذلك لانهم يصلون
 اربع ركعات ويتروحون ساعة اى يستريحون (عشرون ركعة) لما روى
 ابو بكر عبد العزيز فى الشافى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يصلى فى شهر رمضان عشرين ركعة (تفعل ركعتين) ركعتين (فى
 جماعة مع الوتر) بالمسجد اولى الليل (بعد العشاء) والافضل وسنتها (فى
 رمضان) لما روى فى الصحيحين من حديث عائشة انه صلى الله وسلم صلاها لىالى

فصلوها معه ثم تأخر وصلى في بيته باقى الشهر وقال انى خشيت ان تفرض عليكم فتجيزوا عنها وفي البخارى ان عمر جمع الناس على ابي ان كوي فصى بهم التراويح وروى احمد وصححه الترمذى من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة (ويوتر التهجيد) اى الذى له صلاة بعد ان ينام (بعده) اى بعد تهجده لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا اخر صلاتكم بالليل وترا متفق عليه (فان تبع امامه) فاوتر معه او اوتر منفردا ثم اراد التهجيد لم ينقض وتره وصلى ولم يوتر وان (شفعه بركة) اى ضم لوتره الذى تبع امامه فيه ركعة جاز وتحصل له فضيلة متابعة امامه وجعل وتره اخر صلاته (ويكره التفل بينها) اى بين التراويح روى الاثرم عن ابي الدرداء انه ابصر قوما يصلون بين التراويح قال ما هذه الصلاة اتصلى وامامك بين يدك ليس منا من رغب عنا و (لا) يكره (التعقيب) وهو الصلاة (بعدها) اى بعد التراويح والوتر (في جماعة) لقول انس لا ترجعون الا لخير ترجونه وكذا لا يكره الطواف بين التراويح ولا يستحب للامام الزيادة على ختمة في التراويح الا ان يؤثروا زيادة على ذلك ولا يستحب لهم ان ينقصوا عن ختمة ليحوزوا فضلا (ثم) تلى الوتر في الفضيلة (السنن الراتبية) التى تفعل مع الفرائض وهى عشر ركعات (ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الفجر) لقول ابن عمر حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر كانت ساعة لا يدخل على النبى صلى الله عليه وسلم فيها احد حدثتني حفصة انه كان اذا اذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين متفق عليه (وهما) اى ركعتا الفجر (آكدها) اى افضل الرواتب لقول عائشة رضى الله عنها لم يكن النبى صلى الله عليه وسلم على شىء من النوافل اشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر متفق عليه فيخير فيما عداها وعدا الوتر سفرا ويسن تخفيفهما واضطجاع بعدها على الاعمى ويقرا في الاولى بعد الفاتحة قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد او يقرأ في الاولى قولوا امنا بالله الاية وفي الثانية قل يا اهل الكتاب بعالموا الى كله الاية وبلى ركعتي الفجر ركعتا المغرب ويسن ان يقرأ فيهما بالكافرون والاخلاص (ومن فاته شىء منها) اى من الرواتب (س له قضاؤه) كالوتر

لاه صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجر مع الفجر حين نام عنهما وقضى
 اركعتين باللذين قبل الظهر بعد العصر وقيس الباقي وقال من نام عن الوتر
 او نسيه فايصله اذا اصبح او ذكره رواه الترمذي لكن ما فات مع فرضه
 وكثر فالاولى تركه الا سنة فجر ووقت كل سنة قبل الصلاة من دخول وقتها
 الى فعلها وكل سنة بعد الصلاة من فعلها الى خروج وقتها سنة فجر وظهر الاولى
 بعدها فضا والسنن غير الرواتب عشرون اربع قبل الظهر واربع بعدها
 واربع قبل العصر واربع بعد المغرب واربع بعد العشاء غير السنن الرواتب
 قال جمع يحافظ عليها وتباح ركعتان بعد اذان المغرب ﴿ فصل صلاة
 الليل افضل من صلاة النهار ﴾ لقوله عليه السلام افضل الصلاة بعد
 المكتوبة صلاة الليل رواه مسلم عن ابي هريرة فالتطوع المطلق افضل صلاة
 الليل لانها ابغى في الاسرار واقرب الى الاخلاص (وافضلها) اى الصلاة
 (ثا اليل بعد نصفه) مطلقا لما في الصحيح مرفوعا افضل الصلاة صلاة
 داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه ويس قيام الليل واقتاحه
 ركعتين خفيفتين ووقته من الغروب الى طلوع الفجر ولا يقومه كله الا ليلة
 عيد ويتوجه ليلة النصف من شعبان (وصلاة ليل ونهار مثنى مثنى) لقوله
 عليه الصلاة والسلام صلاة الليل مثنى مثنى رواه الخمسة وصححه البخاري ومثى
 معدول عن اثنين اثنين ومعناه معنى المكرر وتكريره لتوكيد اللفظ لا للمعنى
 وكثرة ركوع وسجود افضل من طول قيام فيما لم يرد تطويله (وان تطوع
 في النهار باربعة) بتشهدين (كالظهر فلا بأس) لما روى ابو داود وابن ماجة
 عن ابي ايوب انه صلى الله عليه وسلم كان يصلى قبل الظهر اربعا لا يفصل
 بينهم بتسليم وان لم يجلس الا في اخرهن فقد ترك الاولى وقرأ في
 كل ركعة مع الفاتحة بسورة وان زاد على ثنتين ليلا او اربع نهارا ولو جاوز
 غائيا بسلام واحد صح وكره في غير الوتر ويصح التطوع ركعة ونحوها
 (واجر صلاة قاعد) بلا عذر (نصف اجر صلاة قائم) لقوله عليه السلام
 من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم متفق عليه
 ويسن تربمه بمحل قيام ويثنى رجليه بركوع وسجود (وتس صلاة الضحى)
 لقول ابي هريرة اوصاني خالي رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام
 ثلاثة ايام من كل شهر وركعتي الضحى وان اوتر قبل ان امام رواه احمد
 ومسلم وتصلى في بعض الايام دون بعض لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يداوم

عليها (واقفها ركعتان) لحديث أبي هريرة (واكثرها) ثمان لما روت أم هانئ
 أن النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح صلى ثمان ركعات سجدة الضحى رواء الجماعة
 (ووقفها من خروج وقت النهي) أي من ارتفاع الشمس قدر ربع (إلى
 قبيل الزوال) أي إلى دخول وقت النهي بقيام الشمس وأفضله إذا اشتد الحر
 (وسجود التلاوة) والشكر (صلاة) لأنه سجد يقصد به التقرب إلى الله
 تعالى له تحريم وتحليل فكان صلاة كسجود الصلاة فيشترط له ما يشترط
 لصلاة النافلة من ستر العورة واستقبال القبلة والنية وغير ذلك (ويسن)
 سجود التلاوة (للقارى والمستمع) لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجدا حدنا موضعاً
 لجهته متفق عليه وقال عمر أن الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء، رواه
 البخارى ويسجد في طواف مع قصر فصل ويتم محدث بشرطه ويسجد مع
 قصره وإذا نسي سجدة لم يعد الآية لاجله ولا يسجد لهذا السهو ويكرر
 السجود بتكرار التلاوة كركعتي الطواف قال في الفروع وكذا يتوجه في تحية
 المسجد أن تكرر دخوله انتهى ومراده غير قيم المسجد (دون السامع) الذي
 لم يقصد الاستماع لما روى أن عثمان بن عفان رضى الله عنه مر بقارئ يقرأ سجدة
 ليسجد معه عثمان فلم يسجد وقال اغا السجدة على من يستمع ولأنه لا يشارك
 القارئ في الأجر فلم يشاركه في السجود (وإن لم يسجد القارى) أو كان
 لا يصلح إماماً للمستمع (لم يسجد) لأنه صلى الله عليه وسلم أتى إلى نفر من
 أصحابه فقرأ رجل منهم سجدة ثم نظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إنك
 كنت إمامنا ولو سجدت سجدنا رواه الشافعى في مسنده مرسلًا ولا يسجد
 المستمع قدام القارئ ولا عن يساره مع خلويته ولا رجل لتلاوة امرأة
 ويسجد لتلاوة أمي وصبي (وهو) أي سجد التلاوة (أربع عشرة سجدة)
 في الأعراف والرعد والنخل والأسراء ومريم (وفي المصح منها ثنتان) والفرقان
 والنخل والم تنزيل وحم السجدة والنجم والانشقاق وأقرأ باسم ربك وسجدة ص
 سجدة شكر ولا يحزى ركوع ولا سجد الصلاة عن سجدة التلاوة (وإذا) أراد
 السجود فإنه (يكبر) تكبيرتين تكبيرة (إذا سجد) تكبيرة (إذا رفع)
 سواء كان في الصلاة أو خارجها (ويجلس) أن لم يكن في الصلاة (ويسلم)
 وجوباً وتحزى واحدة (ولا يتشهد) كصلاة الجنائز ويرفع يديه إذا سجد
 ندباً ولو في صلاة وسجد عن قيام أفضل (ويكره للإمام قراءة) آية

(سجدة في صلاة سرو) يكره (سجوده) أى سجود الامام للتلاوة (فيها) أى في صلاة مبرورة كالظهر لانه اذا قراها اما ان يسجد لها او لا فان لم يسجد لها كان تاركا للسنة وان سجد لها اوجب الايهاام والتحليل على المأموم (ويلزم المأموم متابته في غيرها) أى غير الصلاة السرية ولو مع ما يمنع السماع كبد وطرش وبخير في السرية (ويستحب) في غير الصلاة (سجود الشكر عند تجدد النعم واندفاع النقم) مطلقا لما روى ابو بكر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اتاه امر يسره به خزا ساجدا رواه ابو داود ونبيه وصححه الحاكم (وتبطل به) أى بسجود الشكر (صلاة غير جاهل وباس) لانه لا تعلق له بالصلاة بخلاف سجود التلاوة وصفة سجود الشكر واحكامه كسجود التلاوة (واوقات النهى خمسة) الاول (من طلوع الفجر الثاني الى طلوع الشمس) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا طلع الفجر فلا صلاة الا ركعتي الفجر احتج به احمد (و) الثاني (من طلوعها حتى ترتفع قيد) بكسر القاف أى قدر (ريح) فى رأى العين (و) الثالث (عند قيامها حتى تزول) لقول عقبه بن عامر ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصلى فبين وان تقبر فبين موقانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب رواه مسلم وتضيف بفتح المشاء فوق أى قيل (و) الرابع (من صلاة العصر الى غروبها) لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد الفجر حتى تطامع الشمس ولا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس متفق عليه عن ابي سعيد والاعتبار بالفرغ منها لا بالشروع فيها ولو فمات فى وقت الظهر حيا لكن تفعل سنة الظهر بعدها (و) الخامس (اذا شرعت) الشمس (فيه) أى فى الغروب (حتى يتم) لما تقدم (ويحوز قضاء الفرائض فيها) أى فى اوقات النهى كلها لعموم قوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها متفق عليه ويجوز ايضا قبل المندورة فيها لانها صلاة واجبة (و) يحوز حتى (فى الاوقات الثلاثة) القصرة (فعل ركعتي الطواف) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسعوا احد طاف بهذا البيت وصلى فيه فى أى ساعة شاء من ليل او نهار رواه رمى وصححه (و) تجوز فيها (اعادة جماعة) اقيمت وهو بالمسجد لما روى يزيد ابن الاسود قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة

الفجر فلما قضى صلاته اذا هو برجاين لم يصليا معه فقال ما منكما ان
 تصليا معنا فقالا يا رسول الله قد صائنا في رحالنا قال لاتفعلا اذا وصايا
 في رحالكما ثم اتيتا مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافذة رواء الترمذي
 وصححه فاذا وجدهم يصلون لم يستحب الدخول وتجوز الصلاة على الحنازة
 بعد الفجر والعصر دون بقية الاوقات ما لم يخف عايبا (ويحرم تطوع
 بغيرها) اى غير المتقدمات من نحو اعادة جماعة وركعتي طواف وركعتي
 فجر قبائها (فى شئ من الاوقات الخمسة حتى ماله سبب) كتحية مسجد
 وسنة وضوء وسجدة تلاوة وصلاة على قبر او غائب وصلاه كسوف ودماء
 راتبة سوى سنة ظهر بعد العصر المجموعة اليها ولا يتعقد الفل ان ابتداء
 فى هذه الاوقات ولو جاهلا الاتحية مسجد اذا دخل حل خطبة الجمعة
 فنجوز مطلقا ومكة وغيرها فى ذلك سوا  باب صلاة الجماعة بهم
 شرعت لاجل التواصل والتوادر وعدم التقاطع (تلزم الرجال) الاحرار
 القادرين ولو سفرا فى شدة خوف (للصوات الخمس) المودات وجوب
 عين لقوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة فانتقم طاعة منهم معك
 الاية فامر بالجماعة حال الحرف ففى غيره اولى ولحديث ابى هريرة المتفق
 عليه انقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء والبحر ولو يعلمون ما فهم
 لاتوها ولو حبوا ولقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلا فيصلى
 بالناس ثم انطلق معى برجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون
 الصلاة فاحرق عاهم بيوتهم بالنار (لاشترط) اى ليست الجماعة شرطا
 لصحة الصلاة فتصح صلاة المنفرد بلا عذر وفى صلاته فصل وصلاة الجماعة
 افضل بسبع وعشرين درجة لحديث ابن عمر المتفق عايه وتعتقد ما بين
 ولو بائى وعبد فى غير جمعة وعيد لابصبي فى مرض (و) له (فعانها)
 اى الجماعة (فى بينه) لعموم حديث جعلت لى الارض مسما را وظهرها
 وفعانها فى المسجد هو السنة ونسب النساء مفردات عن رجال وبكره حياء
 حضورها مع رجال ويباح لغيرها ومجالس الوغظ كذلك واولى (وآصح
 صلاة اهل النحر) اى موضع الحفاة (فى مسجد واحد) لانه اعلا . . .
 وواقع للهية (والافضل لغيرهم) اى غير اهل النحر الصلاة (فى . . .
 الذى لا تقام فيه الجماعة الا بحضوره) لانه يحصل بذلك ثواب عمارة المسجد
 وتحصل الجماعة لمن يصلى فيه (ثم ما كان أكثر جماعة) ذكره فى الكافى

والمنع وغيرها وفي الشرح انه الاولى لحديث ابى ابن كعب وما كان
اكثره فهو احب الى الله تعالى رواه احمد وابو داود وصححه بن حبان
(ثم المسجد الشيق) لان الطاعة فيه اسبق قال في المبدع والمذهب انه
مقدم على الاكثر جماعة وقال في الانصاف الصحيح من المذهب ان المسجد
العتيق افضل من الاكثر جماعة وجزم به في الاقناع والمنتهى (وابعده)
المسجدين (اولى من اقرهما) اذا كانا جديدين او قديمين اختلفا في كثرة
الجمع او قاته او استويا لقوله عليه الصلاة والسلام اعظم الناس اجرا
في الصلاة ابعدهم فابعدهم مثنى رواه الشيخان وتقدم الجماعة مطلقا على
اول الوقت (ويحرم ان يؤم في مسجد قبل امامه الرب الا باذنه او عذره)
لان التراتب كصاحب البيت وهو احق بها لقوله عليه الصلاة والسلام
لا يؤمن الرجل في بيته الا باذنه ولانه يؤدي الى التغير عنه ومع الاذن
هو نائب عنه قال في التلخيص وظاهر كلامهم لا تصح وجزم به في المنتهى وقدم
في الرعاية يصح وجزم به ابن عبد الحموي في الجائز واما مع عذره فان تأخر
وصاق الرقت صلوا لفعل الصداق رضى الله عنه وعبد الرحمن ابن عوف
حين غاب النبي صلى الله عليه وسلم قال احسنتم ويراسل ان غاب عن
وقته المعتاد مع قرب غيبه وعدم مشقة وان بعد غيبه او لم يظن حضوره
او ظن ولا يكره ذلك صارا (ومن صلى) ولو في جماعة (ثم اقيم)
اي اقام المؤذن امرض (س ل ان يعدها) اذا كان في المسجد او جاء غير
وقت نهي ولم يقف لالاعادة ولا فرق بين اعادتها مع امام الحي او غيره
لحديث ان ذر صل الصلاة لوقتها فان اقيمت رات في المسجد فمصل ولا صل
اي صلي فلا صلى رواه احمد ومسي (الا المرب) فلا تسن اعادتها
ونو كان صلاعا وحده لان الاعادة تجزئ والصلوة لا يكون بوتر
ولا ذكره اعادة الجماعة في مسجد له امام راتب كنيته وكره بعد مسجد
الاعادة (ولا ذكره اعادة جماعة في غير مسجد من مكة والمدينة) ولا فيها
عذر وسكره فيها لغير عذر لاني رايت الناس في حضور الجماعة مع الامام
الرب (وادا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة) رواه مسلم من حديث
ابن مبرزة مرفوعا وكن عمر يضرب على الصلاة بعد الاقامة فلا تسعد
القلة بعد اقامة الفريضة التي يريد ان يفعلها مع ذلك الامام الذي اقيمت
له واتبع ثناء الجماعة ل تحب مع سعة الوقت ولا يسهل الترتيب بخشيبة

فوت الجماعة (فان) أقيمت و (كان) صلى في (نافلة أتمها) خفيفة (الا
ان يخشى فوت الجماعة فيقطعها) لان الفرض اهم (ومن كبر) مأموماً
(قبل سلام امامه) الاولى (لحق الجماعة) لانه ادرك جزءاً من صلاة
الامام فاشبهه ماله ادرك ركعة (وان لحقه) المسبوق (رآك ما دخل معه
في الركعة) لقوله عليه الصلاة والسلام من ادرك الركوع فقد ادرك
الركعة رواه ابو داود فيدرك الركعة اذا اجتمع مع الامام في الركوع بحيث
ينتهي الى قدر الاجزاء قبل ان يزول الامام عنه ويأتي بالكثيرة كلها قائماً
كما تقدم ولو لم يطمئن ثم يطمئن ويتابع (واجزائه التحريمة) عن تكبيرة
الركوع والافضل ان يأتي بتكبيرتين فان نواهما بتكبيرة او نوى به الركوع
لم يجزئه لان تكبيرة الاحرام ركن ولم يأت بها ويستحب دخوله معه
حيث ادركه ويخط معه في غير ركوع بلا تكبير ويقوم مسبوق به وان
قام قبل سلام امامه الثانية ولم يرجع اعلمت فلا (ولا قراءة على مأموماً)
اي يحمل الامام عنه قراءة الفاتحة لقوله عليه الصلاة والسلام من كان له
امام فقرأه له قراءة رواه احمد (ويستحب) للمأموماً ان يقرأ (في اسرار
امامه) اي فيما لا يجر فيه الامام (و) في (سكوت) اي سكنت الامام
وهي قبل الفاتحة وبعدها بقدرها وبعد فراغ القراءة وكذا لو سكت لتنس
(و) فيما اذا (لم يسمعه بعد) عنه (لا) اذا لم يسمعه (لطرش) فلا
يقرأ ان اشغل غيره عن الاستماع وان لم يشغل احداً قرأ (ويستفتح)
المأموماً (ويتعوذ فيما يجر فيه امامه) كالسرية قال في الشرح وغيره ما لم
يسمع قراءة امامه وما ادركه المسبوق مع الامام فهو اخر صلاته وما يقضيه
اولها يستفتح لها ويتعوذ ويقرأ سورة لكن لو ادرك ركعة من رباعية
او معرب يتشهد عقب اخرى ويتورك معه (ومن ركع او سجد) او
رفع منهما (قبل امامه فعليه ان يرجع) اي يرجع (ايأتي به) اي بما سبق
به الامام (بعده) لتحصل المتابعة الواجبة ويحرم سبق الامام عمداً لقوله
عليه الصلاة والسلام اما يخشى احدكم اذا رفع راسه قبل الامام ان يحول
الله راسه راس حمار او يجعل صورته صورة حمار متفق عليه والاولى ان
يشرح في افعال الصلاة بعد الامام وان كبر معه لاحرام لم يسجد وان سلم
معه كره وصح وقوله عمداً بلا عذر بطلت وسهوا يعيده بعده والا بطلت
(فان لم يفعل) اي لم يعد عمداً حتى لحقه الامام فيه (بطلت) صلاته لانه

ترك الواجب حمدا وان كان سهوا او جهلا فصلاته صحيحة ويعتد به (وان ركع ورفع قبل ركوع امامه عالما عمدا بطلت) صلاته لانه سبقه بمعظم الركعة (وان كان جاهلا او ناسيا) وجوب المتابعة (بطلت الركعة) التي وقع السبق فيها (فقط) فيعيدها ونصح صلاته للمعذر (وان سبقه) مأموم بركنين بان (ركع ورفع قبل ركوعه ثم سجد قبل رفعه) اى رفع امامه من الركوع (بطلت) صلاته لانه لم يعتد بامامه فى اكثر الركعة (الا الجاهل والناسي) فتصح صلاتهما للمعذر (ويصلى) الجاهل او الناسي (تلك الركعة قضاء) لبطالنها لانه لم يعتد بامامه فيها ومحله ادا لم يأت بذلك مع امامه ولا تبطل بسبق بركن واحد غير ركوع والتخاف عنه كسبقه على ما تقدم (ويسن لامام التحقيف مع الاتمام) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم بالناس فيخفف قال فى المبدع ومعناه ان يقتصر على ادنى الكمال من التسبيح وسائر اجزاء الصلاة الا ان يؤثر المأموم التطويل وعددهم ينحصر وهو عام فى كل الصلوات مع انه سبق انه يستحب ان يقرأ فى الفجر بطوال المفصل وتكره سرعة تمع المأموم فعل ما يسن (و) يسن (تطويل الركعة الاولى اكثر من الثانية) لقول ابى قتادة كان النبى صلى الله عليه وسلم يطول فى الركعة الاولى متفق عليه الا فى صلاة خوف فى الوجه الثانى ويسير كسج والغاشية (ويستحب) للامام (انتظار داخل ان لم يشق على مأموم) لان حرمة الذى معه اعظم من حرمة الذى لم يدخل معه (واذا استأذنت المرأة) الحرة او الامة (الى المسجد كره منعها) لقوله عليه الصلاة والسلام لاتمنعوا اماء الله مساجد الله وبيوتهم خير لهن ولخيرجن تفلات رواء احمد وابوداود وتخرج غير مطيبة ولا لابسة ثياب زينة (ويتهيأ خير لها) لما تقدم ولا ب ثم اخ ونحوه منع موليته من الخروج ان خشى فتنة او ضررا ومن الانفراد ~~في~~ فصل ~~في~~ فى احكام الامامة (الاولى بالامامة الاقراء) جودة (العالم فقه صلاته) لقوله عليه الصلاة والسلام يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله فان كانوا فى القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا فى السنة سواء فقدمهم هجرة فان كانوا فى الهجرة سواء فقدمهم سنا رواء مسلم (ثم) ان استووا فى القراءة (الا فقه) لما تقدم فان اجتمع فقيهان قاريان واحدهما افقه او اقرا قدم فان كانا قارئين قدم اجودهما قراءة ثم اكثرهما قرانا ويقدم قارى لا يعرف احكام صلاته على فقيه احمى وان اجتمع

فقيهان احدهما اعلم باحكام الصلاة قدم لان علمه يؤثر أكثر في تكميل الصلاة
(ثم) ان استوا في القراءة والفقه (الأس) لدوله عليه الصلاة والسلام
وليؤمكم أكبركم متفق عليه (ثم) مع الاستوا في السن (الاشرف) وهو
القرشي وتقدم بنوا هاشم على سائر قريش اطلاقا للامامة الصغرى بالكبرى
لقوله عليه الصلاة والسلام قدموا قريشيا ولا تقدموها (ثم الاقدم) هجرة
او اسلاما (ثم) مع الاستوا فيما تقدم (الاتقى) اقله تعالى ان اكرمكم
عند الله اتقاكم (ثم) ان استوا في الكل يقدم (من قرع) ان تشاحوا
لانهم تساوا في الاستحقاق وتعذر الجمع فافزع بينهم كسائر الحقوق (وساكن
البيت وامام المسجد احق) اذا كانا اهلا للامامة ممن حضرهم ولو كان في
الجاشرين من هو اقرا اوائفه لقوله عليه الصلاة والسلام لا يؤمن الرجل
في بيته ولا في ساطعانه رواه ابوداود عن ابن مسعود (الامن ذى سلطان)
فيقدم عليهما للعموم ولاينه ولما تقدم من الحديث والسيد اولى بالامامة في
بيت عبده لانه صاحب البيت (وحر) بالرفع على الابتداء (وحاضر) اى
حضرى وهو الناشى في المدن والقرى (ومقيم) ويؤمخزون (اى مقطوع
القافة) (ومن له ثياب) اى ثوبان وما يستتر به راسه (اولى من سدهم)
خبر عن حر وما عطف عليه فالحر اولى من العبد والمبعض والحفصى
اولى من البدوى الناشى بالبادية والمقيم اولا من المسافر لانه ربما يقصر
فيفوت المأمومين ببعض الصلاة في جماعة وبصير اولى من الاعشى ومخزون
اولى من اقله ومن له من الثياب ما ذكر اولى من مستور العورة مع
احد العاتقين فقط وكذا المبعض اولى من العبد والمتوضى اولى من المتيم
والمستأجر في البيت المؤجر اولى من المؤجر والميراثى من المستعير نكره
امامة غير الاولى بلا اذنه لحدب اذا ام الرجل القوم وفهم من هو خير منه لم يزلوا
في سفال ذكره احمد في رسالته الا امام المسجد وجه البيت فحرم (ولا
تصح) الصلاة (خاف فاسق مطلقا) سواء نال نفسه من جهة الافعال
او الاعتقاد الا في جمعة وعيد تعددا خاف نبيه قرله عليه الصلاة والسلام
لا يؤمن امرأة رجلا ولا اعرابى مهاجرا ولا نحر مرمنا الا ان يقهره سلطان
يخاف سوطه وسيفه رواه ابن ماجه عن جابر (ككافر) اى كالاتهم خاف
كافر سواء علم بكفره في الصلاة او بعد الفراغ او اتهم خلف المائف في
العروع واذا ترك الامام ما يعتقد وجبا وحده جدا بطل صلاحهما وان

كان عند مأموم وحده لم يعد ومن ترك ركنا او شسرطا او واجبا مختلفا فيه
 بلا تأويل ولا تقايد اعاد (ولا تصح) صلاة رجل ومخى (خلف) امرأة
 لحديث جابر السابق (ولا) خلف (خنى للرجال) والخائى لاحتمال أن
 يكون امرأة (ولا) امامة (صبي لبالغ) فى فرص لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا تقدموا صبيانكم قاله فى المبدع ونصح فى نقل وامامة صبي بثله (و) لا
 امامة (اخرس) ولو بثله لانه اخل بفرض الصلاة لغير بدل (ولا) امامة (عاجز
 عن ركوع او سجود او قعود) الا بثله (او قيام) اى لا تصح امامة العاجز
 عن القيام لقادر عليه (الا امام الحى) اى الراتب بمسجد (المرحو زوال
 علته) ليلا يفضى الى ترك القيام على الدوام (و يصلون وراة جالوسا ندبا) ولو كانوا
 قادرين على القيام لقول عائشة صلى النبي صلى الله عليه وسلم فى بيته وهو شاك
 فصرى جالسا وصلى وراه قوم قياما فاشار اليهم ان اجالسوا فلما انتصرف قال
 اغا جعل الامام ليؤتم به الى قوله واذا صلى جالسا فجلوسا اجمعون قال ابن
 عبد البر روى هذا مرفوعا من طرف متواترة (فان ابتداء بهم) الامام الصلاة
 (قائما ثم اعتل) اى حصاة له علة عجز معها عن التمام فجلوسا اتموا حمله قياما
 وجوبا) لانه صلى الله عليه وسلم صلى فى مرض موته قاعدا وصلى ابو بكر والناس
 خانه قياما منفق عليه عن عائشة وكان ابو بكر ابتداء بهم قائما كما اجاب به
 الامام (و تصح بالصلاة) خلف من به ساس بول بثله (كالامى بثله) (ولا
 تصح خلف محدث) حدثا اصغر او اكبر (ولا خلف متحنس) نجاسة
 غير معفو عنها اذا كان (يعلم ذلك) لانه لا صلاة له فى نفسه (فان جهل
 هو) اى الامام (و) جهل (مأموم حتى انقضت صحت) الصلاة
 (بالمأوم وحده) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى الجنب بالمأوم اعاد
 صلاته ونعت لمأوم صلاتهم رواه محمد بن الحسين الحرانى عن البراء بن
 عازب وان علم هو او المأوم فيها استأنفوا وان علم معه واحد اعاد الكل
 وان علم انه ترك واجبا عليه فيها سهوا او شك فى اخلال امامه بركن او
 شرط تحت صلاته معه بخلاف ما لو ترك السترة او الاستقبال لانه لا ينجى
 بها وان كان ارامون فقط فى جمعة ومنهم واحد محدث او نجس اعاد
 الكل سواء كان اماما او مأموما (ولا تصح امامة الامى) منسوب الى
 الام كانه على الحالة التى ولد عليها (وهو) اى الامى (من لا يحسن)
 اى يحفظ (الفاتحة او يدغم فيها ما لا يدغم) بان يدغم حرفا فيما لا يعامله

او يقاربه وهو الارث (او يبدل حرفا) بغيره وهو الا لثغ كمن يبدل الراء
غينا الا ضاد المنسوب الى الضالين بظاً (او يلحن فيها لحنا يحيل المعنى) كيكسر
كاف اياك وضم تاء السميت وفتح همزة اهدنا فان لم يحل المعنى كفتح دال نعبس
ونون نستعين لم يكن اميا (الا بمثله) فتصح مساواته له ولا يصح اقتداء عاجز
عن نصف الفاتحة الاول بماجز عن نصفها الاخير ولا عكسه ولا اقتداء
قادر على الاقوال الواجبة بماجز عنها (وان قدر) الامي (على اصلاحه لم
تصح صلاته) ولا صلاة من ايتم به لانه ترك ركنا مع القدرة عليه (وتكره
امامة اللحان) اى كثير اللحن الذى لا يحيل المعنى فان حاله فى غير الفاتحة
لم يمنع صحة امامته الا ان يتعمده ذكره فى الشرح وان (حاله فى غيرها) سهوا
او جهلا او لآفة صحت صلاته (و) تكره امامة (الفأفء والنتام) ونحوهما
والفأفء الذى يكرر الفاء والنتام من يكرر التاء (و) تكره امامة (من
لا يفصح ببعض الحروف) كالقاف والضاد وتصح امامته اعجميا كان او عربيا
وكذا اعسمى اسم واقطف واقطع يدين او رجلين او احدهما اذا قدر على القيام
ومن يصرع فتصح امامتهم مع الكراهة لما فيهم من النقص (و) يكره (ان يؤم)
امراة (اجنبية فاكثر لارجل معهن) لنهييه عليه الصلاة والسلام ان يخلو الرجل
بالاجنبية فان ام محارمه او اجنبيات معهن رجل فلا كراهة لان النساء كن
يشهدن مع النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة (او) ان (يؤم) قوما اكثرهم
يكراهه بحق (كتحلل فى دينه او فضله لقوله عليه الصلاة والسلام ثلاثة لا تجاوز
صلاتهم اذانهم العبد الا بقى حتى يرجع وامراة بانت وزوجها عليها ساخط
وامام قوم وهم له كارهون رواه الترمذى وقال فى المبدع حسن غريب وفيه
لين فان كان ذا دين وسنة وكرهوه لذلك فلا كراهة فى حقه
(وتصح امامة ولد الزنا والجدي ان سلم دينهما) وكذا اللقيط والاعراى
حيث صلوا لها للعموم قوله عليه الصلاة والسلام يؤم القوم اقراهم (و) تصح
امامة (من يؤدى الصلاة بمن يقضيها وعكسه) من يقضى الصلاة من
يؤدبها لان الصلاة واحدة وانما اختلف الوق وكذا لو قضى ظهر يوم خاف
نلهر يوم اخر (لا) ايتام (مفترض بتنفل) لقوله عليه الصلاة والسلام انما
جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ويصح التنفل خاف الفرض ولا عكس
(ولا) يصح ايتام (من يصلى الظهر بمن يصلى العصر او غيرها) واو
جمعة فى غير المسبوق اذا ادرك دون ركعة قال فى المبدع فان كانت احدا

تخالف الاخرى كصلاة كسوف واستسقاء وجنازة وعيد منع فريضة وقيل
ونفلا لانه يؤدى الى المخالفة فى الافعال انتهى فيؤخذ منه صحة نقل خلف
نقل اخر لا يخالفه فى افعاله ككشف وتر خلف تراويح حتى على القول
الثانى فصل في موقف الامام والمأمومين السنة ان (يقف
المأمومون) رجلا كانوا او نساء ان كانوا اثنين فأكثر (خلف الامام) لفعله
عليه الصلاة والسلام كان اذا قام الى الصلاة قام اصحابه خلفه ويستتوي منه
امام المرأة يقف وسطهم وجوبا والمرأة اذا امت النساء تقف وسطهن
استحبابا ويأتى (ويصيح) وقوفهم (معه) اى مع الامام (عن يمينه او عن
جانبه) لان ابن مسعود صلى بين علقمة والاسود وقال هكذا رايت النبي
صلى الله عليه وسلم فعل رواه احمد وقال ابن عبد البر لا يصح رفعه والصح
انه من قول ابن مسعود (لاقدامه) اى لاقدام الامام فلا تصح للمأموم
ولو باحرام لانه ليس موقفا بحال والاعتبار بموخر القدم والام يضر وان
صلى قاعدا فالاعتبار بالالية حتى لو مد رجله وقدمهما على الامام لم يضر
وان كان مصطجعا فالجنب وتصح داخل الكعبة اذا جعل وجهه الى وجه امامه
او ظهره الى ظهره لا ان جعل ظهره الى وجه امامه لانه متقدم عليه
وان وقفوا حول الكعبة مستديرين صحت فان كان المأموم فى جهته اقرب
من الامام فى جهته جاز ان لم يكونا فى جهة واحدة فتبطل صلاة المأموم
ويقتر التقدم فى شدة خوف اذا امكن المتابعة (ولا) يصح للمأموم ان
وقف (عن يساره فقط) اى مع خلو يمينه اذا صلى ركعة فأكثر لانه صلى الله
عليه وسلم ادار ابن عباس وجابرا عن يساره الى يمينه واذا كبر عن يساره
اداره من ورائه الى يمينه فان كبر معه اخر وقفا خلفه فان كبر الاخر عن
يساره ادارها بيده ورائه فان شق ذلك او تعذر تقدم الامام فصلى بينهما
او عن يسارها ولو تأخر اليمين قبل احرام الداخل ليصليا خلفه جاز ولو
ادركهما الداخل جالسين كبر وجلس عن يمين صاحبه او يسار الامام ولا تأخر
اذا لشقة كالزنى لا يتقدمون ولا يتأخرون (ولا) تصح صلاة (الفذ)
اى الفرد (خلفه) اى خلف الامام (او خلف الصف) ان صلى ركعة
فأكثر عامدا او ناسيا عالما او جاهلا لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة
لفرد خلف الصف رواه احمد وابن ماجه ورأى عليه الصلاة والسلام رجلا
يصلى خلف الصف فامر ان يعيد الصلاة رواه احمد والترمذى وحسنه وابن ماجه

واسناده ثقات (الا ان يكون) الفذ خلف الامام او الصف (امرأة) خلف رجل فتصح صلاتها لحديث انس وان وقفت بجانب الامام فكرجل وبصف رجال لم تبطل صلاة من يليها او خلفها فصف تام من نساء لا يمنع اقتداء من خلفهن من رجال (وامامة النساء تقف في صنفهن) ندبا روى عن عائشة رضى الله عنها وام سلمة فان امت واحدة وقفت عن عيניה ولا يصح خلفها (وبليه) اى الامام من المؤمنين (الرجال) الاحرار ثم العبيد الافضل فالافضل لقوله عليه الصلاة والسلام لياينى منكم اولو الاحلام والنهى رواء مسلم (ثم الصبيان) الاحرار ثم العبيد (ثم النساء) لقوله عليه الصلاة والسلام اخروهن من حيث اخرهن الله ويقدم منهن البالغات الاحرار ثم الارقا ثم من لم يبلغ الاحرار فالارقا الفضلى فالفضلى وان وقف الختانى صفا لم تصح صلاتهم كالترتيب (في جنازتهم) اذا اجتمعت فيقدمون الى الامام و الى القبلة فى القبر على ما تقدم فى صفوفهم (ومن لم يقف معه) فى الصف (الا كافر او امرأة) او ختى وهو رجل (او من علم حديثه) او نجاسة (احدهما) اى المصلى او المصافى له (او) لم يقف معه الا (صبي فى فرض فخذ) اى فرد فلا تصح صلاته ركعة فاكثر وعلم منه صحة مصافة الصبي فى النفل او من جهل حديثه او نجسه حتى فرغ (ومن وجد فرجة) بضم الفاء وهى الخلل فى الصف ولو بعيدة (دخلها) وكذا ان وجد الصف غير مرصوص وقف فيه لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله وملائكته يصلون على الذين يصلون الصفوف (والا) يجد فرجة وقف (عن يمين الامام) لانه موقف الواحد (فان لم يمكنه فله ان ينه من يقوم معه) بخنخة او كلام او اشارة وكره بجذبه ويبتعه من ينه وجوبا (فان صلى ركعة فذا لم تصح) صلاته لما تقدم وكرره لاجل ما اعقبه به (وان ركع فذا) اى فردا لعذر بان خشى فوات الركعة ثم (دخل فى الصف) قبل سجود الامام (او وقف معه اخر قبل سجود الامام صحت) صلاته لان ابا بكرة ركع دون الصف ثم مشى حتى دخل الصف فقال له انى صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد رواء البخارى وان فعله ولم ينحس فوات الركعة لم تصح ان رفع الامام راسه من الركوع قبل ان يدخل الصف او يقف معه اخر فصل فى احكام الاقتدا (يصح اقتداء المؤمن بالامام) اذا كانا (فى المسجد وان لم يره ولا من وراءه اذا سمع

التكبير) لانهم في موضع الجماعة ويمكّنهم الاقتداء به . بسماح التكبير اشبه
المشاهدة (وكذا) يصح الاقتداء اذا كان احدهما (خارجه) اى خارج
المسجد (ان رأى) المأموم (الامام او) بعض (المأمومين) الذين وراء
الامام ولو كانت الرؤية في بعض الصلاة او من شبك ونحوه وان كان بين
الامام والمأموم نهر تجري فيه السفن او طريق ولم تتصل فيه الصفوف
حيث صحت فيه او كان المأموم بسفينة وامامه في اخرى في غير شدة خوف
لم يصح الاقتداء (وتصح) صلاة المأمومين (خلف امام عال عنهم) لعل
حذيفة وعمار رواه ابو داود (ويكره) علو الامام عن المأموم (اذا كان
العلو ذراعا فاكتر) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا ام الرجل القوم فلا
يقومن في مكان ارفع من مكانهم فان كان العلو سيرا دون ذراع لم يكره
لصلاته عليه الصلاة والسلام على المنبر في اول يوم وضع فالظاهر انه كان
على الدرجة السفلى جمعا بين الاخبار ولا بأس بعلو المأموم كما تكره امامته
في الطاق) اى طاق القبلة وهى المحراب روى عن ابن مسعود وغيره لانه
يستتر عن بعض المأمومين فان لم يمنع رؤيته لم يكره (و) يكره (تطوعه موضع
المكتوبة) بعدها لقوله عليه الصلاة والسلام لا يصلين الامام في مقامه
الذى صلى فيه المكتوبة حتى يتنحى عنه رواه ابو داود عن المغيرة ابن شعبة
(الا من حاجة) فيهما بان لا يجد موضعا خاليا غير ذلك (و) يكره للامام
اطالة (قعوده بعد الصلاة مستقبل القبلة) لقول عائشة كان النبي صلى الله
عليه وسلم اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام
تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام رواه مسلم فيستحب له ان يقوم او
يخرف عن القبلة الى مأوم جهة قصده والا فعن يمينه (فان كان ثم) اى
هناك (ساء لبث) في مكانه (قليلا لينصرفن) لانه عليه الصلاة والسلام
واصحابه كانوا يفعلون ذلك ويستحب ان لا ينصرف المأموم قبل امامه
لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسبقونى بالاصراف رواه مسلم قال في المعنى
والشرح الا ان يخالف الامام السنة في اطالة الجلوس مستقبل القبلة او لم
يخرف فلا بأس بذلك (ويكره وقوفهم) اى المأمومين بين (السواري
اذا قطعن الصفوف) عرفا بلا حاجة لقول انس كنا نتقى هذا على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه احمد وابو داود واسناده ثقة
فان كان الصف صغيرا قدر ما بين الساريتين فلا بأس وحرم بناء مسجد

يراد به الضرر لمسجد بقربه فيهدم مسجد الضرر ويباح اتخاذ الحراب وكره
حضور مسجد وجماعة لمن اكل بصلا ونحوه حتى يذهب ريحه ﴿فقط﴾
في الاعذار المسقط للجمعة والجماعة (ويعذر بترك جمعة وجماعة مريض)
لانه عليه الصلاة والسلام لما مرض تخلف عن المسجد وقال مروا ابا بكر فليصل
بالناس متفق عليه وكذا خالف حدوث مرض وتلزم الجمعة دون الجماعة
من لم يتضرر باتيانها راكبا او محمولا (و) يعذر بتركهما (مدافع احد
الاخبثين) البول والغائط (ومن بحضرة طعام) هو (محتاج اليه) وبأكل
حتى يشبع لخبرانس في الصحيحين (و) يعذر بتركهما (خاف ضياع ماله او
فواته او ضررا فيه) كمن يخاف على ماله من لص او نحوه او له خبز في
تنور يخاف عليه فسادا اوله ضالة او ابق يرجو وجوده اذا او يخاف فوته
ان تركه ولو مستأجرا لحفظ بستان او مال او يتضرر في معيشة يحتاجها
(او) كان يخاف بحضوره الجمعة او الجماعة (موت قريبه) او رفيقه او لم يكن
من يمرضهما غيره او خاف على اهله او ولده (او) كان يخاف (على
نفسه من ضرر) كسبيح (او) من (سلطان) يأخذه (او من ملازمة
غريم ولا شيء معه) يدفعه به لان حبس المعسر ظلم وكذا ان خاف مطالبتة
بالمؤجل قبل اجله فان كان حالا وقدر على وقائه لم يعذر (او) كان يخاف
بحضورها اى الجمعة والجماعة (من فوات رفقة) بسفر مباح سوا انشاء
او استدامه (او) حصل له (غلبة نعاس) يخاف به فوت الصلاة في الوقت
او مع الامام (او) حصل له (اذى بمطرا ووحل) بفتح الحاء وتسكينها
لغة ردية وكذا تلح وجليد وبرد (وبريح باردة شديدة في ليلته مظلمة) لقول
ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم ينادى مناديه في الليلة الباردة او
المطيرة صلوا في رحالكم رواء ابن ماجة باسناد صحيح وكذا تطويل امام ومن
عليه قود يرجو العفو عنه لا من عليه حد ولا ان كان في طريقه او المسجد
منكر وينكره بحسبه واذا طرا بعض الاعذار في الصلاة اتىها خفيفة ان
امكن والا خرج منها قاله في المبدع قال والمأموم يفارق امامه او يخرج
منها ﴿ باب صلاة اهل الاعذار ﴾ وهم المريض والمسافر والحائض
ونحوهم (يلزم المريض الصلاة) المكتوبة (قائما) ولو كراكم او معتدا او
مستندا الى شيء (فان لم يستطع) بان محز عن القيام او شق عليه لضرر
او زيادة مرض (فقاعدا) مرتبعا ندبا ويثنى رجله في ركوع وسجود

(فان عجز) او شق عليه القعود كما تقدم (فعلى جنبه) والايمن افضل
 (فان شلى مستلقيا ورجلاه الى القبلة صح) وكره مع القدرة على جنبه
 والا تعين (ويومئ راكعا وساجدا) ما امكنه (ويخفضه) اى السجود
 (عن الركوع) لحديث على مرفوعا يصلى المريض قائما فان لم يستطع صلى
 قاعدا فان لم يستطع ان يسجد اوما وجعل سجوده اخفض من ركوعه فان
 لم يستطع ان يصلى قاعدا صلى على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع
 صلى مستلقيا رجلاه مما يلي القبلة رواء الدار قطي (فان عجز) عن الايماء
 (اوما بعينه) لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يستطع اوما بطرفه رواء
 زكريا الساجي بسنده عن الحسين بن على بن ابي طالب وينوى الفعل
 عند ايمانه له والقول كالفعل يستحضره بقلبه ان عجز عنه بلفظه وكذا اسير
 خائف ولا تسقط الصلاة مادام العقل ثابتا ولا ينقص اجر المريض اذا
 صلى ولو بالايماء عن اجر الصحيح المصلى قائما ولا بأس بالسجود على وسادة
 ونحوها وان رفع له شئ عن الارض فسجد عليه ما امكنه صح وكره (فان
 قدره المريض في اثناء الصلاة على قيام (او عجز) عنه (في اثنائها انتقل الى
 الاخر) فينتقل الى القيام من قدر عليه والى الجلوس من عجز عن القيام ويركع بلا
 قراءة من كان قرا والا قرا وتجزى الفاتحة من عجز فأتىها في انحطاطه لا من
 صح فاتمها في ارتفاعه (وان قدر على قيام وقعود دون ركوع وسجود اوما
 بركوع قائما) لان الراكع كالقائم في نصب رجله و (اوما بسجود قاعدا)
 لان الساجد كالجالس في جمع رجله ومن قدر ان يحنى رقبته دون
 ظهره حشاها واذا سجد قرت وجهه من الارض ما امكنه ومن قدر ان
 يقوم منفردا ويجلس في جماعة خير (وللمريض الصلاة مستلقيا مع القدرة
 على القيام لداواة بقول طيب مسلم ثقة) وله الفطر بقوله ان الصوم مما
 يمكن العلة ولا تصح صلاته قاعدا في السفينة وهو قادر على القيام (ويصح
 الفرض على الراحة) واقفة او سائرة (خشية التأذى) بوحل او
 مطر ونحوه لقول يعلى ابن امية اتى النبي صلى الله عليه وسلم الى مضيق
 هو واصحابه وهو على راحلته والسماء من فوقهم والبله من أسفل منهم
 فحضرت الصلاة فامر المؤذن فاذن واقام ثم تقدم النبي صلى الله عليه وسلم
 فصلى بهم يعني ايماء يجعل السجود اخفض من الركوع رواء احمد والترمذي
 وقال العمل عليه عند اهل العلم وكذا ان خاف انقطاعا عن رفقته بزوله

او على نفسه او عجزا عن ركوب ان تزل وعليه الاستقبال وما يقدر عليه
 (ولا) تصح الصلاة على الراحلة (للرض) وحده دون عذو بما تقدم
 ومن بسفينة وعجز عن القيام فيها والخروج منها صلى جالسا مستقبلا ويدور
 الى القبلة كلما انحرفت السفينة بخلاف النفل فصل في قصر
 المسافر الصلاة وسنده قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم
 جناح ان تقصروا من الصلاة الاية (من سافر) اى نوى (سفرا
 مباحا) اى غير مكروه ولا حرام فيدخل فيه الواجب والندوب والمباح
 المطلق ولو تزهة وفرجة يبلغ (اربعة برد) وهى ستة عشر فرسخا برا
 او بحرا وهى يومان قاصدان (سن له قصر رباعية ركعتين) لانه عليه
 الصلاة والسلام داوم عليه بخلاف المغرب والصبح فلا يقصران اجماعا قاله
 ابن المنذر (اذا فارق طامر قريته) سواء كانت البيوت داخل السور او
 خارجه (او) فارق (خيام قومه) او مانسبت اليه عرفا كسكان قصور
 وبساتين ونحوهم لانه عليه الصلاة والسلام افان كان يقصر اذا ارتحل ولا
 يعيد من قصر بشرطه ثم رجع قبل استكمال المسافة ويقصر من اسلم او
 بلغ او طهرت بسفر ميج ولو كان الباقي دون المسافة لامن تاب اذا ولا
 يقصر من شك فى قصر المسافة ولا من لم يقصد جهة معينة كالتايه ولا من
 سافر ليترخص ويقصر المكروه كالاسير وامرأة وعبد تبع لزوج وسيد
 (وان احرم) فى الحضر (ثم سافر او) احرم (سفرا ثم اقام) اتم لانها
 عبادة اجتمع لها حكم الحضر والسفر فقلب حكم الحضر وكذا لو سافر بعد
 دخول الوقت اتمها وجوبا لانها وجبت تامة (او ذكر صلاة حضر فى
 سفر) اتمها لان القضاء معتبر بالاداء وهو اربع (او عكسها) بان ذكر
 صلاة سفر فى حضر اتم لان القصر من رخص السفر فبطل بزواله (او
 اتم) مسافر (بمقيم) اتم قال ابن عباس تلك السنة رواه احمد ومنه لو
 اتم مسافر بمسافر فاستخلف مقيما لعذر فيلزمه الاتمام (او) اتم مسافر
 (بمن يشك فيه) اى فى اقامته وسفره لزمه ان يتم وان بان ان الامام
 مسافر لعدم نيته لكن اذا علم او غلب على ظنه ان الامام مسافر
 بامارة كهينة لباس وان امامه نوى القصر فله القصر عملا بالظاهر
 وان قال ان اتم اتمت وان قصر قصرت لم يضر (او احرم بصلاة يلزمه
 اقامها) لكونه اقتدى بمقيم او لم ينو قصرها مثلا (فسدت) بحدث او

نحوه (واعادها) اقامها لانها وجبت عليه تامة بتلبسه بها (او لم ينو القصر عند احرامها) لزمه ان يتم لانه الاصل واطلاق النية ينصرف اليه (او شك في نيته) اى نية القصر اتم لان الاصل انه لم ينو (او نوى اقامة اكثر من اربعة ايام) اتم وان اقام اربعة ايام فقط قصر لما في المتفق عليه من حديث جابر وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة صبيحة اربعة من ذى الحجة فاقام بها الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج الى منى وكان يقصر الصلاة في هذه الايام وقد اجمع على اقامتها (او) كان المسافر (ملاحا) اى صاحب سفينة (معه اهله لا ينوى الاقامة ببلد لزمه ان يتم) لان سفره غير منقطع مع انه غير ظاعن عن وطنه واهله ومثله مكابر وراع ورسول سلطان ونحوهم ويتم المسافر اذا مر بوطنه او ببلد له بها امرأة او كان قد تزوج فيه او نوى الاتمام ولو في اثنتائها بعد نية القصر (وان كان له طريقان) بعيد وقريب (فسلك ابعدهما) قصر لانه مسافر سفرا بعيدا (او ذكر صلاة سفر في) سفر (اخر قصر) لان وجوبها وفعلها وجدا في السفر كما لو قضاها فيه نفسه قال ابن تيميم وغيره وقضاء بعض الصلاة في ذلك كقضاء جميعها اقتصر عليه في المبدع وفيه شئ* (وان حبس) ظلما او بمرض او مطر ونحوه (ولم ينو اقامة) قصر ابدا لان ابن عمر رضى الله عنه اقام باذر بيجان ستة اشهر يقصر الصلاة وقد حال الثلج بينه وبين الدخول رواه الاثرم والاسير . اذا علم انه لا ينزك الا بعد اربعة ايام لا يقصر ما اقام عند العدو (او اقام لقضاء حاجة بلا نية اقامة) لا يدري متى تنقضى (قصر ابدا) غلب على ظنه كثرة ذلك او قاته لانه عليه السلام اقام بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة رواه احمد وغيره واسناده ثقات وان ظن ان لا تنقضى الا فوق اربعة ايام اتم وان نوى مسافر القصر حيث لم يحج لم تنقصد صلاته كما لو نواه مقيما فصل في الجمع في الجمع (يجوز الجمع بين الظهرين) اى الظهر والعصر في وقت احدهما (و) يجوز الجمع (بين العشائين) اى المغرب والعشاء (في وقت احدهما في سفر قصر) لما روى معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل زيف الشمس اخر الظهر حتى يجمعها الى العصر يصلحها جميعا واذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر

والعصر جميعا ثم سار وكان يفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء رواه ابو داود والترمذي وقال حسن غريب وعن انس مفساه متفق عليه (و)
 يباح الجمع بين ما ذكر (للمريض يلحقه بتركه) اى ترك الجمع (مشقة) لان
 النى صلى الله عليه وسلم جمع من غير خوف ولا مطر وفى رواية من غير
 خوف ولا سفر رواهما مسلم من حديث ابن عباس ولا عذر بعد ذلك
 الا المرض وقد ثبت جواز الجمع للمستحاضة وهى نوع مرض ويجوز ايضا
 لمرضع لمشفقة كثرة نجاسة ونحو مستحاضة وعاجز عن طهارة او تيمم لكل
 صلاة او عن معرفة وقت كاعشى ونحوه ولعذر او شغل ييج ترك جمعة
 وجاعة (و) يباح الجمع (بين العشائين) خاصة (لمطر يبل الثياب)
 وتوجد معه مشقة والتلح والبرد والجديد مثله (ولوحل وريح شديدة
 باردة) لانه عليه السلام جمع بين المغرب والعشاء فى ليلة مطيرة
 رواه البخارى باسناده وفعله ابو بكر وعمر وعثمان وله الجمع لذلك
 (ولو صلى فى بيته او فى مسجد طريقه تحت سابات) ونحوه لان
 الرخصة العامة يستوى فيها حال وجود المشقة وعدمها كالسهر
 (والافضل) لمن له الجمع (فعل الارفق به من) جمع (تأخير)
 بان يؤخر الاولى الى الثانية (و) جمع (تقديم بان) يقدم الثانية فيصلها
 مع الاولى لحديث معاذ السابق فاذا استويا فالتأخير افضل والافضل معرفة
 التقديم وبمزدلفة التأخير مطلقا وترك الجمع فى سواها افضل ويشترط للجمع
 ترتيب مطلقا (فان جمع فى وقت الاولى اشترط) له ثلاثة شروط (نية
 الجمع عند احرامها) اى احرام الاولى دون الثانية (و) الشرط الثانى الموالاة
 بينهما (فلا يفرق بينهما الا بمقدار اقامة) صلاة (ووضؤ خفيف) لان
 معنى الجمع المتابعة والمقارنة ولا يحصل ذلك مع التفريق الطويل بخلاف
 اليسير فانه معفو عنه (ويبطل) الجمع (براتبة) يصلها (بينهما) اى بين
 المجموعتين لانه فرق بينهما بصلاة فبطل كما لو قضى فائنة وان تكلم بكلمة
 او كلمتين جاز (هـ) (و) الثالث (ان يكون العذر) الميج (موجودا عند افتتاحهما
 وسلام الاولى) لان افتتاح الاولى موضع النية وفراغها وافتتاح الثانية
 موضع الجمع ولا يشترط دوام العذر الى فراغ الثانية فى جمع المطر ونحوه

(هـ) قوله او كلمتين مفهومة انه ان زاد على كلمتين لم يجر وليس كذلك حيث تعد
 انه له ان يفرق بينهما بمقدار اقامة صلاة ووضوء خفيف اهـ

(بخلاف)

بمخلاف غيره وان انقطع السفر في الاولى بطل الجمع والقصر مطلقا فيتمها
وتصح فريضا وفي الثانية يتمها فلا وتصح الاولى فريضا (وان جمع في وقت
الثانية اشترط) له شرطان (بية الجمع في وقت الاولى) لانه متى اخرها
عن ذلك بغير نية صارت قضاء لاجلها (ان لم يضق وقتها عن فعلها) لان
تأخيرها الى ما يضيق عن فعلها حرام وهو ينافي الرخصة (و) الثاني
(استمرار العذر) المبيح (الى دخول وقت الثانية) فان زال العذر قبله
لم يجز الجمع لزوال مقتضيه كالمرضى يبرا والمسافر يقدم والمطر ينقطع ولا
باس بالتطوع بينهما ولو صلى الاولى وحده ثم الثانية اماما او مأموما او
صلاهما خلف امامين او من لم يجمع **في** فصل وصلاة الخوف صحت
عن النبي صلى الله عليه وسلم بصفات كلها جائزة **في** قال الاثم قلت لابي
عبدالله تقول بالاحاديث كلها او تختار واحدا منها قال انا اقول من ذهب
اليها كلها فحسن واما حديث سهل فانا احتاره وشرطها ان يكون العدو
مباح القتال سفرا كان او حضرا مع خوف هجومهم على المسلمين وحديث
سهل الذي اشار اليه هو صلاته صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع طائفة
صغت منه وطائفة وقفت وجاء العدو فصلى بالتي معه ركعة ثم ثبت
قائما واتموا لانفسهم ثم انصرفوا وصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة
الاخري فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا واتموا
لانفسهم ثم سلم بهم متفق عليه واذا اشتد الخوف صلوا رجلا وركبانا
للقلة وغيرها يؤمّن طاقتهم وكذا حالة هرب مباح من عدو او سيل ونحوه
او خوف فوت عدو يطلبه او وقت وقوف بعرفة (ويستحب ان يحمل
معه في صلاتها من السلاح ما يدفع به عن نفسه ولا يشغله كسيف ونحوه)
كما بين لقوله تعالى وليأخذوا اسلحتهم ويجوز حمل سلاح بخس في هذه
الحالة للحاجة بلا اعادة **في** باب صلاة الجمعة **في** سميت بذلك لجمعها
الذائق الكثير ويومها افضل ايام الاسبوع وصلاة الجمعة مستقلة وهي افضل
من الظهر وفرض الوقت فلو صلى الظهر اهل بلد مع بقاء وقت الجمعة
لم تصح وتؤخر قائنة لحوف فوتها والظهر بدل عنها اذا فانت (تلزم)
الجمعة (كل ذكر) ذكره ابن المنذر اجماعا لان المرأة ليست من اهل
الحضور في مجامع الرجال (حر) لان العبد محبوس على سيده (مكلف
مسلم) لان الاسلام والعقل شرطان للتكليف وصحة العبادة فلا تجب على

مجنون ولا صبي لما روى طارق ابن شهاب مرفوعا الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة عبد مملوك او امراه او صبي او مريض رواه ابو داود (مستوطن ببناء) معتاد ولو كان فراسخ من حجر او قصب ونحوه ولا يرتحل عنه شتاء ولا صيفا (اسمه) اى البنا (واحد ولو نفر) البنا حيث شمله اسم واحد كما تقدم (ليس بينه وبين المسجد) اذا كان خارجا عن المصر (اكثر من فرسخ) تقريبا قتلزمه بغيره كمن يخيم ويحويها ولا تعتقد به ولم يجز ان يؤم فيها واما من كان في البلد فيجب عليه السعي اليها قرب او بعد سمع النداء او لم يسمعه لان البلد كالشيء الواحد (ولا تجب) الجمعة (على مسافر سفر قصر) لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا يسافرون في الحج وغيره فلم يصل احد منهم الجمعة معه مع اجتماع الحلق الكثير وكما لا تلزمه بشئ لا تلزمه بغيره فان كان عاصيا سفره او كان سفره فوق فرسخ ودون المسافة واقام مايجع القصر ولم يسوى استيطانا لزمته بغيره (ولا تجب) الجمعة (على عبد) وبعض (وامراه) لما تقدم ولا حتى لانه لا يعلم كونه رجلا (ومن حضرها منهم اجزائه) لان اسقاطها عنهم تخفيف (ولم تعتقد به) لانه ايس من اهل الوجوب وانما صحت منه تبعا (ولم يصح ان يؤم فيها) لتلا يصير التابع متبوعا (ومن سقطت عنه لعذر) غير سفر كمرض وخوف ان حضرها (وحبت عليه وانعدت به) وجاز ان يؤم فيها لان سقوطها لمشقة السعي وفدرات (ومن صلى الظهر) وهو (من) يجب (عليه حضور الجمعة قبل صلاة الامام) اى قبل ان تقام الجمعة او مع الشك فيه (لم يصح) ظهره لانه صلى ما لم يحاطب به وترك ماخوط به واذا ظن انه يدرك الجمعة سعى اليها لانها فرضه والا استطر حتى ييقن اهم صلوا الجمعة ويسعى الى الظهر (وتصح) الظهر (من) لا تجب عليه الجمعة لمرض ونحوه فيصلى الظهر ولو لم يدره قبل تجميع الامام الا الصبي اذا بلغ (والافضل) تأخير الظهر (حتى يصلى الامام) الجمعة وحضورها لمن اختلف في وجوبها عليه كعبد افضل وادب تصدق بدينار او بصفه لتاركها بلا عذر (ولا يجوز ان تلزمه) الجمعة (لسبب في يومها بعد الروال) حتى يصلى ان لم يخف فوت رفقته وقيل الروال يكره ان لم يأت بها في طريقه ^{في} فصل يشترط احتتها ^{في} اى صحة الجمعة اربعة شروط (ليس منها اذن الامام) لان عليا صلى بالناس وعثمان

محصور فلم ينكره أحد وصوبه عثمان رواء البخاري بمغناه (أحدها) أي
 أحد الشروط (الوقت) لأنها صلاة مفروضة فاشتراط لها الوقت كبقية
 الصلوات فلا تصح قبل الوقت ولا بعده إجماعاً قاله في المبدع (وأوله أول
 وقت صلاة عيد) لقول عبدالله ابن سيدان «شهدت الجمعة مع أبي بكر
 فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدتها مع عمر فكانت صلاته
 وخطبته إلى أن أقول قد انتصف النهار ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته
 وخطبته إلى أن أقول قد زال النهار فما رايت أحداً أب ذلك ولا أنكره
 رواء الدارقطني وأحمد واحتج به قال وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر
 وسعيد ومعاوية أنهم صلوا قبل الزوال ولم ينكر (وأخره آخر وقت
 صلاة الظهر) بلا خلاف قاله في المبدع وفعلها بعد الزوال أفضل (فإن
 خرج وقتها قبل التحريمة) أي قبل أن يكبروا للإحرام بالجمعة (صلوا ظهراً)
 قال في الشرح لا يعلم فيه خلافاً (والأ) بأن أحرموا بها في الوقت (الجمعة)
 كسائر الصلوات تدرك بتكثير الإحرام في الوقت ولا تسقط بشك في خروج
 الوقت فإن بقي من الوقت قدر الخطبة والتحريمة لزمهم فعلها والألم تجز
 الشرط (الثاني حضور أربعين من أهل وجوبها) وتقدم بيسأهم بالخطبة
 والصلوة قال أحمد بعث النبي صلى الله عليه وسلم مصعب ابن عمير إلى أهل
 المدينة فلما كان يوم الجمعة جمعهم وكانوا أربعين وكانت أول جمعة جمعت بالمدينة
 وقال جابر مضت السنة أن في كل أربعين فما فوق جمعة وأصحى وفطر رواء
 الدارقطني وفيه ضعف قاله في المبدع الشرط الثالث أن يكونوا (بقرية
 مستوطنين) بها مبنية بما جرت به العادة فلا تتم من مكانين متقاربين ولا
 تصح من أهل الحيام وبيوت الشعر ونحوهم لأن ذلك لم يقصد للاستيطان
 عاً وكانت قبائل العرب حوله عليه السلام ولم يأمرهم بها وتصح بقرية
 خراب عزموها على إصلاحها والإقامة بها (وأصح) إقامتها (فيما قارب
 البيان من أصحابنا) لأن أسعد ابن زرارة أول من جمع في حرة بني
 بياضة أخرج أبو دواد والدارقطني قال البيهقي حسن الإسناد صحيح قال
 الخطابي حرة بني بياضة على ميل من المدينة وإذا رأى الإمام وحده
 العدد فقصم يحزان يؤمهم ولزمه استخلاف أحدهم وبالعكس لا تلزم واحداً
 منهم (فإن نقصوا) عن الأربعين (قبل إتمامها) لم يتموها جمعة لفقد شرطها
 (وأسأفوا ظهراً) أن لا تمكن إعادتها جمعة وإن بقي منه العدد بعد

انقضاء بعضهم ولو ممن لم يسمع الخطبة ولحقوا بهم قبل تقصصهم اتوا
 جمعة (ومن احرم في الوقت وادرك مع الامام منها) اى من الجمعة (ركعة
 اتما جمعة) لحديث ابى هريرة مرفوعا من ادرك ركعة من الجمعة فقد
 ادرك الصلاة رواء الاثر (وان ادرك اقل من ذلك) بان رفع الامام
 راسه من الثانية ثم دخل معه (اتما ظهرا) لمفهوم ماسبق (اذا كان
 نوى ظهرا) ودخل وقته لحديث وانما لكل امرء ما نوى والا اتما نفلا
 ومن احرم مع الامام ثم زحم عن السجود لزمه السجود على ظهر اسان
 او رجله فان لم يمكنه فاذا زال الزحام وان احرم ثم زحم واخرج عن
 الصف فصلى فذا لم تصح وان اخرج في الثانية نوى مفارقه واتما جمعة
 الشرط الرابع تقدم خطبتين واثار اليه بقوله (ويشترط تقدم خطبتين)
 لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله والذكر هو الخطبة ولقول ابن عمر كان
 النبي صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين وهو قائم يفصل بينهما بجلوس
 متفق عليه وهما بدل ركعتين لامن الظهر (ومن شرط صحتهما حمد الله)
 بلفظ الحمد لله لقوله عليه الصلاة والسلام كل كلام لا يبدؤ فيه بالحمد لله
 فهو اجزم رواء ابو داود عن ابى هريرة (والصلاة على رسول الله)
 محمد (صلى الله عليه وسلم) لان كل عبادة افترقت الى ذكر الله تعالى
 افترقت الى ذكر رسوله كالاذان ويتعين لفظ الصلاة (وقراءة آية) كاملة
 لقول جابر بن سمرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ آيات ويذكر
 الناس رواءه مسلم قال احمد يقرأ ما يشاء وقال ابو المعالى لو قرأ آية لا تستقل
 بمعنى اوحكم كقوله تعالى ثم نظر او مدهامتان لم يكف والمذهب لا بد من
 قراءة آية ولو جنباً مع تحرهما فلو قرأ ما تضمن الحمد والموعظة ثم صلى على
 النبي صلى الله عليه وسلم اجزأ (والوصية بتقوى الله عز وجل) لانه
 المقصود قال في المبدع وابدأ بالحمد لله ثم بالصلاة ثم بالموعظة ثم
 القراءة في ظاهر كلام جماعة ولا بد في كل واحدة من الخطبتين من هذه
 الاركان (و) يشترط (حضور العدد المشترط) لسماع القدر الواجب لانه
 ذكر اشترط للصلاة فاشترط له العدد كتذكيرة الاحرام فان نقصوا وعادوا
 قبل فوت ركن منها بنوا وان كثر التفريق او فات منها ركن او احدث
 فظهر استأنف مع سعة الوقت ويشترط ايضاً لهما الوقت وان يكون الخطيب
 يصلح اماماً فيها والجمهور بهما بحيث يسمع العدد المعتبر حيث لا مانع والثنية

والاستيطان للقدر الواجب منهما والموالة بينهما وبين الصلاة (ولا يشترط
لهما الطهارة) من الحدثين والجس ولو خطب بمسجد لانهما ذكر تقدم
الصلاة شبه الاذان وتحريم لبث الجنب بالمسجد لا تعلق له بواجب العباداة
وكذلك لا يشترط اهما ستر العورة (ولا ان يتولاهما من يتولى
الصلاة) بل يستحب ذلك لان الخطبة منفصلة عن الصلاة اشبهها الصلاتين
ولا يشترط ايضاً حضور متولى الصلاة الخطبة ويطلها كلام محرم ولو
يسيراً ولا تجزئ غير العربية مع القدرة (ومن سننهما اى الخطبتين) ان
يخطب على منبر (لفعله عليه الصلاة والسلام وهو بكسر الميم من المنبر وهو
الارتفاع واتخاذ سنة جمع عليها قاله في شرح مسلم ويصعده على تؤدة
الى الدرجة التى تلى السطح (او) يخطب على (موضع عال) ان عدم المنبر
لانه فى معناه عن تبيين مستقبل القبلة بالحرايب وان خطب بالارض فمن
يسارهم (وان يسلم على المأمومين اذا اقبل عليهم) لقول جابر كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا صعد المنبر سلم رواه ابن ماجة ورواه الاثرم
عن ابى بكر وعمر وابن مسعود وابن الزبير ورواه البخارى عن عثمان كسلاسه
على من عنده فى خروجه (ثم) يسن ان (يجلس الى فراغ الاذان) لقول
ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس اذا صعد المنبر حتى يفرغ
المؤذن ثم يقوم فيخطب رواه ابو داود (وان يجلس بين الخطبتين) لحديث
ابن عمر السابق (وان يخطب قائماً لما تقدم ويعتمد على سيف او قوس او
عصى) لفعله عليه السلام رواه ابو داود عن الحكم ابن حرب وفيه اشارة
الى ان هذا الدين فتح به قال فى الفروع ويتوجه باليسرى والاخرى
بحرف المنبر فان لم يعتمد امسك يمينه بشماله او ارسلهما (و) ان (يقصد
تلقاء وجهه لفعله عليه السلام ولان فى التفاته الى احد جانبيه اعراضاً عن
الآخر وان استدبرهم كره ويخرفون اليه اذا خطب لفعلى الصحابة ذكره فى
المبدع (و) ان (يقصر الخطبة) لما روى مسلم عن عمار مرفوعاً ان طول
صلاة الرجل وقصر خطبته من فقهه فاطيلوا الصلاة وقصروا الخطبة وان
تكون الثانية اقصر ورفع صوته قدر امكانه (و) ان (يدعوا للمسلمين)
لانه مسنون فى غير الخطبة ففيها اولى وبياح الدعاء لمعين وان يخطب
من صحيفة قال فى المبدع ويزل مسرعاً واذا غلب الخوارج على بلد فاقاموا فيه
الجمعة جاز اتباعهم نصاً وقال ابن ابي موسى يصلى معهم الجمعة ويعيدها ظهراً

فصل في صلاة الجمعة ركعتان (اجماعا حكاه ابن المنذر) يسن ان يقرأ جهرا (لفعله عليه الصلاة والسلام) في الركعة الاولى بالجمعة بعد الفاتحة (في الركعة الثانية بالمناقين) لانه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ بهما رواه مسلم عن ابن عباس وان يقرأ في غيرها في الاولى آلم السجدة وفي الثانية هل آتى لانه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ بهما متفق عليه من حذّب ابى هريرة (وتحرم اقامتها) اى الجمعة وكذا العيد (في أكثر من موضع من البلد) لانه عليه الصلاة والسلام واحببه لم يقيوها في أكثر من موضع واحد (الا لحاجة) كسعة البلد وتباعد اقطاره او بعد الجامع او ضيقه او خوف فتنة فيجوز التعدد بحسبها فقط لا ما تفعل في الامصار العظيمة في مواضع من غير تكبر فكان اجماعا ذكره في المبدع (فان فعلوا) اى صلوها في موضعين او أكثر بلا حاجة (فانصححها) ابشرها الامام او ادن فيها) ولو تأخرت وسوا قلنا اذنه شرط او لا اذ في تصحيح غيرها اذنيات عليه وتفويت لجمته (فان استويا في اذن او عدمه فالثانية باطلة) لان الاستغنا حصل بالاولى فابطى الحكم بها ويعتبر السبق بالاحرام (وان وقتنا معا) ولا مزه لاحداها بطلنا لانه لا يمكن تصحيحهما ولا تصحيح احداها فان امكن اعدتهما جمعة فعلاوا والا صلوها ظهرا (او جهات الاولى منهما بطلنا) ويصلون ظهرا لا خيال سبق احداها قنع ولا تعاد وكذا لو اقيمت في المصر جمعان وجهل كيف وقعت واذا وافق العيد يوم الجمعة سقطت عن حضره مع الامام كريض دون الامام فان اجتمع معه العدد المعتبر اقامها والا صلى ظهرا وكذا العيد بها اذا عزموا على فعلها سقط (واقل السنة) الراجعة (بعد الجمعة ركعتان) لانه عليه الصلاة والسلام كان يصلى بعد الجمعة ركعتين متفق عليه من حديث ابن عمر (واكثرها ست) ركعات لقول ابن عمر كان ابى صلى الله عليه وسلم يفعله رواه ابو داود ويصلها مكانه بخلاف سائر السنن فبيته افضل ويس فصل بين فرض وسنة بكلام او انتقال من موضعه ولا سنة لها قايما اى رابعة قال عبد الله رايت ابى يصلى في المسجد اذا اذن المؤذن ركعات (وبسن ان يغتسل لها في يومها) لحبر عائشة لو اكتم تطهرتم ليومكم هذا وعن جماعة وعند مضمي افضل (وتقدم) فيه نظر (و) يس (تطيف وتطيب) لا روى البخارى عن ابى سعيد مرفوعا لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن ويمس من طيب

امراته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا
تكلم الامام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى (و) ان (يلبس احسن
ثيابه) لوروده في بعض الالفاظ وافضاها البياض ويعتم ويرتدي (و) ان
(يبكر اليها ماشيا) لقوله عليه الصلاة والسلام ومشي ولم يركب ويكون
بسكينة ووقار بمد طلوع الفجر الثاني (و) ان (يدبو من الامام) مستقبل
القبلة لقوله عليه الصلاة والسلام من غسل واغتسل وبكر وابتكر ومشى
ولم يركب ودنى من الامام فاستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة يخطوها اجر
سنة عمل صيامها وقيامها رواه احمد وابو داود واسناده ثقات ويشتمل
بالصلاة والذكر والقران (و) ان (يقرأ سورة الكهف في يومها) لما روى
البيهقي باسناد حسن عن ابي سعيد مرفوعا من قرا سورة الكهف يوم
الجمعة اضاء له من النور ما بين الجمعتين (و) ان (يكثر الدنا) رجاء ان
يعادف ساعة الاجابة (و) ان (يكثر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)
اقوله عليه الصلاة والسلام اكرؤا على من الصلاة يوم الجمعة رواه ابو داود
وغیره وكذا لياتها (ولا يتخطى رقاب الناس) لما روى احمد ان النبي صلى
الله عليه وسلم وهو على المنبر رأى رجلا يتخطى رقاب الناس فقال له اجلس
فقد آذيت (الا ان يكون) المتخطى (الامام) فلا يكره للحاجة والحق به في
الغنية المؤذن (او) يكون التخطى (الى فرجة) لا يصل اليها الا به فيتخطى
لانهم اسقطوا حق انفسهم بتاخرهم (وحرّم ان يقيم غيره) ولو عبده او
ولده الكبير (فيجلس مكانه) لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى ان يقيم الرجل اخاه من مقعده ويجلس فيه متعق عليه ولكن يقول
اغشوا قاله في التلخيص (الا) الصغير (من قدم صاحباً له فجلس في
وضع يحفظه له) وكذا لو جلس لحفظه بدون اذنه قال في الشرح لان
النايب يقوم باختياره لكن ان جلس في مكان الامام او طريق المارة او
استقبل المصلين في مكان ضيق اتهم قاله ابو المعالي وكره ايثاره غيره بمكانه
الفاضل لا قبوله وليس لعير المؤثر سبفه (وحرّم رفع مصلّى معه وش) لانه
كانائب عنه (ما تم محضر الصلاة) فيرفعه لانه لا حرمة له بنفسه ولا يصلي
عليه (ومن قام من موضعه لعارض لحقه ثم عاد اليه قريباً فهو احق به)
لقوله عليه السلام من قام من مجلسه ثم رجع اليه فهو احق به رواه مسلم
ومن بقده الاكثر بالعود قريباً (ومن دخل) المسجد (والامام يخطب لم

يجلس (ولو كان وقت نهى) حتى يصلى ركعتين يوجز فيهما (لقوله عليه السلام اذا جاء احدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل وصكعتين متفق عليه زاد مسلم وليتجوز فيهما فان جلس قام فأتى بهما ما لم يطل المصل فتنس تحية المسجد لمن دخله غير وقت نهى الا الخطيب ودخله لصلاة عيد او بعد شروع فى اقامة وقيمه ودخل المسجد الحرام لان تحيته الطواف (ولا يجوز الكلام والامام يخطب) اذا كان منه بحيث يسمعه لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ولقوله عليه الصلاة والسلام من قال صه فقد انسا ومن لعا فلا جمعة له رواء احمد (الاله) اى للامام فلا يحرم عليه الكلام (اولى يكلمه لمصلحة) لانه عليه الصلاة والسلام كلم سائلا وكلمه هو ويجب التحذير ضرير وغافل عن هلكة (ويجوز) الكلام (قبل الخطبة وبعدها) واذا سكت بين الخطبتين او شرع فى الدعاء وله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمعها من الخطيب وتس سرأ كدعاء وتأمين عليه وحده خفية اذا عطس ورد سلام وتثبيت عاطس واسارة اخرس اذا فهمت كلاما لتسكيت متكلم باشارة ويكره العبث والشرع حال الخطبة اذا سمعها والا جاز نص عليه **باب صلاة العيدين** **في** سمي به لانه يعود ويتكرر لاوقاته او تفاولا وجمعه اعياد (وهى) اى صلاة العيدين (فرض كفاية) لقوله تعالى فصل لربك وانحر وكان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده لم يصلوها الا بعد ارتفاع الشمس يداومون عليها (اذا تركها اهل بلدة قاتلهم الامام) لانها من اعلام الدين الظاهرة (و) اول (وقتها كصلاة الضحى) لانه عليه الصلاة والسلام ومن بعده لم يصلوها الا بعد ارتفاع الشمس ذكره فى المبدع (واخره اى اخر وقتها (الزوال) اى زوال الشمس (فان لم يعلم بالعيد الا بعده) اى بعد الزوال (صلوا من القد قضا) لما روى ابو عمير ابن اس عن عمومة له من الانصار قال غم علينا هلال شوال فاصبنا صياما فجاء ركب فى اخر النهار فشهدوا اهم رؤا الهلال بالامس فامر النبي صلى الله عليه وسلم الناس ان يفطروا من يومهم وان يخرجوا غدا لعيدهم رواء احمد وابو داود والدارقطنى وحسنه (وتسن صلاة العيد فى الصحراء) قريبة عرفا لقول انى سعيد كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج فى الفطر والا فصحى الى المصلى متفق عليه وكذلك الخلفاء بعده (و) يس (تقديم صلاة الاصحى وعكسه الفطر) فيؤخرها لما

روى الشافعي مراسلة ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى عمرو بن حزم
 ان يجعل الاضحية واخر الفطر وذكر الناس (و) يسن (اكله قبلها) اي
 قبل الخروج لصلاة الفطر لقول بريدة كان النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر بفطر ولا يعلم يوم الفطر حتى يصلي رواه احمد
 والافضل على قرأت وترا والتوسعة على الاهل والصدقة (وعكسه) اي
 يسن الامساك (في الاضحية ان ضحى) حتى يصلي لياكل من اضحيته لما
 تقدم والاولى من كبدها (وتكره) صلاة العيد (في الجامع بلا عذر)
 الا بمكة المشرفة لخالفه فله عليه السلام ويستحب للامام ان يستخلف من
 يصلي بضممة الناس في المسجد لفعل على ويخطب لهم ولهم فعلها قبل
 الامام وبعده وايهما سبق سقط به الفرض وجازت التضحية (ويسن تكبير مأموماً
 ايها) ليحصل له الدنو من الامام وانتظار الصلاة فيكثر ثوابه (ماشياً)
 اقول على رضى الله عنه من السنة ان يخرج الى العيد ماشياً ورواه الترمذي
 وقال العمل على هذا عند اهل العلم (بعد) صلاة (الصبح) و) يسن
 (تأخر امام الى وقت الصلاة) لقول ابى سعيد كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يخرج يوم الفطر والاضحية الى المصلى فاول شئ يبدأ به الصلاة
 رواه مسلم ولان الامام ينتظر ولا ينتظر ويخرج (على احسن هيئة) اي
 لباس اجمل ثيابه لقول جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعم
 ويلبس برده الاحمر في العيدين والجمعة رواه ابن عبد البر (الا المتكفف
 فيخرج في ثياب اعتكافه) لانه اثر عبادة فاستحب بقاؤه (ومن شرطها)
 اي شرط صحة صلاة العيد (استيطان وعدد الجمعة) فلا تقام الا حيث تقام الجمعة
 لان النبي صلى الله عليه وسلم وافق العيد في يوم حجة فلم يصل (لا اذن
 الامام) فلا يشترط كالجمعة (ويسن) اذا غدا من طريق (ان يرجع
 من طريق اخرى) لما روى البخاري عن جابر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان اذا خرج الى العيد خالف الطريق وكذا الجمعة قال في شرح
 المنهجي ولا يمتنع ذلك ايضا في غير الجمعة وقال في المبدع الظاهر ان الخالفة
 فيه شرعت للمنى خاص فلا يلحق به غيره (ويصاها ركعتين قبل الخطبة)
 لقول ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر وعثمان
 يصلون العيد قبل الخطبة متفق عليه فلو قدم الخطبة لم يتدبها (يكبر في
 الاولى بعد) تكبيرة الاحرام و (الاستفتاح وقبل التعوذ والعراءة ستاً)

زوائد (وفي) الركعة (الثانية قبل القراءة خمسا) لما روى احمد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر في عيد اثنى عشرة تكبيرة سبعا في الاولى وخمسا في الاخرة اسناده حسن قال احمد اختلف اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في التكبير وكله جائز (يرفع يديه مع كل تكبيرة) لقول وائل بن حجر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه مع التكبير قال احمد قارى ان يدخل فيه هذا كله ومن عمر انه كان يرفع يديه في كل تكبيرة في الجبازة والعبد وعن زيد كذلك رواها الاثرم (ويقول) بين كل تكبيرتين (الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله وبحمده بكرة واصيلا وصلى الله على سيدنا محمد النبي واله وسلم تسليما) لقول عتبة بن عامر سالت ابن مسعود عما يقوله بعد تكبيرات العيد قال يحمده الله ويثنى عليه ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم رواه الاثرم وحرب واحتج به احمد (وان احب قال غير ذلك) لان الغرض المذكور بعد التكبير واذا شك في عدد التكبير بنى على اليقين واذا نسي التكبير حتى قرأ سقط لانه سنة فات محلها وان ادرك الامام ركعا احرم ثم ركع ولا يشتغل بقضاء التكبير وان ادركه قائما بعد فراغه من التكبير لم يقضه وكذا ان ادركه في اثنائه سقط ما فات (ثم يقرأ جهرا) لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة في العيدين والاستسقاء رواه الدارقطني (في الركعة الاولى بعد الفاتحة بسج وبالغاشية في الثانية) لقول سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين بسج اسم ربك الاعلى وهى اناك حديث الغاشية رواه احمد (فاذا سلم من الصلاة خطب خطبتين كخطبة الجمعة) في احكامها حتى في الكلام الا التكبير مع الخطاب (ينتهي الاولى بتسع تكبيرات) قائما نسقا (والثانية بسبع تكبيرات) كذلك لما روى سعيد بن عبد الله بن عبد الله بن عتبة قال يكبر الامام يوم العيد قبل ان يخطب تسع تكبيرات وفي الثانية سبع تكبيرات (يحنهم في) خطبة (الفطر على الصدقة) لقوله عليه السلام اغنوهم بها عن السؤال في هذا اليوم (ويبين لهم ما يخرجون) جنسا وقدرأ والوجوب والوقت (ويرغبهم في خطبة) الاضحية في الاضحية ويبين لهم حكمها) لانه ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر في خطبة الاضحية كثيرا من احكامها من رواية ابي سعيد والبراء وجابر وغيرهم (والتكبيرات الزوائد) سنة (والذكر

بينها) اى بين التكبيرات سنة ولا يسن بعد التكبير الاخرة فى الركتين
 (والخطبتان سنة) لما روى عطاء عن عبد الله ابن السائب قال شهدت مع
 النبي صلى الله عليه وسلم العيد فلما قضى الصلاة قال انا نخطب فمن احب ان
 يجلس للخطبة فليجلس ومن احب ان يذهب فليذهب رواه ابن ماجة واسناده
 ثقات ولو وجبت لوجب حضورها واستماعها والسنة لمن حضر العيد من
 النساء حضور الخطبة وان يفردن بموعظة اذا لم يستمعن خطبة الرجال (ويكره
 التفل) وقضاء فاتة (قبل الصلاة) اى صلاة العيد (وبعدها فى
 موضعها) قبل مفارقتها لقول ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم العيد فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدها متفق عليه (ويسن لمن
 فاتته) صلاة العيد (او) فاتة (بعضها قضاها) فى يومها قبل الزوال او
 بعده (على صفحتها) لفعل انس وكسائر الصلوات (ويسن التكبير المطلق) اى
 الذى لم يقيد بادبار الصلوات واضمهارة وجهر غير اثنى به (فى ليلى
 العيدين) فى البيوت والاسواق والمساجد وغيرها ويجهر به فى الخروج الى المصلى
 الى فراغ الامام من خطبته (و) التكبير (فى عيد فطر احك) لقوله
 تعالى وتكملوا العدة وتكبروا الله (و) يسن التكبير المطلق ايضا (فى
 كل عشر ذى الحجة) ولو لم ير بهيمة الانعام (و) يسن التكبير (المقيد
 عقب كل فريضة فى جماعة فى الاضحية) لان ابن عمر كان لا يكبر اذا صلى
 وحده قال ابن مسعود اذا تكبير على من صلى فى جماعة رواه ابن المنذر
 فيلتفت الامام الى المأمومين ثم يكبر لفعله عليه السلام (من صلاة الفجر يوم
 عرفة) روى عن ابن عمر وعلى وابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم
 (وللحرم من صلاة الظهر يوم النحر الى اخر ايام التشريق) لانه قبل
 ذلك مشغول بالتلبية والجهر به مسنون للمرأة وتأتى به كالتذكير عقب الصلاة
 قدمه فى المبدع واذا فاتته صلاة من طامه فقضاها فيها فى جماعة كبر لبقا وقت
 التكبير (وان لسيه) اى التكبير (قضاء) مكانه فان قام او ذهب حاد
 فجلس (ما لم يحدث او يخرج من المسجد) او يطلى الفصل لانه سنة فات
 علمها ويكبر المأموم اذا نسيه الامام والمسبوق اذا قضى كالذكر والدعاء (ولا يسن)
 التكبير (عقب صلاة العيد) لان الاثر اذا جاء فى المكتوبات ولا عقب نافلة ولا
 فريضة صلاها منفردا لما تقدم (وصفته) اى التكبير (شفعا الله اكبر الله اكبر
 لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد) ويجزى مرة واحدة وان زاد فلا

بأس وان ~~سكروه~~ ثلاثا حسن لانه عليه السلام كان يقول كذلك رواه
الدارقطنى وقاله على وحكاه ابن المنذر عن عمر ولا بأس بقوله لغيره قبل
الله منا ومنك كالجواب ولا بالمرئىف عشية عرفة بالامصار لانه دعا وذكر
راول من فعله ابن عباس وعمرو بن حريث ~~هو~~ باب صلاة الكسوف ~~في~~
يقال كسفت بفتح الكاف وضما ومثله خسفت وهو ذهاب ضوء الشمس
والقمر او بعضه وفعلها ثابت بالسنة المشهورة واستنبطها بعضهم من قوله
تعالى ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجد والشمس ولا للقمر
واسجدوا لله الذى خلقهن (تسن) صلاة الكسوف (جماعة) وفي جامع
افضل لقول عائشة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فقام
وكبر وصف الناس وراه متفق عليه (وفردى) كسائر التوافل (اذا
كسف احد النيرين) الشمس والقمر ووقتها من ابتدائه الى التجلى ولا تقضى
كاستسقا وتحية مسجد فيصلى (ركعتين) ويسن الفصل لها (يقرأ في
الاولى جهرا) ولو في كسوف الشمس (بعد الفاتحة سورة طويلة) من
غير تعيين (ثم يركع) ركوعا (طويلا) من غير تقدير (ثم يرفع) راسه
(ويسمع) اى يقول سمع الله لمن حمده فى رفعه (ويحمد) اى يقول ربنا
ولك الحمد بعد اعتداله كغيرها (ثم يقرأ الفاتحة وسورة طويلة دون الاولى
ثم يركع فيعطيل) الركوع وهو دون الاول ثم يرفع فيسمع ويحمد كما تقدم
ولا يعطيل (ثم يسجد سجدتين طويلتين) ولا يطيل الجلوس بين السجدتين
(ثم يصلى) الركعة (الثانية) (كا) الركعة (الاولى) لكن دونها فى كل ما يفعل
فيها (ثم يتشهد ويسلم) لفعله عليه الصلاة والسلام كما روى عنه ذلك من
طرق بعضها فى الصحيحين ولا يشرع لها خطبة لانه عليه الصلاة والسلام
امر بها دون الخطبة ولا تعاد ان فرغت قبل التحلى بل يدعو ويذكر كما لو
كان وقت نهى (فان تحلى الكسوف فيها) اى الصلاة (اتما خفيفة) لقوله
عليه السلام فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم متفق عليه من حديث بن
مسعود (وان غابت الشمس ~~كاسفة~~ او طلعت) الشمس او طلع الفجر
(والقمر خاسف) لم يصل لانه ذهب وقت الانتفاع بهما ويعمل بالاصل
فى بقاءه وذهابه (او كانت اية عذاب غير الزلزلة لم يصل) لعدم نقله عنه وعن
اصحابه عليه السلام مع انه وجد فى زمانهم اشقاق القمر وهبوب الرياح والصواعق
واما الزلزلة وهى رجة الارض واضطرابها وعدم سكونها فيصلى لها ان

دامت لفعل ابن عباس رواه سعيد واليهيقي وروى الشافعي عن علي نحوه
 وقال لو ثبت هذا الحديث لقننا به (وان آني) مصلى الكسوف (في كل
 ركعة بثلاث ركوعات او اربع او خمس جاز) رواه مسلم من حديث جابر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ست ركوعات بربع سجعات ومن حديث
 ابن عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم ثمانى ركوعات في اربع سجعات
 وروى ابو داود عن ابى ابن كعب انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في
 كل ركعة خمس ركوعات وسجدين واتفقت الروايات على ان عدد الركوع
 في الركعتين سوا قال التوى وبكل نوع قال بعض الصحابة وما بعد الاول
 سنة لا تدرك به الركعة ويصح فعلها كسافلة وتقدم جنازة على كسوف
 وعلى جمعة وعيد امس فوثهما وتقدم تراويح على كسوف ان تعذر فعلهما
 ويتصور كسوف الشمس والقمر في ~~كل~~ وقت والله على كل شئ قدير
 فان وقع بمرفة صلى ثم دفع ~~في~~ باب صلاة الاستسقا ~~في~~ وهو الدعاء
 بطلب السقي على صفة مخصوصة اى الصلاة لاجل طلب السقي على الوجه
 الاقنى (اذا جدبت الارض) اى اجمعت والجذب يقض الخصب (وقط)
 اى احتبس المطر وضر ذلك وكذا اذا اضرهم غور ماء عيون وانهار
 (صلوا جماعة وفرادى) وهى سنة مؤكدة لقول عبد الله بن زيد خرج
 النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى فتوجه الى القبلة يدعو وحول رداءه ثم
 صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة متفق عليه والافضل جماعة حتى يسفر ولو
 كان القحط في غير ارضهم ولا استسقا لاقطاع مطر عن ارض غير مسكونة
 ولا مسلوكة لعدم الضرر (وصفتها في موضعها واحكامها ك) صلاة (عيد)
 قال ابن عباس سنة الاستسقا سنة العيدين فتنس في الصحرا ويصلى ركعتين
 يكبر في الاولى ستا زوايد وفي الثانية خمسا من غير اذان ولا اقامة قال
 ابن عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين كما يصلى العيد وقال
 الترمذى حديث حسن صحيح ويقرا في الاولى بسبع وفي الثانية بالفاشية
 وتفضل وقت صلاة العيد (واذا اراد الامام الخروج لها وعظ الناس) اى
 ذكرهم بما يلين قلوبهم من الثواب والعقاب وامرهم (بالتوبة من المعاصي
 والخروج من المطالم) بردها الى مستحقها لان المعاصي سبب القحط
 والتقوى سبب البركات (و) امرهم (بترك التشاحن) من الشخاء وهى
 العداوة لانها تحمل على امعية والبهت وتمنع نزول الخير لقوله عليه الصلاة

والسلام خرجت اخبركم ببلية القدر قتلاحي فلان وفلان فرفعت (و) امرهم (بالصيام) لانه وسيلة الى نزول الغيث ولحديث دعوة الصائم لا ترد (و) امرهم (بالصدقة) لانها متقدمة للرحمة (ويجدهم) اى يمين لهم (يوما يخرجون فيه) ليتبثوا للخروج على الصفة المسنونة (ويتنظف) لها بالفسل وازالة الروائح الكريهة وتقليم الاظفار لئلا يؤذى (ولا يتطيب) لانه يوم استنكاه وخضوع (ويخرج) الامام كغيره (متواضعا متخشعا) اى خاضعا (متذللا) من الذل وهو الهوان (متضرعا) اى مستكنا لقول ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم للاستسقا متذللا متواضعا متخشعا متضرعا قال الترمذى حديث حسن صحيح (ومعه اهل الدين والصالح والشيوخ) لانه اسرع لاجابتهم (والصبيان المميزون) لانهم لا ذنوب لهم وابع خروج طفل وعجوز وبهية والتوسل بالمصالحين (وان خرج اهل الذمة منفردين عن المسلمين) بكان لقوله تعالى واقفوا فته لا تصيبين الذين ظلموا منكم خاصة (لا) ان افردوا (بيوم) لئلا ينفق نزول غيث يوم خروجهم وحدهم فيكون اعظم لفتنتهم وربما افتتن بهم غيرهم (لم يمنعا) اى اهل الذمة لانه خروج لطلب الرزق (فيصلى بهم) ركعتين كالعيد لما تقدم (ثم يخطب) خطبة (واحدة) لانه لم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب باكثر منها ويخطب على منبر ويجلس للاستراحة ذكره الاكثر كالعيد فى الاحكام والناس جلوس قاله فى المبدع (يفتحها بالتكبير كخطبة العيد) لقول ابن عباس صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الاستسقا كما صنع فى العيد (ويكثر فيها الاستغفار وقراءة الايات التى فيها الامر به) كقوله استغفروا ربكم انه كان غفارا الايات قال فى المحرر والفروع ويكثر فيها الدعا والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لان ذلك معونة على الاجابة (ويرفع يديه) استحبابا فى الدعا لقول انس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه فى شئ من دعائه الا فى الاستسقا وكان يرفع حتى يرى بياض ابطيه متفق عليه وظهورهما نحو السما لحديث رواه مسلم (فيدعوا بدعا النبي صلى الله عليه وسلم) ناسيا به (ومنه) ما رواه ابن عمر (اللهم اسقنا) بوصل الهمزة وقطعها (غيثا) اى مطرا (مغيثا) اى منقذا من الشدة يقال غائاه واغائه (الى اخره) اى اخر الدعا اى هنيئا مريئا غدقا مجالا سحاما طابقا دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا مع القاطعين اللهم سقيا رحمة

لا سقيا جذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم ان بالبلاد والبلاد من
 اللاأوا والجهد والضنك مالا نشكوه الا اليك اللهم انبت لنا الزرع وادر
 لنا الضرع واسقنا من بركات السما واتزل علينا من بركاتك اللهم ارفع عنا
 الجوع والجهد والعري واكشف عنا من البلاء مالا يكشفه احد غيرك اللهم
 انا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا ويسن ان
 يستقبل القبلة في اثناء الخطبة ويحول رداءه فيجعل الايمن على الايسر والايسر
 على الايمن ويفعل الناس كذلك ويتركونه حتى يترعوه مع ثيابهم ويدعوا
 سرا فيقول اللهم انك امرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما
 امرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا فان سقوا والا طادوا تائبا وثالثا (وان سقوا
 قبل خروجهم شكروا الله وسألوه المزيد من فضله) ولا يصلون الا ان يكونوا
 تأهبوا للخروج فيصلونها شكرا لله ويسألونه المزيد من فضله (وينادى)
 لها (الصلاة جامعة) كالكسوف والميد بخلاف جنازة وتراويج والاول
 منصوب على الاغرا والثاني على الحال وفي الرماية برفعهما وبمنصهما
 (وليس من شرطها اذن الامام) كالמידن وغيرها (ويسن ان يقف في
 اول المطر واخراج رحله وثيابه ليصيحها لقول انس اصابنا ونحن مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم مطر فخرس ثوبه حتى اصابه من المطر قتلنا لم صنعت
 هذا قال لانه حديث عهد بربه رواه مسلم وذكر جماعة ويتوضا ويتنسل
 لانه روى انه عليه الصلاة والسلام كان يقول اذا سال الوادى اخرجوا بنا
 الى الذى جعله الله طهورا فتطهر به وفي معناه ابتداء زيادة النيل ونحوه
 (واذا زادت المياه وخيف منها سن ان يقول اللهم حوالينا) اى اتزله
 حوال المدينة في مواضع الثبات (ولا علينا) في المدينة ولا في غيرها
 من المباني (اللهم على الظراب) اى الروابى الصفار (والاكام) بفتح الهمزة
 تليها مدة على وزن آصال وبكسر الهمزة بغير مد على وزن جبال قال مالك
 هى الحبال الصفار (وبطون الاودية) اى الامكنة المنخفضة (ومنابت
 الشجر) اى اصولها لانه اشبع لها لما فى الصحيح انه عليه السلام كان يقول
 ذلك (ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به) اى لا تكلفنا من الاعمال مالا
 نطيق (الآية) اى واعف عنا واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا على
 القوم الكافرين ويستحب ان يقول مطرا بفضل الله ورحمته وبحرم بنوه
 كذا ويباح فى نوء كذا واطافة المطر الى النوء دون الله كقرا جماعا قاله فى المبدع

كتاب الجنائز

يفتح الجليم جمع جنازة بالكسر والفتح لغة اسم لبيت او للتمش عليه
 ميت فان لم يكن عليه ميت فلا يقال نعى ولا جنازة بل سرير قاله
 الجوهري واشتقاقه من جنز اذا ستر وذكره هنا لان اهم مايفعل
 بالبيت الصلاة ويسن الأكثر من ذكر الموت والاستعداد له لقوله عليه
 السلام أكثروا من ذكر هاذم الذات وهو بالذال المعجمة ويكره الانين ونعى
 الموت ويسباح التداوى بجراح وتركه افضل ويحرم بمحرم ماكول وغيره
 من صوت ملهاة وغيره ويجوز ببول ابل فقط قاله في المبدع ويكره ان
 يستطب مسلم ذميا لغير ضرورة وان يأخذ منه دوا ان لم يبين له مفرداته
 المباحة (وتسن عيادة المريض) والسؤال عن حاله للاخبار وينبغي بها
 وتكون بكرة او عشيا ويأخذ بيده ويقول لا بأس عليك طهور ان شاء
 الله تعالى لفعله عليه السلام وينفس له في اجله لخبر رواه ابن ماجة عن
 ابي سعيد فان ذلك لا يرد شيئا ويدعوا له بما ورد (و) يسن (تذكيه
 التوبة) لانها واجبة على كل حال وهو احوج اليها من غيره (والوصية)
 لقوله عليه السلام ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به يبيت ليلتين الا
 ووصيته مكتوبة عنده متفق عليه عن ابن عمر (واذا نزل به) اي نزل به
 الملك لقبض روحه (سن تعاهد) ارفق اهله واتقاهم لربه (ببل حلقه بماء
 او شراب وتندى شفتيه بقطنه) لان ذلك يطفى ما نزل به من الشدة
 ويسهل عليه التعلق بالشهادة (ولقنه لا اله الا الله) لقوله عليه السلام
 لقنوا موتاكم لا اله الا الله رواه مسلم عن ابي سعيد (مرة ولم يزد على
 ثلاث) ثلاثا يضجره (الا ان يتكلم بعده فيعيد تلقينه) ليكون احركلامه
 لا اله الا الله ويكون (برفق) اي بلطف ومدارات لانه مطلوب في كل
 موضع فهنا اولي (ويقرا عنده) سورة (يسن والقران الكريم) لقوله عليه
 السلام اقرؤا على موتاكم سورة يس رواه ابو داود ولانه يسهل خروج
 الروح ويقرا عنده الفاتحة (ويوجهه الى القبلة) لقوله عليه السلام عن
 البيت الحرام قبلتكم احيا وامواتا رواه ابو داود وعلى جنبه الايمن افضل
 ان كان المكان واسعا والا فلي ظهره مستلقيا ورجلاه الى القبلة ويرفع
 رأسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة (فاذا مات سن نعيه) لانه عليه

السلام اغمض ابا سلة وقال ان الملائكة يؤمنون على ما تقولون رواه مسلم
ويقول بسم الله وعلى وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويغمض ذات محرم
و يغمضه وكره من حائض وجنب وان يقرباه ويغمض الاثني مثلها او صبي
(وشد لحية) لثلا يدخله الهوام (وتلين مفاصله) ليسهل تفسيله فيرد
ذراعيه الى عضديه ثم يردهما الى جنبه ثم يردهما ويرد ساقيه الى فخذه وهما
الى بطنه ثم يردهما ويكون ذلك عقب موته قبل قسوتها فان شق ذلك تركه
(وخلع ثيابه) لثلا يحمي جسده فيسرع اليه الفساد (ويستره بثوب) لما
روت عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي سجي يرد حبرة متفق
عليه وينبغي ان يعطف فاضل الثوب عند رأسه ورجليه لثلا يرتفع بالريح
(ووضع حديدة) او نحوها (على بطنه) لقول انس ضعوا على بطنه شيئا
من حديد ولثلا يتفخ بطنه (ووضعه على سرير غسله) لانه يبعد عن
الهوام (متوجهاً) الى القبلة على جنبه الايمن (مخدرا نحو رجليه) اى
يكون راسه اعلى من رجليه لينصب عنه الماء وما يخرج منه (واسراع
تجهيزه ان مات غير نجاة) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبنى لحيفة مسلم
ان تحبس بن ظهراى اهله رواه ابو داود ولا بأس ان ينتظر به من يحضره
من وليه او غيره ان كان قريباً ولم يخش عليه او يشق على الحاضرين فان
مات نجاة او شك فى موته استظر به حتى يعلم موته بانحساف صدغيه وميل
اذه وافصال كفيه واسترخاء رجليه (وانفاذ وصيته) لما فيه من تعجيل
الاجر (ويجب) الاسراع (فى قضاء دينه) سواء كان لله تعالى او لادمى لما
روى الشافعى واحمد والترمذى وحسنه عن ابى هريرة مرفوعا نفس المؤمن
مماقة بدينه حتى يقضى عنه ولا بأس بتقبيله والنظر اليه ولو بعد تكفينه
فصل غسل الميت **المسلم** (ونكفيه) فرض كفاية لقول النبي
صلى الله عليه وسلم فى الذى وقصته راحلته اغسلوه بماء وسدر وكفنوه فى
توبه متفق عليه عن ابن عباس (والصلاة عليه) فرض كفاية لقوله عليه
السلام صلوا على من قال لا اله الا الله رواه الحلال والدارقطنى وضعفه
ابن الجوزى (ودفته فرض كفاية) لقوله تعالى ثم اماته فاقبره قال ابن
عاس معناه اكرمه بدفته وحمله ايضا فرض كفاية واتباعه سنة وكره الامام
للفاسل والحفار اخذ اجرة على عمله الا ان يكون محتاجا فيعطى من بيت المال
فان تعذر اعطى بقدر عمله قاله فى المبدع والافضل ان يختار لتفسيله قفة

طارف بأحكامه (وأولى الناس بفعله وصيه) العدل لان أبى بكر أوصى ان
تفعله امراته اسماً وأوصى انس ان يفعله محمد بن سيرين (ثم أبوه)
لاحتصاصه بالحنو والشفقة (ثم جده) وان (على) لمشاركته الأب في المعنى
(ثم الأقرب فالأقرب من عصبته) فيقدم الابن ثم ابنة وان نزل ثم الاخ
لابوين ثم الاخ للأب على ترتيب الميراث (ثم ذوو ارحامه) ككليات ثم
الاجانب واجنبي اولي من زوجة وامة واجنبية اولي من زوج وسيد وزوج
اولي من سيد وزوجة اولي من ام ولد (و) الاولى بفعل (انتهى وصيتها) العدل
(ثم القرني فالقرني من نسائها) فتقدم امها وان علت ثم بنتها وان نزلت
ثم القرني ككليات وعمتها وخالتها سوا وكذا بنت اخيها وبنت اختها
لاستوائهما في القرب والمحرمية (ولكل واحد من الزوجين) ان لم تكن الزوجة
ذمية (غسل صاحبه) لما تقدم عن ابي بكر وروى ابن المنذر ان علياً غسل
فاطمة ولان آثار الكحل من عدة الوفاة والارث باقية فكذلك الغسل ويشمل
ما قبل الدخول وانما تفعله وان لم تكن في عدة كما لو ولدت عقب موته
والمطلقة الرجعية اذا ابحت له (وكذا سيد مع سريته) اى امته المباحة له
ولو ام ولد (ولرجل وامرأة غسل من له دون سبع سنين فقط) ذكر
كان او انثى لانه لا عورة له ولان ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم
غسله النساء مجردا بغير ستره ونفس عورته وتنظر اليها (وان مات رجل
بين نسوة) ليس فيهن زوجة ولا امة مباحة له يعم (او عكسه) بان مات
امرأة بين رجال ليس فيهم زوج ولا سيد لهما (يعمت كحنتي مشكل) لم
تحضره امة له فييم لانه لا يحصل بالغسل من غير مس تنظيف ولا ازالة
نجاسة بل ربما كثرت وعلم منه انه لا مدخل للرجال في غسل الاقارب من
النساء ولا بالعكس (ويحرم ان يغسل مسلم كافراً) وان يحمله او يكفنه او يتبع
جنازته كالصلاة عليه لقوله تعالى لا تموتوا قوماً غضب الله عليهم (او
يدفنه) للآية (بل يوارى) وجوبا (لعدم من يواريه) لالقاء قتلى بدر في
القليب ويشترط لفعله طهورية ماء واباحته واسلام غاسل الا نائبا عن مسلم
نواه وعقله ولو بميزا او حائضا او جنبا (واذا اخذ) اى شرع (في غسله
ستر عورته) وجوبا وهى ما بين ستره وركبته (وجرده) ندبا لانه امكن
في تفسيه وابلغ في تطهيره وغسل صلى الله عليه وسلم في قميص لان فضلاته
طاهرة فلم يخش تخييس قميصه (وستره عن العيون) تحت ستر في خيمة

او يكت ان امكن لانه استر له (ويكره لغير معين في غسله حضوره) لانه
 ربما كان في الميت ما لا يجب اطلاع احد عليه والحاجة غير داعية الى
 حضوره بخلاف الميعن (ثم يرفع رأسه) اى راس الميت غير اتي حامل
 (الى قرب جلوسه) بحيث يكون كالمحتضن في صدر غيره (وبمصر
 بطنه برفق) ليخرج ما هو مستعد للخروج ويكون هناك
 بخور (ويكثر صب الماء حينئذ) ليدفع ما يخرج بالمصر (ثم يلف) الغاسل
 (على يده خرقه فينجيه) اى يمسح فرجه بها (ولا يحمل من عورة
 من له سبع سنين) بغير حائل كحال الحياة لان التطهير يمكن بدون
 ذلك (ويستحب ان لا يمس سايره الا بخرقه) لفعل على مع النبي صلى
 الله عليه وسلم حينئذ يعد الغاسل خرقتين احدهما للسبيلين والاخرى
 لبقية البدن (ثم يوضيه ندبا) كوضوئه للصلاة لما روت ام عطية ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال في غسل ابنته ابدان بياضها ومواضع الوضوء منها
 رواه الجماعة وكان ينبغي تأخيرها عن نية الغسل كما في المنتهى وغيره (ولا
 يدخل الماء في فمه ولا في اذنه) خشية تحريك النجاسة (ويدخل اصبعيه)
 ابهامه وسبابته (مبلوتين) اى عليهما خرقه مبلولة (بل الماء بين شفتيه فيمسح
 اسنانه وفي منخربيه فينظفهما) بعد غسل كفى الميت فيقوم المسح فيهما مقام
 غسلهما خوف تحريك النجاسة بدخول الماء جوفه (ولا يدخلهما) اى الفم
 والاذن (الماء) لما تقدم (ثم ينوى غسله) لانه طهارة تعبدية فاشتترط لها
 النية كغسل الجبابة (ويسمي) وجوبا لما تقدم (ويفسل برغوة الصدر)
 المضروب (راسه ولحيته فقط) لان الراس اشرف الاعضاء والرغوة
 لا تتعلق بالشعر (ثم يفسل شقه الايمن ثم) شقه (الايسر) للحديث السابق
 (ثم) يفسله (كله) اى يفيض الماء على جميع بدنه يفعل ما تقدم (ثلاثا)
 الا الوضوء ففي المرة الاولى فقط (يمر في كل مرة) من الثلاث (يده على
 بطنه) ليخرج ما تخلف (فان لم ينق بثلاث غسلات زيد حتى ينق ولو جاوز
 السبع) وكره اقتصاره في غسله على مرة ان لم يخرج منه شئ فيحرم
 الاقتصار ما دام يخرج شئ على ما دون السبع وسن قطع على وتر
 ولا تجب مباشرة الغسل فلو ترك تحت ميزاب ونحوه وحضر من يصلح
 لغسله ونوى وسمى وحمه الماء كفى (ويجعل في الفسلة الاخيرة) ندبا
 (كافورا) وسدرا لانه يصلب الجسد ويطرد عنه الهوام براحتيه (والماء

الحار) يستعمل اذا احتج اليه (والاشنان) يستعمل اذا احتج اليه (والحلال يستعمل اذا احتج اليه) فان لم يحتج اليها كرهت (ويقصر شاربها ويقلم اظفاره) ندبا ان طالا ويؤخذ شعر ابطيه ويجعل المأخوذ معه كمضو ساقط وحرم حلق راسه واخذ عانته كحتن (ولا يصرح شعره) اى يكره ذلك لما فيه من تقطيع الشعر من غير حاجة اليه (ثم ينشف) ندبا (بنوب) كما فعل به صلى الله عليه وسلم (ويظفر) ندبا (شعرها) اى الاتى (ثلاثة قرون ويسدل وراها) لقول ام عطية فظفرنا شعرها ثلاثة قرون والقينا خلفها راوه البخارى (وان خرج منه) اى من الميت (شئ بعد سبع) غسلات (حتى المحل بقطن) لئمنع الخارج كالستحاضة (فان لم يستمسك) بالقطن (فبطين حر) اى خالص لان فيه قوة تمنع الخارج (ثم يغسل المحل) المتنجس بالخارج (ويوضا) الميت وجوبا كالجنب اذا احدث بعد الغسل (وان خرج) منه شئ (بعد تكفينه لم يعد الغسل) دفعا للمشقة ولا بأس بقول غاسل له انقلب يرحمك الله ونحوه ولا بغسله فى حمام (ومحرم) يحجج او عمرة (ميت كفى يغسل بماء وسدر) لا كافور (ولا يقرب طيبا) مطلقا (ولا يلبس ذكر مخيطا) من قميص ونحوه (ولا يغطى راسه ولا وجهه اتى) محرمة ولا يؤخذ شئ من شعرها وظفرها لما فى الصحيحين من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فى محرم مات غسلوه بماء وسدر وكفنوه فى ثوبيه ولا تخطوه ولا تخمروا راسه فانه يبعث يوم القيامة مليا ولا تمنع معتدة من طيب وتزال اللصوق لغسل واجب ان لم يسقط من جسده شئ بازالها فيمسح عليها كجيرة الحى ويزال خاتم ونحوه ولو برده (ولا يغسل شهيد) معركة ومقتول ظلما ولو اتنين او غير مكلفين لانه صلى الله عليه وسلم فى شهدا احد امر بدفنهم بدمائهم ولم يغسلهم وروى ابو داود عن سعيد ابن زيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد وصححه الترمذى (الا ان يكون) الشهيد او المقتول ظلماً (جنياً) او وجب عليهما الغسل لحيض او نفاس او اسلام (ويدفن) وجوبا (بدمه) الا ان تحالطه نجاسة فيغسل او (فى ثيابه) التى قتل فيها (بعد تزرع السلاح والجلود عنه) لما روى ابو داود وابن ماجه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم

امر بتلي احد ان يتزع عنهم الحديد والجلود وان يدقنوا في ثيابهم بدمامهم
 (وان سلبها كفن بغيرها) وجوبا (ولا يصلى عليه) للاخبار لكونهم احياء
 عند ربهم (وان سقط عن دابته) او شاقق بغير فعل العدو (او وجد
 ميتاً ولا اثر به) او مات حتف انفه او برفسة او عاد سهمه عليه (او حمل
 فاكل) او شرب او نام او بال او تكلم او عطس (او طال بقاؤه عرفاً
 غسل وصلى عليه) كغيره ويفسل الباغي ويصلى عليه ويقتل قاطع الطريق
 ويفسل ويصلى عليه ثم يصب (والسقط اذا بلغ اربعة اشهر غسل وصلى
 عليه) وان لم يستهل لقوله عليه السلام والسقط يصلى عليه ويدعى
 لوالديه بالمغفرة والرحمة رواه احمد وابو داود وتستحب تسميته فان جهل
 اذكر هو ام انثى سمي بصالح لهما (ومن تعذر غسله) لعدم الماء او غيره
 كالحرق والجذام والتبضع (يتم) كالجنب اذا تعذر عليه الغسل وان تعذر
 غسل بعضه غسل ما امكن وييم للباقي (و) يجب (على الغاسل ستر ما راه)
 من الميت (ان لم يكن حسناً) فيلزمه ستر الشر لا اظهار الخير وزجوا
 للحسن ونحاف على المسك ولا نشهد الا لمن شهد له النبي صلى الله عليه
 وسلم ويحرم سوء الظن بمسلم ظاهر العدالة ويستحب ظن الخير بالمسلم
 فصل في الكفن (يجب تكفينه في ماله) لقوله عليه السلام في
 المحرم كفنوه في ثوبه (مقدماً على دين) ولو برهن (وغيره) من وصية
 وارث لان الفلاس يقدم بالكسوة على الدين فكذا الميت فيجب لحق الله
 وحق الميت ثوب لا يصف البشرة يستر جميعه من ملبوس مثله ما لم يوص
 بدونه والجديد افضل (فان لم يكن له) اى للميت (مال ف) كفنه وموثة
 تجهيزه (على من تلزمه نفقته) لان ذلك يلزمه حال الحياة فكذا بعد الموت
 (الا الزوج لا يلزمه كفن امراته) ولو غنيا لان الكسوة وجبت عليه
 بالزوجة والتمكن من الاستمتاع وقد انقطع ذلك بالموت فان عدم مال الميت
 ومن تلزمهم نفقته فمن يت المال اذا كان مسلماً فان لم يكن فعلى المسلمين
 العالمين بحاله قال الشيخ تقي الدين من ظن ان غيره لا يقوم به تعيين عليه
 فان اراد بعض الورثة ان ينفرد به لم يلزم بقية الورثة قبوله لكن ليس
 للبقية نبشه وسلبه من كفنه بعد دفنه واذا مات انسان مع جماعة في سفر
 كفنوه من ماله فان لم يكن كفنوه ورجعوا على تركته او من تلزمه نفقته
 ان نوا الرجوع (ويستحب تكفين رجل في ثلاث لفاف بيض) من قطن

لقول عائشة كمن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة اثواب بيض
سجودية جدد يمانية ليس فيها قميص ولا عمامة ادرج فيها ادراجاً متفق عليه
ويقدم بتكفين من يقدم بغسل ونائبه كهو والاولى توليه بنفسه (تجمر) اى تجفر
بعد رشها بماء ورد او غيره ليعلق (ثم ييسط بعضها فوق بعض) اوسعها
واحسنها اعلاها لان عادة الحى جعل الظاهر الفخر ثيابه (ويجعل الخنوط) وهو
احلاط من طيب يعد لليت خاصة (فيها بينها) لا فوق العليا لكرامة عمر وابنه
وابن هيرة (ثم يوضع) الميت (عليها) اى اللفايف (مستلقيا) لانه
امكن لادراجه فيها (ويجعل منه) اى من الخنوط (في قطن بين
اليته) ليرد ما يخرج عند تحريكه (ويشد فوقها خرقة مشقوقة الطرف
كالتبان) وهو السراويل بلا اكمام (تجمع اليه ومثاته ويجعل الباقي)
من القطن المخطط (على منافذ وجهه) عينيه ومحربه واذنيه وفه لان
في جعلها على المنافذ منسا من دخول الهوام (و) على (مواضع
سجوده) ركبته ويديه وجهته واثفه واطراف قدميه تسريفا لها وكذا
مفاته كطى ركبته وتحت ابطيه وسرته لان ابن عمر كان يتبع مفات الميت
ومرافقه بالمسك (وان طيب) الميت (كله فحس) لان انسا طلى بالمسك
وطلى ابن عمر ميتا بالمسك وكره داخل عينيه وان يطيب بورس وزعفران
وطليه بما يمسه كصبر مالم يتقل (ثم يرد طرف اللقافة العليا) من
الجانب الايسر (على شقه الايمن ويرد طرفها الاخر فوقه) اى فوق
الطرف الايمن (ثم) يفعل (بالتانية والثالثة كذلك) اى كالاولى (ويجعل
اكثر الفاضل) من كفته (عند راسه) لشرفه وبعد الفاضل على وجهه
ورجليه بعد جمعه ليصير الكفن كالكيس فلا ينتشر (ثم يعقدها) لثلا
تنتشر (وتحل في القبر) لقول ابن مسعود اذا ادخلتم الميت القبر فحلوا
العقد رواه الاثرم وكره تخريق اللقائف لانه افساد لها (وان كفن في
قميص وميزر ولقافة جاز) لانه عليه السلام البس عبدالله بن ابي قيسه
لما مات رواه البخارى وعن عمرو ابن العاص ان الميت يوزر ويقمص
ويلف باللقافة وهذا عادة الحى ويكون القميص بكمين ودخايرص لا يزر
(وتكفن المرأة) والحنى ندبا (في خمسة اثواب) بيض من قطن
(ازار وخمار وقميص ولقافتين) لما روى احمد وابو داود وفيه ضعف
عن لى الثقفية قالت كنت فمين غسل ام كلثوم بنت رسول الله صلى الله

عليه وسلم فكان اول ما اعطانا الحقا ثم الدرع ثم الخمار ثم الملحفة ثم
 ادرجت بعد ذلك في الثوب الاخر قال احمد الحقا الازار والدرع القميص
 فتوزر بالميزر ثم تلبس بالقميص ثم تخمر ثم تلف بالناقين ويكفن صبي
 في ثوب ويباح في ثلاثة ما لم يرثه غير مكلف وصغيرة في قميص ولناقين
 (والواجب للميت) مطلقا (ثوب يستر جميعه) لان العورة المغلظة يحزى
 في سترها ثوب واحد فكفن الميت اولى ويكره بصوف وشعر ويحرم بمجلود
 ويجوز في حرير لضرورة فقط فان لم يجد الا بعض ثوب ستر العورة
 كحال الحياة والباقي بحشيش او ورق وحرم دفن حلى وثياب غير الكفن
 لانه اضاعه مال وحلى اخذ كفن ميت لحاجة حر وبرد بثمنه فصل
 في الصلاة على الميت تسقط بمكلف وتسب جماعة وان لاتقص الصنفون
 عن ثلاثة و (السنة ان يقوم الامام عند صدره) اى صدر ذكر (وعند
 وسطها) اى وسط انى والحقى بين ذلك والاولى بها وصيه العدل فسيد
 برقيقه فالسلطان فثأبه الامير فالحاكم فالاولى بفلس رجل فزوج بعد
 ذوى الارحام ومن قدمه ولى بمنزلة لامن قدمه وصى واذا اجتمعت جناز
 قدم الى الامام افضلهم وتقدم فاسن فاسبق ويقرع مع التساوى وجمعهم
 بصلاة افضل ويجعل وسط انى حذاء صدر ذكر وخفى بينهما (ويكرار بها)
 كتكبير النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي اربعا متفق عليه (يقرأ فى الاولى)
 اى بعد التكبير الاولى وهى تكبيرة الاحرام (بعد التعوذ) وبالسجدة (الفاتحة)
 سراولو ليل لما روى ابن ماجة عن ام شريك الانصارية قالت امرنا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب ولا يستفتح
 ولا يقرأ سورة معها (ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فى) اى بعد تكبيرة
 (الثانية) كالصلاة فى (التشهد) الاخير لما روى الشافعى عن ابى امامة
 ابن سهل انه اخبره رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان السنة
 فى الصلاة على الجنازة ان يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة
 الاولى سرا فى نفسه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعا
 للميت ثم يسلم (ويدعوا فى الثالثة) لما تقدم (فيقول اللهم اغفر لحينا وميتنا
 وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واشائنا امك تعلم منقلبنا ومثوانا
 وانت على كل شىء قدير اللهم من احييته منا فاجبه على الاسلام والسنة
 ومن توفيته منا فتوفه عليهما) رواه احمد والترمذى وابن ماجة من حديث

ابى هريرة لكن زاد فيه الموفق وانت على كل شئ قدير ولفظ السنة
 (اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واصكرم تزله) بضم الزاي
 وقد تسكن وهو القرى . بضم النون والزاي ما تهباً للضيف اول ما يقدم .
 (واوسع مدخله) بفتح الميم مكان الدخول وبضمها الادخال (واعسله
 بلأء والتلح والبرد ونقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من
 الدنس وابد له داراً خيراً من داره وزوجاً خيراً من زوجه وادخله الجنة
 واعذه من عذاب القبر وعذاب النار) رواه مسلم عن عوف ابن مالك انه
 سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك على جنازة حتى تمى ان يكون
 ذلك الميت وفيه وابد له اهلاً خيراً من اهله وادخله الجنة وزاد الموفق
 لفظ من الذنوب (وافصح له في قبره ونور له فيه) لانه لا يق بالحل وان
 كان الميت اتى اث الثخير وان كان حتى قال هذا الميت ونحوه ولا بأس
 بالإشارة بالأصبع حال الدعا للميت (وان كان) الميت (صغيراً) ذكر او اناث
 او بلغ مجنوناً واستمر (قال) بعد ومن توفيته منا فتوفه عليهما (اللهم
 اجعله ذخراً لوالديه وفرطاً) أى سابقاً مهياً لمصالح والديه فى الآخرة سواء
 مات فى حياة ابويه او بعدهما (وشفيماً مجاباً اللهم ثقل به موازينهما واعظم
 به اجورهما والحقه بصالح سلف المؤمنين واجعله فى كفالة ابراهيم وقه
 برحمتك عذاب الجحيم) ولا يستغفر له لانه شافع غير مشفوع فيه ولا جرى
 عليه قلم واذا لم يعرف اسلام والديه دعا لمواليه (ويقف بعد الرابعة قليلاً)
 ولا يدعوا ولا يتشهد ولا يسلم (ويسلم) تسليمة (واحدة عن يمينه)
 روى الجوزجاني عن عطاء ابن السائب ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم
 فى الجنازة تسليمة واحدة ويجوز تلقاء وجهه وثانية ويس وقوفه حتى
 ترفع (ويرفع يديه) ندباً (مع كل تكبيرة) لما تقدم فى صلاة العيدين
 (وواجبها) أى الواجب فى صلاة الجنازة مما تقدم (قيام) فى فرضها
 (وتكبيرات) اربع (والفاخرة) وتحملها الامام عن المأموم (والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم ودعوة للميت والسلام) ويشترط لها النية
 فينوى الصلاة على الميت ولا يضر جهله بالذكر وغيره فان جهله نوى على
 من يصلى عليه الامام وان نوى احد الموتى اعتبر تعيينه وان نوى
 على هذا الرجل فبان امرأه او بالعكس اجز لقسوة التعيين قاله
 ابو المصالي (واسلام الميت وطهارته) من الحدث والنفس

مع القدرة والا صلى عليه والاستقبال والسترة مكتوبة (وحضور الميت بين يديه) فلا تصح على جنازة محمولة ولا من وراء جدار . ولا من وراء خشب كالتابوت المغطا بخشب فلا تصح الصلاة على الميت وهو فيه بخلاف آله من غير ذلك فاما لا تنفع الصلوة . (ومن قاته شيء من التكبير قضاء) ندبا (على صفته) لان القضاء يحكي الاداء كسائر الصلوات والمقتضى اول صلاته يأتي فيه بحسب ذلك وان خشي رفعها تابع التكبير رفعت ام لا وان سلم مع الامام ولم يقضه صححت لقوله عليه السلام امانشة ما فاتك لا قضا عليك (ومن قاته الصلاة عليه) اى على الميت (صلى على القبر) الى شهر من دفنه لما فى الصحيحين من حديث ابى هريرة وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر وعن سعيد ابن المسيب ان ام سعد ماتت والنبي صلى الله عليه وسلم غائب فلما قدم صلى عليها وقد مضى لذلك شهر رواه الترمذى ورواه ثقات قال احمد اكثر ما سمعت هذا وتحرم بعده ما لم تكن زيادة يسيرة (و) يصلى (على غائب) عن البلد ولو دون مسافة قصر فيجوز صلاة الامام والاحاد عليه (بالية الى شهر) لصلاته عليه السلام على النجاشي كما فى المتفق عليه عن جابر وكذا غريق واسير ونحوهما وان وجد بعض ميت لم يصل عليه فككله الا الشعر والظفر والسن فيفسل ويكفن ويصلى عليه ثم ان وجد الباقي فكذلك ويدفن بجانبه ولا يصلى على ما كول ببطن اكل ولا مستحيل باحراق ونحوه ولا على بعض حى مدة حياته (ولا) يسن ان (يصلى الامام) الاعظم ولا امام كل قرية وهو واليهما فى القضاء (على الغال) وهو من كتم شيئا مما غفاه لما روى زيد بن خالد قال توفى رجل من جبهة يوم خيبر فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلوا على صاحبكم فتغيرت وجوه القوم فلما راي ما بهم قال ان صاحبكم غل فى سبيل الله ففتنشنا متاعه فوجدنا فيه خزا من خرز اليهود ما يساوى درهين رواه الحمسة الا الترمذى واحج به احمد (ولا على قاتل نفسه) عمدا لما روى جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم جاؤه برجل قد قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه رواه مسلم وغيره والمشاقص جمع مشقص كقبر لصل عريض او سهم فيه ذلك او نصل طويل او سهم فيه ذلك يرمى به الوحش (ولا بأس بالصلاة عليه) اى على الميت (فى المسجد) ان امن تلوته لقول عائشة صلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم على سهل بن بيضا في المسجد رواه مسلم وصلى على ابي بصير
وعمر فيه رواه سعيد والمصلي قيراط وهو امر معلوم عند الله تعالى وله تمام
وقها اخر بشرط ان لا يطارقها من الصلاة حتى تدفن **في فصل** في
عمل الميت ودفعه ويعقظان بكافر وغيره كتكفنه لعدم اعتبار النية (ويسن
التربيع في حمله) لما روى سعيد وابن ماجة عن ابي عبيدة ابن عبيد الله
ابن مسعود عن ابيه قال من اتبع جنازة فلجمل بجوانب السرير كلها فانه
من السنة ثم ان شاء فليطوع وان شاء فليدع اسناده ثقات الا ان ابا عبيدة
لم يسمع من ابيه لكن كرهه الاجرى وغيره اذا ازدحوا عليها فيسن ان يحملها
اربعة والتربيع ان يضع قائمة السرير اليسرى المقدمة على كتفه الايمن ثم
ينقل الى المؤخرة ثم يضع قائمته اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ثم ينقل
الى المؤخرة (ويباح) ان يحمل به كل واحد على عاتقه (بين العمودين)
لانه عليه السلام حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين وان كان الميت
طسقا فلا بأس بحمله على الابدى ويستحب ان يكون على نعش فان كانت
امراة استحب تغطية نعشها بجبة لانه استر لها وبروى ان فاطمة صنع لها
ذلك بامرها ويجعل فوق المكبة توب وكذا ان كان الميت حذب ونحوه وكره
تغطيته بغير ابيض ولا بأس بحمله على دابة لغرض صحيح كبعد قبره (ويسن
الاسراع بها) دون الحطب لقوله عليه السلام اسرعوا بالجنازة فان تك
صالحة فغير تقدمونها اليه وان تك سوى ذلك فسر تضعونه عن رقابكم متفق عليه (و)
يسن (سككون المشاة امامها) قال ابن المذرت ثبت ان النبي صلى الله عليه
وسلم وابا بكر وعمر كانوا يمشون امام الجنازة (و) كون (الركبان خلفها)
لما روى الترمذي وصححه عن المغيرة بن شعبه مرفوعا الراكب خلف الجنازة
وكره ركوب لغير حاجة وعود (ويكره جلوس تابعها حتى توصع) بالارض
للدفن الا لمن بعد لقوله عليه السلام من تبع جنازة فلا يجلس حتى توضع
متفق عليه عن ابي سعيد وكره قيام لها ان جاءت او صرت به وهو جالس
ورفع الصوت معها ولو بقرأة وان تتبعها امراة وحرم ان يتبعها مع منكر
ان عجز عن ازالته والا وجبت (ويسبي) اي يغطي ندأ (قبر امراة)
وحثي (فقط) ويكره لرجل بلا عنذر لقول علي وقد صر يقوم دفنوا ميتة
وبسطوا على قبره التوب فجذبه وقال اغا يصنع هذا بالنساء رواه سعيد
(والحد افضل من الشق) لقول سعد الحدوا لي لحدا واحبوا على الميت

نصبا كما صنع برسول الله صلى عليه وسلم رواه مسلم والحد هو ان يحفر اذا بلغ قرامه القبر في حائط القبر مكانا يسع الميت وكونه مما يلي القبلة افضل والشق ان يحفر في وسط القبر كالنهر او بين جانبيه وهو مكروه بلا عذر كادخاله خشبا وما مسته نار ودفن في تابوت وسن ان يوسع ويعمق قبر بلا حد ويكفي ما يمنع السباع والرايحة ومن مات في سفينة ولم يمكن دفنه اتى في البحر سلا كادخاله القبر بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه وتثقبه بشئ (ويقول مدخله) ندبا (بسم الله وعلى ملة رسول الله) لامره عليه السلام بذلك رواه احمد عن ابن عمر (ويضعه) ندبا (في لحده على شقه اليمين) لانه يشبه النائم وهذه سنة ويقدم بدفن رجل من يقدم بنفسه وبعد الا جانب محارمه من النساء ثم الاجنبيات ودفن امرأة محارمها الرجال فزوج فاجانب ويجب ان يكون الميت (مستقبل القبلة) لقوله عليه السلام في الكعبة قبلتكم احياء وامواتا وينبغي ان يدفن من الحائط ليلا ينكب على وجهه وان يسند من ورائه يتراب ليلا يغاب ويحمل تحت راسه لبنة ويشرح الحد باللبن ويتعاهد خلاله بالندر ونحوه ثم يطين فوق ذلك وحشو التراب عليه ثلاثا باليد ثم يمال وتلقينه والدعاء له بعد الدفن عند القبر ورشه بماء بعد وضع حصبا عليه (ويرفع القبر عن الارض قدر شبر) لانه عليه السلام رفع قبره عن الارض قدر شبر رواه الساجي من حديث جابر ويكره فوق شبر ويكون القبر (مستما) لما روى البخار عن سفيان الثمار انه راي قبر النبي صلى الله عليه وسلم مستما لكن من دفن بدار حرب لتعذر نقله فالاولى تسويته بالارض واخفاؤه (ويكره تجصيصه) وتزويقه وتحليته وهو بدعة (والبنا) عليه لاصقه اولا لقول جابر نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يجصص القبر وان يقعد عليه وان يبنى عليه رواه مسلم (و) تكره (الكتابة والجلوس والوطى عليه) لما روى الترمذي وصححه من حديث جابر مرفوعا نهى ان تجصص القبور وان يكتب عليها وان توطأ وروى مسلم عن ابى هريرة مرفوعا لان مجلس احدكم على جرة فحرق ثيابه فخلص الى جلده خير من ان يجلس على قبر (و) يكره (الاتكا اليه) لما روى احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم راي عمرو ابن حزم متكيا على قبر فقال لا تؤذه ودفن بعجرا لانه عليه السلام كان يدفن اصحابه بالقبع سوى النبي صلى الله عليه وسلم واختار صاحباه الدفن عنده تسمرقا وتبركا وجاءت اخبار تدل على دفنهم كما وقع وبكره الحديث في امر

الدنيا عند القبور والمشي بالنعل فيها الا خوف نجاسة او شوك وتبسم
 وضحك اشد ويحرم اسراجها واتخاذ المساجد والتخلي عليها وبينها - (ويحرم
 فيه) اى فى قبر واحد (دفن اثنين فاكثر) مما او واحدا بعد آخر قبل
 بلاء السابق لانه عليه السلام كلن يدفن كل ميت فى قبر وعلى هذا استمر
 فعل اصحابه ومن بعدهم وان حفر فوجد عظام ميت دفنها وحفر فى مكان
 اخر (الا لضرورة) ككثرة الموتى وقلة من يدفنهم وخوف الفساد عليهم لقوله
 عليه السلام يوم احد ادفنوا الاثنين والثلاثة فى قبر واحد رواه النسائي
 ويقدم الافضل للقبلة وتقدم (ويجعل بين كل اثنين حاجز من تراب) ليصير
 كل واحد كانه فى قبر منفرد وكره الدفن عند طلوع الشمس وقيامها
 وغروبها ويجوز ليلا ويستحب جمع الاقارب فى بقعة لتسهيل زيارتهم قريبا
 من الشهداء والصالحين لينفع بمجاورتهم فى البقاع الشريفة ولو وصى ان يدفن فى
 ملكة دفن مع المسلمين ومن سبق الى مسبة قدم ثم يقرع وان ماتت ذمية حاملة من
 مسلم دفنها مسلم وحدها ان امكن والا فنعنا على جنبها الايسر وظهرها الى القبلة (ولا
 تكره القراءة على القبر) لما روى انس مرفوعا من دخل المقابر فقرأ فيها يسن خفف
 عنهم يومئذ وكان له بعددهم حسنات وصح عن ابن عمر انه اوصى اذا دفن ان
 يقرأ عنده بفاتحة البقرة وخاتمتها قاله فى المبدع (وائى قرينة) من دعا
 واستغفار وصلاة وصوم وحج وقراءة وغير ذلك (فعلمها) مسلم (وجعل
 ثوابها لميت مسلم او حتى نفعه ذلك) قال احمد الميت يصل الى كل شئ من
 الخير للتصوص الواردة فيه ذكره المجد وغيره حتى لو اهداها للنبي صلى
 الله عليه وسلم جاز ووصل اليه ثوابها (ويسن ان يصلح لاهل الميت طعام
 يبعث به اليهم) ثلاثة ايام لقوله عليه السلام اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد
 جاءهم ما يشغلهم رواه الشافعى واحمد والترمذى وحسنه (ويكره لهم)
 اى لاهل الميت (فعله) اى فعل الطعام (للناس) لما روى احمد عن
 جرير قال كنا نعد الاجتماع الى اهل الميت وصناعة الطعام بعد دفنه من النياحة
 واسناده ثقات ويكره الذبح عند القبور والاكل منه لحب انس لا عقر فى
 الاسلام رواه احمد باسناد صحيح وفى معناه الصدقة عند القبر فانه محدث
 وفيه رياء  فصل تسن زيارة القبور  وحكاة النووى اجماعا لقوله
 عليه السلام كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها رواه مسلم والترمذى
 وزاد فانها تذكر الآخرة وسن ان يقف زائر امامه قريبا منه كزيارته فى

حياته (إلا للنساء) ففكره لمن زيارتها غير قبره صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبه رضى الله عنهما روى احمد والترمذى وصححه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن زوارات القبور (و) يسن ان (يقول اذا زارها او مر بها السلام عليكم دار قوم مؤمنين واما ان شاء الله بكم للاحقون يرحم الله المستقدمين منكم والمستأخرين سأل الله لنا ولكم العافية اللهم لا تحرمنا اجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم) للاخبار الواردة بذلك وقوله ان شاء الله بكم للاحقون استتأ للتبرك او راجع للمحق لا لموت او الى البقاع ويسمع الميت الكلام ويعرف زياره يوم الجمعة بعد الفجر قبل طلوع الشمس وفي الغيبة يعرفه كل وقت وهذا الوقت أكد وتباح زيارة قبر كافر (وتسن تعزية) المسلم (المصاب بالميت) ولو صغيرا قبل الدفن وبعده لما روى ابن ماجة واسناده ثقات عن عمرو بن حزم مرفوعا ما من مؤمن يعزى اخاه بمصيبة الا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة ولا تعزية بعد ثلاث فيقال لمصاب بمسلم اعظم الله اجرک واحسن عزاک وغفر لميتك وكافر اعظم الله اجرک واحسن عزاک وتحرم تعزية كافر وكره تكرارها ويرد معزى باستحباب الله دعاك ورحنا واياك واذا جاءته التعزية فى كتاب ردها على الرسول لفظا (ويجوز البكا على الميت) لقول انس رايته النبي صلى الله عليه وسلم وعيناه تدمعان وقال ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا واثار الى لسانه او يرحم متفق عليه ويسن الصبر والرضى والاسترجاع فيقول انا لله وانا اليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتى واحلف لى خيرا منها ولا يلزم الرضى بمرض وفقر وعاهة ويحرم بفعل المعصية وكره لمصاب تغيير حاله وتعطيل معاشه لا جعل علامة عليه ليعرف فيعزى وهجره للزينة وحسن الثاب ثلاثة ايام (ويحرم التدب) اى تعداد محاسن الميت كقول واسيدها وانقطاع ظهراء (والنياحة) وهى رفع الصوت بالتدب (وشق الثوب ولطم الخد ونحوه) كصراخ ونفث شعر ونشره وتسويد وجه وخشه لما فى الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس منا من لطم الحدود وشق الحيوب ودعا بدعوى الجاهلية وفيما انه صلى الله عليه وسلم بره من الصالحة والحاقة والشاقة والصالحة التى ترفع صوتها عند الصيبة وفى صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم لعن النائحة والمستنعة

كتاب الزكاة

لغة الثمأ والزيادة يقال زكى الزرع اذا نما وزاد وتطلق على المدح والتطهير
والصلاح وسمى المخرج زكاة لانه يزيد في المخرج منه ويضيه الافات وفي
الشرع حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة في ذات مخصوص
(تجب) الزكاة في سائمة بهيمة الانعام والحارج من الارض والاشمان
وعروض التجارة وبأى تفصيلها (بشروط خمسة) احدها (حرية) فلا
تجب على عبد لانه لا مال له ولا على مكاتب لانه عبد وما يملكه غير تام
وتجب على مبعوض بقدر حرية (و) الثاني (اسلام) فلا تجب على كافر
اصلى او مرتد فلا يقضيها اذا اسلم (و) الثالث (ملك نصاب) ولو لصغير
او مجنون لمعموم الاخبار واقوال الصحابة فان نقص عنه فلا زكاة الا الركاز
(و) الرابع (استقراره) اى تمام الملك فى الجملة فلا زكاة فى دين الكتابة
لعدم استقراره لانه يملك تعييز نفسه (و) الخامس (مضى الحول) لقول
عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول
رواه ابن ماجة رفقا بالمالك ليتكامل اليها فيواسى مد ويغنى فيه عن نصف
يوم (فى غير العشر) اى الحبوب والثمار لقوله تعالى واتوا حقه يوم
حصاده وكذا المعدن والركاز والعسل قياسا عليهما فان استفاد مالا بارت
او هبة ونحوهما فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول الا نتاج السائمة
ودرع التجارة ولو لم يبلغ (النتاج او الربح) نصابا فان حولهما حول اصلهما
فيجب ضمهما الى ما عنده (ان كان نصابا) لقول عمر تمت عليهم بالسخلة
ولا تأخذها منهم رواه مالك ولقول على عد عليهم اجمعار والكبار فو ماتت
واحدة من الامهات فتبعت سخلة انقطع بخلاف ما لو تبعت ثم ماتت (والا)
يكن الاصل نصابا فحول الجميع (من كاله) نصابا فلو ملك خمسا وثلاثين
شاة فتبعت شيئا فشيئا فحولها من حين تبلغ اربعين وكذا او مائة ثمانية
عشر مثقالا وربعت شيئا فشيئا فحولها منذ بلغت عشرين ولا يبنى الوارث
على حول الموروث ويضم الاستفادة الى نصاب بيده من جنسه او فى حكمه
ويزكى كل واحد اذا تم حوله (ومن كان له دين او حق) من مفسوب او
مسروق او موروث مجهول ومحوه (من سداق وغيره) كثن مبيع
وقرض (على ملى) باذل (او غيره ادى زكاة اذا قبده) مضى (روى عن

على لانه يقدر على قبضه والانتفاع به قصد ببقائه عليه الفرار من الزكاة
اولا ولو قبض دون نصاب زكاة وكذا لو كان بيده دون نصاب وباقيه دين
او غصب او ضال والحوالة به و الابرا كالقبض (ولا زكاة في مال من
عليه دين ينقص النصاب) فالدين وان لم يكن من جنس المال مانع من
وجوب الزكاة في قدره (ولو كان المال) المزكى (ظاهرا) كالمواشي والحبوب
والثمار (وكفارة كدين) وكذا نذر مطلق وزكاة ودين حرم وغصبه لانه
يجب قضاؤه اشبه دين الادمي لقوله عليه السلام دين الله احق بالوفاء
ومتى يرى ابتداء حولا (وان ملك نصابا صفارا انقذه حوله حين ملكه)
لعموم قوله عليه السلام في اربعين شاة لانه تقع على الكبير والصغير
لكن لو تغذت باللبن فقط لم تجب لعدم السوم (وان نقص النصاب في بعض
الحول) اقطع لعدم الشرط لكن يعفى في الاثان وقيم العروض عن نقص يسير
كحبة وحبتين لعدم انضاطه (او باعه) ولو مع خيار بفسخ جنسه اقطع
الحول (او ابدله بغير جنسه لافترار من الزكاة اقطع الحول) لما تقدم
ويستأنف حولا لا في ذهب بفضة وبالعكس لاهما كالجنس الواحد
ويخرج مما معه عند الوجوب واذا اشترى عرضا لتجارة بتقد او باعه به بخی
على حول الاول لان الزكات تجب في قيم العروض وهي من جنس النقصد
وان قصد بذلك الفرار من الزكاة لم تسقط لانه قصد به اسقاط حق غيره
فلم يسقط كالمطلق في مرض الموت فان ادعى عدم الفرار وثم قرينة عمل
بها والا فقوله (وان ابدله) بنصاب من (جنسه) كاربعة شاة بمثلها
او أكثر (بخی على حوله) والزائد تبع للاصل في حوله كنتاج فلو ابدل
مائة شاة بتاتين لزمه شاتان اذا حال حول المائة وان ابدله بدون نصاب
اقطع (وتجب الزكاة في عين المال) الذي لو دفع زكاته منه اجزأت كالذهب
والفضة والبقر والغنم السائمة ونحوها لقوله عليه السلام في اربعين شاة
شاة وفيما سقت السماء العشر ونحو ذلك وفي الظرفية وتلقها بالمال كتناقم
ارش جناية برقة الحاني فلمالك اخراجها من غيره والتا بعد وجوبها له
وان اتلفه لزمه ما وجب فيه وله التصرف فيه ببيع وغيره فلذلك قال
(ولها تعلق بالذمة) اي ذمة المزكى لانه المطالب بها (ولا) يستبر في
(وحوها امكان الاداء) كسائر العبادات فان الصوم يجب على المريض
والخائف والصلاة تجب على المغمى عليه والتام فوجب في الدين والمال الغائب

ونحوه كما تقدم لكن لا يلزمه الاخراج قبل حصوله بيده (ولا) يعتبر في وجوبها ايضا (بقاء المال) فلا تسقط بتلفه فرط او لم يفرط كزكّن الادمى الا اذا تلف زرع او ثمر بجائحة قبل حصاد وجذاذ (والزكاة) اذا مات من وجبت عليه (كالدين في التركة) لقوله عليه السلام فدين الله احق بالوفاء فان وجبت وعليه دين برهن وضاق المال قدم والا تحاصا ويقدم نذر معين وانحية معينة ثم باب زكاة بهيمة الانعام ثم وهى الابل والبقر والغنم وسميت بهيمة لانها لا تتكلم (تجب) الزكاة (في ابل) بخاتى او عراب (وبقر) اهلية او وحشية ومنها الجواميس (وغنم) ضان او معز اهلية او وحشية (اذا كانت) لدر ونسل لا لعمل وكانت (سائمة) اى راعية للمباح (الحول او اكثره) لحديث بهز ابن حكيم عن ابيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى كل ابل سائمة فى كل اربعين ابنة لبون رواء احمد وابوداود والنسائى وفى حديث الصديق وفى الغنم فى سائمتها الى آخره فلا تجب فى معلوفة ولا اذا اشترى لها ما تأكله او جمع لها من المباح ما تأكله (فيجب فى خمس وعشرين من الابل بنت مخاض) اجماعا وهى ما تم لها سنة سميت بذلك لان امها قد حلت والماخض الحامل وليس كون امها ماخضا شرط وانما ذكر تعريفها بغالب احوالها (و) يجب (فيما دونها) اى دون خمس وعشرين (فى كل خمس شاة) بصفة الابل ان لم تكن معينة فى خمس من الابل كرام سمان شاة كريمة سمنة وان كانت الابل معينة ففيها شاة صحيحة تنقص قيمتها بقدر نقص الابل ولا يجزى بعير ولا بقرة ولا نصف شاتين وفى العشر شاتين وفى خمس عشرة ثلاث شياه وفى عشرين اربع شياه اجماعا فى الكل (وفى ست وثلاثين بنت لبون) ما تم لها سنتان لان امها قد وضعت غالبا فهى ذات لبن (وفى ست واربعين حقة) ما تم لها ثلاث سنين لانها استحققت ان يطرقها الفحل وان يحمل عليها وتركب (وفى احدى وستين جدعة) بالذال المحجمة ما تم لها اربع سنين لانها تجذع اذا سقط سننها وهذا اعلا سس يجب فى الزكاة (وفى ست وسبعين بنتا لبون وفى احدى وتسعين حقتان) اجماعا (فاذا زادت عن مائة وعشرين واحدة فثلاث بنات لبون) لحديث الصدقات الذى كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عند ال عمر ابن الخطاب رواء ابو داود والترمذى وحسنه (ثم فى كل اربعين بنت لبون

وفي كل خمسين حقة (ففي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون وفي مائة واربعين
حقان وبنات لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقاق وفي مائة وستين اربع
بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون وهكذا فاذا بلغت
مائتين خير بين اربع حقاق وخمس بنات لبون ومن وجبت عليه بنت
لبون مثلاً وعدمها او كانت معيبة فله ان يعدل الى بنت مخاض ويدفع
جيرانا او الى حقة ويأخذها وهو شاتان او عشرون درهما ويجزى شاة
وعشرة دراهم ويتعين على ولي محجور عليه اخراج ادون مجزى ولا دخل
لجيران في غير ابل **فصل** في زكاة البقر وهي مشتقة من بقرت
النهي اذا شققته لانها تبقر الارض بالحراثة (ويجب في ثلاثين من البقر)
اهلية كانت او وحشية (تبع او تبعة) لكل منهما سنة ولا شيء فيما دون
الثلاثين لحديث معاذ حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن (و)
يجب (في اربعين مسنة) لها سنتان ولا يجزى مسن ولا تبعان (ثم) يجب
(في كل ثلاثين تبع وفي كل اربعين مسنة) فاذا بلغت ما يتفق فيه الفرضان كاية
وعشرين خير لحديث معاذ رواه احمد (ويجزى الذكر هنا) وهو التبيع
في الثلاثين من البقر لورود النص فيه (و) يجزى (ابن لبون) وحق
جذع (مكان بنت مخاض) عند عدمها (و) يجزى الذكور (اذا كان
المنصب كله ذكورا) سواء كان من ابل او بقر او غنم لان الزكاة مواساة
فان يكفها من غير ماله **فصل** في زكاة الغنم (ويجب في اربعين
من الغنم) ضانا كانت او معزا اهلية او وحشية (شاة) جذع ضان او
نسي معز ولا شيء فيما دون الاربعين (وفي مائة واحدة وعشرين شاتان)
اجمانا (وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه ثم) تستقر الفريضة (في كل مائة
شاة) ففي خمسمائة خمس شياه وفي ستمائة ست شياه وهكذا ولا تؤخذ
شربة ولا معيبة لا يضحى بها الا ان كان الكل كذلك ولا حامل ولا الربا
التي تربى ولدها ولا طروقة الفحل ولا كريمة ولا اكلة الا ان يشأ ربها
وتؤخذ مريضة من مراض وصغيرة من صغار غنم لا ابل وبقر فلا يجزى
نمسلان وعجاجيل وان اجتمع صغار وكبار وصحاح ومعيات وذكور واناث
استندت اى صحبة كبيرة على قدر قيمة المالين وان كان النصاب نوعين كجفاني
وم ابى وبقر وجواميس وضان ومعز اخذت الفريضة من احدهما على
قدر قيمة المالين (والحلطة) بضم الحاء الشربة (تصير المالين) المختلطين

(كا) مال (الواحد) ان كما نصابا من ماشية والخيلطان من اهل وجوها سواء كانت خلطة اعيان بكونه مشاعا بان يكون لكل نصف او نحوه او خلطة اوصاف بان تميز ما لكل واشتركا في مراح بضم الميم وهو الهيات والماوى ومسرح وهو ما تجتمع فيه لتذهب للرعى وعراب وهو موضع الحلب وغفل بان لا يختص بطرق احد المالكين ومرعى وهو موضع الرعى ووقته لقوله عليه السلام لا يجمع بين منترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فاشما يتراجعا بينهما بالسوية رواه الترمذى وغيره فلو كان لانسان شاة ولاخر تسعة وثلاثون ار لاربعة رسلار اربعون شاة لكل واحد شاة واشتركا حولا تاما فبايهم شاة على حسب مناهم واذا كان ثلاثة مائة وعشرون شاة لكل واحد اربعون ولم يثبت لاحدهم حكم الافراد فى شئ من الحول فعلى الجميع شاة اثلاثا ولا اثر لخصلة من ليس من اهل الزكاة ولا فيما دون نصاب ولا خلطة مغضوب واذا كانت سعيامة الرجل متفرقة فوق مسافة قصر فلكل نخل حكمه ولا اثر لخلطه ولا للتفريق فى غير ماشية ويحرم ان فرارا لما تقدم في باب زكاة الحبوب والثمار في قال تعالى يا ايها الذين امنوا اففقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض والزكاة تسمى نفقة (تجب) الزكاة (فى اخبوب كلها) كالخلطة والشعير والارز والدخن والباقلا والعدس والحمص وسائر الحبوب (ولو لم تكن قوتا) كحب الرشاد والفجل والقرطم والابازير كلها كالكسفرة والكمون وبزر الكتان والقنا والخيار لمعوم قوله عليه السلام فيما سمعت السماء والعيون العشر رواه البخارى (وفى كل ثمر يكال ويدخر) لقوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة فمن على اعتبار التوسيق وما لا يدخر لا تكمل فيه انعمه لعدم الفقه مالا (كثير وزبيب) ولوز وفستق وبندق ولا نجب فى سائر الثمار ولا فى الحمص والبقول والرمود ونحوها غير صعد واشنان وسحق وورق شجر يقصد كسدر وخظمى وآس فنجب فيها لانهما مأكلة مدخرة (ويجب) لوجوب الزكاة فى جميع ذلك (بلوغ نصاب قدره) بعد تصفية حب من قشره وجفاف غيره خمسة اوسق لحديث ابنى سعيد اخذنى يرفعه ليس فى دون خمسة اوسق صدقة رواه الجماعة والنسق سنون صاعا وتقدم انه خمسة ارطال وثلاث عراقى فهو (الف وستائة رطل عراقى) والف وارمئة

وثمانية وعشرون رطلا واربعة اسباع رطل مصرى وثلاث مائة واثنان
واربعون رطلا وستة اسباع رطل دمشق ومائتان وسبعة وخمسون رطلا
وسبع رطل قدسى والوسق والصاع والمد مكييل نقلت الى الوزن لتحفظ
وتنقل وتعتبر بالبر الرزين فن اتخذ مكيلا يسع صاعا منه عروف به
ما باع حد الوجوب من غيره (وتضم) انواع الجنس من (ثمرة العمام
الواحد) وزرعه (بعضها الى بعض) ولو نما يحمل في السنة حملين
(في تكميل النصاب) لعموم الخبر وكما لو بدا صلاح احداها قبل الاخرى
سواء افق وقت اطلاعهما او ادراكهما او اختلف تعدد البلد او لا
(لاجنس الى اخر) فلا يقسم بر لشعير ولا قر لزبيب في تكميل نصاب
كلواشى (ويعتبر) ايضا لوجوب الزكاة فيما تقدم (ان يكون النصاب مملوكا
له وقت وجوب الزكاة) وهو بدو الصلاح (فلا تجب فيما يكتسبه الاقاط
او يأخذه بمحصاده) وكذا ماملكه بعد بدو الصلاح بشرا او ارث او غيره
(ولا فيما يجنيه من المباح كالبطم والزعل) بوزن جعفر وهو شعير الجبل
(وبزر قطونا) وحب غام (ولو نبت في ارضه) لانه لا يملكه بملكه الارض
فان نبت بنفسه ما يزرعه الادمى كمن سقط له حب حطة في ارضه او ارض
مباحة فيه الزكاة لانه يملكه وقت الوجوب فصل يجب عشر ~~في~~ وهو
واحد من عشرة (فيما سقى بلا مؤنة) كالنخيل والسيوح والبعل الشارب
بعروقه (و) يجب (نصفه) اى نصف العشر (معها) اى مع المؤنة
كالدولاب تديره البقر والنواضح يستقى عليها لقوله عليه السلام في حديث
ابن عمر وماسق بالفتح نصف العشر رواه البخارى (و) يجب (ثلاثة ارباعه)
اى ارباع العشر (بهما) اى فيما يشرب بلا مؤنة وبمؤنة نصفين قال في
المبدع بغير خلاف نعلمه (فان تفاوت) اى السقى بمؤنة وبغيرها فالاعتبار
(بأكثرهما فها) وغوا لان اعتبار عدد السقى وما يسقى به فى كل وقت مشقة
فاعتبر الأكثر كالسوم (ومع الجهل) بأكثرهما فها (العشر) ليخرج من
عهدة الواجب بيقين واذا كان له حائطان احدهما يسقى بمؤنة والاخر
بغيرها ضما فى النصاب واكمل منهما حكم نفسه فى مؤنة وبغيرها ويصدق مالك
فيما سقى به (واذا اشتد الحب وبدا صلاح الثمر وجبت الزكاة) لانه يقصد
للاكل والاقتيات كاليابس فلو باع الحب او الثمرة او لفا بتعديه بعد لم تسقط
وان قطعها او باعها قبله فلا زكاة ان لم يقصد الفرار منها (ولا يستقر

الوجوب الا يجعلها في اليد (ونحوه وهو موضع تبيسها وتبيسها لانه
قبل ذلك في حكم ما لم تثبت اليد عليه (فان تلفت) الجيوب او الثار
(قبله) اى قبل جعلها في اليد (بغير تعد منه) ولا تفريط (سقطت)
لانها لم تستقر وان تلف البعض فان كن قبل الوجوب ركي الباقي ان بلغ
نصابا والا فلا وان كان بمدة زكي الباقي مطلقا حيث بلغ مع النصف نصابا ويلزم
اخراج حب مصفى وغر يابس ويحرم شراً زكاته او صدقته ولا يصح وزكي
كل نوع على حدته (ويجب العشر) او نصفه (على مستاجر الارض) دون
مالكها كالمستجير لقوله تعالى واتوا الحق يوم حصاده ويجمع العشر والاخراج
في ارض خراجية ولا زكاة في قدر الحراج ان لم يكن له مال آخر (واذا
اخذ من ملكه او موات) كرؤس الحبال من العسل مائة وستين رطلا
هرافيا ففيه عشرة) قال الامام اذهب الى ان في العسل زكاة العشر قد اخذ
عمر منهم الزكاة ولا زكاة فيما يزل من اسمه على اشجار كالن والتزغيل ومن زكى
ما ذكر من العشرات مرة فلا زكاة فيه بعد لانه غير مرصود للغاء والمعدن ان كان ذهباً
اوقية ففيه ربع عشرة ان بلغ نصابا وان كان غيرها ففيه ربع عشر قيمته ان بلغت نصابا
بعد سبك وتصفية اركان المخرح له من اهل وجوب الزكاة والركاز ما وجد من دفن
الجاهلية بكسر الدال اى مدفونهم او من تقدم من كفار عليه او على بعضه علامه كفر
فقط (فيه الخمس) في قليله وكثيره ولو عرضا لقوله صلى الله عليه وسلم وفي الركاز
الخمس متفق عليه عن ابى هريرة ويصرف مصرف الفتي المطلق للصالح كلها وباقيه
لواجده ولو احيرا لغير طلبه وان كان على شئ منه علامة المسلمين فللقطة
وكذا ان لم تكن علامة ^{في} باب زكاة القدين ^{في} اى الذهب والفضة
(يجب في الذهب اذا بلغ عشرين مثقالا وفي الفضة اذا بلغت مائتي درهم)
اسلامى (ربع العشر منهما) لحديث ابن عمر وعائشة مرفوعا انه كان
ياخذ من كل عشرين مثقالا نصف مثقال رواه ابن ماجة وعن علي بنحوه
وحديث انس مرفوعا في الرقة ربع العشر متفق عليه والاعتبار بالدرهم
الاسلامى الذى وزنه ستة دوايز والعشرة من الدراهم سبعة مثاقيل
فالدرهم نصف مثقال وخمسه وهو خمسون حبة وخمسة شميم
والعشرون مثقالا وخمسة وعشرون دينارا وسبعة دنانير وتسعة على التحديد
بالمى زنة درهم وثمان درهم وزكى مغشوش اذا بلغ خالصه نصابا وزنا
(ويضم الذهب الى الفضة في تكميل النصاب) بالاجزاء فلو ملك عشرة

مناقل ومائة درهم فكل منهما نصف نصاب ومجموعهما نصاب ويجزى
 اخراج وكاة احدهما من الاخر لان مقاصدهما وزكاتها متفقة فهما كنوعى
 جنس ولا فرق بين الحاضر والدين (وتضم قيمة العروض) اى عروض
 البجاجة (الى كل منهما) كمن له عشرة مناقل ومتاع قيمته عشرة اخرى
 او له مائة درهم ومتاع قيمته مثلها ولو كان ذهب وفضة وعروض ضم
 الجميع فى تكميل النصاب ويضم جيد كل جنس ومضروبه الى رديه وتبره
 ويخرج من كل نوع بحسته والافضل من الاعلى ويجزى اخراج ردى عن
 اعلى مع الفضل (ويباح للذكر من الفضة الحاتم) لانه عليه السلام
 اتخذ خاتما من ورق متفق عليه والافضل جعل فسه مما يلى كفه وله جعل
 فسه منه ومن غيره والاولى جعله فى يساره ويكره بسبابة ووسطى ويكره
 ان يكتب عليه ذكر الله قرانا او غيره ولو اتخذ لنفسه عدة خواتم
 لم تسقط الزكاة فيما خرج عن العادة الا ان يتخذ ذلك لولده او عبده (و)
 يباح له (قيعة السيف) وهى ما يجمل على طرف القبضة قال انس كانت
 قيعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم فضة ولسم فضة رواء الاثرم (و) يباح له
 (حلية المنطقة) وهى ما يشد به الوسط وتسميها العامة الحياصة واتخذ
 الصحابة المناطق محلاة بالفضة (ونحوه) اى نحو ما ذكر كخية الجوشن
 والخودة والحف والزان وحاميل سيف لان ذلك يساوى المنطقة معنى
 فوجب ان يساويها حكما قال الشيخ فى الدين وتركاش الشاب والكلاليب
 لانه يسير تابع ولا يباح غير ذلك كخية المراكب ولباس الجبل كالجم
 وتحلية الدواة والمقنة والكمران والمشط والمكحلة والميل والمرأة والتفنديل
 (و) يباح للذكر (من الذهب قيعة السيف) لان مهر كان له سيف
 فيه سبائك من ذهب وعثمان بن حنيف كان فى سبيه مسمار من ذهب
 ذكرها احمد وقيدها باليسير مع انه ذكر ان قيعة سيف النبي صلى الله
 عليه وسلم كان وزنها ثمانية مناقل فيحمل انها كانت ذهبا وفضة وقد
 رواء الترمذى كذلك (وما دعت اليه ضرورة كاتف ونحوه) كرباط
 اسنان لان عرفة بن اسعد قطع اظه يوم الكلاب فاتخذ اثنا من فضة
 فانتن عليه فامرته النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ اثنا من ذهب رواء ابو
 داود وغيره وصححه الحاكم وروى الاثرم عن موسى ابن طلحة وابى حمزة
 الضبى وابى رافع وثابت البناتى واسماعيل بن زيد بن ثابت والمغيرة ابن

عند الله انهم شدوا اسنانهم بالذهب (ويباح للتساء من الذهب والفضة ما جرت عادتهن بلبسه ولو كثر) كالطوق والخال والسوار والقرط وما في الخائف والمقالد والتاج وما اشبه ذلك لقوله عليه السلام احل الذهب والحرير للامث من امتي وحرم على ذكورها ويباح لهما تحمل بجواهر ونحوه وكره تحتمهما بحديد وصفر ونحاس ورصاص (ولا زكاة في حلبيهما) اى حلى الذكر والانثى المباح (الممد للاستعمال او الامارية) لقوله عليه السلام ليس في الحلى زكاة رواه الطبراني عن جابر وهو قول انس وجابر وابن عمر وعائشة واسما اختها حتى ولو اتخذ الرجل حلى النساء لاعتبرن او بالعكس ان لم يكن فرراً (وان اعد) الحلى (للمكرى او النفقة او كان محرماً) كسرج ولجام وانية (ففيه الزكاة) ان بلغ نصاباً وزناً لانها انما سقطت مما اعد للاستعمال بصرفه عن جهة انما فيبقى ماعداه على مقتضى الاصل فان كان معداً للتجارة وجبت الزكاة في قيمته كالعروض ومباح الصناعة اذا لم يكن للتجارة يعتبر في النصاب بوزنه وفي الاخراج بقيته ويحرم ان يحلى مسجد او يموت سقف او حائط بنقد ويجب ازالته وزكاته بشرطه الا اذا استهلك فلم يجتمع منه شيء ^{في باب} زكاة العروض ^{بها} جمع عرض باسكان اثراء وهو ما اعد لبيع وشراء لاجل ربح يسمى بذلك لانه يعرض لبيع ويشترى او لانه يعرض ثم يزول (اذا ملكها) اى العروض (بفعله) كالبيع والنكاح والخلع وقبول الهبة والوصية واسترداد المبيع (بنية التجارة) عند التملك او استحباب حكمها فيما تعرض عن عرضها (وبلغت قيمتها نصاباً) من احد القدين (زكى قيمتها) لانها محل الوجوب لاعتبار النصاب بها ولا تجزى الزكاة من العروض (فان ملكها) غير فعله كـ (ارث او) ملكها (بفعله بغير نية التجارة ثم نواها) اى التجارة بها (لم تصر لها) اى للتجارة لانها خلاف الاصل في العروض فلا تصير لها بمجرد التية الا حلى لبس اذا نواه لقينة ثم نواه للتجارة فيزكيه (وتقوم) العروض (عند) تمام (الحول بالاحضد ليقرا من عين) اى ذهب (او ورق) اى فضة فان بلغت قيمتها نصاباً باحد التقدين دون الاخر اعتبر ما تبلغ به نصاباً (ولا يعتبر ما اشترت به) لا قدرأ ولا جنساً روى عن عمر وكا لو كان عرضاً وتقوم المغنية ساذجة والحصى بصفته ولا عبرة بقيمة آنية ذهب وفضة (وان اشترى عرضاً بنصاب من اثمان او عروض

بنى على حوله) لان وضع التجارة على التقاب والاستبدال بالعروض والاثنان
 فلو اقطع الحول لبطلت ركة التجارة (وان اشتراء) او باع (؛)
 نصاب (سائمة لم ين) على حوله لاختلافهما فى النصاب والواجب الا ان
 يشترى نصاب سائمة للتجارة بمثله للقيمة لان السوم سبب للزكاة قدم عليه
 زكاة التجارة لقوتها فزوال المعارض يثبت حكم السوم لظهوره ومن
 ملك نصاباً من السائمة لتجارة فعليه زكاة تجارة وان لم تبلغ قيمتها
 نصاب تجارة فعليه زكاة السوم واذا اشترى مايصنع به ويبقى اثره كزعفران
 ونيل ونحوه فهو عرض تجارة يقوم عند حوله وكذا مايشتريه دباغ
 ليدبغ به كمفص وما يدهن به لسنن وملح ولا شئ فى الات الصباغ وامنة
 التجار وقوارير العطار الا ان يريد بيعها معها ولا زكاة فى غير ماتقدم
 ولا فى قيمة مااعد للكرى من عقار وحيوان وظاهر كلام الاكثر ولو
 اكثر من شراء العقارات فاراً ب باب زكاة الفطر ب هو اسم
 مصدر من افطر الصائم افطاراً وهذه يراد بها الصدقة عن البدن
 وازاقتها الى الفطر من اضافة الشئ الى سببه (تجب على كل مسلم) من
 اهل البوادر ونيرهم وتجب فى مال يتيم لقول ابن عمر فرض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من بر او صاعاً من شعير على العبد
 والحر والذكر والانثى والصغير والكبير من المسلمين وامر بها ان تؤدى
 قبل خروج الناس الى الصلاة منفق عليه وللفنل للتجارية (فضل له) اى
 عبده (يوم العيد وليته صاع عن قوته وقوت عياله) لان ذلك اهم فيجب
 تقديمه لقوله عليه السلام ابداء بنفسك ثم بمن تعول ولا يعتبر لوجوبها
 ملك نصاب وان فضل بعض صاع اخرجه حديث اذا امرتكم باصرفا
 منه ما استطعتم (و) يعتبر كون ذلك كله بعد (حواججه الاصلية) لنفسه
 او لمن تلزمه مؤنته من مسكن وعبد ودابة وثياب بذلة ونحو ذلك (ولا
 يمنها الدين) لانه ليست واجبة فى المال (الا بطلبه) اى طلب الدين
 فيقدمه اذا لان الزكاة واجبة مواساة وقضاء الدين اهم (فيخرج) زكاة
 الفطر (عن نفسه) لما تقدم (و) عن (مسلم يمونه) من الزوجات
 والاقارب وخادم زوجته ان لزمته مؤنته وزوجة عبده وقريبه الذى
 يلزمه اعفافه لعموم قوله عليه السلام ادوا العطرة عن تمونون ولا تلزمه
 فطرة من يمونه من التماس لانها طهرة للمخرج عنه والكافر لا يقابلها

لانه لا يظهره الا الاسلام ولو عبداً ولا تلزمه فطرة اجير وظئر استاجرهما بطعامهما ولا من وجبت نفقته في بيت المال (ولو) تبرع بمؤنة شخص جميع (شهر رمضان) ادى فطرته لعموم الحديث السابق بخلاف ما لو تبرع به بعض الشهر (فان عجز عن البعض) وقدر على البعض (بدا بنفسه) لان نفقة نفسه مقدمة فكذا فطرتها (فامراته) لوجوب نفقتها مطلقاً ولا كدبتها ولانها معاوضة (فرقيقه) اوجوب نفقته مع الاعسار ولو مرهوناً او مغصوباً او غائباً او لتجارة (فامه) لتقديمها في البر (فاقبه) لحديث من ابر يا رسول الله (فولده) لوجوب نفقته في الجملة (فاقرب في ميراث) لانه اولى من غيره فان استوى اثنان فاكتر ولم يفضل الا صاع اقرب (والعبد بين شركاء عليهم صاع) بحسب ملكهم فيه كنفقته وكذا حر وجبت نفقته على اثنين فاكتر يوزع الصاع بينهم بحسب النفقة لان الفطرة تابعة للنفقة (ويستحب ان يخرج عن الجين لفضل عثان رضى الله عنه ولا تحب عليه لانها لو تعلقت به قبل ظهوره لتعلقت الزكاة باجته السوايم (ولا تحب) لزوجة (ناشز) لانه لا تحب عليه نفقتها وكذا من لم تحب نفقتها لصغر ونحوه لانها كالأجنبية ولو حاملاً ولا لامة تسبها الا فقط وتحب على سبدها (ومن لزمته غيره فطرته) كالزوجة والنسيب المهر (فاخرج عن نفسه بغير اذنه) اى اذن من تلزمه (اجزات) لانه انقسم بها ابتدا والغير محتمل ومن اخراج عن لا تلزمه فطرته باذنه اجزا والا فلا (وتحب) المطرة (انروب الشمس ليلة) عيد (الفطر) لاضافتها الى الفطر والاضافة تقتضى الاختصاص والسببية واول زمن يقع فيه الفطر من جميع رمضان مغيب الشمس من ليلة الفطر (فمن اسم بعده) اى بعد الغروب (او ملك عبداً) بعد الغروب (او) تزوج (زوجة) ودخل بها بعد الغروب (او ولد له) بعد الغروب لم تلزمه فطرته (في جميع ذلك لعدم وجود سبب الوجوب) (و) ان وجدت هذه الاشياء قبله (اى قبل الغروب) تلزمه الفطرة لمن ذكر لوجود السبب (ويجوز اخراجها) بمنجلة (قبل العيد بيومين فقط) لما روى البخارى بإساده عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان وقتل في اخره وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم او بيومين وعلم من قوله فقط انها لا تجزى قبلها لقوله عليه السلام اغنوهم عن الفطر في هذا اليوم وحتى قدمها

بالزمن الكثير فان الاغنى المذكور (و) اخراجها (يوم العيد قبل) مضيه
الى (الصلاة افضل) لحديث ابن عمر السابق اول الباب (وتكره في باقيه
اي باقى يوم العيد بعد الصلاة) ويقضيها بعد يومه (ويصكون) آتيا
بناخيرها عنه لخالفته امره عليه السلام بقوله اغنوهم في هذا اليوم رواه
الدارقطني من حديث ابن عمر ولمن وجبت عليه فطرة غيره اخراجها
مع فطرته مكان نفسه ^{في} فصل ويجب ^{في} الفطرة (صاع) اربعة
امداد وتقدم في الغسل (من بر او شعير او دقيقتها او سويقها) اي
سويق البر او الشعير وهو ما يحمص ثم يطحن ويكون الدقيق او السويق
بوزن حبه (او) صاع من (تمر او زبيب او اقط) يعمل من اللبن الخفيض
نقول ابى سعيد الخدرى كنا نخرج زكاة الفطر اذ كان فينا رسول الله صلى
الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير او صاعا من تمر او صاعا
من زبيب او صاعا من اقط متفق عليه والافضل تمر فزبيب فبر فانفع فشعير
فدقيقتها نسويتهما فاقط (فان عدم الخمس) المذكورة (اجزا كل حب)
يقات (وشرقيات) كالذرة والدخن والارز والعدس والتين اليابس و
(لا) يجزى (معيب) كسوس ومبلول وقديم تغير طعمه وكذا مختلط
بكثير مما لا يجزى فان قل زاد بقدر ما يكون المصفى صاعا لقلة مشقة تنقيه
وان ابن سيرين يجب ان ينقى الطعام قال احمد وهو احب الى (ولا) يجزى
(حبة) خروجه عن الكيل والادخار (ويجوز ان يعطى الجماعة) من اهل
البرية (ما يلزم الواحد وعكسه) بان يعطى الواحد ما على جماعة والافضل
ان لا ينقص معطى عن مدبر او نصف صاع من غيره واذا دفعها الى مستحقها
فانخرجها اخذها الى دافعها او جمعت الصدقة عند الامام ففرقها على اهل
الهمام فمادت الى انسان صدقته جاز ما لم يكن حيلة ^{في} باب اخراج
الزكاة ^{في} يجوز لمن وجبت عليه الزكاة الصدقة تطوعا قبل اخراجها
(ويجب) اخراج الزكاة (على الفور مع امكانه) كذمر مطلق وكفارة
لان الامر المطلق يقتضى الفورية وكما لو طالب بها الساعى ولان حاجة
التأخير ناجزة والتأخير غل بالقصود وربما ادى الى الفوات (الا لفسر)
تخوف رجوع ساع او على نفسه او ماله ونحوه وله تأخيرها لاشد حاجة
وتقريب وجار ولتعذر اخراجها من المال لنية ونحوها (فان منعها) اي
ازلت (جمعا لوجوبها كفر طارف بالحكم) وكذا جلجل عرفه فله واصر

وكذا جاحد وجوبها ولو لم يجتمع من أدلتها (واخذت) الزكاة منه (وقتل)
لردته بتكذيبه لله ورسوله بعد ان يستتاب ثلاثا (او بخلا) اى ومن منعها
بخلا من غير جحد (اخذت منه) فقط قهرا كدين الادمى ولم يكفر
(وعذر) ان علم تحريم ذلك وقوتل ان احتج اليه ووضعها الامام مواضعها
ولا يكفر بقتاله للامام ومن ادمى اداها او بقاء الحول او نقص الصواب
او ان ما بيده لغيره ونحوه صدق بلايين (وتجب) الزكاة (فى مال صبي
ومجنون) لما تقدم (فيخرجها وليها) فى مالهما كصرف نفقة واجبة عليهما لان
ذلك حق تدخله النيابة ولذلك صح التوكيل فيه (ولا يجوز اخراجها) اى
الزكاة (الابنة) من مكلف لحديث انما الاعمال بالنيات والاولى قرن الية
بدفع وله تقديمها بزمن يسير كصلاة فينوى الزكاة او الصدقة الواجبة
ونحو ذلك واذا اخذت منه قهرا اجزأت ظاهرا وان تعذر وصول الى
المالك لجس او نحوه فاخذها الامام او نائبه اجزأت ظاهرا وباطنا
(والافضل ان يفرقها بنفسه) ليكون على يقين من وصولها الى
مستحقها وله دفعها الى السامى ويسن اظهارها (و) ان (يقول عند
دفعها هو) اى مؤديها (واخذها ما ورد) فيقول دافعها اللهم اجعلها
منغما ولا تجعلها مغرما ويقول اخذها اجرک الله فيما اعطيت وبارک لك فيما
ابقيت وجعله لك طهورا وان وكل مسلما ثقة جاز واجزأت نية موكل مع
قرب والانى مؤكل عند دفع لوكيل ووکیل عند دفع لفقير ومن علم
اهلية اخذ كره اعلامه بها ومع عدم عادته لا يجزیه الدفع له الا ان اعلمه
(والافضل اخراج زكاة كل مال فى فقرا بلده) ويجوز نقلها الى دون مسافة
قصر من بلد المال لانه فى حکم بلد واحد ولا يجوز نقلها (مطلقا) الى
ما تقصر فيه الصلاة (لقوله عليه السلام لما ذلما بعته لليمن اعلمهم ان الله
قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترد على فقرائهم بخلاف نذر
وكفارة ووصية مطلقة (فان فعلها) اى نقلها الى مسافة قصر (اجزأت)
لانه دفع الحق الى مستحقه فبرى من عهده وياتم (الا ان يكون) المال
(فى بلد) او مكان (لا فقرا فيه فيفرقها فى اقرب البلاد اليه) لانهم اولى
وعليه مؤنة نقل ودفع وکیل ووزن (فان كان) المالك (فى بلد وماله فى)
بلد (آخر اخرج زكاة المال فى بلده) اى بلد به المال كل الحول او اكثره
دون ما نقص عن ذلك لان الاطماع انما تتعلق به غالبا بمضى زمن الوجوب

او ما قابله (و) اخرج (فطرته في بلد هو فيه) وان لم يكن له به مال لان الفطرة اذا تتعلق بالبدن كما تقدم ويجب على الامام بث السعاة قرب زمن الوجوب لقبض زكاة المال الظاهر كالسائمة والزرع والثمار لتصله عليه السلام وفعل الخلفاء رضى الله عنهم بعده (ويجوز تعجيل الزكاة لحولين فاقول) لما روى ابو عبيد في الاموال باسناده عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم تعجل من العباس صدقة سنتين ويعضده رواية مسلم فهي على ومثلها وانما يجوز تعجيلها اذا كمل النصاب لا عما يستقده واذا تم الحول والنصاب ناقص قدر ما عجله صح واجزاء لان المعجل كالموجود في ملكه فلو عجل عن مايتى شاة شاتين فتحت عند الحول سحلة لزمته فائنة وان مات قابض معجلة او استنى قبل الحول اجزات لا ان دفعها الى من يعلم غناه فاقترع اعتبارا بحال الدفع (ولا يستحب) تعجيل الزكاة ولمن اخذ الساعي منه زيادة ان يتد بها من قابله قال الموفق ان نوى التعجيل ﴿ باب اهل الزكاة ﴾ وهم (غانية) اصناف لايجوز صرفها الى غيرهم من بناء المساجد والقاطر وسد البثوق وتكفين الموتى ووقف المصاحف وغيرها من جهات الخير لقوله تعالى اذا الصدقات للفقراء والمساكين الاية احدهم (الفقراء وهم) اشد حاجة من المساكين لان الله بدا بهم وانما يبدأ بالاهم فالاهم فهم (من لا يجدون شيئا) من الكفاية (او يجدون بعض الكفاية) اى دون نصفها وان تفرغ قادر على التكسب للعلم لا للعبادة وتندر الجمع اعطى (و) الثانى (المساكين) الذين (يجدون اكثرها) اى اكثر الكفاية (او نصفها) فيعطى الصنفان تمام كفايتهما مع عايلتهما سنة ومن ملك ولو من اثنان مالا يقوم بكفايته فليس بنى (و) الثالث (العاملون عليها وهم) السعاة الذين يعيهم الامام لاختد الزكاة من اربابها (كحياتها وحفاظها) وكتابتها وقسامها وشرط كونه مكلفا مسما امينا كافيا من غير ذوى القربى ويمطى قدر اجرة منها ولو غنيا ويجوز كون حاملها وراعيها ممن منع منها الصنف (الرابع المؤلفة قلوبهم) جمع مؤلف وهو السيد المطاع فى عشيرته (ممن يرجى اسلامه او كف شره او يرجى بعطية قوة ايمانه) او اسلام نظيره او جبايتها ممن لا يعطيها او دفع عن المسلمين ويمطى ما يحصل به التاليف عند الحاجة فقط فترك عمر وعثمان وعلى اعطاهم لعدم الحاجة اليه فى خلافتهم لاسقوط

سهمهم فان تمذر الصرف اليهم رد على بقية الاصناف (الخامس الرقاب
وهم المكاتبون) فيعطى المكاتب وفاء دينه لمجزه عن وفاء ما عليه ولو مع
قدرته على التكسب ولو قبل حلول نجم ويجوز ان يشتري منها رقبة لا تعتق
عليه فيعتبها لقول ابن عباس (و) يجوز ان (يشك منها الاسير المسلم)
لان فيه فك رقبة من الاسر لا ان يعتق قه او مكاتبه عنها (السادس
الغارم) وهو نوعان احدهما غارم (لاصلاح ذات البين) اى الوصل بان
يقع بين جماعة عطية كقيلتين او اهل قريتين تشاحر في دما واموال
ويحدث بسببها الشح والعداوة فيتوسط الرجل بالصلح بينهما ويلتزم في
ذمته مالا عوضا عما بينهم ليطفى النار فهذا قد اتى معروفا عطيا فكان
من المعروف حمله عنه من الصدقة ليلا يحجب ذلك بسادات القوم المصلحين
او يوهن عزائمهم بخاء الشرع باباحة المسئلة فيها وجعل لهم نصيبا من
الصدقة (ولو مع غنى) ان لم يدفع من ماله النوع الثانى ما اشير اليه
بقوله (او) تدب (لنفسه) فى شراء من كفار او مباح او محرم وتاب
(مع الفقر) ويعطى وفاء دينه ولو لله ولا يجوز له صرفه فى غيره ولو فقيرا
وان دفع الى الغارم لعقره جاز ان يقضى منه دينه (السابع فى سبيل الله
وهم الغزاة المتطوعة اى) الذين (لادبوان لهم) او لهم دون ما يكفيهم
فيعطى ما يكفيه لغزوه ولو غنيسا ويجزى ان يعطى منها لحج فرض فقير
وعمرته لا ان يشتري منها فرسا يحبسها او عقارا يقفه على الغزاة وان لم
يفز رد ما اخذه نفل عبد الله اذا خرج فى سبيل الله اكل من الصدقة
(الثامن ابن السبيل) وهو (المسافر المنقطع به) اى بسفره المباح او المحرم
اذا تاب (دون المنشى للسفر من بلده) الى غيرها لانه ليس فى سبيل لان
السبيل هى الطريق فسمى من لزمها ابن السبيل كما يقال ولد الليل لمن يكثر
خروجه فيه وابن الماء لطيره ملازمته له (فيعطى) ابن السبيل (ما يوصله
الى بلده) ولو وجد مقرضا وان قصد بلدا واحتاج قبل وصوله اليها اعطى
ما يصل به الى البلد الذى قصده وما يرجع به الى بلده وان فضل مع ابن
سبيل او غاز او غارم او مكاتب شئ رده وغيرهم يتصرف بما شاء للملكه له
مستقرا (ومن كان ذا عيال اخذ ما يكفهم) لان كل واحد من عائلته
مقصود دفع حاجته ويقلد من ادعى عيالا او فقرا ولم يعرف بنى (ويجوز
صرفها) اى الزكاة (الى صنف واحد) نقوله تعالى وان تحفوها وتؤتوها

الفقراء فهو خير لكم ولحديث معاذ حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن فقال اعلوهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترد على فقرائهم متفق عليه فلم يذكر في الآية والحبر الا صنف واحد ويجزى الاقتصار على اسنان واحد ولو غريمه او مكاتبه ان لم يكن حيلة لاه عليه السلام امر بنى زريق بدفع صدقتهم الى سلمة بن صخر وقال لقيصة اقم يا قبيصة حتى تأتيا الصدقة فامر لك بها (ويسن) دفعها (الى اقاربه الذين لا تلزمه مؤسهم) كحالها وخالته على قدر حاجتهم الاقرب فالاقرب لقوله عليه السلام صدقتك على ذى القرابة صدقة وصلة

فصل ولا يجزى ان (تدفع الى هاشمي) اي من ينسب الى هاشم بان يكون من سلالة فدخل فيهم آل عباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبدالمطلب وآل ابي لهب لقوله عليه السلام ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد اما هي اوساخ اناس اخرجه مسلم لكن تجزى اليه ان كان غاريا او غارما لاصلاح ذات اسين او مؤلنا ولا الى (مطلبي) لمشاركتهم لبني هاشم في الخمس اختاره القاضي واصله وصححه ابن المجاز وحزم به في الوجيز وغيره والاصح تجزى اليهم اختاره الخرق والشيخان وغيرهم وحزم به في المنتهى والاقناع لارابة الاصناف وغيرها من العمومات يتناولهم ومشاركتهم لبني هاشم في الخمس ليس لمجرد قراباتهم بدليل ان بني نوفل وبني عبد شمس مثله ولم يعطوا شيئا من الخمس واذا شاركهم بالنصرة مع القرابة كما اشار اليه عليه السلام بقوله لم يفارقوني في جاعلية ولا اسلام والنصرة لا تقتضي حرمان الزكاة (و) لا الى (مواليها) لقوله عليه السلام وان امرئ اعطى منهم رواء ابو داود والنسائي والترمذي وصححه لكن عن الاصح تجزى الى موالي بني المطلب كاليهم ولكل اخذ صدقة تطوع ووصية او نذر لفقر لا كفارة (ولا الى فقيرة تحت غنى منفق) ولا الى فقير ينفق عليه من وجبت عليه نفقته من اقاربه لاستغنائه بذلك (ولا الى فرعه) اي ونده وان سفل من ولد الابن او ولد البنت (و) لا الى (اسمه) كايه وجده وامه وجدته من قبلهما وان علوا لا ان يكونوا عمالا او مؤلفين او غزاة او غارمين لذات بين ولا يجزى ايضا الى سائر من تلزمه نفقته ما لم يكن تاملا او غاريا او مؤلفا او مكاتبا او ابن سليل او غارما لاصلاح ذات بين

وتجزى الى من تبرع بشفقة بضمه الى عياله او تعذرت ففقتة من زوج
او قريب فهو غيبة او امتناع (ولا) تجزى (الى عبد) كامل رقب
غير عامل او مكاتب (و) لا الى (زوج) فلا يجزيها دفع زكاتها اليه
ولا بالعكس وتجزى الى ذوى ارحامه من غير عمودى النسب (وان
اعطاها لمن ظنه غير اهل لاخذها فبان اهلا) لم تجزى لعدم جزومه
بنية الزكاة حال دفعها لمن ظنه غير اهل لها (او بالعكس) بان دفعها
لغير اهلها ظانا انه اهلها (لم تجزى) لانه لا يحنى حاله غالبا وكدين
الادى (الا اذا دفعها لفقى ظنه فقيرا) فتجزى لان النبي صلى الله
عليه وسلم اعطى الرجلين الجليلين وقال ان شئتما اعطيتكما منها ولا حظ
فيها لفقى ولا لقوى مكتسب (وصدقة التطوع مستحبة) حث الله عليها
فى كتابه العزيز فى آيات كثيرة وقال عليه السلام ان الصدقة لتغنى غضب
الرب وتدفع ميتة السوء رواه الترمذى وحسنه (و) هى (فى رمضان)
وكل زمان ومكان فاضل كالشر والحرمين افضل لقول ابن عباس كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اجود الناس وكان اجود ما يكون فى
رمضان حين يلقاه جبريل الحديث متفق عليه (و) فى (اوقات الحاجات
افضل) وكذا على ذى رحم لاسباب مع عداوة وجار لقوله تعالى يتى
ذا مقربة او مسكينا ذا مترية ولقوله عليه السلام الصدقة على المسكين
صدقة وعلى ذى الرحم اثنتان صدقة وصلة (ونس) الصدقة (بالفاضل
عن كفايته وكفايته من يمونه) لقوله عليه السلام اليد العليا خير من
اليد السفلى وابدأ بمن تعول وخير الصدقة عن ظهر غنا متفق عليه
(ويأثم) من تصدق (بما ينقصها) اى ينقص مؤنة تلزمه وكذا لو
اضر بنفسه او غريمه او كفيله لقوله عليه السلام كفى بالمرء اثما ان يضيع
من يقوته ومن اراد الصدقة بماله كله وله عاتلة لهم كفاية او يكفيهم
بمكسبه فله ذلك لقصة الصديق وكذا لو كان وحده ويعلم من نفسه حسن
التوكل والصبر على المسئلة والا حرم

كتاب الصيام

لغة مجرد الامساك يقال للساكت صائم لامساكه عن الكلام ومنه انى نذرت
لنرحم صوما وفى الشرع امساك بنية عن اشياء محصورة وهى مفسداته

في زمن معين من شخص مخصوص وفرض صوم رمضان في السنة الثانية
 من الهجرة قال ابن حجر في شرح الاربعين في شعبان اتى فصام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم تسع رمضان اجماعا (يجب صوم رمضان برؤية
 هلاله) لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ولقوله عليه السلام
 صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته والمستحب قول شهر رمضان كما قال الله
 تعالى ولا يكره قول رمضان (فان لم ير) الهلال (مع محو ليلة الثلاثين)
 من شعبان (اصبحوا مفطرين) وكره الصوم لانه يوم الشك المنهى عنه (وان
 حال دونه) اى دون هلال رمضان بان كان في مطلعه ليلة الثلاثين من شعبان
 (غيم او قتر) بالتحريك اى غيرة وكذا دخان (فظاهر المذهب يجب صومه)
 اى صوم يوم تلك الليلة حكما ظنيا احتياطا بنية رمضان قال في الانصاف
 وهو المذهب عند الاصحاب وبصروه وصنفوا فيه التصانيف
 وردوا جميع المخالف وقالوا نصوس احمد تدل عليه اتى وهذا
 قول عمرو ابنه وعمرو ابن العاص وابى هريرة وانس ومعاوية وعائشة
 واسما ابنتى ابى بكر الصديق رضى الله عنهم لقوله صلى الله عليه وسلم انما
 الشهر تسع وعشرون يوما فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى
 تروه فان غم عليكم فاقدروا له قال نافع كان عبد الله ان عمر اذا مضى
 من الشهر تسعة وعشرون يوما يبعث من ينظر له الهلال فان رأى فذلك
 وان لم ير ولم يحل دون منظره سحب ولا قتر اصح فطروا وان حال دون
 منظره سحب او قتر اصح صائما ومعنى اقدروا له اى ضيقوا بان يحصل
 شعبان تسعا وعشرين وقد فسره ابن عمر بفعله عليه السلام وهو راويه
 واعلم بمقتضى فيجب الرجوع الى تفسيره ويجزى صوم ذلك اليوم ان ظهر منه
 وتصلى التراويح تلك الليلة ويجب امساكه على من لم يبيت التية لا عتق او
 طلاق معلق برمضان (وان رؤى) الهلال (نهارا) ولو قبل الزوال (فهو
 ليلة المقبلة) كما لو رؤى اخر الهار وروى البخارى في تاريخه مرفوعا من
 اشراط الساعة ان يروا الهلال يقولون ابن ليلتين (واذا رآه اهل بلد)
 اى متى ثبتت رؤيته ببلد (لزم الناس كلهم الصوم) لقوله عليه السلام
 صوموا لرؤيته وهو خطاب للامة كافة فان رآه جماعة ببلد ثم سافروا لبلد
 بعيد فلم ير الهلال به في اخر الشهر افطروا (ويصاء) وجوبا (برؤية
 عدل) مكلف ويكفى خبره بذلك لقول ابن عمر ترا الناس الهلال فاخبرت

رسول الله صلى الله عليه وسلم انى رأيت فصام وامر الناس بصيامه رواه
ابو داود (ولو) كان (افى) او عبدا او بدون لفظ الشهادة ولا يختص
بحاكم فيلزم الصوم من سمع عدلا يخبر برؤيته وثبت بنية الاحكام ولا يقل
فى شوال وسائر الشهور الا ذكران بلفظ الشهادة ولو صاموا ثمانية
وعشرين يوما ثم رأوه قضوا يوما فقط (فان صاموا بشهادة واحد ثلاثين
يوما فلم ير الهلال) لم يفطروا لقوله عليه السلام وان شهد اثنان
فصوموا وافطروا (او صاموا لاجل غيم) ثلاثين يوما ولم ير الهلال
(لم يفطروا) لان الصوم اما كان احتياطا والاصل بقاء رمضان وعلم منه
انهم لو صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوما ولم يروه افطروا محموا كان او
غيا كما تقدم (ومن رأى وحده هلال رمضان ورد قوله) زمه الصوم
وجميع احكام الشهر من طلاق وغيره معاق به لعنه انه من رمضان (او
رأى) وحده (هلال شهر شوال صام) ولم يفطر لقوله عليه السلام
الفطر يوم يفطر الناس والاغنى يوم يفضى الناس رواه الترمذى وصححه
وان اشتهت الاشهر على نحو ما سورت تحرى وصام واجزاء ان لم يعلم انه تقدمه
ويقضى ما وافق عيدا او ايام تسريق (ويلزم الصوم) فى شهر رمضان (لكل
مسلم) لا كافر ولو اسلم فى اثنا عشر ايام فقط (مكاف) لا صير
ومجنون (قادر) لا مريض يعجز عنه للاية وعلى ولى صغير مطبق امره
به وضربه عليه ليعتاده (واذا قامت البينة فى اثناء النهار) برؤية الهلال
تلك الليلة (وجب الامساك والقضا) لذلك اليه الذى افطره (على
كل من صار فى اثناء اهلا لوجوبه) اى وجوب الصوم وان لم يكن
حال الفطر من اهل وجوبه (وكذا حائض ونفسا طهرنا) فى اثناء
النهال فيمسكان ويقضيان (و) كذا (مسافر قدم مفطرا) عسك ويقضى
وكذا لو برى مريض مفطرا او باغ صغير فى اثناءه مفطرا امسك وقضى
فان كانوا صايين اجزاهم وان علم مسافر انه يتقدم غدا لزمه الصوم
لاصغير علم انه يبلغ غدا لعدم تكليفه (ومن افطر لكبير او مريض لا يرجى
برؤه اطعم لكل يوم مسكينا) ما يجزى فى كفارة مد من ر او نصف صاع
من غيره لقول ابن عباس فى قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية ليست
منسوخة هى للكبير الذى لا يستطيع الصوم رواه البخارى والمرضى اى
لا يرجى برؤه فى حكم الكبير لكن ان كان الكبير او المريض ابنى لا يرجى

برؤء مسافرا فلا فدية لقطره بئذ معتاد ولا قضا ليجزئه عنه (وسن)
القطر (المريض يضربه) الصوم (ولمسافر يقصر) ولو بلا مشقة لقوله
تعالى ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ويكره لهما الصوم
ويجوز وطئ لمن به مرض ينتفع به ولا كفارة فيه اوبه شبق ولم تندفع
شهوته بدون وطئ ويخاف تشقق انثيه ولا كفارة ويقضى ما لم يتعذر
لشبق فيطعم ككبير وان سافر ليفطر حرما (وان نوى حاضر صوم يوم
ثم سافر في اثناؤه فله الفطر) اذا فارق بيوت قريته ونحوها لظاهر الاية
والاخبار الصريحة والافضل عدمه (وان افطرت حامل او) افطرت
(مرضع خوفا على افسهما) فقط او مع الولد (قضتا) اى قضتا الصوم
(فقط) من غير فدية لانهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه (و) ان
افطرتا خوفا (على ولديهما) فقط (قضتا) عدد الايام (واطعمتا) اى
وجب على من يمون الولدان يطعم عنهما (لكل يوم مسكينا) ما يجزى في
كفارة لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس
كانت رخصة للشخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام ان يفطرا
ويطعما مكان كل يوم مسكينا والحلبى والمرضع اذا خافا على اولادها افطرتا
واطعمتا رواه ابو داود وروى عن ابن عمر وتجزى هذه الكفارة الى
مسكين واحد جملة ومتى قبل رضيع ثدى غيرها وقد ان يستأجر له لم
نفطر وظئر كام ويجب الفطر على من يحتاجه لا قاذ معصوم من هلكة
كفرق وليس لمن ايج له الفطر بمرضان صوم غيره فيه (ومن نوى الصوم
ثم حن او اغمى عليه جميع النهار ولم يبق جزاء منه لم يصح صومه) لان
الصوم الشرعى الامساك مع النية فلا يضاف للمجنون ولا للمغمى عليه فان
افاق جزأ من النهار صح الصوم سواء كان من اول الهار او اخره (لان
ما - بع النهار) فلا يمنع صحة صومه لان النوم عادة ولا يزول به الاحساس
بالكلية ويلزم المغمى عليه القضا (اى قضا الصوم الواجب زمن الاغما
لان مدته لا تطول) فلم يزل به التكليف (فقط) بخلاف المجنون فلا
قضاء عليه لزوال تكليفه (ويجب تعيين النية) بان يعتقد انه يصوم من رمضان
او قضائه او نذر ا - كفارة لقوله عليه السلام واذا لكل امرء ما نوى (من
الليل) روى الدارقطى باسناده عن عمرة عن عائشة مرفوعا من
لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له وقال اسناده كلهم قحات ولا

فرق بين اول الليل او وسطه او اخره ولو آتى بعدها ليلا جفاف للصوم من نحو أكل ووطئ (لصوم كل يوم واجب) لان كل يوم عبادة مفردة لا يفسد صومه بفساد صوم غيره (لانية الفرضية) اى لا يشترط ان ينوى كون الصوم فرضا لان التعمين يجزى عنه ومن قال اما صائم غدا ان شاء الله مترددا فسدت نيته لا متبركا كما لا يفسد ايمانه بقوله انا مؤمن ان شاء الله غير متردد في الحال ويكفى في النية الاكل والشرب بنية الصوم (ويصح صوم) النفل بنية من النهار قبل الزوال او بعده (لقول معاذ وابن مسعود وحذيفة وحديث عائشة دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقاه هل عندكم من شيء فقلنا لا قال فاني اذا صائم رواء الجماعة الا البخاري وامر بصوم عاشوراء في اثنا عشر ومحمدكم بالصوم الشرعى المثاب عليه من وقتها (ولو نوى ان كان غدا من رمضان فهو فرضي لم يجزيه) لعدم جزومه بالنية وان قال ذلك ليلة الثلاثين من رمضان وقال والا فاما مقطر فبان من رمضان اجزاء لانه بنى على اصل لم يثبت زواله (ومن نوى الافطار افطر) اى صار كمن لم ينو لقطعه النية وليس كمن اكل او شرب فيصح ان ينويه نفلا بغير رمضان ومن قطع نية نذر او كسامة ثم نواه نفلا او قلب نيتهما الى نفل صح كما لو استقل من فرض صلاة الى نفلها . باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة به وما يتعلق بذلك (من اكل او شرب او استعط) بدهن او غيره فوصل الى حلقه او دماغه (او احتقن او استحل بما يصل) اى بما علم وصوله (الى حلقه) لرطوبته او حدثه من كل او صبر او قطور او ذرور او ائمد كثير او يسير وطيب فسد صومه لان العين منفذ وان لم يكن معتادا (او ادخل الى جوفه شيئا) من اى موضع كان (غير احليله) فلو قطر فيه او غيب فيه شيئا فوصل الى المثانة لم يبطل صومه (او استقاء) اى استدعى القي ففاد فسد ايضا لقوله عليه السلام من استقاء عمدا فليقص حسنه الترمذي (او استقى) فامنى او امذى (او باشر) دون الفرج او قبل او نس (فامنى او امذى او كرر النظر فانزل) منيا فسد صومه لا ان امذى (او حجم او احتجم وظهر دم عامدا ذاكرا) في الكل (لصومه فسد) صومه لقوله عليه السلام افطر الحاجم والمحجوم رواه احمد والترمذي قل ابن خزيمة ثبتت الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ولا يفطر فسد ولا

شرط ولا رفاف (لا) ان كان (ناسيا او مكرها) ولو بوجور مغمى عليه
 معالجة فلا يفسد صومه واجزاء لقوله عليه السلام عفى لامتى عن الخطاء
 والنسيان وما استكرهوا عليه ولحديث ابى هريرة مرفوعا من نسي وهو
 صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه متفق عليه (او
 طار الى حلقه ذباب او غبار) من طريق او دقيق او دخان لم يفطر لعدم
 امكان التحرز من ذلك اشبه اليايم (او فكر فانزل) لم يفطر لقوله عليه
 السلام عفى لامتى ما حدثت به انفسها ما لم تعمل به او تتكلم به وقياسه
 على تكرار النظر غير مسلم لانه دونه (او احتلم) لم يفسد صومه لان ذلك
 ليس بسبب من جهته وكذا لو ذرعه القيء اى غلبه (او اصح في فيه طعام
 فلفظه) اى طرحه لم يفسد صومه وكذا لو شق عليه ان يلفظه قبله مع
 ريقه من غير قصد لم يفسد لما تقدم وان تميز عن ريقه وباهم باختياره افطر
 ولا يفطر ان لعل باطن قدميه بشئ فوجد طعمه في حلقه (او اغتسل
 او تغمض او استنثر) يعنى استشق (او زاد على الثلاث) في المضمضة
 او الاستنشاق (او بالغ) فيهما (فدخل الماء حلقه لم يفسد صومه) لعدم
 القصد وتكره المبالغة في المضمضة والاستنشاق للصائم وتقدم وكرها له عبثا
 او اسرافا او لحرا او عطش كغوصه في ماء لغير غسل مشروع او تبرد
 ولا يفسد صومه بما دخل حلقه من غير قصد (ومن اكل) او شرب
 او جامع (شاكافى طلوع فجر) ولم يتبين له طلوعه (صح صومه) ولا
 قضا عليه ولو تردد لان الاصل بقاء الليل (لا ان اكل) ونحوه (شاكا
 في غروب الشمس) من ذلك اليوم الذى هو صائم فيه ولم يتبين بعد ذلك
 انها غربت فمات قضا الصوم الواجب لان الاصل بقاء النهار (او) اكل ونحوه
 (متعقدا انه ليل فبان نهارا) اى فبان طلوع الفجر او عدم غروب الشمس
 قضى لانه لم يتم صومه وكذا يقضى ان اكل ونحوه يعقده نهارا فبان ليلا
 ولم يجدد نية الواجب لا من اكل ظاهرا غروب شمس ولم يتبين له الخطا
 فصل ومن جامع في نهار رمضان ولو في يوم لزمه امساكه او راي
 الهلال ليكن وردت شهادته فقيب حشفة ذكره الاصل (في قبل) اصلى (او
 دبر) ولو ناسيا او جاهلا او مكرها (فعليه القضاء والكفارة) انزل او لا ولو
 اوطح ختنى مشكل ذكره في قبل ختنى مشكل او قبل امرأة او اوطح رجل
 ذكره في قبل ختنى مشكل لم يفسد صوم واحد منهما الا ان يتزل كالغسل

وكذا اذا ازل مجوب او امرأتان بمساحقة (وان جامع دون الفرج) ولو عمدا
 (فازل) منيا او مذبا (او كات المرأة) المجامعة (مذروة) بمجهل او نسيان او
 اكراه فالقضا ولا كفارة وان طأعت عالة عامدة فالكفارة ايضا (او جامع
 من نوى الصوم في سفره) المباح فيه القصر او في مرض ييج الفطر
 (افطر ولا كفارة) لانه صوم لا يلزمه المضى فيه اشبه التطوع لانه يفطر
 بنية الفطر فيقع الجماع بعده ١ وان جامع في يومين (متفرقين او متواليين
 (او كرهه) اى كرر الوطى (في يوم ولم يكفر) للوطى الاول (فكفارة
 واحدة في الثانية) وهى ما اذا كرر الوطى في يوم قبل ان يكفر قال في
 المفتى والشرح بغير خلاف (وفي الاولى) وهى ما اذا جامع في يومين
 (اثنين) لان كل يوم عبادة مفردة (وان جامع ثم كفر ثم جامع في يومه
 فكفارة ثانية) لانه وطى محرم وقد تكرر فتكرر هى كالحج (وكذلك من
 لزمه الامساك) كمن لم يعلم برؤية الهلال الا بعد طلوع الفجر او نسي
 النية او اكل حامدا (اذا جامع) فعليه الكفارة لهنك حرمة الزمن (ومن
 جامع وهو معافى ثم مرض او جن او سافر لم تسقط) الكفارة عنه
 لاستقرارها كالموطى العذر (ولا تجب الكفارة بغير الجماع في صيام
 رمضان لانه لم يرد به نص وغيره لايساويه والزرع جماع والازال بالمساحقة
 كالجماع على ما في المنتهى (وهى) اى كفارة الوطى في نهار رمضان (عق
 رقبة) مؤمنة سليمة من العيوب الضارة بالعمل (فان لم يجد) رقبة فصيام
 شهرين متتابعين فان لم يستطع (الصوم) فاطعام ستين مسكينا (لكل
 مسكين مدبر او نصف صاع من تمر او زبيب او شعير اواقط) (فان لم يجد)
 شيئا يطعمه للمساكين (سقطت) الكفارة لان الاهرا بى لما دفع اليه النبي
 صلى الله عليه وسلم التمر ليطعمه للمساكين فاخبره بحاجته قال اطعمه
 اهلك ولم يأمره بكفارة اخرى ولم يذكر له بقاها في ذمته بخلاف كفارة
 حج وظهار وعين ونحوها ويسقط الجميع بتكفير غيره عنه باذنه ﴿ باب
 ما يكروه وما يستحب ﴾ في الصوم (وحكم القضا) اى قضاء الصوم
 (يكروه) لصائم (جمع ريقه فيبتله) للخروج من خلاف من قال بفطره
 (ويحرم) على الصائم (بلع الخامة) سواء كانت من جوفه او صدره
 او دماغه ١ ويفطر بها فقط (اى لا بالريق) ان وصلت الى فيه (لانهما
 من غير الفم وكذلك اذا تجس فيه بدم اوقى ونحوه قبله وان قل لا مكان

التحرز منه وان اخرج من فقه حصة او درهما او خيطا ثم اعاده فان كثرت
 ما عليه ففطر والا فلا ولو اخرج لسانه ثم اعاده لم يفطر بما عليه ولو كثرت
 لانه لم ينفصل عن محله ويفطر بريق اخرجه الى بين شفتيه ثم بلعه (ويكره
 ذوق طعام بلا حاجة) قال المجد المنصوص عنه انه لا بأس به لحاجة ومصلحة
 وحكاه هو والبخاري عن ابن عباس (و) يكره (مضغ علك قوى) وهو
 الذى كل مامضته صلب وقوى لانه يجلب الثم ويجمع الريق ويورث العطش
 (وان وجد طعمهما) اى طعم الطعام والملك (فى حلقه افطر) لانه اوصله
 الى جوفه (ويحرم) مضغ (الملك المتحلل) مطلقا اجماعا قاله فى المبدع
 (ان بلغ ريقه) والا فلا هذا معنى ما ذكره فى المقنع والمتقى والشرح لان
 المحرم ادخال ذلك الى جوفه ولم يوجد وقال فى الانصاف والصحيح من
 المذهب انه يحرم مضغ ذلك ولو لم يباع ريقه وجزم به الاكثر انتهى وجزم
 به فى الاقناع والمنتهى ويكره ان يدع بقايا الطعام بين اسنانه وشم ما لا يؤمن
 ان يجذبه نفسه كسحيق مسك (وتكره القبله) ودوامى الوطى (لمن تحرك
 شهوته) لانه عليه السلام نهى عنها شابا ورخص لشيخ رواه ابو داود من
 حديث ابى هريرة ورواه سعيد عن ابى هريرة وابى الدرداء وكذا عن
 ابن عباس باسناد صحيح وكان صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم لما كان
 مالكا لاربه وغير ذى الشهوة فى معناه اى فى معنى الشيخ وتحرم ان ظن
 انزالا (ويجب) مطلقا (اجتناب كذب وغية) ونجاسة (وشتم) ونحوه
 لقوله عليه السلام من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة فى ان
 يدع طعامه وشرابه رواه احمد والبخاري وابو داود وغيرهم قال احمد ينبغي
 للصائم ان يتعاهد صومه من لسانه ولا يمارى ويصون صومه وكانوا اذا
 صاموا قعدوا فى المساجد وقالوا نحفظ صومنا ولا نقاب احدا ولا نعمل
 عملا نجرح به صومنا (ويسن) له كثرة قراءة وذكر وصدقة وكف لسانه
 عما يكره ويسن (لمن شتم قوله) جهرا (انى صائم) لقوله عليه السلام فان
 شاتمك احد او قاتله فليقل انى امرء صائم (و) يسن (تأخير السجود) ان
 لم يخش طلوع فجر ثان لقول زيد ابن ثابت تسكرنا مع النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم قمنا الى الصلاة قلت كم كان بينهما قال قدر خمسين اية متفق عليه
 وكره جماع مع شك فى طلوع فجر لاسجود (و) سن (تعجيل فطر) لقوله عليه
 السلام لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه والمراد اذا تحقق

غروب الشمس وله الفطر بقلبة الظن وتحصل فضيلته بشرب وكما لها باكل ويكون
 (على رطب) لحديث انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يظلم على
 رطبات قبل ان يصلي فان لم تكن فعلى تمرات فان لم تكن تمرات حتى خشوات من
 ماء رواه ابو داود والترمذي وقال حسن غريب (فان عدم) الرطب (فتمر
 فان عدمه) على (ماء) لما تقدم (وقول ما ورد) عند فطره ومنه اللهم لك
 صحت وعلى رزقك افطرت سبحانك وبمحمدك اللهم تقبل مني انك انت
 السميع العليم (ويستحب القضاء) اي قضاء رمضان فورا (متابعا) لان القضاء
 يحكي الاداء وسواء افطر بسبب محرم اولا وان لم يقض على الفور
 وجب العزم عليه (ولا يجوز) تأخير فضائه (الى رمضان اخر من
 غير عذر) لقول عائشة كان يكون على الصوم من رمضان فما استطاع ان
 اقصيه الا في شعبان لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه فلا يجوز
 التطوع قبله ولا يصح (فان فعل) اي اخره بلا عذر حرم عليه وحيث
 (فعله مع القضاء اطعام مسكين لكل يوم) ما يجزى في كفارة رواه
 سعيد باسناد جيد عن ابن عباس والدارقطني باسناد صحيح عن ابي هريرة
 وان كان لعذر فلا شيء عليه (وان مات) بعد ان اخره لعذر فلا شيء عليه
 ولغير عذر اطعم عنه لكل يوم مسكين كما تقدم (ولو بعد رمضان اخر)
 لانه باخراج كفارة واحدة زال تفریطه والا طعام من راس ماله اوصى به
 او لا وان مات وعليه صوم كفارة اطعم عنه كصوم متعة ولا يقضى عنه
 ما وجب باصل الشرع من صلاة وصوم (وان مات وعليه صوم) نذر
 (او حج) نذر (او اعتكاف) نذر (او صلاة نذر استحب لوليه قضاؤه)
 لما في الصحيحين ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان
 امي ماتت وعابها صوم نذر افاصوم عنها قال نعم ولان النيابة تدخل في
 العبادة بحسب حقها وهو اخف حكما من الواجب في اصل الشرع والولي
 هو الوارث فان صام غيره جاز مطلقا لانه تبرع وان خاف تركه وجب
 الفعل فليفعله الولي او يدفع الى من يفعله عنه ويدفع في الصوم عن كل
 يوم طعام مسكين وهذا كله فيمن امكنه صوم ما نذره فلم يصح فلو امكنه
 بعضه قضى ذلك البعض فقط والعمرة في ذلك كالخروج باب صوم التطوع
 وفيه فضل عظيم لحديث كل عمل ابن ادم له الحسنه بعشر امثالها الى سبع مائة
 ضعف فيقول الله تعالى الا الصيام فانه لي وانا اجزي به وهذه الاضافة

للتشريف والتعظيم (يسن صيام) ثلاثة ايام من كل شهر والافضل ان يجعلها
 (ايام) الليالي (اليض) لما روى ابوذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اذا صمت
 من الشهر ثلاثة ايام فصم ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة رواه
 الترمذي وحسنه وسمي بيضا لا يبيضاض لياها كلها بالقمر (و) (صوم
 الاثنين والخميس) لقوله عليه السلام ما يومان تعرض فيهما الاعمال
 على رب العالمين واحبان يعرض على وانا صائم رواه احمد والنسائي (و) (سن
 صوم) (ست من شوال) لحديث من صام رمضان واتبعه بست من شوال
 فكأنما صام الدهر اخرجه مسلم ويستحب تنابها وكونها عقب العيد لما فيه
 من المسارعة الى الخير (و) (يسن صوم) (شهر المحرم) لحديث افضل الصيام
 بعد رمضان شهر الله المحرم رواه مسلم (واكد العاشر ثم التاسع) لقوله
 عليه السلام لأن بقيت الى قابل لاصوم من التاسع والعاشر اخرج به احمد
 وقال ان اشبه عليه اول الشهر صام ثلاثة ايام ليستيقن صومها وصوم
 عاشوراء كفارة سنة ويسن فيه التوسعة على العيال (و) (صوم) (تسع
 ذي الحجة) لقوله عليه السلام ما من ايام العمل الصالح فيهن احب الى
 الله من هذه الايام العشر قالوا يارسول الله ولا الجهاد في سبيل الله
 قال ولا الجهاد في سبيل الله تعالى الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع
 من ذلك بشئ رواه البخاري (و) (اكده) (يوم عرفة لغير حاج بها)
 وهو كفارة سنتين لحديث صيام يوم عرفة احتسب على الله ان يكفر
 السنة التي قبله والسنة التي بعده وقال في صيام يوم عاشوراء اني احتسب
 على الله ان يكفر السنة التي قبله رواه مسلم وبلى يوم عرفة في الاكدية
 يوم التروية وهو الثامن (وافضله) اى افضل صوم التطوع (صوم
 يوم وفطر يوم) لامره عليه السلام عبدالله ابن عمر وقال هو افضل
 الصيام متفق عليه وشروطه ان لا يضعف البدن حتى يحجز عن ما هو
 افضل من الصيام كالقيام بحقوق الله تعالى وحقوق عباده اللازمة والا
 فتركه افضل (ويكره افراد رجب) بالصوم لان فيه احياء لشعار الجاهلية
 فان افطر منه او صام معه غيره زالت الكراهة وكره افراد يوم الجمعة
 لقوله عليه السلام لا تصوموا يوم الجمعة الا وقله يوم او بعده يوم متفق
 عليه (و) (افراد يوم السبت) لحديث لا تصوموا يوم السبت الا فيما
 افترض عليكم رواه احمد وكره صوم يوم التيروز والمهرجان وكل عيد

للكفار او يوم يفردونه بالتعظيم (و) يوم (الشك) وهو يوم الثلاثين من شعبان اذا لم يكن غيم ولا نحوه لقول عمار من صام اليوم اذى يشك فيه فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود والترمذي وصححه البخاري تعليقا ويكره الوصال وهو ان لا يفطر بين اليومين او الايام ولا يكره الى السحر وتركه اولى (ويحرم صوم) يومى (العيدين) اجماعا لانهم المتفق عليه (ولو فى فرض و) يحرم (صيام ايام التشريق) لقوله عليه السلام ايام التشريق ايام اكل وشرب وذكر الله رواه مسلم (الا عن دم متعة او قران) فيصح صيام ايام التشريق لمن عدم الهدى لقول ابن عمر وعائشة لم يرخص فى ايام التشريق ان يصم الا لمن لم يجد الهدى رواه البخاري (ومن دخل فى فرض موسع) من صوم او غيره (حرم قطعه) كالمضيقي فيحرم خروجه من الفرض بلا عذر لان الخروج من عهدة الواجب متعين ودخلت التوسعة فى وقته رققا ومظنة للحاجة فذا شرع تبعت المصلحة فى اقامه (ولا يلزم) الا تمام (فى الفل) من صوم وصلاة ووضوء وغيرها لقول عائشة يا رسول الله اهدى لنا حبس وهو التمرع الحسن فقال ارنه فلقد اصبحت صائما فاكل رواه مسلم وغيره وزاد النسائي باسناد جيد اغا مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فان شاء امضاها وان شاء حبسها وكره خروجه منه بلا عذر (ولا قضاء فاسده) اى لا يلزم قضاء ما فسد من النفل الا الحج والعمرة فيجب اتمامهما لانقضاء الاحرام لازما فان افسدهما او فسادا لزمه القضاء (وترجى ليلة القدر فى العشر الاخير) من رمضان لقوله عليه السلام تحروا ليلة القدر فى العشر الاواخر من رمضان متفق عليه وفى الصحيحين من قام ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه زاد احمد وما تأخر وسيت بذلك انه يقدر فيها ما يكون فى تلك السنة او لعظام قدرها عند الله او لان اللطاعة فيها قدرا عظيما وهى افضل الليالى وهى باقية لم ترفع للاخبار (واوتاره أكد) لقوله عليه السلام اطلبوها فى العشر الاواخر فى ثلاث بقين او خمس بقين او سبع بقين او تسع بقين (ليلة سبع وعشرين) باع) اى ارجاها لقول ابن عباس وابى ابن كعب وغيرها وحكمة اخفائها عن يهود (ويدعو فيها) لان الدعاء مستجاب فيها (بتا زرد) عن عائشة قالت يا رسول الله ان وافقتها فبم ادعو قال قولى (اللهم) انك عفو تحب العفو

فأعف عنى رواه أحمد وابن ماجه وللترمذى معناه وصححه ومعنى العفو الترك
والنسيان مرفوع حديث ابن هريرة مرفوعا سلوا الله العفو والعافية والمعافاة
الدائمة فما أوتي أحد بعد يقين خيرا من معافاة فالشر الماضى يزول بالعفو
والحاضر بالعافية والمستقبل بالمعافاة لتضمنها دوام العافية **باب الاعتكاف**
وهو **لغة** لزوم الشيء ومنه يكفون على اصنام لهم واصطلاحا
(لزوم مسجد) أى لزوم مسلم عاقل ولو مميزا لا غسل عليه مسجدا ولو
ساعة (طاعة الله تعالى) ويسمى جوارا ولا يبطل باغماء وهو (مسنون)
كل وقت اجما لفعله عليه السلام ومداومته عليه واعتكف أزواجه بعده
ومعه وهو فى رمضان أكد لفعله عليه السلام وأكده فى عشره الاخير
(ويصح) الاعتكاف (بلا صوم) لقول عمر يا رسول الله انى نذرت فى
الجاهلية ان اعتكف ليلة بالمسجد الحرام فقال النبي صلى الله عليه وسلم
أوف بنذرك رواه البخارى ولو كان الصوم شرطا لما صح اعتكاف الليل
(ويلزمان) أى الاعتكاف والصوم (بالنذر) فمن نذر ان يعتكف صايما
او يصوم معتكفا او باعتكاف لزمه الجمع وكذا لو نذر ان يصلى معتكفا
ونحوه لقوله عليه السلام من نذر ان يطيع الله فليطعه رواه البخارى وكذا
لو نذر صلاة بسورة معينة ولا يجوز لزوجة اعتكاف بلا اذن زوجها ولا
لن نذر بلا اذن سيده ولهما تحليهما من تطوع مطلقا أى سواء اذنا فيه او لم
يأذنا ومن نذر بلا اذن (ولا يصح) الاعتكاف (الا) بنية لحديث انما
الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى ولا يصح الا (فى مسجد) لقوله
تعالى واتم عاكفون فى المساجد (يجمع فيه) أى تقام فيه الجماعة لان
الاعتكاف فى غيره يفضى اما الى ترك الجماعة او تكرار الخروج اليها كثيرا
مع امكان التحرز منه وهو مناف للاعتكاف (الا) من لا تلزمه الجماعة
كا (المرأة) والمعذور والعبد فيصح اعتكافهم (فى كل مسجد) للآية وكذا
من اعتكف من الشروق الى الزوال مثلا (سوى مسجد يبتها) وهو
الموضع الذى تتخذ لصلاتها فى يبتها لانه ليس بمسجد حقيقة ولا حكما
لجواز لبثها فيه حايطا وجنبا ومن المسجد ظهره ورجلته المحوطة ومنارته
التي هى او بابها فيه وما زيد فيه والمسجد الجامع افضل لرجل يتخلل
اعتكافه جمعة (ومن نذره) أى الاعتكاف (او الصلاة فى مسجد غير)
المساجد (الثلاثة) مسجد مكة والمدينة والاقصى (وافضلها) المسجد

(الحرام فمسجد المدينة فالأقصى) لقوله عليه السلام صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام رواه الجماعة إلا أبا داود (لم يلزمه) جواب من أى لم يلزمه الاعتكاف أو الصلاة (فيه) أى فى المسجد الذى عينه أن لم يكن من الثلاثة لقوله عليه السلام لا تشد الرحل إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى فلو تمين غيرها بتعيينه لزمه المضى إليه واحتاج لشد الرحل إليه لكن أن نذر الاعتكاف فى جامع لم يحزه فى مسجد لا تقام فيه الجمعة (وإن عين) الاعتكاف أو صلاته (الأفضل) كالسجدة الحرام (لم يحز) اعتكافه أو صلاته (فيما دونه) كمسجد المدينة أو الأقصى (وعكسه بمكسه) فن نذر اعتكافاً أو صلاة بمسجد المدينة أو الأقصى أجزأه بالسجدة الحرام لما روى أحمد وأبو داود عن جابر أن رجلاً قال يوم الفتح يا رسول الله أنى نذرت أن فزع الله عليك مكة أن أصلى فى بيت المقدس فقال صل هاهنا فساله فقال صل هاهنا فقال قال شاك إذا (ومن نذر) اعتكافاً (زماً معيناً) كعشر ذى الحجة (دخل معتكفه قبل ليلة الأولى) فدخل قيل الغروب من اليوم الذى قبله (وخرج) من معتكفه (بعد آخره) أى بعد غروب الشمس آخر يوم منه وإن نذر يوماً دخل قبل فجره وآخر حتى تغرب شمس وان نذر زمناً معيناً تابعه ولو اطاق وعدداً فله تفرقه ولا تدخل ليلة يوم نذره كيوم ليلة نذرهما (ولا يخرج المعتكف) من معتكفه (إلا لما لا بد) له (منه) كاتيانه بماكل ومشرب لعدم من مأتية بهما وكفى بقتة وبول وغائط وطهارة واجبة وغسل متنجس محتاجة وإلى الجمعة وشهادة لزمته والأولى أن لا يكر للجمعة ولا يطيل الجلوس بعدها وله الشئ على عادته وقصد بيته لحاجة أن لم يجد مكاناً يليق به بلا ضرر ولا منة وغسل يده بمسجد فى ماء من وسخ ونحوه لا بول وفصد وحجامة بانه فيه أو فى هوايه (ولا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة) حيث وجب عليه الاعتكاف متتابعاً ما لم يتعين عليه ذلك لعدم من يقوم به (إلا أن يشترطه) أى يشترط فى ابتداء اعتكافه الخروج إلى عيادة مريض أو شهود جنازة وكذا كل قرينة لم تتعين عليه وما له منه بد كعشاء ومبيت بيته لا الخروج للتجارة ولا التكسب بالصناعة فى المسجد ولا الخروج لما شاء وإن قال متى مرضت أو عرض لى عارض خرجت فله شرطه وإذا زال العذر وجب الرجوع إلى اعتكاف

واجب (وان وطئ) المتكف (في فرج) او ازل بمباشرة دونه (فسد اعتكافه) لو كثر كفارة يمين ان كان الاعتكاف مندورا لافساد نذره لا لوطئه ويبطل ايضا اعتكافه بخروجه لما له منه بد ولو قل (ويستحب اشتغاله بالقرب) من صلاة وقراءة وذكر ونحوها (واجتنب ما لا يفي به) بفتح الياء اى همه لقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يفي به ولا بأس ان تزوره زوجته في المسجد وتحدث معه وتصلح راسه او غيره ما لم يتلذذ بشئ منها وله ان يتحدث مع من يأتيه ما لم يكن ويكره العمت الى الليل وان نذره لم يف به وينبى لمن قصد المسجد ان ينوى الاعتكاف مدة لبثه فيه لا سيما ان كان صائما ولا يجوز البيع ولا الشرافيه للمتكف وغيره ولا يصح

كتاب المناسك

جمع منسك بفتح السين وكسرهما وهو التعبد يقال تسك تعبد وغلب اطلاقها على متعبدات الحج والمنسك في الاصل من النسكة وهى الذبيحة (الحج) بفتح الحاء فى الاشهر عكس شهر ذى الحجة فرض سنة تسع من الهجرة وهو لغة القصد وشرعا قصدمكة لعمل مخصوص فى زمن مخصوص (والعمرة) لغة الزيارة وشرعا زيارة البيت على وجه مخصوص وهما (واجبان) لقوله تعالى واتوا الحج والعمرة لله ولحديث عائشة يا رسول الله هل على النساء من جهاد قال نعم عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة رواه احمد وابن ماجه باسناد صحيح واذا ثبت ذلك فى النساء فالرجال اولى اذا تقرر ذلك فيحجان (على) الحر (المسلم المكلف القادر) اى المستطيع (فى عمره مرة) واحدة لقوله عليه السلام الحج مرة فمن زاد فهو متطوع رواه احمد وغيره فالاسلام والعقل شرطان للوجوب والعحة والبلوغ وكال الحرية شرطان للوجوب والاجزا دون العحة والاستطاعة شرط للوجوب دون الاجزا فمن كملت له الشروط وجب عليه السعى (على الفور) وياتم ان اخره بلا عذر لقوله عليه السلام تعجلوا الى الحج يعنى الفريضة فان احكم لا يدري ما يعرض له رواه احمد (فان زال الرق) بان عتق العبد محرما (و) زال (الجنون) بان افاق المجنون واحرم ان لم يكن محرما (و) زال (الصبا) بان بلغ الصغير وهو محرم (فى الحج) وهو (بعرفة) قبل الدفع منها او بعده ان

عاد فوقف في وقته ولم يكن سعى بعد طواف القدوم (وفي) أى او وجد
ذلك في احرام (العمرة قبل طوافها صح) أى الحج او العمرة فيما ذكر (فرضا)
فتجزئه عن حجة الاسلام وعمرته ويمتد باحرام ووقوف موجودين اذا وما قبله
تطوع لم يقلب فرضا وقال بعضهم يشق موقوفا فاذا زال الرق اقلب فرضا
فان كان الصغير او القن سعى بعد طواف القدوم قبل الوقوف لم يجزه
الحج ولو اعاد السعى لانه لا يشرع مجاوزة عدده ولا تكراره بخلاف الوقوف فانه
لا قدر له محدود وتشرع استدامته وكذا ان بلغ او عتق في اثناء طواف
العمرة لم يجزه ولو اعاده (و) يصح (فعلهما) أى الحج والعمرة (من الصبي)
نظرا لحديث ابن عباس ان امرأة رفعت الى النبي صلى الله عليه وسلم صبي
فقال هذا حج قال نعم ولك اجر رواء مسلم ويحرم الولي في مال عمن لم يميز
ولو محرما او لم يحج ويحرم بيمينه باذنه ويفعل ولي ما يعجزها لكن يبدا الولي
في رمي بنفسه ولا يمتد برمي حلال ويطاق به لعجز رابكا او محمولا (و)
يعثمان (من العبد ففلا) لعدم المانع ويلزمان بنذره ولا يحرم به ولا زوجة
الا باذن سيد وزوج فان عقدها فلهما تحليلهما ولا يمنعها من حج فرض كملت
شروطه ولكل من ابوى حر بالغ منعه من احرام بنفل كنفل جهاد ولا
يحملانه ان احرم (والقادر) المراد فيما سبق (من امكنه الركوب ووجد
زادا) و (راحلة) بالتهما (صالحين مثله) لما روى الدارقطني باسناده عن
انس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله عز وجل من استطاع اليه سبيلا
قال قيل يا رسول الله ما السبيل قال الزاد والراحلة وكذا لو وجد ما يحصل
به ذلك (بعد قضاء الواجبات) من الديون حاة او مؤجلة والزكوات
والكفارات والنذور (و) بعد (الفقات الشرعية) له ولعاليه على الدوام
من عقار او بضاعة او صناعة (و) بعد (الحوايج الاصابة) من كتب
ومسكن وخدام واسئلة وغماروطا ومحورها ولا يصير مستطيعا ببذل غيره له
ويعتبر امن الطريق بلا خفارة يوجد فيه الماء والعام على المعتاد وسعة
وقت يمكن السير فيه على العادة (وان اعجزه) عن السعى (كبر او مرض
لا يرجي رؤه) او ثقل لا يقدر معه على ركوب الا بمشقة شديدة او كان
نضو الخلفة لا يقدر يثبت على راحلة الا بمشقة غير محتملة (لزمه ان يقيم من
يحج ويعتمر عنه) قورا (من حيث وجبا) أى من بلده لقول ابن عباس
ان امرأة من خثعم قالت يا رسول الله ان ابني ادركته فريضة الله تعالى في الحج

شيئا كبيرا لا يستطيع أن يستوى على الراحة أفا حج عنه قال حجي عنه متفق
 عليه (وهجزي) الحج والعمرة (عنه) أي عن المنوى عنه أذا (وان عوفي
 بعد الاحرام) قبل فراغ نائه من النسك او بعده لانه أتى بما امر به
 فخرج من المهددة ويسقطان عن من لم يجد نائبا ومن لم يحج عن نفسه لم
 يحج عن غيره ويصح ان يستيب قادر وغيره في قلح وبعضه والنائب امين
 فيما يعطاه ليحج منه ويحتسب له نفقة رجوعه وخادمه ان لم يخدم مثله نفسه
 (ويشترط لوجوبه) أي الحج والعمرة (على المرأة وجود محرما) لحديث
 ابن عباس لا تسافر امرأة الا مع محرم ولا يدخل عليها رجل الا ومعها
 محرم رواه احمد باسناد صحيح ولا فرق بين الشابة والمجوز وقصير السفر
 وطويله (وهو) أي محرم السفر (زوجها او من تحرم عليه على التأيد
 لنسب) كاخ مسلم مكلف (او سبب مباح) كاخ من رضاع كذلك وخرج
 من تحرم عليه بسبب محرم كام المزنى بها وبنتها وكذا ام الموطوءة بشبهة
 وبنتها والملاعن ليس محرما للملاعة لان تحريمها عليه ابداء عقوبة وتفليظ
 عليه لا حرمتها ونفقة المحرم عليها فيشترط لها ملك زاد وراحلة لهما ولا
 يلزمه مع بذلها ذلك سفر معها ومن ايسر منه استنابت وان حجت بدونه
 حرم واجزا (وان مات من لزماء) أي الحج والعمرة (اخرجا من تركته)
 من رأس المال اوصى به اولا ويصح النسيب من حيث وجبا على الميت
 لان القضا يكون بصفة الاداء وذلك لما روى البخاري عن ابن عباس ان
 امرأة قالت يا رسول الله ان امي بذرت ان تحج فلم تنح حتى ماتت أفا حج
 عنها قال نعم حجي عنها ارايت لو كان على امك دين اكننت قاضيته له اقضوا
 الله فالله احق بالوفاء ويسقط بحج اجنبي عنه لا عن حى بلا اذنه وان ضاق
 ماله حج به من حيث بلغ وان مات في الطريق حج عنه من حين مات
 باب المواقيت الميقات لغة الحد واصطلاحا موضع العبادة وزمنها
 (وميقات اهل المدينة ذوا الحليفة) بضم الحاء وفتح اللام بينها وبين المدينة
 ستة اميال او سبعة وهي ابعد المواقيت من مكة بينها وبين مكة عشرة ايام
 (و) ميقات (اهل الشام ومصر والمغرب المحففة) بضم الحاء وسكون الخاء
 المهملة قرب رافع بينها وبين مكة نحو ثلاث مراحل (و) ميقات (اهل
 اليمن نل) بينه وبين مكة ليلتان (و) ميقات (اهل نجد) والطائف
 (قرن) بسكون الراء ويقال قرن المنازل وقرن الثعالب على يوم وليلة من

مكة (و) ميقات (اهل المشرق) اى العراق وخراسان ونحوها (ذات
عرق) منزل معروف سمي بذلك لان فيه عرقا وهو الجبل الصلير وبينه
وبين مكة نحو مرحلتين (وهى) اى هذه المواقيت (لاهلها) المذكورين
(ولمن مر عليها من غيرهم) اى من غير اهلها ومن منزله دون هذه
المواقيت يحرم منه الحج وحمرة (ومن حج من اهل مكة) فانه يحرم (منها)
لقول ابن عباس وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذا
الحليفة ولاهل الشام بالحفة ولاهل نجد قرن ولاهل اليمن نلزم من لهن
ولمن اتى عليهن من غير اهلن ممن يريد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمحلها
من اهلها وكذلك اهل مكة يهلون منها متفق عليه ومن لم يمر بميقات احرم
اذا علم انه حاذا اقربها منه لقول عمر انظروا الى حدوها من قديد رواه
البخارى ويسن ان يحتاط فان لم يحاذ ميقاتا احرم من مكة بمرحلتين
(وعمرته) اى عمرة من كان بمكة يحرم بها (من اخل) لان النبي صلى
الله عليه وسلم امر عبد الرحمن ابن ابى بكر ان يعمر عائشة من التمتع
متفق عليه ولايجل لحر مسلم مكلف اراد مكة او السك تجاوز الميقات
بلا احرام الا لقنال مباح او خوف او حاجة تنكر كخطاب ونحوه فان
تجاوزته لغير ذلك لزمه ان يرجع ليحرم منه ان لم يخف فوت حج او على
نفسه وان احرم من موضعه فعليه دم وان تجاوزه غير مكلف ثم كاف
احرم من موضعه وكره احرام قبل ميقات وبجى قبل اشهره ويستعد
(واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة) منها يوم النحر
وهو يوم الحج الاكبر **باب الاحرام** **الحج** لفظة نية الدخول فى الحرم
لانه يحرم على نفسه بنبته ما كان مباحا له قبل الاحرام من النكاح والطيب
ونحوها وشرعا (نية النسك) اى نية الدخول فيه لا نيته ان يحج او
يعتمر (سن لمريده) اى مرید الدخول فى النسك من ذكر واثى
(غسل) ولو حايضا ونفسا لان النبي صلى الله عليه وسلم امر اسما بنت
عميس وهى نفسا ان تغسل رواء مسلم وامر عائشة ان تغسل لاهلال الحج
وهى حايض (او تيمم لعدم) اى عدم الماء او تعذر استعماله لحو مرض (و)
سن له ايضا (تنظيف) باخذ شعر وظفر وقطع راحة كربة لتلا يحتاج اليه
فى احرامه فلا يتمكن منه (و) سن (تطيب) فى بدنه بمسك او بخور او ماء
ورد ونحوها لقول عائشة كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم

لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت وقالت كاتى انظر الى
 وبيص المسك في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم متفق
 عليه وكرهه ان يتطيب في ثوبه وله استدامة لبسه ما لم يزرعه فان زرعه فليس
 له ان يلبسه قبل غسل الطيب منه ومتى تيمم مس ما على بدنه من الطيب
 او نجاه عن موضعه ثم رده اليه او نقله الى موضع اخر فدى لا ان سال
 بمرق او شمس (و) سن له ايضاً (تجرد من محيط) وهو كما يحاط على
 قدر الملبوس عليه كالقميص والسرراويل لانه عليه السلام تجرد لاهلاله رواه
 الترمذى (و) سن له ايضاً ان يحرم (في ازار ورداء ايضين) نظيفين
 وتعلمين لقوله عليه السلام ولعمر احكم في ازار ورداء وتعلمين رواه احمد
 والمراد بالعلمين التأسومة ولا يجوز له لبس السرموزة والجمجم قاله في
 الفروع (و) سن (احرام عقب ركعتين) فلا او عقب فريضة لانه عليه
 السلام اهل دبر صلاة رواه النسائى (وينته شرط) فلا يصبر محرماً بتجرد
 التجرد او اثلية من غير نية الدخول في النسك لحديث اذا الاعمال بالنيات
 (ويستحب قوله اللهم انى اريد نسكك كذا) اى ان يعين ما يحرم به ويلفظ به
 وان يقول (فيسرملى) وتقبله منى وان يشترط فيقول (وان حبسنى حابس
 فمحلى حيث حبستى) لقوله صلى الله عليه وسلم لضباعة بنت الزبير حين
 قالت له انى اريد الحج واجدنى وجعة فقال حببى واشترطى وقولى اللهم محلى
 حيث حبستى متفق عليه زاد النسائى في رواية اسنادها جيد فان لك على
 ربك ما استتبت فتى حبس بمرض او عدو او ضل عن الطريق حل ولا شئ
 عليه ولو شرط ان يحل متى شاء او ان افسده لم يقضه لم يصح الشرط
 ولا يبطل الاحرام بمنحون او اغماء او سكر كوت ولا ينقصد مع وجود
 احدها والانسك تمتع وافراد وقران (وافضل الانسك التمتع) فالافراد
 فالقران قال احمد لا اشك انه عليه السلام كان قارناً والمتعة احب الى ائمة
 وقال لانه اخر ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم فى الصحيحين انه صلى الله عليه
 وسلم امر اصحابه لما طافوا وسعوا ان يحملوها عمرة الا من ساق هدياً
 وثبت على احرامه لسوقه الهدى وتأسف بقوله لو استقبلت من امرى
 ما استدبرت ما سقت الهدى ولا حلت معكم (وصفته) اى التمتع (ان يحرم
 بالعمرة فى اشهر الحج ويفرغ منها ثم يحرم بالحج فى عامه) من مكة او قربها
 او بعيد منها والافراد ان يحرم بحج ثم بعمرة بعد فراغه منه والقران ان

يحرم بهما معا او بهائم يدخله عليهما قبل شروع في طوافها ومن احرم به
ثم ادخلها عليه لم يصح احرامه بها (و) يجب (على الاقنى) وهو اوس كان
مسافة قصر فاكتر من الحرم ان احرم متمعا او قارنا (دم) نسك لا جبران بخلاف
اهل الحرم ومن هومته دون المسافة فلا شئ عليه لقوله تعالى ذلك لمن لم
يكن اهله حاصر المسجد الحرام ويشترط ان يحرم بها من مبرات او مسافة قصر
فاكثر من مكة وان لا يسافر بينهما فان سافر مسافة قصر فاحرم فلا دم عليه وسن
لمفرد وقارن فسح نيتهما بحج وينويان باحرامهما ذلك عمرة مفردة لحديث
الصحيحين السابق فاذا حلا احراما به ليصيرا متمعين ما لم يسوقا هديا او يقفا بعرفة
وان ساقه متمتع لم يكن له ان يحل فيحرم بحج ان طاف وسعى امرته قبل
حلق فاذا ذبحه يوم النحر حل منهما (وان حاضت المرأة) المتمتع قبل طواف
العمرة فخشيت فوات الحج احرمت به (وجوبا (وصارت قارنة) لما روى
مسلم ان عائشة كانت متمتع فحاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اهل بي
وكذا لو خشي غيرها ومن احرم واطلق صح وصرفه لما شاء وبمثل ما احرم فلان
انقصد بمثله وان جهله جعله عمرة لانها اليقين ويصح احرمت يوما او بنصف نسك
لان احرم فلان فانا محرم لعدم جزمه (واذا استوى على راحلته قال)
قطع به جماعة والاصح عقب احرامه (ليك اللهم ليك) اى انا متمتع
على طاعتك واجابة امرك (ليك لاشريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك
والملك لاشريك لك) روى ذلك عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حديث متفق عليه وسن ان يذكر نسكه فيها وان يبدأ القارن
بذكر عمرته واكثر التلبية وتناكذ التلبية اذا علا نشزا او هبط واديا او صلى
مكتوبة او اقبل ليل او نهار او التفت الرفاق او سمع مليدا او فعل عظورا
ناسيا او ركب دابته او نزل عنها او رأى البيت (يصوت بها الرجل) اى
يجهر بالتلبية لحبر السائب ابن خلاد مرفوعا اتانى جبريل قاصدا ان امر
اصحابي ان يرفعوا اصواتهم بالاehl والتلبية وصححه الترمذي وانا يسن
الجهر بالتلبية في غير مساجد الحل وامعساره وفي غير طواف القدوم
والسعى بعده وتشرع بالعربية لقادر ولا قبلته ويسن بعدها دعاء وصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم (وتخفيها المرأة) بقادر ما تسمع رقة تقبا ويكره
جهرها فوق ذلك مخافة الفتنة ولا تكره اللبسة للال باب محظورات
الاحرام (اى المحرمات بسببه) وهى (اى محظورات) (تسعة)

احدها (حلق الشعر) من جميع بدنه بلا عذر يعنى ازالته بحاق او تنف
او قلع لتحوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله (و) الثانى
(تقليم الاظافر) او قصه من يد او رجل بلا عذر فان خرج بينه شعر
او كسر ظفره فزالهما او زالا مع غيرها فلا فدية وان حصل الاذى بقرح
او قلع ونحوه فزال شعره لذلك فدى ومن حلق رأسه باذنه او سكت ولم
ينبه فدى وبياح لمحرّم غسل شعره بسدر ونحوه فمن (حلق) شعرة
واحدة او بعضها فعليه طعام مسكين وشعرتين او بعض شعرتين فطعام
مسكين وثلاث شعرات فعليه دم (او قلم) ظفرا فطعام مسكين وظفرين
فطعام مسكين و (ثلاثة فعليه دم) اى شاة او اطعام ستة مساكين او
صيام ثلاثة ايام وان خلل شعره وشك فى سقوط شئ به استحب (الثالث)
تفطية راس الذكر اجماعا واشار اليه بقوله (ومن غطى راسه بملاصق
فدى) سواء كان معتاداً كعمامة وبرنس ام لا كقرطاس وطبن ونودة
وحناء او عصبه بسير او استظل فى محل راكبا او لا ولو لم يلاصقه ويحرم
ذلك بلا عذر لا ان حمل عليه او استظل بخيمة او شجرة او بيت (الرابع)
لبسه الخيط واليه الاشارة بقوله (وان لبس ذكر مخيطا فدى) ولا يعقد
عليه رداء ولا غيره الا ازاره ومنطقته وهيمانا فيهما نفقة مع حاجة لعقد
وان لم يجد لعلين لبس خفين او لم يجد ازارا لبس سراويل الى ان يجد
ولا فدية (الخامس) الطيب وقد ذكره بقوله (و ان طيب) محرم (بدنه
او ثوبه) او شيئا منهما او استعماله فى اكل او شرب (او ادهن)
او اكحل او استعط (بمطيب او شم) قصدا (طيبا او بخير يعود ونحوه)
او شمه قصدا ولو بخور الكعبة اثم و (فدى) ومن الطيب مسك وكافور
وعنبر وزعفران وورس وورد وبنفسج ولبنوفر وباسمين وبان وماء ورد
وان شهما بلا قصد او مس مالا يعلق كقطع كافور او شم فواكه او عودا
او شيما او ريحانا فارسيا او غاما او ادهن بدهن غير مطيب فلا فدية
(السادس) قتل صيد البر او اصابه وقد اشار اليه بقوله (وان قتل
صيدا ماكولا برياً اصلا) حكماء وبط ولو استانس بخلاف ابل وبقر اهلية
ولو توحشت (ولو تولد منه) اى من الصيد المذكور (ومن غيره)
كالتولد بين الماكول وغيره او بين الوحشى وغيره تفليها للخطر (او تلف)
الصيد المذكور (فى يده) مباشرة او سبب كاشارة ودلالة واعانة ولو بتناوله

الة او بجناية دابة وهو متصرف فيها (فعليه جزاؤه) وان دل ونحوه
محرم محرماً فالجزاء بينهما ويجرم على المحرم اكله مما صاده او كان له اثر
في صيده او ذبح او صيد لاجله وما حرم عليه لنحو دلالة او صيد له
لايجرم على محرم غيره ويضمن بيض صيد ولبنه اذا حلبه بقتله ولا يملك
المحرم ابتداء صيدا بغير ارض وان احرم وبملكه صيد لم يزل ولا يده
الحكمية بل تزال يده المشاهدة بارساله (ولا يجرم) باحرام او حرم
(حيوان انسي) كدجاجة وبهية الانعام لانه ليس بصيد وقد كان النبي
صلى الله عليه وسلم يذبح البدن في احرامه بالحرم (ولا يجرم صيد
البحر) ان لم يكن بالحرم لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطيره
اساء برى (ولا) يجرم بحرم ولا احرام (قتل محرم الاكل) كالاسد
والخر والكلب الا المتولد كما تقدم (ولا) يجرم قتل الصيد (الصائل)
دفعاً عن نفسه او ماله سواء خشي التلف او الضرر بجرحه او لا لانه
التحق بالمؤذيات فصار كالكلب العقور ويسن مطلقاً قتل كل مؤذ غير
ادمي ويجرم باحرام قتل قمل وصيابه ولو برمي ولا جزاء فيه لاراغيت
وقراد ونحوهما ويضمن جراد بقتله والمحرم احتاج لعمل محظور فله ويفدى
وكذا لو اضطر الى اكل صيد فله ذبحه واكله كمن بالحرم ولا يحل الا لمن
له اكل الميتة (السابع) عقد النكاح وقد ذكره بقوله (ويجرم عقد
نكاح) فلو تزوج المحرم او زوج محرمة او كان وليا او وكلا في النكاح
حرم (ولا يصح) لما روى مسلم عن عثمان مرفوعاً لا ينكح المحرم ولا
ينكح (ولا فدية) في عقد النكاح كسراً الصيد ولا فرق بين الاحرام
الصحيح والفساد ويكره للمحرم ان يخطب امرأة كخطبة عقده او حضوره
اوشهادته فيه (وتصح الرجعة) اي لو راحع المحرم امراته صحت بلا كراهة
لا به امساك وكذا شراء امه للوطي (الثامن) الوطي واليه الاشارة بقوله
(وان جامع) المحرم بان غيب الحشفة في قبل او دبر من ادمي او غيره
حرم لقوله تعالى فمن فرض فيهن الحج فلا رفث قال ابن عباس هو الجماع
وان كان الوطي (قبل التحال الاول فسد نكحهما) ولو بعد الوقوف
بمرفقة ولا فرق بين العامد والساهي لقضاء بعض الصحابة رضى الله عنهم فساد
الحج ولم يستفصل ويتضيان فيه (اي يجب على الوطي) والموطوءة المنسئ
في النكاح الفاسد ولا يخرجان منه بالوطي روى عن عمر وعلى وابن

هريرة وابن عباس فحكمه كالأحرام الصحيح لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة
 لله (ويلقيانه) وجوبا (ثاني عامه) روى عن ابن عباس وابن عمر وغير
 المكلف يقضى بعد تكليفه وحجة الإسلام قورا من حيث احرم او لا
 ان كان قبل ميقات والا فنه وسن تفرقهما في قضاء من موضع وطى الى
 ان يحلا والوطى بعد التحلل الاول لا يفسد النكس وعليه شاة ولا فدية
 على منكره ونفقة حجة قضائها عليه لانه المنفسد لنسكها (التاسع)
 المباشرة دون الفرج وذكرها بقوله (وتحرم المباشرة) اى مباشرة الرجل
 المرأة (فان فعل) اى باشرها (فانزل لم يفسد حجه) كما لو لم ينزل ولا
 يصح قياسها على الوطى به لانه يجب به الحد دونها (وعليه بدنة) ان اتزل
 بمباشرة او قبلة او تكرار نظر او لمس لشهوة او امنى باستثناء قياسا على
 بدنة الوطى وان لم ينزل فشاة كفدية اذا وخطأ في ذلك كعمد وامرأة
 مع شهوة كرجل في ذلك (لكن يحرم) بعد ان يخرج (من الحل)
 ليجمع في احرامه بين الحل والحرم (لطواف الفرض) اى ليطوف
 طواف الزيادة محرما وظاهر كلامه ان هذا في المباشرة دون الفرج اذا اتزل
 وهو غير منجه لانه لم يفسد احرامه حتى يحتاج تجديد فالباشرة كسائر
 المحرمات غير الوطى هذا مقتضى كلامه في الاقناع كالنتهى والمنع والتتبع
 والاصاف والمبدع وغيرها وانما ذكرنا هذا الحكم فين وطى بعد التحلل
 الاول الا ان يكون على وجه الاحتياط مراعاة للقول بالافساد
 (واحرام المرأة) فيما تقدم (كالرجل الا في اللباس) اى لباس المحيط
 فلا يحرم عليها ولا تغطية الرأس (وتجنب البرقع والقفازين) لقوله
 عليه السلام لا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين رواه البخاري
 وغيره والقفازان شئ يعمل للدين يدخلان فيه يسترهما من الحر
 كما يعمل للزاة ويفدى الرجل والمرأة بلبسهما وتجنب (تغطية وجهها) لقوله
 صلى الله عليه وسلم احرام الرجل في راسه واحرام المرأة في وجهها فتضع
 الثوب فوق راسها وتسد له عى وجهها لمرور الرجال قريبا منها
 لها اتحل (بانخلخل والسوار والدمالج ونحوها ويسن لها خضاب عذا
 وكره بعده وكره لهما اكحال بائد لزينته ولهما لبس معصفر وكلى وقطع
 كريمة بغير طيب واتجار وعمل صنعة مالم يشغلا عن واجب او مستحب
 لبس خاتم ومجنبان الرفث والفسوق والجدال وتسق قلة الكلام الا بما

باب القدية ١٥٦ اي اقسامها وقدر ما يجب والمستحق لاخذها (ينحى
 بقدية) اي في قدية (حلق) فوق شعرتين (وتقليم) فوق ظفرين (وتنظية
 راس وطيب ولبس غيظ بين صيام ثلاثة ايام او اطعام ستة مساكين لكل
 مسكين مدبر او نصف صاع من تمر او شعير او ذبح شاة) لقوله صلى الله
 عليه وسلم لكعب بن عجرة لعلك آذاك هوام راسك قال نعم يا رسول الله فقال
 احلق راسك وصم ثلاثة ايام او اطعم ستة مساكين او انك شاة متفق
 عليه واو للتخير والحلق الباقي بالخلق (و) ينحى (بحجزا صيديين) ذبح (مثل
 ان كان) له مثل من النعم (او تقويمه) اي المثل بحمل التلف او قربه
 (بدراهم يشتري بها طعاما) يحجزى في فطرة او يخرج بدله من طعامه
 (فيطعم كل مسكين مدا) ان كان الطعام برا والا فدينار او بصوم عن كل
 مد (من البر) يوما (لقوله تعالى خزا مثل ماقتل من النعم الاية وان بقى
 دون مد صام يوما (و) ينحى (بما لا مثل له) بعد ان يقومه بدراهم لتعذر
 المثل ويشترى بها طعاما كما مر (بين اطعام) كما مر (وصيام) على ما تقدم
 (واما دم متعة وقران فيجب الهدى) بشرطه السابق لقوله تعالى فمن تمتع
 بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى واقتارن بالقياس على المتع (فان
 عدمه) اي عدم الهدى او عدم ثمنه ولو وجد من يقرضه فصيام ثلاثة
 ايام (في الحج) والافضل كون اخرها يوم عرفة (وان اخرها عن ايام
 منى صامها بعد وعليه دم مطلقا (و) صيام (سبعة ايام اذا رجع الى اهله)
 قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وله صومها
 بعد ايام منى وفراغه من افعال الحج ولايجب تنازع ولا تفريق في الثلاثة
 ولا السبعة (والمحصر) يذبح هديا بنية التحلل لقوله تعالى فان احصرتم
 فما استيسر من الهدى (و) اذا لم يجد هديا صام عشرة ايام (بنية التحلل
) ثم حل (قياسا على التمتع) ويجب بوطى في فرج في الحج (قبل التحلل
 الاول (بدنة) وبعده شاة فان لم يجد البدنة صام عشرة ايام ثلاثة في الحج
 وسبعة اذا رجع لقضاء العمابة (و) يجب بوطى (في العمرة شاة) وتقدم
 حكم المباشرة (وان طاوخته زوجته لزمها) اي ما ذكر من القدية في الحج
 والعمرة وفي نسخة لزمها اي البدنة في الحج والشاة في العمرة والمكرهة
 لا قدية عليها وتقدم حكم المباشرة دون الفرج ولا شئ على من فكر فازل
 والدم الواجب لقوات او ترك واجب كتمعة فصل ومن كرر محطورا

من جنس واحد بان حلق او قلم او لبس مخيطا او تطيب او وطئ ثم اعاده
(والم يقدم) لما سبق (فدى مرة) سوا فله متابعا او متفرقا لان الله تعالى
اوجب في حلق الراس فدية واحدة ولم يفرق بين ما وقع في دفعة او دفعات
وان كفر عن السابق ثم اعاده لزمته الفدية تانيا (بخلاف صيد) فيه
بعده ولو في دفعة لقوله تعالى جزاء مثل ما قتل من النعم (ومن فعل
محظورا من اجناس) بان حلق وقلم اظفاره وابس المخيط فدى لكل مرة
اي لكل جنس الفدية الواجبة فيه سواء (رفض احرامه اولا) اذا التحل
من الحج لا يحصل الا باحد ثلاثة اشياء كحل افعاله او التحلل عند الحصر
او بالعدر اذا شرطه في ابتدائه وما عدا هذه لا يتحلل به ولو نوى التحلل لم يحل
ولا يفسد احرامه برفضه بل هو باق يلزمه احكامه وليس عليه لرفض الاحرام
شيء لانه مجرد نية (ويسقط بنسيان) او جهل او اكراه (فدية لبس
وطيب ونفطية راس) لحديث عني لامتي الخطاء والنسيان وما استكرهوا
عليه ومتى زال عذره ازاله في الحال (دون) فدية (وطئ) وصيد وتقليم
وحلق) فجب مطلقا لان ذلك اتلاف فاستوى عمده وسهوه كحل الادمى
فان استدام لبس مخيط احرم فيه ولو لحظة فوق المعتاد من خلعه فدى
ولا يشقه (وكل هدى او اطعام) يتعلق بحرم او احرام كجزاء صيد ودم
متعة وقران ومنذور وما وجب لترك واجب او فعل محظور في الحرم فانه
يلزمه ذبحه في الحرم قال احمد مكة ومنى واحد والا فضل نحر ما يحج بتي
وما بعمره بالروة ويلزمه تفرقة لحي او اطلاقه (لمساكن الحرم) لان
القصد التوسعة عليهم وهو المقيم به والمجتاز من حاج وغيره ممن له اخذ
زكاة لحاجة وان سلمه لهم حيا فذبحوه اجزاء والا رده وذبحه (وفدية
الاذى) اي الحلق (واللبس ونحوهما) كطيب ونفطية راس وكل محظور
فله خارج الحرم (ودم الاحصار حيث وجد سببه) من حل او حرم
لانه عليه السلام نحر هديه في موضعه بالحديبية وهي من الحل ويجزى
بالحرم ايضا (ويجزى الصوم) والحلق (بكل مكان) لانه لا يتدى نفسه
لاحد فلا فائدة لتخصيصه (والدم) المطلق (شاة) كاشحية جذع ضان او ثني
معز (او سبع بدنة) او بقرة فان ذبحها فافضل ونجب كلها (وتجزى
عنها) اي عن البدنة (بقرة) ولو في جزاء صيد كعكسه وعن سبع
شيء بدنة او بقرة مطلقا باب جزاء الصيد اي مثله في

الجملة ان كان والا فقيته فيجب المثل من النعم فيما له مثل لقوله تعالى
 فجزاء مثل ما قتل من النعم وجعل النبي صلى الله عليه وسلم في الضع كبشا
 ويرجع فيما قضت فيه الصحابة الى ما قضوا به فلا يحتاج ان يحكم عليه
 مرة اخرى لانهم اعترف وقولهم اقرب الى الصواب ولقوله عليه السلام
 اصبأى كالجحوم بليهم اقتديتم اهتديتم ومنه (في النعمة بدنة) روى عن
 عمر وعثمان وعلى وزيد وابن عباس ومعاوية لانها تشبهها (و) في
 (حمار الوحش بقرة) روى عن عمر (و) في (بقرة) اى الواحدة
 من بقر الوحش (بقرة) روى عن ابن مسعود (و) في (الابل)
 على وزن قنب وخب وسيد (بقرة) روى عن ابن عباس (و) في
 (التبتل بقرة) قال الجوهري التبتل الوعل المسن (و) في (الوعل
 بقرة) يروى عن ابن عمر انه قال في الاروى بقرة قال في الصحاح الوعل
 هى الاروى وفى القاموس الوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسرها وسكونها
 تيس الحيل (و) في (الضع كبش) قال الامام حكم فيها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بكبش (و) في (الغزال عت) روى عن جابر عنه صلى
 الله عليه وسلم انه قال فى الظبي شاة (و) في (الوبر) وهو دويبة كحلا
 دون السنور لاذنب لها جدى (و) في (الضب جدى) قضى به عمر
 واربد والجدى الذكر من اولاد المعز له ستة اشهر (و) في (البروع
 جفرة) لها اربعة اشهر روى عن عمر و ابن مسعود (و) في (الارنب
 عناق) روى عن عمر والعناق الانثى من اولاد المعز اصفر من الجفرة
 (و) في (الحمامة شاة) حكم به عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس ونافع
 ابن عبد الحارث فى حمام الحرم وقيس عليه حمام الاحرام والحمام كل
 ما عب الماء وهدر . قال الجوهري العا شرب الماء من غير مهر والحمام بشرى
 الماء عما كما تعب الدواب وهدر اى صوت وقال غيره هدر غيرة و
 صوته كانه يسبح مطلع الماء وهدر . فدخل فيه الفواخت والورثين و
 والقمرى والدبى وما لم تقض فيه الصحابة يرجع فيه الى قول عبد بن
 خيرين وما لا مثل له كباقي الطيور ولو اكبر من الحمام فيه اقية ونسلى
 جماعة اشتركوا فى قتل صيد جزاء واحد (باب) حكم (صيد
 الحرم) اى حرم مكة (يحرم صيده على المحرم والحلال) اجماعا لحديث
 ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا

البلد حرمه الله يوم خلق السموات والارض فهو حرام بحرمته الله الى
 يوم القيامة (وحكم صيده كهيد المحرم) فيه الجزاء حتى على الصغير
 والكافر لكن بحرمه لاجزاء فيه ولا يملكه ابتداء بغير ارض (ولا يلزم
 المحرم جزآن ويحرم قطع شجرة) اى شجر الحرم (وحشيشه الاخضرين)
 اللذين لم يزرعهما ادمى لحديث ولا يعضد شجرها ولا يحش حشيشها
 وفي رواية ولا يختلى شوكتها ويجوز قطع اليابس والثمره وما زرعه الادمى
 والكمأة والفقع وكذا الاذخر كما اشار اليه بقوله (الا الاذخر) قال فى القاموس
 حشيش طيب الريح لقوله عليه السلام الا الاذخر وبياح استفاع بما زال
 او انكسر بغير فعل ادمى ولو لم يين ونضن شجرة صغيرة عمرقا بشاة وما
 فوقها ببقرة روى عن ابن عباس وبفعل فيها كجزاء صيد ويعمن حشيش وورق
 بقيته وغصن بما نقص فان استخلف شئ منها سقط ضمانه كرد شجرة قنبت
 لكن يضمن نقصها وكره اخراج تراب الحرم وحجارتها الى الحل لا ماء
 زمزم ويحرم اخراج تراب المساجد وطبها للتبرك وغيره (ويحرم صيد)
 حرم (المدينة) لحديث على المدينة حرام ما بين عير الى ثور لا يختلى
 خلاها ولا ينفر صيدها ولا يصلح ان يقطع منها شجرة الا ان يلف
 رجل بغيره رواه ابو داود (ولا جزاء فيه) اى فيما حرم من صيدها
 وشجرها وحشيشها قال احمد فى رواية بكر ابن محمد لم يلقنا ان النبي صلى
 الله عليه وسلم ولا احدا من اصحابه حكموا فيه بجزآء (وبياح الحشيش)
 من حرم المدينة (للعاف) لما تقدم (و) بياح اتخاذ (اله الحرث ونحوه)
 كالسائد واله الرحل من شجر حرم المدينة لما روى احمد عن جابر ابن
 عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم لما حرم المدينة قالوا يا رسول الله انا
 اصحاب عمل واصحاب نضح وانا لانستطيع ارضا غير ارضا فرخص لنا فقال
 القاتمان والوسادة والعارضة والمسند فاما غير ذلك فلا يعضد ولا يخطب منها
 شئ والمسند عود البكرة ومن ادخلها صيدا فله امساكه وذبحه (وحرماها)
 بريد فى بريد وهو (ما بين عير) جبل مشهور بها (الى ثور) جبل صغير
 لونه الى الحمرة فيه تدوير ليس بالسطيل خلف احد من جهة اشمال
 وما بين عير الى ثور هو ما بين لانيها واللاية الحمرة وهى ارض تركها
 حجارة سود وتسحب المجاورة بككة وهى افضل من المدينة قال فى الفنون
 النكمة افضل من مجرد الحجرة فاما والنبي صلى الله عليه وسلم فيها فلا والله

ولا العرش وحملته ولا الجنة لان بالحجرة جسدا لو وزن به لرجع اتى
وتضاعف الحسنه والسببه بكان وزمان فاضل **باب** ذكره (دخول
مكة) وما يتعلق به من الطواف والسعي (يسن) دخول مكة (من
اعلاها) والخروج من اسفلها (و) يسن دخول (المسجد) الحرام (من
باب بني شيبه) لما روى مسلم وغيره عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل
مكة ارتقاع الفحى واماخ راحلته عند بني شيبه ثم دخل ويسن ان يقول عند
دخوله بسم الله وبالله ومن الله والى الله اللهم افتح لى ابواب فضلك ذكره فى
اسباب الهداية (فاذا راي البيت رفع يديه) لفعله عليه السلام رواه
الشافعى عن ابن جريج (وقال ماورد) ومنه اللهم انت السلام ومنك
السلام حينما ربنا بالسلام اللهم زد هذا البيت تعظيما وتشريفا وتكريما ومهابة
وبرا وزد من عظمه وشرفه ممن حجه واعتمره تعظيما وتشريفا وتكريما ومهابة
وبرا الحمد لله رب العالمين كثيرا كما هو اهله وكما يبنى لكرم وجهه وعن
جلاله والحمد لله الذى بلفتى بيته ورانى لذلك اهلا والحمد لله على كل حال
اللهم انك دعوت الى حجاج بيتك الحرام وقد جئتك لذلك اللهم تقبل منى
واعف عني واصلح لى شأنى كله لا اله الا انت يرفع بذلك صوته (ثم يطوف
مضطجعا) فى كل اسبوعه استحبابا ان لم يكن حامل معذور بردائه والاضطباع ان
يجعل وسط ردائه تحت عاتقه الايمن وطرفيه على طاقه الايسر واذا فرغ من
الطواف ازال الاضطباع (يتسدى المعتز بطواف العمرة) لان الطواف
تحية المسجد الحرام فاستحبت البدأة به لفعله عليه السلام (و) يطوف
(القارن والمفرد للقدم) وهو الورود (فيمادى الحجر الاسود بكلمة)
اى بكل بدنه فيكون مبدا طوافه لانه عليه السلام كان يتسدى به (ويستله)
اى يمسح الحجر بيده اليمنى وفى الحديث انه نزل من الجنة اشد بياضا من
اللبن فسودته خطايا بنى آدم رواه الترمذى وصححه (ويقبله) لما روى عمر
ان النبي صلى الله عليه وسلم استقبل الحجر ووضع شفتيه عليه يبكي طويلا
ثم التفت فاذا بممر ابن الخطاب يبكي فقال يا عمر هاهنا تسكب العبرات رواه
ابن ماجة نقل الاثرم ويسجد عليه وفعله ابن عمر وابن عباس (قن
شق) استلامه وتقبيله لم يراحم واستله بيده (وقبل يده) لما روى مسلم
عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم استله وقبل يده (قن شق)
استله بشئ وقبله لما روى عن ابن عباس فان شق (التمس اثار اليه) ان

الى الحجر بيده او بشئ ولا يقبله لما روى البخارى عن ابن عباس قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بعير فلما اتى الحجر اشار اليه بشئ في يده وكبر (ويقول) مستقبل الحجر بوجهه كلما استله (ماورد) ومنه بسم الله والله اكبر اللهم ايماننا بك وتصديقنا بكتابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم لحديث عبدالله ابن السائب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك عند استلامه (ويجعل اليك عن يساره) لانه عليه السلام طاف كذلك وقال خذوا عنى مناسككم (ويطوف سبعا يرمل الاقنى) اى المحرم من بعيد من مكة (فى هذا الطواف) فقط ان طاف ماشيا فيسرع المشى ويقارب الخطا (ثلاثا) اى فى ثلاثة اشواط (ثم) بعد ان يرمل الثلاثة اشواط (يمشى اربعا) من غير رمل لفعله عليه السلام ولا يسن رمل لحامل معذور ونساء ومحرم من مكة او قرها ولا يقضى الرمل ان فات فى الثلاثة الاول والرمل اولى من الدنو من البيت ولا يسن رمل ولا اضطباع فى غير هذا الطواف ويسن ان يستلم الحجر والركن البانى كل مرة) عند محاذاتهما لقول ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع ان يستلم الركن البانى والحجر فى طوافه قال مافع وكان ابن عمر يفعله رواه ابو داود فان شق استلامهما اشار اليهما لا الشامى وهو اول ركن يمر به ولا الغربى وهو ما يليه ويقول بين الركن البانى والحجر الاسود ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار وفى بقية طوافه اللهم اجعله حججا مبرورا وسعيًا مشكورا وذنبًا مغفورا رب اغفر وارحم واهدنى السبيل الاقوم وتجاوز عما تعلم وانت الاعز الاكرم وتسن القراءة فيه (ومن ترك شيئًا من الطواف ولو يسيرا من شوط من السبعة لم يصح لانه صلى الله عليه وسلم طاف كاملا وقال خذوا عنى مناسككم) (او لم ينو) اى ينوى الطواف لم يصح لانه عبادة اشبه الصلاة والحديث انما الاعمال بالنيات (او) لم ينو (نسكه) بان احرم مطلقا وطاف قبل ان يصرف احرامه لنسك معين لم يصح طوافه (او طاف على الشاذروان) بفتح الذال وهو ما فضل عن جدار الكعبة لم يصح طوافه لانه من البيت فاذا لم يطف به لم يطف بالبيت جميعه (او) طاف على (جدار الحجر) بكسر الحاء المهملة لم يصح طوافه لانه صلى الله عليه وسلم طاف من وراء الحجر

والشاذروان وقال خذوا غني مناسككم (او) طاف وهو (عريان او
نحس) او محدث (لم يصح) طوافه لقوله عليه السلام الطواف بالبيت
صلاة الا انكم تسكلمون فيه رواه الترمذى والاثرم عن ابن عباس ويسن
فعل باقى المناسك كلها على طهارة وان طاف المحرم لابس مخيط صح وفدى
(ثم) اذاتم طوافه (يصلى ركعتين) فلا يقرأ فيهما بالكافرن والاحلاص
بعد الفاتحة وتجزى مكتوبة عنهما وحيث ركعهما جاز والافضل كونهما
(خلف المقام) لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى ثم فصل ثم
بعد الصلاة يعود و (يستلم الحجر) لصله عليه السلام ويسن الاكثار من
الطواف كل وقت (ويخرج الى الصفا من باب) اى باب الصفايسى (فيرقاه)
اى الصفا (حتى يرى البت) فيستقبله (ويكبر ثلاثا ويقول 'ورد) ثلاثا
ومنه الحمد لله على ما هدانا لاله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله
الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير
لااله الا الله وحده لا شريك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب
وحده ويدعو بما احب ولا يلبى (ثم يزل) من الصفا (ماشيا الى) ان
يبقى بينه وبين (العلم الاول) وهو الميل الاخضر فى ركن المسعود نحو
سته اذرع (ثم يسى) ماشيا سعيًا (شديدا الى) العلم (الاخر) وهو
الميل الاخضر بقناء المسجد حذاء دار العباس (ثم يتشى ويرقى المروة
ويقول ما قاله على الصفا ثم يزل) من المروة (فينتى فى موضع مشبه
ويسى فى موضع سعيه الى الصفا يفضل ذلك) اى مادكر من المشى
والسعى (سعيًا ذهابه سعية ورجوعه سعية) فيفتح بالصفا ويختم بالمروة
ويجب استيعاب ما بينهما فى كل مرة فياصق عقبه باصاهما ان لم يرقه فان
ترك ما بينهما شيئًا ولو دون ذراع لم يصح سعيه (فاذا بدأ بالمروة سعى
الشوط الاول) فلا يحتسبه ويكثر من الدعاء والذكر فى سعيه قال ابو
عبدالله كان ابن مسعود اذا سعى بين الصفا والمروة قل رب اغفر وارحم
واعف عما تعلم وانت الاعز الاكرم ويشترط له نية وموالة وكونه بعد
طواف نسك ولو مسنوا (وتسئ ذيه الطهارة) من الحدث والحس
(والستارة) اى ستر العورة ذو سعى محدثًا او نجسًا او عريانًا اجراء
(و) تسن (الموالة) بينه وبين الطواف والمرأة لا ترقى الصفا ولا
المروة ولا تسعى سعيًا شديدا وتسن مبادرة معتبر بذلك (ثم ان كان

ممتعا لاهدى معه قصر من شعره ولو لبده ولا يحلقه ندبا ليدفنه للحج
(وتحلل) لانه تمت عمرته (والا) بان كان مسح المتنع هدى لم يقصر
و (حل اذا حج) فيدخل الحج على العمرة ثم لا يحل حتى يحل معها
جميعا والمعتز غير المتنع يحل سواء كان معه هدى او لم يكن في اشهر
الحج او غيرها (والمتنع والمعتز اذا شرع في الطواف قطع التلبية لقول
ابن عباس يرفعه كان يمسك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر قال
الترمذي هذا حديث حسن صحيح ولا بأس بها في طواف القدوم سرا
باب صفة الحج والعمرة يسر للمحلبين بمكة وقراها حتى متنع
حل من عمرته (الاحرام بالحج يوم التروية) وهو ثامن ذى الحجة
سمى بذلك لان الناس كانوا يتروون فيه الماء لما بعده (قبل الزوال) يصل
بني الطهر مع الامام ويسن ان يحرم منها اى من مكة والافضل
من تحت الميزاب (ويجزى) احرامه (من بقية الحرم) ومن خارجه
ولا دم عليه والمتنع اذا عدم الهدى واراد الصوم سن له ان يحرم يوم
السابع ليصوم الثلاثة محرما (وببيت ثنى) ويصل مع الامام استنجابا
(فاذا طاعت الشمس) من يوم عرفة (سار) من منى (الى عرفة)
فاقام بمنى الى الزوال بخطبها الامام او نائبه خطبة قصيرة مفتوحة
بالتكبير يعلمهم فيها الوقوف ووقته والدفع منه والمبيت بمزدلفة (وبها)
اى كل عرفة (موقف الا بان عرفة) لقوله عليه السلام كل عرفة
موقف وارفوا عن بطن عرفة رواء ابن ماجة (وسن ان يجمع) عرفة
من له الجمع بين الظهر والعصر (تقديما) و (ان) يقف راكبا مستمرا
القبلة (عند الصخرات وحبل الرحمة) لقول جابر ان النبي صلى الله
عليه وسلم جعل بطن ناقه القصوى الى الصخرات وحبل الرحمة
بين يديه واستقل التلة ولا يشرع صعود جبل الرحمة وقال له حل
الدعاء (ويكثر من الدعاء وما ورد) كقوله لا اله الا الله رحمة
لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير
وهو على كل شئ قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا
وفي سمي نورا ويسر لي امرى ويكثر الدعاء والاستغفار وانضرع والخشوع
واطهار السمع والافتقار ويلج في الدعاء ولا يستبطن الاجابة (ومن
وقف) ان حصل بعرفة (ولو لحظة) او نائما او مارا او جاعلا انها

عرفة (من فجر يوم عرفته الى فجر يوم النحر وهو اهل له) اى الحج بان يكون مسلماً محرماً بالحج ايس سكران ولا مجنوناً ولا منغماً عليه (صحيح خجبه) لانه حصل بعرفة فى زمن الوقوف (والا) يقف بعرفة او وقف فى غير زمنه او لم يكن اهلاً للصبح (فلا) يصح حجه لفوات الوقوف المتعذر به (ومن وقف) بعرفة (نهراً ودفع منها قبل الغروب ولم يمد) اليها ، قبله (اى قبل الغروب) واستمر بها اليه (فعليه دم) اى شاة لانه ترك واجباً فان عاد اليها واستمر للغروب او عاد بعده قبل الفجر فلا دم عليه لانه اتى بالواجب وهو الرقبة بالليل والنهار (ومن وقف ليلاً فقط فلا) دم عليه قال فى حـ : منع لانه لم فيه خلافاً . قال النبي صلى الله عليه وسلم من ادرك ايل فقد ادرك الحج (ثم يدفع بعد الغروب) مع الامام او نائبه فى الحرم (الى مزدلفة) وهى ما بين المأزمين ووادى محسر من كون دفعه (بسكينة) لقوله عليه السلام ايها الناس السكينة السكينة ويسرع فى الفجوة) لقول اسامة بن رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير العنق فاذا وجد فجوة نص اى اسرع لان العنق انبساط الشير ولص فوق العنق (ويجمعها) اى مزدلفة (بين الشائتين) اى يسن لمن دفع من عرفة ان لا يصلى المغرب حتى يصل الى مزدلفة فيجمع بين المغرب والعشاء من يجوز له الجمع قبل حط رحله وان صلى المغرب بالطريق ترك السنة واجزاء (ويبيت بها) لان النبي صلى الله عليه وسلم بات بها وقال خذوا عني مناسككم (وله الدفع) من مزدلفة قبل الامام (بعد نصف الليل) اقول ابن عباس كنت حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم فى صعدة اهله من مزدلفة الى من متفق عليه (و) اسنع (قبله) اى قبل نصف الليل فيه دم) على غير سقاة ورعاة سواء كان عاملاً بالحكم او جاعلاً عامداً او ناسياً (كوصفه له اليها) اى الى مزدلفة (بعد الفجر) فعليه دم لانه ترك نسكاً واجباً (لا) ان وصل اليها قبله اى قبل الفجر فلا دم عليه وكذا ان دفع من مزدلفة قبل نصف الليل وعاد اليها قبل الفجر لا دم عليه (فاذا اصبح) بها (صلى الصبح) بفلس ثم اتى المشعر الحرام) وهو جبل صغير بالمزدلفة سعى بذلك لانه من علامات الحج (فبقراه او يقف عنده ويحمد الله ويكبره ويهله) ويقرأ فاذا انضم من عرفات الايتين ويدعوا حتى يسفر) لان فى حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل

واقفا عند المشعر الحرام حتى اسفر جدا فاذا اسفر سار قبل طلوع الشمس
بسكينة فاذا بلغ محسرا وهو واد بين مزدلفة ومنى سمي بذلك لانه
يحسر سالكه (اسرع) قدر (رمية حجر) ان كان ماشيا والا حرك دابته
لانه صلى الله عليه وسلم لما اتى بطن محسر حرك قيسلا كما ذكره جابر
(واخذ الحصا) اى حصا الجمار من حيث شاء وكان ابن عمر ياخذ
الحصا من جمع وفعله سعيد بن جبير وقال كانوا يتزودون الحصا من جمع
اى مكان يقال له ذلك والرمى تحية منى فلا يبدأ بشئ قبله (وعدده) اى
عدد حصا الجمار (سبعون) حصاة كل واحدة (بين الحص والندق)
كحصا الحرف فلا تجزى صغيرة جدا ولا كبيرة ولا يسن غسله (فاذا
وصل الى منى) وهى (من وادى محسر الى جرة العقبة) بدا بحجرة
العقبة (فرماها بسبع حصيات متعاقبات) واحدة بعد واحدة فلو رمى
دفعه واحدة لم يحزاه الا عن واحدة ولا يجزى الوضع (يرفع يده) الى
حال الرمي (حتى يرى بياض ابطنه) لانه اعون على الرمي (ويكبر مع
كل حصاة) ويقول اللهم اجعله حجيا مبرورا وسعيًا مشكورا وذبا مغفورا
(ولا يجزى الرمي بغيرها) اى غير الحصاة كجوهر وذهب ومعادن (ولا)
يجزى الرمي (بها ثانيا) لانه استعملت فى عبادة فلا تستعمل ثانيا كما
الوضوء ، ولا يقف عند جرة (العقبة بعد رميها لضيق المكان وندب ان
يستطن الوادى وان يستقبل القبلة وان يرمى على جانبه الايمن وان وقعت
الحصاة خارج الرمي ثم تدحرجت فيه اجزأت (ويقطع التلبية قبلها) لقول
الفضل بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبى حتى رمى جرة العقبة
اخرجا فى الصحيحين (ورمى) بدبا (بعد طلوع الشمس) لقول جابر راي
رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الجرة فحى يوم النحر وحده اخرجه مسلم
(ويجزى) رميها (بعد نصف الليل) من ليلة النحر لما روى ابو داود عن عائشة
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ام سلمة ليلة النحر فرمت جرة العقبة قبل
الفجر ثم مضت فافاضت فان غربت شمس يوم الاضحي قبل رميه رمى من
غد بعد الزوال (ثم نحر هديا ان كان معه) واجبا كان او تطوعا فان لم يكن
معه هدى وعليه واجب اشتراه وان لم يكن عليه واجب سن له ان يتطوع
به واذا نحر الهدى فرقه على مساكين الحرم (ويحاق) وسن ان يستقبل القبلة
وبدا بشته الايمن (او يقصر من جميع شعره) لا من كل شعرة بعينها

ومن لبد راسه او صفه او عتقه فكثيره وبأى شئ قصر الشمر اجزاه
وكذا ان نشفه او ازاله بنورة لان القصد ازالته لكن السنة الحلق أو التقصير
(وتقصير منه المرأة) أى من شعرها (قدر اثلة) فقل لحديث ابن عباس
يرفعه ليس على النساء حاق اغا على النساء التقصير رواء ابو داود فتقصير
من كل قرن قدر اثلة او اقل وكذا العبد ولا يحاق الا باذن سيده وسن
لمن حاق او قصر اخذ ظفر وشارب وعانة وابط (ثم) اذارمى وحاق او قصر
(فقد حل له كل شئ) كان محطورا بالاحرام الا النساء (ولمأى ومباشرة
وقبله ولما لشهوة وعقد كحاح لما روى سديد عن عائشة مرفوعا اذا رميت
وحلقتم فقد حل لكم الطيب والنياب وكل شئ الا اساء (والحاق
والتقصير) ممن لم يحاق (نسك) في تركه (د) ثم روى عن ابي
فليقصير ثم ليحل (لا يلزمه بتأخير) أى الحلق او التقصير عن ايم منى
(دم ولا تقديه على الرمي والحر) لان بحر يوسف قبل رميه ولو علما
لما روى سعيد عن عطاء بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قدم شأ
قبل شئ فلا حرج ويحصل التحلل الاول بالثنين من حاق ورمى وطواف
والتحلل الثانى بما بقى مع سعى ثم يخطب الامام بين يومى الحرة خطبة يشتمها
بالكبير يعلمهم فيها الحرة والافاضة والرمى بها فبالش يفيض الى مكة
ويطوف التارن والمرد بنية التريضة طواف الزيارة (٢) ويسأل طواف
الافاضة فيعنه بالية وهو ركى لا يتم جمع الاله وظاهره انهما لا يطوفان
للقدوم ولو لم يكونا دخلا مكة قبل وكذا المتبع يطوف الزيارة فقط كمن
دخل المسجد واقبت الصلاة فانه يكتفى بها عن تحية المسجد واختاره المنوفى
والشيخ تقي الدين وابن رجب رخص الامام واختاره الاكثر من المارن وامررد
ان لم يكونا دخلا قبل يطوفان للقدوم رمل ثم للزيارة وان التمتع يطوف
للقدوم ثم للزيارة بلا رمل (واول رقه) أى وقت طواف الزيارة (بعد
نصف ليلة الحرة) لم وقف قبل ذاك بمرقات ولا فـ (اروقوف) (ريس)
فعله (فى يومه) لقول ابن عمر افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
الحرة متفق عليه ويستحب ان يدخل البيت فيكبر ونوحيه ويصلى فيه ركعتين
بين العمودين تلقه وجهه ويدعو الله عز وجل (وله) (حبره) (فى تأخير
الطواف عن ايام منى لان اخر وقته غير محدود كاسعى ثم يسبى بين الصفا
والمروة ان كان متمتعا لان سبىه اولاً كان باسرة فببب ان يسبى (و)

كان (غيره) اى غير متمتع بان كان قارئا او مفردا (ولم يكن سعى مع طواف
الاقდوم) فان كان سعى بعده لم بعده لانه لا يستحب التطوع بالسعى كسائر
الانساك غير الطواف لانه صلاة (ثم قد حل له كل شئ) حتى النساء
وهذا هو التحال الثانى (ثم يشرب من ماء زمزم لما احب ويتضاع منه)
وبرش على بدنه وثوبه ويستقبل القبلة ويتنفس ثلاثا (ويدعو بما ورد)
فيقول بسم الله اللهم اجعله لنا علما نافعا ورزقا واسعا ورياء وشيئا وشفاء من
كل داء واغسل به قباي واملاء من خشيتك (ثم يرجع) من مكة بعد
الطواف والسعى (ف) يصلى ظهر يوم النحر حتى ويد (بيت بمى ثلاث
ليال) ان لم يتعجل وليتين ان تعجل فى يومين ويرمى الجمرات بمى ايام
التشرى (فيرمى الجمرة الاولى وتلى مسجد الحيف بسبع حصيات) متعاقبات
يفل كما تقدم فى جرة العقبة (ويجعلها) اى الجمرة (عن يساره) ويتأخر
قليلا (بحيث لا يصيبه الحصا) (ويدعو طويلا) رافعا يديه (ثم) يرمى
الوسطى (مثلها) بسبع حصيات ويتأخر قليلا ويدعو طويلا لكن يجعلها
عن يمينه (ثم) يرمى الجمرة العقبى (بسبع كذلك) (ويجعلها عن يمينه) ويستقبل
الوادى ولا يقف عندها يفعل هذا (الرمى للجمار الثلاث على الترتيب والكيفية
المذكورين) فى كل يوم من ايام التشرى بعد الزوال (فلا يجزى قبله
ولا ليلا لغير سقاة ورعاة والافضل الرمى قبل صلاة الظهر ويكون) مستقبل
القبلة (فى الكل) مرتبا (اى يجب ترتيب الجمرات الثلاث على ما تقدم
) فان رماه كله (اى رمى حصا الجمار السبعين كله) فى (اليوم) الثالث
من ايام التشرى (اجزاء) الرمى اداء لان ايام التشرى كلها وقت للرمى
(ويرتبه بنية) فيرمى لليوم الاول بنية ثم الثانى مرتبا وهلم حرا كالفوائت
من الصلاة (فان اخره) اى الرمى (عنه) اى عن ثالث ايام التشرى
فعليه دم (او لم يبت بها) اى بمى (فعليه دم) لانه ترك نسكا واجبا
ولا ميت على سقاة ورعاة ويخطب الامام ثانى ايام التشرى خطبة يعلمهم فيها
حكم التعجيل والتأخير والتوديع (ومن تعجل فى يومين خرج قبل الغروب)
ولا اثم عليه وسقط عنه رمى اليوم الثالث ويدفن حصاه (والا) يخرج
قبل الغروب (لزمه الميت والرمى من الغد) بعد الزوال قال ابن المنذر
وثبت عن عمر انه قال من ادركه المساء فى اليوم الثانى فليقم الى الغد حتى
ينفر مع الناس (فاذا اراد الخروج من مكة) بعد عود اليها (لم يخرج



حتى يطوف للوداع) اذا فرغ من جميع اموره لقول ابن عباس امر الناس ان يكون اخر عهدهم بالبيت طوافا الا انه خفف عن المرأة الحائض متفق عايه ويسمى طواف الصدر (فان اقام) بعد طواف الوداع (او اتجر بعده اعاده) اذا عزم على الخروج وفرغ من جميع اموره ليكون اخر عهده بالبيت كما جرت العادة في توديع المسافر اهله واخوانه (وان تركه) اى طواف الوداع (غير حائض رجع اليه) بلا احرام ان لم يبعد عن مكة ويحرم بعمره ان بعد عن مكة فطوف ويسعى للعمرة ثم للوداع (فان شق) الرجوع على من بعد عن مكة دون مسافة قصر او بعد عنها مسافة قصر فاكثر فعليه دم ولا يلزمه الرجوع اذا (او لم يرجع) الى الوداع (فليه دم) لتركه نسكا واجبا وان اخر طواف الزيارة (ونسه او القدوم) فعنايه عند الخروج اجزا عن (طواف) الوداع (لان التأمور به ان يكون اخر عهده بالبيت وقد فعل فان نوى بطوافه الوداع لم يجزه عن طواف الزيارة ولا وداع على حائض ونساء الا ان تطهر قبل مفارقة البیان (ويقف غير الحائض) والنساء بعد الوداع في الملبس وهو اربعة اذرع (بين الركن) اى الذى به الحسيب الاسود (والباب) ويلصق به وجهه وصدره وذراعيه وكفيه مبسوطين (نعيما بما ورد) ومنه اللهم هذا بيتك وانا عبدك وابن عبدك وابن امك حملتى على ما سخرت لى من خلقك وسيرتى فى بلادك حتى بلغت بيتك الى بيتك واعتقتى على اداء نسكى فان كنت رضىت عنى فزدد عنى والا فن الان قبل ان تنأى عن بيتك دارى وهذا اوان انصرافى ان ادنت لى غير مستقبل بك ولا بيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحبنى امة نية فى بدنى وامحسنى فى جسمى والعممة فى دينى واحسن منأى وارزقنى طاعتك ما بقيتى واجمع لى بين خيرى الدنيا والاخرة المك على كل شئ قدر ودعوى بما احب ويعلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويأتى احلامي ايماء بيزاب فيدعو ثم يشرب من ماء زمزم ويسلم الحسيب (رفق الحائض) والفسا (بيايه) اى باب المسجد (الذى سبق) ويستحب زيارة قبر النبي صلى الله عليه (رضى الله عهده) لحديث من حج فزار قبرى بعد ونأى فكان رزق فى حوائى رواء الدار فطن فيلم عليه مستقبلا له ثم يستقبل

القبلة ويجعل الحجرة عن يساره ويدعو بما احب ويحرم الطواف بها ويكره
التسبح بالحجارة ورفع الصوت عندها واذا ادار وجهه الى بلده قال لا اله الا
الله آيئون تآيبيون عابدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده
وهزم الاحزاب وحده (وصفة العمرة ان يحرم بها من الميقات) ان كان
مارا به (او من ادنى الحل) كالتميم (من) مكي (ونحوه) ممن بالحرم
و (لا) يجوز ان يحرم بها (من الحرم) لخالفه امره صلى الله عليه وسلم
وينقذ وعليه دم (فاذا طاف وسعى وحلق او قصر حل) لا تيانه بافعالها
(وتباح) العمرة (كل وقت) فلا تكره باشهر الحج ولا يوم النحر او عرفة
ويكره الاكثار والموالاته بينها باتفاق السلف قاله في المبدع ويستحب
تكرارها في رمضان لانها تعدل حجة (وتجزي) العمرة (كل وقت) من
التعميم وعمرة القارن (عن) عمرة (الفرض) التي هي عمرة الاسلام
(واركان الحج) اربعة (الاحرام) الذي هو نية الدخول في النسك
لحديث انما الاعمال بالنيات (والوقوف) بعرفة لحديث الحج عرفة (وطواف
الزيارة) لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (والسعى) لحديث اسعوا فان
الله كتب عليكم السعى رواه احمد (وواجباته) سبعة (الاحرام من الميقات
المعتبر له) وقد تقدم (والوقوف بعرفة الى الغروب) على من وقف نهارا
(والمبيت لغير اهل السعاية والرعاية) بمكي ليلتي ايام التشريق على ما مر
(و) المبيت (بمزدلفة الى بعد نصف الليل) لمن ادركها قبله على غير
السقاة والرعاة (والرمي) مرتبا (والحلاق) او التقصير (والوداع
والباقي) من افعال الحج واقواله السابقة سنن كطواف القدوم والمبيت
بمكي ليلة عرفة والاضطباع والرمل في موضعيهما وتقبيل الحجر والاذكار
والادعية وصعود الصفا والمروة (واركان العمرة) ثلاثة (احرام وطواف
وسعى) كالحج (وواجباتها الحلاق) او التقصير (والاحرام من ميقاتها)
لما تقدم (فمن ترك) الاحرام (لم ينقذ نسكه) حجا كان او عمرة كالصلاة
لا تنقذ الا بالنية (ومن ترك ركنا غيره) اى غير الاحرام (او نيته)
حين اعتبرت (لم يتم نسكه) اى لم يصح الا به اى بذلك الركن المتروك
هو او نيته المعتبرة وتقدم ان الوقوف بعرفة يجزى حتى من نائم وجاهل
انها عرفة (ومن ترك واجبا) ولو سهوا (فعليه دم) فان عدمه فكصوم
التمتع (او سنة) اى ومن ترك سنة (فلا شيء عليه) قال في الفصول

وغيره ولم يشرع الدم عنها لان جبران الصلاة ادخل فيتعدى الى صلاته
 من صلاة غيره كما لو سهى الامام فانه يتعدى الى صلاة المأموم بجاء باب
 الفوات والاحصار بجاء الفوات كالفوات مصدر فات اذا سبق فلم يدرك
 والاحصار مصدر احصره مرضا كان او عدوا ويقال حصره ايضا (من
 فاته الوقوف) بان طلع فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة (فاته الحج) لتسول
 جابر لايفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع قال ابو الزبير فقات له اقال
 رسول الله ذلك قال نعم رواه الاثرم (وتحال بعمره) يطوف ويسعى
 ويحلق او يقصر ان لم يحذر البقاء على احرامه بجاء الحج من قابل (وبقي)
 الحج الفات (ويهدى) هديا يذبحه في قضائه ان لم يكن (اشترط) في
 ابتداء احرامه لقول عمر لابى ايوب لما فاته الحج اصنع ما يصنع المعتقر
 ثم قد حلت فان ادركت الحج قابلا فحجج واهد ما استيسر من الهدى رواه
 الشافعي والقارن وغيره سواء ومن اشترط بان قال في ابتداء احرامه وان
 حبسنى حابس فمحلى حيث حبستنى فلا هدى عليه ولا قضاء الا ان يكون
 الحج واجبا فيؤديه وان اخطأ الناس فوقفوا في الثامن او العاشر اجزاهم
 وان اخطأ بعضهم فاته الحج (ومن) احرم (فصدّه عدو عن البيت) ولم
 يكن له طريق الى الحج (اهدى) اى نحر هديا في موضعه (ثم حل)
 لقوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى وسواء كان في حج او عمره
 او قارنا وسواء كان الحصر عاما في جميع الحاج او خاصا بواحد كمن حبس
 بغير حق (فان فقدّه) اى الهدى (صام عشرة ايام) بنية التحال (ثم حل)
 ولا اطعام في الاحصار وظاهر كلامه كالحرق وغيره عدم وجوب
 الحاق او التقصير وقدمه في المحرر وشرح ابن رزين (وان) صد عن
 (عرفة) دون البيت (تحال بعمره) ولا نبي عليه لان فاب الحج
 عمرة جائز بلا حصر فعه اولى وان حصر عن طواف الافاضة فقط
 لم يتحال حتى يطوف وان حصر عن واجب التحال وعاليه دم (وان)
 (احصره مرض او ذهاب نفقة) او ضل الطريق (بقى محرما) حتى
 يقدر على البيت لانه لا يستفيد بالاحلال التخاص من الاذى الذى به
 بخلاف حصر العدو فان قدر على البيت بعد فوات التحال بعمره ولا
 نحر هديا معه الا بالحرم هذا (ان لم يكن اشترط) في ابتداء احرامه
 ان محلى حجب حبستى والا فله التحال نبأنا في الجميع بجاء باب الهدى

والاضحية **ب** والعقيقة الهدى ما يهدى للحرم من نعم وغيرها سمي بذلك
لانه يهدى الى الله سبحانه وتعالى والاضحية بضم الهمزة وكسرهما واحدة
الاضاحي ويقال ضحية واجمع المسلمون على مسروعتيهما (وافضلها ابل ثم
بقرة) ان اخرج كاملا لكثرة الثمن ونفع الفقراء (ثم غنم) وافضل كل
جنس اسمن فاغلا ثمننا لقوله تعالى * ومن يعظم شعائر الله فانها من
تقوى القلوب * فاشبه وهو الا ملح اى الالبض او ما بياضه اكثر من
سواده فاصفر فاسود (ولا تجزى فيها الاجذع ضان) ماله ستة اشهر كما
يأتى (وثنى سواه) اى سوى الضان من ابل وبقرة ومعز (فالابل) اى
السن المعتبر لا جزاء ابل (خمس) سنين (ولبقر ستان ولمعز سنة واضان
نصفها) اى نصف سنة لحديث الجذع من الضان اضحية رواه ابن ماجه
(وتجزى الشاة عن واحد) واهل بيته وعياله لحديث ايوب كان الرجل
فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحي بالشاة عنه وعن اهل بيته
فياكون ولطمعون قال فى شرح المقنع حديث صحيح (و) تجزى (البدنة
والبقرة عن سبعة) اقول جابر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان نشترك فى الابل والبقرة كل سبعة فى واحد منهما رواه مسلم وشاة
افضل من سبع بدنة او بقرة (ولا تجزى العورا) بينة العور بان
انخسف عينها فى الهدى ولا الاضحية ولا العميا (و) لا (المحفيا)
الهزيلة التى لا تخ فيها (و) لا (العرجا) التى لا تطيق مشيا مع صحبة
(و) لا (الهما) التى ذهبت ثناياها من اصحابها (و) لا (الجدا)
ماشاب ونشف ضرعها (ولا المريضة) بينة المرض لحديث البراء بن عازب
قام فىنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اربع لا تجوز فى الانساحي
العورا الين عورها والمريضة الين مرضها والعرجا الين ظلمها والمحفيا
التي لا تنقى رواه ابو داود والنسائي (و) لا (العضباء) التى ذهب اكر
اذنها او قرنها (بل تجزى البتراء) التى لا ذنب لها (خلعة) او
مقطوعا والسمعاء وهى صغيرة الاذن (والجا) التى لم يخدق اهما قرن
(وخصى غير محبوب) بان قطع خصيتاه فقط (و) يجرى مع الكراهة
(ما باذنه او قرنه) خرق او شق او قطع (اثل من النصف) او النصف
فقط على مانص عليه فى رواية حنبل وغيره قال فى شرح المنهى وهذا
المذهب (والسنة نحر الابل قائمة معقولة يدها اليسرى فيطأها بالحرية)

اونحوها (في الوهدة التي بين اصل العنق والصدر) لفعله عليه السلام
وفعل اصحابه كما رواه ابو داود عن ابن عبد الرحمن ابن سابط (و)
السنة ان (يذبح غيرها) اى غير الابل على جنبها الايسر موجهة الى
القبلة (ويجوز عكسها) اى ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح لانه لم يتجاوز محل
الذبح ولحديث ما نهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل (ويقول) حين
يحرك يده بالنحر او الذبح (بسم الله) وجوبا (والله اكبر) استحبابا
(اللهم هذا منك ولك) ولا باس بقوله اللهم تقبل من فلان وذبح
واجبا قبل نفل (ويتولاها) اى الاضحية (صاحبها) ان قدر (او
يوكل مسلما ويشهدها) اى يحضر ذبحها ان وكل فيه وان استتاب ذميا
في ذبحها اجزأت مع الكراهة (ووقت الذبح) لاضحية وهدى نذر او
تطوع او متعة او قران (بعد صلاة العيد) بالبلد فان تعددت فاسبق
صلاة فان فاتت الصلاة بالزوال ذبح وان كان يحمل لا تصلى فيه العيد فالوقت
بعد (قدره) اى قدر زمن صلاة العيد ويستمر وقت الذبح (الى) اخر
(يومين بعده) اى بعد يوم العيد قال احمد ايام النحر ثلاثة عن غير واحد
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والذبح في اليوم الاول عقب
الصلاة والخطبة وذبح الامام افضل ثم ما يليه (ويكره) الذبح (في
ليلتهما) اى لىالي اليومين بعد يوم العيد خروجا من خلاف
من قال في عدم الاجزا فيهما (فان فات) وقت الذبح (قضى واجبه)
وفعل به كالاداء وسقط التطوع لفوات وقته ووقت ذبح واجب بفعل
محظور من حينه فان كان اراد فعله لعذر فله ذبحه قبله وكذا ماوجب لترك
واجب وقته من حينه ✎ فصل ويتعنان ✎ اى الهدى والاضحية
(بقوله هذا هدى او اضحية) او لله لانه لفظ يقتضى الايجاب فترتب عليه
مقتضاء وكذا يتعين باشعاره او بتقليده بنيت لابا (لية) حل السرا او السوق
كخراجها مالا للصدقة به (واذا) تعين هديا او اضحية (لم يجوز بيعها
ولا هبتها) لتعلق حق الله تعالى بها كالمندور عتقه نذر تبرر (الا ان يداها
بخير منها) فيجوز وكذا لو نقل الملك فيها واشترى خيرا منها جاز نص
واختاره الأكثر لان المقصود نفع الفقرا وهو حاصل بالبدل ويركب لحاجة
فقط بلا ضرر (ويجز صوفها ونحوه) كشمعها ووبرها (ان كان)
جزءه (انفع لها ويتصدق به) وان كان بقاءه انفع لها لم يجوز جزؤه ولا يشرب

من لبنها الا ما فضل عن ولدها (ولا يطي جازرها اجرة منها) لانه معاوضة ويحوز ان يهدي له او يتصدق عليه منها (ولا يبيع جلدھا ولا شيئاً منها) سواء كانت واجبة او تطوعا لانها تعينت بالذبح (بل ينفع به) اى بجلدها او يتصدق به استحبابا لقوله عليه السلام لا تتبعوا لحوم الاضاحى والهدى وتصدقوا واستمتعوا بجلودها وكذا حكم جلها (وان تعينت) بعد تعينها (ذبحها واجزائه) وان تلفت او عابت بضعه او تقريطه لزمه البدل كسائر الامانات (الا ان تكون واجبة في ذمته قبل التعين) ككفدية ومنذور في الذمة عين عنه صحيحا قعيب وجب عليه نظيره مطلقا وكذا لو سرق او ضل ونحوه وليس له استرجاع معيب وضال ونحوه وجده (والاضحية سنة) مؤكدة على المسلم ونجب بنذر (وذبحها افضل من الصدقة بنمها) كالهدي والعقيقة لحديث ماعمل ابن ادم يوم النحر عملا احب الى الله من اراقه الدم (وسن ان يأكل) من الاضحية (ويهدي ويتصدق اثلاثا) فياكل هو واهل بيته الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثالث حتى من الواجبة وما ذبح لقيم او مكاتب لاهدية ولا صدقة منه وهدي التطوع والمتعة والقران كالاضحية والواجب بنذر او تعين لا يأكل منه (وان اكلها) اى الاضحية (الا اوقية تصدق بها جاز) لان الامر بالاكل والاطعام مطلق (والا) يتصدق منها باوقية بان اكلها كلها (ضمنها) اى الاوقية بمثلها لما لانه حق يجب عليه اذاؤمع فاقؤه فلزمته غرامته اذا تلفت كالوديعة (ويحرم على من يضحي) او يضحي عنه (ان يأخذ في العشر) الاول من ذى الحجة (من شعره) او ظفره (او بشرته شيئا) الى الذبح لحديث مسلم عن ام سلة حرفوا اذا دخل العشر واراد احدكم ان يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من اظفاره شيئا حتى يضحي وسن حلقه بعده  فصل تسن العقيقة  اى الذبيحة عن المولود في حق اب ولو مسرا ويقترض قال احمد العقيقة سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عرق عن الحسن والحسين وفعله اصحابه (عن الغلام شاتان) متقاربتان سناوشها فان عدم فواحدة (وعن الجارية شاة) لحديث ام كرز الكمية قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عن الغلام شاتان متقاربتان متكافئتان وعن الجارية شاة (تذبح يوم سابعه) اى سابع المولود ويحلق فيه راس ذكر ويتصدق بوزنه ورقا ويسمى فيه ويسن تحسين الاصم ويحرم نحر عبد الكعبة وعبد النبي ويكره

بنحو حرب ويسار واحب الاسماء عبدالله وعبد الرحمن (فان فات) الذبح
يوم السابع (ففي اربعة عشر فان فات ففي احدى وعشرين) من ولادته
يروى عن عائشة ولا تعتبر الاسابيع بعد ذلك فيعق في اى يوم اراد (تنزع
جدولا) جمع جدل بالبدال المهملة اى اعضا (ولا يكسر عظمها) تفاولا بالسلامة
كذلك قالت عائشة رضى الله عنها وطبخها افضل ويكون منه بحلو
(وحكمها) اى حكم العقبة فيما يجزى ويستحب ويكره والاكل والهدية
والصدقة (كالانحية) لكن يباع جلد وراس وسوانط ويتصدق بثمنه
(الا انه لا يجزى فيها) اى فى الحقيقة (شرك فى دم) فلا تجزى بدنة ولا
بقرة الا كاملة قال فى النهاية وافضلها نساء (ولا تس الفرعة) فتح النفا
والرا نحر اول ولد الناة (ولا) تسن (العترة) ايضا وهى ذبيحة رجب
لحديث ابى هريرة مرفوعا لا فرع ولا عترة متفق عليه ولا يكرهان
والمراد بالخبر نفى كونهما سنة .

— كتاب الجهاد —

مصدر جاهد اى بالغ فى قتل عدوه وشرعا قال الكمار (وعو فرص
كفاية) اذا قام به من يكفى سقط عن سائر الناس والا اثم الكل ويسن
بتأكد مع قيام من يكفى به وهو افضل متطوع به ثم الفقة فيه (ويحب)
الجهاد (اذا حضره) اى حضر صف القتال (او حصر بلده عدو) او
احتج اليه (او استغفره الامام) حيث لا عذر له لقوله تعالى اذا لقيتم فئة
فانبأوا وقوله ما لكم اذا قيل لكم انفروا فى سبيل الله انما قلتم الى الارض
واذا نودى الصلاة جامعة لحادثة يشاور فيها لم ينأخر احد بلا عذر
(وتام الرباط اربعون يوما) لقوله عليه السلام تمام الرباط اربعون يوما
رواه ابو الشيخ فى كتاب الثواب والرباط لروى عن جبراد قوية للمسلمين
واقبله ساعة وافضله باشد الثور خوفا وكره نقل اعلم الى غوف (واذا
كان ابواه مسلمين) حرين او احدهما كذلك (لم يباح له ان يقاتل)
لقوله عليه السلام بغضما جاهد تحته الزمضى ولا يبر اذنهما بواجب
ولا اذن جبه ولا جبه وكذا لا يتطوع به مدين اذنى لاوفاء له الا مع
اذن او رضى سرر او كبريل صلى (ويتصدق الامام) برحوما (حيثما عند
المسير وينزع) من لا يصلح لحرب من رجال وحمل كا (من) لدى يصد

اللاس عن القتال ويزهدهم فيه (والمرجف) كالذي يقول هلكت سرية
المسلمين ومه لهم مدد او طاقة وكذا من يكاتب باخبارنا او يرمى بيننا بقتن
ويعرف الامير عليهم العرفا ويعقد لهم الاولوية والرايات ويتخير لهم المنازل
ويحفظ مكانها ويبعث العيون ليتعرف حال العدو (وله ان ينفل) اى
يعطى زيادة على السهم فى (بداية) اى عند دخوله ارض العدو ويبعث
سرية تغير ويجعل لها (الربيع) فاعل (بعد الخمس وفى الرجعة) اى اذا
رجع من ارض العدو وبعث سرية وجعل لها (الثالث) فاعل (بعده)
اى بعد الخمس ويقسم الباقي فى الجيش كله لحديث حبيب بن مسلمة شهدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل الربيع فى البداية والثالث فى الرجعة
رواه ابو داود (ويلزم الجيش طاعته) والتفح (والصبر معه) لقوله تعالى
اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم (ولا يجوز) التعاف
والاحتطاب و (الغزو الا باذنه الا) ان (ينجأهم عدو) يخافون (كلبه)
بفتح اللام اى سره واذاه لان المصلحة تتعين فى قتاله اذا ويجوز تبيت
الكفار ورميهم بالنجنيق ولو قتل بلا قصد صبي ونحوه ولا يجوز قتل صبي
ولا امرأة وختي وراهب وشيخ فان وزمن راعى لا راي لهم ولم يقتلوا
او يجرضوا ويكونون ارقاء بسبي والمسبي غير بالغ منفردا او مع احدا بويه
مسلم وان اسلم او مات احد ابوى غير بالغ بدارنا فمسلم وكغير البالغ من
بالغ مجنونا (وتملك الغنيمة بالاستيلاء عليها فى دار الحرب) ويجوز فتحها
فيها لثبوت ايدينا عايمها وزوال ملك الكفار عنها والغنيمة ما اخذ من مال
حربى قهرا بقتال وما الحق به مستقة من الغنم وهو الرمح (وهى لمن
شهد الواقعة) اى الحرب (من اهل القتال) بقصده قاتل او لم يقاتل
حتى تجار العسكر واجرائهم المستعدين للقتال لقول عمر الغنيمة لمن شهد
الواقعة (فيخرج) الامام او نائبه (الخمس) بعد دفع سب لقاتل واجرة
جمع وحفظ وحمل وجعل من دل على مصلحة ويجعله خمسة اسهم منها
سهم لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ومصرفه كفى وسهم لبي هاشم
وبنى المطاب سب كانوا غنيهم ونفيرهم وسهم لفقراء اليتامى وسهم
المساكين وسهم لابناء السبيل يع من يجمع البلاد حسب الطاقة (ثم
يقسم باقى الغنيمة) وهو اربعة اخماسها بعد اعطاء الفل والرضخ المحوقن
ومنه على ما براه (لاراجل سهم و) لو كافرا (وللفارسان ثلاثة اسهم

سهم له وسهمان لفرسه) ان كان عربيا لانه صلى الله عليه وسلم اسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة اسهم سهمان لفرسه وسهم له متفق عليه عن ابن عمر ولل فارس على فارس غير عربى سهمان فقط ولا يسهم لاكثر من فرسين اذا كان مع رجل خيل ولا شئ لغيرها من البهائم لعدم وروده عنه عليه السلام (ويشارك الحيش سراياه) التى بعث منه من دار الحرب (فيما غنمت ويشاركونه فيما غنم) قال ابن المنذر رويناه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وترد سراياهم على قديمهم وان بعث الامام من دار الاسلام جيشين او سريتين انفردت كل بما غنمت (والغال من الغنمة) وهو من كتم ما غنمه او بعضه لايحرم سهمه (ويحرق) وجوبا (رحله كله) ما لم يخرج عن ملكه (الا السلاح والمصحف وما فيه روح) وآلة ونفقة وكتب علم وثيابه التى عليه وما لا تأكله التلذذ فله قال يزيد ابن يزيد ابن جابر السنة فى الذى يغفل ان يحرق رحله رواء سعيد فى سنته (واذا غنموا) اى المسلمون (ارضا) بان (فتحوها) غنوة (بالسيف) فاجلوا عنها اهلها (خير الامام بين قسمها) بين الغانمين (ووقفها على المسلمين) بافظ من الفاظ الوقف (ويضرب عليها خراجا مستترا يؤخذ ممن هى بيده) من مسلم وذمى يكون اجرة لها فى كل عام كما فعل عمر رضى الله عنه فيما فتحه من ارض الشام والعراق ومصر وكذا الارض التى جلوا عنها خوفا منا او صالحناهم على انها لنا وقرها معهم بالخراج بخلاف ماصولحو على انها لهم ولنا الخراج عنها فهى كجزية تسقط باسلامهم (والمرجع فى مقدار الخراج والجزية) حين وضعهما الى اجتهاد الامام (الواضع اهما فيضعه بحسب اجتهاده لانه اجرة يختلف باختلاف الازمنة فلا يلزم الرجوع الى ما وضعه عمر رضى الله عنه وما وسعه هو او غيره من الائمة ليس لاحد تغييره ما لم يتغير السبب كما فى الاحكام السلطانية لان تقديره ذلك حكم والخراج على ارض لها ما سقى به ولو لم تزرع لا على مساكن (ومن عجز عن عمارة ارضه) الخراجية (اجب) على اجارتها او رفع يده عنها (باجارة او غيرها لان الارض للمسلمين فلا يجوز تعطيلها عليهم) ويجزى فيها الميراث (فتقل الى وارث من كانت بيده على الوجه التى كانت عليه فى يد مورثه فان اثر بها احدا صار الثانى احق بها كالمستأجرة ولا خراج على مزارع مكة والحرم (وما اخذ) بحق

بغير قتال (من مال مشرك ، اى كافر) كجزية وخراج وعشر (تجارة
من حرى او نصفه من ذمى اتجر الينا) وما تركوه فزعا (منا او تخلف
عن ميت لاوارث له) (وخمس خمس الغنمة ف) هو (فى) سعى بذلك لانه
رجع من المشركين الى المسلمين واصل الفى الرجوع (يصرف فى مصالح
المسلمين) ولا يختص بالمقاتلة ويبدأ بالاهم فالاهم من سد بئق او تعزى
نهر وعمل فطرة ورزق نحو قضاة ويقسم فاضل بين احرار المسلمين غنيم
وقبعرهم ﴿ فصل ﴾ ويصح الامان من مسلم عاقل مختار غير سكران
ولو قنا او اتى بلا ضرر فى عشر سنين فافل منجزا و معلقا من امام
بجميع المشركين ومن امير لاهل بلدة جعل بازايمهم ومن كل احد لقافة
وحصن صغيرين عرفا وبحرم به قل و رق واسر ومن طلب الامان
ليسمع كلام الله ويعرف شرائع الاسلام لزم اجابته ثم يرد الى مامنه
والهدنة عقد الامام او نائبه على ترك القتال مدة معلومة ولو طالت
بقدر الحاجة وهى لازمة يجوز عقدها لمصلحة حيث جاز تأخير الجهاد لضعف
بالمسلمين ولو بمال منا ضرورة ويجوز شرط رد رجل جاء منهم
مسئلا للحاجة وامره سرا بقتالهم والفرار منهم ولو هرب قن فاسلم لم يرد
وهو حر ويؤخذون بمجانينهم على مسلم من مال وقود وحد ويجوز
قتل رهاشهم ان قتلوا رهاشنا وان خيف نقض عهدهم اعلمهم انه لم يبق
بينه وبينهم عهد قبل الاغارة عليهم ﴿ باب عقد الذمة واحكامها ﴾
الذمة لفة العهد والضمان والامان ومعنى عقد الذمة اقرار بعض الكفار
على كفرهم بشرط بذل الجزية والتزام احكام الملة والاصل فيها قوله
تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (لايقعد) اى لايصح
عقد الذمة (لغير المجوس) لانه يروى انه كان لهم كتاب فرفع فصار
لهم بذلك شبهة ولانه صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر
رواه البخارى عن عبدالرحمن بن عوف (واهل الكتابين) اليهود
والنصارى على اختلاف طوائفهم (ومن تبعهم) قديين باحد الدينين
كالسامرية والفرنج والصابئين لعموم قوله تعالى من الذين اتوا الكتاب
من قبلكم (ولا يقدها) اى لايصح عقد الذمة (الا) من (امام او
نائبه) لانه عقد مؤبد فلا يقتات على الامام فيه ويجب اذا اجتمعت
شروطه (ولا جزية) وهى مال يؤخذ منهم على وجه الصغار كل عام

بدلا عن قتلهم واقامتهم بدارنا (على صبي ولا امرأة) ومجنون ومن
 واعى وشيخ فان وخفى مشكل (ولا عبد ولا فقير يعجز عنها) وتعجب
 على عتيق ولو لمسلم (ومن صار اهلا لها) اى للزنية (اخذت منه
 فى اخر الحول) بالحساب (ومتى بذلوا الواجب عليهم) من الجزية
 (وجب قبوله) منهم (وحرم قتالهم) واخذ ما لهم ووجب دفع من
 قصدهم باذى ما لم يكونوا بدار حرب ومن اسلم بعد الاول ساقطت عنه
 (ويتهنون عند اخذها) اى اخذ الجزية (ويأكل وقتلهم وتعجز)
 ايديهم (وجوبا لقوله تعالى وهم ساعرون ولا يقل اربابهم)
 فصل ﴿ فى احكام اهل الذمة (ويلزم الامة الانضمام)
 اخذ اهل الذمة (بحكم الاسلام فى) صتان (النفس والدين) وانرض
 واقامة الحدود عليهم فيما يعفدون تحريمه كالكاف (دون ما يعتدون به)
 كالحمل لان عقد الذمة لا يصح الا بالتزام احكام الاسلام كما تقدم وروى
 ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى يهوديين قد بقرا دوابهم
 فرجهما (ويلزمهم التميز عن المسلمين ، بالقبور بان لا يدفوا فى مقابر
 والحلى بمخلف مقدم رؤسهم لأكادة الاشراف ونحو ذلك مما روى
 حاشا بمجمل او نحو ختم رصاص برقاتهم (ولهم ركوب شية)
 كالخمر (بغير سرح) فيركبون (باكاف) وهو ان يردعوا روثا
 ان عمر امر بجز نواصى اهل الذمة وان يشدوا اساقق وان يركبوا
 الاكف بالعرض (ولا يجوز تصديرهم فى المجالس ولا القيام لهم ولا
 بدائهم بالسلام) او بكيف اصحت او امست او حلت ولا تهييه وزيته
 وعبادتهم وشهادة اعيادهم خذبت ان هيرة مرفوعة لا يدعون
 والصارى بالسلام فذا اقيم احدهم فى الطريق وصار منه الى
 قال الترمذى حديث حسن صحيح (وينعون من احداث كس وبيع)
 ومجتمع اصلا فى دارنا (و) من (بناء ما نهى منها او منع ما راد
 كثير من مرة قال سمعت عمر ابن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا تنى الكنيسة فى الاسلام ولا يجدد محارب منها (و) يهودون
 ايضا (من تعلقايمان على مسلم) ولو رضى لقوله عليه السلام الاسلام
 يعلو ولا يعلى عليه وسواء لامة او لا اذا كان امة واحدة ومن رضى
 تقضه (لا) ينعون من (مساوانه) اى لايان (له)

ذلك لا يفضى العلو ومملكوه عاليا من مسلم لا يبتض ولا يعاد عالياو انهم
 (و) يَعْمُونَ ايضا (من اظهار خمر وخزير) فان فعلوا اتلفناها (و)
 من اظهار (ناقوس وجهر بكتاهم) ورفع صوت على ميت ومن قراءة
 قران ومن اظهار اكل وشرب بهار رمضان وان صولحوا في بلادهم على
 جزية او خراج لم ينعوا شيئا من ذلك وليس لكافر دخول مسجد ولو
 اذن له مسلم وان تحاكموا الينا فاننا الحكم والترك لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم
 بينهم او اعرض عنهم وان اتجر الينا حرى اخذ منه العشر وذمى نصف
 العشر لفعل عمر رضى الله عنه مرة في السنة فقط ولا نعشر اموال المسلمين
 (وان تهود بصرائى او عكسه) بان تنصر يهودى (لم يقر) لانه انتقل الى
 دين باطل قد اقر ببطلانه شبه المرتد (ولم يقبل منه الا الاسلام اودينه)
 الاول فان اباهما هدد وحبس وضرب قيل للامام اقتله قال لا ثم فصل ثم
 فيما يقض العهد (فان ابى الذمى بدل الجزية) او العغار (او التزام حكم
 الاسلام) اوقاتنا (او تمضى على مسلم بقتل او زنا) بمسئلة وقياسه اللواط
 (او) بعدى (بقطع طريق او تجسيس او ايواء جاسوس او ذكر الله
 او رسوله او كتابه) او دينه (بسوء استقص عهده) لان هذا ضرر يعم
 المسلمين وكذا لو لحق بدار ح ب لان اظهار منكر او قذف مسلما ويتنقض
 بما تقدم عهده (دون) عهد نسائه واولاده (فلا يتنقض عهدهم تبعا له
 لان النقص وجد منه فاخص به) وحل دمه (ولو قال تت فيخير فيه
 الامام كايبر حرى بين قتل ورق ومن وفدى بمال او اسير مسلم (و) حل
 (ماله) لانه لاحرمته له في نفسه بل هو تابع لما لكه فيكون فيا وان
 اسلم حرم قتله

كتاب البيع

جائز بالاجماع لهوله تعالى واحل الله البيع (وهو) في اللغة اخذ شئ
 واعطاء شئ قاله ابن هيرة مأخوذ من الباع لان كل واحد من المتبايعين
 يعد باعه للاخذ والاعطاء وشعرنا (مبادلة مال ولو في الذمة) بقول
 او معاطاة والمال عين مباحة الفع بلا حاجة (او منفعة مباحة) مطلقا
 (كمر) في دار او غيرها (بمثل احدهما) متعاق بمبادلة اى بمال او منفعة
 مباحة فتناول تسع صور عين بعين او دين او منفعة دين بعين او دين

بشرط الحلول والتقايض قبل التفرق او بمنفعة منفعة بعين او دين او منفعة
وقوله (على التابيد) يخرج الاجارة (غير ربا وقرض) فلا يلحيان بيعا
وان وجدت فيهما المبادلة لقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا والمقصود
الاعظم في القرض الارفاق وان قصد فيه التملك ايضا (وينقذ) البيع (باليجاب
وقبول) بفتح القاف وحكى ضمها (بعده) اى بعد الايجاب فيقول البائع
بعتك او ملكتك او نحوه بكذا ويقول المشتري ابتعت او قبلت ونحوه (و)
يصح القبول ايضا (قبله) اى قبل الايجاب بلفظ امر او ماض مجرد عن
استفهام ونحوه لان المعنى حاصل به ويصح القبول (متراخيا عنه) اى عن
الايجاب ما داما (فى مجلسه) لان حالة المجلس كحالة العقد (فان تشاغلا
بما يقطعه) عرفا او اقصى المجلس قبل القبول (بطل) لانها صار معرضين
عن البيع وان خالف القبول الايجاب لم ينقذ (وهى) اى الصورة
المذكورة اى الايجاب والقبول (الصيغة القولية) للبيع (و) ينقذ ايضا
(بمعاطة وهى) الصيغة (الفعلية) مثل ان يقول اعطى بهذا خبزا فيعطيه
ما يرضيه او يقول البائع خذ هذا بدرهم فيأخذه المشتري او وضع ثمنه
عاده واخذه عقبه فتقوم المعاطة مقام الايجاب والقبول للدلالة على الرضى
لعدم التعبد فيه وكذا حكم الهبة والهبة والصدقة ولا بأس بذوق المبيع
حال الشراء (ويشترط) للبيع سبعة شروط احدها (التراضى منهما) اى
من المتعاقدين (فلا يصح) البيع (من مكره بلا حق) لقوله عليه السلام
انما البيع عن تراض رواه ابن حبان فان اكرهه الحاكم على بيع ماله لوفاء
دينه صح لانه حمل عليه بحق وان اكره على وزن مال فباع ملكه ككره
الشراء منه وصح (و) الشرط الثانى (ان يكون العاقد) وهو البائع
والمشتري (جازا التصرف) اى حرا مكلفا رشيدا (فلا يصح تصرف
صغير وسفيه بذير اذن ولى) فان اذن صح لقوله تعالى وابتلوا اليتامى اى
اختبروهم وانما يتحقق بنفويض البيع والشراء اليه ويحرم الاذن بلا مصلحة
ويشذ تصرفهما فى الشيء اليسير بلا اذن وتصرف العبد باذن سيده (و)
الشرط الثالث (ان تكون العين) المعقود عليها او على منفعتها (مباحة
النفع من غير حاجة) بخلاف الكلب لانه انما يقتنى لصيد او حرث او ماشية
وبخلاف جلد ميتة ولو مدبوغا لانه انما يباح فى يابس والعين هنا مقابلة
المنفعة فتناول ما فى الذمة (كالبلغل والحمار) لان الناس يتبايعون ذلك فى

كل عصر من غير تكثير (وكودود القر) لانه حيوان طاهر يقتى لما يخرج منه (وكبزره) لانه ينتفع به في المال (وكالفيل وسباع الهائم التي تصلح للصيد) كالفهد والصقر لانه يباح نفعها واقتناؤها مطلقا (الا الكلب) فلا يصح بيعه لقول ابن مسعود نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب متفق عليه ولا يبيع آله لهو وخمر ولو كانا ذمين (والحشرات) لا يصح بيعها لانه لا نفع فيها الا علقا لمص الدم وديدانا لصيد سمك وما يصاد عليه كبومة تجمل شباشا (والمحفف) لا يصح بيعه ذكر في المبدع ان الاشهر لا يجوز بيعه قال احمد لا نعلم في بيع المحفف رخصة قال ابن عمر وددت ان الايدي تقطع في بيعها ولان تعظييه واجب وفي بيعه ابتذال له ولا يكره ابداله وشرائه استنقاذا وفي كلام بعضهم يعني من كافر ومقتضاه انه ان كان البايع مسلما حرم الشرى منه لعدم دعا الحاجة اليه بخلاف انكافر ومفهوم التقيح والمنتهى يصح بيعه لمسلم (والميتة) لا يصح بيعها لقوله عليه السلام ان الله حرم بيع الميتة والخنزير والاصنام متفق عليه ويستثنى منها السمك والجراد (و) لا (السرجين النجس) لانه كالميتة وظاهره انه يصح بيع الطاهر منه قاله في المبدع (و) لا (الادهان النجسة ولا المتنجسة) لقوله عليه السلام ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه وللامر بارتقائه (ويجوز الاستصباح بها) اى بالتنجسة على وجه لا تتعدى نجاسته كالاستنقا بجلد الميتة المدبوغ (في غير مسجد) لانه يودى الى تقيسه ولا يجوز الاستصباح بنجس البين ولا يجوز بيع سم قاتل (و) الشرط الرابع (ان يكون) المقصد (من مالك) للمعقود عليه او من يقوم مقامه (كالوكيل والولى) لقوله عليه السلام لحكيم ابن حزم لا تبع ما ليس لك رواء ابن ماجة والترمذى وخص منه الماذون فيه لقيامه مقام المالك (فان باع ملك غيره) بغير اذنه لم يصح ولو مع حضوره وسكوته ولو اجازته المالك ما لم يحكم به من يراه (او اشترى بسين ماله) اى مال غيره (بلا اذنه لم يصح) ولو اجيز لفوات شرطه (وان اشترى له) اى لغيره (في ذمته بلا اذنه ولم يسمه في المقصد صح) المتد لانه متصرف في ذمته وهى قابلة للتصرف ويصير ملكا لمن اشترى (له) من حين المقصد (بالاجازة) لانه اشترى لاجله ونزل المشتري نفسه منزلة الوكيل فملكه من اشترى له كما لو اذن (ولزم) المقصد (المشتري بعدمها) اى عدم الاجازة لانه لم يادن فيه فمعين كونه

للشترى (ملكا) كما لو لم ينو غيره وان سعى في العقد من اشترى له لم يصح
 وان باع ما يظنه لغيره فبان البائع وارثا او وكلاهما صح (ولا يباع غير المساكين
 مما فتح عنوة كارض الشام ومصر والعراق) وهو قول عمر وعلى وابن
 عباس وابن عمر رضى الله عنهم لان عمر رضى الله عنه وقفها على المسلمين
 واما المساكين فيصح بيعها لان الصحابة اقتطعوا الخطط في الكوفة والبصرة
 في زمن عمر وبنوها مساكين وتبايعوها من غير تكبر واو كانت التبا من
 ارض العنوة او كانت موجودة حال الفتح وكارض العنوة في ذلك ما جلوا
 عنه فزعا منا وما صولوا على انها لنا وقرها معهم باخراج بخلاف ماصولوا
 على انها لهم كالحيرة والليس وابقيا وارض بنى صلوبا من اراضى العراق
 فيصح بيعها كاتى اسلم اهلها عاها كالمدينة ، بل ، يصح ان (توجر) ارض
 العنوة ونحوها لانها موجرة في ايدي اربابها بالخراج المضروب عليها في
 كل عام واجارة الموجر جائزة ولا يجوز بيع رباع مكة ولا اجارتها لما روى
 سعيد بن منصور عن مجاهد مرفوعا رباع مكة حرام بيعها حرام اجارتها وعن
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا مكة لا تباع رباعها ولا تكرى
 بيوتها رواه الاثرم فان سكن باجرة لم ياتم بدفعها جريم به في المتقى وغيره
 (ولا يصح بيع نفع امير) وماء العين لان ماءه لا يملك لحديث السملون
 شركاء في ثلاث في الماء والكلا والدار رواه ابو داود وابن ماجة ، بل رب
 الارض احق به من غيره لانه صار في ملكه (ولا) يصح بيع (ما يثبت في
 ارضه من كلا وشوك) لما تقدم وكذا معادن بارية كعط وملح وكذا لو
 عشن في ارضه طير لانه لا يملكه به فلم يحز ربه (، يملكه اخذه) لانه من
 المباح لكن لا يجوز دخول ملك غيره بغير اذنه و بتره مع مستذن ان
 ضرر (و) الشرط الخامس (ان يكون) المئود عايشه (متدورا على
 تسليته) لان مالا يقدر على تسليته شبيه باله يوم فتر يصح بيعه (فلا يصح
 بيع آبق) علم خبره او لا لما رواه احمد عن ابي سعيد ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى عن شراء العبد بدمه انى (و) لا يبيع (شارد
 و) لا طير في هواء (ولو الف ارجوع) ان يكون بمعلق ونحو طائر
 زمن اخذه (و) لا يبيع (سلك في ماء) لانه عمره عالم يكن مرءيا
 بمحوز يسهل اخذه منه لانه معلوم يمكن تسليته (ولا) يصح بيع (مقصوب
 من غير غاصبه او قادر على اخذه) من تصبه لانه لا يقدر على تسليته فان

باعه من غاصبه او قادر على اخذه صح لعدم الغرر فان عجز بعد فله الفسخ
 (و) الشرط السادس (ان يكون) المبيع (معلوما) عند المتعاقدين
 لان جهالة المبيع غرر ومعرفة المبيع اما (برؤية) له او لبعضه الدال
 عليه مقارنة او متقدمة بزمن لا يفسر فيه المبيع ظاهرا ويلحق بذلك
 ما عرف ثلثه او شمه او ذوقه (او صفة) تكفى في السلم فتقوم مقام
 الرؤية في بيع ما يجوز السلم فيه خاصة ولا يصح بيع الاغوذج بان يره
 صاعا مثلا ويبيعه الصبرة على انها من جنسه ويصح بيع الاعشى وشراؤه
 بالوصف واللمس والشم والذوق فيما يعرف به كتوكيله (فان اشترى مالم
 يره) بلا وصف (او رآه وجهه) بان لم يعلم ماهو (او وصف له بما
 لا يكفى سلا لم يصح) البيع اعدم العلم بالمبيع (ولا يباع حمل في بطن ولبن
 في ضرع منفردين) للجهالة فان باع ذات ابن او حمل دخلا تبعا (ولا)
 يباع (مسك في قارته) اى الوعا الذى يكون فيه للجهالة (ولا نوى
 في قر) للجهالة (و) لا (صوف على ظهر) لثبته عليه السلام عنه في
 حديث ابن عباس ولانه متصل بالحيوان فلم يحز افراده بالمقد كاعضائه (و)
 لا يبيع (جمل ونحوه) مما المقصود منه مستر بالارض (قبل قلعه) للجهالة
 (ولا يصح بيع الملامسة) بان يقول بعنك ثوبى هذا على امك متى لمسته
 فهو عليك بكذا او يقول اى ثوب لمسته فهولك بكذا (و) لا يبيع (المنابذة)
 كان يقول اى ثوب نبذته الى اى طرحته فملك بكذا لقول ابى هريرة ان
 النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمنابذة متفق عليه وكذا بيع
 الحصة كالمها فعلى اى ثوب وقعت فلك بكذا ونحوه (ولا) يبيع (عبد)
 غير معين (من عبيده ونحوه) كشاة من قطع وشجرة من بستان للجهالة
 ولو تساوت القيم (ولا) يصح (استناؤه الا معينا) فلا يصح بعنك هؤلاء
 انعيده الا واحدا للجهالة ويصح الا هذا ونحوه لانه عليه السلام نهى عن
 اثنا الا ان تعلم قال الترمذى حديث صحيح (وان استثنى بائع من حيوان
 يوكل راسه وجنده واطرافه صح) لفعله عليه السلام في خروجه من مكة
 الى المدينة رواه ابو الخطاب فان امتنع المشتري من ذبحه لم يجبره بلا شرط
 ولزمته قيمته على التقرب والمشتري الفسخ بعيب يختص هذا المستثنى (وعكسه)
 اى عكس استثناء الاطراف في الحكم استثناء (الشحم والحمل) ونحوه مما
 لا يصح افراده بالبيع فيطال البيع باستثناءه وكذا لو استثنى منه رطلا من

لحم او نحوه (ويصح بيع ما كوله في جوفه كرمان ويطبخ) وبيض لدعاه
الحاجة لذلك ولكونه مصطحة لفساده بازالته (و) يصح بيع (الباقلأ ونحوه)
كالحمص والجوز واللوز (في قشره) يعنى ولو تعدد قشره لانه مفرد مضاف
فيم وعجاجة الاصحاب في قشره لانه مستور بحائل من اصل خلخته اشبه
الزمان (و) يصح بيع (الحب المشتد في سنبله) لانه عليه السلام جعل
الاشتداد غاية للبيع وما بعد الغاية يخالف ما قبلها فوجب زوال المنع (و)
الشرط السابع (ان يكون الثمن معلوما) للمتعاقدين ايضا كما تقدم لانه احد
الموضين فاشتراط العلم به كالبيع (فان باعه برقه) اى ثمنه المكتوب عليه
وها يجهلانه او احدهما لم يصح للجهالة (او) باعه (بالف درهم ذهابا وفضة
لم يصح لان مقدار كل جنس منهما مجهول (او) باعه (بما ينقطع به
السعر) اى بما يقف عليه من غير زيادة لم يصح للجهالة (او) باعه (بما
باع) به (زيد وجهلاه او) جهله (احدهما لم يصح) البيع للجهل بالثمن
وكذا لو باعه كما يبيع الناس او بدينار او درهم مطلق وثم تقود متساوية
رواجا وان لم يكن الا واحدا او غلب صح وصرف اليه ويكنى علم الثمن
بالمشاهدة كصبرة من دراهم او فلوس ووزن صنية ومل كيل مجهولين
(وان باع ثوبا او صبرة) هى الكومة المجموعة من الطعام (او) باع
(قطعيا كل ذراع) من الثوب بكذا (او) كل (قفيز) من الصبرة بكذا
(او) كل (شاة) من القطيع (بدرهم صح) البيع ولو لم يعلم قدر الثوب
والصبرة والقطيع لان المبيع معلوم بالمشاهدة والثمن معلوم لاشارته الى
ما يعرف مبلغه من جهة لا تتعلق بالمتعاقدين وهى الكيل والعد والذرع
(وان باع من الصبرة كل قفيز بدرهم) لم يصح لان من التبعض وكل للعدد
فيكون مجهولا بخلاف ماسبق لان المبيع الكيل لا البعض فاستفت الجاهلة
وكذا لو باعه من الثوب كل ذراع بكذا او من القطيع كل شاة بكذا لم يصح
لما ذكر (او) باعه (بمائة درهم الا دينارا) لم يصح (وعكسه) بان باع
بدينار او دنانير الا درهما لم يصح لان قيمة المستثنى مجهولة فيلزم الجهل
بالثمن اذ استثنى المجهول من المعلوم يصيره مجهولا (او باع معلوما ومجهولا
يتعذر علمه) كهذه الفرس وما فى بطن اخرى (ولم يقل كل منهما بكذا
لم يصح) البيع لان الثمن يوزع على المبيع بالقيمة والمجهول لا يمكن تقويعه فلا
طريق الى معرفة ثمن المعلوم) وكذا لو باعه بمائة ورطل خر وان قل كل

منهما بكذا صح في المعلوم بثمنه للعلم به (فان لم يتعذر) علم مجهول ابيع مع
معلوم (صح في المعلوم بقسطه) من الثمن لعدم الجهالة وهذه احدى مسائل
تفريق الصنفين الثلاث والثانية اشير اليها بقوله (ولو باع مشاعا بينه وبين
غيره كبعد) مشترك بينهما (او ما ينقسم عليه الثمن بالاجزاء) كقديزين
ومتساويين لهما (صح) البيع (في نصيبه بقسطه) من الثمن لفقد الجهالة
في الثمن لا تقسامه على الاجزاء ولم يصح في نصيب شريكه لعدم اذنه والثالثة
ذكرها بقوله (وان باع عبده وعبد غيره بغير اذنه او) باع (عبدا وحرًا
او) باع (خلا وحرًا صفقة واحدة) بثمن واحد (صح) البيع (في
عبده) بقسطه (وفي الحل بقسطه) من الثمن لان كل واحد منهما له حكم
يخصه فاذا اجتمعا بقيتا على حكمهما ويقدر خر خلا وحر عبدا ليقسط الثمن
(ولشتر الخيار ان جهل الحال) بين امساك ما يصح فيه البيع بقسطه
من الثمن وبين رد المبيع لتبعض الصفقة عليه وان باع عبده وعبد غيره باذنه
او باع عبديه لاثنتين او اشترى عبيد من اثنتين او وكيلهما بثمن واحد
صح وقسط الثمن على قيمتهما وكبيع اجارة ورهن وصلاح ونحوها فصل
ولا يصح البيع في ولا البشراء (ممن تلزمه الجمعة بعد نداءها الثاني)
اي الذي عند المنبر عقب جلوس الامام على المنبر لانه الذي كان على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخص به الحكم لقوله تعالى اذا نودي
للجمعة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع والنهي يقتضي
المساواة وكذا قبل النداء لمن منزله بعيد في وقت وجوب السعي عليه وتحرم
المسارعة والمنادات اذن لانهما وسيلة للبيع المحرم وكذا لو تضايق وقت
مكتربة (ويصح) بعد النداء المذكور البيع لحاجة كمضطر الى طعام او ستره
ونحوهما اذا وجد ذلك يباع ويصح ايضا (النكاح وسائر العقود) كالقرض
والرهن والضممان والاجارة وامضا بيع خيار لان ذلك يقل وقوعه فلا تكون
اباحته ذريعة الى فوات الجمعة او بعضها بخلاف البيع (ولا يصح بيع عصير
وشحوه (ممن يتخذ خرا) لقوله تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان
(ولا) بيع (سلاح في قتلة) بين المسلمين لانه عليه السلام نهى عنه قاله
احمد قال وقد يقتل به ولا يقتل به وكذا بيعه لاهل حرب واقطاع طريق لانه
اعانة على مدمية ولا بيع ما كول ومشتوم لمن يشرب عابهما المسكر ولا قدح لمن
يشرب به خرا ولا جوز وبيض لقمار ومحرم اكله ونحو ذلك (ولا) بيع

(عبد مسلم لكافر اذا لم يتق عليه) لانه ممنوع من استدامة ملكه عليه لما فيه من الضغار فنع من ابتدائه فان كان يتق عليه بالشراء صح لانه وسيلة الى حريته (وان اسلم) قن (في يده) اى يد كافر او عند مشتريه منه ثم رده نحو عيب (اجبر على ازالة ملكه) عنه نحو بيع او هبة او عتق لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (ولا تكفى مكاتبه) لانها لا تزيل ملك سيده عنه ولا يبيعه بخيار لعدم انقطاع عاقبه عنه (وان جمع) فى عقد (بين بيع وكتابة) بان باع عبده شيئا وكتبه بعوض واحد صفقة واحدة (او) جمع بين (بيع وصرف) او اجارة او خلع او كتح بعوض واحد (صح) البيع وما جمع اليه (فى غير الكتابة) فيبطل البيع لانه باع ماله لماله وتصح هى لان البطلان وجد فى البيع فاخص به (وتوسط العوض عليهما) اى على المبيع وما جمع اليه بالقيم (ويحرم بيعه على بيع اخيه) المسلم (كان يقول لمن اشترى سلعة بعشرة انا اعطيك مثلها بتسعة) لقوله عليه السلام لا يبيع بعضكم على بيع بعض (و) يحرم ايضا (شراؤه على شراؤه) كان يقول لمن باع سلعة بتسعة عندي فيها عشرة) لانه فى معنى البيع عليه المنهى عنه ومحل ذلك اذا وقع فى زمن الخيارين (ليفسخ) المقول له العقد (ويعقد معه) وكذا سومه على سومه بعد الرضى صريحا لا بعد رد (ويبطل العقد فيهما) اى فى البيع على بيعه والشرا على شرايه ويصح فى السوم على سومه والاجارة كالبيع فى ذلك ويحرم بيع حاضر لباد ويبطل ان قدم ليبيع سلعته بسعر يومها جاملا بسعرها وقصده الحاضر وبالناس حاجة اليها (ومن باع ربويا بنسيئة) اى موجد وكذا حال لم يقبض (واعتاض عن ثمنه ما لا يباع به نسيئة) كمن بر اعتاض عنه برا او غيره من المكيلات لم يحجز لانه ذريعة لبيع الربوى بالربوى نسيئة وان اشترى من المشتري طعاما بدارهم ١٠ الى ١٠ ح ١٠ منه وقا او لم يسلمها اليه لكن تقاصا جاز (او اشترى شيئا) ولو غير ربوى (نقدا بدون ما يباع به نسيئة) او حالا لم يقبض (لا بالعكس لم يحجز) لانه ذريعة الى الربا ليبيع الفأ بخصايه وتسمى مسئلة العينة وقوله لا بعكس يعنى لا ان اشتراه باكثر مما باعه به فانه جائز كما لو اشتراه بمثلها واما تكس مسئلة العينة بان باع سلعة بنقد ثم اشتراها باكثر منه نسيئة فقتل ابو داود يجوز بلا حيلة ونقل حرب انها مثل مسئلة العينة وجزم به المصنف فى الاقاع

وصاحب المتبى وقدمه في المبدع وغيره قال في شرح المنتهى وهو المذهب
لانه يتخذ وسيلة للربا كمسئلة العينة وكذا العقد الاول فيهما حيث كان وسيلة
الى الثانى فيحرم ولا يصح (وان اشتراه) اى اشترى المبيع في مسئلة العينة
او عكسها (بغير جنسه) بان باعه بذهب ثم اشتراه بفضة او بالعكس (او)
اشتراه (بعد قبض ثمنه او بعد تغير صفته) بان هزل العبد او لسى صنعة
او تخرق الثوب (او) اشتراه (من غير مشتره) بان باعه مشتره او وهبه
ونحوه ثم اشتراه بائنه ممن صار اليه جاز (وان اشتراه ابوه) اى ابو بائنه
(او ابنه) او مكاتبه او زوجته (جاز) الشراء ما لم يكن حيلة على التوصل
الى فعل مسئلة العينة ومن احتاج الى نقد فاشترى ما يساوى مائة باكثر
ليتوسع بثمنه فلا باس وتسمى مسئلة التورق ويحرم التسعير والاحكار في
قوت ادمى ويجبر على بيعه كما يبيع الناس ولا يكره ادخار قوت اهله
ودوابه ويسن الاشهاد على البيع ~~في باب الشروط في البيع~~ والشرط
هنا الزام احد المتعاقدين الاخر بسبب العقد ماله فيه منفعة ومحل المعبر
منها صلب العقد وهى ضربان ذكر الاول منهما بقوله (منها صحيح) وهو ما
وافق مقتضى العقد وهو ثلاثة انواع احدها شرط مقتضى البيع كالتقايض
وحلول الثمن فلا يؤثر فيه لانه بيان وتأكيد لمقتضى العقد فذلك اسقطه
المصنف الثانى شرط ما كان من مصطة العقد (كالرهن) المعين او الضامن
المعين (وكناجيل ثمن) او بعضه الى مدة معلومة (و) كشرط صفة في
المبيع (ككون العبد كاتباً او خصياً او مسلماً) او خياط مثلاً (والامة
بكر) او تحيض والدابة هملجة والفهد او نحوه صبودا فيصح فان وفا
بالشرط والا فلصاحبه الفسخ او ارش فقد الصفه وان تعذر رد تعين ارش
وان شرط صفة فبان اعلا منها فلا خيار (و) الثالث شرط بايع نفعا
معلوما في مبيع غير وطى ودواعيه (نحو ان يشترط البايع سكنى الدار)
او نحوها (شهراً و حملان البعير) او نحوه المبيع (الى موضع معين)
لما روى جابر انه باع النبي صلى الله عليه وسلم جبلاً واشترط ظهره الى
المدينة متفق عليه واخرج في التعليق والانتصار وغيرها بشراً عثمان من
صهيب ارضا وشرط وقفها عليه وعلى عقبه ذكره في المبدع ومقتضاء صحة
الشرط المذكور ولبايع اجارة واعارة ما استثنى وان تعذر انتفاعه بسبب
مشتري فعليه اجرة المثل له (او شرط المشتري على البايع) نفعا معلوما في

مبيع (كحمل الحطب) المبيع الى موضع معلوم (او تكسيرة او خياطة
 الثوب) المبيع (او تفصيله) اذا بين نوع الخياطة او التفصيل واحدا
 لذلك بما روى ان محمد بن مسلمة اشترى من نبطي جرزة حطب وشارطه
 على حملها ولانه بيع واجارة فالبايع كالاجير وان تراشيا على اخذ اجرة
 ولو بلا عذر جاز (وان جمع بين شرطين) من غير النوعين الاولين
 كحمل حطب وكسيرة وخياطة ثوب وتفصيله (بطل البيع) لما روى ابو
 داود والترمذي عن عبد الله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا مع ما ليس عندك قال
 الترمذي حديث حسن صحيح والشرب الثاني من الشروط انار اليه بقوله
 (ومنهما فاسد) وهو ما ينافي مقضى العقد وهو ثلاثة اجزاء احدها
 (يبطل العقد) من اصله (كاشتراط احدهما على الاخر عقدا اخر كسلف)
 اى سلم (وقرض وبيع واجارة وصرف) لمن او غيره وشركة وهو
 بيعتان في بيعة المنه عنه قاله احمد الثاني ما يجمع معه البيع ونما ذكره
 بقوله (وان شرط ان لا مسارة عليه او متى نقي المبيع والا رده او)
 شرط ان (لا يبيع) المبيع (ولا يهبه ولا يئتمه او) شرط (ان عنى
 فالولا له) اى للبايع (او) شرط البائع على المشتري (ان يفعل ذلك)
 اى ان يبيع المبيع او يهبه ونحوه (بطل الشرط وحده) بقوله عليه السلام
 من اشترط شرطا ليس فى كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط متفق
 عليه والبيع صحيح لانه صلى الله عليه وسلم فى حديث بربرة ابطال الشرط
 ولم يبطل العقد (الا اذا شرط) البائع (العق) على المشتري فبيع
 الشرط ايضا ويجوز المشتري على العتق ان اباه والولا له فان امر امره
 حاكم وكذا شرط رهن فاسد مستمر ومجهول وخيار او اداء او رهن
 ونحو ذلك يصح البيع ويفسد الشرط (و) ان تد البائع (بفعل) كذا
 بكذا (على ان تقضى الثمن الى ثلاث) ليل مثلا او غير ان رهنيه بشئ
 (والا) تفعل ذلك (فلا بيع بيننا) وقبل المشتري (بيع) ابيع ورائق
 كما لو شرط الخيار وينسخ ان لم يفعل (و) الثالث ما لا يسقط معه بيع
 نحو (بعثك ان حيتى بكذا او) ان (رضى زيد) كذا وكذا تهلى كذا
 (او يقول) الراهن (المترتم ان حيتك بكذا) ان (رضى زيد) و
 لك لا يصح البيع (لقوله عليه السلام لا يعاق رهن من حاسبه دواء

الاثرم وفسره احمد بذلك وكذا كل بيع عاق على شرط مستقبل غير
 ان شاء الله وغير بيع العربون بان يدفع بعد العقد شيئا ويقول ان اخذت
 البيع اتممت الثمن والا فهو لك فيصح لفعل عمر رضى الله عنه والمدفوع
 للبائع ان لم يتم البيع والاجارة مثله (وان باعه) شيئا (وشرط) في
 البيع (البراءة من كل عيب مجهول) او من عيب كذا ان كان (لم
 يبرا البائع فان وجد المشتري بالمبيع عيبا فله الخيار لانه انما
 يثبت بعد البيع فلا يسقط باسقاطه قبله وان سمى البائع العيب
 او ابراه المشتري بعد العقد برى (وان باعه دارا) او نحوها مما يذرع
 (على انها عشرة اذرع فبانت اكثر) من عشرة (او اقل) منها (صح)
 البيع والزيادة للبائع والقص عليه (ولمن جهله) اى الحل من زيادة
 او نقص ؛ وفات غرضه الخيار (فكل منهما الفسخ مالم يطم البائع الزيادة
 للمشتري مجاما في المسئلة الاولى او يرض المشتري بالنقص باخذه بكل الثمن
 في الثانية امدم فوات الغرض وان تراضيا على المعاوضة عن الزيادة او
 النقص جاز ولا يجبر احدهما على ذلك وان كان المبيع نحو صبرة على انها
 عشرة اقترزة فبانت اقل او اكثر صح البيع ولا خيار والزيادة للبائع
 والقص عليه ﴿ باب الخيار ﴾ وقبض المبيع والاقالة الخيار اسم
 مصدر اختار اى طلب خير الامرين من الامضا والفسخ (وهو) ثمانية
 (اقسام الاول خيار المجلس) بكسر اللام موضع الجلوس والمراد هنا
 مكان التبايع (يثبت) خيار المجلس (في البيع) لحديث ابن عمر يرفعه
 اذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا وكما جميعا او
 يخير احدهما الاخر فان خير احدهما الاخر فبائعا على ذلك فقد وجب
 البيع متفق عليه لكن يستثنى من البيع الكتابة وتولى طرفي العقد وشراء
 من يعنى عليه او اعترف بحريته قبل الشراء (و) كالمبيع (الصلح
 بمغناه) كما لو اقر بدين او عين ثم صالحه عنه بموض وقسمة التراضى
 والهبة على عوض لانها نوع من البيع (و) كبيع ايضا (اجارة)
 لانها عقد معاوضة اشبهت البيع (و) كذا (الصرف والسلم) لتناول
 البيع ابما (رهن سائر العقود) كالمساقاة والحوالة والوقف والرهن
 والائتمان (ولكل من ابتاعين) ومن في معناها من تقدم (الخيار مالم
 يتفرقا عرفا بايديهما) من مكان التبايع فان كانا في مكان واسع كصحراء

فبان يمتنى احدهما مستديرا لصاحبه خطوات وان كانا في دار كبيرة ذات
محاسن وبيوت فبان يفارقه من بيت الى بيت او الى نحو صفة وان كانا
في دار صغيرة فاذا صعد احدهما السطح او خرج منها فقد افترقا وان كانا
في سفينة كبيرة فبصعود احدهما اعلاها ان كانا اسفل او بالعكس وان كانت
صغيرة فبمخرج احدهما منها ولو حجز بينهما بحاجز كحائط او ان نأما لم يعد
تفرقا لبقائهما بابدانهما بمحل العقد ولو طالت المدة (وان نفياء) اى
الخيار بان تباعا على ان لا خيار بينهما لزم بمجرد العقد (او اسقطاه)
اى الخيار بعد العقد (سقط) لان الخيار حق للعاقدة فسقط باسقاطه
(وان اسقطه احدهما) اى احد المتباينين او قال صاحبه اختر سقط
خياره و (بقى خيار الاول) لانه لم يحصل منه اسقاط لخياره بخلاف
صاحبه وتحرم الفرقة خشية الفسخ وينقطع الخيار بموت احدهما لا بجنونه
(واذا مضت مدته) بان تفرقا كما تقدم (لزم البيع) بلا خلاف القسم
(الثانى) من اقسام الخيار خيار الشرط : (ان يشترط) اى يشترط
المتعاقدان الخيار (فى) صلب (العقد) او بعده فى مدة خيار المجلس
او الشرط (مدة معلومة ولو طويلة) لقوله عليه السلام المسلمون على
شروطهم ولا يصح اشتراطه بعد لزوم العقد ولا الى اجل مجهول ولا
فى عقد حيلة ليربح فى قرض فيحرم ولا يصح البيع (وابتدائها) اى
ابتداء مدة الخيار (من العقد) ان شرط فى العقد والا فن حين اشترط
(واذا مضت مدته) اى مدة الخيار ولم يفسخ لزم البيع (او قطعا) اى
قطع المتعاقدان الخيار (بطل) ولزم البيع كما لو لم يشترطاه (ويثبت)
خيار الشرط (فى البيع والصلح) والقسمة والهبة (وما بهناه) اى بمنى البيع
كالصلح بعوض عن عين او دين مقربة وقسمة التراضى وهبة الثواب
لانها انواع من البيع (و) فى (الاجارة فى الذمة) كخياطة نوب (او)
اجارة (على مدة لا تلى العقد) كسنة ثلاث فى سنة اثنين اذا شرطه
مدة تنقضى قبل دخول سنة ثلاث فان وليت المدة العقد كشهر من الان
لم يصح شرط الخيار ليلابودى الى فوات بعض المنافع المعقود عليها او استيفائها
فى مدة الخيار وكلاهما غير جائز ولا يثبت خيار الشرط فى غير ما ذكر
كصرف وسلم وصمان وكفالة وصح شرطه للمتعاقدين ولو وكياين . وان
شترطاه لاحدهما دون صاحبه صح (الشرط وثبت له الخيار وحده لان

الحق لهما فكيف ما ترضيا به جاز (و) ان شرطاه (الى الفد او الليل)
صح و (يسقط باوله) اى اول الفد او الليل لان الى لاتهاء الغاية فلا يدخل
ما بعدها فيما قبلها و الى الصلاة يسقط بدخول وقتها (و) يجوز (لمن له
الخيار المبيع و مع غيبة) صاحبه (الاخر و) مع (سقطه) كالطلاق
(و الملك) فى المبيع (مدة الخيارين) اى خيار الشرط و خيار المجلس
(للمشتري) سواء كان الخيار لهما او لاحدهما لقوله عليه السلام من باع
عبد اوله مال فماله للبائع الا ان يشترطه المتاع رواه مسلم فجعل المال للبتاع
باشترطه وهو عام فى كل بيع فنتل بيع الخيار (وله) اى للمشتري (غاؤه)
اى غا المبيع (المنفصل) كالنمرة (وكسبه) فى مدة الخيارين ولو فسخاه
بعد لانه غاء ملكه الداخلى فى ضمانه لحديث الحراج بالضمحان صححه الترمذى
واما انهاء المتصل كاستمن فانه يتبع العين مع الفسخ لعدم انفصاله (و يحرم
ولا يصح تصرف احدهما فى المبيع و) لا فى (عوضه المعين فيها) اى فى مدة
الخيارين (بغير اذن الاخر) فلا يتصرف المشتري فى المبيع بغير اذن
البائع الا معه كان أجره ولا يتصرف البائع فى الثمن المعين زمن الخيارين
الا باذن المشتري او معه كان استأجر منه به عينا هذا ان كان التصرف
(لغير تجربة المبيع) فان تصرف بها لتجربته كركوب دابة لينظر سيرها وحلب
دابة ليعلم قدر لبنها لم يبطل خياره لان ذلك هو المقصود من الخيار كاستخدام
الريق (الا عتق المشتري) لمبيع زمن الخيار فينفذ مع الحرمة ويسقط
خيار البائع حينئذ (وتصرف المشتري) فى المبيع بشرط الخيار له فى زمنه
بنحو وقف او بيع او هبة او لمس لامة مبتاعة لشهوة ونحوه (فسخ خياره) وامضاء للبيع
لانه دليل الرضى به بخلاف تجربة المبيع واستخدامه وتصرف البائع فى المبيع
اذا كان الخيار له وحده ليس فسحا للبيع ويبطل خيارها مطلقا بتلف
مبيع بعد قبض وباتلاف مشتراه مطلقا * سواء قبضه او لم يقبضه (ومن مات
منهما) اى من البائع او المشتري فى شرط الخيار (بطل خياره) فلا يورث
ان لم يكن طالب به قبل موته كالشفعة وحد الفذف (الثالث) من اقسام
الخيار خيار العين (اذا غبن فى البيع غنا يخرج عن العادة) لانه لم يرد
الشرع بتحديد فرجع فيه الى العرف وله ثلاث صور احداها تلقى الركبان
لقوله عليه السلام لاتاقوا الجلب فمن تلقاه فاشتري منه فاذا اتى السوق فهو
بالخيار رواه مسلم (و) الثانية المشار اليها بقوله (بزيادة التاجس) الذى

لا يريد شراء ولو بلا مواطاة ومنه اعطيت كذا وهو كاذب لتغيره المشتري
 الثالثة ذكرها بقوله (والمسترسل) وهو من جهل القيمة ولا يحسن ذاكس
 من استرسل اذا اطمأن واستأنس فاذا غبن ثبت له الخيار ولا ارتش مع
 امسك والغبن محرم وخياره على التراخي (الرابع) من اقسام
 الخيار (خيار التدليس) من الدلسة وهي الظلمة فيثبت بما يزيد به الثمن
 (كتسويد شعر الجارية وتجميده) اى جعله جعدا وهو ضد
 السبط (وجمع ماء الرحي) اى الماء الذى تدور به الرحي (وارساله عند
 عرضها) للبيع لانه اذا ارسله بعد حبسه اشتد دوران الرحي حين ذلك
 فيظن المشتري ان ذلك عادتها فيزيد فى الثمن فاذا تبين له التليس ثبت
 له الخيار وكذا تصرية اللبن فى ضرع بهيمة الانعام لحديث ابى هريرة
 يرفعه لا تصروا الابل والغنم فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها
 ان شاء امسك وان شاء ردها وصاعا من تمر متفق عليه وخيار التدليس
 على التراخي الا المصرة فيغير ثلاثة ايام منذ علم بين امسك بلا ارش
 ورد مع صاع تمر سليم ان حلبها فان عدم الثمر فقيمه ويقبل رد اللبن
 بحاله (الخامس) من اقسام الخيار (خيار العيب) وما بمعناه (وهو)
 اى العيب (ما ينقص قيمة المبيع) عادة فما عده التجار فى صرفهم منقصا
 انيط الحكم به وما لا فلا والعيب (كمرضه) على جميع حالاته فى جميع
 الحيوانات (وفقد عضو) كاصبع (وسن او زيادتهما وزنا الرقيق)
 اذا باع عشرا من عبد او امة (وسرقته) وشربه مسكرا (واباقه وبوله
 فى الفراش) وكونه اعسر لا يعمل بيمينه عمالها المعتاد وعدم ختان ذكر
 كبير وعرة مركوب وحرنه ونحوه وبخر وحول وخرس وطرس وكاف
 وقرع وحمل امة وطول مدة نقل ما فى دار مبيعة عرفا وكونها يزاها
 الجند لاسقوط ايات بسيرة بمخفف ونحوه ولا حى وصداع يسيرين ولا
 تيوبة او كفر او عدم حيض ولا معرفة غنا (فاذا علم ان المشتري العيب
 بعد) المقد (امسكه بارشه) ان شاء لان المتبايعين تراضيا على ان
 العوض فى مقابلة المبيع فكل جزء منه يقابله جزء من الثمن ومع العيب
 فات جزء من المبيع فله الرجوع ببذله وهو الارش (وهو) اى الارش
 (قسط ما بين قية الصحة والعيب) فيقوم المبيع صحيحا ثم معيا ورثخذ
 قسط ما بينهما من الثمن فان قوم صحيحا بعشرة ومعيا بثمانية رجع بخمس

الثنى قليلا كان او كثيرا وان افضى اخذ الارش الى ربا كشرآ حتى فضة
 بزنته دراهم امسك مجانا ان شاء او رده (و اخذ الثمن) المدفوع للبائع
 وكذا لو ابرى المشتري من الثمن او وهب له ثم فسخ البيع لعب او غيره
 رجع بالثمن على البائع وان علم المشتري قبل العقد بعيب المبيع او حدث
 العيب بعد العقد فلا خيار له الا في مكيل ونحوه تعيب قبل قبضه (وان
 تلف المبيع) المعب (او عتق العبد) او لم يعلم عيه حتى صبغ الثوب
 او نسج او وهب المبيع او باعه او بعضه (تعين الارش) لتعذر الرد
 وعدم وجود الرضى به ناقصا وان دلس البائع بان علم العيب ولتمه عن
 المشتري فوات المبيع او ابق ذهب على البائع لانه غره ورد للمشتري ما اخذ
 (وان اشترى ما لم يعلم عيه بدون كسره كجوز هند وبيض نعام فكسره
 فوجده فاسدا فامسكه فله ارشه وان رده رد ارش كسره) الذى تبقى له
 معه قيمة واخذ ثمنه لان عقد البيع يقتضى السلامة ويتعين ارش مع كسر
 لا تبقى معه قيمة (وان كان) المبيع (كبيض دجاج) فكسره فوجده فاسدا
 (رجع بكل الثمن) لانا تينا فساد العقد من اصله لكونه وقع على ما لا نفع
 فيه وليس عليه رد فاسد ذلك الى بايعه لعدم الفائدة فيه (وخيار عيب
 متراخ) لانه لدفع ضرر متحقق فلم يبطل بالتأخير (ما لم يوجد دليل
 الرضى) كتصرف فيه باجارة او اعادة او نحوها طالما بعيه واستعماله لغير
 تجربة (ولا يفتر) الفسخ للعيب (الى حكم ولا رضى ولا حضور
 صاحبه) اى البائع كالطلاق وللمشتري مع غيره معيا او بشرط خيار الفسخ
 فى نصيبه ولو رضى الاخر والمبيع بعد فسخ امانة بيد مشتر (وان اختلفا)
 اى البائع والمشتري فى معيب (عند من حدث العيب) مع الاحتمال
 (فقول مشتر مع يمينه) ان لم يخرج عن يده لان الاصل عدم القبض فى
 الجزء الغايت فكان القول قول من ينفيه فيحلف انه اشتراه وبه العيب او
 انه ما حدث عنده ويرده (وان لم يحتمل الا قول احدهما) كالاصح
 الزايدة والجرح الطرى الذى لا يحتمل ان يكون قبل العقد (قبل) قول
 المشتري فى المثال الاول والبائع فى المثال الثانى (بلا يمين) لعدم الحاجة
 اليه ويقبل قول البائع ان المبيع المعيب ليس المردود الا فى خيار شرط
 فقول مشتر وقول قابض فى ثابت فى ذمة من ثمن وقرض وسلم ونحوه
 ان لم يخرج عن يده وقول مشتر فى عيب ثمن معين بعقد ومن اشترى

متاعا فوجده خيرا مما اشترى فعليه رده الى بايعه (السادس) من اقسام
الخيار (خيار في البيع بتخير الثمن متى بان) الثمن (اقل او اكثر) مما
اخبر به (ويثبت) في انواعه الاربعة (في التولية) وهي البيع براس المال
(و) في (الشركة) وهي بيع بعضه بقسطه من الثمن واشركتك ينصرف
الى نصفه (و) في المراجعة وهي بيعه بثمنه وبيع معلوم وان قال على ان
اربح في كل عشرة درهما كره (و) في (المواضعة) وهي بيعه براس ماله
وخسران معلوم (ولا بد في جميعها) اى الصور الاربعة (من معرفة
المشتري) والبايع (راس المال) لان ذلك شرط لصحة البيع فان فات
لم يصح وما ذكره من ثبوت الخيار في الصور الاربعة تبع فيه المقنع وهو
رواية والمذهب انه متى بان راس المال اقل حط الزايد ويحط قسطه في
مراجعة وينقصه في مواضعة ولا خيار للمشتري ولا تقبل دعوى بايع غلطا
في راس المال بلا بينة (وان اشترى) السلعة (بثمن موجد او) اشترى
(بمن لا تقبل شهادته له) كايه وابنه وزوجته (او) اشترى شيئا (باكثر
من ثمنه حيلة) او محابة او لرغبة تخصه او موسم فات (او باع بعض
الصفقة بقسطها من الثمن) الذى اشتراها به (ولم يبين ذلك) للمشتري
(في تخيره بالثمن فليشتر الخيار بين الامساك والرد) كالتدليس والمذهب
فما اذا بان الثمن موجلا انه يوجب على المشتري ولا خيار لزوال الضرر
كما في الاقناع والمثني (وما يزداد في ثمن او يحط منه) اى من الثمن (في
مدة خيار) مجلس او شرط (او يوخذ ارشال عيب او لجناية عليه) اى
على المبيع ولو بعد لزوم البيع (يلحق براس ماله) يجب ان (يخبر به)
كاصله وكذا ما يزداد في مبيع او اجل او خيار او ينقص منه في مدة خيار
فيلحق بعقد (وان كان ذلك) اى ما ذكر من زيادة او حط (بعد لزوم
البيع) بفوات الخيارين (لم يلحق به) اى بالعقد فلا يلزم ان يخبر به
• ويخبر بارش العيب والجناية عليه مطلقا لانه بدل جزء من المبيع ولان جنبي
المبيع ففداه المشتري لانه لم يزد به المبيع ذاتا ولا قيمة (وان اخبر بالحال)
بان يقول اشتريته بكذا او زدته او نقصته كذا ونحوه (فحسن) لانه اباع
في الصدق ولا يلزم الاخبار باخذ تمام واستخدام ووطى ان لم ينقصه وان
اشترى شيئا بعشرة مثلا وعمل فيه صنعة او دفع اجرة كيله او محزنه اخبر
بالحال ولا يجوز ان يجمع ذلك ويقول تحصل على بكذا وما باعه انسان

مراجعة فثبته بحسب ملكيها لا على راس ماليهما (السابع) من اقسام
الحيار (خيار) يثبت (لاختلاف المتبايعين) في الجملة (فاذا اختلفا) هما
او ورثتهما او احدهما او ورثة الاخر (في قدر الثمن) بان قال بايع بعتك بمائة
وقال مشتر بئانين ولا يينة لهما او تعارضت يينتاها (تحالفا) ولو كانت السلعة
تالفة (فيحلف بايع اولا ما بعته بكذا وانما بعت بكذا ثم يحلف المشتري ما اشترى به
بكذا وانما اشترى به بكذا) وانما بدى بالنفي لانه الاصل في اليمين (ولكل)
من المتبايعين بعد التحالف (الفسخ اذا لم يرض احدهما بقول الاخر)
وكذا اجارة وان رضى احدهما بقول الاخر او حلف احدهما ونكل الاخر
اقر العقد (فان كانت الساعة) التي فسخ البيع فيها بعد التحالف (تالفة
رجعا الى قيمة مثلها) ويقبل قول المشتري فيها لانه غارم وفي قدر المبيع
(فان اختلفا في صفتها) اى صفة السلعة التالفة بان قال البائع كان العبد
كاتباً وانكره المشتري (فقول مشتر) لانه غارم واذا تحالفا في الاجارة
وفسخت بعد فراغ المدة فاجرة المثل وفي اثباتها بالقسط (واذا فسخ
العقد) بعد التحالف (انفسخ ظاهراً وباطناً) في حق كل منهما كالرد
بالعيب (وان اختلفا في اجل) بان يقول المشتري اشترى بكذا مؤجلاً
وانكره البائع (او) اختلفا في (شرط) صحيح او فاسد كرهن او ضمين
او قدرهما (فقول من ينفيه) يمينه لان الاصل عدمه (وان اختلفا
في عين المبيع) كبعتى هذا العبد قال بل هذه الجارية (تحالفا وبطل)
اى فسخ (البيع) كما لو اختلفا في الثمن وعنه القول قول بائع يمينه لانه
كالغارم وهى المذهب وحزم بها في الاقناع والتمتئ وغيرهما وكذا لو اختلفا
في قدر المبيع وان سميأ تقدأ و اختلفا في صفته اخذ قد البلد ثم غلبه
رواجا ثم الوسط ان استوت (وان ابى كل منهما تسليم ما بيده) من
المبيع والثمن (حتى يقبض العوض) بان قال البائع لا اسلم المبيع حتى
اقبض الثمن وقال المشتري لا اسلم الثمن حتى استلم المبيع (والتمن عين)
اى معين (نصب عدل) اى نصبه الحاكم (يقبض منهما) المبيع والثمن
(ويسلم المبيع) للمشتري (ثم الثمن) للبائع لجريان عادة الناس بذلك
(وان كان) الثمن (ديناً حالاً اجبر بايع) على تسليم المبيع لتعلق
حق المشتري بعينه (ثم) اجبر (مشتر ان كان الثمن في المجلس) لوجوب
دفعه عليه فوراً لتمكنه منه (وان كان) ديناً (غائباً في البلد) او فيما

دون مسافة القصر (حجب عليه) اى على المشتري (فى المبيع وبقيته ماله حتى يحضره) خوفاً من ان يتصرف فى ماله تصرفاً يضر بالبايع (وان كان) المال (غائباً بعيداً) مسافة القصر او غيبه مسافة القصر (عنها) اى عن البلد (والمشتري معسر) يعنى او ظهر ان المشتري معسر (فلبائع الفسخ) لتعذر الثمن عليه كما لو كان المشتري مفلساً وكذا مؤجر بتقد حال (ويثبت الخيار للحلف فى الصفة) اذا باعه شيئاً موصوفاً (ولتغير ما تقدمت رؤيته) العقد وبذلك تمت اقسام الخيار ثمانية

فصل في التصرف فى المبيع قبل قبضه وما يحصل به قبضه (ومن اشترى مكيلاً ونحوه) وهو الموزون والمعدود والمذروع (صح) البع (ولزم بالعقد) حيث لا خيار (ولم يصح تصرفه فيه) بيع او هبة او اجارة او رهن او حوالة (حتى يقبضه) لقوله عليه السلام من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه متفق عليه ويصح عقده وجعله مهراً او عوض خلع ووصيته به وان اشترى المكيل ونحوه جزافاً صح التصرف فيه قبل قبضه لقول ابن عمر رضى الله عنهما مضت السنة ان ما دركته الصفقة حباً مجموعاً فهو من مال المشتري (وان تلف) المبيع بكيل ونحوه او بعبه (قبل) قبضه (فمن ضمان البائع) وكذا لو تعيب قبل قبضه (وان تلف) المبيع المذكور (بأفة سماوية) لاصنع لادعى فيها (بطل) اى الفسخ (البيع) وان بقى البعض خير المشتري فى اخذه بقسطه من الثمن (وان اتلفه) اى المبيع بكيل او نحوه (ادعى) سواء كان هو البائع او اجنبياً (خير مشتريين فسخ) البيع ويرجع على بائع بما اخذ من ثمنه (و) بين (امضاء ومطالبة مثله ببدله) اى بمثله ان كان مثلياً او قيمته ان كان متقوماً وان تلف بفعل مشتري فلا خيار له لان اتلافه كقبضه (وما عدا) اى عدا ما اشترى بكيل او وزن او حد او ذرع كالعبد والدار (يحوز تصرف المشتري فيه قبل قبضه) لقول ابن عمر كنا نبيع الابل بالبيع بالدرهم فاخذ عنها الدناير وبالعكس فسالنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا بأس ان تاخذ بسعر يومها ما لم يتفرقا وبينهما شئ رواه الحنابلة الا المبيع بصفة او روية متقدمة فلا يصح التصرف فيه قبل قبضه (وان تلف ما عدا المبيع بكيل ونحوه فمن ضمانه) اى ضمان المشتري لقوله عليه السلام الخراج بالضمان وهذا المبيع للمشتري فضمانه عليه

وهذا (ما لم ينعمه بائع من قبضه) فان منعه حتى تلف ضمنه ضمان غصب والتمر على
الشجر والمبيع بصفة او روية سابقة من ضمان بائع ومن تعين ملكه في موروث
او وصية او غنية فله التصرف فيه قبل قبضه (ويحصل قبض ما بيع بكيل) بالكيل
(او) بيع (بوزن) بالوزن (او) بيع (بعد) بالعد (او) بيع (بذر) صح (بذلك) لحديث
عثمان يرفعه اذا بعث فكل واذا ابنت فاكنتل رواه الامام وشرطه حضور مستحق
او نائبه ويصح استتابة من عليه الحق للمستحق ومونة كيال ووزان وعداد
ونحوه على باذل ولا يضمن ناقد حاذق امين خطأ (و) يحصل القبض
(في صبرة وما ينقل) كثياب وحيوان (بنقله و) يحصل القبض في
(ما يتناول) كالجواهر والاثان (بتأوله) اذا عرف فيه ذلك (وغيره)
اي غير ما ذكر كالمقار والتمر على الشجر قبضه (بتخلية) بلا حائل بان يفتح
له باب الدار او يسله مفتاحها ويحويه وان كان فيها متاع لبائع قاله الزركشي
ويعتبر لجواز قبض مشاع ينقله اذن شريكه (والا قالة) مستحبة لما روى
ابن ماجة عن ابى هريرة مرفوعا من اقال مسلما اقال الله عز وجل عثرته
يوم القيامة وهي (فسخ) لانه عبارة عن الرفع والازالة يقال اقالك الله
عثرتك اي ازالها فكانت فسخاً للبيع لا بيعاً (فتجوز قبل قبض المبيع)
ولو نحو مكيل ولا تجوز الا (بمثل الثمن) الاول قدراً ونوعاً لان العقد
اذا ارفع رجح كل منهما بما كان له وتجاوز بعد نداء الجمعة ولا يلزم اعادة
كيل او وزن وتصح من مضارب وشريك ولفظ صلح وبيع ومعاطاة
ولا يبحث بها من حلف لا يبيع (ولا خيار فيها) اي لا يثبت في الاقالة
خيار مجلس ولا خيار شرط ونحوه (ولا شفعة) فيها لانها ليست بيعا
ولا تصح مع تلف ثمن او موت عاقد ولا زيادة على ثمن او نقصه او غير
جنسه ومونة رد مبيع تقايلاه على بائع  باب الربا والصرف  الربا
مقصود وهو لغة الزيادة لقوله تعالى فاذا ازلنا عايبها الماء اهتزت وربت
اي علت وشرعا زيادة في شئ مخصوص والاجماع على تحريمه لقوله تعالى
وحرم الربا والصرف بيع نقد بنقد قيل سمي به لصرفهما وهو تصويتهما
في الميزان وقيل لانصرفهما عن مقتضى البيعات من عدم جواز التفرق
قبل القبض ونحوه والربا نوعان ربا فضل وربا نسئة (فيحرم ربا الفضل
في) كل (مكيل) بيع بجنسه مطعوماً كان كالبر او غيره كالاشنان (و)
كل (موزون) بيع بجنسه (مطعوماً كان كالسكر او لا كالكتان لحديث عبادة

ابن الصامت مرفوعا الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد رواه احمد ومسلم ولا ربا في ماء ولا فيا لايوزن عرفا لصناعته كفلوس غير ذهب وفضة ولا في مطعوم لا يكال ولا يوزن كيض وجوز (ويجب فيه) اى يشترط في بيع مكيل او موزون بجنسه مع التماثل (الحلول والقبض) من الحاسبين بالمجلس لقوله عليه السلام فيما سبق يدا بيد (ولا يباع مكيل بجنسه الا كيلا) فلا يباع بجنسه وزنا ولو تمر بتمر (ولا) يباع (موزون بجنسه الا وزنا) فلا يصح كيلا لقوله عليه السلام الذهب بالذهب وزنا بوزن والفضة بالفضة وزنا بوزن والبر بالبر كيلا بكيل والشعير بالشعير كيلا بكيل رواه الاثرم من حديث عبادة ولان ما خولف معياره الشرعى لا يتحقق فيه التماثل والجهل به كالعلم بالتفاضل ولو كيل المكيل او وزن الموزون فكما سواء صح (ولا) يباع (بعضه) اى بعض المكيل او الموزون (ببعض) من جنسه (جزافا) لما تقدم مالم يعلم تساويهما في المعيار الشرعى فلو باعه صبرة باخرى وعلم كيلهما وتساويهما او تباعها مثلا بمثل وكيلا فكاستا سواء صح وكذا زبرة حديد باخرى من جنسها (فان اختلف الجنس) كبريشعير وحديد بنحاس (جازت الثلاثة) اى الكيل والوزن والجزاف لقوله عليه السلام اذا اختلفت هذه الاشياء فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد رواه مسلم وابوداود (والجنس ماله اسم خاص يشمل انواعا) فالجنس هو الشامل لاشياء مختلفة بانواعها والنوع هو الشامل لاشياء مختلفة باشخاصها وقد يكون النوع جنسا وبالعكس والمراد هنا الجنس الاخص والنوع الاخص فكل نوعين احتما في اسم خاص فهو جنس وقد مثله بقوله (كبر ونحوه) من شعير وتمر وملح (وفروع الاجناس كالادقة والابخاز والادهان) اجناس لان الفرع يتبع الاصل فلما كانت اصول هذه اجناسا وجب ان تكون هذه اجناسا فديق الخطئة جنس وديق الذرة جنس وكذا البواق (واللحم اجناس باختلاف اصوله) لانه فرع اصول هى اجناس فكان اجناسا كالاخباز والضان والمغز جنس واحد ولحم البقر والجواميس جنس ولحم الابل جنس وهكذا (وكذا اللبن) اجناس باختلاف اصوله لما تقدم (واللحم والشحم والكبد) والقلب والالية والطحال والرية والكراع (اجناس) لانها مختلفة في الاسم والحلقة فيجوز بيع جنس منها باخر متفاضلا (ولا يصح

بيع لحم بحیوان من جنسه (لما روى مالك عن زيد ابن اسلم عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان) (ويصح) بيع اللحم بحیوان من (غير جنسه) (كلحم ضان ببقرة لانه ليس اصله ولا جنسه فجاز كما لو ابيع بغير ماكول) (ولا يجوز بيع حب) (كبر) (بدقيقه ولا سويقه) (لتعذر التساوى لان اجزاء الحب تنقشر بالطحن والنار قد اخذت من السويق وان ابيع الحب بدقيق او سويق من غير جنسه صح لعدم اعتبار التساوى اذا (و) لا بيع (نيته بمطبوخه) (كالخطة بالهريسة او الحبز بالنشاء لان النار تعقد اجزاء المطبوخ فلا يحصل التساوى) (و) لا بيع (اصله بعصيره) (كزيتون بزيت ومشمم بشيرج وغناب بعصيره) (و) لا بيع (خالصه بمشوبه) (كخطة فيها شعير بخالصة ولبن مشوب بخالص) لانتهاء التساوى المشترط الا ان يكون الخلط يسيرا وكذا بيع اللبن بالكشك ولا بيع الهريسة والحريرة والفالودج والسنبوسك بعضه ببعض ولا بيع نوع منها بنوع اخر (و) لا بيع (رطبه بياسه) (كبيع الرطب بالتمر والغناب بالزبيب لما روى مالك وابو داود عن سعد بن ابى وقاص ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر قال اينقص الرطب اذا يابس قالوا نعم فنهى عن ذلك) (ويجوز بيع دقيقه) (اى دقيق الربوى) (بدقيقه اذا استويا فى النعومة) (لانهما تساويا حال العقد على وجه لا ينفرد احدهما بالتقصان) (و) يجوز بيع (مطبوخه بمطبوخه) (كسمين بقرى بسمين بقرى مثلاً بمثل) (و) يجوز بيع (خبزه بمخبزه اذا استويا فى الشاف) (فان كان احدهما اكثر رطوبة من الاخر لم يحصل التساوى المشترط ويعتبر التماثل فى الحبز بالوزن كاللشاف لانه يقدر به عادة ولا يمكن كيله لكن ان ييس ودق وصار فتيتا بيع بمثله كيلا) (و) يباع (عصيره بعصيره) (كماء غناب بماء غناب ورطبه برطبه) (كالرطب والغناب بمثله لتساويهما ولا يصح بيع الحماقة وهى بيع الحب المشتد فى سنبله بجنسه ويصح بغير جنسه ولا بيع المزبنة وهى بيع الرطب على النخل بالقر الا فى العرايا بان يبيعه حزوا بمثل مايورول اليه اذا جف كيلا فيما دون خمسة او سق لحتاج لرطب ولا ثمن معه بشرط الحلول والتقايض قبل التفرق ففي نخل بمخلية وفي تمر بكيل ولا تصح فى بقية التمار) (ولا يباع ربوى بجنسه ومعه) (اى احد العوضين) (او معهما من غير جنسه) (كمد عجوة ودرهم بدرهمين او بمدى عجوة او بمد ودرهم

لما روى ابو داود عن فضالة بن عبيد قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم
بقلادة فيها ذهب وخرز ابتاعها رجل بتسعة دنانير او سبعة دنانير فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لا حتى تميز بينهما قال فرده حتى ميز بينهما
فان كان مامع الربوى يسيراً لا يقصد كخبز فيه ملح بمثله فوجوده كعدمه
(ولا) يباع (تمر بلا نوى بما) اى بتمر (فيه نوى) لاشتغال احدهما
على ماليس من جنسه وكذا لو تزع النوى ثم باع التمر والنوى بتمر ونوى
(ويباع النوى بتمر فيه نوى و) يباع (لبن و) يباع (صوف بشاة
ذات لبن وصوف) لان النوى فى التمر واللبن والصوف فى الشاة غير
مقصود كدار مموء سققها بذهب بذهب صح وكذا درهم فيه نحاس بمثله
او بنحاس ونخلة عليها تمر بمثلها او بتمر ويصح بيع نوعى جنس بنوعيه
او نوعه كحطة حمراء وسودا بيضاء وتمر معقل وبرنى بإبراهيمى وصحائى
(ومرد) اى مرجع (الكيل لعرف المدينة) على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم (و) مرجع (الوزن لعرف مكة زمن النبي صلى الله
عليه وسلم) لما روى عبد الملك بن عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم المكيال
مكيال المدينة والميزان ميزان مكة (وما لاعرف له هناك) اى بالمدينة
ومكة (اعتبر عرفه فى موضعه) لان ما لا عرف له فى الشرع يرجع
فيه الى العرف كالبعض والحرز فان اختلفت البلاد اعتبر العرف فان لم
يكن رد الى اقرب ما يشبه بالحجاز وكل ما يعكيل ويجوز التعامل بكيل
لم يعهد ~~في~~ فصل ويحرم ربا السيئة ~~في~~ من النساء بالمد وهو التأخير
(فى بيع كل جنسين اتفقا فى علة ربا الفضل) وهى الكيل والوزن
(ليس احدهما) اى احد الجنسين (نقدا) فان كان احدهما نقدا كحديد
بذهب او فضة جاز النساء والا لا سد باب السلم فى الموزونات غالباً
الا صرف فلوس نافقة بنقد فيشترط فيه الحلول والقبض واختار ابن
عقيل وغيره لا وتبعه فى الاقناع (كالمكيلين والموزونين) ولو من جنسين
فاذا ابيع بر بشعير او حديد بنحاس اعتبر الحلول والتقباض قبل التفرق
(وان تفرقا قبل القبض بطل) العقد لقوله عليه السلام اذا اختلفت هذه
الاصناف فيبيعوا كيف شئتم يدا بيد والمراد به القبض (وان باع مكيلا
بموزون) او عكسه (جاز التفرق قبل القبض و) جاز (النساء) لاهما
لم يجتمعا فى احد وصفى علة ربا الفضل اشبه الثياب بالحيوان (وما لا كيل

فيه ولا وزن كالتياب والحيوان يجوز فيه النساء (لامر النبي صلى الله عليه وسلم عبدا لله بن عمرو ان يأخذ على قلايص الصدقة فكان يأخذ البعير بالبعيرين الى ابل الصدقة رواه احمد والدارقطني وصححه واذا جاز في المجلس الواحد في الجنسيتين اولى (ولا يجوز بيع الدين بالدين) حكاه ابن المنذر اجماعا لحديث نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ وهو بيع مافي الذمة بمن مؤجل لمن هو عليه وكذا بحال لم يقبض قبل الفرق وجعله راس مال سلم ﴿ فصل ومتى افترق المتصارفان ﴾ بآدابهما كما تقدم في خيار المجلس (قبل قبض الكل) اى كل العوض المعقود عليه في الجانبين (او) قبل قبض (البعض) منه (بطل العقد فيما لم يقبض) سواء كان الكل او البعض لان القبض شرط لصحة العقد لقوله عليه السلام وبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدا بيد ولا يضر طول المجلس مع تلازمهما ولو مشيا الى منزل احدهما مصطحين صح وقبض الوكيل قبل مفارقة موكله في المجلس كقبض موكله ولومات احدهما قبل القبض فسد العقد (والدراهم والدنانير تتعين بالتعيين في العقد) لانها عوض مشاراليه في العقد فوجب ان تتعين كسائر الاعواض (فلا تبدل) بل يلزمه تسليمها اذا طوّل بها لوقوع العقد على عنها (فان وجدها مغصوبة بطل) العقد كالمبيع اذا ظهر مستحقا وان تلفت قبل القبض من مال بائع ان لم يتخّج لوزن او عد (و) ان وجدها (معيبة من جنسها) كالوضوح في الذهب والسواد في الفضة (امسك) فلا ارش ان تعاقدا على مائتين كدرهم فضة بمثله والا فله اخذه في المجلس وكذا بعده من غير الجنس (اورد) العقد للعيب وان وجدها معيبة من غير جنسها كما لو وجد الدراهم فحاسا بطل العقد لانه باع غير ماسمي له (ويحرم الربا بين المسلم والحربي) بان يأخذ المسلم زيادة من الحربي لعموم ما تقدم من الادلة (و) يحرم الربا بين المسلمين مطلقا بدار اسلام او حرب (لما تقدم الا بين سيد ورقيقه واذا كان له على آخر دنانير قضاة دراهم شيئا فشيئا فان كان يعطيه كل درهم بحسابه من الدينار صح وان لم يفعل ذلك ثم تحاسبا بعد فصارفه بها وقت الحاسبة لم يحز لانه سعى دين بدين وان قبض احدها من الاخر ماله عليه ثم صارفه بعين وذمة صح ﴿ باب بيع الاصول والتجار ﴾ الاصول جمع اصل وهو ما يتفرع عنه غيره والمراد هنا

الدور والارض والشجر والثمار جميع ثمر كحيل وجبال وواحد الثمر ثمرة
 (اذا باع دارا) او وهبها او رهنها او وقفها او اقر او وصى بها (شمل)
 العقد (ارضها) اى اذا كانت الارض يصح بيعها فان لم يجز كسواد العراق
 فلا (و) شمل بناها وسقفها) لانها داخلان فى معنى الدار (و) شمل
 (الباب المنصوب) وحلقته (والسلم والرف المسمرين والحايبة المدفونة)
 والرحى المنصوبة لانه متصل بها لمصلحتها اشبه الحيطان وكذا المعدن الجامد
 وما فيها من شجر وعرش (دون ما هو مودع فيها من كثر) وهو
 المال المدفون (وحجر) مدفون (ومنفصل منها كحل ودلو وبكرة وقفل
 وفرش ومفتاح) ومعدن جار وماء نبع وحجر رعى فوقانى لانه غير متصل
 بها واللفظ لا يتأوله ولو كانت الصيغة المتلفظ بها الطاحونة او المعصرة دخل
 الفوقانى كالتختانى (وان باع ارضا) او وهبها او وقفها او رهنها او اقر او وصى بها
 (ولو لم يقل بمقوقها شمل) العقد (غرسها وبناها) لانها من حقوقها
 وكذا ان باع ونحوه بستانا لانه اسم للارض والشجر والحائط (وان كان
 فيها زرع) لا يحصد الا مرة (كبر وشعير فلبائع) ونحوه (مبقى) الى اول
 وقت اخذه بلا اجرة مالم يشترطه مشتر (وان كان) الزرع (يجز)
 مرارا كرطبة وبقول (او يلقط مرارا) كقثا وباذنجان وكذا نحو ورد
 (فاصوله للمشتري) لانها تراد للبقا فهى كاشجر (والحزة والاقطة الظاهرتان
 عند البيع للبائع) وكذا زهر تقح لانه كثمر المؤبر وعلى البائع قطعها
 فى الحال (واذا اشترط ذلك صح) الشرط وكان له كالثمر المؤبر اذا اشترطه
 مشتري الشجر ويثبت الخيار لمشتري دخول ما ليس له من زرع وغر
 كما لو جهل وجودها ولا يشمل بيع قرية مزادها بلا نص او قرية
 فصل ومن باع  او وهب او رهن (نحلا تشقق طامعه) ولو لم
 يؤبر فالثمر (لبائع مبقى الى الجذاذ الا ان يشترطه مشتر) ونحوه لقوله
 عليه السلام من ابتاع نحلا بعد ان تؤبر فثمرتها للذى باعها الا ان يشترط
 المتباع متفق عليه والتاثير التلقيح وانما نص عليه والحكم منوط بالتشقق
 لملازمته له غالبا وكذا لو صالح بالنخل او جعله اجرة او صداقا او عوض
 تخلع بخلاف وقف ووصية فان الثمرة تدخل فيهما ابرت او لم تؤبر كفسخ لبيب
 وسر (وكذلك) اى كالنخل (شجر العنب والتوت والرمان وغيره) كجميز
 من كل شجر لا يثمر على غمره فاذا ابيع ونحوه بعد ظهور الثمرة كانت للبائع ونحوه

(و) كذا (ما ظهر من نوره كالشمس والتفاح وما خرج من اكمامه)
 جمع كم وهو الغلاف (كالورد) والنفخ (والقطن) الذى يحمل فى كل
 سنة لان ذلك كله بمثابة تشقق الطلع (وما قبل ذلك) اى قبل التشقق
 فى الطلع والظهور فى نحو العنب والتوت والشمس والخروج من الاكمام
 فى نحو الورد والقطن (والورق فلتتر) ونحوه لمفهوم الحديث السابق
 فى النخل وما عداه فبالقياس عليه وان تشقق او ظهر بعض ثمرة ولو من
 نوع واحد فهو لبائع وغيره لمشتري الا فى شجرة فالكل لبائع ونحوه ولكل
 السقى لمصلحة ولو تضرر الآخر (ولا يباع ثمر قبل بدو صلاحه) لانه
 عليه السلام نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع
 متفق عليه واليه يقتضى الفساد (ولا) يباع (زرع قبل اشتداد حبه)
 لما روى مسلم عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
 النخل حتى تزهو وعن بيع السنبل حتى يبيض ويامن العاهة نهى البائع
 والمشتري (ولا) تباع (رطبة وبقل ولا قنأ ونحوه كباذنجان دون
 الاصل) اى منفردة عن اصولها لان ما فى الارض مستور مغيب وما
 يحدث منه معدوم فلم يحز بيعه كالذى يحدث من الثمرة فان ابيع الثمر قبل
 بدو صلاحه باصوله او الزرع الاخضر بارضه او ابيعا للمالك اصلهما او
 ابيع قنأ ونحوه مع اصله صح البيع لان الثمر اذا ابيع مع الشجر والزرع
 اذا ابيع مع الارض دخلا تبعا فى البيع فلم يضر احتمال الفرار واذا ابيعا
 للمالك الاصل فقد حصل التسليم للمشتري على الكمال (الا) اذا باع الثمرة
 قبل بدو صلاحها او الزرع قبل اشتداد حبه (بشرط القطع فى الحال)
 فيصح ان انتفع بهما لان المنع من البيع لحوف التلف وحدوث العاهة
 وهذا مامون فيما يقطع (او) الا اذا باع الرطبة والبقول (جزه) موجودة
 (جزه) فيصح لانه معلوم لا جهالة فيه ولا غرر (او) الا اذا باع القنأ
 ونحوها لقطعة (موجودة لما تقدم وما لم يخاف لم يحز بيعه) والحصاد
 لزرع والجذاذ لثمر (واللقاط) لقنأ ونحوها (على المشتري) لانه نقل
 للملك وتفرغ للملك البائع عنه فهو كنقل الطعام (وان باعه) اى اثمر قبل
 بدو صلاحه او الزرع قبل اشتداد حبه او القنأ ونحوه (مطلقا) اى من
 غير ذكر قطع ولا تبعية لم يصح البيع لما تقدم (او) باعه ذاك (بشرط البقاء)
 لم يصح البيع لما تقدم (او اشترى ثمره) لم يبد صلاحه بشرط القطع وتركه

حتى بدا) صلاحه بطل البيع بزيادته ليلا يجعل ذلك ذريعة الى شراء الثمرة قبل بدو صلاحها وتركها حتى يبدو صلاحها وكذا ذرع اخضر بيع بشرط القطع ثم ترك حتى اشتد جبه (او) اشترى (جزة) ظاهرة من بقل او رطبة (او) اشترى (لقطة) ظاهرة من قنأ ونحوها ثم تركهما (ففتنا) بطل البيع ليلا يتخذ حيلة على بيع الرطبة ونحوها والقنأ بغير شرط القطع (او) اشترى ما بدا صلاحه (من ثمر (وحصل) معه (آخر واشتها) بطل البيع قدمه في المقنع وغيره والصحيح ان البيع صحيح وان علم قدر الثمرة الحادثة دفع للبائع والباقي للمشتري والا اصطفا ولا يبطل البيع لان المبيع احتاط بغيره ولم يتعذر نسليه والفرق بين هذه والتي قبليها اتخاذ حيلة على شراء الثمرة قبل بدو صلاحها كما تقدم (او) اشترى رطبا (عرية) وتقدمت صورتها في الربا فنزكها (فآثرت) اى صارت تمرا (بطل) البيع لانه انما جاز للحاجة الى اكل الرطب فاذا اتمر تينا عدم الحاجة سوا كان الترك لعذر او لا (والكل) اى الثمرة وما حدث معها على ما سبق (للبائع) لفساد البيع (واذا بدا) اى ظهر (ما له صلاح في الثمرة واشتد الحب جاز بيعه) اى بيع ما ذكر من الثمرة والحب (مطلقا) اى من غير شرط (و) جاز بيعه (بشرط التبقية) اى تبقية الثمر الى الجذاذ والزرع الى الحصاد لا من العاهة يبدو الصلاح (والمشتري تبقيته الى الحصاد والجذاذ) وله قطعه في الحال وله بيعه قبل جذه (ويلزم البائع سقيه) بسقى الشجر الذى هو عليها (ان احتاج الى ذلك) اى الى السقى وكذا لو لم يحتمل اليه لانه يجب عليه نسليه كاملا فلزمه سقيه (وان تضرر الاصل) بالسقى ويجوز ان ابا بخلاف ما اذا ناع الاصل وعليه ثمر للبائع فانه لا يلزم المشتري سقيها لان البائع لم يملكها من جهته (وان تلفت) ثمرة ابرم بعد بدو صلاحها دون اصلها قبل اوان جذاها (بافة سماوية) وهى ما لاصنع لادى فيها كالريح والحر والعطش (رجح) ولو بعد القبض (على البائع) لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بوضع الجوايج رواء مسلم ولان التخلية في ذلك ليست بقبض تام وان كان التالف يسيرا لا ينضب فات على المشتري (وان اتافه) اى الثمر المبيع على ما تقدم (ادعى) ولو البائع (خير مشنر بين فسخ) ومطالبة البائع بما دفع من الثمن (والا مضا) اى البقا على البيع (ومطالبة المتألف) بالبدل (وصلاح بعض)

فكرة (الشجرة صلاحها واسماير النوع الذي في البستان) لان اعتبار
 الصلاح في الجميع يشق (وبدو الصلاح في ثمر النخل ان تحمر او تصفر)
 لانه عليه السلام نهى عن بيع الثمرة حتى ترهق قيل لا س وما زهوها
 قال تحمار او تصفار (وفي الغنم ان يتموه حلوا) لقول انس نهى النبي
 صلى الله عليه وسلم عن بيع الغنم حتى يسود رواه احمد ورواته ثقات
 قاله في المبدع (وفي بقية الثمرات) كالتفاح والبطيخ ان (يبدو فيه النضج
 ويطيب اكله) لانه عليه السلام نهى عن بيع الثمرة حتى تطيب
 متفق عليه والصلاح في نحو قنا ان يוכל عادة وفي حب ان يشتد
 او يبض (ومن باع عبدا) او امة (له مال فماله لبايعه الا ان يشترطه
 المشتري) لحديث ابن عمر مرفوعا من باع عبدا وله مال فماله لبايعه الا ان
 يشترطه المتاع رواه مسلم (فان كان قصده) اى المشتري (المال) الذى
 مع العبد (اشترط علمه) اى العلم بالمال (وسائر شروط البيع) لانه
 مبيع مقصود اشبه ماله ضم اليه عينا اخرى (والا) يكن قصده المال
 (فلا) يشترط له شروط البيع وصح شرطه ولو كان مجهولا لانه دخل
 تبعا اشبه اساسات الحيطان وسواء كان مثل الثمن او فوقه او دونه واذا
 شرط مال العبد ثم رده باقالة او غيرها رده معه (وثياب الجمال) التى
 على العبد المبيع (للبايع) لانها زيادة على العادة ولا يتعلق بها حاجة
 العبد (و) ثياب لبس (العادة للمشتري) لجريان العادة بايعها معه
 ويسئل بيع دابة كفرس لحاما ومقودا ونعلا ﴿ باب السلم ﴾
 هو لغة اهل الحجاز والسلف لغة اهل العراق وسى سما لتسليم راس
 المال في المجلس وسلفا لتقديته (وهو) شرعا (عقد على موصوف)
 ينضبط بالصفة (فى الدمة) فلا يصح فى عين كهذه الدار (مؤجل)
 باجل معلوم (بمن مقبوض بمجلس العقد) وهو جائز بالاجماع لقوله
 عليه السلام من اسلف فى شئ فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم
 الى اجل معلوم متفق عليه (ويصح) السلم (بالفاظ البيع) لانه بيع
 حقيقة (و) بالفظ (السلم والسلف) لانهما حقيقة فيه اذ هما اسم
 للبيع الذى عجل ثمنه واجل مثله (بشروط سبعة) زائدة على شروط
 البيع والجار متعلق يصح (احدها انضباط صفاته) التى يختلف الثمن
 باختلافها اختلافا كثيرا ظاهرا لان مالا يمكن ضبط صفاته يختلف

كثيرا فيفضى الى المنازعة والمشاقة (بكيلى) اى كىكل من حبوب
ونار وخل ودهن ولبن ونحوها (وموزون) من قطن وحرير وصفوف
ونحاس وزبيق وشب وكبريت وشحم ولحم نى ولو مع عظمه ان عين
موضع قطع (ومذروع) من ثياب وخيوط (واما المعدود المختلف
كالقواكه) المعدودة كرمال فلا يصح السلم فيه لاختلافه بالصغر والكبر
(و) ك (القول) لانها تختلف ولا يمكن تقديرها بالحزم (و) ك (الجلود)
لانها تختلف ولا يمكن ذرعها لاختلاف الاطراف (و) ك (الروس)
والاكارع لان اكثر ذلك العظام والمشافر (و) ك (الاوانى المختلفة
الرؤس والواسط كالقمقام والاسطال الضيقة الرؤس) لاختلافها (و)
ك (الجواهر) واللؤلؤ والعقيق ونحوه لانها تختلف اختلافا متباينا
بالصغر والكبر وحسن التدوير وزيادة الضوء وانصافا (و) ك (الحامل
من الحيوان) كامة حامل لان الصفة لاثان على ذلك والولد مجهول
غير محقق وكذا لو اسلم فى امة وولدها لدرة جمعها الصفة (وكل
مغشوش) لان غشه يمنع العلم بالقدر المقصود منه فان كانت الاثان
خالصة صح السلم فيها ويكون رأس المال غيرها ويصح السلم فى فلوس
ويكون رأس المال عرضا (وما يجمع اخلاطا) مقصودة (غير متميزة
كالغالبه) والد (والمعاجين) التى يتداوى بها (فلا يصح السلم فيه)
لعدم انضباطه (ويصح) السلم (فى الحيوان) ولو ادعى حديث ابى رافع
ان النبى صلى الله عليه وسلم استساف من رجل بكرا رواه مسلم (و)
يصح ايضا فى (الثياب المنسوجة من نوعين) كالكتان والقطن ونحوها
لان ضبطها ممكن وكذا نشاب ونبل مريشان وخفاف ورمال (و)
يصح ايضا فى (ما خلطه) بكسر الحاء (غير مقصود كالجين) فيه المنفعة
(وخل التمر) فيه الماء (والسكبين) فيه الحل (ونحوها) كالسبيرج
والخبز والمعجين الشرط (الثانى ذكر الجنس والنوع) اى جنس
المسلم فيه ونوعه (وكل وصف يختلف به) اى بسببه (الثمن) اختلافه
(ظاهرا) ككونه وقدره وبلده (وحدائنه وقدمه) ولا يجب استقصاء
كل الصفات لانه قد يتعذر ولما لا يختلف به الثمن لعدم الاحتياج اليه
(ولا يصح شرط) المتعاقدين (الاردى او الاجود) لانه لا ينحصر اذ
ما من ردى او جيد الا ويحتمل وجود اردى او اجود منه (بل)

يصح شرط (جيد وردى) ويجزى ماصدق عليه انه جيد او ردى
 فيزل الوصف على اقل درجة (فان جاء) المسلم اليه (بما شرط) للمسلم
 لزمه اخذه (او) جاءه : (اجود منه) اى من المسلم فيه (من نوعه
 ولو قبل محله) اى حلولة (ولا ضرر فى قبضه لزمه اخذه) لانه جاءه
 بما تناوله المقد وزيادة تنفعه وان جاءه بدون ماوصف او بغير نوعه
 من جنسه فله اخذه ولا يلزمه وان جاءه بجنس اخر لم يجز له قبوله
 وان قبض المسلم فيه فوجد به عيبا فله رده وامساكه مع الارش الشرط
 (الثالث ذكر قدره) اى قدر المسلم فيه (بكيل) معهود فيما يكال (او
 رزن) معهود فيما يوزن لحديث من اسلف فى شئ فليسلف فى كيل
 معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم متفق عليه (او ذرع يعلم) عند
 العامة لانه اذا كان مجهولا تعذر الاستيفاء به عند التلف فيفوت العلم
 بالمسلم فيه فان شرطا مكثلا غير معلوم بعينه او صنجة غير معلومة
 بعينها لم يصح وان كان معلوما صح السلم دون التعيين (وان اسلم
 فى المكيل) كالبر والشيرج (وزنا او فى الموزون) كالحديد
 (كيلا لم يصح) السلم لانه قدره بغير ماهو مقدر به فلم يجز كما لو
 اسلم فى المذروع وزنا ولا يصح فى فواكه معدودة كرمان وسفرجل
 ولو وزنا الشرط (الرابع ذكر اجل معلوم) للحديث السابق ولان
 الحلول يخرج به عن اسمه ومعناه ويعتبر ان يكون الاجل (له وقع فى الثمن)
 عادة كشهر (فلا يصح) السلم ان اسلم (حالا) لما سبق (ولا) ان اسلم
 الى اجل مجهول كـ (الى الحصاد والجذاذ) وقدم الحاج لانه يختلف فلم
 يكن معلوما (ولا) يصح السلم (الى) اجل قريب كـ (يوم) ونحوه لانه
 لا وقع له فى الثمن (الا) ان يسلم (فى شئ) يأخذه منه كل يوم) اجزا
 معلومة (كخبز ولحم ونحوها) من كل ما يصح السلم فيه اذ الحاجة داعية
 الى ذلك فان قبض البعض وتعذر الباقي رجح بقسطه من الثمن ولا يجعل
 للباقي فضلا على المقبوض لتماثل اجزائه بل يقسط الثمن عليهما بالسوية
 الشرط (الخامس ان يوجد) المسلم فيه (غالبا فى محله) بكسر الحاء اى
 وقت حلولة لوجوب تسليمه اذا فان كان لا يوجد فيه او يوجد نادرا كالسلم
 والرطب الى الشتاء لم يصح (و) يعتبر ايضا وجود المسلم فيه فى (مكان الوفا)
 غالبا فلا يصح ان اسلم فى ثمرة بستان صغير معين او قرية صغيرة او فى نتاج

من محل بنى فلان او غنم او مثل هذا الثوب لانه لا يومن تافه وانقطاعه و
 (لا) يعتبر وجود المسلم فيه (وقت العقد) لانه ليس وقت وجوب التسمية
 (فان) اسلم الى محل يوجد فيه غالباً (تعذر) المسلم فيه بان لم تحمل
 الثمار تلك السنة (او) تعذر (بعضه فله) اى لرب السلم (العبر) الى
 ان يوجد فيطالب به (او فسخ) العقد في (الكل) ان تعذر الكل (او)
 في (البعض) المتعذر (ويأخذ الثمن الموجود او عوضه) اى عوض الثمن
 التالف لان العقد اذا زال وجب رد الثمن ويجب رد عينه ان كان باقياً
 وعوضه ان كان تالفاً اى مثله ان كان مثلياً وفيته ان كان متقوماً هذا ان
 فسخ في الكل فان فسخ في البعض فبقسطه الشرط (السادس) ان يقبض الثمن
 تاماً (لقوله عليه السلام من اسلف في شئ فليسلف الحديث اى فليعط
 قال الشافعى لانه لا يقع اسم السلف فيه حتى يعطيه ، اسلفه قبل ان يفارق
 من اسلفه ويشترط ان يكون راس مال السلم (معلوماً قدره ووصفه)
 كما سلم فيه فلا يصح بصرة لا يلعان قدرها ولا بنحوه ونحوه مما لا ينضبط
 بالصفة ويكون القبض (قبل التفرق) من المجلس وكل ما لين حرم النساء
 فيهما لا يجوز اسلام احدهما في الآخر لان السلم من شرطه التأجيل (وان
 قبض البعض) من الثمن في المجلس (ثم افتراق) قبل قبض الباقي (بطل
 فيما عدا) اى عدا المقبوض وصح في المقبوض ولو جعل ديناً سلماً لم يصح
 وأمانة او عينا منقوبة او عارية يصح لانه في معنى القبض (وان اسلم)
 ثمناً واحداً (في جنس) كبر (الى اجلين) كرجب وشعبان مثلاً (او
 عكسه) بان اسلم في جنسين كبر وشعير الى اجل كرجب مثلاً (صح)
 السلم (ان بين) قدر (كل جنس وثنه) في المسئلة الثانية بان
 يقول اسلمتك دينارين احدهما في اردب قمح صفته كذا واجاله كذا
 والثاني في اردبين شعيراً صفته كذا والاجل كذا (و) صح ايضاً
 ان بين (قسط كل اجل) في المسئلة الاولى بان يقول اسلمتك دينارين
 احدهما في اردب قمح الى رجب والاخر في اردب وربع مثلاً الى شعبان
 فان لم يبين ما ذكر فيهما لم يصح لان مقابل كل من الجنسين او الاجلين
 مجهول الشرط (السابع) ان يسلم في الذمة فلا يصح (السلم) (في عين)
 كدار وشجرة لانها ربما تلفت قبل اوان تسليهما (و) لا يشترط ذكر
 مكان الوفا لانه عليه السلام لم يذكره بل (يجب الوفا موضع العقد)

لان العقد يكتفى التسليم في مكانه وله اخذه في غيره ان رضى ولو قال خذه واجرة حمله الى موضع الوفا لم يحجز (ويصح شرطه) اى الوفا (في غيره) اى غير مكان العقد لانه بيع فصح شرط الايفا في غير مكانه كبيع الاعيان وان شرط الوفا موضع العقد كان تاكيدا (وان عقد) السلم (ير)ية (او بحر شرطاه) اى مكان الوفا لزوما والا فسد السلم لتعذر الوفا موضع العقد وليس بعض الاماكن سواء اولى من بعض فاشتراط تعيينه بالقول كالكيل ويقبل قول المسلم اليه في تعيينه مع يمينه (ولا يصح بيع المسلم فيه) لمن هو عليه او غيره (قبل قبضه) ليهيه عليه السلام عن بيع الطعام قبل قبضه (ولا) تصح ايضا (هبة) لغير من هو عليه لعدم القدرة على تسليمه (ولا) الحوالة (به) لانها لا تصح الا على دين مستقر والسلم عرضة للفسخ (ولا) الحوالة (عليه) اى على المسلم فيه او راس ماله بعد فسخ (ولا اخذ عوضه) لقوله عليه السلام من اسلم في شئ فلا يصرفه الى غيره وسواء فيما ذكر اذا كان المسلم فيه موجودا او معدوما والعوض مثله في القيمة او اقل او اكثر وتصح الاقالة في السلم (ولا يصح) اخذ (الرهن والكفيل به) اى بدين السلم رويت كراهيته عن علي وابن عباس وابن عمر اذ وضع الرهن للاستيناء من ثمنه عند تعذر الاستيفاء من الغريم ولا يمكن استيفاء المسلم فيه من عين الرهن ولا من ذمة الضامن حذرا من ان يصرفه الى غيره ويصح بيع دين مستقر كقرض او ثمن مبيع ان هو عليه بشرط قبض عوضه في المجلس وتصح هبة كل دين لمن هو عليه ولا يجوز لغيره وتصح استتابة من عليه الحق للمستحق باب القرض بفتح القاف وحكى كسرهما ومعناه لغة القطع واصطلاحا دفع مال لمن يتفق به ويرد بدله وهو جائز بالاجماع (وهو مندوب) لقوله عليه السلام في حديث ابن مسعود ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرتين الا كان كصدقة مرة وهو مباح للمقترض وليس من المسئلة المكروهة لفعله عليه السلام (وما يصح بيعه) من نقد او عرض (صح قرضه) مكيلا كان او موزونا او غيرها لانه عليه السلام استسلف بكرا (الا بنى ادم) فلا يصح قرضهم لانه لم يتقل ولا هو من المرافق ويفضى الى ان يقترض جارية يطاوها ثم يردّها ويشترط معرفة قدر القرض ووصفه وان يكون المقرض ممن يصح تبرعه ويصح بلفظه ولفظ السلف وكلا ادى معناها وان قال ملكتك ولا قرينة على رد بدل فهبة (ويملك)

القرض (بقضه) كالهبة ويتم بالقبول وله الشرا به من مقرضه (فلا يلزم رد عينه) للزومه بالقبض (بل يثبت بدله في ذمته) اى ذمة المقرض (حالا ولو اجله) المقرض لانه عقد منع فيه من التفاضل فمنع الاجل فيه كالصرف قال الامام القرض حال وينبغي ان يفي بوعده (فان رده المقرض) اى رد القرض بعينه (لزم) المقرض (قبوله) ان كان مثليا لانه رده على صفة حقه سواء تغير سعره او لا حيث لم يتعيب وان كان متقوما لم يلزم المقرض قبوله وله الطلب بالقيمة (وان كانت) الدراهم التى وقع القرض عليها (مكسرة او) كان القرض (فلوسا فمنع السلطان المعاملة بها) اى بالدراهم المكسرة او الفلوس (فله) اى للمقرض (القيمة وقت القرض) لانه كالعيب فلا يلزمه قبولها وسواء كانت باقية او استهلكها وتكون القيمة من غير جنس الدراهم وكذلك المغشوشة اذا حرمها السلطان (ويرد) المقرض (المثل) اى مثل ما اقترضه (في التليات) لان المثل اقرب شها من القيمة فيجب رد مثل فلوس غلت او رخصت او كسدت فان اعوز اى المثل لزمته قيمته يوم اعوازه (و) يرد (القيمة في غيرها) من المتقومات وتكون القيمة في جوهر ونحوه يوم قبضه وفيها يصح سلم فيه يوم قرضه (فان اعوز) اى تعذر (المثل فالقيمة اذا) اى وقت اعوازه لامها حينئذ تثبت في الذمة (ويحرم) اشتراط (كل شرط جرفعا) كان يسكنه داره او يقضيه خيرا منه لانه عقد ارفاق وقربة فاذا شرط فيه الريادة اخبره عن موضوعه (وان بدا به) اى بما فيه نفع كسكنى داره (بلا شرط) ولا مواطاة بعد الوفا جاز لا قبله (او اعطاء اجود) بلا شرط جاز لانه عليه السلام استساف بكرا فرد خيرا منه وقال حيركم احسنكم قضا متفق عليه (او) اعطاء (هدية بعد الوفا جاز) لانه لم يجعل تلك الزيادة عوضا في القرض ولا وسيلة اليه (وان تبرع) المقرض (لمقرضه قبل وفائه بشئ لم تجر عاقبته به) قبل القرض (لم يجز الا ان ينوى) المقرض (مكافاته) على ذلك الشئ (او احتسابه من دينه) فيجوز له قبوله لحديث انس مرفوعا قال اذا اقترض احدكم قرضا فاهدى اليه او حمله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله الا ان يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك رواه ابن ماجة وفي سنده جهالة (وان اقترضه اثمنا فطالبه بها ببلد اخر لزمته) الاثمان اى مثلها لانه امكنه قضا الحق من غير ضرر فليزمه ولان القيمة لا

تختلف فانتفى الضرر (و) تجب (فيما لحله مؤنة قيمته) ببلد القرض لانه
المكان الذى يجب التسليم فيه ولا يلزمه المثل فى البلد الاخر لانه لا يلزمه
حملة اليه (ان لم تكن) قيمته (ببلد القرض انقص) صوابه اكثر فان كانت القيمة
ببلد القرض اكثر لزم مثل المثل لعدم الضرر اذا ولا يجبر رب الدين على اخذ
قرضه ببلد اخر الا فيما لا مؤنة لحله مع امن البلد والطريق واذا قال
اقترض لى مائة ولك عشرة صح لانها فى مقابلة ما بذله من جابه ولو قال
اضئى فيها ولك ذلك لم يحسن بج باب الرهن بج هو لغة الثبوت
والدوام يقال ماء رهن اى راكد ونعمة راهنة اى دائمة وشرعا توثقة
دين بعين يمكن استيفاؤه منها او من ثمنها وهو جاز بالاجماع ولا يصح
بدون ايجاب وقبول او ما يدل عليهما ويعتبر معرفة قدره وجنسه وصفته
وكون رهن جاز التصرف مالكا للرهن او ماذونا له فيه و (يصح)
الرهن (فى كل عين يجوز بيعها) لان القصد منه الاستيثاق بالدين
ليتوصل الى استيفائه من ثمن الرهن عند تمذره من الراهن وهذا
متحقق فى كل عين يجوز بيعها (حتى المكاتب) لانه يجوز بيعه ويمكن
من الكسب وما يؤديه من النجوم رهن معه وان عجز ثبت الرهن فيه
وفى كسبه وان عتق بقى ماداء رهنا ولا يصح شرط منعه من التصرف
والمعلق عتقه بصفة ان كانت توجد قبل حلول الدين لم يصح رهنه
والاصح ويصح الرهن (مع الحق) بان يقول بعثك هذا بعشرة الى
شهر ترهنتى بها عبدك هذا فيقول اشتريت منك ورهنته لان الحاجة
داعية لجوازه اذا (و) يصح (بعده) اى بعد الحق بالاجماع ولا يجوز
قبله لانه ونيقة بحق فلم يجوز قبل ثبوته ولانه تابع للحق فلا يسبقه ويعتبر
ان يكون (بدين ثاب) او ماله اليه حتى على عين مضونة كعارية
ومتبوض بعقد فاسد ونفع اجارة فى ذمة لاعلى دين كتابة او دية على
حاقلة قبل الحول ولا بمعدة مبيع وغن واجرة معينين او نفع نحو دار
معينة (ويلزم) الرهن بالقبض (فى حق الراهن فقط) لان الحظ فيه
لغيره فلزم من جهته كالضمان فى حق الضامن (ويصح رهن المشاع)
لانه يجوز بيعه فى محل الحق ثم ان رضى السريك والمرتهن بكونه فى
يد احدهما او غيرهما جاز وان اختلما جعله حاكم بيد امين امانة او باجرة
(ويجوز رهن المبيع) قبل قبضه (غير المكمل والموزون) والمذروح

والمعدود (على ثمنه وغيره) عند بآيه وغيره لانه يصح بيعه بخلاف
المكيل ونحوه لانه لا يصح بيعه قبل قبضه فكذلك رهنه (وما
لا يجوز بيعه) كالوقف وام الولد (لا يصح رهنه) لعدم حصول
مقصود الرهن منه (الا الثمرة والزرع الاخضر قبل بد وصلاحهما
بدون شرط القطع) فيصح رهنهما مع انه لا يصح بيعهما بدونه
لان النهى عن البيع لعدم الامن من العاهة ولهذا امر بوضع الجوائح
وبتقدير تلفهما لا يفوت حق المرتهن من الدين لتعلقه بذمة الراهن
وصح رهن الجارية دون ولدها وعكسه ويباعان ويختص المرتهن بما قابل
الرهن من الثمن (ولا يلزم الرهن) في حق الراهن (الا بالقبض)
كقبض المبيع لقوله تعالى فرهن مقبوضة ولا فرق بين المكيل وغيره
وسواء كان القبض من المرتهن او من اتفقا عليه والرهن قبل القبض صحيح
وليس بلازم فللراهن فسخه والتصرف فيه فان تصرف فيه بنحو بيع
او عتق بطل ونحو اجارة او تدير لا يبطل لانه لا ينع من البيع
(واستدامته) اى القبض (شرط) فى الزوم للاية وكالاتدا (فان
اخرجه) المرتهن (الى الراهن باختياره) ولو كان نيابة عنه (زال
لزومه) لزوال استدامة القبض وبقي العقد كانه لم يوجد فيه قبض ولو آجره
او اعاره لمرتهن او غيره باذنه فلزومه باق (فان رده) اى رد الراهن
الرهن (اليه) اى الى المرتهن (عاد لزومه اليه) لانه اقبضه باختياره فلزم
كالاتداء ولا يحتاج الى تجديد عقد لبقائه ولو استعار شيئا ليرهنه جاز ولربه
الرجوع قبل اقباضه لابعده لكن له مطالبة الراهن بمكافئه مطلقا ومتى حل
الحق ولم يقضه فللمرتهن بيعه واستيفاء دينه منه ويرجع المبيع بقيته او مثله
وان تلف ضمنه الراهن وهو المستعير ولو لم يفرط المرتهن (ولا ينفذ
تصرف واحد منهما) اى من الراهن والمرتهن (فيه) اى فى الرهن
المقبوض (بغير اذن الاخر) لانه يفوت على الاخر حقه فان لم يتفقا
على المنافع لم يحز الانتفاع وكانت معطلة وان اتفقا على الاجارة او الاعارة
جاز ولا يمنع المرتهن الراهن من سقى شجر وتلقيج ومداواة وفصد واتراخل على
مرهونة بل ينفع من قطع سلعة خطيرة (الا عتق الراهن) المرهون (فانه
يصح مع الاثم) لانه مبنى على السراية والتغليب (وتؤخذ قيمته) حال
الاعتاق من الراهن لانه ابطال حق المرتهن من الوثيقة وتكون (رهنا

مكانه (لاها بدل عنه وكذا لو قتله او احبل الامة بلا اذن المرتن او اقر بالعتق وكذبه (وغاء الرهن) المتصل والمنفصل كالسمن وتعلم الصنعة والولد والثرة والصوف (وكسبه وارش الحناية عليه ملحق به) اى بالرهن فيكون رهنا معه ويبيع معه لو فاء الدين اذا بيع (ومونته) اى الرهن (على الراهن) لحديث سعيد ابن المسيب عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يفتلق الرهن من صاحبه الذى رهنته له غنمه وعليه غرمه رواه الشافعى والدارقضى وقال اسناده حسن متصل (و) على الراهن ايضاً (كفته) ومونة تجهيزه بالمعروف لان ذلك تابع لمؤنته (و) عليه ايضاً (اجرة مخزنه) ان كان مخزونا واجرة حفظه (وهو امانة فى يد المرتن) للخبر السابق ولوقبل عقد الرهن كبعد الوفاو (ان تلف من غير تعد) ولا تفریط (منه) اى من المرتن (فلا شئ عليه) قاله على رضى الله عنه لانه امانة فى يده كالوديعة فان تعدى او فرط ضمن (ولا يسقط بهلاكه) اى الرهن (شئ من دينه) لانه كان ثابتاً فى ذمة الراهن قبل التلف ولم يوجد ما يسقطه فبقى بحاله وكالو دفع اليه عبداً ليبيعه ويستوفى حقه من ثمنه فمات (وان تلف بعضه) اى الرهن (فباقيه رهن بجميع الدين) لان الدين كله متعلق بجميع اجزاء الرهن (ولا ينفك بعضه مع بقاء بعض الدين) لما سبق سواء كان مما تمكن قسمته اولا وقبل قول المرتن فى التلف وان اداه بمحدث ظاهر كلف بينه بالحادث وقبل قوله فى التلف وعدم التفریط ونحوه (وتجاوز الزيادة فيه) اى فى الرهن بان رهنته عبداً بماية ثم رهنته عليها ثوباً لانه زيادة استيثاق (دون) الزيادة فى (دينه) فاذا رهنته عبداً بماية لم يصح جملة رهنا بخمسين مع الماية ولو كان يساوى ذلك لان الرهن اشتغل بالماية الاولى والمشغول لا يشغل (وان رهن) واحد (عند اثنين شيئاً) على دين لهما (فوفى احدهما) انفك فى نصيبه لان عقد الواحد مع اثنين بمنزلة عقدين فكانه رهن كل واحد منهما النصف منفرداً ثم ان طلب المقاسمة اوجب اليها ان كان الرهن مكيلاً او موزوناً (او رهناه شيئاً فاستوفى من احدهما انفك فى نصيبه) لان الراهن متعدد فلو رهن اثنان عبداً لهما عند اثنين بالف فهذه اربعة عقود ويصير كل ربع منه رهنا بمايةتين وخسين ومتى قضى بعض دينه او ابرى منه وبعضه رهن او كفيل فعمما نواه فان اطلق صرفه الى ايها شاء (ومتى حل الدين) لزم الراهن الايفاء كالدين الذى لا رهن به (و) ان

(امتنع من وقايه فان كان الراهن اذن للمرتهن او العدل) الذي تحت يده
الرهن (في بيعه باعه) لانه ماذون له فيه فلا يحتاج لتجديد اذن من
الراهن وان كان البائع العدل اعتبر اذن المرتهن ايضاً (ووقا الدين)
لانه المقصود بالبيع وان فضل من ثمنه شئ فلما لکه وان بقى منه شئ فعلى
الراهن (والا) ياذن في البيع ولم يوف (اجبره الحاكم على وقايه او بيع
الرهن) لان هذا شان الحاكم فان امتنع حبسه او عذره حتى يفعل (فان
لم يفعل) اى اصر على الامتناع او كان غايبا او تقب (باعه الحاكم ووقا
دينه) لانه حق تعين عليه فقام الحاكم مقامه فيه وليس للمرتهن بيعه الا
باذن ربه او الحاكم ﴿ فصل ويكون ﴾ الرهن عند من اتفقا عليه امانة
فاذا اتفقا ان يكون تحت يد جازر التصرف صح وقام قبضه مقام قبض
المرتهن ولا يجوز تحت يد صبي او عبد بغير اذن سيده او مكاتب بغير
جعل الا باذن سيده وان شرط جعله بيد اثنين لم ينفرد احدهما بحفظه
وليس للراهن ولا للمرتهن اذا لم يتفقا ولا للحاكم نقله عن يد العدل الا ان
يتغير حاله وللوكيل رده عليهما لا على احدهما (وان اذنا له في البيع)
اى بيع الرهن (لم يبع الا بقصد البلد) لان الحظ فيه لرواجه فان تعدد
باع بجنس الدين فان عدم فيما ظنه اصلح فان تساوت عينه حاكم وان عينا
تعدا تعين ولم تجز مخالفتها فان اختلفا لم يقبل قول واحد منهما ويرفع
الامر للحاكم ويامر ببيعه بقصد البلد سواء كان من جنس الحق او لم يكن
وافق قول احدهما او لا (وان) باع باذنهما و (قبض الثمن قتل في
يده) من غير تقريظ (فمن ضمان الراهن) لان الثمن في يد العدل امانة
فهو كالوكيل (وان ادعى) العدل (دفع الثمن الى المرتهن فانكره ولا بينة)
للعدل بدفعه للمرتهن (ولم يكن) الدفع (بحضور الراهن ضمن) العدل
لانه فرط حيث لم يشهد ولانه انما اذن له في قضاء مبرئ ولم يحصل فيرجع
المرتهن على راهنه ثم هو على العدل وان كان القضا بينة لم يضمن لعدم
تفريطه سواء كانت البينة قائمة او معدومة كما لو كان بحضرة الراهن لانه
لا يمد مفراطا (كوكيل) في قضا الدين فحكمه حكم العدل فيما تقدم
لانه في معناه (وان شرط ان لا يبيعه) المرتهن (اذا حل الدين) ففاسد
لانه شرط ينافي مقتضى العقد كشرطه ان لا يستوفى الدين من ثمنه او لا
يباع ما خيف تلفه (او) شرط (ان جاء بحقه في وقت كذا والا فالرهن له)

اى للمرتهن بدينه (لم يصح الشرط وحده) لقوله عليه السلام لا يعلق
 الرهن رواه الاثرم وفسره الامام بذلك ويصح الرهن للخبر (ويقبل قول
 راهن في قدر الدين) بان قال المرتهن هو رهن بالف وقال الراهن بل
 بماية فقط (و) يقبل قوله ايضا في قدر (الرهن) فاذا قال المرتهن
 رهننى هذا العبد والامة وقال الراهن بل العبد وحده فقوله لانه منكر
 (و) يقبل قوله ايضا في (رده) بان قال المرتهن رددته اليك وانكر
 الراهن فقوله لان الاصل معه والمرتهن قبض العين لمنفعته فلم يقبل قوله
 في الرد كالمستاجر (و) يقبل قوله ايضا في (كونه عصيراً لا خيراً) في
 عقد شرط فيه بان قال بعتك كذا بكذا على ان ترهننى هذا العصير وقبل
 على ذلك واقبضه له ثم قال المرتهن كان خيراً فلى فسخ البيع وقال الراهن
 بل كان عصيراً فلا فسخ فقوله لان الاصل السلامة (وان اقر) الراهن
 (انه) اى ان الرهن (ملك غيره) قبل على نفسه دون المرتهن فيلزمه رده للمقر له
 اذا انفك الرهن (او) اقر (انه) اى ان الرهن (جنى قبل) اقرار
 الراهن (على نفسه) لا على المرتهن ان كذبه لانه منهم في حقه وقول
 الغير على غيره غير مقبول (وحكم باقراره بعد فكه) اى فك الرهن
 بوفاء الدين او الابرار منه (الا ان يصدقه المرتهن) فيبطل الرهن لوجود
 المقضى السالم عن المعارض ويسلم للمقر له به ^{في} فصل وللمرتهن ان
 يركب ^{في} من الرهن (ما يركب و) ان (يحلب ما يحلب بقدر نفقته)
 متخرياً للعدل (بلا اذن) راهن لقوله عليه السلام الظاهر يركب بنفقته
 اذا كان مرهوناً ولبن الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهوناً وعلى الذى
 يركب ويشرب النفقة رواه البخارى وتسترضع الامة بقدر نفقتها وما عدا
 ذلك من الرهن لا ينتفع به الا باذن مالكة (وان ائق على) الحيوان
 (الرهن بغير اذن الراهن مع امكانه) اى امكان استيذانه (لم يرجع)
 على الراهن ولو نوى الرجوع لانه متبرع او مفرط حيث لم يستاذن
 المالك مع قدرته عليه (وان تعذر) استيذانه وافق بنية الرجوع (رجع)
 على الراهن (ولو لم يستاذن الحاكم) لاحتياجه لحراسة حقه (وكذا
 ودیعة) وعارية (ودواب مستاجرة هرب ربه) فله الرجوع اذا انفق على
 ذلك بنية الرجوع عند تعذر اذن مالكة بالاكل مما انفق او نفقة المثل
 (ولو خرب الرهن) ان كان داراً (فعمره) المرتهن (بلا اذن) الراهن

(رجع بالثمن فقط) لانها ملكة لابنما يحفظ به مالية الدار واجرة المعمرين لان العمارة ليست واجبة على الراهن فلم يكن لغيره ان ينوب عنه فيها بخلاف نفقة الحيوان لحرمة في نفسه وان جنى الرهن ووجب مال خير سيده بين قدايه وبيعه وتسليمه الى ولي الجناية فيملكه فان فداء فهو رهن بحاله وان باعه او سله في الجناية بطل الرهن وان لم يستغرق الارش قيمته بيع منه بقدره وباقيه رهن وان جنى عليه فالخصم سيده فان اخذ الارش كان رهنا وان اقتص فعليه قيمة اقل العبدان الجاني والجاني عليه قيمة تكون رهنا مكانه ﴿ باب الضمان ﴾ مأخوذ من الضمن لان ذمة الضامن في ضمن ذمة المضمون عنه ومعناه شرطا للزام ماوجب على غيره مع بقائه وما قد يجب ويصح بلنظ ضمين وكفيل وقيل وحيل وزعيم وتحملت دينك او ضمته او هو عندي ونحو ذلك وبشارة مفهومة من اخرس و (لا يصح) الضمان (الا من جاز التصرف) لانه ايجاب مال فلا يصح من صغير ولا سفيه ويصح من مفلس لانه تصرف في ذمته ومن قن ومكاتب باذن سيدهما وبؤخذ مايد مكاتب وما ضمته قن من سيده (ولرب الحق مطالبة من شاء منهما) اي من المضمون والضامن (في الحياة والموت) لان الحق ثابت في ذمتهما فلك مطالبة من شاء منهما لحديث الزعيم غارم رواه ابو داود والترمذي وحسنه (فان برئت ذمة المضمون عنه) من الدين المضمون ببراء او قضاء او حوالة ونحوها (برئت ذمة الضامن) لانه تبع له (لاعكسه) فلا يبرأ المضمون ببراء الضامن لان الاصل لا يبرأ ببراء التابع واذا تعدد الضامن لم يبرأ احدهم ببراء الاخر ويروئن ببراء المضمون عنه (ولا تعتبر معرفة الضامن للمضمون عنه ولا) معرفته للمضمون (له) لانه لا يعتبر رضاها فكذا معرفتهما (بل) يعتبر (رضى الضامن) لان الضمان تبرع بالتزام الحق فاعتبر له الرضى كالتبرع بالاعيان (ويصح ضمان المجهول اذا آل الى العلم) لقوله تعالى ولن جاء به حمل بعير واباه زعيم وهو غير معلوم لانه يختلف (و) يصح ايضا ضمان ما يؤل الى الوجوب ك (العواري والمضروب والمقبوض بسوم) ان ساومه وقطع غنه او ساومه فقط ليريه اهله ان رضوه والا رده وان اخذه ليريه اهله بلا مساومة ولا قطع عن فقير مضمون (و) يصح ضمان (عهدة مبيع) بان يضمن الثمن اذا

استحق المبيع او رد بعيب او الارش ان خرج معيبا او يضمن الثمن
 للبائع قبل تسليمه وان ظهر به عيب او استحق فيصح لدعاء الحاجة اليه
 والفاظ ضمان المهدة ضمنت عهدته او دركه ونحوها ويصح ايضا ضمان
 مايجب بان يضمن مايلزمه من دين او مايدان به زيد لعمرو ونحوه
 وللضامن ابطاله قبل وجوبه (لاضمان الامانات) كوديعة ومال شركة
 وعين مؤجرة لانها غير مضمونة على صاحب اليد فكذا ضامنه (بل)
 يصح ضمان (التعدي فيها) اى فى الامانات لانها حينئذ تكون مضمونة
 على من هى بيده كالمفصوب وان قضى الضامن الدين بنية الرجوع
 رجع والا فلا وكذا كفيل وكل مؤد عن غيره دينا واجبا غير نحو
 زكاة ﴿ فصل ﴾ فى الكفالة وهى التزام رشيد احضار من عليه حق
 مالى لربه وتنقذ بما ينقذ به ضمان وان ضمن معرفته اخذ به (وتصح
 الكفالة :) بدن (كل) اسان عنده (عين مضمونة) كعارية ليردها او
 بدلها (و) تصح ايضا (ببدن من عليه دين) ولو جهله الكفيل لان
 كلاهما حق مالى ففحكت الكفالة به كالضمان و (لا) تصح ببدن من
 عليه (حد) لله تعالى كالزنا او لادمى كالقذف لحديث عمرو بن شعيب
 عن ابيه عن جده مرفوعا لا كفالة فى حد (ولا) ببدن من عليه
 (قصاص) لانه لا يمكن استيفاؤه من غير الجانى ولا بزوجة وشاهد
 ولا بمجهول او الى اجل مجهول وتصح اذا قدم الحاج فاما كفيل بزيد
 شهرا (ويعتبر رضى الكفيل) لانه لايلزمه الحق ابتداء الا برضاه
 (لا) رضى (مكفول به) او له كالضمان (فان مات) المكفول برى
 الكفيل لان الحضور سقط عنه (او تلفت العين بفعل الله تعالى) قبل
 المطالبة برى الكفيل لان تلفها بمنزلة موت المكفول به فان تلفت بفعل
 ادمى فعلى المتلف بدلها ولم يبرأ الكفيل (او سلم) المكفول (نفسه
 برى الكفيل) لان الاصيل ادى ماعلى الكفيل اشبه مالى قضى المضمون
 عنه الدين وكذا يبرأ الكفيل اذا سلم المكفول بحمل العقد وقد حل
 الاجل او لا بلا ضرر فى قبضه وليس ثم يد حائلة ظالمة وان تعذر احضار
 المكفول مع حياته او غاب ومضى زمن يمكن احضاره فيه ضمن ماعليه
 ان لم يشترط البراءة منه ومن كفله اثنان فسله احدهما لم يبرأ
 الاخر وان سلم نفسه برى ﴿ باب الحوالة ﴾ مشتقة من التحول

لأنها تحول الحق من ذمة الى ذمة اخرى وتنسقد باحتلك واتبعك
 بدينك على فلان ونحوه و (لا تصح) الحوالة (الا على دين
 مستقر) اذ مقتضاها الزام المحال عليه بالدين مطلقا وماليس بمستقر عرضة
 للسقوط فلا تصح على مال كتابة او سلم او صداق قبل الدخول او غن
 مبيع مدة خيار ونحوها وان احاله على من لا دين عليه فهي وكالة والحوالة
 على ماله في الديوان او الوقف اذن في الاستيفاء (ولا يعتبر استقرار
 المحال فيه) فان احال المكاتب سيده او الزوج زوجته صح لان له تسليته بنفسه
 وحوالته تقوم مقام تسليته (ويشترط) ايضا للحوالة (اتفاق الدينين)
 اى ثنائيهما (جنسا) كدنانير بدنانير او دراهم بدراهم فان احال من عايه
 ذهب بفضة او عكسه لم يصح (ووصفا) كصحاح بصحاح او مضروبة بثلها فان
 اختلفا لم يصح (ووقتا) اى حلولا او تاحيلا اجلا واحدا فلو كان احدهما
 حالا والاخر موجلا او احدهما يحل بعد شهر والاخر بعد شهرين لم تصح
 (وقدر) فلا يصح بخمسة على ستة لانها ارفاق كالقرض فلو جوزت مع
 الاختلاف لفسار المطلوب منها الفضل فتخرج عن موضوعها (ولا يؤثر
 الفاضل) في بطلان الحوالة فلو احاله بخمسة من عشرة على خمسة او بخمسة
 على خمسة من عشرة صححت لاتفاق ما وقعت فيه الحوالة والفاضل باق بلا احالة
 لربه (واذا صح) الحوالة بان اجتمعت شروطها (نقل الحق الى ذمة
 المحال عليه ويرى المحيل) بمجرد الحوالة فلا يملك المحتال الرجوع على المحيل
 بمحال سواء امكن استيفاء الحق او تعذر لمطل او فاس او موت
 او غيرها وان تراضى المحتال والمحال عايه على خير من الحق او دونه في
 الصفة او تعجيله او تأجيله او عوضه جاز (ويعتبر) لصحة الحوالة (رضاه)
 اى رضى المحيل لان الحق عليه فلا يلزمه اداؤه من جهة الدين على
 المحال عليه ويعتبر ايضا علم المال وان يكون مما يثبت مثله في الذمة بالاتلاف
 من الاثان والحبوب ونحوها و (لا) يعتبر (رضى المحال عليه) لان
 للمحيل ان يستوفى الحق بنفسه وبوكيله وقد اقام المحتال مقام نفسه في
 القبض فلزم المحال عليه الدفع اليه (ولا رضى المحتال) ان احيل (على
 ملى) ويجبر على اتباعه لحديث ابى هريرة يرفعه مطل التنى ظلم واذا اتبع
 احدكم على ملى فليتبّع متفق عليه وفي لفظ من احيل بحقه على ملى فليحتل
 والملى القادر بماله وقوله وبدنه فماله القدرة على الوفا وقوله ان لا يكون

مماطلا وبدنه امكان حضوره الى مجلس الحكم قاله الزركشى (وان كان)
 المحال عليه (مفلسا ولم يكن) المحتال (رضى) بالحوالة عليه (رجع به) اى
 بدينه على الحيل لان الفلاس عيب ولم يرض به فاستحق الرجوع كالمبيع
 المعيب فان رضى بالحوالة عليه فلا رجوع له ان لم يشترط الملاءة لنفريطه
 (ومن احيل بمن مبيع) بان احال المشتري البائع به على من له عليه دين
 فبان البيع باطلا فلا حوالة (او احيل به) اى بالثنى (عليه) بان احال
 البائع على المشتري مدينه بالثنى (فبان البيع باطلا) بان كان المبيع مستحقا
 او حرا او خمر (فلا حوالة) لظهور ان لاثنى على المشتري لبطلان البيع
 والحوالة فرع على لزوم الثمن ويبقى الحق على ما كان عليه اولا (واذا
 فسخ البيع) بتقاييل او خيار عيب او نحوه (لم تبطل) الحوالة لان عقد
 البيع لم يرتفع فلم يسقط الثمن فلم تبطل الحوالة والمشتري الرجوع على
 البائع لانه لما رد المعوض استحق الرجوع بالمعوض (ولهما ان يحيل) اى
 للبائع ان يحيل المشتري على من احاله المشتري عليه فى الصورة الاولى
 والمشتري ان يحيل المحتال عليه على البائع فى الثانية واذا اختلفا فقال
 احلتك قال بل وكلتى او بالعكس فقول مدعى الوكالة وان اتفقا
 على احلتك او احلتك بدينى وادعى احدهما ارادة الوكالة صدق وان
 اتفقا على احلتك بدينك فقول مدعى الحوالة واذا طالب الدائن المدين
 فقال احلت فلانا الغائب واكر رب المال قبل قوله مع بينه واهمل بالينة
 باب الصلح وهو لغة قطع المازعة وشرعا معاهدة يتوصل بها
 الى اصلاح بين المتخاصمين والصلح فى الاموال قسمان على اقرار وهو
 المشار اليه بقوله (اذا اقر له بدين او عين فاسقط) عنه من الدين بعضه
 (او وهبه) من العين (البعض وترك الباقي) اى لم يبرى منه ولم يهبه
 (صح) لان الانسان لا يمنع من اسقاط بعض حقه كما لا يمنع من استيفائه
 لانه عليه السلام كلم غرما جابر ليضعوا عنه ومحل صحة ذلك ان لم يكن
 بافظ الصلح فان وقع بافظه لم يصح لانه صالح عن بعض ماله ببعض فهو
 هضم للحق ومحله ايضا (ان لم يكن شرطاه) بان يقول بشرط ان تعطينى
 كذا او على ان تعطينى او نعوضنى كذا ويقبل على ذلك فلا يصح لانه
 يفضى الى المعاوضة فكانه ما عوض بعض حقه ببعض واسم يكن ضمير الشأن وفى
 بعض النسخ ان لم يكن شرطا اى بشرط ومحله ايضا ان لا يمنعه حقه

بدونه والا بطل لانه اكل مال الغير بالباطل (و) محله ايضا ان لا يكون
 ممن (لا يصح تبرعه) ككاتب وناظر وقف وولى صغير ومجنون لانه تبرع
 وهؤلاء لا يملكونه الا ان انكر من عليه الحق ولا يئنه لان استيفاء البعض
 عند العجز عن استيفاء الكل اولى من تركه (وان وضع) رب دين (بعض)
 الدين (الحال واجل باقيه صح الاسقاط فقط) لانه اسقط عن طيب نفسه
 ولا مانع من صحته ولم يصح التاجيل لان الحال لا يتاجل وكذا لو صالحه عن
 مائة صحاح بخمسين مكسرة فهو ابراء من التحسين ووعد فى الاخرى ما لم
 يقع بلفظ الصلح فلا يصح كما تقدم (وان صالح عن المؤجل ببعضه حالا)
 لم يصح فى غير الكتابة لانه يبذل القدر الذى يحطه عوضا عن تعجيل ما فى
 ذمته وبيع الحول والتاجيل لا يجوز (او بالعكس) بان صالح عن الحال
 ببعضه موجلا لم يصح ان كان بلفظ الصلح كما تقدم فان كان بافظ البراء
 ونحوه صح الاسقاط دون التاجيل وتقدم (او اقر له بيت) ادناه (فصالحه
 على سكناء) ولو مدة معينة كسنة (او) على ان (يبنى له فوقه غرفة)
 او صالحه على بعضه لم يصح الصلح لانه صالحه عن ملكه على ملكه او نفعه
 وان فعل ذلك كان تبرعا متى شاء اخرجه وان فعله على سبيل المصالحة معتقدا
 وجوبه عليه بالصلح رجع عليه باجرة ماسكن واحذ ما كان بيده من الدار لانه
 اخذه بعقد فاسد (او صالح مكلفا ليقر له بالعبودية) اى بانه مملوكه لم يصح (او)
 صالح (امرأة لتقر له بالزوجة بعوض لم يصح) الصلح لان ذلك صلح محل
 حراما لان ارقاق النفس وبذل المرأة نفسها بعوض لا يجوز (وان بذلاهما)
 اى دفع المدعى عليه العبودية والمرأة المدعى عليها الزوجة عوضا (له)
 اى للمدعى (صلحا عن دعواه صح) لانه يجوز ان يعتق عبده ويفارق امرأته
 بعوض ومن علم بكذب دعواه لم يجز له اخذ العوض لانه اكل مال الغير
 بالباطل (وان قال اقرلى بدنى واعطيك منه كذا ففعل) اى فاقر بالدين
 (صح الاقرار) لانه اقر بحق يحرم عليه انكاره (ولا) يصح (الصلح)
 لانه يجب عليه الاقرار بما عليه من الحق فلم يحل له اخذ العوض عليه
 فان اخذ شيئا رده وان صالحه عن الحق بغير جنسه كالمو اعترف له بعين
 او دين فعوضه عنه ما يجوز تعويضه صح فان كان بقدر عن نقده فصرف وان
 كان بعرض فبيع يعتبر له ما يعتبر فيه ويصح بافظ صلح وما يودى معناه وان
 كان بمنفعة كسكنى دار فاجارة وان صالحت المعترفة بدين او عين بتزويج

نفسها صحح و يكون صدقا وان صالح عما في الذمة بسى في الذمة لم يجز
التفرق قبل القبض لانه يسع دين بدين وان صالح عن دين بغير
جنسه جاز مطلقا ويجسه لايحوز باقل او اكثر على وجه المعاوضة ويصح الصلح
عن مجهول تعذر علمه من دين او عين بمعلوم فان لم يتعذر علمه فكبراء من مجهول
فصل في القسم الثاني صلح على انكار وقد ذكره بقوله (ومن
ادعى عليه بعين او دين فسكت او انكر وهو يجهله) اى يجهل مادعى
به عايه (ثم صالح) عنه (بمال) حال او مؤجل (صح) الصلح لعموم
قوله عايه السلام الصلح جائز بين المسلمين الا محلا حرم حلالا او احل
حراما رواء ابو داود والترمذى وقال حسن صحيح وصححه الحاكم ومن
ادعى عليه بوديعة او تفريط فيها او قرض فانكر وصالح على مال
فهو جائز ذكره فى الشرح وغيره (وهو) اى صلح الانكار (لمدعى
بيع) لانه يعتقد عوضا عن ماله فلزمه حكم اعتقاده (يرد معه) اى
معيب ما اخذه من العوض (وبفسخ الصلح) كما لو اشترى شيئا فوجده
معيبا (ويؤخذ منه) العوض ان كان شقصا (بشفعة) لانه بيع وان
صالح ببعض عين المدعى به فهو فيه كمنكر (و) الصلح (للاخر) المنكر
(ابراء) لانه دفع المال افتداء ليمينه وازالة للضرر عنه لاعوضا عن
حق يمتدده (فلا رد) لما صالح عنه بعيب يجده فيه (ولا شفعة) فيه
لاعتقاده انه ليس بعوض (وان كذب احدهما) فى دعواه او انكاره
وعلم بكذب نفسه (لم يصح) الصلح (فى حقه باطنا) لانه عالم بالحق
قادر على ايصاله لمستحقه غير معتقد انه محق (وما اخذه حرام) عايه
لانه اكل للمال بالباطل وان صالح عن المنكر اجنبى بغير اذنه صح ولم
يرجع عايه ويصح الصلح عن قصاص وسكنى دار وعيب بقاليل وكثير
(ولا يصح) الصلح (بعوض عن حد سرقة وقذف) او غيرها لانه
ليس بمال ولا يؤول اليه (ولا) عن (حق شفعة) او خيار لانهما لم
يشعرا لاستفادة مال وانما شرع الخيار للنظر فى الاحظ والشفعة لازالة
الضرر بالشركة (و) لا عن (ترك شهادة) بحق او باطل (وتسقط
الشفعة) اذا صالح عنها لرضاه بتركها ويرد العوض (و) كذا حكم
(الحد) والخيار وان صالحه على ان يجرى على ارضه او سطحه ماء
معلوما صح لدعاء الحاجة اليه فان كان بعوض مع بقاء ملكه فاجارة

والا فيبيع ولا يشترط في الاجارة هنا بيان المدة للحاجة ويجوز شراء
 ممر في ملكه وموضع في حائط يجعله بابا او بقعة يحفرها بيراً وعسلويت
 يبنى عليه بناياناً موصوفاً ويصح فعله صلحاً ابداً او اجارة مدة معلومة
 (وان حصل غصن شجرته في هواء غيره) الخاص به او المشترك (او)
 حصل غصن شجرته في (قراره) اى قرار غير الخاص او المشترك
 اى في ارضه وطالبه بازالة ذلك (ازاله) وجوباً اما بقطعه او ليه الى
 ناحية اخرى (فان ابى) مالك الغصن ازالته (لواه) مالك الهواء
 (ان امكن والا) يمكن (فله قطعه) لانه اخلا ملكه الواجب اخلاؤه
 ولا يفتقر الى حاكم ولا يجبر المالك على الازالة لانه ليس من فعله وان
 اتلفه مالك الهواء مع امكان ليه ضمه وان سالحه على بقاء الغصن
 بعوض لم يجوز وان اتفقا على ان الثمرة بينهما ونحوه صح جازاً وكذا
 حكم عرق شجرة حصل في ارض غيره (ويجوز في الدرب النافذ فتح
 الابواب الاستطراق) لانه لم يتعين له مالك ولا ضرر فيه على المجتازين
 و (لا) يجوز (اخراج روشن) على اطراف خشب او نحوه مدفونة
 في الحائط (و) لا اخراج (سابط) وهو استوفى للطريق كله على
 جدارين (و) لا اخراج (دكة) بفتح الدال وهى الدكان والمصطبة
 بكسر الميم (و) لا اخراج (ميزاب) ولو لم يضر بالمارة الا ان ياذن
 امام او نائبه ولا ضرر لانه نائب المسلمين يفرى مجرى اذنهم (ولا
 يفعل ذلك) اى لا يخرج روشننا ولا سابطاً ولا دكة ولا ميزاباً (فى
 ملك جار ودرب مشترك) غير نافذ (بلا اذن المستحق) اى الجار او
 اهل الدرب لان المنع لحق المستحق فاذا رضى بإسقاطه جاز ويجوز
 نقل باب فى درب غير نافذ الى اوله بلا ضرر لا الى داخل ان لم
 ياذن من فوقه ويكون اعارة وحرم ان يحدث بملكه ما يضر بجاره
 كحمام ورحى وتنور وله منعه كدق وسقى يتهدى وحرم ان يتصرف فى
 جدار جار او مشترك بفتح طاق او ضرب وتد ونحوه الا باذنه (وليس
 له وضع خشبة على حائط جاره) او حائط مشترك (الا عند الضرورة)
 فيجوز (اذا لم يمكنه التسقيف الا به) ولا نسرد لحديث ابى هريرة
 يرفعه لا يمنع جار جاره ان يضع خشبه على جداره ثم يقول ابو هريرة
 مالى اراكم عنها معرضين والله لارمين بها بين اكنافكم منفق عليه

(وكذلك) حايط (المسجد وغيره) كحائط نحو يتيم فيحوز لجاره وضع خشبه عليه اذا لم يمكن تسقيف الا به بلا ضرر لما تقدم (واذا انهدم جدارها) المشترك او سقفيهما (او خيف ضرره) بسقوطه (فطلب احدهما ان يعمره الاخر معه اجبر عليه) ان امتنع لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار فان ابى اخذ حاكم من ماله وانفق عليه وان بناء شريك شركة بنية رجوع رجوع (وكذا الهه والدولاب والقناة) المشتركة اذا احتاجت لعمارة ولا يمنع شريك من عمارة فان فعل فالماء على الشركة وان اعطى قوم قناتهم او نحوها لمن يعمرها وله منها جزء معلوم صح ومن له علو لم يلزمه عمارة سفله اذا انهدم بل يجبر عليه مالكة ويلزم الا على ستره تقع مشارفة الاسفل فان استويا اشتراكا ^ب باب الحجر ^ب وهو في اللغة التضييق والمنع ومنه سمي الحرام والعقل حجرا وشرعا منع انسان من تصرفه في ماله وهو ضربان حجر لحق الغير كملى مفلس وحجر لحق نفسه كملى نحو صغير (ومن لم يقدر على وفاء شئ من دينه لم يطالب به وحرر حبسه) وملازمته لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فان ادعى العسرة ودينه عن عوض كخن وقرض او لا وعرف له مال سابق الغالب بقاؤه او كان اقر بالملاءة حبس ان لم يقم بينة تخبر باطن حاله وتسمع قبل حبس وبعده والا حاف وخلى سيده (ومن له قدرة على وفاء دينه لم يحجر عليه) لعدم الحاجة الى الحجر عليه (وامر) اى وجب على الحاكم امره (بوقايه) بطلب ضريمه لحديث مظل الغنى ظلم ولا يترخص من سافر قبله ولغيره من اراد سفرا منه من غير جهاد متعين حتى يوثق برهن يحرز او كفيل ملى (فان ابى) القادر وفا الدين الحال (حبس بطالب ربه) ذلك لحديث لى الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته رواه احمد وابو داود وغيرهما قال الامام قال وكبيع عرضه شكواه وعقوبته حبسه فان ابى عزره مرة بعد اخرى (فان اصر) على عدم قضاء الدين (ولم يبع ماله باعه الحاكم وقضاه) لقيامه مقامه ودفعا لضرر رب الدين بالتأخير (ولا يطالب) مدين (بدين) مؤجل (لانه لا يلزمه اداؤه قبل حلوله ولا يحجر عليه من اجله) ومن ماله لا يبنى بما عليه (من الدين) (حالا وجب) على الحاكم (الحجر عليه بسؤال غرمائه) كلهم (او

بعضهم) حديث كعب ابن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجب
على معاذ وباع ماله رواه الحلال باسناداه (ويستحب اظهاره) أى اظهار
حجب النفس وكذا السقف ليعلم الناس بحاله فلا يعاملوه الا على بصيرة
(ولا يتخذ تصرفه) أى المحجور عليه لنفس (فى ماله) الموجود
والحادث بارث او غيره (بعد الحجب) بغير وصية او تدبير (ولا اقراره
عليه) أى على ماله لانه محجور عليه واما تصرفه فى ماله قبل الحجب
عليه فصحيح لانه رشيد غير محجور عليه لكن يحرم عليه الاضرار بغيره
(ومن باعه او اقرضه شيئاً) قبل الحجب ووجده باقيا بحاله ولم يأخذ
شيئاً من غنه فهو احق به لقوله عليه السلام من ادرك متاعه عند
انسان افلس فهو احق به متفق عليه من حديث ابى هريرة وكذا لو
اقرضه او باعه شيئاً (بعده) أى بعد الحجب عليه (رجع فيه) اذا
وجده بعينه (ان جهل حجبه) لانه معذور بجهل حاله (والا)
يجهل الحجب عليه (فلا) رجوع له فى عينه لانه دخل على بصيرة ويرجع
بئس المبيع وبذل القرض اذا انفك حجبه (وان تصرف) المفاس (فى ذمته)
بشرا او ضمان او نحوهما (او اقر) المفاس (بدين او) اقر : (جناية
توجب قودا او مالا صح) تصرفه فى ذمته واقراره بذلك لانه اهل للتصرف
والحجب متعلق بما له لا بذمته (ويطالب به) أى بما لزمه من ثمن مبيع
ونحوه وما اقر به (بعد فك الحجب عنه) لانه حق عليه وانما منعنا تعلقه
بما له لحق الغرماء فاذا استوفى فقد زال العارض (ويبيع الحاكم ماله) أى
مال المفلس الذى ليس من جنس الدين بئس مثله او أكثر (ويقسم ثمة)
فوراً (بقدر ديون غرمائه) الحالة لان هذا هو حل المقصود من الحجب
عائيه وفى تأخير مطلق وهو ظلم لهم (ولا يحل) دين (موجب لفلس)
مدين لان الاجل حق للمفلس فلا يسقط بفاسه كسائر حقوقه (ولا)
يحل مؤجل ايضا (بموت) مدين (ان وثق ورثته برهن) يحرز (او
كفيل ملى) باقل الامرئين من قيمة التركة او الدين لان الاجل حق
لبيت فورث عنه كسائر حقوقه فان لم يوثقوا حل لغاية الضرر (وان ظهر
غريم) للمفاس (بعد القسمة) لانه لم تنقض و (رجع على الغرماء بقسطه)
لانه لو كان حاضرا شاركهم فكذا اذا ظهر وان بقى على المفاس بقية وله
صناعة اجبر على التكسب لوفاها كوقف وام ولد يستقضى عنهما (ولا يشك

حجرة الحاكم) لانه ثبت بحكمه فلا يزول الابه وان وفي ما عليه انك
 الحجر باذ حاكم لزوال موجه فصل في المحجور عليه لحظه
 (ويحجر على السفه والصغير والمجنون لحظهم) اذ المصلحة تعود عليهم
 بخلاف المفاس والمحجر عليهم عام في ذمتهم والهم ولا يحتاج لحاكم فلا يصح
 تصرفهم قبل الاذن (ومن اعطاهم ماله بيعا او قرضا) او وديعة ويحوها
 (رحع بعينه) ان بقي لانه ماله (وان) تاف في ايديهم او (الفسوه
 لم يضمنوا) لانه سلطهم عليه برضاه علم بالحجر اولا لتفريطه (ويلزمهم ارش
 الجاية) ان جنوا لانه لا تقربط من المجي عايه والاتلاف يستوى فيه
 الاهل وغيره (و) يلزمهم ايضا (ضمان مال من لم يدفعه اليهم) لانه
 لا تقربط من المالك والاتلاف يستوى فيه الاهل وغيره (وان تم لصغير
 خمس عشرة سنة) حكم ببلوغه لما روى ابن عمر قال عرضت على النبي
 صلى الله عليه وسلم يوم احده وانا ابن اربع عشرة سنة فلم يجزني
 وعرضت عايه يوم الحدق وانا ابن خمس عشرة سنة فاجازني متفق عليه
 (او ب حول قلبه شمر خشن) حكم ببلوغه لان سعد ابن ماذ لما حكم
 في بي قريظة بقتلهم وى درارهم امر ان يكشف عن وتريدهم فن
 ا ب فهو من المفالة ومن لم يثبت فهو من الذرية وبلغ ذلك النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال لقد حكمت بحكم الله من فرق سعة ارقمة متفق عايه
 (او ازل) حكم ببلوغه لماله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم
 (او ادوا) (او عقل مجنون ورشدا) اى من بلغ وعقل (او رشد سيه
 وال حيرهم) لزوال عايه قال تعالى فان استم منهم رشدا فادفعوا اليهم
 اموالهم (ملاقتنا) حاكم لانه ثبت بعين حكمه فزال لزوال موجه بغير
 حكمه (وتزيد الجارية) على الذكر (في الموع بالبيض) لقوله عايه
 الامان لا يقال الله صلاة ما يفيض الابنهار رواه الترمذى وحسنه (وان
 حجات) الجارية (حكم ببلوغها) عند الحمل لانه دليل انزالها لان الله
 تعالى احرى النادة بحلق الولد من ماثها فادا ولدت حكم ببلوغها من
 سنة السن لانه الايقين (ولا ينفك) احجر عنهم (قال شرويه) السانة
 سال دلو سار شيما (والرشد الصلاح في المال) اقول ابن عباس في قوله
 الى فان استم منهم رشدا اى اصلاحا في اموالهم فعلى هذا يدفع اليه ماله
 وان كان مفسداً لدبته ويؤس رشده (بان بتصرف مرارا فلا يثنى)

غنيا فاحشا (غالبا ولا يبذل ماله في حرام) كخمر والأت لهو (أو في غير
 فائدة) كهنا ونفط لان من صرف ماله في ذلك عد سفيها (ولا يدفع اليه)
 اى الى الصغير (ماله حتى يختبر) ليعلم رشده (قبل بلوغه بما يليق به) لقوله
 تعالى وابتلوا اليتامى الآية والاختبار يختص بالمراهق الذى يعرف المعاملة
 والمصلحة (وولهم) اى ولى السفيه الذى بلغ سفيها واستمر والصغير
 والمجنون (حال الحجر الاب) الرشيد العدل ولو ظاهرا لكمال شفقتة
 (ثم وصيه) لانه نائبه ولو يجعل وثم متبرع (ثم الحاكم) لان الولاية
 انقطعت من جهة الاب قعنت للحاكم ومن فك عنه الحجر فسفه اعيد
 عليه ولا ينظر في ماله الا الحاكم كن جن بعد بلوغ ورشد (ولا يتصرف
 لاحدهم وليه الا بالاحظ) لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي
 هى احسن والسفيه والمجنون في مناه (ويحجر) ولى المحجور عليه (له محانا)
 اى اذا اتجر ولى اليتيم في ماله كان الربح كله لليتيم لانه نماء ماله فلا يستحقه
 غيره الا بعقد ولا يعقد الولى لنفسه (وله دفع ماله) لمن يتجر فيه (مضاربة بجزء)
 معلوم (من الربح) للعامل لان عائشة ابضت مال محمد بن ابى بكر رضى
 الله عنهم ولان الولى نائب عنه فيما فيه مصلحته وله البيع نسا والقرض
 برهن وايداعه وشراء العقار وبناءه لمصلحة وشراء الاضحية لموسر وتركه
 فى المكتب باجرة ولا يبيع عقاره الا لضرورة او غبطة (وياكل الولى
 الفقير من مال مولى) لقوله تعالى ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف
 (الاقل من كفايته او اجرته) اى اجرة عمله لانه يستحق بالعمل
 والحاجة جيباً فلم يحجز ان ياخذ الا ما وجدا فيه (محانا) فلا يلزمه عوضه
 اذا ايسر لانه عوض عن عمله فهو فيه كالاجير والمضارب (ويقبل قول
 ولى) بينه (والحاكم) بغير يمين (بعد فك الحجر فى النفقة) وقدرها ما لم
 يخالف عادة وعرفا ولو قال افقت عليك منذ سنتين فقال منذ سنة قدم
 قول الصبي لان الاصل موافقته قاله فى المبدع (و) يقبل قول الولى
 ايضا فى وجود (الضرورة والغبطة) اذا باع عقاره وادعاها ثم انكره
 (و) يقبل قول الولى ايضا فى (التلف) وعدم التفريط لانه امين
 والاصل برأته (و) يقبل قوله ايضا فى (دفع المال) اليه بعد رشده
 لانه امين وان كان يجعل لم يقبل قوله فى دفع المال لانه قبضه لفه
 كالمترهن ولولى يميز وسيده ان ياذن له فى التجارة فينك عنه الحجر فى قدر

ما اذن له فيه (وما استدان العبد لزوم سيده) اداؤه (ان اذن له) في
 استدائه ببيع او قرض لانه غر الناس بمعاملته (والا) يكن استدان باذن
 سيده فما استدانه (في رقبته) يخير سيده بين بيعه وفدايه بالاقل من قيمته
 او دينه ولو اعتقه وان كانت العين باقية ردت لربها (كاستيداعه) اى
 اخذه وديعة فيتلها (وارش جيايته وقيمة متلفه) فيتعلق ذلك كله برقبته
 ويخير سيده في ذلك كما تقدم ولا يتبرع الماذون له بدراهم ولا كسوة بل باهداء
 ما كؤل واعارة دابة وعمل دعوة بلا اسراف ولغير الماذون له الصدقة من
 قوته بنحو الرغيف اذا لم يضره والمرأة الصدقة من بيت زوجها بذلك
 ما لم تضطرب العادة او يكن بخيلا وتشك في رضاه ﴿ باب الوكالة ﴾
 بفتح الواو وكسرهما التفويض تقول وكلت امرى الى الله اى فوضته اليه
 واصطلاحا استتابة جاز التصرف مثله فيما تدخله النيابة (تصح) الوكالة
 (بكل قول يدل على الاذن) كاقول كذا او اذنت لك في فعله ونحوه وتصح
 موقته ومعلقة بشرط كوصية واباحة اكل وولاية قضاء وامارة (ويصح
 القبول على الفور والتراخي) بان يوكله في بيع شى فيبيعه بعد سنة او يبايعه
 انه وكله بعد شهر فيقول قبلت (بكل قول او فعل دال عليه) اى على
 القبول لان قبول وكلايه عليه السلام كان بفعلمهم وكان متراخيا عن
 توكيله اياهم قاله في المبدع ويعتبر تعيين الوكيل (ومن له التصرف في
 شى) لنفسه (فله التوكيل) فيه (والتوكيل فيه) اى جاز ان يسبب
 غيره وان ينوب عن غيره لانتفاء المفسدة والمراد فيما تدخله النيابة
 ويأتى ومن لا يصح تصرفه بنفسه فتابه اولى فلو وكله في بيع ما سئل
 او طلاق من يتزوجها لم يصح ويصح توكيل امرأة في طلاق نفسها
 وغيرها وان يتوكل واجد الطول في قبول نكاح امة لمن تباح له وغنى
 لفقر في قبول زكاة وفي قبول نكاح اخيه ونحوها لاجنبى (ويصح التوكيل
 في كل حق ادى من العقود) لانه عليه السلام وكل عروة بن الحميد في
 الشراء وسائر العقود كالاجارة والقرض والمضاربة والابراء ونحوها في
 معناه (والفسوخ) كالخلع والاقالة (والعق والطلاق) لانه يجوز التوكيل
 في الانشاء فجاز في الازالة بطريق الاولى (والرجعة وتلك المباحات
 من الصيد والحشيش ونحوه) كاحياء الموات لانها تلك مال بسبب لا يتعين
 عليه فجاز كالاتباع (لا الظهار) لانه قول منكرو وزور (واللعان والايمان

والنذر والقسامة والقسم بين الزوجات والشهادة والرضاع والالتقاط
والاغتنام والنصب والحجاية فلا تدخلها النيابة (و) تصح الوكالة ايضا
(في كل حق لله تدخله النيابة من العبادات) كنفقة صدقة وزكاة ونذر
وكفارة لانه عليه السلام كان يبعث عماله لقبض الزكاة وتفريقها وكذا حج
وعمرة على ما سبق واما العبادات البدنية المحضة كالصلاة والصوم والطهارة
من الحدث فلا يجوز التوكيل فيها لانها تتعلق ببدن من هي عليه لكن
ركعتا الطواف تتبع الحج (و) تصح في (الحدود في اثباتها واستيفائها)
لقوله عليه السلام واغد يا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها
فاعزفت فامر بها فرجت متفق عليه ويجوز الاستيفاء في حضرة الموكل
وغيبته (وليس للوكيل ان يوكل فيما وكل فيه) اذا كان ينولاه مثله ولم
ييجزه لانه لم ياذن له في التوكيل ولا تضمنه اذنه لكونه يتولى مثله (الا
ان يجعل اليه) بان ياذن له في التوكيل او يقول اصنع ما شئت ويصح
توكيل عبد باذن سيده (والوكالة عقد جاز) لانها من جهة الموكل اذن
ومن جهة الوكيل بدل فقع وكلاهما غير لازم فلكل واحد منهما
فسخها (وتبطل لفسخ احدها وموته) وجنونه المطبق لان الوكالة تتمدد
الحياة والعقل فاذا انفيا استفت صحتها واذا وكل في طلاق الزوج ثم وطئها
او في عتق العبد ثم كاتبه او دبره بطلت (و) تبطل ايضا (بعزل
الوكيل) ولو قبل عمله لانه رفع عقد لا يفتقر الى رضى صاحبه فصح بغير
عمله كالطلاق ولو باع او تصرف فادعى انه عزله قبله لم يقبل الا ببينة
(و) تبطل ايضا (بحجر لسفه) لزوال اهلية التصرف لا بالحجر لفسس
لانه لم يخرج عن اهلية التصرف لكن ان حجر على الموكل وكانت في
ايمان ماله بطلت لاقطاع تصرفه فيها (ومن وكل في بيع او شرا لم يبع
ولم يشتري من نفسه) لان العرف في البيع بيع الرجل من غيره فحملت الوكالة
عليه ولانه تلحقه تهمة (و) لا من (ولده) ووالده وزوجه ومكاتبه وسائر
من لا تقبل شهادته له لانه متهم في حقهم ويميل الى تولد الاستقصاء عليهم
في الثمن كتهمة في حق نفسه وكذا حاكم وامينه وناظر وقف ووصى
ومضارب وسريك عنان ووجوه (ولا يبيع) الوكيل (بعرض ولا نسئا
ولا بغير نقد البلد) لان عقد الوكالة لم يقضه فان كان في البلد تقدان باع
باغابهما رواجها فان تساويا خبر (وان باع بدون ثمن المثل) ان لم يقدر له

فمن (او) باع (بدون ما قدره له) الموكل صح (او اشترى له باكثر من ثمن المثل) صح وضمن الزائدوان كان لم يقدر له ثمننا (او مما قدره له صح) الشراء لان من صح منه ذلك بثمن مثله صح بغيره (وضمن القصد في مسألة البيع (و) ضمن (الزيادة) في مسألة الشراء لانه مفرط والوصى وناظر الوقف كالوكيل في ذلك ذكره الشيخ تقي الدين وان قال بعه بدرهم فباعه بدينار صح لانه زاده خيرا (وان باع) الوكيل (بازيد) مما قدره له الموكل صح (او قال) الموكل (بع بكذا موجلا فباع) الوكيل (به حالا) صح (او) قال الموكل (اشترى بكذا حالا فاشترى به موجلا ولا ضرر فيهما) اى فيما اذا باع الموجل حالا او اشترى بالحال موجلا (صح) لانه زاده خيراً فهو كما لو وكله فى بيعه بعشرة فباعه باكثر منها (والا فلا) اى وان لم يبع او يشتري بمثل ما قدره له بلا ضرر بان قال بعه بعشرة مؤجلة فباعه بتسعة حالة او باعه بعشرة حالة وعلى الموكل ضرر بحفظ الثمن فى الحال او قال اشترى بعشرة حالة فاشترى باحد عشر مؤجلة او بعشرة مؤجلة مع ضرر لم ينفذ تصرفه لمخالفته موكله وقدم فى الفروع ان الضرر لا يمنع الصحة وتبعه فى المنهى والتنقيح فى مسألة البيع وهو ظاهر المنهى ايضا فى مسألة الشراء وقد سبق لك ان بيع الوكيل باقص مما قدر له وشراءه باكثر منه صحيح ويضمن ^{في} فصل وان اشترى ^{في} الوكيل (ما يعلم عيبه لزمه) اى لزم الشراء الوكيل فليس له رده لدخوله على بصيرة (ان لم يرض) به (موكله) فان رضيه كان له نيته بالشراء وان اشترى بعين المال لم يصح (فان جهل) عيبه (رده) لانه قائم مقام الموكل وله ايضا رده لانه ملكه فان حضر الموكل قبل رد الوكيل ورضى بالعيب لم يكن للوكيل رده لان الحق له بخلاف المضارب لان له حقا فلا يسقط برضى غيره فان طلب البايع الامهال حتى يحضر الموكل لم يلزم الوكيل ذلك وحقوق العقد كتسليم الثمن وقبض المبيع والرد بالعيب وضمان الدرك تتعاق بالموكل (ووكيل البيع يسله) اى يسلم المبيع لان اطلاق الوكالة فى البيع يقضيه لانه من تمامه (ولا يقبض) الوكيل فى البيع (الثمن) بغير اذن الموكل لانه قد يوكل فى البيع من لا يمانه على قبض الثمن (بغير قرينة) فان دلت القرينة على قبضه مثله توكله فى بيع شئ فى سوق غايب عن الموكل او موضع يضع الثمن بترك قبض الوكيل له كان

اذنا في قبضه فان تركه ضمنه لانه يعد مفرطا هذا المذهب عند الشيخين وقدم في التتبع وتبعه في المنتهى لا يقبضه الا باذن فان تعذر لم يلزم الوكيل شيء لانه ليس بمفرط لكونه لا يملك قبضه (ويسلم وكيل المشتري الثمن) لانه من تمته وحقوقه كتسليم المبيع (فلو اخره) اى اخر تسليم الثمن (بلا عذر وتلف) الثمن (ضمنه) لتعديه بالتأخير وليس لوكيل في بيع تقليبه على مشتر الا بحضرة والا ضمن (وان وكله في بيع فاسد) لم يصح ولم يملكه لان الله تعالى لم ياذن فيه ولان الموكل لا يملكه (ف) لو (باع) الوكيل اذا بيعا (صحيحا) لم يصح لانه لم يوكل فيه (او وكله في كل قليل وكثير) لم يصح لانه يدخل فيه كل شيء من هبة ماله وطلاق نسائه واعتاق رقيقه فيعظم الضرر والضرر (او) وكله في (شراء ماشاء او عينا بما شاء ولم يعين) نوعا وثنا (لم يصح) لانه يكثر فيه الضرر وان وكله في بيع ماله كله او ماشاء منه صح قال في المبدع وظاهر كلامهم في بيع من مالى ماشئت له بيع ماله كله (والوكيل في الخصومة لا يقبض) لان الاذن لم يتناوله نطقا ولا عرفا لانه قد يرضى للخصومة من لا يرضاه للقبض (والعكس بالعكس) فان الوكيل في القبض له الخصومة لانه لا يتوصل اليه الا بها فهو اذن فيها عرفا (و) ان قال الموكل (اقبض حقى من زيد) ملكه من وكيله لانه قائم مقامه و (لا يقبض من ورثته) لانه لم يؤمر بذلك ولا يقتضيه العرف (الا ان يقول) الموكل للوكيل اقبض حقى (الذى قبله) او عليه فله القبض من وارثه لان الوكالة اقتضت قبض حقه مطلقا وان قال اقبضه اليوم لم يملكه غدا (ولا يضمن وكيل) في (الايداع اذا) اودع و (لم يشهد) وانكر المودع لعدم الفائدة في الاشهاد لان المودع يقبل قوله في الرد والتلف واما الوكيل في قضاء الدين اذا كان بغير حضور الموكل ولم يشهد ضمن اذا انكر رب الدين وقدم في الضمان فصل والوكيل امين لا يضمن ماتلف بيده بلا تفريط ^١ لانه نايب المالك في اليد والتصرف فالهلاك في يده كالهلاك في يد المالك ولو يجعل فان فرط او تعدى او طلب منه المال فامتنع من دفعه لغير عذر ضمن (وقبل قوله) اى الوكيل (في نفيه) اى نفي التفريط ونحوه (و) في (الهلاك مع يمينه) لان الاصل براءة ذمته لكن ان ادعى التالف بامر ظاهر كحريق عام ونهب جيش كلف اقامة البينة عايه ثم يقبل قوله

فيه وان وكله في شراء شيء واشترأ واختلفا في قدر ثمنه قبل قول الوكيل
وان اختلفا في رد العين او ثمنها الى الموكل فقول وكيل متطوع وان
كان يجعل فقول موكل واذا قبض الوكيل الثمن حيث جاز فهو امانة في
يده لا يلزمه تسليمه قبل طلبه ولا يضمنه بتأخيرها ويقبل قول الوكيل فيما
وكل فيه (ومن ادعى وكالة زيد في قبض حقه من عمرو) بلا بينة (لم
يلزمه) اى عمرو (دفعه له ان صدقه) لجواز ان يتكر زيد الوكالة فيستحق
الرجوع عليه (ولا) يلزمه (اليقين ان كذبه) لانه لا يقضى عليه بالتوكل
فلا فائدة في لزوم تحليفه (فان دفعه) عمرو (فانكر زيد الوكالة حلف)
لا احتمال صدق الوكيل فيها (وضحه عمرو) فيرجع عليه زيد لبقاء حقه
في ذمته ويرجع عمرو على الوكيل مع بقاء ما قبضه او تعديه لا ان صدقه
وتام بيده بلا تفريط (وان كان المدفوع) لمدعى الوكالة بتغير بينة
(ودبعة اخذها) حيث وجدها لانها عين حقه (فان تلفت ضمن ايها
شاء) لان الدافع ضمنها بالدفع والقباض قبض مالا يستحقه فان ضمن الدافع
لم يرجع على القابض ان صدقه وان ضمن القابض لم يرجع على الدافع
وكدعوى الوكالة دعوى الحوالة والوصية وان ادعى انه مات وانا وارثه
لزمه الدفع اليه مع التصديق واليمين مع الانكار على نفي العلم ^ب باب
الشركة ^ب بوزن سرقة ونعمة وغرة (وهى) نومان شركة املاك وهى
(اجتماع في استحقاق كسبوت الملك في عقار او منفعة لاثنتين فاكتر (او)
شركة عقود وهى اجتماع في (تصرف) من بيع ونحوه (وهى) اى
شركة العقود وهى المقصودة هنا (انواع) خمسة فاحدها (شركة
عنان) سميت بذلك لتساوى الشريكين في المال والتصرف كالممارسين اذا
سويا بين فرسهما وتساويا في السير وهى (ان يشترك اثنان) اى
شخصان فاكتر مسلمين او احدهما ولا تكره مشاركة كتابي لا يلى التصرف
(بجاليهما المعلوم) كل منهما الحاضرين (ولو) كان مال كل (متاوتا)
بان لم يتساوى المالا لان قدرا او جنسا او صفة (ليعملا فيه ببدنيهما)
او يعمل فيه احدهما ويكون له من الربح اكثر من ربح ماله فان كان
بدونه لم يصح وبقدره ابضاع وان اشتركا في محتاط بينهما شايما صح ان علما
قدر ما لكل منهما ، فينفذ تصرف كل منهما فيهما) اى فى المالين (بحكم
الملك فى نصيبه و) بحكم (الوكالة فى نصيب شريكه) وبغنى لفظ الشركة

عن اذن صريح في التصرف (ويشترط) لشركة العنان والمضاربة (ان يكون راس المال من القدين المضروين) لانهما قيم الاموال وانما الساعات فلا تصح بعروض ولا فلوس ولو نافقة وتصح بالتقدين (ولو مغشوشين يسيرا) كحبة فضة في دينار ذكره في المغنى والشرح لانه لا يمكن التحرز منه فان كان الغش كثيرا لم يصح لعدم انضباطه (و) يشترط ايضا (ان يشترط لكل منها جزوا من الربح مشاعا معلوما) كالثلث والربع لان الربح مستحق لهما بحسب الاشتراط فلم يكن بد من اشتراطه كالمضاربة فان قالوا والربح ينال بينهما نصفين (فان لم يذكر الربح) لم تصح لانه المقصود من الشركة فلا يجوز الاخلال به (او شرطا لاحدهما جزأ مجهولا) لم تصح لان الجهالة تمنع تسام الواجب (او) شرطا (دراهم معلومة) لم تصح لاخلال ان لا يربحها او لا يربح غيرها (او) شرطا (ربح احد الثوين) او احدى السفرتين او ربح تجارة في شهر او عام بعينه (لم تصح) لانه قد يربح في ذلك المعين دون غيره او بالعكس فيختص احدهما بالربح وهو يخالف لموضوع الشركة (وكذا مسافة ومزارعة ومضاربة) فيعتبر فيها تعيين جزء منساع ماوم لا مامل لما تقدم (والوضعية) اي الحسran (على قدر المال) بالحساب سواء كانت لتاف او تصان في الن أو غير ذلك (ولا يشترط خلط المالين) لان القصد الربح وهو لا يتوقف على الخلط (ولا) يشترط ايضا (كونهما من جنس واحد) فيجوز ان اخرج احدهما دنائير والاخر دراهم فاذا اقتسما ربح كل بماله ثم انشما الفضل وما يشتريه كل منهما بعد عقد الشركة فهو بينهما وان ناف احد المالين فهو من ضمانهما ولكل منهما ان يبيع ويشترى ويقبض ويؤان بالدين ويخاصم فيه ويحيل ويحتال ويرد بالعيب ويملك كل واحد من ممتلكاتهما لا ان يكتب رقيا او يزوجه او يمتقه او يمان او يقرض على الشركة الا باذن شريكه وعلى كل منهما ان يتول ما جرت المادة بتوايه من شر ثوب وطيه واحرازه وقبض القدر ونحوه كما في الدكان لان استاخر له فالاجرة عايه **فصل** النوع (اثنان المضاربة) من الضرب في الارض وهو السفر للتجارة قال الله تعالى واخرون يشهرون في الارض ياتون من فضل الله وتسمى قراصا ومعاملة وهي دفع مال معام (لتحز)

اي لمن تجر (به بعض ربحه) اي بجزء معلوم مشاع منه كما تقدم فلو قال
خذ هذا المال مضاربة ولم يذكر سهم العامل فالربح كله لرب المال
والوضعية عليه وللعامل اجرة مثله وان شرط جزء من الربح لبعدها
او لبعديهما صح وكان لسيدته وان شرطاه للعامل ولاجنبي معا ولو ولد
احدهما او امراته وشرطا عليه عملا مع العامل صح وكانا عاملين والا لم
تصح المضاربة (فان قال) رب المال للعامل تجر به (والربح بيننا فنصفان)
لانه اضاف اليهما اضافة واحدة ولا مرجح فاقضى التسوية (وان قال)
تجر به (ولي) ثلاثة ارباعه او ثلثه (او) قال تجر به و (لك ثلاثة
ارباعه او ثلثه صح) لانه متى علم نصيب احدهما اخذه (والباقي للآخر)
لان الربح مستحق لهما فاذا قدر نصيب احدهما منه فالباقي للآخر بمفهوم
اللفظ (وان اختلفا لمن) الجزء (المشروط) فهو (لعامل) قايلا كان او
كثيرا لانه يستحقه بالعمل وهو يقل ويكثر وانما تتقدر حصته بالشرط
بخلاف رب المال فانه يستحقه بماله ويحلف مدعيه وان اختلفا في قدر الجزء
بعد الربح فقول مالك بيمينه (وكذا مساقاة ومزارعة) اذا اختلفا في الجزء
المشروط او قدره لما تقدم ومضاربة كشركة عنان فيما تقدم وان فسدت
فالربح لرب المال وللعامل اجرة مثله وتصح موقفة ومعلقة (ولا يضارب)
العامل (بمال لآخر ان اضر الاول ولم يرض) لانها تنعقد على الحفظ
والماء فلم يجز له ان يفعل ما يمنعه وان لم يكن فيها ضرر على الاول او
اذن جاز (فان فعل) بان ضارب لآخر مع ضرر الاول بغير اذنه (ردت
حصته) من ربح الثانية (في الشركة) الاولى لانه استحق ذلك بالمنفعة
التي استحققت بالعقد الاول ولا نفقة لعامل الا بشرط (ولا يقسم) الربح
(مع بقاء العقد) اي المضاربة (الا باتفاقهما) لان الحق لا يخرج عنهما
والربح وقاية لراس المال (وان تلف راس المال او) تلف (بعضه) قبل
التصرف افسخت فيه المضاربة كالتلف قبل القبض وان تلف (بعد
التصرف) جبر من الربح لانه دار في التجارة وشرع فيما قصد بالعقد من
التصرفات المودية الى الربح (او خسر) في احدى ساعتين او سافرتين
(جبر) ذلك (من الربح) اي وجب جبر الحسران من الربح ولم يستحق
العامل شيئا الا بعد كمال راس المال لانها مضاربة واحدة (قبل قسمته)
ناضا (او تنضيضه) مع محاسبته فاذا احتسبا وعلم ما لهما لم يجبر الحسران

بعد ذلك مما قبله . فلا للتضيض مع المحاسبة منزلة المقاسمة وإن افسخ
العقد والمال عرض او دين فطلب رب المال تنضيضه لزم العامل وتبطل
بموت احدهما فان مات عامل او مودع او وصى ونحوه وجهل بقاء
ما بيدهم فهو دين في التركة لان الاخفاء وعدم التعيين كالعصب ويقبل
قول العامل فيما يدعيه من هلاك وخسران وما يذكر انه اشراه لنفسه
او للمضاربة لانه امين والقول قول رب المال في عدم رده اليه
فصل الثالث شركة الوجوه سميت بذلك لانهما يعاملان فيها
بوجهيهما اي جاهيهما والجاه والوجه واحد وهي ان يشتركا على (ان يشتريا
في ذمتيهما من غير ان يكون لهما مال (بجاهيهما فما رجاء) فهو (بينهما)
على ما شرطاه سواء عين احدهما لصاحبه ما يشتره او يحسه او رتته
اولا فلو قال ما اشتريت من شئ فينتا صح (وكل واحد منهما وكيل
صاحبه وكفيل عنه بالثن) لان مبناها على الوكالة والوكالة (والمالك
بينهما على ما شرطاه) لقوله عليه السلام المؤمنون عند شروطهم (والوضيعة
على قدر ملكيهما) كسركة العنان لانها في معناها (والريح على ما سردا)
كالعنان وهما في تصرف كشركي عنان (الرابع شركة الابدان) وهي (ان
يشتركا فيما يكتسبان بابدانهما) اي يشتركان في كسبهما من صايعيهما
فما رزق الله فهو بينهما (فما قبله احدهما من عمل يلزمهما فعلة) ويطالبان
به لان شركة الابدان لا تتعقد الا على ذلك وتصح مع اختلاف الصنائع
كقصار مع خياط ولكل واحد منهما طلب الاجرة والمستاجر دفعهما الى
احدهما ومن تلفت بيده بغير تفريط لم يضمن (وتصح) شركة الابدان (في
الاحتشاش والاحتطاب وسائر المباحات كالثمار الماخوذة من الجبال
والمعادن والتاخص على دار الحرب لما روى ابو داود بساذه عن عبد الله
قال اشركت ابا وسعد وعمار يوم بدر فلم اجد ابا وعمار بشئ وجاء سعد
باسيرين قال احمد اشرك بينهم النبي صلى الله عليه وسلم (وان مرض احدهما
فالكسب) الذي عمله احدهما (بينهما) احتج الامام بمحدث سعد وكذا لو
ترك العمل لغير عذر (وان طالبه الصحيح ان يقيم مقامه لزمه) لانهما دحلا
على ان يعمل فاذا تعذر عليه العمل بنفسه لزمه ان يقيم مقامه توفية للعقد
بما يقتضيه وللأحر الفسخ وان اشتركا على ان يحمل على دانيهما والاجرة
بينهما صح وان اجراهما باعيهما فكل اجرة دابة ويحرمها

لمن يعمل عايها وما رزقه الله بينهما على ما شرطاه (الخامس شركة
 المعاوضة) وهي (ان يفوض كل منهما الى صاحبه كل تصرف مالى وبدنى
 من انواع الشركة) بيعا وشراء ومضاربة وتوكيلا وابتاعا فى الذمة
 ومسافرة للمال وارتهاا وضمان ما يرى من الاعمال او يشتركا فى كل
 ما يثبت لهما وعليهما (والربح على ما شرطاه والوضعية بقدر المال) لما
 سبق فى العنان (فان ادخلا فيها كسبا او غرامة نادرين) كوجدان لقطة
 او ركاز او ميراث او ارش جناية (او ما يلزم احدهما من ضمان غضب او
 نحوه فسدت) لكثرة الغرر فيها ولاها تفضت كفالة وغيرها مما لا يقتضيه
 العقد ﴿باب المساقاة﴾ من السقى لانه اهم امرها بالحجاز وهى دفع
 شجر له ثمر مأكول ولو غير مغروس الى اخر ليقوم بسقيه وما يحتاج اليه
 بجزء معلوم له من ثمره (نصح) المساقاة (على شجر له ثمر يوكل) من نخل
 وغيره لحديث ابن عمر عامل النبي صلى الله عليه وسلم اهل خير بشرط
 ما ينخرج منها من ثمر او زرع متفق عليه وقال ابو جعفر عامل النبي صلى
 الله عليه وسلم اهل خير بالشرط ثم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على ثم
 اهلهم الى اليوم يعطون الثالث او الربع ولا صح على ما لا ثمر له كالخمر
 او له ثمر غير مأكول كالصوبر والقرظ (و) نصح المساقاة ايضا (على) شجر
 ذى (ثمرة موجدرة) لم تكمل تنمى بالعمل كالزراعة على زرع بابت لانها
 اذا جازت فى المعدوم مع كثرة الغرر فى الموحود وقلة الغرر اولى
 (و) نصح ايضا (على شجر يفرسه) فى ارض رب الشجر (ولعمل عليه
 حتى يمر) احتج الامام بحديث خير ولان العوض والعمل معلومان فصحت
 كالمساقاة على شجر مغروس (بجزء من الثمرة) مشاع معلوم وهو متعلق
 بقوله نصح فلو شرطا فى المساقاة الكل لاحدهما او آصعا ملوثة او ثمرة
 شجرة معينة لم تصح وتصح المصاصة والمغارسة وهى دفع ارض وشجر لمن
 يفرسه كما تقدم بجزء معلوم مشاع من الشجر (وهو) اى عتد المساقاة والمغارسة
 والمزراعة (عقد جائز) من العرفين قياساً على المضاربة لانها عتد على
 جزء من الما فى المال فلا يقتصر الى ذكر مدة واكل منهما فسحها متى شاء
 (فان فسح المالك قبل ظهور امره فلعامل الاجرة) اى اجرة مثله لانه
 منعه من اتمام عمله الذى يستحق به العوض (وان فسحها هو) اى فسح
 العامل المساقاة قبل ظهور الثمرة (فلا نى له) لانه رضى باستطاح حقه

وان افسخت بعد ظهور الثمرة فهي بينهما على ما شرطنا ويلزم للعامل تمام العمل كالمضارب (ويلزم العامل كل ما فيه صلاح الثمرة من حرث وسقى وزرا) بكسر الزاى وهو قطع الاغصان الردية من الكرم (ونلقح وتشميس واصلاح موضعه و) اصلاح (طرق الماء وحصاد ونحوه) كالة حرث وبقره وتفريق زبل وقطع حشيش مضر وشجر يابس وحفظ ثمر على شجر الى ان يقسم (وعلى رب المال ما يسلطه) اى ما يحفظ الاصل (كسد حابط واجراء الانهار) وحفر الير (والدولاب ونحوه) كالثمة التي تدور ودهانه وشري ما يلقح به وتحصيل ماء وزبل والحذاذ عابها تدور حصصها الا لا يشترط ان يكون العامل والعامل فيها كالمضارب فيما يقبل و يرد و غير ذلك من فصول واصح الزراعة محمد الحديدي خير السابق وهي دفع ارض وحب لمن يزرعه ويقوم عابه او حب مزروع ينمى بالمعمل لمن يسوم عليه (بجزء) مشاع (معلوم النسبة) كالثلث او الربع ونحوه (مما يخرج من الارض لربها) اى لرب الارض (او للعامل والباقي للآخر) اى ان شرط الجزء المسمى لرب الارض فالباقي للعامل وان شرط للعامل فالباقي لرب الارض لانها يستحقان ذلك فاذا عين نصيب احدهما منه لزم ان يكون الباقي للآخر (ولا يشترط) في المزارعة والمغارسة (كون البذر والغراس من رب الارض) فيجوز ان يخرج العاقل في قول عمر وابن مسعود وغيرهما ونص عليه في رواية مهنا وصححه في المغنى والشرح واختاره ابو محمد الحوزى والشيخ تقي الدين (وعليه عمل الناس) لان الاصل المعول عابه في المزارعة قصة خير ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم ان البذر على المسلمين وطاهر المذهب اشتراطه نص عليه في رواية جماعة واختاره عامة الاصحاب وقدمه في التنقيح وتبعه المصنف في الاقناع وقطعه به في المنتهى وان شرط رب الارض ان ياخذ مثل بذره ويقاسم الباقي لم يصح وان كان في الارض شجر فزارعه على الارض وساقاه على الشجر صح وكذا لو اجاره الارض وساقاه على شجرها فصح ما لم يتخذ حيلة على بيع الثمرة قبل بدو صلاحها واصح مساقاة ومزارعة بافظهما ولفظ المعاملة وما فى معنى ذلك ولفظ اجارة لانه مود للمغنى وتصح اجارة ارض بجزء مشاع مما يخرج منها فان لم تزرع نظر الى معدل المغل فيجب القسط المسمى في باب الاجارة محمد مشتقة من الاجر وهو العوض ومنه سمي الثواب اجراوهى عقد على منفعة

مباحة معلومة من عين معينة او موصوفة في الذمة مدّة معلومة او عمل معلوم
 بعوض معلوم وتنقصد بالفظ الاجارة والكرا وما في معناها وبلفظ بيع
 ان لم يصف العين و (تصح) الاجارة (بثلاثة شروط) احدها (معرفة
 المنفعة) لانها المقنود عليها فاشتراط العلم بها كالمبيع وتحصل المعرفة اما بالعرف
 (كسكنى دار) لانها لا تكرر الا لذلك فلا يعمل فيها حدادة ولا قصارة
 ولا يسكنها دابة ولا يجعلها مخزنا لطعام ويدخل ماء بئر تبعا وله اسكان
 ضيف وزائر (و) ك (خدمة ادمى) فيخدم ما جرت به العادة من ليل
 ونهار وان استأجر حرة او امة صرف وجهه عن النظر (و) يصح
 استيجار ادمى لعمل معلوم ك (تعليم علم) وخطاطة ثوب او قصارته
 او ليدل على طريق ونحوه لما في البحارى عن عائشة في حديث الهجرة
 واستأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر رجلا هو عبد الله بن
 ارقط وقيل بن اريقط كان كافرا . من بنى الدليل هاديا خرنا والحرث
 الهمر بالهداية واما بالوصف كحمل زبرة حديد وزنها كذا الى موضع
 معين وبناء حائط يذكر طوله وعرضه وسنكه واثم الشرط (الثانى
 معرفة الاجرة) بما تحصل به معرفة الثمن لحديث احمد عن ابى سعيد ان
 النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن استيجار الاجير حتى يبين له اجره فان
 اجره الدار بعمارتها او عوض معلوم وشرط عليه عمارتها خارجا عن
 الاجرة لم تصح ولو اجرها بيمين على ان ينفق المستأجر ما تحتاج اليه
 محتسبا به من الاجرة صح (وتصح) الاجارة (فى الاجير والظئر بطعامهما
 وكسوتهما) روى عن ابى بكر وعمر وابى موسى فى الاجير واما الظئر
 فلقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ويشترط
 لصحة العقد العلم بمدة الرضاع ومعرفة الطفل بالمشاهدة وموضع الرضاع
 ومعرفة العوض (وان دخل حماما او سفينة) بلا عقد (او اعطى ثوبه
 قصارا او خياطا) ليعمله (بلا عقد صح باجرة العادة) لان العرف
 الجارى بذلك يقوم مقام القول وكذا لو دفع متاعه لمن يبيعه او يستعمل
 حالا ونحوه فله اجرة مثله ولو لم يكن له عادة باخذ الاجرة الشرط
 (الثالث الاباحة فى) دفع (العين) المقدور عليه المقصود كاجارة دار
 يجعلها مسجدا وشجر لنشر ثياب او قعوده بظله (فلا تصح) الاجارة
 (على نفع محرم كالرنا والزمر والغنا وجعل داره كنيسة او لبيع الخمر)

لان المنفعة المحرمة مطلوب ازالها والاجارة تنافيا وسواء شرط ذلك في العقد او لا اذا ظن الفعل ولا تصح اجارة طير لبوقته للصلاة لانه غير مقدور عليه ولا شمع وطعام ليتجمل به ويرده ولا نوب يوضع على بعش ميت ذكره في المغنى والشرح ولا نحو تفاحة لشم (ولصح اجارة حائط لوضع اطراف خشبه) العلوم (عليه) لاجارة ذلك (ولا تؤجر المرأة نفسها) بعد عقد الكاح عليها (بغير اذن زوجها) لتفويت حق الزوج ﴿ فصل ويشترط في العين المؤجرة خمس شروط احدها (معرفتها بروية او صفة) ان انصبت بالوصف ولهذا قال (في غير الدار ونحوها) مما لا يصح فيه السلم فلو استأجر حماما فلا بد من روينه لان الغرض يختلف بالصفى والكبر ومعرفة مائه ومشاهدة الايوان ومطرح الرماد ومصرف الماء وكراه احمد كرى الحمام لانه يدخله من تنكشف عورته فيه (و) الشرط الثانى (ان يعقد على نفعها) المسوفى (دون اجزائها) لان الاجارة هى بيع المافع فلا تدخل الاجزاء فيها (فلا تصح اجارة الطعام للاكل ولا السمع ليشعله) ولو اكرى شجرة ليشعل منها ويرى بقيتها وغن ماذهب واجرة الباقى فهو فاسد (ولا حيوان لياخذ لبنه) او صوفه او شعره او وبره (الا فى الظئر) فيحوز وتقدم (وقع البئر) اى ماؤها المستقع فيها (وماء الارض يدخلان تبعا) كحجر ناسخ وخيوط خياط وكل كحال ومرهم طيب ونحوه (و) الشرط الثالث (القدرة على التسليم) كالبيع (فلا تصح اجارة) العبد (الا بقى و) الجمل (السارد) والطير فى الهواء ولا المعصوب ممن لا يقدر على احذه ولا اجارة المشاع مفردا لغير السريك (*) ولا يؤجر مسلم لذمى ليعده وتصح انيرها (و) الشرط الرابع (اشتال العين على المنفعة فلا تصح اجارة هبة زمنة لحمل ولا ارض لا تنبت للزراع) لان الاجارة عقد على المنفعة ولا يمكن تسليم هذه المنفعة من هذه العين (و) الشرط الخامس (ان تكون المنفعة مملوكة) للمؤجر او ماذونا له فيها (فلو نصرف فيما لا يملكه نفس اذن مالكه لم يصح كبعه) ونحوه اجارة العين (المؤجرة بعد قبضها اذا اجرها المستأجر) لمن يقوم مقامه (فى الانفاع او دونه لان المنفعة لما كانت مملوكة له جاز له ان يستوفىها بنفسه واتبه) لا باكر منه ضررا (

() قوله لغير السريك قال المقح وعنه لى وهو اطهر وعليه العمل اه

لانه لا يملك ان يستوفيه بنفسه فبناؤه اولى وليس للمستير ان يؤجر الا
 باذن مالك والاجرة له (وتصح اجارة الوقف) لان منافعه مملوكة
 للموقوف عليه فجاز له اجارتها كالمستأجر (فان مات المؤجر فانتقل)
 الوقف (الى من بعده لم تنسخ) لانه اجر ملكه في زمن ولايته فلم
 تبطل بموته كمالك المطلق (وللتاني حصته من الاجرة) من حين موت
 الاول فان كان قبضها رجع في تركته بحصته لانه تبين عدم استحقاقه
 لها فان تعذر اخذها فظاهر كلامهم انها تسقط قاله في المبدع وان لم
 يقبض فمن مستأجر وقدم في التتبع انها تنسخ ان كان المؤجر الموقوف
 عليه باصل الاستحقاق وكذا حكم مقطع اجر اقطاعه ثم اقطع لغيره وان
 اجر الناظر العام او من شرط له وكان اجنيا لم تنسخ الاجارة بموته
 ولا عزله وان اجر الولى اليتيم او ماله او السيد العبد ثم باع الصبي
 ورشد وعق العبد او مات الولى او عزل لم تنسخ الاجارة الا ان
 يؤجره مدة بعلم بلوغه او عنقه فيها فتفسخ من حينها (وان اجر الدار
 ونحوها) كالارض (مدة) معلومة (ولو طويلة يغلب على الظن بقاء
 العين فيها صح) ولو ظن عدم العاقد فيها ولا فرق بين الوقف والمالك
 لان الاعتبار كون المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة منها غالبا وليس لوكيل
 مطلق اجارة مدة طويلة بل العرف كسنتين ونحوها قال الشيخ تقي الدين
 ولا يشترط ان تلى المدة العقد فلو آجره سنة خمس في سنة اربع صح
 ولو كانت العين مؤجرة او مرهونة حال عقد ان قدر على تسليمها
 عند وجوبه (وان استأجرها) اى العين (لعمل كدابة لركوب الى
 موضع معين او بقر لحرث) ارض معلومة بالمشاهدة لاختلافها
 بالصلاية والرخاوة (او دياس ذرع) معين او موصوف لانها منفعة
 مباحة مقصودة (او) استأجر (من يذله على طريق اشترط معرفة
 ذلك) العمل (وضبطه بما لا يختلف) لان العمل هو المعقود عليه
 فاشترط فيه العلم كالمبيع (ولا تصح) الاجارة (على عمل يختص ان
 يكون فاعله من اهل القرية) اى مسلما كالحج والاذان وتعليم القرآن
 لان من شرط هذه الافعال كونها قربة الى الله تعالى فلم يجوز اخذ
 الاجرة عليها كما او استأجر قوما يصلون خامة ويجوز اخذ رزق على
 ذلك من بيت المال وجعالة واخذ بلا شرط ويكره للحر اكل اجرة على

حجامة ويطعمه الرقيق والبهائم (و) يجب (على المؤجر كل ما يتمكن به)
المستأجر (من النفع كزمام الجمل) وهو الذي يقوده به (و) روحه
وحزامه (بكسر الحاء المهملة) والشدة عليه (أى على الرجل) وشدة
الاحمال والمحامل والرفع والحط ولزوم البعير (لينزل المستأجر لصلاة
فرض وقضاء حاجة انسان وطهارة ويدع البعير واقفا حتى يقضى ذلك
(ومفاتيح الدار) على المؤجر لان عليه التحكين من الانتفاع وبه يحصل
وهى امانة فى يد المستأجر (و) على المؤجر ايضا (عمارتها) فلو سقط
سائط او حنبله او اياه اعادته (فاما تفريغ البالوعة والكئيب) وما فى
الار من زبل او قاذورة ومصارف حمام (فيلزم المستأجر اذا تسلمها
فارغه) من ذلك لانه حصل بفعله فكان عليه تنظيفه ويصح كراء العقبة
بان يركب فى بعض الطريق ويمشى فى بعض مع العلم به اما بالفراش او
الزمان وان استأجر اثنان جملا يتعاقبان عليه صح وان اختلفا فى البادى
مهما اقرع بينهما فى الاصح قاله فى المبدع (فصل وهو) أى
الاجارة (عقد لازم) من الطرفين لانها نوع من البيع فليس لاحدهما
فسخها لغير عيب او نحوه (فان اجره شيئا ومنعه) أى منع المؤجر
المستأجر التنى المؤجر (كل المدة او بعضها) بان سلمه العين ثم حوله
قبل تقضى المدة (فلا شئ له) من الاجرة لانه لم يسلم له مائتا وله عقد
الاجارة فلم يستحق شيئا (وان بدا الاخر) أى المستأجر فتحول (قبل
اقضائها) أى انقضاء مدة الاجارة (فعليه) جميع الاجرة لانها عقد
لازم فترتب مقتضاها وهو ملك المؤجر الاجر والمستأجر المنافع
(وتفسخ) الاجارة (بتلف العين المؤجرة) كدابة وعبد مانا لان
المنفعة زالت بالكليه وان كان التلف بعد مضى مدة لها اجرة افسحت
فيما بقى ووجب للمأصى القسط (و) تفسخ الاجارة ايضا (بموت المرتضع)
لتعذر استيفاء المعقود عليه لان غيره لا يقوم مقامه لاختلافهم فى الرصاع
(و) تفسخ الاجارة ايضا بموت (الراكب ان لم يخاف بدلا) أى من
يقوم مقامه فى استيفاء المنفعة بان لم يكن له وارث او كان غائبا كمن يموت
بطريق مكة ويترك جملة فظاهر كلام احمد انها تفسخ فى الماقى لانه قد جاء
امر غالب منع المستأجر منفعة العين اشبهما لو غصبت هذا كلامه فى المقنع
والذى فى الاقناع والمنتهى وغيرها انها لا تبطل بموت راکب (و) تفسخ

ايضا : (انقلاع ضرر) اكترى لقلعه (او برئه) لتعذر استيفاء الموقوف
عليه فان لم يبرأ وامتنع المستاجر من قلعه لم يجبر (ونحوه) اى تنفسخ
الاجارة بنحو ذلك كاستيجار طبيب ليدأويه فيبرئ و (لا) تنفسخ (بموت
المتأقدين او احدهما) مع سلامة الموقوف عليه للزومها (ولا) تنفسخ بعذر
لاحداهما مثل (ضياع نفقة المستاجر) للسخ (ونحوه) كاحتراق متاع من
اكترى دكانا ليبيعه فيه (وان اكترى دارا فانهدمت او) اكترى (لزورع فانقطع
ماؤها او غرقت انفسخت الاجارة في الباقي) من المدة لان المقصود بالعقد
قد وب اشبه ما لو تلف وان اجره ارضا بلا ماء صح وكذا ان اطاق مع
علمه بحالها وان ظن وجوده بالامطار وزيادة الانهار صح كالعلم وان غصبت
الموجرة خير المستاجر بين الفسخ وعليه اجرة ما مضى وبين الامضاء
ومطالبة الغاصب باجرة المثل ومن استوجر لعمل شئ ففرض اقيم مقامه
من ماله من يعمل ما لم تشترط مباشرة او يختلف فيه القصد كالنسخ فيخير
المستاجر بين الصبر والفسخ (وان وجد) المستاجر (العين معيبة او
حدث بها) عنده (عيب) وهو ما يظهر به تفاوت الاجر (فله الفسخ)
ان لم يزل بلا ضرر يلحقه (وعليه اجرة ما مضى) لاستيفائه فيه
وله الامضاء مجاما والخييار على التراخي ويجوز بيع العين برة ولا
تافسخ الاجارة به وللمشتري الفسخ ان لم يعلم (ولا) عن اجير ح () وهو
من استوجر مدة معلومة يستحق المستاجر نفعه في جميعها سوى فعل الحسن
بسببها في اوقاتها وصلاة جمعة وعيد وسمى خاصا لاختصاص المستاجر بسمه
تلك المدة (ولا) يضمن (ما جنت يده خطأ) لانه بايب المالك في صرف
مافعه فيما امر به فلم يضمن كالوكيل وان تعدى او فرط ضمن (ولا) يضمن
ايضا (حجام وطبيب وبيطار) وحتان (لم تجن ايديهم ان عرف حذقهم)
اى معرفتهم صنعتهم لانه فعل فعلا مباحا فلم يضمن سرايته ولا فرق بين
خاصهم ومشتركهم فان لم يكن لهم حذق في الصنعة ضمنوا لانه لا يحل لهم
مباشرة القطع اذا وكذا لو كان حاذقا وجنت يده بان تجاوز بالحنان الى
بعض الحشفة او بالة كالة او تجاوز بقطع السلعة موضعها ضمن لانه اتلاف
لا يختلف ضمانه بالعمد والخطا (ولا) يضمن ايضا (راع لم يتعد) لانه
مؤتمن على الحفظ كالودع فان تعدى او فرط ضمن (ويضمن) الاجير
(المشترك) وهو من قدر نفعه بالعمل كخياطة ثوب وبناء حايط سمي

مشاركاً لانه يتقبل اعمالا للجماعة في وقت واحد ليعمل لهم فيشترون في فقهه كالطبايك والقصار والصباغ والحمال فكل منهم ضامن (ما تلف بفعله)
 كتحريق الثوب وغلظه في تفصيله روى عن عمر وعلى وشريح والحسن
 رضى الله عنهم لان عمله مضمون عليه لكونه لا يستحق العوض الا بالعمل
 وان الثوب لو تلف في حرزه بعد عمله لم يكن له اجرة فيما عمل به بخلاف
 الخصاص والمتولد من المضمون مضمون وسواء عمل في بيته او بيت المستاجر
 او كان المستاجر على المتاع او لا (ولا يضمن) المشترك (ما تلف من
 حرزه او بغير فعله) لان العين في يده امانة كاللودع (ولا اجرة له)
 فيما عمل فيه لانه لم يسلم عمله الى المستاجر فلم يستحق عوضه سواء كان في
 بيت المستاجر او غيره بناء كان او غيره وان حبس الثوب على اجرة
 قتل ضمه لانه لم يرهنه عنده ولا اذنه في امساكه فلزمه الضمان كالغاصب
 وان ضرب الدابة بقدر العادة لم يضمن (وتجب الاجرة بالعقد) ككفن
 وصداد وتكون حالة (ان لم تؤجل) باجل معلوم فلا تجب حتى يحل
 (وتستحق) اى يملك الطلب بها (بتسليم العمل الذى فى الذمة) ولا يجب
 تسليمها قبله وان وحبث بالعقد لانها عوض فلا يستحق تسليمه الا مع تسليم
 المعوض كالصداد وتستقر كاملة باستيفاء المنفعة وتسليم العين ومضى المدة مع
 عدم المسامحة او فراغ عمل ما بيد مستاجر ودفعه اليه وان كانت لعمل
 فيبذل تسليم العين ومضى مدة يمكن الاستيفاء فيها (ومن تسلم عينا باجارة
 فاسدة وفرغت المدة لزمه اجرة المثل) لمدة بقاها في يده سكن او لم
 يسكن لان المنفعة تلفت تحت يده بعوض لم يسلم للموخر فرجع الى قيمتها
 باب السبق هو تحريك البناء العوض الذى يسبق عليه
 ويسكونها المسابقة اى المجارة بين حيوان وغيره (يصح) اى يجوز السباق
 على الاقدام وسائر الحيوانات والسفن والمزاريق (جمع مزارق وهو
 الرمح القصير وكذا المناحيق ورمى الاحجار بمقاليع ونحو ذلك لانه عليه
 السلام سابق عائشة رواه احمد وابو داود وصارح ركانة فصرعه
 رواه ابو داود وسابق سلمة بن الاكوع رجلا من الانصار بين يدي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم (ولا تصح) اى لا تجوز المسابقة (بعوض
 الا فى ابل وخيل وسهام) لقوله عليه السلام لاسبق الا فى نصل او خف
 او حافر رواه الخمسة عن ابى هريرة ولم يذكر ابن ماجة او نصل واسناده

حسن قاله في المبدع (ولا بد) لصحة المسابقة (من تعيين المركوبين)
 لا الراكبين لان القصد معرفة سرعة عدو الحيوان الذي يسابق عليه
 (و) لا بد من (اتحادهما) في النوع فلا تصح بين عربي وهجيني (و)
 لا بد في المناضلة من تعيين (الرماة) لان القصد معرفة حذقهم ولا يحصل
 الا بالتعيين بالروية ويعتبر فيها ايضا ككون القوسين من نوع واحد
 فلا تصح بين قوس عربية وفارسية (و) لا بد ايضا من تحديد (المسافة)
 بان يكون لابتدا عدوها واخره غاية لا يختلفان فيه ويعتبر في المناضلة تحديد
 مسدى رمى (بقدر متاد) فلو جملا مسافة بعيدة تتعذر الاصابة في
 مثلها غالبا وهو مازاد على ثلاث مائة ذراع لم تصح لان الغرض يفوت
 بذلك ذكره في الشرح وغيره (وهى) اى المسابقة (جمالة لكل واحد)
 منهما (فسختها) لانها عقد على ما لم تتحقق القدرة على تسليحه الا ان يظهر
 الفضل لاحدهما فله الفسخ دون صاحبه (وتصح المناضلة) اى المسابقة بالرمى من
 الضل وهو السهم التام (من معينين) سواء كانا اثنين او جماعتين لان القصد
 معرفة الحذق كما تقدم (يحسنون الرمي) لان من لا يحسنه وجوده كعدمه ويشترط
 لها ايضا تعيين عدد الرمي والاصابة ومعرفة قدر الغرض كطولوه وعرضه وسمكه
 وارتفاعه من الارض والسنة ان يكون لهما غرضان اذا بدا احدهما بغرض بدا
 الاخر بالثاني لمعل الصحابة رضى الله عنهم في باب العارية في تخفيف الياء
 وتشديدها من العرى وهو التجرد سميت عارية لتجردها عن العوض (وهى
 اباحة نفع عين) يحل الاستفاد بها (تبقى بعد استيفائه) ليردها على
 مالِكها وتنقذ بكل لفظ او فعل يدل عليها ويشترط اهلية المعير للتبرع
 شرعا واهلية المستعير للتبرع له وهى مستحبة لقوله تعالى وتعاونوا على
 البر والتقوى (وتباح اعادة كل ذى نفع مباح) كالدار والابن والدابة
 والثوب ونحوها (الا البضع) لان الوطى لا يجوز الا في نكاح او ملك
 عيين وكلاهما منتف (و) الا (عبدا مسلما لكافر) لانه لا يجوز له استخدامه
 (و) الا (صيدا ونحوه) كخيط (لمحرم) لقوله تعالى ولا تعاونوا على
 الاثم والعدوان (و) الا (امة شابة لغير امرأة او محرم) لانه لا يؤمن
 عليها ومحل ذلك ان خشى المحرم والاكره فقط ولا باس بشوها وكبرة
 لا تشتهى ولا باعارتها لامرأة او ذى محرم لانه مأمون عليها وللمعير الرجوع
 متى شاء ما لم ياذن في شغله بشئ يستضر المستعير برجوعه فيه كسفينه

لحل متاعه فليس له الرجوع ما دامت في لجة البحر وان اغارته حائطا
ليضع عايه اطراف خشبه لم يرجع مادام عليه (ولا اجرة لمن اعار
حائطا) ثم رجع (حتى يسقط) لان بقاءه بحكم العارية فوجب كونه بلا
اجرة بخلاف من اعار ارضا لزرع ثم رجع فيقضي الزرع باجرة المثل لحصاده
جمعا بين الاثنين (ولا يرد) الحشيش (ان سقط) الحائط لهدم اه غيره
لان الاذن تناول الاول فلا يتعداه لغيره (الا باذنه) اى اذن صاحب
الحائط او عند الضرورة الى وضعه اذا لم يتضرر الحائط كما تقدم في الصلح
(ولضمن العارية) المقبوضة اذا تلفت في غير ما استعيرت له لقوله عليه
السلام وعلى اليد ما اخذت حتى تؤديه رواه الخمسة وصححه الحاكم وروى عن
ابن عباس وابي هريرة لكن المستعير من المستاجر او لكتب علم ونحوها
موقوفة لا ضمان عليه ان لم يفرط وحيث ضمنها المستعير (فبقيتها
يوم تلفت) ان لم تكن مثلية والا فبئلهما كما تضمن في الاتلاف (ولو شرط
نفي ضمانها) لم يسقط لان كل عقد اقتضى الضمان لم يغيره الشرط وعكسه
نحو وديعة لا تصير مضمونة بالشرط وان تلفت هي او اجزاؤها في
انتفاع بمعرف لم تضمن لان الاذن في الاستعمال تضمن الاذن في
الاتلاف وما اذن في اتلافه غير مضمون (وعليه) اى على المستعير
(مؤنة ردها) اى رد العارية لما تقدم من حديث على اليد ما اخذت
حتى تؤديه واذا كانت واجبة الرد وجب ان تكون مؤنة الرد على من
وجب عليه الرد (لا المؤجرة) فلا يجب على المستاجر مؤنة ردها
لانه لا يلزمه الرد بل يرفع يده اذا انقضت المدة ومؤنة الدابة المؤجرة
والمعاراة على المالك والمستعير استيفاء المنفعة بنفسه وبوكيله لانه نائبه
(ولا يعيرها) ولا يؤجرها لانه اباحه المنفعة فلم يجز ان يعيرها غيره
كإباحة الطعام (فان) اعارها و (تلفت عند الثاني استقرت عليه فيتها)
ان كانت منقومة سواء كان عالما بالحال او لا لان التلف حصل في يده
(و) استقر (على معيرها اجرتها) المعير الاول ان لم يكن المستعير
الثاني عالما بالحال والا استقرت عليه ايضا (و) للمالك ان (يضمن ايها
شاء) من المعير لانه سلط على اتلاف ماله او المستعير لان التلف حصل
تحت يده (وان اركب) دابته (منقطعا) طلبا (للثواب لم يضمن)
لان يدر بها لم تزل عليها كديفة ووكيله ولو سلم شريك شريكه الدابة

فتلفت بلا تفريط ولا تعدد لم يضمن ان لم ياذن له في الاستعمال فان اذن له فيه فكما دية وان كان باجرة فاجارة فلو سلمها اليه ليعافها ويقوم بمصالحها لم يضمن (وان قال) المالك (اجرتك) و (قال) من هي بيده (بل اعترتي او بالعكس) ان قال اعترتك قال بل اجرتي فقول المالك في الثانية وترد اليه في الاول ان اختلفا (عقب العقد) اى قبل مضى مدة لها اجرة (قبل قول مدعى الاعارة) مع يمينه لان الاصل عدم عقد الاجارة وحينئذ ترد العين الى مالكها ان كانت باقية (و) ان كان الاخلاف (بعد مضى مدة) لها اجرة فالقول (قول المالك) مع يمينه من الاصل في مال الغير الضمان ويرجع المالك حينئذ (باجرة المثل) لما مضى من المدة لان الاجارة لم تثبت (وان قال) الذى فى يده العين (اعترتي او قال آجرتى وقال) المالك (بل غصبتى) فقول مالك كما لو اختلفا فى ردها (او قال) المالك (اعترتك) و (قال) من هي بيده (بل اجرتي والبهيمة تالفة) فقول مالك لانهما اختلفا فى صفة القبض والاصل فيما يقبضه الانسان من مال غيره الضمان للآثر ويقبل قول الغارم فى القيمة (او اختلفا فى رد فقول المالك) لان المستير قبض العين لحظ نفسه فلم يقبل قوله فى الرد وان قال اودعته فقال غصبتى او قال اودعته قال بل اعترتي صدق المالك بيمينه وعليه الاجرة بالانتفاع ﴿ باب الغصب ﴾ مصدر غصب يغصب بكسر الصاد (وهو) لغة اخذ الشيء ظلماً واصطلاحاً (الاستيلاء) عرفاً (على حق غيره) مالا كان او اختصاصاً (قهراً بغير حق) فخرج بقيد القهر المسروق والمنتهب والمختلس وبغير حق استيلاء الولي على مال الصغير ونحوه والحاكم على مال المفلس وهو محرم لقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل (من عقار) بفتح العين الضيعة والنخل والارض قاله ابو السامدات (ومنقول) من اثاث وحيوان ولو ام ولد لكن لا تثبت اليد على بضع فيصح تزويجها ولا يضمن نفعه ولو دخل داراً قهراً واخرج ربه فغاصب وان اخرج قهراً ولم يدخل او دخل مع حضور ربه وقوته فلا وان دخل قهراً ولم يخرج غصب ما استولى عليه وان لم يرد الغصب فلا وان دخلها قهراً فى غيبة ربه فغاصب ولو كان فيها قاشه ذكره فى المبدع (وان غصب كلباً يقتى) ككلب صيد وماشية وزرع (او)

غصب (خمر ذمی) مستورة (ردها) لان الكلب يجوز الانتفاع به واقتساؤه وخمر الذمی يقر على شرها وهي مال عنده (ولا) يلزم ان (يرد جلد ميتة) غصب ولو بعد الديغ لانه لا يظهر بدیغ وقال الحارثي رده حيث قلنا يباح الانتفاع به في اليابسات قال في تصحيح الفروع وهو الصواب (واتلاف الثلاثة) اي الكلب والحمر المحرمة وجلد الميتة (هدر) سواء كان المتلف مسلماً او ذمياً لانه ليس لها عوض سرعى لانه لا يجوز بيعها (وان استولى على حر) كبير او صغير (لم يضمنه) لانه ليس بمال (وان استعمله كرها) فعليه اجرة لانه استوفى منافعه وهي مقومة (او حبسه) مدة لمثلها اجرة (فعليه اجرة) لانه فوت منفعة وهي مال يجوز اخذ العوض عنها وان منه العمل من غير غصب او حبس لم يضمن منافعه (ويلزم) غاصبا (رد المصوب) ان كان باقيا وقدر على رده لقوله عليه السلام لا ياخذ احدكم متاع اخيه لا لاعبا ولا جاداً ومن اخذ عصي اخيه فليردها رواء ابو داود وان زاد لزمه رده (زيادته) متصلة كانت او منفصلة لانها من ثماء المصوب وهو للمالك فلزمه رده كالأصل (وان حرم) على رد المصوب (اضعافه) لكونه بنى عليه او بعد ونحوه (وان بنى في الارض) المصوبة (او غرس لزمه القلع) اذا طالبه المالك بذلك لقوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حق (و) لزمه (ارش نقصها) اي نقص الارض (وتسويتها) لانه ضرر حصل بفعله (والاجرة) اي اجرة مثلها الى وقت التسليم وان بذل ربحاً قيمة الغراس والبنسأ لملكه لم يلزم الغاصب قبوله وله قلعهما وان زرعا وردها بعد اخذ الزرع فهو للغاصب وعليه اجرتها وان كان الزرع قائماً فيها خير ربحاً بين تركه الى الحصاد باجرة مثله وبين اخذه بنفقته وهي مثل بذره وعوض لواحقه (ولو غصب جارحاً او عبداً او فرساً فحصل بذلك) الجارح او العبد او الفرس (صيد فللمالك) اي مالك الجارح ونحوه لانه بسبب ملكه فكان له وكذا لو غصب شبكة او شركاً او فحاصداً به ولا اجرة لذلك وكذا لو كسب العبد بخلاف ما لو غصب منجلاً وقطع به شجرة او حشيشاً فهو للغاصب لانه آلة فهو كالجل يربط به (وان ضرب المصنوع) المصنوع (ونسج الغزل وقصر الثوب او صبغه ونجر الخشب) باباً (ونحوه او صار الحب زرعاً و) صارت (اليضة فرخاً و) صار (النوى فرساً رده وارش نقصه) ان نقص (ولا

شيء للغاصب (نظير عمله ولو زاد به المنصوب لانه تبرع في ملك غيره
 وللمالك اجباره على اعادة ما امكن رده الى الحالة الاولى كحلي ودرهم
 ونحوها (ويلزمه) اى الغاصب (ضمان نقصه) اى المنصوب ولو ببنات
 حلية امرد فيغرم ما نقص من قيمته وان جنى عليه ضخته باكثر الامرين
 ما نقص من قيمته وارش الجناية لان سبب كل واحد منهما قد وجد
 فوجب ان يضمه باكثرهما (وان خصى الرقيق رده مع قيمته) لان
 الخصيتين يجب فيهما كمال القيمة كما يجب فيهما كمال الدية من الحر وكذا
 لو قطع منه ما فيه دية كيديه او ذكره او انقه (وما نقص بسعر لم
 يضمن) لانه رد العين بحالها لم ينقص منها عين ولا صفة فلم يلزمه شيء
 (ولا) يضمن نقصاً حصل (بمرض) اذا (عاد) الى حاله (بيري) من
 المرض لزوال موجب الضمان وكذا لو اقلع سنه ثم عاد فان رد المنصوب
 معيباً وزال عيبه في يد مالكة وكان اخذ الارش لم يلزمه رده لانه
 استقر ضمانه برد المنصوب وان لم يأخذه لم يسقط ضمانه كذلك (وان
 عاد) النقص (بتعليم صنعة) كما لو غصب عبداً سميها قيمته مائة فهزل
 فصار يساوى تسعين وتعلم صنعة فزادت قيمته بها عشرة (ضمن النقص)
 لان الزيادة الثانية غير الاولى (وان تعلم) صنعة زادت بها قيمته عند
 العاصب (اوسمن) عنده (فزادت قيمته ثم نسي) الصنعة (او هزل
 فنقصت) قيمته (ضمن الزيادة) لانها زيادة في نفس المنصوب فزمن
 الغاصب ضمانها كما لو طالبه بردها فلم يفعل و (كما لو عادت من غير
 جنس الاول) بان غصب عبداً فسمي وصار يساوى مائة ثم هزل فصار
 يساوى تسعين فتعلم صنعة فصار يساوى مائة ضمن نقص الهزال لان
 الزيادة الثانية غير الاولى (و) ان كانت الزيادة الثانية (من جنسها)
 اى جنس الزيادة الاولى كما لو نسي صنعة ثم تعلمها ولو صنعة بدل
 صنعة (لا يضمن) لان ما ذهب عاد فهو كما لو مرض ثم برى (الا
 اكثرها) يعنى اذا نسي صنعة وتعلم اخرى وكانت الاولى اكثر ضمن
 الفضل بينهما لقواته وعدم عوده وان جنى المنصوب فعلى غاصبه ارش
 جنايته ~~في~~ فصل وان خلط ~~في~~ المنصوب بما يتميز كخطة بشعير
 وقر بزيب لزم الغاصب تخليصه ورده واجرة ذلك عليه و (بما لا يتميز
 كزيت او خطة بمثلها) لزمه مثله منه لانه مثلى فيجب مثله مكيله وبدونه

او - منه ار بقير جنسه كزيت بشيرح فهما شريكان بقدر ملكيهما
 فيباع ويعطى كل واحد قدر حصته وان هص المصوب عن قيمته منفردا
 ضمنه الغاصب (او صبغ) الغاصب (الثوب اولت سويقا) مفصوبا
 (بدهن) من زيت او نحوه (او عكسه) بان غصب دهنًا ولت به سويقا
 (ولم تنقص القيمة) اى قيمة المصوب (ولم تزد فهما شريكان بقدر
 مالهما فيه) لان اجتماع المالكين يقتضى الاشتراك فيباع ويوزع الثمن
 على القيمتين (وان نقصت القيمة) فى المصوب (ضمنها) الغاصب لتعديه
 (وان زادت قيمة احدهما فلصاحبه) اى لصاحب الملك الذى زادت
 قيمته بها لانها تبع للاصل (ولا يجبر من ابى قلع الصبغ) اذا طلبه صاحبه
 وان وهب الصبغ للمالك الثوب لزمه قبوله (ولو قلع غرس المشتري او
 بناؤه لاستحقاق الارض) اى لخروج الارض مستحقة للغير (رجع)
 الغارس او البانى اذا لم يعلم بالحال (على بائعها) له (بالغرامة) لانه غره
 واوهمها ملكه ببيعها له (وان اطعمه) الغاصب (لعالم بغصبه فالضمان عايه)
 لانه اتلف مال الغير بغير اذنه من غير تغير وللمالك تضمين الغاصب لانه حال بينه
 وبين ماله وقرار الضمان على الاكل (وعكسه بعكسه) فان اطعمه لغير عالم فقرار
 الضمان على الغاصب لانه غر الاكل (وان اطعمه) الغاصب (للمالكه او وهبه)
 للمالكه (او اودعه) للمالكه (او اجره اياه لم يبرا) الغاصب (الا ان يعلم) للمالك
 انه ملكه فيبرا الغاصب لانه حينئذ يملك التصرف فيه على حسب اختياره وكذا
 لو استأجره الغاصب على قصارته او خياطته (ويبرا) الغاصب (باعارته)
 المصوب للمالكه من ضمان عينه علم انه ملكه او لم يعلم لانه دخل على
 انه مضمون عايه والايدى المترتبة على يد الغاصب كلها ايدى الضمان فان
 علم الثانى فقرار الضمان عليه والا فلى الاول الا ما دخل الثانى على
 انه مضمون عليه فيستقر عليه ضمانه (وما تلف) او اتلف من مصوب
 (او تيب) ولم يمكن رده كعبد ابق وفرس شرد (من مصوب
 مثلى) وهو كل مكبل او موزون لاصناعة فيه مباحة يصح السلم
 فيه (غرم مثله اذا) لانه لما تعذر رد العين لزمه رد ما يقوم مقامها
 والمثل اقرب اليه من القيمة وينبغى ان يستثنى منه الماء فى المفاضة فانه يضمن
 بقيته فى مكانه ذكره فى المبدع (والا) يمكن رد مثل المثلى لاعوازه
 (بقيته يوم تعذر) لانه وقت استحقاق الطلب بالمثل فاعتبرت القيمة اذا

(ويضمن غير المثلي) اذا تلف او اتلف (بقيته يوم تلفه) في بلده من
 مقدمه او غالبه لقوله عليه السلام من اعتق شركا له في عبد قوم عليه ولو
 اخذ حوائج من بقال ونحوه في ايام ثم يحاسبه فانه يعطيه بسعر يوم اخذه
 وان تلف بعض المغصوب فنقصت قيمته باقية كزوجي خف تلف احدهما رد
 الباقي وقيمة التالف وارث نقصه (وان تخمر عصير) مغصوب (ف) ملي
 الغاصب (المثل) لان ماله زالت تحت يده كما لو اتلفه (فان اقلب خلا
 دفعه) لملكه لانه عين ملكه (و) دفع (معه نقص قيمته) حين كان (عصيراً)
 ان نقص لانه نقص حصل تحت يده ويسترجع الغاصب ما اداء بدلا عنه
 واذا كان المغصوب مما جرت العادة باجارته لزم الغاصب اجرة مثله مدة
 بقائه بيده استوفى المنافع او تركها تذهب ^{في} فصل وتصرفات الغاصب
 الحكيمة ^{في} اي التي لها حكم من صحة وفساد كاللحج والطهارة ونحوها
 والبيع والاجارة والنكاح ونحوها (باطلة) لعدم اذن المالك وان انجر
 بالمغصوب فالربح لملكه (والقول في قيمة التالف) قول الغاصب لانه غارم
 (او قدره) اي قدر المغصوب (او صفته) بان قال غصبتى عبداً كاتباً
 وقال الغاصب لم يكن كاتباً (فقوله) اي قول الغاصب لما تقدم (و) القول
 (في رده او تعييه) بان قال الغاصب كانت فيه اصبع زائدة او نحوها
 وانكره مالكة (فقول ربه) لان الاصل عدم الرد والعيب وان شهدت
 البيعة ان المغصوب كان معيماً وقال الغاصب كان معيماً وقت غصبه وقال المالك تعيب
 عندك قدم قول الغاصب لانه غارم (وان جهل) الغاصب (ربه) اي رب المغصوب
 سلمه الى الحاكم فبرى من عهده ويلزمه تسلمه او (تصدق به عنه مضمونا)
 اي بنية ضمانه ان جاء ربه فاذا تصدق به كان ثوابه لربه وسقط عنه اثم
 الغصب وكذا حكم رهن ووديعة ونحوها اذا جهل ربه وليس لمن هي
 عنده اخذ شئ منها ولو كان فقيراً (ومن اتلف) لغيره مالا (محترماً) بغير
 ادن ربه ضئله لانه قوته عليه (او قح قفصا) عن طائر فطار ضئله (او)
 فح (بابا) فضاع ما كان مغلقا عليه بسببه (او حل وكاء) زق مابع او جامد
 فاذا بته الشمس او القته ريح فاندفق ضئله (او) حل (رباطا) عن فرس
 (او) حل (قيداً) عن مقيد (فذهب ما فيه او اتلف) ما فيه (شياً)
 ونحوه (اي نحو ما ذكر) ضئله (لانه تلف بسبب فعله) وان ربط دابة
 بطريق ضيق فعثر به انسان (او اتلفت شيئاً) ضئله (لتعديه بالربط ومثله

لو ترك في الطريق طينا او خشبة او حجراً او كيس دراهم او اسند
 خشبة الى حايط (ك) ما يضمن مقتى (الكلب العقور لمن دخل بيته باذنه
 او عقره خارج منزله) لانه متعد باقتائه فان دخل منزله بغير اذنه لم يضمنه
 لانه متعد بالدخول وان اتلف العقور شيئاً بغير العقر كما لو ولغ او بال في
 اناء انسان فلا ضمان لان هذا لا يختص بالعقور وحكم اسد وتمر وذيب
 وهر تاكل الطيور وتقلب القدور في العادة حكم كلب عقور وله قتل هر
 ياكل لحماً ونحوه كالقواسق وان حفر في فناءه بئراً لنفسه ضمن ما تاف بها
 وان حفرها لنفع المسلمين بلا ضرر في سابلة لم يضمن ما تلف بها لانه
 محسن وان مال حايطه ولم يهدمه حتى اتلف شيئاً لم يضمنه لان الميل حادث
 والسقوط بغير فعله (وما اتلفت البهيمة من الزرع) والشجر وغيرها (ليلا
 ضمنه صاحبها وعكسه الهار) لما روى مالك عن الزهري عن حزام بن سعد
 ان ناقة للبراء دخلت حايط قوم فافسدت قفصى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان على اهل الاموال حفظها بالهار وما افسدت بالليل فهو مضمون
 عليهم (الا ان ترسل) نهارا (بقرب ما تنلفه عادة) فيضمن مرسلها
 لتفريطه واذا طرد دابة من زرعه لم يضمن الا ان يدخلها مزرعة غيره
 فاذا اتصلت المزارع صبر ليرجع على ربها ولو قدر ان يخرجها وله منصرف
 غير المزارع فتركها فهدر (وان كانت) الهيمة (بيد راك او قائد او
 سائق ضمن جنايتها بمقدمها) كيدها وفيها (لا) ما جنت (بمخزها)
 كرجلها لما روى سعيد مرفوعا الرجل جبار وفي رواية ابى هريرة رجل
 العجما جبار ولو كان السبب من غيرهم كخنس وتغير ضمن فاعله فلو ركها
 اثنان فالضمان على المتصرف منهما (وباقى جنايتها هدر) اذا لم يكن يد احد
 عليها لقوله عليه السلام العجما جبار اى هدر الا الضارية والجوارح
 وشبهها (كقتل الصائى عليه) من ادمى او غيره ان لم يندفع الا بالقتل
 فاذا قتله لم يضمنه لان قتلهم بدفع جائز لما فيه من صيانة النفس (وككسر
 مزمار) او غيره من الات اللهو (وصايب وانية ذهب وفضة وانية خمر
 غير محترمة) لما روى احمد عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 امره ان ياخذ مدية ثم خرج الى اسواق المدينة وفيها زقاق الخمر قد
 جلبت من الشام فشقت محضرته وامر اصحابه بذلك ولا يضمن كتابا
 فيه ابيث ردية ولا حليا محرما على رجال اذا لم يصلح للنساء

باب الشفعة ﴿ باسكان الفاء من الشفع وهو الزوج لان الشفع بالشفعة يضم المبيع الى ملكه الذي كان منفردا (وهي استحقاق) " لك (انتزاع حصة شريكه ممن انتقلت اليه بعوض مالى) كالبيع والصلح ومبة بمعناه فياخذ الشفع نصيب البايع (بثمنه الذى ا-تقر عليه العقد) لما روى احمد والبخارى عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة فى كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرف الطرق فلا شفعة (فان انقل) نصيب الشريك (بغير عوض) كالارث والهبة بغير ثواب والوصية (او كان عوضه) غير مالى بان جعل (صدقا او حلقا او صلحا عن دم عهد فلا شفعة) لانه مملوك بغير مال اشبه الارث ولان الخبر ورد فى البيع وهذه ليست فى معناه (ويحرم التحيل لاسقاطها) قال الامام لا يجوز شئ من الحيل فى ابطالها ولا ابطال حق مسلم واستدل الاصحاب بما روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تتركبوا ما اركبت اليهود فاستحلوا محارم الله بادنى الحيل (وتثبت) الشفعة (لشريك فى ارض تجب قسمتها) فلا شفعة فى منقول كسف ونحوه لانه لا نص فيه ولا هو فى معنى المنصوص ولا فيما لا تجب قسمته كحمام ودور صغيرة ونحوها لقوله عايه السلام لا شفعة فى فاء ولا طريق ولا منقبة رواه ابو عبيد فى الغريب والمنقبة طريق ضيق بين دارين لا يمكن ان يسلكه احد (ويتبعها) اى الارض (الغراس والبناء) فثبت الشفعة فيهما تبعا للارض اذا بيعا معها لا ان ابيعا منفردين (لا الثمرة والزرع) اذا بيعا مع الارض فلا يؤخذان بالشفعة لان ذلك لا يدخل فى البيع فلا يدخل فى الشفعة كقمماش الدار فلا شفعة لجار (لحديث جابر السابق) (وهى) اى الشفعة (على الفور) وقت علمه فان لم يطلبها (ادنى) اى وقت علم الشفع بالمبيع (بلا عذر بطلت) لقوله عايه السلام الشفعة لمن واثبها وفى رواية الشفعة لكل العقار رواه ابن ماجه فان لم يعلم بالمبيع فهو على شفعه ولو مضى سنون وكذا لو اخر اعذر بان علم لينا فاخره الى الصباح او لحاجة اكل او شرب او طهارة او اغلاق باب او خروج من حمام او لياق بالصلاة وسننها وان علم وهو غائب اشهد على الطلب بها ان قدر (وان قال) الشفع (للمشترى بنى) ما اشترى (او صالحى) سقطت اموات الفور (او كذب العدل) المخبر له بالبيع سقطت لتراخيه عن الاخذ بلا عذر فان كذب فاسقا لم تسقط لانه لم يعلم الحال على وجهه (او

(طلب) الشفيع (اخذ البعض) اى بعض الحصة المبيعة (سقطت) شفعته لان فيه اضرارا بالمشتري بتبعض الصفقة عليه والضرر لا يزال بئله ولا تسقط الشفعة ان عمل الشفيع دلالا بينهما او توكل لاحدهما او اسقطها قبل البيع (والشفعة ا) شريكين (اثنين بقدر حقيهما) لانها حق يستفاد بسبب الملك فكانت على قدر الاملاك فدار بين ثلاثة نصف وثلث وسدس فباع رب الثلث فالمسئلة من ستة والثلث يقسم على اربعة لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب السدس واحد (فان عفى احدهما) اى احد الشفيعين (اخذ الاخر الكل او ترك) الكل لان فى اخذ البعض اضرارا بالمشتري ولو وهبها لشريكه او غيره لم يصح وان كان احدهما غائبا فليس للحاضر ان ياخذ الا الكل او يترك فان اخذ الكل ثم حضر الغائب قاسمه (وان اشترى اثنان حق واحد) فللشفيع اخذ حق احدهما لان العقد مع اثنين بمنزلة عقدين (او عكسه) بان اشترى واحد حق اثنين صفقة فللشفيع اخذ احدهما لان تعدد البايع كتعدد المشتري (او اشترى واحد شقصين) بكسر الشين اى حصتين (من ارضين صفقة واحدة فللشفيع اخذ احدهما) لان الضرر قد يلحقه بارض دون ارض (وان باع شقفا وسيفا) فى عقد واحد فللشفيع اخذ الشقص بحصته من الثمن لانه تجب فيه الشفعة اذا بيع منفردا فكذا اذا بيع مع غيره (او ثلث بعض المبيع فللشفيع اخذ الشقص بحصته من الثمن) لانه تعذر اخذ الكل فجاز له اخذ الباقي كما لو ائلفه ادمى فلو اشترى دارا بالف تساوى الفين فباع بابها او هدمها فبقيت بالف اخذها الشفيع بخمسماية (ولا شفعة بشركة وقف) لانه لا يؤخذ بالشفعة فلا تجب به ولان مستحقة غير تام الملك (ولا) شفعة ايضا ؛ (غير ملك) للرقبة (سابق) بان كان شريكا فى المنفعة كالموصى له بها او ملك الشريكان دارا صفقة واحدة فلا شفعة لاحدهما على الاخر لعدم الضرر (ولا) شفعة (لكافر على مسلم) لان الاسلام يعلو ولا يعلى **فصل** وان تصرف مشترى **بمكة** اى مشتري شقص ثبتت فيه الشفعة (بوقفه او هبته او رهنه) او صدقة به (لا بوضعية سقطت الشفعة) لما فيه من الاضرار بالموقوف عليه والموهوب له ونحوه لانه ملكه بغير عوض ولا تسقط الشفعة بمجرد الوصية به قبل قبول الموصى له بعد موت

الموصى لعدم لزوم الوصية (و) ان تصرف المشتري فيه (ببيع فله)
اي للشفيع (اخذه باحد البيعين) لان سبب الشفعة الشراء وقد وجد
في كل منهما ولانه شفيع في العقدين فان اخذ بالاول رجع الثاني
على بائعه بما دفع له لان العوض لم يسلم له وان اجره للشفيع اخذه
وتفسخ به الاجارة هذا كله ان كان التصرف قبل الطلب لانه ملك
المشتري وثبت حق التملك للشفيع لايئع من تصرفه واما تصرفه بعد
الطلب فباطل لانه ملك الشفيع اذا (وللمشتري الغلة) الحاصلة قبل
الاخذ (و) له ايضا (النفا المنفصل) لانه من ملكه والخراج بالضمان
(و) له ايضا (الزرع والثمرة الظاهرة) اي المبررة لانه ملكه ويسبق
الى الحصاد والجذاذ لان ضرره لايبقى ولا اجرة عليه وعلم منه ان
النفا المتصل كالشجر اذا كبر والطلع اذا لم يور يتبع في الاخذ بالشفعة
كالرد بالعيب (فان بنى) المشتري (او غرس) في حال يعذر فيه الشريك
بالتاخير بان قاسم المشتري وكيل الشفيع او رفع الامر للحاكم فقاسمه
او قاسم الشفيع لظهاره زيادة في الثمن ونحوه ثم غرس او بنى (فللشفيع ثلثه
بقية) دفعا للضرر فتقوم الارض مغروسة او مبذبة ثم تقوم خالية منهما
فما بينهما فهو قيمة الغراس والبناء (و) للشفيع قلعه ويفرم نقصه)
اي ما نقص من قيمته بالقلع لزوال الضرر به فان ابى فلا شفعة (ولربه)
اي رب الغراس او البناء (اخذه) ولو اختار الشفيع ثلثه ببقية (بلا
ضرر) يلحق الارض باخذه وكذا مع ضرر كما في المنتهى وغيره لانه ملكه
والضرر لايزال بالضرر (وان مات الشفيع قبل الطلب بطلت) الشفعة
لانه نوع خيار للتملك اشبه خيار القبول (و) ان مات (بعده) اي بعد
الطلب ثبتت (لوارثه) لان الحق قد تقرر بالطلب ولذلك لا تسقط بتاخير
الاخذ بعده (وياخذ) الشفيع الثلث (بكل الثمن) الذي استقر عليه
العقد لحديث جابر فهو احق به بالثمن رواه ابو اسحق الجوزجاني في المترجم
(فان عجز عن) الثمن او (بعضه سقطت شفعته) لان في اخذه بدون
دفع كل الثمن اضرارا بالمشتري والضرر لايزال بالضرر وان احضر رهنا
او كفילה لم يلزم المشتري قبوله وكذا لا يلزمه قبول عوض عن الثمن
وللمشتري حبسه على ثمنه قاله في الترغيب وغيره لان الشفعة قهرى
والبيع عن رضا ويعمل ان تعذر في الحال ثلاثة ايام (و) الثمن (الموجل

ياخذ (الشفيع) (الملى به) لان الشفيع يستحق الاخذ بقدر الثمن وصفته والتأجيل من صفته (وضده) اى ضد الملى وهو المعسر ياخذ اذا كان الثمن مؤجلا (بكفيل ملى) دفعا للضرر وان لم يعلم الشفيع حتى حل فهو كالحال (- ويقبل فى الحلف) فى قدر الثمن (مع عدم اليقنة) لواحد منهما (قول المشتري) مع عينه لانه الماقد فهو اعلم بائن والشفيع ليس بغارم لانه لا شئ عليه واعا يريد قلقك الشقص بتنه بخلاف الغاصب ونحوه (فان قال) المشتري (اشتريته بالف اخذه الشفيع به) اى بالالف (ولو اثبت البائع) ان البيع (باكثر) من الف مواخذة للمشتري باقراره فان قال غلطت او كذبت او نسيت لم يقبل لانه رجوع عن اقراره ومن ادعى على اسان شفعة فى شقص فقال ليس لك ملك فى شركتى فعلى الشفيع اقامة اليقنة بالشركة ولا يكتفى بمجرد وضع اليد (وان اقر البائع بالبيع) فى الشقص المشفوع (وانكر المشتري) شراءه (وجت) الشفعة لان البائع اقر بمقتضى حق للشفيع وحق للمشتري (فاذا سقط حقه بانكاره ثبت حق الاخر فيقبض الشفيع من البائع ويسلم اليه الثمن ويكون درك الشفيع على البائع وليس له ولا للشفيع محاسبة المشتري (وعهدة الشفيع على المشتري وعهدة المشتري على البائع) فى غير الصورة الاخيرة فاذا ظهر الشقص مستحقا او معييا رجع الشفيع على المشتري بالثمن او بارش العيب ثم يرجع المشتري على البائع فان ابى المشتري قض المبيع اجبره الحاكم ولا شفعة فى بيع خيار قبل انقضائه ولا فى ارض السواد ومعسر والشام لان عمر وقفها الا ان يحكم ببيعها حاكم او نفعه الامام او نائبه لانه مختلف فيه وحيكم الحاكم ينفذ فيه ~~في~~ باب الودعة ~~في~~ من ودع الشئ اذا تركه لانها متروكة عند المودع والايديع توكيل فى الحفظ تبرعا والاستيديع توكل فيه كذلك ويعتبر لها ما يعتبر فى وكالة ويستحب قبولها لمن علم انه ثقة قادر على حفظها ويكره لغيره الا برضى رها و (اذا تلفت) الوديعة (من بين ماله ولم يتعد ولم يفرط لم يضمن) لما روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اودع وديعة فلا ضمان عليه رواه ابن ماجة وسواء ذهب معها شئ من ماله او لا (ويلزمه) اى المودع (حفظها فى حرز مثلها) عرفا كما يحفظ ماله لانه تعالى امر بادائها ولا يمكن ذلك الا

بالحفظ قال في الرعاية من استودع شيئا حفظه في حرز مثله عاجلا مع
 القدرة والا ضمن (فان عينه) اى الحرز (صاحبها فاحرزها بدونه
 ضمن) سواء ردها اليه اولا لخالفته له في حفظ ماله (و) ان احرزها
 (بمثله او احرزها) فوqe (بلا) ضمان عليه لان تقييده بهذا الحرز
 يقتضى ماهو مثله فما فوقه من باب اولى (وان قطع العلف عن الدابة)
 المودعة (بغير قول صاحبها ضمن) لان العلف من كمال الحفظ بل هو
 الحفظ بعينه لان العرف يقتضى عامها وسقيها فكانه مأمور به عرفا
 وان نهاء المالك عن علمها لم يضمن لاذنه في اتلافها اشبه مالو امره
 بقتلها لكن يائمه بترك علمها اذا حرمة الحيوان (وان عين جبيه) بان
 قال احفظها في جيبك (فتركها في كمه او يده ضمن) لان الجيب احرز
 وربما نسي فسقط ما في كمه او يده (وعكسه بعكسه) فاذا قال اتركها
 في كمك او يدك فتركها في جيبه لم يضمن لانه احرز وان قال اتركها في
 يدك فتركها في كمه او بالعكس او قال اتركها في يديك فشدتها في ثيابه
 واخرجها ضمن لان اليه احرز (وان دفعها الى من يحفظ ماله)
 عادة كزوجته وعبد (او) ردها لمن يحفظ (مال ربه لم يضمن) لجران
 العادة به ويصدق في دعوى التلف والرد كالمودع (وعكسه الاجنبى
 والحاكم) بلا عذر فيضمن المودع بدفعها اليهما لانه ليس له ان يودع
 من غير عذر (ولا يطالبان) اى الحاكم والاجنبى بالوديعة اذا تلفت
 عندهما بلا تفريط (ان جهلا جرم به في الوجيز لان المودع ضمن
 بنفس الدفع والا عراض عن الحفظ فلا يجب على الثانى ضمان لان
 دفعا واحدا لا يوجب ضمانين وقال القاضى له ذلك فللمالك مطالبة من
 شاء منهما ويستقر الضمان على الثانى ان علم والا فعلى الاول وجزم
 بمناء في المنتهى (وان حدث خوف او حدث المودع) سفر ردها
 على ربه (او وكيله فيها لان في ذلك تخايضا له من دركها فان
 دفعها للحاكم اذن ضمن لانه لا ولاية له على الحاضر (فان غاب)
 ربه (حماها) المودع (معه) في السفر سواء كان لضرورة اولا (ان
 كان احرز) ولم ينه عنه لان القصد الحفظ وهو موجود هنا وله
 ماافق نية الرجوع قاله القاضى (والا) يكن السفر احفظ لها او
 كان نهى عنه دفعها الى الحاكم لان في السفر بها غيرا لانه عرضة

لأنه وبغيره والحاكم يقوم مقام صاحبها عند غيبته فان اودعها مع قدرته على الحاكم ضمنها لانه لا ولاية له فان تعذر حاكم اهل (اودعها ثقة) لفعله عليه السلام لما اراد ان يهاجر اودع الودائع التي كانت عنده لام ابن رضى الله عنها ولانه موضع حاجة وكذا حكم من حضره الموت (ومن) تعدى في الوديعة بان (اودع دابة فركبها لغير نفعها) اى علفها وسقيها (او) اودع (ثوبا فلبسه) لغير خوف من عث او نحوه (او) اودع (دراهم فاخرجها من محرز ثم ردها) الى حرزها (او رفع الحتم) عن كيسها او كانت مشدودة فازال الشد ضمن اخرج منها شيئا اولاً لهتك الحرز (او خلطها بغير متميز) كدراهم بدراهم وزيت بزيت في ماله او غيره (فضااع الكل ضمن) الوديعة لتعديده وان ضاع البعض ولم يدر ايها ضاع ضمن ايضا وان خلطها بمتميز كدراهم بدنانير لم يضمن وان اخذ درهما من غير محرزه ثم رده فضااع الكل ضمنه وحده وان رد بدله غير متميز ضمن الجميع ومن اودعه سبي وديعة لم يبر الا بردها لوليه ومن دفع لصبي ونحوه وديعة لم يضمنها مطلقا ولعبد ضمنها باتلافها في رقبته ١٠ فصل ويقبل قول المودع في ردها الى ربها ١١ او من يحفظ ماله (او غيره باذنه) بان قال دفعتها لفلان باذك فأنكر مالكمها الاذن او الدفع قبل قول المودع كما لو ادعى ردها على مالكمها (و) يقبل قوله ايضا في (تلفها وعدم التفريط) بيمينه لانه امين لكن ان ادعى التلف بظاهر كلف به بيينة ثم قبل قوله في التلف وان اخر ردها بعد طابها بلا عذر ضمن ويمهل لاكل ونوم وهضم طعام بقدره وان امره بالدفع الى وكيله فتمكن وابى ضمن ولو لم يطلبها وكيله (فان قال لم تودعنى ثم ثبتت) الوديعة (بيينة او اقرار ثم ادعى ردا او تلفا سابقين لمحووده لم يقبل (ولو بيينة) لانه مكذب للبيينة وان شهدت باحدها ولم تعين وقتا لم تسمع (بل) يقبل قوله بيمينه في الرد والتلف (في) ما اذا اجاب (ب) قوله مالك عندي شئ ونحوه كما لو اجاب بقوله لاحق لك قبلى او لاتسحق على شيئا (او) ادعى الرد او التلف (بعده) اى بعد جمحووده (بها) اى بالبيينة لان قوله لا ينافى ماشهدت به البيينة ولا يكذبها (وان) مات المودع و (ادعى وارثه الرد منه) اى من وارث المودع لربها (او من مورثه) وهو المودع (لم يقبل الا بيينة) لان صاحبها لم

يأخذ عليها بخلاف المودع (وان طلب احد المودعين نصيبه من مكيل او
 موزون ينقسم) بلا ضرر (اخذه) اى اخذ نصيبه فيسلم اليه لان قسمته
 ممكنة بغير ضرر ولا غبن (وللمستودع المضارب والمرتهن والمستاجر)
 اذا غشبت اليه منهن (مطالبة غاصب العين) لانهم مامورون بحفظها
 وذلك منه وان صادره سلطان او اخذها مه قهرا لم يحمى قاله ابو الخطاب
 في باب احياء الموات . . . بفتح الميم والواو (وهي) مشتقة من الموت
 وهو عدم الحياة واسطلاحاً (الارض المنفكة عن الاختصاصات وملك
 معصوم) بخلاف الخرق والافنية ومسيل المياه والمخبطات ونحوها وما
 جرى عليه ملك معصوم بشراً او عطية او غيرها فلا يملك شئ من ذلك
 بالاحياء (فمن احيائها) اى الارض الموات (ملكها) لحدث جابر يرفعه
 من احياء ارضا ميتة فهي له رواه احمد والترمذى وصححه وعن عائشة مثله
 رواه مالك وابو داود قال ابن عبد البر هو مسند صحيح متفق بالقبول عند
 فقهاء المدينة وغيرهم (من مسلم وكافر) ذمى مكلف وغيره العموم ما تقدم
 لكن على الذمى خراج ما احيى من موات عنوة (باذن الامام) فى الاحياء
 (وعدمه) للعموم الحديث ولانها عين مباحة فلا يفترق ملكها الى اذن
 (فى دار الاسلام وغيرها) لجميع البلاد سواء فى ذلك (والغنوة) كارض
 مصر والشام والعراق (كغيرها) مما اسلم اهله عليه او صولحوا عليه الا
 ما احياء مسلم من ارض كفار صولحوا على انها لهم ولنا الخراج ، وملك
 بالاحياء ما قرب من عامر ان لم يتعاق بمصلحته) للعموم ما تقدم واتفا المانع
 فان تعاق بمصلحه كقبرته وملقى كناسه ونحوها لم يملك وكذا موات الحرم
 وعمرفات لا يملك بالاحياء واذا وقع فى الطريق وقت الاحياء نزاع فلها
 ستة اذرع ولا تميز بعد وضعها ولا يملك معدن ظاهر كملح وكل وجص
 باحياء وليس للامام اقطاعه وما نضب عنه الماء من الجزاير لم يحى بالنساء
 لانه رد الماء الى الجانب الاخر فيضر باهله ويتنفع به بنحو زرع (ومن
 احل مواتاً) بان ادار حوله حايضاً منيعاً بما جرت العادة به فقد احياء
 سواء ارادها لبنا او غير . لقوله عليه السلام من احاط حايضاً على ارض
 فهي له رواه احمد وابو داود عن جابر (او حفر بئراً فوصل الى الماء)
 فقد احياء (او اجراه) اى الماء (اليه) اى الى الموات (من عين ونحوها
 او حبسه) اى الماء (عنه) اى عن الموات اذا كان لا يزرع معه (ليزرع

فقد احياء) لان نفع الارض بذلك أكثر من الحايط ولا احياء بحرث
 وزرع (ويملك) المحي (حريم البئر العادية) بتشديد الياء اى القديمة
 منسوبة الى ماد ولم يرد عادا بعينها (خمسين ذراعا من كل جانب) اذا كانت
 انطمت وذهب ما وها فجدد حفرها وعمارتها او اقطع ما وها فاستخرجه
 (وحريم البدية) الحديثة (نصفها) خمسة وعشرون ذراعا لما روى
 ابو عبيد فى الاموال عن سعيد بن المسيب قال السنة فى حريم التلب
 العادى خمسون ذراعا والبدي خمسة وعشرون ذراعا وروى الحلال
 والدارقطنى نحوه مرفوعا وحريم شجرة قدر مد اغصانها وحريم دار من
 موات حولها مطرح تراب وكناسة وتلح وماء ميزاب ولا حريم لدار
 محفوفة بملك ويتصرف كل مهم بحسب العادة ومن تنحجر مواتا بان ادار حوله
 احجارا ونحوها لم يملكه وهو احق به وواردته من اعمه وايس له بعه
 (وللإمام اقطاع موات لمن يحييه) لانه عليه السلام اقطع بلال بن الحارث
 العقيق (ولا يملكه) بالاقطاع بل هو احق من غيره فادا احياء ملكه
 وللإمام ايضا اقطاع غير موات تملكها وانتفاعا للمصلحة (و) له (اقطاع
 الجلوس) للبيع والشرا (فى الطرق الواسعة) ورجة مسجد غير محوطة
 (ما لم يضر بالناس) لانه ليس للإمام ان ياذن فيما لا مصلحة فيه فضلا عما
 فيه مضرة (ويكون) المقطع (احق بالجلوسها) ولا يزول حقه بقل متاعه
 منها لانه قد استحق باقطاع الامام وله التظليل على نفسه بما ليس ببناء بالا
 ضرر ويسمى هذا اقطاع ارفاق (ومن غير اقطاع) للطرق الواسعة والرجة
 غير المحوطة الحق (لمن سبق بالجلوس ما بقى فاشه فيها وان طال) حزم به
 فى الوحيز لانه سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فلم يجمع فادا تقا متاعه كن
 غيره الجلوس وفى المنتهى وغيره فان اطاله ازل لانه يصير كذاك (وان
 سبق اثنان) فأكثر اليها وضافت (اقترا) لاهما استويا فى السبق والترعة
 مميزة ومن سبق الى مباح من صيد او حطب او معدن ومحسوه فهو
 احق به وان سبق اليه اثنان قسم بينهما (ولن فى اعلا الماء المباح) كماء
 مطر (السقى وحبس الماء الى ان يصل الى كعبه ثم يرسله الى من يابه)
 فيعمل كذلك وهلم جرا فان لم يفضل عن الاول او من بعده شئ فلا شئ
 للآخر اقله عليه السلام اسقى يازير ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر
 متفق عابه وذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال نظرا الى قول البى

صلى الله عليه وسلم ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر فكان ذلك الى الكمين
 قال كان الماء مملوكا قسم بين الملاك بقدر الفقة والعمل وتصرف كل واحد
 في حصته بما شاء (وللامام دون غيره حمى مرعى) اى ان يمنع الناس
 من مرعى (لدواب المسلمين) التى يقوم بحفظها كحيل الجهاد والصدقة
 (مالم يصبرهم) بالتصديق عليهم لما روى عمر ان النبی صلى الله عليه وسلم
 حمى القيع لحيل المسلمين رواه ابو عبيد وما حماه النبي صلى الله عليه وسلم ليس
 لاحد نفسه وما حماه غيره من الائمة يجوز نقضه ولا يجوز لاحد ان يأخذ من
 ارباب الدواب عوضا عن مرعى موات او حمى لانه عليه السلام شرك الناس فيه
 ومن جلس في محو جامع لفتوى او اقراء فهو احق بمكاه مادام فيه او غاب
 لعذر وعاد قريبا ومن سقى الى رباط او نزل قفيه بمدرسة او صوفى بخافاة
 لم يبطل حقه بخروجه منه لحاجة (باب الجمالة) بنات الحليم قاله ابن مالك
 قال ان فارس الجبل والجمالة والجميلة ما يعطاه الاسان على امر يفعله (وهى)
 اصلاحا ان يجبل، جائز التصرف (شيئا) متولا (معلوما) ليعمل له عملا
 معلوما (كرد عبده من محل كذا او بنا حائط كذا) (او) عملا (مجهولا
 مدته معلومة) كشهركذا (او) مدة (مجهولة) فلا يشترط العلم بالعمل
 ولا المدة ويجوز الجمع بينهما هنا بخلاف الاجارة ولا تعيين العامل للحاجة
 ويقوم العمل مقام القبول لانه يدل عليه كالوكالة ودليلها قوله تعالى ولن
 جاء به من عمل بعده وحديث اللديغ والعمل الذى يؤخذ العمل عايه (كرد
 عبدا ولتطة) فان كانت فى يده جمل له مالهما جعلها ليردها لم يحل له
 اخذه (و) كحياطة وما حائط (وسائر ما يستأجر عايه من الاعمال
 (فلس فعله بعد عمله قوله) اى قول صاحب العمل من فعل كذا فله كذا
 (استحققه) لان العقد استقر تمام العمل (والجماعة) اذا عملوه
 (يقتسمونه) بالسوية لاهم اشتركوا فى العمل الذى يستحق به العرص
 فاشتركوا فيه (و) ان بائنه العمل (فى اثنائه) اى اثناء العمل، يأخذ
 قسط تمامه (لان ما فعله قبل بلوغ الخبر غير مأدون فيه فلم يستحق به
 عوضا وان لم يباعه الا بعد العمل لم يستحق شيئا لذلك) (و) اجابة عند
 جائز (لكل) مهما (فسخها) كالمصارنة (و) متى كان المسموع (من العامل)
 قبل تمام العمل فانه (لا يستحق شيئا) لانه اسقط حق نفسه حيث لم يات
 بما شرط عايه (و) ان كان الفسخ من العامل بعد الشروع فى العمل

(في المعامل اجرة) مثل (عمله) لانه عمله بموضع لم يسلم له وقبل الشروع
 في العمل لاشئ للمعامل وان زاد او نقص قبل الشروع في العمل حاز
 لانها عقد جائز (ومع الاختلاف في اصله) اى اصل العمل (او قدره
 يقبل قول الجاعل) لانه منكر والاصل براه ذمته (ومن رد لقطه او ضالة
 او عمل اخيره عملا بغير جعل) ولا اذن (لم يستحق عوضا) لانه بذل
 منفعة من غير عوض فلم يستحقه وليلا يلزم الانسان ما لم ياتزمه (الا)
 في تخليص متاع غيره من هلكة فله اجرة المثل ترغيا والا (ديناراً
 او اثني عشر درهما عن رد الابق) من المصسر او خارجه روى عن
 عمر وعلى وابن مسعود لقول ابن ابي مليكة وعمر بن دينار ان النبي
 صلى الله عليه وسلم جعل في رد الابق اذا جاء به من خارج الحرم ديناراً
 (ويرجع) راد الابق (بنفقته ايضاً) لانه ماذون في الاتفاق شرطاً
 لحرمة النفس ومحلّه ان لم ينو التبرع ولو هرب منه في الطريق وان مات
 السيد رجع في تركته وعلم منه جواز اخذ الابق لمن وجده وهو امانة
 بيده ومن ادعاه فصدقه العمد اخذه فان لم يجد سيده دفعه الى الامام
 او نائبه ليحفظه لصاحبه وله بيعه لمصلحة ولا يملكه مانقطة بالتعريف كضوال
 الابل وان باعه ففاسد ﴿ باب اللقطة ﴾ بضم اللام وفتح القاف ويقال
 لقامطة بضم اللام ولقطة بفتح اللام والقاف (وهى مال او مختص ضل عن ربه)
 قال بعضهم وهى مختصة بغير الحيوان ويسمى ضالة (و) يعتبر فيما يجب تعريفه ان
 (تتبعه همة اوساط الناس) بان يتمكن في طلبه (فاما الرغيف والسوط)
 وهو الذى يضرب به وفي شرح المذهب هو فوق القضيبي ودون
 العصا (ونحوهما) كشسع النعل (فيملك) بالانتقاط (بلا تعريف)
 وبساح الانتفاع به لما روى جابر قال رخص رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في العصا والسوط والجبل يانقطة الرجل يتنفع به رواه ابو
 داود وكذا أغرة والخرقة وما لا خطر له ولا يلزمه دفع بدله (وما
 امتنع من سبع صغير) كذيب ويرد الماء (كشور وجمل ونحوهما)
 كالغزال والحير والنبأ والطيور والفهود ويقال لها الضوال واليهوامى
 واليهوامى (حرم اخذه) لقوله عليه السلام لما سئل عن ضالة
 الابل مالك لها - يا ستأؤها وحذاؤها ترد الماء وتاكل الشجر
 حتى يبهدها ربه - فتفق عليه وقال عمر من اخذ الضالة فهو ضال اى

مخطئى فان اخذها منها وكذا نحو حجر طاحون وخشب كبير (وله التقاط غير ذلك) اى غير المتقدم من الضوال ونحوها (من حيوان) كغفم وفصلان وعجاجيل وافلا (وغيره) ككائن ومتاع (ان امن نفسه على ذلك) وفوى على تعريفها لحديث زيد بن خالد الجهنى قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف وكأها وشاها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستنقها ولتكن وديعة عندك فان جاء طالبا يروى من الدم فادفعها اليه وساله عن الشاة فقال خذها فانما هي لك او لاخل او للذي يثق عابه مختصرا والافضل تركها روى عن ابن عباس وابن عمر (والا) يامن نفسه عليها (فهو كغاصب) فليس له اخذها لما فيه من تضییع مال غيره ويضخمها ان تلت فرط او لم يفرط ولا يملكها وان عرفها ومن اخذها ثم ردها الى موضعها او فرط فيها ضمنها ويخير في الشاة ونحوها بين ذبحها وعليه النية او بيعها ويحفظ ثمنها او ينفق عابها من ماله بنية الرجوع وما يخشى فساد له بيعه وحفظ ثمنه او اكله بنية او تخفيف ما يمكن تخفيفه (ويعرف الجميع) وجوبا لحديث زيد السابق . نهارا (في مجامع الناس) كالاسواق وابواب المساجد في اوقات الصلوات لان المقصود اشاعة ذكرها واطهارها ليظهر عليها صاحبها (غير المساجد) فلا تعرف فيها (حولا) كاملا روى عن عمر وعلى وابن عباس عقب الالتقاط لان صاحبها يطلبها اذا كل يوم اسبوعا ثم عرفها اجرة المئادى على الملتقط (ويملكه بعده) اى بعد التعريف (حكما) اى من غير اختيار كاليرات غنيا كان او فقيرا لعموم ماسبق ولا يملكها بدون تعريف (لكن لا يتصرف فيها قبل معرفة صفاتها) اى حتى يعرف وعانها ووكائها وقدرها وجنسها وصفها ويستحب ذلك عند وجدانها والاشهاد عابها (فتى جاء طالبا فوصفها لزم دفعها اليه) بلا بينة ولا يمين وان لم يغلب على ظنه صدقه لحديث زيد وفيه فان جاء صاحبها فعرف غفاصها وعددها ووكائها فاعطها اياه والا فهي لك رواه مسلم ويضمن تانها ونقصها بعد الحول مطلقا لا قبله ان لم يفرط (والسنيه والصبي يعرف لقطتها وليها) لقيامه مقامهما ويلزمه اخذها منهما فن تركها في يدها فلت ضمنها فان لم تعرف فهي لهما وان وجدها عبد عدل فلسيده اخذها منه وتركها معه ليعرفها

فان لم يامن سيده عليها سترها عنه وسلمها الحاكم ثم يدفعها الى سيده بشرط الضمان والمكاتب كالحر ومن بعضه حر فهي بينه وبين سيده (ومن ترك حيواناً) لاعبداً او متاعاً (بفلاة لا تقطاعه اى عجز ربه عنه ملكه اخذه) بخلاف عبد ومتاع وكذا ما ياتي في البحر خوفاً من غرق فيملكه اخذه وان انكسرت سفينة فاستفرحه قوم فهو لربه وعليه اجرة المثل (ومن اخذ لعله ونحوه) من متاعه (ووجد موضعه غيره فلقطه) ويأخذ حقه منه بعد تعريفه واذا وجد غبرة على الساحل فهي له ﴿ باب اللقيط ﴾ بمعنى ما قوط (وهو) اصطلاحاً (طفل لا يعرف نسبه ولا رقه نبذ) اى طرح في شارع او غيره (او ضل) و (اخذته فرض كفاية) لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ويسن الاشهاد عليه (وهو حر) في جميع الاحكام لان الحرية هي الاصل والرق عارض (وما وجد معه) من فراش تحته او ثياب فوقه او مال في جيبه (او تحته ظاهراً او مدفوناً طرماً او متصلاً به كحيوان وغيره) مشدود بثيابه (او) مطروحا (تربساً منه ف) هو (له) عملاً بالظاهر ولان له يداً صحيحة كالبالغ (ويشترى عليه منه) ملتقطه بالمعروف لولايته عليه (والا) يكن معه شئ (فمن بيت المال) لقول عمر رضى الله عنه اذهب فهو حر ولك ولاؤه وعلينا شفقتي وفي لفظ وعلينا رضاعه ولا يجب على الملتقط فان تعذر الاتفاق من بيت المال فعلى من علم حاله من المسلمين فان تركوه اثموا (وهو مسلم) اذا وجد في دار الاسلام وان كان فيها اهل ذمة تفانياً للاسلام والدار وان وجد في بلد كفار لامسلم فيها فكافر تبعاً للدار (وحضنته لواجدته الامين) لان عمر اقر اللقيط في يد ابى جحيفة حين قال له عريضة انه رجل صالح (ويشترى عليه) مما وجد معه من نقد او غيره (بغير اذن حاكم) لانه واه وان كان فاسقاً او رقيقاً او كفراً واللقيط مسلم او بدوياً ينتقل في المواضع او وجده في الحضر فاراد نقله الى البادية لم يقر بيده (وميراثه وديته) كدية حر (ليت المال) ان لم يخلف وارثاً كغير اللقيط ولا ولاء عليه لحديث انا الولاء لمن اعتق (ووليّه في) القتل (العمد) العدوان (الامام يتخير بين القصاص والدية) ليت المال لانه ولى من لا ولى له وان قطع طرفه عمداً انتظر بلوغه

ورشد ليقتص او يعفو وان ادعى انسان انه مملوكه ولم يكن بيده لم
 يقبل الا بينة تشهد ان امته ولده في ملكه ونحوه (وان اقر رجل
 او امرأة) ولو ذات زوج مسلم او كافر انه ولده لحق به (لان
 الاقرار به محض مصلحة للطفل لاتصال نسبه ولا مضرة على غيره فيه
 وشرطه ان يفرد بدعوته وان يمكن كونه منه حرا كان او عبدا و
 اذا ادعته المرأة يلحق بزوجها كعكسه (ولو بعد موت اللقيط)
 فيلحقه وان لم يكن له ثؤم او ولد احتياطاً للنسب (ولا يتبع اللقيط
 الكافر) المدعى انه ولده (في دينه) الا ان يقيم بينة تشهد انه ولد
 على فراشه لان اللقيط محكوم باسلامه بظاهر الدار فلا يقبل قول الكافر
 في كفره بغير بينة وكذا لا يتبع رقيقا في رقه (وان اعترف اللقيط
 بالرق مع سبق مناف) للرق من بيع ونحوه او عدم سبقه لم يقبل
 لانه يبطل حق الله من الحرية المحكوم بها سواء اقر ابتداء لاسان
 او جوابا بالدعوى عليه (او قال) اللقيط بعد بلوغه (انه كافر لم يقبل
 منه) لانه محكوم باسلامه ويستتاب فان تاب والا قتل (وان ادعاه
 جماعة قدم ذوالينة) مسلماً او كافراً حراً او عبداً لانها تظهر الحق
 وتبينه (والا) يكن لهم بينة او تعارضت عرض معهم على القافة (فمن
 الحقته القافة به) لحقه لقضاء عمره بحضرة الصحابة رضى الله عنهم
 وان الحقته باثنين فاكثر لحق بهم وان الحقته بكافر او امة لم يحكم بكفره
 ولا رقه ولا يلحق باكثر من ام والقافة قوم يعرفون الاسباب بلشبه ولا
 يختص ذلك بقبيلة معينة ويكفي واحد وشرطه ان يكون ذكراً عدلاً مجرباً
 في الاصابة ويكفي مجرد خبره وكذا ان وطئ اثنان امرأة بشبهة في طهر
 واحد وات ولد يمكن ان يكون منهما

كتاب الوقف

يشال وقف الثنى وحبسه واحبسه وسبله بمعنى واحد واوقفه لغة شاذة
 وهو مما اختص به المسلمون من القرب المندوب اليها (وهو تحييس
 الاصل وتسجيل المنفعة) على ر او قرابة والمراد بالاصل مال يمكن الانتفاع
 به مع بقاء عينه وشرطه ان يكون الواقف جازئ التصرف (ويصح) الوقف
 (بالقول وبالمال الدال عليه) عرفاً (كمن جعل ارضه مسجداً واذن للناس

في الصلاة فيه) ار اذن فيه واقام (او) جبل ارضه ، مقبرة واذن (للناس (في الدفن فيها) ار سقاية وشرعها لهم لان العرف جار بذلك وفيه دلالة على الوقف (وصرىحه) اى صريح القول ، وقمت وحجست وسببت (فتى اى بسيفه منها صار وقعا من غير الضمام امرزايد (وكابته تصدقت وحرمت وابدت) لانه لم يثبت لها فيه عرف لعوى ولا شرعى ، فشرط النية مع الكناية او اقتران الكناية : (احدى الالفاظ الخمسة) الباقية من الصريح والكناية كتصدقت بكذا صدقة موقوفة او محبسة او مسبلة او محرمة او مؤبدة لان اللفظ يترجح بذلك لارادة الوقف (او) اقترانها : (بحكم الوقف) كقوله تصدقت بكذا صدقة لاتباع ولا تورث (ويشترط فيه) اربعة شروط الاول (المفعة) اى ان تكون العين ينتفع بها (دائما من عين) فلا يصح وقف سى فى الذمة كبعد ودار ولو وصفه كالهبة (ينتفع به مع بقاء عينه كمقار وحيطان ونحوها من اناث وسلاح ولا يصح وقف المنفعة كخدمة عبد موسى له بها ولا عين لا يصح بيعها كحر وام ولد ولا مالا ينتفع به مع بقاءه كطعام لاكل ويصح وقف المنسحق والماء والمشاع (و) الشرط الثانى (ان يكون على بر) اذا كان على جهة عامة لان المقصود منه التقرب الى الله تعالى واذا لم يكن على بر لم يحصل المقصود (كالمساجد والقناطر والمساكين) والسقايات وكتب العلم (والاقارب من مسلم وذمى) لان القريب الذمى موضع القرية بدليل جواز الصدقة عليه ووقفت صفية رضى الله عنها على اخ لها يهودى فيصح الوقف على كافر مدين (غير حرى ، ومردد لا تماء الدوام لانهما متمتولان عن قرب) (و) غير (كنيسة ربعة ربيت نذر وصومعه فلا يصح الوقف عليها لانها بنيت للكفر والمسلم والذمى فى ذاك سواء) (و) غير (لسخ التورية والانجيل وكتب زندقية) وبدع مضلة فلا يصح الوقف على ذلك لانه اعانة على معصية وقد غضب النبي صلى الله عليه وسلم حين رأى مع عمر شيئا استكتبه من التورية وقال افنى ذلك انت يا ابن الخطاب لم آت بها ببضاء نقية ولو كان اخى موسى حيا ما وسعها الا اتباعى ولا يصح ايضا على قطاع الطريق والمغانى او فقرا اهل الذمة او التسوير على قبر او تجيره او على من يقيم عنده او يخدمه ولا وقف ستور لغير الكمية (وكذا الوصية) فلا تصح على من لا يصح الوقف عليه (و) كذا

(الوقف على نفسه (٥)) قال الامام لا اعرف الوقف الا ما اخرجه
 لله تعالى او في سبيله فان وقفه عليه حتى يموت فلا اصرفه لان الوقف
 اما عليك للرقبة او المنفعة ولا يجوز له ان يملك نفسه من نفسه ويصرف
 في الحال لمن بعده كمنقطع الابتدا فان وقف على غيره واستثنى
 كل الغلة او بعضها او الاكل منه مدة حياته او مدة معلومة صح الوقف
 والشرط كشرط عمر رضى الله عنه اكل الوالى منها وكان هو الوالى عليها
 وفعله جماعة من الصحابة والشرط الثالث ما اشار اليه بقوله (ويشترط في غير)
 الوقف على (المسجد ونحوه) كالرباط والقنطرة (ان يكون على معين يملك)
 مائكا ثابتا لان الوقف تملك فلا يصح على مجهول كرجل ومسجد ولا على
 احد هذين ولا على عبد ومكاتب و (لا) على (ملك) وجنى وميت
 (وحيد) ان وحل (اصاله ولا على من سيولد ويصح على ولده ومن يولد له
 ويدخل الحمل والمعدوم تبعا للشرط الرابع ان يقف ناجزا فلا يصح موقتا
 ولا معلقا الا بموت واذا شرط ان يبيعه متى شاء او يهبه او يرجع فيه
 بطل الوقف والشرط قاله في الشرح (لا قبوله) اى قبول الوقف فلا
 يشترط ولو كان على معين (ولا اخراجه عن يده) لانه ازالة ملك يمنع
 البيع فلم يعتبر فيه ذلك كاعتق وان وقف على عبده ثم المساكين صرف
 في الحال لهم وان وقف على جهة تنقطع كاولاده ولم يذكر ما لا اوقال
 هـ ا وقف ولم يعين جهة صح وصرف بعد اولاده لورثة الواقف نسبا على
 قدر ارضهم وقفوا عليهم لان الوقف مصرفه البر واقاربه اولى الناس بـه
 فان لم يكونوا فعلى المساكين ^{بـ} فصل ويحب العمل بشرط الواقف ^{جـ} لان
 عمر رضى الله عنه وقف وقتنا وشرط فيه شروطا ولو لم يجب اتباع شرطه
 لم يكن في اشتراطه فائدة (في جمع) بان يقف على اولاده واولاد اولاده
 وسنله وعقبه (وتقديم) بان يقف على اولاده مثلا يقدم الاقربه او الادين
 او المريض ونحوه (وضد ذلك) فـ ضد الجمع بان يقف على ولده زيد ثم
 اولاده وضد التقديم التاخير بان يقف على ولد فلان بعد بنى فلان
 (واعتبار وصف وعدمه) بان يقول على اولاده الفقهاء فيختص بهم او
 يطاق فيمهمهم وغيرهم (والترتيب) بان يقول على اولادى ثم اولادهم ثم

(٥) قوله على نفسه الخ وعنه يصح الوقف على العس قال المفتي احتاره جماعة وعليه
 الحمل وهو اطهر اه منتهى

اولاد اولادهم (ونظر) بان يقول الناظر فلان فان مات ففلان لان عمر
رضي الله عنه جعل وقفه الى خصة تليه ما عاشت ثم يليه ذو الراي من
اهلهما (وغير ذلك) كشرط ان لا يوجر او قدر مدة الاجارة او ان
لا ينزل فيه فاسق او شرير او متجوه ونحوه وان نزل مستحق تنزيلا
شرعيا لم يجز صرفه بلا موجب شرعي (فان اطلق) في الموقوف عليه
(ولم يشترط) وصفا (استوى الغني والذكر وضدها) اي الفقير والاخي
لعدم ما يقتضي التخصيص (والنظر) فيما اذا لم بشرط النظر لاحد او شرط
لا انسان ومات (للموقوف عليه) المعين لاه ملكه وغلته له فان كان واحدا
استقل به مطلقا وان كانوا جماعة فهو بينهم على قدر حصصهم وان كان
صغيرا او نحوه قام وليه مقامه فيه وان كان الوقف على مسجد او من لا يمكن
حصصهم كالمساكين فللحاكم وله ان يستيب فيه (وان وقف على ولده) او
اولاده (او ولد غيره ثم على المساكين فهو لولده) الموجودين حين الوقف
(الذكور والامات) واخثاني لان اللفظ يسلمهم (بالسوية) لانه شرك بينهم
واطلاقتها يقتضي التسوية كما لو اقر لهم بشيء ولا يدخل فيهم الولد المنفي
بلعان لانه لا يسمى ولده (ثم) بعد اولاده (او ولد بنيه) وان سفلوا لانه
ولده ويستحقونه مرتبا وجدوا حين الوقف او لا (دون) ولد (بناته)
فلا يدخل ولد البنات في الوقف على الاولاد الا بنص او قرينة لعدم
دخولهم في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم (كما لو قال على ولد ولده
وذريته لصابه) او عقبه او نسله فيدخل ولد البنين وجدوا حالة الوقف
او لا دون ولد البنات الا بنص او قرينة والعطف بهم للترتيب فلا يستحق
البطن الثاني شيئا حتى يقرض الاول الا ان يقول من مات عن ولد
فصبيه لولده والعطف بالواو للتشريك (ولو قال على بنيه او بنى فلان
اخص بذكورهم) لان لفظ البنين وضع لذلك حقيقة قال تعالى اله البنات
ولكم البنون (الا ان يكونوا قبيلة) كبنى هاشم وتمم وقضاع (فيدخل
فيه النساء) لان اسم القبيلة يشمل ذكرها واساها (دون اولادهم من
غيرهم) لانهم لا ينتسبون الى القبيلة الموقوف عليها (والقرابة) اذا وقف
على قرابته او قرابة زيد (واهل بيته وقومه) وسبائه (يسمى الذكر
والاخي من اولاده و) اولاد (ابيه و) اولاد (جده و) اولاد (جد
ابيه) فقط لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجاوز بنى هاشم بسهم ذوي

القربي ولم يعط قرابة امه وهم بنو زهرة شيئاً ويستوى فيه الذكر والاثنى والكبير والصغير والقريب والبعيد والغني والفقير لشمول اللفظ لهم ولا يدخل فيهم من يخالف دينه وان وقف على ذوى رحمه شمل كل قرابة له من جهة الاباء والامهات والاولاد لان الرحم يستلهم والمولى يتساول المولى من فوق واسفل (وان وجدت قرينة تقتضى ارادة الاماث او) تقتضى (حرمانهن عمل بها) اى بالقرينة لان دلالتها كدلالة اللفظ (واذا وقف على جماعة يمكن حصرهم) كاولاده او اولاد زيد وليسوا قبيلة (وجب تعميمهم والتساوى) بينهم لان اللفظ يقتضى ذلك وقد امكن الوفاء به فوجب العمل بمقتضاه فان كان الوقف في ابتداءه على من يمكن استيعابه فصار مما لا يمكن استيعابه كوقف على رضى الله عنه وجب تعميم من امكن منهم والتسوية بينهم (والا) يمكن حصرهم واستيعابهم كبنى هاشم وتميم لم يجب تعميمهم لانه غير ممكن و (جاز التفضيل) لبعضهم على بعض لانه اذا جاز حرمانه جاز تفضيل غيره عليه (والاقتصار على احدهم) لان مقصود الواقف بر ذلك الجنس وذلك يحصل بالدفع الى واحد منهم وان وقف مدرسة او رباطا او نحوهما على طائفة اختصت بهم وان عين اماماً او نحوهم تعيين والوصية في ذلك كالوقف ﴿ فصل والوقف عقد لازم ﴾ بمجرد القول وان لم يحكم به حاكم كالعق لقوله عليه السلام لا يباع اصلها ولا يوهب ولا يورث قال الترمذى العمل على هذا الحديث عند اهل العلم ﴿ لا يجوز فسحه ﴾ باقالة ولا غيرها لانه موبد (ولا يباع) ولا يتاقل به (الا ان تعطل منافعه) بالكلية كدار انهدمت او ارض خربت وعادت مواتا ولم تمكن عمارتها فيباع لما روى ان عمر رضى الله عنه كتب الى سعد لما بلغه ان بيت المال الذى بالكوفة قرب ان انقل المسجد الذى بالمارين واجعل بيت المال في قبلة المسجد فانه لن يزال في المسجد مصلى وكان هذا بمشهد من الصحابة ولم يظهر خلافه فكان كالاجماع ولو شرط الواقف ان لا يباع اذن ففاسد (ويصرف ثمنه في مثله) لانه اقرب الى غرض الواقف فان تعذر مثله ففي بعض مثله ويصير وقفا بمجرد البراء وكذا فرس حيس لا يصلح لغزو (ولو انه) اى الوقف (مسجد) ولم ينتفع به في موضعه فيباع اذا خربت محاته (واثله) اى ويجوز بيع اثنائه وصرفها في عمارته (وما فضل عن حاجته) من حصره وزينه وفقته ونحوها (جاز صرفه الى مسجد

(آخر) لانه انتفاع به في جنس ما وقف له (والصدقة به على فقرا المسلمين)
لان شعبة بن عثمان الحجي كان يتصدق بخلق الكعبة وروى الحلال
باسناده ان عائشة امرته بذلك ولانه مال لله تعالى لم يبق له مصرف
فصرف الى المساكين وفضل موقوف على معين استحقاقه مقدر يتعين
ارصاده ونص فين وقف على قطرة فانحرف الماء يرصد لعله يرجع
وان وقف على ثغر فاحتل صرف في ثغر مثله وعلى قياسه مسجد ورباط
ونحوهما ولا يجوز غرس شجرة ولا حفر يرب بالمسجد واذا غرس الناظر
او بنى في الوقف من مال الوقف او من ماله ونواه للوقف فلو وقف
قال في القروع ويتوجه في غرس اجنبي انه للوقف بنيت به باب الهبة
والعطية في الهبة من هبوب الريح اى مروره يقال وهبت له شيئا
وهيا باسكان الهاء وفتحها وهبة والاتهاب قبول الهبة والاستيحاب سوال
الهبة والعطية هنا الهبة في مرض الموت (وهى التبرع) من جائز التصرف
(بتملك ماله المعلوم الموجود في حياته غيره) مفعول تملك بما يعد هبة
عرفا فخرج بالتبرع عقود المعاوضات كالبيع والاجارة والتملك الاباحة
كالعارية وبالمال نحو الكلب وبالمعلوم المجهول وبالموجود المعلوم فلا تصح
الهبة فيها وبالحياة الوصية (وان شرط) العاقد (فيها عوضا معلوما ف) ي
(بيع) لانه تملك بعوض معلوم ويثبت الخيار والشفعة فان كان العوض
مجهولا لم تصح وحكمها كالبيع الفاسد فيردها بزيادتها مطلقا وان تافت
رد قيمتها والهبة المطلقة لا تقتضى عوضا سواء كانت لمثله او دونه
او اعلا منه وان اختلفا في شرط عوض فقول منكر يمينه (ولا يصح)
ان يهب (مجهولا) كالحمل في البطن والبن في الضرع (الا ما تعذر
علمه) كما لو اختلط مال اثنين على وجه لا يتميز فوهب احدهما لرفيقه
نصيبه منه فيصح للحاجة كالصلح ولا يصح ايضا هبة مالا يقدر على تسليمه
كالا بق والشارد (وتنقذ) الهبة (بالايجاب والقبول) بان يقول
وهبتك او اهديتك او اعطيتك فيقول قات او رضيت ونحوه
(و) (المعاطات الدالة عليها) اى على الهبة لانه عليه السلام كان يهدى
ويهدى اليه ويعطى ويعطى ويفرق الصدقات ويامر سعاته باخذها
وتقرئها وكان اصحابه يفعلون ذلك ولم ينقل عنهم ايجاب ولا قبول ولو
كان شرطا لنقل عنهم نقلا متواترا او مشتهرا (وتلزم بالقبض باذن

واهب (لما روى مالك عن عائشة ان ابا بكر نحلها جزاذا عشرين وسقا
 من ماله بالعالية فلما مرض قال يا بنية كنت نحاتك جزاذا عشرين وسقا
 ولو كنت حزتيه او قبضتيه كان لك فلان هو اليوم مال وارث فاقسموه
 على كتاب الله تعالى وروى ابن عيينة عن عمر نحوه ولم يعرف لهما في الصحابة
 مخالف (الا ما كان في يد متب) وديعة او غصبا ونحوها لان قبضه
 مستدام فانتفى عن الابتدا (ووارث الواهب) اذا مات قبل القبض
 (يقوم مقامه) في الاذن والرجوع لانه عقد يؤل الى الزوم فلم يفسخ
 بالموت كالبيع في مدة الخيار وتبطل بموت المتب ويقبل ويقبض
 للصغير ونحوه وله وما اتبه عبد غير مكاتب وقبله فهو لسيدته ويصح قبوله
 بلا اذن سيده (ومن ابرأ غريمه من دينه) ولو قبل وجوبه (بلفظ
 الاحلال او الصدقة او الهبة ونحوها) كالاسقاط او الترك او التخليك
 او الغفو (برئت ذمته ولو) رده ولو (لم يقبل) لانه اسقاط حق فلم يفقر الى
 القبول كالعتق ولو كان المبرأ منه مجهولا لكن لو جهله ربه وكتمه المدين
 خوفا من انه لو علمه لم يبرئه لم تصح البراءة ولو ابرأ احد غريمه او من احد
 دينيه لم تصح لابهام المحل (ويجوز هبة كل عين تباع) وهبة جزء مشاع
 منها اذا كان معلوما (و) هبة (كلب يقتل) ونجاسة يباح دفعها كالوصية
 ولا تصح معلقة ولا موقفة الا نحو جعلتها لك عمرك او حياتك او عمري
 او ما بقيت قصص وتكون لموهور له ولورثته بعده وان قال سكتاء لك
 عمرك او غلته او خدمته لك او منحنكه فعارية لانها هبة المنافع ومن
 باع او وهب فاسدا ثم تصرف في العين بمقد صحيح صح الثاني لانه تصرف
 في ملكه فصل يجب التعديل في عطية اولاده بقدر ارثهم *
 للذكر مثل حظ الانثيين اقتداء بقسمة الله تعالى وقياسا لحال الحياة
 على حال الموت قال عطا ماکونوا يقسمون الا على كتاب الله تعالى وسائر
 الاقارب في ذلك كالاولاد (فان فضل بعضهم) بان اعطاء فوق ارثه
 او حصته (سوى) وجوبا (برجوع) حيث امكن (او زيادة)
 المفضول ليساوى الفاضل او اعطاء ليستوا لقوله عليه السلام اتقوا
 الله واعدلوا بين اولادكم متفق عليه مختصرا وتحرم الشهادة على
 التخصيص او التفضيل نملا واداء ان علم وكذا كل عقد فاسد عنده
 مختلف فيه (فان مات) الواهب (قبله) اي قبل الرجوع او الزيادة

(ثابت) للمطى فليس لبقية الورثة الرجوع الا ان يكون بمرض الموت
 فيقف على اجارة الباقي (ولا يجوز لواهب ان يرجع في هبته
 اللازمة) لحديث ابن عباس مرفوعا العايد في هبته كالكلب يقي ثم
 يعود في قيئه متفق عليه (الا الاب) فله الرجوع قصد التسوية او لا
 مسلما كان او كافرا لقوله عليه السلام لا يحل للرجل ان يعطى العطية
 فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده رواه الخمسة وصححه الترمذى من
 حديث عمر وابن عباس ولا يمنع الرجوع نقص العين او تلف بعضها
 او زيادة منفصلة ويتمتع بزيادة متصلة وبيعه وهبته ورهنه ما لم ينك
 (وله) اى لاب حر (ان ياخذ ويملك من مال ولده مالا يضره
 ولا يحتاجه) لحديث عائشة مرفوعا ان اطيب ما اكتم من كسبكم وان
 اولادكم من كسبكم رواه سعيد والترمذى وحسنه وسواء كان الوالد
 محتاجا او لا وسواء كان الولد كبيرا او صغيرا ذكرا او انثى وليس له ان
 يملك ما يضر بالولد او تعلق به حاجته ولا ما يعطيه ولدا اخر ولا في
 مرض موت احدهما الخوف (فان تصرف) والده (في ماله) قبل
 تملكه وقبضه (ولو فيما وهبه له) اى لولده واقبضه اياه (ببيع) او
 هبة (او عتق او ابراء) غريم ولده من دينه لم يصح تصرفه لان ملك
 الولد على مال نفسه تام يصح تصرفه فيه ولو كان للغير او مشتركا لم
 يجوز (او اراد اخذه) اى اراد الوالد اخذ ما وهبه لولده (قبل رجوعه)
 في هبته بالقول كرجعت فيها (او) اراد اخذ مال ولده قبل (تملكه
 بقول او نية وقبض معتبر لم يصح) تصرفه لانه لا يملكه الا بالقبض مع
 القول او الية فلا ينفذ تصرفه فيه قبل ذلك (بل بمعه) اى بعد
 القبض المعتبر مع القول او النية لصيرورته ملكا له بذلك وان وطى جارية
 ابنه فاجباها صارت ام ولد له وولده حر ولا حد ولا مهر عا له ان لم يكن
 الابن وطئها (وليس للولد مطالبة ابيه بدين ونحوه) كقيمة متلف
 وارث جنابة لما روى الحلال ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
 بابيه يقتضيه ديننا عليه فقال انت ومالك لا بيبك (الا بنفقت الواجبة عايه
 فان له مطالبة بها وحبسها عليها) لضرورة حفظ النفس وله الطلب
 بعين مال له بيد ابيه فان مات الابن فليس لورثته مطالبة الاب بدين
 ونحوه كمورثهم وان مات الاب رجع الابن بدينه في تركته والصدقة

في العطية (لوقوعها لازمة (و) الثاني انه (لا يملك الرجوع فيها) اى في العطية بعد قبضها لانها تقع لازمة في حق المظى وتنقل الى المظى في الحياة ولو كثرت وانما منع من التبرع بالزايد على الثالث لحق الورثة بخلاف الوصية فانه يملك الرجوع فيها (و) الثالث ان العطية (يعتبر القبول لها عند وجودها) لانها تملك في الحال بخلاف الوصية فانها تملك بعد الموت فاعتبر عند وجوده (و) الرابع ان العطية (يثبت الملك) فيها (اذن) اى عند قبولها كالهبة لكن يكون مراعا لانا لانعلم هل هو مريض الموت او لا ولا نعلم هل يستفيد مالا او يتلف شئ من ماله فتوقفا لنعلم عاقبة امره فاذا خرجت من الثلث تبينا ان الملك كان ثابتا من حينه والا فبقدره (والوصية بخلاف ذلك) فلا تملك قبل الموت لانها تملك بعده فلا تقدمه واذا ملك المريض من يعق عليه بهمة او وصية او اقرانه اعتق ابن عمه في صحته عتقا من راس المال وورثا لانه حر حين موت مورثه لا مانع به ولا يكون عتقهم وصية ولو دبر ابن عمه عتق ولم يرت وان قال انت حر آخر حياتى عتق وورث

— كـ ا ب الـ و ص ا ي ا —

جمع وصية مأخوذة من وصيت الشئ اذا وصلته فالموصى وصل ما كان له في حياته بما بعد موته واصطلاحا الامر بالتصرف بعد الموت او التبرع بالمال بعده وتصح الوصية من البالغ الرشيد ومن العبي العاقل والسفيه بالمال ومن الاخرس باشارة منهومة وان وجدت وصية انسان بخطه الثالث بينة او اقرار ورثة صحت ويستحب ان يكتب وصيته ويشهد عاها و (يسن لمن ترك خيرا وهو المال الكثير) عرفا (ان يوصى بالخمس) روى عن ابي بكر وعلى وهو ظاهر قول السلف قال ابو بكر رضيت بما رضى الله به لنفسه يعنى في قوله تعالى واعلموا اننا غنم من شئ فان لله خمس (ولا تجوز) الوصية (باكثر من الثلث لاجنى) لمن له وارث (ولا لوارث بشئ) الا باجارة الورثة لهما بعد الموت (لقول النى صلى الله عليه وسلم لسعد حين قال اوصى بما لى كله قال لا قال فالشطر قال لا قال فالثلث قال الثلث والثلث كثير متفق عليه وقوله عليه السلام لا وصية لوارث رواه احمد وابو داود والترمذى وحسنه وان وصى لكل وارث

بمعين بقدر ارثه جاز لان حق الوارث في القدر لا في العين والوصية بالثلث فما دون لاجبي تلزم بلا اجازة واذا اجاز الورثة ما زاد على الثلث او لوارث (ف) انها (تصح تنفيذا) لانها امضاء لقول المورث بلفظ اجزت او امضيت او نفذت ولا تعتبر لها احكام الهبة (وتكره وصية فقير) عرفا (وارثه محتج) لانه عدل عن اقراره بالمواهب الى الاجانب (وتجاوز) الوصية (بالكل لمن لا وارث له) روى عن ابن مسعود لان المنع فيما زاد على الثلث لحق الورثة فاذا عدموا زال المانع (وان لم يف الثلث بالوصايا) ولم تجز الورثة (فالتقص) على الجميع (بالقسط) فيتحاصون ولا فرق بين متقدمها ومتاخرها والعق وغيره لانهم تساوا في الاصل وتفاوتوا في المقدار فوجب الخاصة كمسائل العول (وان اوصى لوارث فصار عند الموت غير وارث) كاخ حجب بابن تجمد (صحت) الوصية اعتباراً بحال الموت لانه الحال الذي يحصل به الانتقال الى الوارث والموصى له (والعكس بالعكس) فمن اوصى لاخته مع وجود ابنه فمات ابنه بطلت الوصية ان لم تجز باقي الورثة (ويستبر) ملك الموصى له المعين الموصى به (القبول) بالقول او ما قام مقامه كالهبة (بعد الموت) لانه وقت تبوت حقه وهو على التراخي فيصح (وان طال) الزمن بين القبول والموت و (لا) يصح القبول (قبله) اى قبل الموت لانه لم يثبت له حق وان كانت الوصية لغير معين كالفقراء او من لا يمكن حصرهم كبنى تميم او مصلحة مسجد ومحوه او حج لم تقتصر الى قبول ولزمت بمجرد الموت (ويثبت الملك به) اى بالقبول (عقب الموت) قدمه في الرعاية والصحيح ان الملك حين القبول كسائر العقود لان القبول سبب والحكم لا يتقدم سببه فما حدث قبل القبول من غناء منفصل فهو للورثة والمتصل يتبعها (ومن قبلها) اى الوصية (ثم ردها) ولو قبل القبض (لم يصح الرد) لان ملكه قد استقر عليها بالقبول الا ان يرضى الورثة بذلك فتكون هبة منه لهم تعتبر بشروطها (ويجوز الرجوع في الوصية) لقول عمر يغير الرجل ما شاء في وصيته فاذا قال رجعت في وصيتي او ابطالتها ونحوه بطلت وكذا ان وجد منه ما يدل على الرجوع (وان قال) الموصى (ان قدم زيد فله ما وصيت به لعمرو فقدم) زيد (في حياته) اى حياة الموصى (فله) اى فالوصية لزيد لرجوعه عن الاول وصرفه الى

الثاني معلقا بالشرط وقد وجد (و) ان قدم زيد (بعدها) اى بعد حياة الموصى فالوصية (لعمرو) لانه لما مات قبل قدومه استقرت له لعدم الشرط في زيد لان قدومه انما كان بعد ملك الاول وانقطاع حق الموصى منه (ويخرج) وصى فوارث فحكم (الواجب كله من دين ورحم وغيره) كزكاة ونذر وكفارة (من كل ماله بعد موته وان لم يوص به) لقوله تعالى من بعد وصية يوصى بها او دين ولقول على قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدين قبل الوصية رواه الترمذى (فان قال ادوا الواجب من ثلثي بدى به) اى بالواجب (فان بقى منه) اى من الثلث (شئ اخذه صاحب التبرع) لتعين الموصى (والا) يفضل شئ (سقط) التبرع لانه لم يوص له بشئ الا ان يحيز الورثة فيعطى ما اوصى له به وان بقى من الواجب شئ تم من راس المال في باب الموصى له تصح في الوصية (لمن يصح غلظه) من مسلم وكافر لقوله تعالى الا ان تفعلوا الى اولياتكم معروفا قال محمد بن الحنفية هو وصية المسلم لليهودى والصراى وتصح لمكاتبه ومدبره وام ولده (ولعبده بمشاع كثلته) لاهما وصية تضمنت العتق بثالث ماله (ويتق منه بقدره) اى بقدر الثلث فان كان ثلثة مائة وقيمة العبد مائة فاقطعت كل لانه يملك من كل جزء من المال مائة مشاعا ومن جلته نفسه فيملك ثلثها فيعتق ويسرى الى بقيته (ويأخذ الفاضل) من الثلث لانه صار حرا وان لم يخرج من الثلث عتق منه بقدر الثلث (و) ان وصى (بماية او بجمعين) كدار وثوب (لا تصح) هذه الوصية (له) اى لعبده لانه بصير ملكا للورثة فما وصى له به فهو اهم فكانه وصى لورثته بما يرثونه فلا فائدة فيه ولا تصح ابد غيره (وتصح الوصية) بحمل (بتحقيق وجوده قباها) لجريها مجرى الارث (و) تصح ايضا (لحمل بتحقيق وجوده قباها) اى قبل الوصية بان اشعه لاقط من ستة اشهر من الوصية ان كانت فراشا او لاقط من اربع سنين ان لم تكن كذلك ولا تصح لمن تحمل به هذه المرأة (واذا وصى من لا حج عليه ان يحج عنه بالف صرف من ثلثة مائة حجة بعد اخرى حتى ينفذ) الالف راكبا او راجلا لانه وصى بها في جهة قرينة فوجب صرفها فيها فلو لم يكف الالف او البقية حج به من حيث يبلغه ان قال حجة بالف دفع لمن يحج به واحدة عملا بالوصية حيث خرج من الثلث والا فبقدره

وما فضل منها فهو لمن يحج لانه قصد ارفاقه (ولا تصح) الوصية (الملك)
 وجنى (وبهية وميت) كالهبة لهم لعدم صحة تملكهم (فان وصى لحي وميت
 يعلم موته فالكل للحي) لانه لما اوصى بذلك مع علمه بموته فكانه قصد
 الوصية للحي وحده (وان جهل) موته (ف) للمحي (النصف) من
 الموصى به لانه اضاف الوصية اليهما ولا قرينة تدل على عدم ارادة
 الاخر ولا تصح الوصية لكنيسة وبيت بار او عمارتهما ولا لكتب
 التورية والايجل ونحوها (وان وصى بماله لابنيه واجنبي فردا) وصيته
 (فله التسع) لانه بالرد رجعت الوصية الى الثلث والموصى له اثنان
 والاجنبي فله ثلث الثلث وهو تسع وان وصى لزيد والفقراء والمساكين بثلثه
 فلزيد التسع ولا يدفع له شئ بالفقر لان العطف يقتضى المغايرة ولو
 اوصى بثلثه للمساكين وله اقارب محايج غير وارثين لم يوص لم يوص لهم فهم
 احق به (باب الموصى به تصح بما يعجز عن تسليته كابق وطير
 فى هواء (وحمل فى بطن ولبن فى ضرع لانها تصح بالمعدوم فهذا اولى
 (و) تصح (بالمعدوم ك) وصية (بما يحمل حيوانه) وامته (وشجرته ابدان
 اومدة معينة) كسنة ولا يلزم الوارث السقي لانه لم يضمن تسليها بخلاف بائع
 (فان) حصل شئ فهو للموصى له بمقتضى الوصية وان (لم يحصل منه شئ بطلت
 الوصية) لانه لم تصادف محلا (وتصح (ما فيه فقع مباح من) كلب
 صيد ونحوه) كحرث وماشية (وبزيت متجسس) لغير مسجد (و) للموصى
 (له ثائهما) اى ثلث الكلب والزيت المتجسس (ولو كثر المال ان لم
 تجز الورثة) لان موضوع الوصية على سلامة ثلث التركة للورثة وليس
 من التركة شئ من جنس الموصى به وان وصى بكلب ولم يكن له كلب لم
 تصح الوصية (وتصح بمجهول كمبد وشاة) لانها اذا صحت بالمعدوم فالمجهول
 اولى (ويعطى) الموصى له (ما يقع عليه الاسم) لانه اليقين كالاقرار
 فان اختلف الاسم بالحقيقة والعرف قدم (العرف) فى اختيار الموفق وحزم
 به فى الوجيز والتبصرة لانه المتبادر الى الفهم وقال الاصحاب تغلب الحقيقة
 لانها الاصل (واذا وصى بثلثه) او نحوه (فاستحدث مالا ولو دية)
 بان تثل عمداً او خطأ واخذت دينه (دخل) ذلك (فى الوصية)
 لانها تجب الميت بدل نفسه ونفسه له فكذا بدلها ويتنفس منها دينه
 ومؤنة تجهيزه (ومن اوصى له بمعين فتلف) قبل موت الموصى او بعده

قبل القبول (بطلت) الوصية لزوال حق الموصى له (وان تلف المال)
كله (غيره) اى غير المعين الموصى به (فهو للموصى له) لان حقوق الورثة
لم تمنع به تعيينه للموصى له (ان خرج من ثلث المال الحاصل للورثة)
والا فبقدر الثلث والاعتبار فى قيمة الوصية ليعرف خروجها من
الثلث وعدمه بحالة الموت لانها -الة لزوم الوصية وان كان ماعدا
المعين ديناً او غائباً احد الموصى له ثلث الموصى به وكل ما اقتضى
من الدين او حضر من الغائب شئ ملك من الموصى به قدر ثلثه حتى
يملكه كله ﴿ باب الوصية بالانصاء والاجزاء ﴾ الانصاء جمع نصيب
والاجزاء جمع جزء (اذا اوصى بمثل نصيب وارث معين فله
مثل نصيبه مضموماً الى المسئلة) فتصح مسئلة الورثة وتزيد عليها
مثل نصيب ذلك المعين فهو الوصية وكذا لو اسقط لفظ مثل (فاذا
اوصى بمثل نصيب ابنة) او بنصبيه (وله ابنان فله) اى للموصى له
(الثلث) لان ذلك مثل ما يحصل لابنه (وان كانوا ثلاثة) للموصى
(له الربع) لما سبق (وان كان معهم بنت فله التسمان) لان المسئلة
من سبعة لكل ابن سهمان وللانثى سهم ويزاد عليها مثل نصيب
ابن قصير تسعة فالانثان منها تسعان (وان وصى له بمثل نصيب
احد ورثته ولم يبين) ذلك الوارث (كان له مثل ما لاقلمه نصيباً)
لانه اليقين وما زاد مشكوك فيه (فع ابن وبنت) له (ربع) مثل
نصيب البنت (ومع زوجة وابن) له (تسع) مثل نصيب الزوجة
وان وصى بضعف نصيب ابنه فله مثلاه وبضعفيه فله ثلاثة امثاله
وبثلاثة اضعافه فله اربعة امثاله وهكذا (و) ان اوصى (بسهم من
ماله فله سدس) بمنزلة سدس مفروض وهو قول على وابن مسعود
لان السهم فى كلام العرب السدس قاله اياس بن معاوية وروى ابن
مسعود ان رجلاً اوصى لآخر بسهم من المال فاعطاه النبي صلى الله
عليه وسلم السدس (و) ان اوصى (بشئ او جزء او حظ) او
نصيب او قسط (اعطاه الوارث ماشاء) مما يتولى لانه لاحد له فى
اللغة ولا فى الشرع فكان على اطلاقه ﴿ باب الموصى اليه ﴾
لاباس بالدخول فى الوصية لمن قوى عليه ووثق من نفسه لفعل
العجاجة رضى الله عنهم (نصح وصية المسلم الى كل مسلم مكلف عدل رشيد

(ولو) امرأة او مستورا او عاجزا ويضم اليه امين او (عبد) لانه
تصح استنابته في الحياة تصح ان يوصى اليه كالحق (ويقبل) عد غير
الموصى (باذن سيده) لان منافعه مستحقة له فلا يفوتها عليه بغير اذنه
(واذا اوصى ال زيد و) اوصى (بمده الى عمرو ولم يعزل زيدا
اشتركا) كما لو اوصى اليهما مما (ولا ينفرد احدهما بتصرف لم يجعله)
موص (له) لانه لم يرض بنظره وحده كالوكيان وان غاب احدهما او
مات اقام الحاكم مقامه امينا وان جعل لاحدهما او لكل منهما ان ينفرد
بالتصرف صح ويصح قبول الموصى اليه الوصية في حياة الموصى وبعد
موته وله عزل نفسه متى شاء وليس للموصى اليه ان يوصى الا ان يجعل
اليه (ولا تصح وصية الا في تصرف معلوم) ليعلم الوصى ما وصى اليه
به ليحفظه ويتصرف فيه (يملكه الموصى كقضاء دينه وتفرقة ثلثه
والنظر لصغاره) لان الوصى يتصرف بالاذن فلم يجز الا فيما يملكه
الموصى كالوكالة (ولا تصح) الوصية (بما لا يملكه الموصى كوصية المرأة
بالنظر في حق اولادها الاصاغر ونحو ذلك) كوصية الرجل بالنظر
على بالغ رشيد فلا تصح لعدم ولاية الموصى حال الحياة (ومن وصى)
اليه (في شيء لم يصبر وصيا في غيره) لانه استبعاد التصرف بالاذن
فكان مقصورا على ما اذن فيه كالوكيل ومن اوصى بقضاء دين معين
فابي الورثة او جحدوا وتمذروا ثباته قضاء باطنا بغير علمهم وكذا
ان اوصى اليه بتفريق ثلثه وابوا او جحدوا اخرجه مما في يده باطنا وتصح
وصية كافر الى مسلم ان لم تكن تركته بحجر حر والى عدل في دينه (وان
ظهر على الميت دين يستغرق) تركته (بعد تفرقة الوصى) الثالث الموصى اليه
بتفرقة (لم يضمن) الوصى لرب الدين شيئا لانه معذور بعدم علمه بالدين
وكذا ان جهل موصى له فتصدق به هو او حاكم ثم علم (وان قال ضع
ثلاثي حيث شئت) او اعطه لمن شئت او تصدق به على من شئت
(لم يحل) للموصى اخذه (له) لانه غليك ملكه بالاذن فلا يكون قابلا
له كالوكيل (ولا) دفعه (لولده) ولا سائر ورثته لانه متهم في حقهم
اغنياء كانوا او فقراء وان دعت الحاجة الى بيع بعض العقار لقضاء
دين او حاجة صغار وفي بيع بعضه ضرر فله البيع على الصغار
والكبار ان امتنعوا او غابوا (ومن مات بمكان لا حاكم به ولا وصى

جاز لبعض من حضره من المسلمين بيع تركته وعمل الاصلح حينئذ فيها
من بيع وغيره) لانه موضع ضرورة ويكفيه منها فان لم تكن
فمن عنده ويرجع عليها او على من تلزمه فقته ان نواه لداء
الحاجة لذلك

كتاب الفرائض

جمع فريضة بمعنى معروضة اى مقدرة فهى نصيب مقدر شرعا للمستحقه وقد
حث صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقال تعلموا الفرائض وعلموها الناس
فانى امرء مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان فى
الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما رواه احمد والترمذى والحاكم ولفظه
له (وهى) اى الفرائض (العلم بقسمة الموارث) جمع ميراث وهو المال
المخلف عن ميت ويقال له ايضا التراث ويسمى العارف بهذا العلم فارضا
وفريضيا وفرضيا وفرائضيا وقد منعه بعضهم ورده غيره (اسباب
الارث) وهو انتقال مال الميت الى حى بعده ثلاثة احدها (رحم)
اى قرابة قربت او بعدت قال تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض
(و) الثانى (نكاح) وهو عقد الزوجية الصحيح قال تعالى ولكم نصف
ما ترك ازواجكم الاية (و) الثالث (ولاء) عتق لحديث الولاء لحة لكحمة
النسب رواه ابن حبان فى صحيحه والحاكم وصححه والجمع على توريتهم من
الذكور عشرة الابن وابنه وان نزل والاب وابوه وان علا والاخ مطلقا
وابن الاخ لا من الام والعم لغير ام وابنه والزوج وذو الولاء ومن الاناث
سبع البنت وبنت الابن وان نزل والام والجدة والاخت والروجة والمعتمة
والورثة (ثلاثة) (ذو غرض وعصبة و) ذو (رحم) ويأتى يساهم واذا
اجتمع جميع المذكور ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج وجميع النساء
ورث منهن خمسة البنت وبنت الابن والام والروجة والشقيقة ويمكن الجمع
من الصنفين ورث الابوان والولدان واحد الزوجين (فذوا الفروض عشرة
الزوجان والابوان والجدة والبنات) الواحدة فأكثر (وبنات الابن)
كذلك (والاخوات من كل جهة) كذلك (والاخوة من الام) كذلك
ذكورا كانوا او اناثا (فالروح النصف) مع عدم الولد وولد الابن (ومع
وجود ولد) وارث (او ولد ابن) وارث (وان نزل) ذكراً كان او اثنى

واحداً أو متعدداً (الربع) لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان
 لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع (وللزوجة فاكتر نصف
 حالتيه فيهما فلها ربع مع عدم الفرع الوارث وتبين معه لقوله تعالى ولهن
 الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثلث (ولكل
 من الاب والجدة السدس بالفرض مع ذكور الولد او ولد الابن) اى مع
 ذكر فاكتر من ولد الصلب او ذكر فاكتر من ولد الابن لقوله تعالى
 ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد (ويرثان بالتعصيب
 مع عدم الولد) الذكر والاخى (و) عدم (ولد الابن) كذلك لقوله تعالى
 فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللامه الثلث فاضاف الميراث اليهما ثم جعل
 للام الثلث فكان الباقي للاب (و) يرثان (بالفرض والتعصيب مع اماتهما)
 اى امات الاولاد او اولاد الابن واحدة كى او اكثر فمات عن اب
 وبنت او جد فثلثت النصف وللاب او الجدة السدس فرضا لما سبق والباقي
 تعصياً لحديث الحقوا المرائض باهلها فسا بقى فهو لاولى رجل ذكر
 فصل والجدة لاب وان علا بج بمحض الذكور (مع ولد ابوين او)
 ولد اب (ذكر او اخى واحد او متعدد) كاخ منهم (فى مقاسمتهم المال
 او ما اقبلت الفروض لانهم تساوا فى الادلاء بالاب فتساوا فى الميراث
 وهذا قول زيد بن ثابت ومن وافقه فجدة واخ له سهمان ولها سهم جد
 واخ اكل سهم جد واخات له سهمان ولهما سهمان جد وثلاث اخوات
 له سهمان ولكل منهن سهم جد واخ واخات للجد سهمان وللأخ سهمان
 وللأخت سهم وفى جد وجدة واح للجد السدس والباقي للجد والأخ مقاسمة
 والأخ لام فأكبر ساقط بالجد كما يأتى (فان نقصته) اى الجدة (المقاسمة عن
 ثلث المال) اذا لم يكن مكرم صاحب فرض (اعطيه) اى اعطى ثلث المال كجد
 واخوين واخات فأكبر له الثلث والباقي لهم للذكر مثل حظ الانثيين وتساوى
 له المقاسمة والثلث فى جد واخوين وجد واربع اخوات وجد واخ واخاتين
 (ومع ذى فرض) كبنت او بنت ابن او زوج او زوجة او ام او جدة يعطى
 الجدة (بعده) اى بعد ذى الفرض واحداً كان او اكثر (الاحظ من المقاسمة)
 كزوجة وجد واخات من اربعة للجد سهمان وللزوجة سهم وللأخت سهم
 (او ثلث ما بقى) كام وحد وخمسة اخوة من ثمانية عشر للام ثلاثة اسهم
 وللجد ثلث الباقي خمسة ولكل اخ سهمان (او سدس الكل) كبنت وام

وجد وثلاثة اخوة (فان لم يبق) بعد ذوى الفروض (سوى السدس)
 كبت وبنت ابن وام وجد واخوة (اعطيه) اى اعطى الجبد السدس الباقي
 (وسقط الاخوة) مطلقاً لاستغراق الفروض التركية (الا) الاخوة في
 الاكدرية (وهى زوج وام واخت وجد للزوج النصف وللأم الثلث يضاف
 سدس باخذ الجبد ويفرض للاخت النصف فتعول لتسعة ثم ربيع الجبد
 والاخت للمقاسمة وسهامهما اربعة على ثلاثة عدد رؤسها فتصح من سبعة
 وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت اربعة سميت الاكدرية
 لتكديرها لاصول زيد في الجبد والاخوة (ولا يعول) في مسائل الجبد
 غيرها (ولا يفرض لاخت معه) اى مع الجبد ابتداء (الابه) اى بالاكدرية
 واما مسائل المعادة فيفرض فيها للشقيقة بعد اخذه نسيبه (وولد الاب)
 ذكر اكان او انثى واحداً او أكثر (اذا افردوا) عن ولد الابوين (معه)
 اى مع الجبد (كولد الابوين) فمما سبق (فان اجتمعوا) اى اجتمع الاشقاء
 وولد الاب عاذ ولد الابوين الجبد بولد الاب فاذا (قاسموه) اخذ عصبه ولد
 الابوين ما بيد ولد الاب) كجد واخ شقيق واخ لاب فللجد سهم والباقي
 للشقيق لانه اقوى تصيماً من الاخ للاب (و) تاخذ (اشاهم) اذا كانت
 واحدة فقط (تمام فرضها) وهو النصف (وما بقى لولد الاب) فجد وشقيقة
 واخ لاب تصح من عشرة للجبد اربعة وللشقيقة خمسة وللأخ لاب ما بقى
 وهو سهم فان كانت الشقيقات ثنتين فأكثر لم يتصور ان يبقى لولد الاب شئ
 فصل في احوال الام (وللأم السدس مع ولد او ولد ابن)
 ذكر او انثى واحد او متعدد لقوله تعالى ولا يوه لكل واحد منهما السدس
 مما ترك ان كان له ولد (او اثنتين) فأكثر من (من اخوة او اخوات) او
 منهما لمصهور قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس (و) لها (الثلث
 مع عدمهم) اى عدم الولد وولد الابن والعدد من الاخوة والاخوات
 لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث (و) ذاك الباقي
 وهو فى الحقيقة اما (السدس مع زوج وابوين) فتصح من ستة (و) اما
 (الربع مع زوجة وابوين وللأب مثلاًها) اى مثلاً الصييين فى المسئلتين
 ويسميان بالعرابين والعمريتين قضى فيهما عمر بذلك وتبعه عثمان وزيد
 ابن ثابت وابن مسعود رضى الله عنهم وولد الزنا والمنفى بامان عصبته بعد
 ذكور ولده عصبه امه فى ارث فقط فصل فى ميراث الجدة

(ترث أم الأم وأم الأب وأم أبي الأب) فقط (وإن علون أمومة السدس) لما روى سعيد في سننه عن ابن عينة عن منصور عن إبراهيم النخعي أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات ثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم وأخرجه أبو عبيد والدارقطني (فإن انفردت واحدة منهن أخذته وإن اجتمع اثنتان أو الثلاث) وتماذين (أى تساوين في القرب أو البعد من الميت) (ف) السدس (بينهن) لعدم المرجح لاحداهن عن الأخرى (ومن قربت) من الجدات (ف) السدس (لها وحدها) مطلقا وتسقط البعدى من كل جهة بالقربى (وترث أم الأب و) أم (الجدة معهما) أى مع الأب والجدة (ك) ما يرنان (مع الم) روى عن عمر وابن مسعود وأبي موسى وعمران بن حصين وأبي الطفيل رضى الله عنهم (وترث الجدة) المدلية (بقرايتين) مع الجدة ذات القرابة الواحدة (ثلثي السدس) وللأخرى ثلثه (فلو تزوج بنت خالته) فأت بولد (فجدة أم أم أم ولدها وأم أم أبيه وإن تزوج بنت عمته) فأت بولد (فجدة أم أم أم أم أبي أبيه) فترث بالقرايتين ولا يمكن أن ترث جدة بجهة مع ذات ثلاث ﴿ فصل ﴾ فى ميراث البنات وبنات الابن والاخوات (والنصف فرض بنت) اذا كانت (وحدها) بأن انفردت عن يساويها أو يعصها لقوله تعالى فإن كانت واحدة فلها النصف (ثم هو) أى النصف (لبنت ابن وحدها) اذا لم يكن ولد صلب وانفردت عن يساويها أو يعصها أو يحجبها (ثم) عند عدمهما (لاخذ لابوين) عند انفرادها عن يساويها أو يعصها أو يحجبها (أو) اخت (لاب وحدها) عند عدم الشقيقة وانفرادها (والثلاثان لثنتين من الجميع) أى من البنات وبنات الابن أو الشقيقات أو الاخوات لاب (فأكثر) لقوله تعالى فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وأعطى النبي صلى الله عليه وسلم بنتى سعد الثلثين وقال تعالى فى الاختين فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك (اذا لم يعصبن بذكر) بإزائهن أو أزل من بنات الابن عند احتياجهن إليه كما يأتى فإن عصبن بذكر فاللأول أو ما أبقت الفروض بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين (والسدس لبنت ابن فأكثر) وإن نزل أبوها تكملة الثلثين (مع بنت) واحدة لقضاء ابن مسعود وقوله أنه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها رواه البخارى (ولاخت فأكثر لاب مع اخت) واحدة (لابوين)

السدس تكلمة الثلثين كبت الابن مع بنت الصلب (مع عدم مصعب
 فيهما) اى فى مستأى بنت الابن مع بنت الصلب والاخت لاب مع الشقيقة
 فان كان مع احدهما مصعب اقتسما الباقي للذكر مثل حظ الانثيين (فان
 استكمل الثلثين البنات) بان كن ثنتين فاكثر يسقط بنات الابن ان لم يعز
 (او) استكمل الثلثين (هما) اى بنت وبنت ابن (سقط من دونهن)
 كبنات ابن ابن (ان لم يعصهن ذكر بازالهن) اى بدرجتهن (او انزل
 منهن) من بنى الابن ولا يعصب ذات فرض اعلى منه ولا من هى انزل
 منه (وكذا الاخوات من الاب) يسقطن (مع اخوات الابوين) اثنتين
 فاكثر (ان لم يعصهن اخوهن) المساوى لهن وابن الاح لا يعصب احنه
 ولا من فوقه (والاخت فاكثر) شقيقة كانت او لآب واحدة او اكبر
 (ترث بالتعصيب ما فضل عن فرض البنت) او بنت الابن (فازيد) اى فاكثر
 فالأخوات مع البنات او بنات الابن عصبات ففى بنت واخت شقيقة واح
 لاب للبنت النصف وللشقيقة الباقي ويسقط الاخ لاب بالشقيقة لكونها
 صارت عصبة مع البنت (وللذكر) الواحد (او الاثنى) الواحدة
 او الخنثى (من ولد الام السدس ولاثنين) منهم ذكرين او اثنيين
 او خنثيين او مختلفين (فازيد الثلث بينهم بالسوية) لا يفضل ذكرهم على
 انثاهم لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت
 فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث
 اجمع العلماء على ان المراد هنا ولد الام ﴿﴾ فصل فى المحجب وهو
 لغة المنع واصطلاحاً منع من قام به سب الارث من الارث بالكلية او من
 اوفر حظيه ويسمى الاول حجب حرمان وهو المراد هنا (تسقط الاجساد
 بالاب) لادلائهم به (و) يسقط (الا بعد) من الاجداد (بالاقرب)
 كذلك (و) تسقط (الحدات) من قبل الام والاب (بالام) لان الجدات
 يرثن بالولادة والام اولاهن لم يترسها الولادة (و) يسقط (ولد الابن
 بالابن) ولو لم يدل به لقربه (و) يسقط (ولد الابوين) ذكرا كان او انثى
 (بابن وابن ابن) وان نزل (واب) حكاة ابن المنذر اجاءا (و)
 يسقط (ولد الاب بهم) اى بالابن وابنه وان نزل والاب (وبالاخ لابوين)
 وبالاخت لابوين اذا صارت عصبة مع البنت او بنت الابن (و) يسقط
 (ولد الام بالولد) ذكرا كان او انثى (وبولد الابن) كذلك (وبالباب)

وابيه وان علا (ويسقط به) اى باى الاب وان علا (كل ابن اخ و)
كل (عم) وابنه لقربه ومن لا يرث لرق او قتل او اختلاف دين لا يحجب
حرمانا ولا نقصانا ﴿ باب العصبات ﴾ من العصب وهو الشد
سموا بذلك لشد بعضهم اثر بعض (وهم كل من لو افرد لآخذ المال بجهة
واحدة كالابن وابن الابن والعم ونحوهم واحترز بقوله بجهة واحدة عن
ذى الفرض فانه اذا افرد يأخذه بالفرض والرد فقد اخذه بجهتين (ومع
ذى فرض يأخذ ما بقى) بعد ذوى الفروض ويسقط اذا استقرت الفروض
التركة فالعصبة من يرث بلا تقدير ويقدم اقرب العصبة (فاقربهم ابن فابنه
وان نزل) لانه جزء الميت (ثم الاب) لان سائر العصبات يدلون به
(ثم الجد) اياه (وان علا) لانه اب وله ايلاد (مع عدم اخ لابوين
او لاب) فان اجتمع معهم فعلى ما تقدم (ثم ها) اى ثم الاخ لابوين ثم
لاب (ثم نرنا) اى ثم بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاح لاب وان نزلوا
(ابدأ ثم عم لابوين ثم عم لاب ثم بنوها كذلك) فيقدم بنو العم الشقيق
ثم بنوا العم لاب (ثم اعمام ابيه لابوين ثم) اعمام ابيه (لاب ثم بنوهم
كذلك) يقدم ان الشقيق على ابن الاب (ثم اعمام جده ثم بنوهم
كذلك) ثم اعمام ابي جده ثم بنوهم كذلك وهكذا (لا يرث بنو اب
اعلا) وان قربوا (مع نى اب اقرب وان نزلوا) لحديث ابن عباس يرفعه
الحقوا الفرائض ماهاما ما بقى فلاولى رجل ذكر متفق عليه واولى هنا بمعنى
اقرب لا بمعنى احق لما يلزم عليه من الابهام والجهالة (فاح لاب) وابنه
وان نزل (اولى من عم) ولو شقيقا (و) من (ابنه و) اخ لاب اولى
من (ابن اخ لابوين) لانه اقرب منه (وهو) اى ابن اخ لابوين
(او ابن اخ لاب اولى من ابن ابن اخ لابوين) لقربه (ومع الاستواء)
فى الدرجة كاخوين وعمين (يقدم من لابوين) على من لاب لقوة القرابة
(فان عدم عصبة النسب ورث المعتقد) ولو اتى لقوله عليه السلام الولاء
لمن اعق متفق عليه (ثم عصبته) الاقرب فالاقرب كنسب ثم مولى المعتقد
ثم عصبته كذلك ثم الرد ثم ذوو الارحام ﴿ فصل يرث الابن ﴾ مع
البنث مثاها (و) بر (ابنه) اى ابن الابن مع بنت الابن مثلها لقوله
تعالى يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين (و) يرث (الاخ
لابوين) مع اخت لابوين مثلها (و) يرث اخ (لاب مع اخته مثاها)

لقوله تعالى فان كانوا اخوة رجالا ونساءً فلذكر مثل حظ الانثيين
(وكل عصبه غيرهم) اى غير هؤلاء الاربعة كبن الاخ او الم وابن الم
وابن المعتق واخيه (لا ترث اخته معه شيئا) لانها من ذوى الارحام
والعصبه مقدم عليهم (وابنا عم احدهما اخ لام) لليسته (او زوج) لها
(له فرضه) اولاً (والباقي) بعد فرضه (لهما) تعصياً فلو ماتت امراه
عن بنت وزوج هو ابن عم فتركتها بينهما بالسوية وان تركت معه بنتين
فالل مال بينهما اثلاثاً (ويبدأ به) ذوى (الفروض) فيعطون فروضهم (وما
بقى للعصبه) لحديث الحقوا الفرائض باهلها فما بقى فلاولى رجل عصبه
(ويسقطون) اى العصباء اذا استغرقت الفروض التركة لما سبق حتى
الاخوة الاشقاء (فى الحمازية) وهى زوج وام واخوة لام واخوة اشقاء
للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة من الأم الثلث وتسقط الاشقاء
لاستغراق الفروض التركة روى عن على وابن مسعود وابى بن كعب
وابن عباس وابى موسى رضى الله عنهم وقضى به عمر اولاً ثم وقعت ثانياً
فاسقط ولد الابوين فقال بعضهم يامير المؤمنين هب ان ابامكان حماراً اليس
امنا واحدة فشارك بينهم ولذلك سميت بالحمازية ﴿ باب اصول المسائل ﴾
والعول والرد اصل المسئلة مخرج فرضها او فروضها و (الفروض ستة
نصف وربع وثن وثلثان وثلث وسدس) هذه الفروض القرآنية وثلث
الباقي ثبت بالاجتهاد (والاصول سبعة) اربعة لا عول فيها وثلاثة قد تعول
(فقصافن) من اثنين كزوج واخت شقيقة او لاب وبسيمان البنتين
(او نصف وما بقى) كزوج وعم (من اثنين) مخرج النصف (وثلثان)
وما بقى من ثلاثة مخرج الثلثين كبنين وعم (وثلث وما بقى) كام واب
من ثلاثة مخرج الثلث (اوها) اى الثلثان والثلث كالختين لام واختين
لغيرها (من ثلاثة) لتساوى مخرج الفرضين فيكتفى باحدهما (وربع)
وما بقى كزوج وابن من اربعة مخرج الربع (او ثمن وما بقى) كزوجة
وابن من ثمانية مخرج الثمن (او ربع) مع النصف (كزوج وبنت) من
اربعة (لدخول مخرج النصف فى مخرج الربع) و (ثمن مع نصف كزوجة
وبنت وعم) من ثمانية (لدخول مخرج النصف فى الثمن) فهذه اربعة (اصول
لا تعول) لان العول ازدحام الفروض ولا يتصور وجوده فى
واحد من هذه الاربعة (والنصف مع الثلثين) كزوج واختين لغير ام

من ستة لبائين المخرجين وتقول لسبعة (او) النصف مع (الثالث) كزوج
وام وعم من ستة لبائين المخرجين (او) النصف مع (السدس) كبت وام
وعم من ستة لدخول مخرج النصف في السدس (او هو) اى السدس (وما بقى)
كلم وابن (من ستة) مخرج السدس (وتقول) الستة (الى عشرة شفعاً
ووتراً) فتقول الى سبعة كزوج واخت لغير ام وجدة ولثانية كزوج وام
واخت لغيرها والى تسعة كزوج واختين لام واختين لغيرها والى عشرة
كزوج وام واخوين لام واختين لغيرها ونسبى ذات الفروع لكثرة عولها
(والرابع مع الثلاثين) كزوج وبنتين وعم من اثني عشر لبائين المخرجين
(او) الرابع مع (الثالث) كزوجة وام وعم من اثني عشر كذلك (او)
الرابع مع (السدس) كزوج وام وابن (من اثني عشر) للتوافق
(وتقول) الاثنا عشر (الى سبعة عشر وتراً) فتقول لثلاثة عشر كزوج
وبنتين وام ولحسة عشر كزوج وبنتين وابوين والى سبعة عشر كثلاث
زوجات وجدتين واربع اخوات لام وثمان اخوات لابوين ونسبى ام الارامل
وام الفروج (والثمن مع سدس) كزوجة وام وابن من اربعة وعشرين
لتوافق المخرجين (او الثمن مع (ثلثين) كزوجة وبنتين واخ شقيق (من
اربعة وعشرين) لبائين (وتقول) مرة واحدة (الى سبعة وعشرين)
ولذلك تسمى الجيلة كزوجة وابوين وابنتين وتسمى المنبرية (وان بقى بعد
الفروض شئ ولا عصة) معهم (رد) الفاضل (على كل) ذى (فرض
بقدره) اى بقدر فرضه لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض (غير
الزوجين) فلا يرد عليهما لانهما ليسا من ذوى القرابة فان كان من يرد عليه
واحدا اخذ الكل فرضاً وردا وان كانوا جماعة من جنس كبنات او جدات
فبالسوية وان اختلف جنسهم فنخذ عدد سهامهم من اصل ستة واجعل عدد
السهم الماخوذة اصل مسئلتهم فجدة واخ لام من اثنين وام واخ لام
من ثلاثة وام وبنت من اربعة وام وابنتان من خمسة وان كان معهم زوج او
زوجة قسم الباقي بعد فرضه على مسئلة الرد فان انقسم كزوجة وام
واخوين لام والا ضربت مسئلة الرد فى مسئلة الزوجية كزوج وجدة
واخ لام اصل مسئلة الزوج من اثنين له واحد يبقى واحد على مسئلة
الرد اثنين لا ينقسم فضرِب اثنين فى اثنين فنصح من اربعة للزوج
سهمان وللجدة سهم وللأخ سهم ﴿ باب التصحيح والمناسخات وقسمه

التركات في التصحيح تحصيل اقل عدد ينقسم على الورثة بلا كسر (اذا
انكسر سهم فريق) اى صنف من الورثة (عايمهم ضسربت عددهم ان
يأين سهامهم) كئلاث اخوات لغير ام وعم لهز سيمان على ثلاثة
لا تنقسم وتباين فنضرب عددهن فى اصل المسئلة ثلاثة فتصح من سعة لكل
اخت سيمان ولأم ثلاثة (او) تضرب ١ وقفه) اى وفق عددهم (ان
واقفه) اى عدد سهامهم (بجزء كئلت ومحوه) كراع ونصف وغن
(فى اصل المسئلة وعولها ان عالت فما بلغ صحت منه) المسئلة كزوح
وست اخوات لغير ام اصل المسئلة من ستة وعال اسبعة وسهام
الاخوات مها اربعة توافق عددهن بالصف فنضرب ثلاثة فى سبعة
تصح من اءد وعشرين للزوج تسعة ولكل اخت سيمان (ويصبر
للوأءء) من الفريق المكسر عليه (ماكان لجاعة) عند التباين
كالمثال الاول (او) يصير لواءءهم (وقفه) اى وفق ماكان لجاعته
عءء التوافق كالمثال الثانى وان كان الانكسار على فريقين فاكثر نظرت
بين كل فريق وسهامه وتثبت المباين ووفقى الموافق ثم تنظر بين
المثبتات بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد ينقسم عليها فما كان يسمى جزء
السهم تضربه فى المسئلة بعولها ان عالت فما بلغ فيه تصح كجءئين وثلاثة
اخوة لام وستة اعمام اصلها ستة وجزء سيمان ستة وتصح من ستة
وثلاثين لكل جءء ثلاثة ولكل اخ اربعة ولكل عم ثلاثة في فصل في
والمناسخات جمع مناسخة من النسخ بمعنى الابلء او الازالة او التغيير
او القل وفى الاصطلاح موء ثان فاكثر من ورة الاول قبل قسم
تركته (اذا مات شخص ولم تقسم تركته حتى مات بعض ورثته فال
ورثوه) اى ورثه ورة الثانى (كالاول) اى لا يرثون الاول (كاخوة)
اشقا او لاب ذكور او ذكور واث ماتوا واحدا بعد واحد حتى
بقى ثلاثة مثلاً (فاقسمها) اى التركة (على من بقى) من الورثة ولا
تلتفت للاول (وان كان ورة كل ميت لا يرثون غيره كاخوة لهم بنون
فصحح) المسئلة (الاولى واقسم سهم كل ميت على مسئله) وهى عدد
بنيه (وصحح المنكسر كما سبق) كما لو مات اسنان عن ثلاثة بنين ثم
مات الاول عن اثنين ثم الثانى عن ثلاثة ثم الثالث عن اربعة فالمسئلة
الاولى من ثلاثة ومسئلة الثانى من اثنين وسهمه يابها ومسئلة الثالث

من ثلاثة وسهمه يباينها وستة الرابع من أربعة وسهمه يباينها
والانثان داخلة في الاربعة وهي تباين الثلاثة فتضربها فيها تبلغ اثنى
عشر تضربها في ثلاثة تبلغ ستة وثلاثين ومنها تصحح للاول اثنا عشر
لابنيه وللثاني اثنا عشر لبنيه الثلاثة وللثالث اثنا عشر لبنيه الاربعة
(وان لم يرثوا الثاني كالاول) فان اختلف ميراثهم منهما (منحت)
المسئلة (الاولى) للبنت الاول وعرفت سهام الثاني منها وعمت
مسئلة الثاني (وقسمت اسهم الثاني) من الاول ا على (مسئلة) ورثته
فان اقتسمت صحتها من اصلها (كرحل حاف زوجة وبنا واخام
ماتت البنت عن زوج وست وعم فالمسئلة الاولى من ثمانية
وسهام البنت منها اربعة ومسئلتها ايضا من اربعة ففحصنا من
الثمانية لزوج ابوها سهم ولزوجها سهم وابنتها سهمان ولعمها اربعة ثلاثة
من اخيه وسهم بها (وان لم تنقسم) سهام الثاني على مسئلته (ضربت
كل الثانية) ان بابنتها سهام الثاني او (ضربت : وفقها للسهم) ان
وافقها (في الاولى) فبانع فهو الجامعة (ومن له نسى منها) اى من
الاولى (فاضربه فيما ضربته فيها) وهو الثانية عند التباين او وفقها عند
التوافق (ومن له من الثانية شئ فاضربه فيما تركه الميت) الثاني اى في
عدد سهامها من الاولى عند المباينة (او وفقه) عند الموافقة ومن يرث
منهما تجمع ماله منهما فاجتمع (فهو له مثال الموافقة ان تكون الزوجة
اما للبنت الميتة في المثال السابق فتصير مسئلتها من اثنى عشر توافق
سهامها الاربعة من الاولى فانربع فتضرب رباها ثلاثة في الاولى وهي ثمانية
تكن اربعة وعشرين للزوجة من الاولى سنهم في ثلاثة وفق الثانية
بثلاثة ومن الثانية سهمان في واحد وفق سهام البنت باثنين فيجمع لها خمسة
والاخر من الاولى ثلاثة في ثلاثة وفق الثانية بتسعة ومن الثانية واحد
في واحد بواحد فله عشرة ولزوج الثانية ثلاثة وابنتها ستة ومثال المباينة
ان تموت البنت في المثال المذكور عن زوج وستين وام فان مسئلتها
بعول ثلاثة عشر تباين سهامها الاربعة فتسرها في الاولى تكن مائة
واربعة للزوجة من الاولى سهم في الثانية بثلاثة عشر ولها من الثانية
سهمان مضروبان في سهامها من الاولى اربعة بمائة فيجتمع لها احدى وعشرون
وللاخر في الاولى ثلاثة واربعة عشر بتسعة وثلاثين ولا شئ له من الثانية

وللزوج من الثانية ثلاثة في اربعة باثنى عشر ولبناتها من الثانية اثمانية في اربعة باثنين وثلاثين (وتعمل في الميت (الثالث فاكثر عملك في) الميت (الثاني مع الاول) فتصح الجامعة للاولين وتعرف سهام الثالث منها وتقسمها على مسئلته فان قسمت لم تنجح لضرب وتقسم كما سبق وان لم تنقسم فاضرب الثالثة او وقفها في الجامعة ثم من له شئ من الجامعة الاولى اخذه مضروباً في مسألة الثالث او وقفها ومن له شئ من الثالثة اخذه مضروباً في سهامه او وقفها وهكذا ان مات رابع فاكثر ﴿ فصل ﴾ في قسمة التركات والقسمة معرفة نصيب الواحد من المقسوم (اذا امكن نسبة سهم كل وارث من المسئلة بجزء) كنصف وعشر (فله) اى فلذلك الوارث من التركة (كنسبته) فلو ماتت امرأة عن تسعين ديناراً وخلفت زوجاً وابوين وابنتين فالمسئلة من خمسة عشر للزوج منها ثلاثة وهى خمس المسئلة فله خمس التركة ثمانية عشر ديناراً ولكل واحد من الابوين اثنان وهما ثلثا خمس المسئلة فيكون لكل منهما ثلثا خمس التركة اثنا عشر ديناراً ولكل من البنين اربعة وهى خمس المسئلة وثلث خمسها فلها كذلك من التركة اربعة وعشرون ديناراً وان ضربت سهام كل وارث في التركة وقسمت الحاصل على المسئلة خرج نصيبه من التركة وان قسمت على القراريط فهى في عرف اهل مصر والشام اربعة وعشرون قيراطاً فاجعل عددها كتركة معلومة واقسم كما مر . باب ذوى الارحام ﴿ وهم كل قريب ليس بذى فرض ولا عصبه و (يرثون بالتزويل) اى بتزويلهم منزلة من ادلوا به من الورثة (الذكر والاثنى) منهم (سواء) لاهم يرثون بالرحم المجردة فاستوى ذكرهم وانثاهم كقول الام (فولد البنات وولد بنات البنين وولد الاخوات) مطلقاً (كامهاتهن وبنات الاخوة) مطلقاً كابائهن (و) بنات (الاعمام لا بوين او لاب) كابائهن (وبنات بنهم) اى بنى الاخوة او بنى الاعمام كابائهن (وولد الاخوة لام كابائهم والاخوال والحالات وابو الام كالام والعمات والعم لام كاب وكل جدة ادلت باب بين امين هى احداها كام ابى ام او باب اعلا من الجد كام ابى الجد وابو ام اب وابو ام ام واخوها واحداها بمنزلتهم فيجعل حق كل وارث بفرض او تعصيب (لمن ادلى به) من ذوى الارحام ولو بعد فان كان واحداً اخذ المال كله وان كانوا جماعة

قسمت المال بين من يدلون به فما حصل لكل وارث فهو لمن يدلى به وان
 بقى من سهام المسئلة شئ رد عليهم على قدر سهامهم (فان ادلى
 جماعة بوارث) بفرض او تعصيب (واستوت منزلاتهم منه بلا سبق كاولاده
 فقصيه لهم) كارتهم منه لكن الذكر كالانثى (فان وبنت لاخت مع بنت
 لاخت اخرى) اهذه المنردة (حق) اى ارث (امها وللأوليين حق
 ايهما) سوية بينهما (وان اختلفت منازلهم منه جعلتهم معه) اى مع من
 ادلوا به (كيت اقتسموا ارثه) على حسب منازلهم منه (فان خلف ثلاث
 حالات متفرقات) اى واحدة شقيقة وواحدة لاب وواحدة لام (وثلاث
 عمات متفرقات) كذلك (فالثالث) الذى كان للام (للحالات اخصاً)
 لانهم يرثن الام كذلك (والثالثان) اللذان كما الاب (للعمات اخصاً)
 لانهم يرثنه كذلك (وتصح من خمسة عشر) للاجتراب احدى الخمستين
 لتأنيتهما واضرها فى اصل المسئلة ثلاثة * للحالات من ذلك خمسة للشقيقة ثلاثة
 ولتى لاب سهم ولتى لام سهم وللعمات عشرة لتى من قبل الابوين ستة
 ولتى من قبل الاب سمان ولتى من قبل الام سمان (وفى ثلاثة احوال
 متفرقين) اى احدهم شقيق الام والاخر لايها والاخر لامها (لذى
 الام السدس) كما يرثه من اخته لو ماتت (والباقي لذى الابوين) وحده
 لانه يسقط الاخ لاب (فان كان معهم) اى مع الاخوال (ابو ام اسقطهم)
 لان الاب يسقط الاخوة (وفى ثلاث بنات عمومة متفرقين) اى بنت عم
 لابوين وبنت عم لاب وبنت عم لام (المسال لتى للابوين) لقيامهن مقام
 ابائهن فبنت العم لابوين بمنزلة ابها (وان ادلى جماعة بجماعة قسمت المال
 بين المدلى بهم كاهم احياء) فما صار لكل واحد (من المدلى بهم) أخذه
 المدلى به من ذوى الارحام لانه وارثه (وان سقط بعضهم ببعض عملت
 به) فعممة وبنت اخ المسال للعممة لانها تدلى بالاب وبنت الاخ تدلى بالاخ
 ويسقط بعيد من وارث باقرب منه الا ان اختلفت الجهة فينزل بعيد حتى
 يلحق بوارث سقط به اقرب اولاً (والجهات) التى ترث بها ذوا الارحام
 ثلاثة (ابوة) ويدخل فيها فروع الاب من الاجداد والجدات السواقط
 وبنات الاخوة واولاد الاخوات وبنات الاعمام والعمات وعمات الاب
 والجد (وامومة) ويدخل فيها فروع الام من الاخوال والحالات واعمام
 الام واعمام ابها وامها وعمات الام وعمات ابها وجدها وامها واخوال

الام وخالاتها (وبنوة) ويدخل فيها اولاد البنات واولاد بنات الابن ومن ادلى بقرابتين ورثهما ولزوج او زوجة مع ذى رسم فرضه كاملا بلا حجب ولا عول والباقى لذى الرحم ولا يعول هنا الا اصل ستة الى سبعة كخالة وبتى اختين لابوين وبتى اختين لام للحالة سهم وابنتى الاختين لابوين اربعة ولبنتى الاختين لام سهمان ﴿ باب ميراث الحمل ﴾ يقع الحاء والمراد ما فى بطن الادمية يقال امرأة حامل وحاملة اذا كانت حبلية (و) ميراث (الحشى المشكل) الذى لم تتضح ذكوره ولا انوثته (من خلف ورثة فيهم حمل) يرثه (فطلبوا القسمة وقف للحمل) ان اختلف ارثه بالذكورة والانوثة (الاكثر من ارث ذكرين او اثنتين) لان وضعهما كثير معتاد وما زاد عليهما نادر فلم يوقف له شئ فى زوجة حامل وابن للزوجة الثمن وللان ثلث الباقى ويوقف للحمل ارث ذكرين لانه اكثر ونصح من اربعة وعشرين وفى زوجة حامل وابوين يوقف للحمل نصيب اثنتين لانه اكثر ويدفع للزوجة الثمن عايلا لسبعة وعشرين وللاب السدس كذلك وللأم السدس كذلك (فاذا ولد اخذ حقه) من الموقوف (ومابقى فهو مستحقه) وان اعوز شئ بان وقفنا ميراث ذكرين فولدت ثلاثة رجع على من هو بيده (ومن لا يحجبه) الحمل (ياخذ ارثه) كاملا (كالجدة) فان فرضها السدس مع الولد وعدمه (ومن ينقصه) الحمل (شيئا) يعطى (اليقين) كالزوجة والام فيعطيان الثمن والسدس ويوقف الباقي (ومن سقط به) اى بالحمل (لم يعط شيئا) للشك فى ارثه (ويرث) المولود (ويورث ان استهل صارخا) لحديث ابى هريرة مرفوعا اذا استهل المولود صارخا ورث رواء احمد وابو داود (او عطس او بكى او رضع او تنفس وطال زمن التنفس او وجد) منه (دليل) على (حياته) كحركة طويلة او سعال لان هذه الاشياء تدل على الحياة المستقرة (غير حركة) قصيرة (واحتلاج) لعدم دلالتها (على الحياة المستقرة) وان ظهر بعضه فاستهل (اى صوت) ثم مات وخرج لم يرث (ولم يورث) كما لو لم يستهل (وان جهل المستهل من التوأمين) اذا استهل احدهما دون الاخر ثم مات المستهل وجهل وكانا ذكراً واثى (واحتاف ارثهما) بالذكورة والانوثة يعين بقرعة (كما لو طلق احدى نسائه ولم تعلم عنها وان لم يختلف ميراثهما كولد الام اخرج السدس لورثة الجين بغير قرعة لعدم

الحاجة إليها ولو مات كافر بدارنا عن حمل منه لم يرثه لحكمنا بإسلامه قبل وضعه ويرث صغير حكم بإسلامه بموت أحد أبويه منه (والختنى) من له شكل ذكر رجل وفرج امرأة أو ثقب في مكان الفرج يخرج منه البول ويعتبر امرء ببوله من أحد الفرجين فإن بال منهما فبسبقه فإن خرج منهما مما اعتبر أكثرهما فإن استويا فهو (المشكل) فإن رجع كشفه لصغر اعطى ومن معه اليقين ووقف الباقي لتظهر ذكوريته بنات لحيته أو أمناً من ذكره أو تظهر انوثته بجيضع أو تفلك ثدى أو أمناً من فرج فإن مات أو بلغ بلا أمانة (يرث نصف ميراث ذكر) ان ورث بكونه ذكراً فقط كولد أخ أو عم ختنى (ونصف ميراث اثنى) ان ورث بكونه اثنى فقط كولد أب ختنى مع زوج واخت لابوين وان ورث بهما متفاضلا اعطى نصف ميراثهما فتعمل مسألة الذكورية ثم مسألة الانوثية وتنظر بينهما بالنسب الرابع وتحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما وتضربه في اثنين عدد حالى الخنى ثم من له شئ من إحدى المسئلتين فاضربه في الأخرى أو وقفها فإن وولد ختنى مشكل مسألة الذكورية من اثنين والانوثية من ثلاثة وهما متباينان فإذا ضربت أحدهما في الأخرى كان الحاصل ستة فاضربها في اثنين تصح من اثني عشر للذكر سبعة وللخنى خمسة وان صالح الخنى من معه على ما وقف له صح ان صح تبرعه ﴿ باب ميراث المفقود ﴾ وهو من انقطع خبره فلم تعلم له حياة ولا موت (من خفى خبره بأسر أو سفر غالبه السلامة كنجارة) وسياحة (انتظر به ثمان تسعين سنة منذ ولد) لان الغالب انه لا يعيش أكثر من هذا وان فقد ابن تسعين اجتهد الحاكم (وان كان غالبه الهلاك كمن غرق في مركب فسلم قوم دون قوم أو فقد من بين أهله أو في مفازة مهلكة) كدرب الحجاز (انتظر به ثمان اربع سنين منذ تلف) أى فقد لانها مدة يتكرر فيها تردد المسافرين والتجار فاقطع خبره عن أهله يغلب على الظن هلاكه اذ لو كان حياً لم يقطع خبره الى هذه الغاية (ثم يقسم ماله فيهما) أى في مسئلتى غلبة السلامة بعد التسعين وغلبة الهلاك بعد الأربع سنين فإن رجع بعد قسم ماله اخذ ما وجد ورجع على من اتلف شيئاً به (فإن مات مورثه في مدة التبرص) السابقة (اخذ كل وارث اذا) أى حين الموت (اليقين) وهو ما لا يمكن ان ينقص عنه مع حياة المفقود أو موته (ووقف ما بقى)

حتى يتبين امر المفقود فاعمل مسئلة حياته ومسئلة موته وحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما فيأخذ وارث منهما لا ساقط في احداها اليقين (فان قدم) المفقود (اخذ نصيبه) الذي وقف ماله (وان لم يات) اى ولم تعلم حياته حين موت مورثه (تحكمه) اى حكم ما وقف له (حكم ماله) الذي لم يخلفه مورثه فيقضى منه دينه وينفق على زوجته منه مدة تربسه لانه لا يحكم بموته الا عند انقضاء زمن انتظاره (ولباقى الورثة ان يصطلحوا على ما زاد عن حق المفقود فيقتسمونه) على حسب ما يتفقون عليه لانه لا يخرج عنهم ﴿ باب ميراث الفرق ﴾ جمع غريق وكذا من خفي موته فلم يعلم السابق منهم (اذا مات متوارثان كاخوين لآب بهدم او غرق او ضربة او نار) معافلا توارث بينهما (و) ان (جهل السابق بالموت) او علم ثم نسي (ولم يخافوا فيه) بان لم يدع ورثة كل سبق موت الاخر (ورث كل واحد) من الفرق ونحوهم (من الاخر من تلاد ماله) اى من قديمه وهو بكسر التاء (دون ما ورثه منه) اى من الاخر (دفعا للدور) هذا قول عمر وعلى رضى الله عنهما فيقدر احدهما مات اولاً ويورث الاخر منه ثم يقسم ماورثه على الاحيا من ورثته ثم يصنع بالثانى كذلك فى اخوين احدهما مولى زيد والاخر مولى عمر وماتا وجهل الحال يصير مال كل واحد لمولى الاخر وان ادعى كل من الورثة سبق موت الاخر ولا يثبت تحالفا ولم يتوارثا ﴿ باب ميراث اهل الملل ﴾ جمع ملّة بكسر الميم وهى الدين والشريعة من مواع الارث اختلاف الدين (لا يرث المسلم الكافر الا بالولاء) لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم النصرانى الا ان يكون عبده اوامته رواه الدارقطنى والا اذا اسلم كافر قبل قسم ميراث مورثه المسلم فيرث (ولا) يرث (الكافر المسلم الا بالولاء) لقوله عليه السلام لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر متفق عليه وخص بالولا فيرث به لانه شعبة من الرق (و) اختلاف الدارين ليس بمانع (يتوارث الحرى والذى والمستامن) اذا اتحدت اديانهم لعموم النصوص (واهل الذمة يرث بعضهم بعضا مع اتفاق اديانهم لا مع اختلافها وهم ملل شتى) لقوله عليه السلام لا يتوارث اهل ملتين شتى (والمرتد لا يرث احدا) من المسلمين ولا من الكفار لانه لا يقر على ما هو عليه فلم يثبت له حكم دين من الاديان (وان مات) المرتد

(على ردة قتاله في) لانه لا يقر على ما هو عليه فهو مباح لدين اقاربه (ويرث
المجوس بغير ابنتين) غير محبوسين في قول عمر وعلى وغيرهما (ان اسلموا
او تحاكموا الينا قبل اسلامهم) فلو خلف امه وهي اخته بان وطى ابوه
ابنته فولدت هذا يت ورثت الثالث بكوها اما والنصف بكونها اختا
(وكذا حكم المسلم يطأ ذات رحم محرم منه بشبهة) نكاح او تسر ويثبت
النسب (ولا ارث بنكاح ذات رحم محرم) كأمه وبنته وبنت اخيه (ولا)
ارث (بمقد) نكاح (لا يقر عليه لو اسلم) كطلقة ثلاثا وام زوجته واخته
من الرضاع باب ميراث المطلقة رجعيا او باينا يتهم فيه بقصد
الحرمان (من ابان زوجته في صحته) لم يتوارثا (او) ابنتها في (مرضه
غير الخوف ومات به) لم يتوارثا لعدم التهمة حال الطلاق (او) ابنتها في
مرضه (الخوف ولم يميت به لم يتوارثا) لانقطاع النكاح وعدم التهمة (بل)
يتوارثان (في طلاق رجعي لم تقض عدته) سواء كان في المرض او الصحة
لان الرجعية زوجة (وان ابنتها في مرض موته الخوف متهمما بقصد
حرمانها) بان ابنتها ابتداء او سالتة اقل من ثلاث فطأها ثلاثا (او علق
ابنتها في صحته على مرضه او) علق ابنتها (على فعل له) كدخوله الدار
(ففعله في مرضه) الخوف (ونحوه) كما لو وطى عاقل حماته بمرض موته
الخوف (لم يرثها) ان ماتت لقطع نكاحها (وترثه) هي (في العدة
وبعدها) لقضا عثمان رضى الله عنه (ما لم تنزوج او ترتد) فيسقط ميراثها
ولو اسلمت بعد لائها فعلت باختيارها ما ينافي بنكاح الاول ويثبت الارث
له دونها ان فعلت في مرض موتها الخوف ما يصح نكاحها ما دامت في
العدة ان اتهمت بقصد حرمانه باب الاقرار بمشارك في الميراث اذا
اقر كل الورثة المكسبين (ولو انه) اى الوارث المقر (واحد)
منفرد بالارث (وارث للميت) من ابن او نحو (وصدق) المقر به (او
كان) المقر به (صغيرا او مجنونا والمقر به مجهول السب ثبت نسبه) بشرط
ان يمكن كون المقر به من الميت وان لا يسانع المقر في سب المقر به
(و) ثبت (ارثه) حيث لا مانع لان الوارث يقوم مقام الميت في بيناته
ودعاويه وغيرها فكذا في النسب ويثبت اقرار زوج ومولى ان وراثا
(وان اقر) به بعض الورثة ولم يثبت نسبه بشهادة عدلين منهم او من
غيرهم ثبت نسبه من مقر فقط واخذ الفاضل بيده او ما في يده ان

اسقطه فلو اقر (احد ابنيه باخ مثله) اى مثل المقر (فله) اى للمقر به
 (ثلث ما بيده) اى يد المقر لان اقراره تضمن انه لا يستحق اكثر من
 ثلث التركة وفى يده نصفها فيكون السدس الزايد للمقر به (وان اقر باخت
 فلها خمسة) اى خمس ما بيده لانه لا يدعى اكثر من خمس المال وذلك
 اربعة اخماس النصف الذى بيده يبقى خمسة فيدفعه لها وان اقر ابن ابن
 باين دفع له كل ما بيده لانه يحجبه وطريق العمل ان تضرب مسألة
 الاقرار او وقفها فى مسألة الانكار وتدفع لمقر سهمه من مسألة الاقرار
 فى مسألة الانكار او وقفها ولنكر سهمه من مسألة الانكار فى مسألة
 الاقرار او وقفها ولمقر به ما فضل ﴿ باب ميراث القتال والمبعض
 والولاء ﴾ بفتح الواو والمد اى ولاء العتاقة (فمن انفرد بقتل
 مورثه او شارك فيه مباشرة او سبياً) كقهر بئر تمديا ونصب
 سكين (بلا حق لم يرثه ان لزمه) اى القتال (قود او دية
 او كفارة) على ما يأتى فى الجنايات لحديث عمر سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول ليس للقاتل شئ رواه مالك فى موطاه واحمد (والمكلف
 وغيره) اى غير المكلف كالصغير والمجنون فى هذا (سواء) لعموم ما سبق
 (وان قتل بحق قودا او حدا او كفرا) اى غير ردة (او ببغى) اى
 قطع طريق لثلا يتكرر مع ما يأتى (او) بـ (صيالة او حراة او شهادة
 وارثه) بما يوجب القتل (او قتل العادل الباغي وعكسه) كقتل
 الباغي العادل (ورثه) لانه فعل ماذون فيه فلم ينزع الميراث (ولا يرث
 الرقيق) ولو مدبرا او مكاتباً او ام ولد لانه لو ورث لكان لسيد
 وهو اجنبى (ولا يرث) لانه لا مال له (ويرث من بعضه حر ويورث
 ويحجب بقدر ما فيه من الحرية) لقول على وابن مسعود وكسبه
 وارثه بحريته لورثته فابن نصفه حر وام وعم حران لابن نصف
 ماله لو كان حراً وهو ربع وسدس وللام ربع والباقي للعم (ومن اعتق
 عبداً) او امة او اعتق بعضه فسرى الى الباقي او عتق عليه برحم او
 كتابة او ايلاد او اعتقه فى زكاة او كفارة (فله عليه الولاء) لقوله
 عليه السلام الولاء لمن اعتق متفق عليه وله ايضا الولاء على اولاده
 وان سفلوا من زوجة عتيقة او سرية وعلى من له اولهم ولاؤه
 لانه ولى نعمتهم وبسيبه عتقوا ولان الفرع يتبع اصله ويرث

ذو الولاء مولاه (وان اختلف دينهما) لما تقدم فبرث المعتق عتيقه عند عدم عصبة النسب ثم عصبته بعده الاقرب فالاقرب على ماسبق (ولا يرث النساء بالولاء الا من اعتقن) اى باشرن عتقه او عتق عليهن بنحو كتابة (او اعقنه من اعتقن) اى عتيق عتيقهن او اولادهم لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا ميراث الولاء للكبر من الذكور ولا يرث النساء من الولاء الا ولا من اعتقن والكبر بضم الكاف وسكون الموحدة اقرب عصبة السيد اليه يوم موت عتيقه والولاء لا يباع ولا يوهب ولا يوقف ولا يوصى به ولا يورث فلو مات السيد عن ابنين ثم مات احدهما عن ابن ثم مات عتيقه فارثه لابن سيده وحده ولو مات ابنا السيد وخلف احدهما ابنا والاخر تسعة ثم مات العتيق فارثه على عددهم كالنسب ولو اشترى اخ واخته اباهما فعتق عليهما ثم ملك قنا فاعتقه ثم مات الاب ثم العتيق ورثه الابن بالنسب دون اخته بالولاء وتسمى مسئلة القضاء يروى عن مالك انه قال سالت سبعين قاضيا من قضاة العراق عنها فاخطاوا فيها

كتاب العتق

هو لغة الخلوص وشرعا تحرير الرقة وتخليصها من الرق (وهو من افضل القرب) لان الله تعالى جعله كفارة للقتل والوطى في نهار رمضان والايمان وجعله النبي صلى الله عليه وسلم فكاكا لمعتقه من النار وافضل الرقاب انفسها عند اهلها وذكر وتعدد افضل (ويستحب عتق من له كسب) لانتفاعه به (وعكسه بعكسه) فيكره عتق من لا كسب له وكذا من يخاف منه زنا او فساد وان علم ذلك منه او ظن حرم وصريحه نحو انت حر او محرر او عتيق او معتق او حررتك او اعتقتك وكناياته نحو خلتك والحق باهلك ولا سبيل ولا سلطان لى عليك وانت لله او مولاى ومملكك نفسك ومن اعتق جزأ من رقيقه سرى الى باقيه ومن اعتق نصيبه من مشترك سرى الى الباقي ان كان موسرا مضمونا بقيته ومن ملك ذا رحم محرم عتق عليه بالملك ويصح معاقبا بشرط فيعتق اذا وجد (ويصح تمليق العتق بموت وهو التدبير) سمي بذلك لان الموت دبر الحياة ولا يبطل بابطال ولا رجوع ويصح وقف المدبر وهبه وبيعه ورهنه

وان مات السيد قبل بيعه عتق ان خرج من ثلثه والا فبقدره ﴿ باب
الكتابة وهي ﴾ مشتقة من الكتب وهو الجمع لانها تجمع نحو ما وشرعا
(بيع) سيد (عبده ههه بمال) معلوم يصح السلم فيه (موجد في ذمته)
باجلين فاكتر (وتسن) الكتابة (مع امانة السيد وكسبه) لقوله تعالى
فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا (وتكره) الكتابة (مع عدمه) اى عدم
الكسب ليلا يصير كلا على الناس ولا يصح عتق وكتابة الا من جاز
التصرف وتنقذ بكتابتك على كذا مع قبول العبد وان لم يقل فاذا ادبت
فانت حر ومتى ادى ما عليه او ابراء منه سيده عتق ويملك كسبه ونفعه
وكل تصرف يصلح ماله كييع واجارة (ويجوز بيع المكاتب) لقصة ريرة
ولانه قن ما بقى عليه درهم (ومشتريه يقوم مقام مكاتبه) بكسر التاء : فان
ادى (المكاتب للمشتري ما بقى من مال الكتابة (عتق ولاؤه له) اى
للمشتري (وان عجز) المكاتب عن اداء جميع مال الكتابة او بعضه
لمن كاتبه او اشتراه (عاقبا) فاذا حل نجم ولم يوده المكاتب فلسيده
الفسخ كما لو اعسر المشتري ببعض الثمن ولزم انتظاره ثلاثا لنحو بيع
عرض ويجب على السيد ان يودى الى من وفى كتابته ربعها لما روى
ابو بكر باسناده عن على عن النسي صلى الله عليه وسلم فى قوله تعالى واتوهم
من مال الله الذى اتاكم قال ربع الكتابة وروى موقوفا على على
﴿ باب احكام امهات الاولاد ﴾ اصل ام امهات ولذلك جمعت على
امهات باعتبار الاصل : اذا اولد حرامته (ولو مدبرة او مكاتبه) او :
اولد (امة له ولغيره) ولو كان له جزء يسير منها (او امة لولده)
كلها او بعضها ولم يكن الابن ووطنها قد (خلق ولده حرا بان حملت به
فى ملكه (حيا ولد او ميتا قد تبين فيه خلق الاسان) ولو حيا
(لا) بالقاء (مضغة او جسم بلا تخطيط صارت ام ولد له تعتق بموته
من كل ماله) ولو لم تملك غيرها لحديث ابن عباس يرفعه من وطئ امته
فولدت فهى معتقة عن دبر منه رواه احمد وابن ماجه وان اصاها فى
ملك غيره بشكاح او شهة ثم ملكها حاملا عتق الحمل ولم تهرام ولد
ومن ملك امة حاملا فوطئها حرم عليه بيع الولد ويقتنه (واحكام ام
الولد) كـ (احكام الامه) القن (من وطئ وخدمة واجارة ونحوه
كاعارة وايداع لانها مملوكة له مادام حيا) لا فى نقل الملك فى رقبتها

ولا بما يمد له) اى لقل الملك فالاول (كوقف ربع) وهبة وجعلها صدقا ومحوه (و) الثانى كـ (رهن و) كذا (محوها) اى نحو المذكورات كالوصية بها لحديث ابن عمر عن النبی صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع امهات الاولاد وقال لا يبع ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بها السيد مادام حيا فاذا مات فهي حرة رواه الدارقطنى وتصح كتابتها فان ادت فى حياته عتقت وما بقى بيدها لها وان مات وعليها شئ عتقت وما بيدها للورثة ويتبعها ولدها من غير سيدها بعد ايلادها فيعتق بموت سيدها واذا جنت فديت بالاقل من قيمتها يوم الفدا او ارش الجباية وان قتلت سيدها عمدا او خطأ عتقت وللورثة القصاص فى العمد او الدية فيلزمها الاقل منها او من قيمتها كالحطأ وان اسلمت ام ولد كافر منع من غشيانها وحيل بينه وبينها حتى يسلم واجبر على نفقتها ان عدم كسها

كتاب النكاح

هو لعة الوطئ والجمع بين الشئتين وقد يطلق على المقد فاذا قالوا نكح فلاة او بنت فلان ارادوا تزوجها وعقد عليها واذا قالوا نكح امراته لم يريدوا الا الجامعة وشعرا عقد يعتبر فيه لفظ انكاح او تزويج فى الجملة والمعقود عليه منفعة الاستمتاع (وهو سنة) لذى شهوة لا يخاف زنا من رجل وامرأة لقوله عليه السلام يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واحصن للفرج ومن لم يستطع فعايه بالصوم فانه له وجاء رواه الجماعة ويباح لمن لاشهوة له كالعين والكبير (وفعله مع الشهوة افضل من نوافل العبادة) لاشتماله على مصالح كثيرة كتحصين فرجه وفرج زوجته والقيام بها وتحصيل السبل وتكثير الامة وتحقيق مباهاة النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك ومن لاشهوة له نوافل العبادة افضل له (ويجب النكاح على من يخاف زنا بتركه) ولو ظنا من رجل وامرأة لانه طريق اغفاف نفسه وصونها عن الحرام ولا فرق بين القادر على الانفاق والعاجز عنه ولا يكتفى بمرة بل يكون فى مجموع العمر ويحرم بدار حرب الا لضرورة فيباح لغير اسير (ويسن نكاح واحدة) لان الزيادة عليها تعريض للمحرم

قال الله تعالى ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم (دينة)
لحديث ابى هريرة مرفوعا تنكح المرأة لاربع مالاها ولحسبها ولجمالها ولدينها
فاظفر بذات الدين تربت يداك متفق عليه (اجنبية) لان ولدها يكون
انجب ولانه لا يامن الطلاق فيفضى مع القرابة الى قطيبة الرحم (بكر)
لقوله عليه السلام لجابر فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك دمق عليه
(ولود) اى من نساء يعرفن بكثرة الاولاد لحديث اس يرفعه تزوحوا
الودود الولود فاني مكاثركم الامم يوم القيمة رواه سميد (بلا ام)
لانه ربما افسدتها عليه ويسن ان يتخير الجميلة لانه اغض لبصره (و)
يباح (له) اى لمن اراد خطبة امرأة وغاب على ظنه اجابته (بطر
ما يظهر غالبا) كوجه ورقبة ويد وقدم لقوله عليه السلام اذا خطب
احدكم امرأة فقدر ان يرى منها بعض ما يدعوه الى نكاحها فليصنع
رواه احمد وابو داود (مرارا) اى يكرر النظر (بلا خلوة) ان
امن ثوران الشهوة ولا يحتاج الى اذنها ويباح نظر ذلك ورأس وساق
من امة وذات محرم ولبعد نظر ذلك من مولاته ولشاهد ومعامل
نظر وجه مشهود عليها ومن تعامله وكفيها لحاجة ولطيب ومحوه
نظر ولمس مادعت اليه حاجة ولا امرأة نظر من امرأة ورجل الى
ماعدى ما بين سره وركبة ويحرم خلوة ذكر غير محرم بامرأة (ويحرم
التصريح بخطبة المعتدة) كقوله اريد ان اتزوجك لمفهوم قوله تعالى
لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وسواء كانت المعتدة (من
وفاة والمبانة) حال الحياة (دون التعريض) فيباح لما تقدم ويحرم
التعريض كالتصريح لرجعية (ويباحان لمن اباهما بدون الثلاثة) لانه
يباح له نكاحها في عدتها (كرجعته) فان له رجعتها في عدتها (ويحرم
اى التصريح والتعريض (منها على غير زوجها) فيحرم على الرجعية ان
تجيب من خطبتها في عدتها تصريحاً او تعريضاً واما البائن فيباح لها
اذا خطبت في عدتها التعريض دون التصريح (والتعريض اى في منلك
لراغب وتحييه) اذا كانت بائنا (ما يرغب عنك ومحوها) كقوله لا تقوتنى
بنفسك وقولها ان قضى شئ كان (فان اجاب ولى مجبرة) ولو تعريضا
لمسلم (او اجابت غير المجبرة لمسلم حرم على غيره خطبتها) بلا اذنه
لحديث ابى هريرة مرفوعا لا يخطب الرجل على خطبة اخيه حتى ينكح

او يتركه رواء البخارى والنسائى (وان رد) الخاطب الاول (او اذن)
او ترك او استاذن الثانى الاول فسكت (او جهل الحال) بان لم يعلم
الثانى اجابة الاول (جاز) للثانى ان يخطب (ويسن العقد يوم الجمعة
مساء) لان فيه ساعة الاجابة ويسن بالمسجد ذكره ابن القيم ويسن
ان يخطب قبله (بخطبة ابن مسعود) وهى ان الحمد لله نحمده ونستعينه
ونستغفره ونتوب اليه ونعوذ بالله من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا
من يهد الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادى له واشهد ان لا اله
الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ويسن ان يقول لمتزوج بارك
الله لكما وعايكما وجمع بينكما فى خير وعافية فاذا زفت اليه قال
انهم انى اسلك خيرها وخير ما جابتها عليه واعوذ بك من شرها وشر
ما جابتها عليه ثم فصل واركانه ثم اى اركان النكاح ثلاثة احدها
الزوجان الحاليان من الموانع (كالعتدة) (و) الثانى (الايجاب) وهو اللفظ
الصادر من الولى او من يقوم مقامه (و) الثالث (القبول) وهو اللفظ
الصادر من الزوج او من يقوم مقامه (ولا يصح) النكاح (بمن يحسن)
اللغة (العربية بغير لفظ زوجت او استكحت) لانهما اللفظان اللذان ورد
بهما القرآن ولا مته اعتقتك وجملت عتقت صدائك ونحوه لقصة صفية
(و) لا يصح قبول الا بلفظ (قبلت هذا النكاح او تزوجتها او تزوجت
او قات) او رضيت ويصح النكاح من هازل وتلثة (ومن جهلها) اى
عجز عن الايجاب والقبول بالعربية (لم يلزمه نعلمها وكما معانها الخاص
بكل لسان) لان المقصود هنا المعنى دون اللفظ لانه غير متعبد بتلاوته
وينعقد من اخرس بكتابة واسارة مفهومة (فان تقدم القبول) على
الايجاب (لم يصح) لان القبول انما يكون بعد الايجاب فتنى وجد قبله لم
يكن قبولا (وان تاخر) اى تراخى القبول (عن الايجاب صح ما دام فى
المجلس ولم يتشاغلا بما يقطعه) عرفا ولو طال الفصل لان حكم المجلس
حكم حالة العقد (وان تفرقا قبله) اى قبل القبول او تشاغلا بما يقطعه
عرفا (بطل) الايجاب للاعراض عنه وكذا لو جن او اغمى عليه قبل
القبول لان نام ثم فصل وله شروط ثم اربعة (احدها تعيين
الزوجين) لان المقصود فى الكاح التعيين فلا يصح بدونه كزرجتك باتى
وله غيرها حتى يميزها وكذا لو قال زوجتها ابنك وله بنون (فان اشار

الولى الى الزوجة او سماها (او وصفها بما تتميز به) كالطويلة او
 الصغيرة صح النكاح لحصول التمييز (او قال زوجتك بنى وله) بنت
 (واحدة لا أكثر صح) النكاح لعدم الالتباس ولو سماها بغير اسمها ومن سمي
 له في العقد غير مخطوبته فقبل يظنها اياها لم يصح **فصل** في الشرط
 الثاني (رضاها) فلا يصح ان اكره احدها بغير حق كالبيع (الا البالغ
 المحنون) فيزوجه ابوه او وصيه في النكاح (و) الا (المجنونة والصغير
 والبكر ولو مكلفة لا الثيب) اذا تم لها تسع سنين (فان الاب ووصيه في
 النكاح يزوجه بغير اذنه) كتيب دون تسع لعدم اعتبار اذنه (كالسيد
 مع امائه) فيزوجهن بغير اذنه لانه يملك منافع بضعهن (و) كالسيد مع
 (عبده الصغير) فيزوجه بغير اذنه كولد الصغير (ولا يزوح باقى الاوليا)
 كالجد والاخ والعم (صغيرة دون تسع) بحال بكرة كانت او ثيبا (ولا)
 يزوح غير الاب ووصيه في النكاح (صغيرا) الا الحاكم لحاجة (ولا)
 يزوح غير الاب ووصيه فيه (كبيرة عاقلة) بكرة او ثيبا (ولا بنت تسع)
 سين كذلك (الا باذنها) لحديث ابى هريرة مرفوعا تستأمر البتية في
 نفسها فان سكنت فهو اذنها وان ابت لم تكره رواه احمد واذن بنت تسع
 معتبر لقول عائشة اذا باغت الجارية تسع سنين فهي امرأة رواه احمد
 ومعناه في حكم المرأة (وهو) اى الاذن (صحت البكر) ولو فحكت او
 بكت (ونطق الثيب) بوطى في القبل لحديث ابى هريرة يرفعه لا تتكح
 الايم حتى تستأمر ولا تتكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف
 اذنها قال ان تسكت متفق عليه ويعتبر في استئذان تسمية الزوج على وجه
 تقع به المعرفة **فصل** في الشرط (الثالث الولي) لقوله عليه
 السلام لا نكاح الا بولي رواه الخمسة الا النسائي وصححه احمد وابن معين
 (وشروطه) اى شروط الولي سبعة (التكليف) لان غير المكلف يحتاج لمن
 ينظر له فلا ينظر لغيره (والذكورية) لان المرأة لا ولاية لها على نفسها
 ففي غيرها اولى (والحرية) لان العبد لا ولاية له على نفسه ففي غيره اولى
 (والرشد في العقد) بان يعرف الكفو ومصالح النكاح لا حفظ المال
 فرشد كل مقام بحسبه (واتفاق الدين) فلا ولاية لكافر على مسلم ولا
 نصراني على مجوسية لعدم التوارث بينهما (سوى ما يذكر) كام ولد
 لكافر اسلمت وامة كافرة لمسلم والاساطان يزوح من لا ولي لها

من اهل الذمة (والعدالة) ولو ظاهرا لانها ولاية بطرية فلا يستبد بها الفاسق الا في سلطان وسيد يزوح امنه اذا تقرر ذلك (فلا تزوج امرأة نفسها ولا غيرها) لما تقدم (ويقدم ابو المراء) الحرة (في اسكاحها) لانه اكل نظرا واشد شفقة (ثم وصيه فيه) اى فى الكاح لقيامه مقامه (ثم جدها لاب وان علا) لانه له ايلادا وتعصيا فاشبه الاب (ثم ابنها ثم بسوه وان تزولا) الاقرب فالاقرب لما روت ام سلمة انها لما اتقضت عدتها ارسل اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم يحظرها فقالت يا رسول الله ليس احد من اوليائى شاهداً قال ليس من اوليائك شاهد ولا غايب يكره ذلك فقالت قم يا عمر (فزوح رسول الله فزوجه رواء النسائى) (ثم اخوها لابوين ثم لاب) كالمراث (ثم بسوها كذلك) وان زلوا يقدم من لابوين على من لاب ان استوا فى الدرجة الاقرب فالاقرب (ثم عمها لابوين ثم لاب) لما تقدم (ثم بنوها كذلك) على ماسبق فى الميراث (ثم اقرب عصبية نسب كالارث) واحق عصبية بعد الاخوة بالميراث احقهم بالولاية لان مبنى الولاية على الشفقة والنظر وذلك معتبر عطته وهو القرابة (ثم المولى المتم) بالعق لانه يرثها ويعقل عنها (ثم اقرب عصبته نسباً) على ترتيب الميراث (ثم) ان عدموا فمصبية (ولاء) على ما تقدم (ثم السلطان) وهو الامام او نائبه قال احمد والقاضى احب الى من الامر فى هذا فان عدم الكل زوجها ذو سلطان فى مكاتها فان تعذر وكات وولى امة سيدها ولو فاسقا ولا ولاية لاه من ام ولا حال ونحوه من ذوى الارحام (فان عصل) الولي (الاقرب) بان منعها كفوا رصيته ورغب بما صح مهرا ويفسق به ان تكرر (او لم يكن) الاقرب (اهلا) لكونه طفلا او كافرا او فاسقا او عبدا (او غاب) الاقرب (غيبة منقطعة لا تقطع الا بكلفة ومشقة) فوق مسافة القصر او جهل مكانه (زوج الحرة) الولي (الا بعد) لان الاقرب هنا كالمعدوم (وان زوج الا بعد او) زوج (اجنبي) ولو حاكما (من غير عذر) للاقرب (لم يصح) النكاح لعدم الولاية من العاقد عليها مع وجود مستحقها فلو كان الاقرب لا يعلم انه عصبية او انه صار او عاد اهلا بعد مناف صح الكاح استحيابا للاصل ووكيل كل ولي يقوم مقامه غايبا وحاضرا بشرط اذنها للوكيل

بعد توكيله ان لم تكن حجرة ويشترط في وكيل ولي ما يشترط فيه ويقول
 الولي او وكيله لو كبل الزوج زوجت موكلك فلانا فلانة ويقول وكيل
 الزوج قبلته لفلان او لموكلتي فلان وان استوى وليان فاكثر سن تقديم
 افضل فاسن فان تشاحوا اقرع ويتعين من اذنت له مهم ومن زوج ابنه
 بنت اخيه ونحوه صح ان يتولى طرفي العقد ويكني زوجت فلانا فلانة
 وكذا ولي عاقلة تحل له اذا تزوجها باذنها كفي قوله تزوجتها **فصل** في
 النسرط (الرابع الشهادة) لحديث جابر مرفوعا لا نكاح الا بولي
 وشاهدي عدل رواه البرقاني وروى معناه عن ابن عباس ايضا (فلا يصح)
 السكاح (الا بشاهدين عدلين) ولو ظاهرا لان الغرض اعلان النكاح
 (ذكرين مكلفين سعيين ناطقين) ولو انهما ضريران او عدوا الزوجين
 ولا يبطله تواس بكتانه ولا تشترط الشهادة بحلها من الموانع او اذنها
 والاحتياط الا لشهاد فان اكرت الاذن صدقت قبل دخول لا بعده
 (وليست الكفائة وهي) لغة المساوات وهنا (دين) اي اداء الفرائض
 واجتناب التواهي (ومنصب وهو النسب والحرية) وصناعة غير زرية
 ويسار بحسب ما يجب لها (شرطا في صحته) اي صحة السكاح لامر النبي
 صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس ان تكح اسامة بن زيد فنكحها بامر
 متفق عليه بل شرط لزوم (فلوزوج الاب عفيفة بفاجر او عريية
 اجمعي) او حرة ببعد (فلن لم يرز من المرأة او الاوليا) حتى من
 حدث (الفسخ) فيفسخ اخ مع رضى اب لان العار عليهم اجمعين وخيار الفسخ
 على التراخي لا يسقط الا باسقاط عصة او بما يدل على رضاها من قول او
 فعل **باب المحرمات في النكاح** وهن ضربان احدهما من تحرم على
 الابد وقد ذكره بقوله (تحرم ابدا الام وكل جده) من قبل الام او الاب
 (وان عات) لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم (والبنت وبنت الابن وبنتها)
 اي بنت البنت وبنت بنت الابن (من حلال وحرام وان سفان)
 وارثة كانت او لا لعموم قوله تعالى وبناتكم (وكل اخت) شقيقة كانت
 او لاب او لام لقوله تعالى واخواتكم (وبنها) اي بنت الاخت
 مطلقا وبنت ابنها (وبنت ابنتها) وان تزات لقوله تعالى وبنات الاخت
 (وبنت كل اخ وبنتها وبنت ابنه) اي ابن الاخ (وبنتها) اي بنت
 بنت ابن اخيه (وان سفلت) لقوله تعالى وبنات الاخ (وكل عمة وخالة

وان عاتيا) من جهة الاب او الام لقوله تعالى وعمايتكم وخالاتكم
 (والملاعة على الملاعن) ولو اكدت نفسه فلا تحل له بشكاح ولا ملك
 عيين (ويحرم بالرضاع) ولو محرما (ما يحرم بالنسب) من الاقسام
 المابقة لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب متفق
 عليه (الا ام اخته) وام اخيه من رضاع (و) الا (اخت ابنه) من
 رضاع فلا تحرم المرضعة ولا بنتها على ابني المرتضع واخيه من نسب ولا
 ام المرتضع واخته من نسب على ابني المرتضع وابنه الذي هو اخو المرتضع
 لانهم في مقابلة من يحرم بالمصاهرة لا بالنسب (ويحرم) بالمصاهرة
 (بالعقد) وان لم يحصل دخول ولا خلوة (زوجة ابيه) ولو من رضاع
 (و) زوجة (كل جد) وان علا لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم
 من النساء (و) تحرم ايضا بالعقد (زوجة ابنه وان نزل) ولو من
 رضاع لقوله تعالى وحلائل ابيائكم (دون بناتهن) اي بنات حلائل
 آباءه وابنائهن (و) دون (امهاتهن) فتحل له ربيبة والده وولده وام
 زوجة والده وولده لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم (وتحرم)
 ايضا (ام زوجته وجداتها) ولو من رضاع (بالمقد) لقوله تعالى
 وامهات نسائكم (و) تحرم ايضا الرباب وهن (بنتها) اي بنت
 الزوجة (وبنات اولادها) الذكور والامات وان تزلن من نسب او
 رضاع (بالدخول) لقوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم
 اللاتي دخلتم بهن (فان بانت الزوجة) قبل الدخول ولو بعد الحلوة
 (او ماتت بعد الحلوة احن) اي الرباب لقوله تعالى فان لم تكونوا
 دخلتم بهن فلا جناح عليكم ومن وطئ امرأة بشبهة او زنا حرم عليه امها
 وبنتها وحرمت على ابيه وابنه ^{في} فصل ^{في} الضرب الثاني من
 المحرمات (وتحرم الى امد اخت معتدته واخت زوجته وبناتها) اي بنت
 اخت معتدته وبنت اخت زوجته (وعمتها وخالتها) وان عاتا من نسب
 او رضاع وكذا بنت اخيهما وكذا اخت مستبراته وبنت اخيهما او اختها
 او عمتها او خالتها لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين وقوله عليه السلام
 لا تجمعوا بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها متفق عليه عن ابى هريرة
 ولا يحرم الجمع بين اخت شخص من ابيه واخته من امه ولا بين مبانة
 شخص وبنته من غيرها ولو في عقد فان طاعت (المرأة) وفرغت المدة

(اى اختها او عمتها او خالتها او نحوهن اعدم المانع ومن وطئ اخت زوجته
 بشبهة او زنا حرمت عليه زوجته حتى تنقضى عدة الموطوءة (وان
 تزوجهما) اى تزوج الاختين ونحوهما (فى عقد) واحد لم يصح (او)
 تزوجهما فى (عقدين معا بطلا) لانه لا يمكن تصحيحه فيهما ولا منزلة
 لاحداها على الاخرى وكذا لو تزوج خمسا فى عقد او عقود معا (فان
 تاخر احدها) اى احد العقدین بطل متأخر فقط لان الجمع حصل به
 (او وقع) العقد الثانى (فى عدة الاخرى وهى بيان او رجعية بطل)
 الثانى ليلا يجتمع ماؤه فى رحم اختين او نحوهما وان جهل اسبق العقدین
 فسيح ولا احداها بصرف مهرها بقرعة ومن ملك اخت زوجته ونحوها
 صح ولا يطأها حتى يفارق زوجته وتنقضى عدتها ومن ملك نحو اختين صح
 وله وطئ اسماءهما وتحرّم به الاخرى حتى يحرم الموطوءة باخراج من ملكه او تزويج
 بعد استبراء وليس لحران يتزوج باكثر من اربع ولا لعبد ان يتزوج باكثر من
 اثنين (وتحرم المعتدة) من الغير لقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى
 يبلغ الكتاب اجله (و) كذا (المستبراة من غيره) لانه لا يومن ان تكون
 حاملا فيفضى الى اخلاط الماء واشتباء الانساب (و) تحرم (الزانية) على
 زان وغيره (حتى تتوب وتنقضى عدتها) لقوله تعالى والزانية لا يسكنها الا اذان
 او مشرك وتوبتها ان تراود فتمتنع (و) تحرم (مطلقتها ثلاثا حتى يطاها زوج
 غيره) بنكاح صحيح لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
 زوجا غيره (و) تحرم (المحرمة حتى تحل) من احرامها لقوله عليه السلام
 لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب رواه الجماعة الا البخارى ولم يذكر
 الترمذى الخطبة (ولا ينكح كافر مسلمة) لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين
 حتى يؤمنوا (ولا) ينكح (مسلم ولو عبدا كافرة) لقوله تعالى ولا تنكحوا
 المشركات حتى يؤمن (الا حرة كتابية) ابواها كتابيان لقوله تعالى
 والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم (ولا ينكح حر) مسلم
 (امة مسلمة الا ان يخاف عنت العزوبة لحاجة المتعة او الخدمة) لكونه كبيرا
 او مريضا او نحوها ولو مع صغر زوجته الحرة او غيبها او مرضها
 (ويعجز عن طول) اى مهر (حرة وثمن امة) لقوله تعالى ومن لم يستطع
 منكم طولا الاية واشترط العجز عن ثمن الامة اختاره جمع كثير قال فى
 التتبع وهو اظهر وقدم انه لا يشترط وتبعه فى المنتهى (ولا سكر عبد

سيدته (قال ابن المنذر اجمع اهل العلم عليه (ولا) ينكح (سيد امته) لان ملك الرقة يفيد ملك المنفعة واباحة البضع فلا يجتمع معه عقد اضعف منه (ولحر نكاح امة ابيه) لانه لا ملك للابن فيها ولا شبهة ملك (دون) نكاح (امة ابنه) فلا يصح نكاحه امة ابنه لان الاب له التملك من مال ولده كما تقدم (وليس للحر نكاح عبد ولدها) لانه لو ملكت زوجها او بعضه لانفسخ النكاح وعلم مما تقدم ان للعبد نكاح امة ولو لابنه وللأمة نكاح عبد ولو لابنها (وان اشترى احد الزوجين) الزوج الاخر او ملكه بارت او غيره (او) ملك (ولده الحر او) ملك (مكاتبه) اى مكاتب احد الزوجين او مكاتب ولده (الزوج الاخر او بعضه انفسخ نكاحهما) ولا ينقص بهذا الفسخ عدد الطلاق (ومن حرم وطوها بقصد) كالمعتدة والمحرمة والزانية والمطلقة ثلاثا (حرم) وطئها (بملك يمين) لان النكاح اذا حرم لكونه طريقا الى الوطى فلان يحرم الوطى بطريق الاولى (الا امة كتابية) فتحل لدخولها في عموم قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم (ومن جمع بين محلاة ومحرمة في عقد صح فبين تحل) و بطل فبين تحرم فلو تزوج ايماء ومزوجة في عقد صح في الايم لانها محل النكاح (ولا يصح نكاح خنى مشكل قبل تبيين امره) لعدم تحقيق ميع النكاح ﴿ باب الشروط ﴾ في النكاح (والعيوب في النكاح) والمعتبر من الشروط ما كان في صلب المقد او اتفقا عليه قبله وهى قسمان صحيح واليه اشار بقوله (اذا شرطت طلاق ضررتها او ان لا يتسرى او ان لا يتزوج عليها او) ان (لا يخرجها من دارها او بلدها) او ان لا يفرق بينها وبين اولادها او ابويها او ان ترضع ولدها الصغير (او شرطت نقدا معيناً) تاخذ منه مهرها (او) شرطت (زيادة في مهرها صح) الشرط وكان لازماً فليس للزوج فكه بدون ابانتها وسنن وقاؤه به (فان خالفه فلها الفسخ) على التراخي لقول عمر للذى قضى عليه بلزوم الشرط حين قال اذا يطلقنا مقاطع الحقوق عند الشروط وان شرط ان لا يخرجها من منزل ابويها فبات احدهما بطل الشرط القسم الثانى فاسد وهو انواع احدها نكاح الشغار وقد ذكره بقوله (واذا زوج وليته على ان يزوجه الاخر وليته ففسلا) اى زوج كل منهما الاخر وليته (ولا مهر) بينهما (بطل الكاحان) لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار ان يزوح الرجل ابنته على ان يزوجه

الآخر ابنته وليس بينهما صداق متفق عليه وكذا لو جهلا بضع كل واحد
مع دراهم معلومة مهرا للآخرى (فان سمي لهما) اى لكل واحدة مهرا
(مهر) مستقل غير قليل بلا حيلة (صح) الكحلان ولو كان المسمى دون
مهر المثل وان سمي لاحدهما دون الاخرى صح نكاح من سمي لهما فقد
والثاني نكاح المحلل واليه اشار بقوله (وان تزويجها بشرط انه متى حلها
للاول طاقها او بواه) اى التحليل (بلا شرط) يذكر في العقد او انما عايه
قبله ولم يرجع بطل النكاح لقوله عليه السلام الا احبكم بالتيس المستعار قالوا لى
يا رسول الله قال هو المحلل لى الله المحلل والحال له رآه ابن ماجة (او قل ولى
(زوجتك اذا جاء راس الشهر وان رصبت امها) او نحوه مما عاق فيه النكاح على
شرط مستقبل فلا يعقد النكاح غير زوجة او قبات ان شاء الله فيصح كقوله
زوجتكها اذا كانت بنتى او ان اقصت عدتها وهما لثمان دلاء وان شئت نسا
شئت وقبات ونحوه فانه صحيح (او) قال ولى زوجك و (اذا جاء غد)
او وقت كذا (فطلقها او وقته بمدة) بان قال زوجتكها شهرا او سنة
او يتزوج الغريب نية طلاقها اذا خرج (بطل الكل) وهذا البرء هو
نكاح المتعة قال سيرة امرا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة طام اتي
حين دخلنا مكة ثم لم تخرج حتى نهاها عنها رواء مسلم ثم فصل وان
شرط ان لامهر لها او (ان) لانفة) لها (او) شرط (ان يقسم
لها اقل من ضررتها او اكثر) منها (او شرط فيه) اى فى النكاح
(خيارا او) شرط (ان جاء بالمهر فى وقت كذا والا فلا نكاح بينهما)
او شرطت ان يسافر بها او ان تستدعيه لوطى عند ارادتها او لا تسلم
نفسها الى مدة كذا ونحوه (بطل الشرط) لمنافاته مقتضى العقد واسمه
اسقاط حق يجب به قبل انعقاده (وصح النكاح) لان هذه الشروط
تعود الى معنى زايد فى العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فيه
(وان شرطها مسلة) او قال ولها زوجتك هذه السلة او طها مسلة و
تعرف بتقديم كسر (فبات كتابية) فله الفسخ اموات شرطه (او شرطها
نكرا او حيلة او نسبية او) شرط (نفي عيب لا يفسخ به النكاح) فان
شرطها سبعة او بصيرة (فبات بخلافه فله الفسخ) لما تقدم وان شرط صفة
فبات اعلا منها فلا فسخ ومن تزوج امرأة وسرط او طس امها حرة ثم
تبين انها امة فان كان ممن يحل له نكاح الاما فله الخيار والا فرق بينهما

وما ولدته قبل العلم حر يفديه بقميته يوم ولادته وان كان المغرور عبداً فولده حر ايضاً يفديه اذا عتق ويرجع زوج بالفداء والمهر على من غره ومن تزوج رجلاً على انه حر او تظنه حراً فان عبداً فلها الخيار (وان عتق) امة (تحت حر فلا خيار لها) لاسها كافات زوجها في الكمال كما لو اسلمت كتابية تحت مسلم (بل) يثبت اياها الخيار ان عتقت كلها (تحت عبد) كله لحديث بريرة وكان زوجها عبداً اسود رواه البخاري وغيره عن ابن عباس وعائشة رضى الله عنهم فتقول فسميت نكاحي او اخترت نفسي ولو متراخبا ما لم يوجد بها دليل رضى كني من وطئ او قبله ونحوها ولو جاهلة ولا يحتاج فسحها لحاكم فان فسحت قل دخول فلا مهر وبعده هو لسيدها فصل في العيوب في السكاح واقسامها ثلاثة قسم يختص بالرجال وقد ذكره نقوله (ومن وحدت زوجها محبوا) قطع ذكره كله (او) اعضاءه (ونقي له ما لا يظنه فاما الفسخ وان ثبتت عته باقراره او) ثبتت (نية على اقراره اهل سنة) هلالية (مند تحاك) روى عن عمر وعثمان وابن مسعود والمغيرة بن شعبة لانه اذا مضت العصول الاربعة ولم يزل علم انه حلقة (فان وطئها فيها) اى في السنة (ولا فاما الفسخ) ولا يحتسب عليه منها ما اعترفته فقط (وان اعترفت انه وطئها) في القبل في السكاح الذي ترافعا فيه ولو مرة (فليس بعين) لاعترافها بما يشافي العنة وان كان ذلك بعد ثبوت العنة فقد زالت (ولو قالت في وقت رضيت به عيننا سقط خيارها اذا) لرداها به كما لو تزوجته طائفة عته فصل في القسم الثاني يختص بالمرأة وهو (الرق) بان يكون فرحها مسدودا لا يسلكه ذكر باصل الحلقة (والقرن) لحم زايد يثبت في الفرج فيسده (والعقل) دمم في الحمة التي بين مسلكي المرأة فيمتيق منها فرحها فلا يمسد فيه الذكرك (والتمق) احراق ما بين سبابها او ما بين محرج بول وهسى (واستلّاق بول وشحو) اى غايظ منها او مه (وقروح سائلة في فرج) راسماضة (و) من القسم الثالث وهو المشرك (باسور وناصور) وهما داآن بالقدمة (و) من القسم الارل (خصا) اى قطع الحصبين (وسل) لهما (ووجا) لهما لان ذلك يمنع الوطئ او يصعده (و) من المشرك (كون احدهما خنى راحا) اما المشكل فلا لصح نكاحه كما تقدم (وجوز ولو ساعة ومرض وجذام)

وقرر راس له ربح منكرة وبخر فم (يثبت بكل واحد منهما الفسخ) لمافيه
 من النقرة (ولو حدث بعد العقد) والدخول كالأجارة (او كان بالأخر عيب
 مثله) او مغاير له لان الانسان ياتف من عيب غيره ولا ياتف من عيب نفسه
 (ومن رضى بالعيب) بان قال رضيت به (او وجدت دلالة) من وطئ
 او تمكن منه (مع علمه) بالعيب (فلا خيار له) ولو جهل الحكم او ظنه
 يسيرا فبان كثيرا لانه من جنس ما رضى به (ولا يتم) اى لا يصح (فسخ
 احدهما الا بجاكم) فيفسخه الحاكم بطلب من ثبت له الخيار او يرده اليه
 فيفسخه (فان كان) الفسخ (قبل الدخول فلا مهر) لها سواء كان الفسخ
 منه او منها لان الفسخ ان كان منها فقد جأت الفرقة من قبلها وان كان
 منه فائما فسخ لعيبا الذى دلسته عليه فكانه منها (و) ان كان الفسخ (بعده)
 اى بعد الدخول او الحلو فـ (لها) المهر (المسمى) فى العقد لانه وجب
 بالعقد واستقر بالدخول فلا يسقط و (يرجع به على الغار ان وجد) لانه
 غره وهو قول عمر والغار من علم العيب وكتمه من زوجة عاقلة وولى
 ووكيل وان طاعت قبل دخول او مات احدهما قبل الفسخ فلا رجوع
 على الغار (والصغيرة والمجنونة والامة لا تزوج واحدة منهن بمعيب) يرد به
 فى النكاح لان وليهن لا ينظر لهن الا بما فيه الخط والمصلحة فان فعل لم يصح
 ان علم والا صح ويفسخ اذا علم وكذا ولى صغير او مجنون ليس له
 تزويجهما بمعية ترد فى النكاح فان فعل فكما تقدم (فان رضيت) العاقلة
 (الكيرة محبوبا او عيننا لم تمنع) لان الحق فى الوطئ لها دون غيرها (بل)
 يمنعها وليها العاقد (من) تزوج (مجنون ومجنون وابرص) لان فى ذلك اارا عاها
 وعلى اهلها وضررا يحثى تعديه الى الولد (ومتى) تزوجت معيبا لم تعلم ثم علمت العيب
 بعد عقد لم تجبر على فسخ (او كان) الزوج غير معيب حال العقد ثم (حدث به)
 العيب بعده (لم يجبرها وليها على الفسخ) اذا رضيت به لان حق الولى فى ابتداء
 العقد لا فى دوامه ✎ باب نكاح الكفار ✎ من اهل الكتاب وغيرهم
 (حكمه كنكاح المسلمين) فى الصحة ووقوع الطلاق والظهار والاىلا ووجوب المهر
 والنفقة والقسم والا حصان وغيرها ويحرم عليهم من النساء من تحرم علينا
 (ويقرون على فاسده) اى فاسد النكاح (اذا اعتقدوا محته فى شرعهم)
 بخلاف ما لا يعتقدون حله فلا يقرون عليه لانه ليس من دينهم (ولم
 يرتفعوا اليها) لانه عليه السلام اخذ الجزية من مجوس هجر ولم يعترض

عليهم في ما نكحتهم مع علمه انهم يستيجون نكاح محارمهم (فان اتونا قبل
عقدته عقدناه على حكمنا) بايجاب وقبول وولى وشاهدى عدل منا قال تعالى
وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط (وان اتونا بعده) اى بعد العقد فيما بينهم
(او اسلم الزوجان) على نكاح لم تتعرض لكيفية صدوره من وجود صيغة
او ولى او غير ذلك (و) اذا تقرر ذلك فان كانت (المرأة تباح اذا) اى
وقت الترافع اليها او الاسلام كمقد فى عدة فرغت او على اخت زوجة
ماتت او كان وقع العقد بلا صيغة او ولى او شهود (اقرا) على نكاحهما
لان ابتدا النكاح حينئذ لا مانع منه فلا مانع من استدامته (وان كانت)
الزوجة (ممن لا يجوز ابتدا نكاحها) حال الترافع او الاسلام كذات
محرم او مقعدة لم تفرغ عدتها او مطلقته ثلاثا قبل ان تسكن زوجها غيره
(فرق بينهما) لان ما منع ابتدا العقد منع استدامته (وان وطئ حربي
حربية فاسما) او ترافعا اليها (وقد اعتقدها نكاحا اقرا) عليه لانا
لا نتعرض لكيفية النكاح بينهم (والا) يعقدها نكاحا (فسبح) اى فرق
بينهما لانه سفاح فيجب انكاره (ومتى كان المهر صحيحا اخذته) لانه الواجب
(وان كان فاسدا) كخمر او خنزير (وقبضته استقر) فلا شئ لها غيره
لانها تقابضا بحكم الشرك (وان لم تقبضه) ولا شئ منه فرض لها مهر
المثل لان الحر ونحوه لا يكون مهرا لمسلمة فيسطل وان قبضت البعض
وجب قسط الباقي من مهر المثل (و) ان (لم يسم) لها مهر (فرض
لها مهر المثل) لحلول الكاح عن التسمية ﴿ فصل وان اسلم الزوجان معا ﴾
بان تافظا بالاسلام دفعة واحدة فعلى نكاحهما لانه لم يوجد منهما
اختلاف دين (او) اسلم (زوج كتابية) كتابيا كان او غير كتابي (فعلى
نكاحهما لان المسلم ابتدا نكاح الكتابية) فان اسلمت (هى) اى الزوجة
الكتابية تحت كافر قبل دخول انفسخ النكاح لان المسئلة لا تحل لكافر
(او) اسلم (احد الزوجين غير الكتابيين) كالجوسيين يسلم احدهما (قبل
الدخول بطل) النكاح لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار وقوله
ولا تعسكوا بعصم الكوافر (فان سبقته) بالاسلام (فلا مهر) لها ليجئ
الفرقة من قبلها (وان سبقها) بالاسلام (فلها نصفه) اى نصف المهر
لجئ الفرقه من قبله وكذا ان اسلمت واحدة سبقه او قال سبق احدا ولا نعلم
عنه (وان اسلم احدهما) اى احد الزوجين غير الكتابيين او اسلمت

كافرة تحت كافر (بعد الدخول وقف الامر على انقضاء العدة لما روى مالك في موطنه عن ابن شهاب قال كان بين اسلام صفوان ابن امية وامراته بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر اسلمت يوم الفتح وبقى صفوان حتى شهد حيننا والطائف وهو كافر ثم اسلم ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستقرت عنده امراته بذلك النكاح قال ابن عبد البر شهرة هذا الحديث اقوى من اسناده وقال ابن شبرمة كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل فايهما اسلم قبل انقضاء العدة فهي امراته فان اسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما (فان اسلم الاخر فيها) اى فى العدة (دام النكاح) بينهما لما سبق (والا) يسلم الاخر حتى انقضت (بان فسحه) اى فسخ النكاح (منذ اسلم الاول) من الزوج او الزوجة ولها نفقة العدة ان اسلمت قبله ولو لم يسلم ، وان كفرا اى ارتدا (او) ارتد ا احدهما بعد الدخول وقف الامر على انقضاء العدة) كما لو اسلم احدهما فان تاب من ارتد قبل انقضائها فملى لكاحهما والا تبينا فسخه منذ ارتد (و) ان ارتدا او احدهما (قبله) اى قبل الدخول (بطل) النكاح لاختلاف الدين ومن اسلم وتحتة أكثر من اربع فاسلمن او كن كتابيات اختار منهن اربعا ان كان مكلفا والا وقف الامر حتى يكلف وان ابى الاختيار اجبر بحبس ثم تعزير وان اسلم وتحتة احيان اختار منهما واحدة **باب الصداق** **م** يقال اصدقت المرأة ومهرتها وامهرتها وهو عوض يسمى فى النكاح او بمده (يسن تقييفه) لحديث عائشة مرفوعا اعظم النساء بركة ايسرهن مونة رواء ابو حنص باسناده (و) نسن (تسميته فى القدر) لقطع الزنا ولا يست شرطا لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا اهن فريضة وبسن ان يكون (من اربعماية درهم) من الفضة وهى صداق بنات النبي صلى الله عليه وسلم (الى خمسمية) درهم وهى صداق ازواجه صلى الله عليه وسلم وان زاد فلا باس (و) لا يتقدر الصداق بل (كما صح) ان يكون (غنا او اجرة صح) ان يكون (مهرا وان قل) لقوله عليه السلام التمس ولو خافا من حديد متدق عليه (وان اصدقها تهيم قرآن لم يصح) الا صداق لان الفروج لا تستباح الا بالاموال لقوله تعالى ان تباتوا باموالكم وروى البخارى ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا على سورة من القرآن ثم

قال لا يكون لاحد بعدله موباً (بل) يصح ان يصدقها نكاحاً معين
من (فقه وادب) كبر وصراف ريان وامة ونحوها (وشهر مباح معلوم)
ولو لم يعرفه وسمعه ثم يلبسها وكذا لو اصدقها تعاليم صنعة او كتابة او
خطاطة ايها او ردتها من محل معين لانها منعة يجوز اخذ العوض عايتها
فبقي مال (وان اصدقها طلاق صرتها لم يصح) لحديث لا ينيل لرجل ان
ان يفتح امرأة بطلاق اخرى (وايها مهر مالها) افساد التسمية (ومضى
بطلن المسمى) ككونه مجهولاً كعبد او ثوب او خمر او نحوه (وجب مهر
المثل) بالعقد لان المرأة لا تسلم الا ببذل ولم يسلم البذل ونعذر رد العوض
فوجب بدله ولا يضر جهل يسير فلو اصدقها عبداً من عبده او فرساً
من خيله ونحوها فاما احدهم بقرعة وفتاراً من لبنو زيت او تفيزاً
من نحو بر لها الوسط فلو فعل وان اصدقها الفان ان كان ابرها حياً
والفين ان كان ميتاً وجب مهر المثل في افساد التسمية للجباله اذا كانت
حالة الاب غير معلومة ولانه ليس ايها في موت ايها غرض صحيح (ر) ان
تزوجها (على ان كانت لى زوجة بالفين او لم تكن) لى زوجة (بالف يصح)
النكاح (بالمسمى) لان خلوا المرأة من ضرة من اكبر اضرارها المقصودة لها وكذا
ان تزوجها على الفين ان اخرجها من بلدها او دارها والفان لم يخرجها (وادا
اجل الصداق او بمضد) كنصفه او ثلثه (صح) التاحيل (فان عينا اجلا) انيط
به (والا) يعينا اجلا بل اطلقا (فتحله المردة) البايعة بموت او غيره
عملاً بالعرف والعادة (وان اصدقها مالا مع ميسوبا) نعمانه كمال (او)
اصدقها (خنزيراً ونمراً) كينهر صح النكاح كما لو لم يسم لنا مهرأ و
(وجب) لها (مهر المثل) لما تقدم وان تزوجها على عبد فخرج
مغضوباً او حراً قائماً بتيته يوم عقد لانها رضبت به اذ طنته مملوكاً
(وان وجدت) المهر (المباح معيناً) كعبد به نحو عرج (خيرت بين)
امساكه مع (ارشه و) بين رده واخذ (قيمته) ان كان متفقوماً والا
فمثله وان اصدقها ثوباً وعين ذرعه فبان اقل خيرت بين اخذه مع قيمة
ما تنص وبين رده واخذ قيمة الجميع والمتزوجة على عصير بان خراً مثل
العصير (وان تزوجها على الف لها والف لايها) او على ان السك
للأب (صحت التسمية) لان للوالد الاخذ من مال ولده لما تقدم وبذلك
الأب بالتبض مع النية (فلو طاق) الزوج (قبل الدخول وبعد التبض)

اي قبض الزوجة الالف وايها الالف (رجع) عليها (بالانقب) دون
ايها وكذا اذا شرط الكل له وقبضه بالنية ثم طلق قبل الدخول رجع
عليها بقدر نصفه (ولا شيء على الاب لهما) اي للمطلق والمطلقة لانا
قدرنا ان الجميع صار لهما ثم اخذه الاب منها فتصير كانها قبضته ثم اخذه
منها (ولو شرط ذلك) اي الصداق او بعضه (لغير الاب) كالجد
والاخ (فكل المسمى لها) اي للزوجة لانه عوض بضعها والشرط
باطل (ومن زوج بنته ولو ثيبا بدون مهر مثلها صح) ولو كرهت
لانه ليس المقصود من النكاح العوض ولا يلزم احدا تمة المهر (وان
زوجها به) اي بدون مهر مثلها (ولي غيره) اي غير الاب (باذن
صح) مع رشدها لان الحق لها وقد اسقطته (وان لم تأذن) في تزويجها
بدون مهر مثلها غير الاب (ف) لها (مهر المثل) على الزوج لفساد
التسمية بعدم الاذن فيها (وان زوج ابنه الصغير بمهر المثل او اكثر
صح) لازما لان المرأة لم ترض بدونه وقد تكون مصطحة الابن في بذل
الزيادة ويكون الصداق (في ذمة الزوج) اذا لم يعين في العقد (وان
كان) الزوج (معسرا لم يضمنه الاب) لان الاب نايب عنه في التزويج
والنايب لا يلزمه ما لم ياتزمه كالوكيل فان ضمنه غرمه ولا بقبض صداق
محجور عليها لارشيده ولو بكرا الا باذن وان تزوج عبد باذن سيده
صح وتعلق صداق ونفقة وكسوة ومسكن بذمة سيده وبلا اذنه لا يصح
فان وطئ تعلق مهر المثل برقته ~~فصل~~ فصل وتملك المرأة ~~بجميع~~ جميع
(صداقها بالعقد) كالبيع وسقوط نصفه بالطلاق لا ينزع وجوب جميعه
بالعقد (ولها) اي لمرأة (نماء) المهر (المعين) من كسب وثمره
وولد ونحوها ولو حصل (قبل القبض) لانه نماء ملكها (وضده
بضده) اي ضد المعين كقفيز من صبرة ورطل من زبرة بضد المعين
في الحكم فتأوه له وضمانه عليه ولا تملك تصرفا فيه قبل قبضه كبيع (وان
تألف) المهر المعين قبل قبضه (فمن ضمانها) فيفوت عليها (الا ان
ينعها زوجها قبضه فيضمنه) لانه بمنزلة الغاصب اذا (ولها التصرف فيه)
اي في المهر المعين لانه ملكها الا ان يحتاج لكيل او وزن او عد او
ذرع فلا يصح تصرفها فيه قبل قبضه كبيع بذلك (وعليها زكاته) اي ركة
المعين اذا حال عليه الحول من العقد وحول المهر من تعيين (وان طلق)

من اقبهها الصداق (قبل الدخول او الحلوة فله نصفه) اى نصف
 الصداق (حكما) اى قهرا عليه كالميراث لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل
 ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم (دون غايه) اى
 غاء المهر (المنفصل) قبل الطلاق فنقص به لانه غاء ملكها والنماء بعد
 الطلاق لهما (وفى) النماء (المتصل) كسكن عبد امهرها اياه ونعمه صنعة
 اذ اطلق قبل الدخول والحلوة (له نصف قيمته) اى قيمة العبد (بدون
 غائه) المتصل لانه غاء ملكها فلا حق له فيه وان اختارت رشيدة دفع
 نصفه زايده لزمه قبوله وان نقص بنحو هزال خير رشيد بين اخذ نصفه
 بلا ارش وبين نصف قيمته وان باعته او وهبته او قبضته او رهته او اعتقته
 تعين له نصف القيمة وايهما عفا لصاحبه بما وجب له وهو جاز التصرف
 صح عفووه وليس لولى العفو عما وجب لمولاه ذكر اكان او انثى (وان
 اختاف الزوجان) او وليهما (او ورثتهما) او احدهما وولى الآخر او
 ورثته (فى قدر الصداق او عينه او قيا يستقر به) من دخول او خلوة
 او نحوها (فقوله) اى قول الزوج او وليه او وارثه يبينه لانه منكر
 والاصل براءة ذمته وكذا لو اختلفا فى جنس الصداق او صفته (و) ان
 اختلفا (فى قبضه) بالقول (قولها) او قول وليها او وارثها مع اليقين
 حيث لا يثبت له لان الاصل عدم القبض وان تزوجها على صداقين سر
 وعلاية اخذ بالزايد مطلقا وهدية زوج ليست من المهر فما قبل عقدان
 وعدوه ولم يفوا رجع بها ^{في} فصل يصح تفويض البضع بان يزوج الرجل
 ابنته المجبرة ^{في} بلا مهر (او تاذن المرأة لوليها ان يزوجه بلا مهر)
 فيصح العقد ولها مهر المثل لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء
 ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة (و) يصح ايضا (تفويض المهر بان
 يزوجه على ما يشاء احدهما) اى احد الزوجين (او) يشاء (اجنبى)
 يصح العفو (لها مهر المثل بالعقد) لسقوط التسمية بالجهالة ولها طلب
 فرضه (ويفرضه) اى مهر المثل (الحاكم بقدره) بطلبها لان الزيادة عليه ميل
 على الزوج والقص منه ميل على الزوجة وان تراضيا ولو على قليل صح
 لان الحق لا يعدوها (ومن مات منهما) اى من الزوجين (قبل الابانة)
 والحلوة (والفرض) فاما مهر المثل (ورثه الآخر) لان ترك تسمية الصداق
 لا يشترط فى صحة النكاح (ولها مهر) مثلها من (لسانها) اى قراياتها

كالم وخالة وعمة فيعتبره الحاكم بمن تساويها منهن اقربى فالقربى في مال
وجمال وعقل وادب وسن وبكارة او ثبوت فان لم يكن لها اقارب فبن شأها
من نساء بلدها (وان طلقها) اى المفوضة او من سعى لها مهر فاسد
(قبل الدخول) والحلوة (فاشا امنعة بقدر يسر زوجها وعسره) لنزله
على ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره فاعلاها خادم وادناها
كسوة تجزيها في صلاتها (ويستنفر مهر المثل) للمفوضة ويحويها
(بالدخول) والحلوة ولسها ونظره الى فرجها بشهوة وتغيبها بخسرة
الناس وكذا المسمى يتقرر بذلك ويتصف المسمى بفرقة من قبله كطلاقه
وخامه واسلامه ويسقط كله بفرقة من قبها كزواجها واستنفا المهر
واختيارها لنفسها بجعله لها بسؤالها (وان طلقها) اى الزوجة مفوضة
كانت او غيرها (بعده) اى بعد الدخول (فلا متعة) اى بل اى المهر
كما تقدم (واذا افترقا في) النكاح (الفاسد) المختار فيه (قبل الدخول
والحلوة فلا مهر) ولا منعة سواء طلقها او مات عنها لان العقد باطل
وجوده كعدمه (و) ان افترقا (بعد احدهما) اى الدخول او الحلوة
او ما يقرر الصداق مما تقدم (يجب المسمى) اى في العقد قياسا على البيع
وفي بعض الفاظ حديث عائشة واما الذي اعطاها بما اصاب منها (ويجب مهر
المثل لمن وطئت) في نكاح باطل يجمع على بطلانه كاخامسه وامتنعه او وصت
(بشبهة او زنا كرها) لقوله عليه السلام فاما بما استحل من فرجها اى
نال منه وهو الوطء ولاه اتلاف للبضع بغير رضى ما يوجب الفلوج القيمة
وهى المهر (ولا يجب معه) اى مع المهر (ارش بكارة) بدخوله في مهر
منها لانه يعتبر بذكر مراتب فلا يجب مرة ثانية ولا فرق فيما ذكر بين ذات
المحرم وغيرها والزانية المطاوعة لاشئ لها ان كانت حرة ولا يصح تزويج
من نكاحها فاسد قبل طلاق او نكح فان اباهما زوج نسيه حاكم (والاراء)
قبل دخول (منع نفسها حتى تقبض صداقها الحال) موهه كانت او غيرها
لان المنفعة المعقود عليها تنلف بالاسنياء فيتندر استيفاء المهر عاها
ولم يمكنها استرجاع عوضها ولها العفة زمنه (فان كان) الصداق
(موجلا) ولم يحل (او حل قبل الاسام) لم تملك منع نفسها لانها رضى
بتأخيرها (او سلمت نفسها تبرعا) اى قبل الطلب بالحال (فليس لها)
بعد ذلك (منعها) اى منع نفسها لرضاها بالاسام واستقر الصداق

ولو أبى الزوج تسليم الصداق حتى تسلم نفسها وابت تسليم نفسها حتى
يسلم الصداق أجبر زوج ثم زوجة ولو أقبضه لها وامتنعت بلا عذر فله
استرجاعه (فإن أعسر) الزوج (بالمهر الحال فلهما الفسخ) ان كانت حرة
مكلفة (ولو بعد الدخول) لتعذر الوصول الى العوض بعد قبض الموعض كما لو افلس
المشتري ما لم تكن تزوجته عامة بعسره ويخير سيد الامة لان الحق له بخلاف
ولى صغيرة ومجنونة (ولا يفسخه) اى النكاح لعسره بمحال مهبر (الا
حاكم) كالفسخ لعنة ونحوها للاختلاف فيه ومن اعترف لامرأة ان هذا
ابنه مها لزمه لها مهر مثاها لاه الظاهر قاله فى الترغيب **باب ولاية**
العرس **ب** اصل الولاية عام الشئ واجتماعه ثم فقات لطعام العرس
خاصة لاجتماع الرجل والمرأة (تسن) الولاية بعقدولو (بشاة فاقول) من شاة
لقوله عليه السلام لعبد الرحمن بن عوف حين قال له تزوجت او لم ولو بشاة
واولم التى صلى الله عليه وسلم على صفية بحيس وضعه على بطع صغير كما
فى الصحيحين عن انس اكن قال جمع يستحب ان لاتنقص عن شاة (وتجب
فى اول مره) اى فى اليوم الاول (اجابة مسلم يحرم هجره) بخلاف نحو
رافضى ومتجاهر بمعصية ان دعاه (اليها) اى الى الولاية (ان عينه) الداعى
(ولم يكن ثم) اى فى محل الولاية (منكر) لحديث ابى هريرة يرفعه
شر الطعام طعام الولاية تمنعها من ياتها ويدعى اليها من بابها ومن لا يجب
فقد عمى الله ورسوله رواء مسلم (فان دعاه الجفلى) ففقه الفاء كقوله
ياايها الناس هلموا الى الطعام لم تجب الاحاة (او) دعاه (فى اليوم
الثالث) كرهت اجاسه لقوله عليه السلام الزبية اول يوم حق وانسانى
معروف والثالث رياء وسمة رواء ابو داود وغيره وتسنى فى نانى يوم لذلك
الخبر (او دعاه ذمى) او من فى ماله حرام (كرهت الاجابة) لان
المطلوب اذلال اهل الذمة والتباعد عن الشبهة وما فيه الحرام اذلا يوافقه
وساير الدعوات مباحة غير عميقة فتسنى وما تم فتركه والاجابة الى غير الولاية
مسنجة غير ما تم فتركه (ومن صومه واجب) كذروا قضاء رمضان اذا
دعى للولاية حضر وجوبا و (دعا) استحمانا (واصرف) حديث ان هريرة
يرفعه اذا دعى احدكم فليجب فان كان صائما فليدع وان كان مفطرا فليدع
رواه ابو داود (و) الصائم (المسفل اذا دعى اجاب) (يفطر ان جبر) قاب
اخيه المسلم وادخل عليه السرور لقوله عليه السلام لرحل اتزل من

القوم ناحية وقال انى صايم دعاكم اخوكم وتكلف لكم كل يوماء ثم صم
يوماً مكانه ان شئت (ولا يجب) على من حضر (الاكل) ولو مفطراً
لقوله عليه السلام اذا دعى احدكم فليجب فان شاء اكل وان شاء ترك قال
فى شرح المقنع حديث صحيح ويستحب الاكل لما تقدم (واباحته) اى اباحة
الاكل (متوقفة على صريح اذن او قرينة) ولو من بيت قريب او صديق
لم يحرزه عنه لحديث ابن عمر من دخل على غير دعوة دخل سارقاً
وخرج مغيراً والدعا الى الوليمة وتقديم الطعام اذن فيه ولا يملكه من قدم
اليه بل يهلك على ملك صاحبه (وان علم) المدعو (ان ثم) اى فى
الوليمة (منكراً) كزمر وخمر والات لهو وفرش حرير ونحوها فان كان
(يقدر على تغييره حضر وغيره) لانه يودى بذلك فرضين اجابة الدعوة
وازالة المنكر (والا) يقدر على تغييره (ابى) الحضور لحديث عمر
مرفوعاً من كان يومئذ بالله واليوم الاخر فلا يقعد على ما يدار عليها
الحمر رواه الترمذى (وان حضر) من غير علم بالمنكر (ثم علم به ازاله)
لوجوبه عليه ويجلس بعد ذلك (فان دام) المنكر (لعجزه) اى المدعو
(عنه انصرف) لئلا يكون قاصدا لرؤيته او سماعه (وان علم) المدعو
(به) اى بالمنكر (ولم يره ولم يسمعه خير) بين الجلوس والاكل او الانصراف
لعدم وجوب الانكار حينئذ (وكره النار والتقاطه) لما يحصل فيه من
التهبة والتراحم وان اخذه على هذا الوجه فيه دناثة وسخف (ومن اخذه)
اى اخذ شيئاً من النار (او وقع فى حبره) منه شئ * (ف) هو (له)
قصد تملكه اولاً لانه قد حازه وملكه قصد تملكه لمن حازه (ويسن
اعلان النكاح) لقوله عليه السلام اعانوا النكاح فى لفظ اظهروا
النكاح رواه بن ماجه (و) سن (الدف) اى السرب به اذا كان
لاحاق به ولا صنوج (فيه) اى فى النكاح (للنساء) وكذا ختان
وقدوم غائب وولادة واملاك لقوله عليه السلام فصل ما بين الحلال
والحرام الصوت والدف فى النكاح رواه النسائى وتحرم كل ماهاة سوى
الدف كزمار وطنبور وجنك وعود قال فى المستوعب والترغيب سواء
استعمل لحزن او سرور (تمة) فى جمل من اداب الاكل والسرب
نسن التسمية جهرًا على اكل وسرب والحمد اذا فرغ واكاه مما يايه
بينه بثلاث اصابع وتخليل معلق بالسنانه ومسح الصخرة واكل ماتناثر

وغيض طهره عن جايسه وشربه ثلاثا مصا ويتنفس خارج الاناء وكره
شربه من قم سقا وفي اثناء طعام بلا عادة وادا شرب ناوله الايمن
وسن غسل يديه قبل طعام متقدما به ربه وبعدة متأخرا به ربه وكره
رد شيء من فمه الى الاناء واكله حارا او من وسط المحفة او اعلاها
وفعله ما يستقذره من غيره ومدح طعامه وتقوته وعيب الطعام وقرانه
في غير مطلقا وان يفجأ قوما عند وضع طعامهم انعمدا واكله كثيرا بحيث
يؤذيه او قايلا بحيث يضره ﴿ باب عشرة النساء ﴾ العشرة بكسر
العين الاجتماع يقال لكل جماعة عشرة ومعسر وهي هنا ما يكون
بين الزوجين من الالفة والانضمام (يلزم) كلا من (الزوجين العشرة)
اي معاشرة الآخر (بالمعروف) فلا يتطله بحقه ولا يتكره لبذله
ولا يتبعه اذى ومنه لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وقوله ولهن
مثل الذي عليهن بالمعروف وينبغي امساكها مع كراهته لهما لقوله تعالى
فان كرهتموهن فمسي ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا قال
ابن عباس ربما رزق منها ولدا فيجعل الله فيه خيرا كثيرا (ويحرم مطل
كل واحد) من الزوجين (بما يلزمه) لزوج (الآخر والتكره لبذله)
اي بذل الواجب لما تقدم (واذا تم العقد لزم تسليم) الزوجة (الحرية
التي يوطأ منها) وهي بنت تسع ولو كانت نضوة الحاققة ويستمتع بمن
يخفى عليها كحائض (في بيت الزوج) متعاق بتسليم (ان طلبه) اي طاب
الزوج تسليمها (ولم تسترط) في العقد (رارها او بلدها) فان اشترطت
عمل بالنسرة لما تقدم ولا يلزم استءاء تسليم محرمة و مريضة وصغيرة
وحايض ولو قال لا طأ وان انكر ان وطئه يؤذيها فعليها البينة (واذا
استعمل احدها) اي طاب المهلة ليصلح امره (امهل العادة وجوبا)
طلبا لليسر والسهولة (لا لعمل جهاز) بفتح الجيم وكسرهما فلا تجب
المهلة له لكن في الغنية تستحب الاجابة لذلك (ويجب تسليم الامة)
مع الاطلاق (ليلا فقط) لانه زمان الاستمتاع للزوج وللسيد استخدامها
نهارا لانه زمن الخدمة وان شرط تسليمها نهارا او بذله سيد وجب
على الزوج تسليمها نهارا ايضا (ويباشرها) اي للزوج الاستمتاع
بزوجه في قبل ولو من جهة العجيزة (ما لم يضر) بها (او يشغاه عن فرض)
باستمتاعه ولو على تنور او ظهر قنب (وله) اي للزوج (السفر بالحرية)

مع الأمن لانه عليه السلام واجبا كانوا يسافرون بفسائهم (ما لم تشتط)
 ضده (اى ان لا يسافر بها فيوفى لها بالشرط والا فلها الفسخ كما تقدم
 والامة المزوجة ليس لزوجها ولا سيدها سفر بها بلا اذن الاخر ولا
 يلزم الزوج لو بواها سيدها مسكنا ان ياتيها فيه وليد سفر بعنده المزوج
 واستخدامه نهارا (ويحرم وطئها في الحيض) لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في
 الحيض الاية وكذا بعده قبل الغسل (و) في (الدبر) لقوله عليه السلام
 ان الله لا يستحي من الحق لا تاتوا النساء في اعجازهن رواه ابن ماجة
 ويحرم عزل بلا اذن حرة او سيدة امه (وله اجبارها) اى للزوج اجبار
 زوجته (على غسل من حيض) ونفاس وجنابة اذا كانت مكلفة (و) غسل
 (نجاسة) واجتباب محرمات وازالة وسخ ودرن (واخذ ما تعافه النفس
 من شعر وغيره) كظفر ومنعها من اكل ماله رايحة كريهة كبصل وكرات وثوم
 لانه يمنع كمال الاستمتاع وسواء كانت مسئلة او ذمية ولا تجبر على عجن او
 خبز او طبخ او نحوه (ولا تجبر الذمية على غسل الجنابة) في رواية والصحيح
 من المذهب له اجبارها عليه كما في الانصاف وغيره وله منع ذمية دخول
 بيعة وكنيسة وشرب ما يسكرها لا ما دونه ولا تكره على افساد صومها
 او صلاتها او سبها فصل ويلزمه اى الزوج (ان يبيت عند
 الحرة ليلة من اربع) ليلى لا اذا طلبت اكثر لان اكثر ما يمكن ان يجمع
 معها ثلاثا مثلها وهذا قضا كعب ابن سوار عند عمر ابن الخطاب واشهر
 ولم ينكر وعند الامة ليلة من سبع لان اكثر ما يجمع معها ثلاث حراير
 وهى على النصف (و) له ان (ينفرد ان اراد) الافراد (في الباقي)
 اذا لم يستغرق زواجه جميع الليالى فمن تحته حرة له الافراد في ثلاث
 ليال من كل اربع ومن تحته حرتان له ان ينفرد في ليلتين وهكذا (ويلزمه
 الوطى ان قدر) عليه (كل ثلث سنة مرة) بطلب الزوجة حرة كانت او
 امة مسئلة او ذمية لان الله تعالى قدر ذلك في اربعة اشهر في حق المولى
 فكذلك في حق غيره لان اليمين لا توجب ما حلف عليه فدل ان الوطى
 واجب بدونها (وان سافر فوق نصفها) اى نصف سنة في غير حج او
 غزو واجبين او طلب رزق يحتاجه (وطلبت قدومه وقدر لزمه) القدوم
 (فان ابى احدهما) اى الوطى في كل ثلث سنة مرة او القدوم اذا سافر
 فوق نصف سنة وطلبت (فرق بينهما الحاكم بطلبها) وكذا ان ترك الميت

كالمولى ولا يجوز الفسخ في ذلك كله الا بحكم حاكم لانه مختلف فيه (وتسب
 التسمية عند الوطى وقول الوارد) حديث ابن عباس مرفوعا لو ان احداكم
 حين يأتى اهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا
 فولد بينهما ولد لم يضره الشيطان ابدا متفق عليه (ويكره) الوطى متجردين
 لئيه عليه السلام عنه في حديث عتبة ابن عبد الله عند ابن ماجة وتكره
 (كثرة الكلام) حاله لقوله عليه السلام لا تكثروا الكلام عند جماعة النساء
 فان منه يكون الحرس والفاقا (و) يكره النزاع (قبل فراغها) لقوله عليه السلام
 ثم اذا قضى حاجته فلا يجعلها حتى تقضى حاجتها (و) يكره (الوطى بمرآ أحد) او
 مسمعه اى بحيث يراه احد او يسمعه غير طفل لا يعقل ولو رضيا (و) يكره (التحدث به)
 اى بما جرى بينهما لئيه عليه السلام عنه زواة ابو داود وغيره وله الجمع بين
 وطى نساءه او مع امائه بفعل واحد لقول انس سكت لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم من نساءه غسلا واحدا في ليلة واحدة (ويحرم جمع زوجته
 في مسكن واحد بغير رضاها) لان عليهما ضررا في ذلك لما بينهما من
 الغيرة واجتماعهما يشير الخصومة (وله منعها) اى منع زوجته (من
 الخروج من منزله) ولو لزيارة ابويها او عيادتهما او حضور جنازة احدها
 ويحرم عليها الخروج بلا اذنه لغير ضرورة (ويستحب اذنه) اى اذن
 الزوج لها في الخروج (ان ترضى محرمها) كاخيا وعمها او مات لتعوده
 (وتشهد جنازته) لما في ذلك من صلة الرحم وعدم اذنه يكون حاملا لها
 على مخالفتها وليس له منعها من كلام ابويها ولا منعها من زيارتها (وله
 منعها من اجارة نفسها) لانه يفوت حقه بها فلا تصح اجارتها نفسها
 الا باذنه وان آجرت نفسها قبل النكاح صحت ولزمت (و) له منعها
 (من ارضاع ولدها من غيره الا لضرورته) اى ضرورة الولد بان لم يقبل
 ثدى غيرها فليس له منعها اذا لما فيه من اهلاك نفس معصومة وللزوج
 الوطى مطلقا ولو اضر بمستاجر او مرتضع في فصل في القسم (ويجب
 عليه) اى على الزوج (ان يساوى بين زوجاته في القسم) لافى الوطى لقوله تعالى
 وعاشروهن بالمعروف وتميز احدها ميل ويكون ليلة وليلة الا
 ان يرضين باكثر ولزوجة امة مع حرة ليلة من ثلاث (وعصاده)
 اى القسم (الليل لمن معاشه النهار والعكس بالعكس) فمن معيشته ليل كحارس
 يقسم بين نساءه بالنهار ويكون النهار في حقه كالليل في حق غيره وله ان ياتين

وان يدعوهن الى محله وان ياتي بعضا ويدعوا بعضا اذا كان مسيكن مثاها
 (ويقسم) وجوبا (لحايض ونفسا ومريضة ومعية) بنحو جذام
 (ومحنونة مأمومة وغيرها) كمن آل او ظاهر منها ورققاء ومحرمة وبمزة
 لان القصد السكن والاس وهو حاصل بالميت عندها وليس له بداءة
 في قسم زلا سفر باحداها بلا قرعة الا برضاها (وان سافرت)
 زوجة (بلا اذنه او باذنه في حاجتها او ابت السفر معه او) ابت
 (الميت عنده في فراشه فلا قسم لها ولا نفقة) لانها عاصية كاللأشزة
 واما من سافرت لحاجتها ولو باذنه فلتعذر الاستئذان من جهتها ويحرم
 ان يدخل الى غير ذات إية فيها الا لضرورة وفي نهارها الا لحاجة
 فان لبث او جامع لزمه القضاء (ومن وهبت قسمتها لضرتها باذنه)
 اى اذن الزوج جار (او) وهبت (له فجعله) زوجة (اخرى جاز)
 لان الحق في ذلك للزوج والواهة وقد رضى (فان رجعت) الواهة
 (قسم لها مستقبلا) لصحة رجوعها فيه لانهما لم يقبض بخلاف الماضي
 فقد استقر حكمه ولزوجة بذل قسم ونفقة لزوج ليسكها ويعود حقها
 برجوعها وتسبب تسوية زوج في وطئ بين نسائه وفي قسم بين امانه
 (ولا قسم) واجب على سيد (لاماه وامهات اولاده) لقوله تعالى
 فان حتمت ان لا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم (بل يطاء السيد) من شاء
 مهين (متى شاء) وعليه ان لا يعضاهن ان لم يرد استئذانهن (وان تزوج
 بكرا) ومعه غيرها (اقام عندها سبعا) ولو امة (ثم دار) على نساياه (و)
 ان تزوج (ثانيا) اقام عندها (ثلاثا) ثم دار لحديث ابى قلابة عن اس
 من السه اذا تزوج الكر على الثيب اقام عندها سبعا وقسم واذا تزوج
 الثيب اقام عندها ثلاثا ثم قسم قال ابو قلابة لو شئت لقات ان اسأ
 رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان (وان احبت) الثيب ان
 يقيم عندها (سبعا فعل وقضى مناهن) اى مثل السبع (للبواقي) من
 صراتها لحديث ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها اقام عندها
 ثلاثة ايام وقال انه ليس بك هوان على اهلك فان شيتى سبعت لك وان
 سبعت لك سبعت لنسائي رواه احمد ومسلم وغيرها **فصل** في
 الشوز **فصل** وهو (معصيتها اياه فيما يجب عليها) مأخوذ من الشز وهو
 ما ارتفع من الارض فكانها ارتفعت وتعالى عما فرض عليها من المعاشرة

(قذا ظهر منها امارته بان لا تجييه الى الاستمتاع او تجييه متعومة) متافقة
 (او متكره وعظما) اى خوفها الله تعالى وذكرها ما اوجب الله عايبها
 من الحق والطاعة وما يلحقها من الاثم بالخالفة (فان اصرت) على النشوز
 بعد وعظها (هجرها فى المضجع) اى ترك مضاجعتها (ما شاء) هجرها (فى
 الكلام ثلاثة ايام) فقط لحديث ابى هريرة مرفوعا لا يحل لمسلم ان يهجر
 امه فوق ثلاثة ايام (فان اصرت) بعد الهجر المذكور (ضربها) ضربا
 (غير مباح) اى شديد لقوله عايبه السلام لا يجلد احدكم امراته جلد العبد
 ثم يضاجها فى اخر اليوم ولا يزيد على عشرة اسواط لقوله عليه السلام
 لا يجلد احدكم فوق عشرة اسواط الا فى حد من حدود الله متفق عليه
 ويجيب الوجه والمواضع المخوفة وله تاديبها على ترك الفرائض وان ادعى
 كل ظلم صاحبه اسكنهما حاكم قرب ثقة يشرف عليهما ويلزمهما الحق فان
 بعدد ونشاقا بمثل الحاكم عدلين يعرفان الجمع والتفريق والاولى من
 اعاليهما يوكلاهما فى فعل الاصلح من جمع وتفريق بعوض او دونه
 له باب الحلع يحكم وهو فراق الزوجة بعوض بالقسط مخصوصة سمى
 بذلك لان المرأة تمنع نفسها من الزوج كما تمنع الاباس قال تعالى هن لباس لكم
 وانتم لباس لهن (من صح تبرعه) وهو الحر الرشيد غير المجبور عليه
 (من زوجة واجبى صح بذله لعوض) ومن لا فلا لانه بذل مال فى مقابلة
 ما ليس بمال ولا مفعة فصار كالتبرع (فاذا كرهت) الروجة (خاق زوجها
 ارحامه) اى الحام والحاق لهق الحاصورته الطاهرة وضمها صورته
 الباطنة (او) كرهت (تمس دينه او خافت انما ترك حقه اى الحلع) لقوله
 تعالى فان حقت ان لا يتما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وتسن
 اجبتها اذا الا مع محبة لها فيسن صبرها وعدم اقتديها (والا) يكن حاجة
 الى الحلع بل بينهما الاستقامة (كره ووقع) لحديث ثوبان مرفوعا انما
 امرأتى سالت زوجها الطلاق من غير ما باس محرام عليها رايحة الجنة رواه
 الخمسة الا النسائي (فان عضها ظلما للاقتدا) اى لتعدى منه (ولم يكن)
 ذلك (لزنائها او نشوزها او تركها فرضا فقتلت) اى اقتدت منه حرم
 ولم يصح لقوله تعالى ولا تضلوهن لتذهبوا ببعض ما اتيقنن الا ان ياتين
 بفاحشة مبينة فان كان لزنائها او نشوزها او تركها فرضا باس وصح لانه
 ضررها بحق (او خالات الصغيرة والمجنونة والسفهاء) ولو باذن ولي (او)

خالمت (الامة بغير اذن سيدها لم يصح الخلع) لخلوه عن بذل عوض ممن
يصح تبرعه (ووقع الطلاق رجعا ان) لم يكن تم عدده و (كان) الخلع
المذكور (بلفظ الطلاق او نيته) لانه لم يستحق به عوضا فان تجرد عن
لفظ الطلاق ونيته فلفو ويقبض عوض الخلع زوج رشيد ولو مكاتب او
مجبورا عليه لفلس وولى الصغير ونحوه ويصح الخلع ممن يصح طلاقه
فصل والخلع بلفظ صريح الطلاق او كنياته اي كناية الطلاق
(وقصده) به الطلاق (طلاق باين) لانها بذلت العوض لتلك نفسها
واجابها لسوالها (وان وقع) الخلع (بلفظ الخلع او الفسخ او الفدا) بان قال
خلعت او فسخت او فاديت (ولم ينو طلاقا) كان فسحا لا يتقص به عدد
الطلاق (روى عن ابن عباس واحتج بقوله تعالى الطلاق مرتان ثم قال
فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى
تتج زوجا غيره فذكر تطليقتين والخلع وتطليقة بمدى فلو كان الخلع طلاقا
لكان رابعا وكنيات الخلع باريك وابرارك وابنتك لا يقع بها الا بنية
او قرينة كسوال وبذل عوض ويصح بكل لغة من اهلها لا معلقا
(ولا يقع بمقتدة من خلع طلاق ولو واجهها) الزوج (به) روى عن ابن
عباس وابن الزبير ولانه لا يملك بضعها فلم يلحقها طلاقه كالاجنبية (ولا
يصح شرط الرجعة فيه) اي في الخلع ولا شرط خيار ويصح الخلع فيهما
(وان خالعهما بغير عوض) لم يصح لانه لا يملك فسخ النكاح لغير مقض
يبعه (او) خالعهما (بمحرم) يعلمانه كحمر وخنزير ومغصوب (لم يصح)
الخلع ويكون لغوا لخلوه عن العوض (ويقع الطلاق) المسؤول على ذلك
رجعا ان كان بلفظ الطلاق او نيته (لخلوه عن العوض وان خالعهما على
عبد فبان حرا او مستقاصا صح الخلع ولها قيمته ويصح على رضاع ولده ولو
اطاقا وينصرف الى حولين او تنتهما فان مات رجع ببقية المدة يوما فيوما
(وما صح مهرا) من عين مالية ومنفعة مباحة (صح الخلع به) لعموم قوله
تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (ويكره) خلعها (باكثر مما اعطاها)
لقوله عليه السلام في حديث جميلة ولا تزدد ويصح الخلع اذا لقوله تعالى
فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (وان خالمت حامل بنفقة عدتها صح) ولو
قانا النفقة للحمل لانها في التحقيق في حكم المالكة لها مدة الحمل (ويصح)
الخلع (بالجهول) كالوصية ولانه اسقاط لحقه من البضع وليس بتبليك

شئ والاسقاط يدخله المساحة (فان خالته على حمل شجرتها او) حمل
 (امها او ما في يدها او بيتها من دراهم او متاع او على عبد) مطلق ونحوه
 (صح) الخلع وله ما يحصل وما في بيتها او يدها (وله مع عدم الحمل)
 فيما اذا خالها على نحو حمل شجرتها (و) مع عدم (المتاع) فيما اذا خالها
 على ما في بيتها من المتاع (و) مع عدم (العبد) لو خالها على ما في بيتها
 من عبد (اقل سماء) اى اقل ما يطلق عليه الاسم من هذه الاشياء لصدق
 الاسم به وكذا لو خالها على عبد مبهم او نحوه له اقل ما يتاوله الاسم
 (و) له (مع عدم الدراهم) فيما اذا خالها على ما بيدها من الدراهم
 (ثلاثة) دراهم لانها اقل الجمع فصل واذا قال فم الزوج لزوجته
 او غيرها (متى) اعطيتى الف (او اذا) اعطيتى الف (او ان اعطيتنى
 الف فانت طالق طلقت) باينا (بعطيتيه) الالف (وان تراخا) الاعطا
 لوجود المعلق عليه ويملك الالف بالاعطا وان قال ان اعطيتنى هذا العبد
 فانت طالق فاعطته اياه طالقت ولا شئ له ان خرج معيا وان بان مستحق
 الدم فقتل فارش عيه ومنصوبا او حرا هو او بعضه لم تطلق لعدم صحة
 الاعطا وان قال انت طالق وعليك الف او بالف او نحوه فقبلت بالمجلس
 بانت واستحقه والا وقع رجعيًا ولا ينقلب باينا لو بذلته بعد (وان قالت
 اخلنى على الف او) اخلنى (بالف او) اخلنى (ولك الف ففعل)
 اى خالها ولو لم يذكر الالف (بانت واستحقها) من غالب نقد البلد ان
 اجابها على الفور ولان السؤال كالمعاد فى الجواب (و) ان قالت (طلقنى
 واحدة بالف فطلقها ثلاثا استحقها) لانه اوقع ما استدعته وزيادة (وعكسه
 بعكسه) فلو قالت طلقنى ثلاثا بالف فطلق اقل منهما لم يستحق شيئًا لانه لم
 يجبها لما بذلت العوض فى مقابلته (الا فى واحدة بقيت) من الثلاث
 فيستحق الالف ولو لم تعلم ذلك لانها كملت وحصلت ما يحصل بالثلاث من
 النينوۃ والتحریم حتى تنكح زوجا غيره (وليس للاب خلع زوجة ابنه
 الصغير) او المجنون (ولا طلاقها) لحديث انما الطلاق لمن اخذ بالساق
 رواه ابن ماجه والدارقطنى (ولا) للاب (خلع ابنته بشئ) من
 مالها) لانه لاحظ لها فى ذلك وهو بذل للمال فى غير مقابلة عوض مالى
 فهو كالشبرع وان بذل العوض من ماله صح كالاخني ويحرم خلع الحيلة
 ولا يصح (ولا يسقط الخلع غيره من الحقوق) فلو خالته على شئ لم يسقط مالها

من حقوق زوجية وغيرها بسكوت عنها وكذا لو خالعه ببعض ما عليه لم يسقط الباقي كسائر الحقوق (وان علق طلاقها بصفة) كدخول الدار (ثم ابانها فوجدت) الصفة حال بينونها (ثم نكحها) اى عقد عاها بعد وجود الصفة (فوجدت) الصفة (بعده) اى بعد النكاح (طلقت) وكذا لو حلف بالطلاق ثم بانث ثم طالت الزوجية ووجد المحلوف عاها فتطلق لوجود الصفة ولا تحمل بفعالها حال بينونة ولو كانت الاداة لا تقتضى التكرار لانها لا تحمل الا على وجه يحنث به لان البين حل وعقد والعقد يقتدر الى الملك فكذا الحل والحنث لا يحصل بفعل الصفة حال بينونة فلا تحمل البين به (كمتق) فلو علق عتق قه على صفة ثم باعه فوجدت ثم ملكه ثم وجدت عتق لما سبق (والا) توجد الصفة بعد النكاح والملك (فلا) طلاق ولا عتق بالصفة حال بينونة وزوال الملك لانهما اذا ليسا محلا للوقوع

كتاب الطلاق

هو فى اللغة التخلية يقال طلقت الناقة اذا سرحت حيث شات والاطلاق الارسال وشمرها حل قيد النكاح او بعضه (يباح) الطلاق (للحاجة) كسوء خلق المرأة والتضرر بها مع عدم حصول الفرض (وبكره) الطلاق (لعدمها) اى عند عدم الحاجة لحديث ابغض الحلال الى الله الطلاق ولاشتماله على ازالة النكاح المشتمل على المصالح المندوب اليها (ويستحب) لضرر) اى لتضررها باستدامة النكاح فى حال الشقاق وحال تحوج المرأة الى المخلعة ليزول عنها الضرر وكذا لو تركت صلاة او عفة او نحوها وهى كالرجل فيسن ان تحتلع ان ترك حق الله تعالى (ويجب) الطلاق (للإبلاء) على الزوج المولى اذا ابى الفية (ويحرم للبدعة) وباتى بيانه (ويصح من زوج مكلف و) زوج (مميز يعقله) اى الطلاق بان يعلم ان النكاح يزول به لعموم حديث انما الطلاق لمن اخذ بالساق وتقدم (ومن زال عقله معذورا) كجنون ومنمى عليه ومن به برسام او نشاف ونائم ومن شرب مسكرا كرها او اكل نجا ونحوه لتداو او غيره (لم يقع طلاقه) لقول على رضى الله عنه كل الطلاق جائز الا طلاق المعتوه ذكره البخارى فى صحيحه (وعكسه الاثم) فيقع طلاق

السكران وطوعا ولو خالف في كلامه او سقط غيظه بين الاعيان ويؤاخذ
بساير اقواله وكل فعل يعتبر له العقل كافتار وقذف وقتل وسرقه
(ومن اكراه عليه) اى على الطلاق (ظلم) اى بغير حق بخلاف مول
ابى الفيتة فاجبره الحاكم (بايلاام) اى بمقوبة من ضرب او خنق او
نحوها (له) اى للزوج (او ولده او اخذ مال يضره او هده باحدها)
اى احد المذكورات من الايلاام له او لولده او اخذ مال (يضره قادر)
على ما هده به بساطنة او تغلب كلص ونحوه (يظن) الزوج
(ايقاعه) اى ايقاع ما هده (به فطلق تبعا لقوله لم يقع) الطلاق حيث
لم يرفع عنه ذلك حتى يطلق لحديث عائشة مرفوعا لاطلاق ولا عناق
في اغلاق رواء احمد وابو داود وابن ماجه والاغلاق الاكراه ومن
قصد ايقاع الطلاق دون رفع الاكراه وقع طلاقه كمن اكراه على طلاقه
فطلق اكثر (ويقع الطلاق) باينا لا الحلع (في نكاح مختلف فيه) كبلا
ولى ولو لم يره مطلق ولا يستحق عوضا سئل عليه ولا يكون بدعا
في حيض ويقع الطلاق (من المضبان) ما لم يغم عليه كغيره (ووكيله)
اى الزوج في الطلاق (كهو) فيصح توكيل مكلف ويميز يعقله (ويطلق)
الوكيل (واحدة) فقط (و) يطلق في غير وقت بدعة (متى شاء الا
ان يعين له وقتا وعددا) فلا يتمداها ولا تلك تعليقا الا بجعله له
(وامراته) اذا قال لها طلق نفسك (كوكيله في طلاق نفسها)
فلها ان تطلق نفسها طلاقه متى شاءت ويبطل برجوع ^{في} فصل
اذا طلقها مرة ^{في} اى طاقه واحدة (في طهر لم يجامع فيه وتركها
حتى تنقضى عدتها فهو سنة) اى فهذا الطلاق موافق للسنة لقوله تعالى
اذا طلقتم النساء فطالقوهن لعدتهن قال ابن مسعود طاهرات من غير
جماع لكن يستثنى من ذلك لو طلقها في طهر متعقب لرجعة من طلاق
في حيض بدعة ; وتحرم الثلاث اذا (اى يجرم ايقاع الثلاث ولو بكلمات
في طهر لم يصبا فيه لا بعد رجعة او عقد روى ذلك عن عمر وعلى وابن
مسعود وابن عباس وابن عمر فن طاق زوجته ثلاثا بكلمة واحدة وقع
الثلاث وحرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره قبل الدخول كان ذلك او بعده
(وان طلق من دخل بها في حيض او طهر وطى فيه) ولم يستن حملها
وكذا لو عاق طلقها على نحو اكلها مما يتحقق وقوعه حائهما (فبدعة)

اى فذلك طلاق بدعة محرم و (يقع) حديث ابن عمر انه طلق امراته
 وهى حايض فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم بمراجعتها رواه الجماعة الا
 الترمذى (وتسن رجعتها) اذا طلقت زمن البدعة لحديث ابن عمر (ولا
 سنة ولا بدعة) فى زمن او عدد (لصغيرة وايسة وغير مدخول بها
 ومن بان) اى ظهر (حملها) فاذا قال لاحداهن انت طالق للسنة
 طلقة وللبدعة طلقة وقتا فى الحال الا ان يريد فى غير الايسة اذا صارت من
 اهل ذلك وان قاله لمن لها سنة وبدعة فواحدة فى الحال والاخرى فى
 ضد حالها اذا (وصريحه) اى صريح الطلاق وهو ما وضع له (لفظ
 الطلاق وما تصرف منه) كطلقتك وطاقق ومطلقه اسم مفعول (غير
 امر) كطلقتى (و) غير (مضارع) كتطلقين (و) غير (مطلقة اسم فاعل)
 فلا يقع فى هذه الالفاظ الثلاثة طلاق (فيقع) الطلاق (به) اى بالصرح
 (وان لم ينوه جاد او هازل) لحديث ابى هريرة يرفعه ثلاثة جدهن جد
 وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة رواه الخمسة الا
 النسائى (فان نوى بطلاق) طالقا (من وثاق) بفتح الواو اى قيد (او)
 نوى طالقا فى نكاح سابق منه او من غيره او اراد (ان يقول) طاهرا
 فناطق (اى سبق لسانه) (لم يقبل) منه ذلك (حكما) لانه خلاف
 ما يقتضيه الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله لانه اعلم بنيته (ولو سئل اطلقت
 امراتك فقال نعم وقع) الطلاق ولو اراد الكذب او لم ينوه لان نعم صريح
 فى الجواب والجواب الصريح للفظ الصريح صريح (او) سئل الزوج
 (الك امرأة فقال لا واراد الكذب) ولم ينوه الطلاق (فلا) تطلق
 لانه كناية تقتصر الى نية الطلاق ولم توجد وان اخرج زوجته من دارها
 او لطمها او اطعمها ونحوه وقال هذا طلاقك طلقت وكان تصريحاً ومن
 طلق واحدة من زوجاته ثم قال عقبه لضررتها انت شريكته او مثلها فصريح
 فيهما وان كتب صريح طلاق امراته بما بين وقع وان لم ينوه لانها صريحة
 فيه فان قال لم ارد الا تجسويد خطى او غم اهلى قبل وكذا لو قرا
 ما كتبه وقال لم اقصد الا القراءة وان اتى بصريح الطلاق من لا يعرف
 معناه لم يقع فصل وكنايته نوعان ظاهرة وخفية (فالظاهرة)
 هى الالفاظ الموضوعة للينونة (نحو انت خاية وبرية وباين وبنة وبنتة)
 اى مقطوعة الوصلة (وانت حرة وانت الحرج) وحبك على غاربك

وتزوجهم من شئت وحلت للازواج ولا سبيل لى او لاسلطان لى عليك
واعتقتك وغطى شعرك وتقضى (و) الكناية (الحقية) موضوعة
للاطلقة الواحدة (نحو اخرجى واذهبى وذوقى وتجربى واعتدى) ولو
غير مدخول بها (واستبرى واعتزلى ولست لى بامرأة والحق باهلك وما
اشبهه) كلا حاجة لى فيك وما بقى شئ واغناك الله وان الله قد طلقك
والله قد اراحك منى وجرى القلم ولفظ فراق وسراح وما تصرف منهما
غير ما تقدم (ولا يقع بكناية ولو) كانت (ظاهرة طلاق الابنية مقارنة
للفظ) لانه موضوع لما يشابهه وبجانبه فيتين كذلك لارادته له فان لم
ينو لم يقع (الا حال خصومة او) حال (غضب او) حال (جواب
سوا لها) فيقع الطلاق فى هذه الاحوال بالكناية ولو لم ينو للقرينة
(فلو لم يرد) فى هذه الاحوال (او) اراد (غيره فى هذه الاحوال
لم يقبل حكما) لانه خلاف الظاهر من دلالة الحال ويدين فيما بينه وبين
الله تعالى (ويقع مع النية با) لكناية (الظاهرة ثلاث وان نوى واحدة)
اقول علماء المحابة منهم ابن عباس وابو هريرة وعائشة رضى الله عنهم
(و) يقع (بالحقية مانواه) من واحدة او اكثر فان نوى الطلاق
فقط فواحدة وقوله انا طالق او باين او كللى او اشربى او اقمدى او
بارك الله عليك ونحوه لغو ولو نواه طلاقا ﴿ فصل وان قال نكح
لزوجته (انت على حرام او كظهر امى فهو ظهار ولو نوى به الطلاق)
لانه صريح فى تحريمها (وكذلك ما حل الله على حرام) او الحل على
حرام وان قاله محرمة بحيض او نحوه ونوى انها محرمة به فانها (وان
قال ما حل الله على حرام اعنى به الطلاق طلقت ثلاثا) لان الاناف
واللام للاستغراق لعدم معهود يحمل عليه (وان قال اعنى به طلاقا
فواحدة) لعدم ما يدل على الاستغراق (وان قال) لزوجته (كالميتة
والدم والخنزير وقع مانواه من طلاق وظهار ويمين) بان يريد ترك
وطئها لاتحريمها ولا طلاقها فتكون عينا فيها الكفارة بالخلث (وان لم
ينو شيئا) من هذه الثلاثة (فظهار) لان معناه انت على حرام كالميتة
والدم (وان قال حافت بالطلاق وكذب) لكونه لم يكن حافا به
(لزمه) الطلاق (حكما) مؤاخذه له باقراره ويدين فيما بينه وبين
الله سبحانه وتعالى (وان قال) لزوجته (امرك بيدك ملكا ملانا ولو نوى

(واحدة) لانه كناية ظاهرة وروى ذلك عن عثمان وعلى وان
 عمر وابن عباس (ويتراخى) فلها ان تطلق نفسها متى شاءت ما لم
 يحسد لها حدا او (ما لم يظاً او يطلق او يفسخ) ما جملها او
 ترد هي لان ذلك يبطل الوكالة (ويخص) قوله لها (اختارى نفسك
 واحدة بالمجلس المتصل ما لم يزدنها فيها) بان يقول لها اختارى نفسك
 متى شئت او اى عدد شئت فيكون على ما قال لان الحق له وقد وكأها
 فيه ووكل كل انسان يقوم مقامه واحترز بالمتصل عما لو تشاعلا بقاطع
 قبل اختيارها فيبطل به وصفة اختيارها اخترت نفسى او ابوى او الازواج
 فان قالت اخترت زوجى او اخترت فقط لم يتع شئ (فان ردت) الزوجة
 (او وطبها او طلقها او فسخ) خيارها فله (بطل خيارها) كسائر الوكالات
 ومن طاق في قلبه لم يقع وان تأمل به او حرك لسانه وقع ومميز ومميزة يعقلانه
 كالعين فيما تقدم باب ما يختلف به عدد الطلاق وهو معتبر
 بالرجال روى عن عمر وعثمان وزيد وابن عباس (فيملك من كله حر او
 بعضه) حر (ثلاثا واثنتين) العبد اثنتين حرة كانت زوجتها او امة
 لان الطلاق خالص حتى الروح فاعتبر فيه (فاذا قال) حر (انت الطلاق
 او) ات (طلاق او) قال على الطلاق او قال (يلزمى) الطلاق (رفع
 ثلاثا بغيرها) لان لفظه يحتمل ذلك (والا) ينوى بذلك ثلاثا (فواحدة)
 عملا بالعرف وكذا قوله الطلاق لارم لى او على فهو صريح بمنجزا ومعاقا
 ومحلوقا به واذا قاله من معه عدد وقع بكل واحدة طلقة ما لم تكن نية
 او سبب يخصصه باحدا من وان قال انت طالق وبوى ثلاثا وقعت محلاف
 انت طالق واحدة فلا يقع به ثلاثا وان بواها (ويقع بافظ) انت طالق
 (كل الضلاق او اكثره او عدد الحضا او الربح او نحو ذلك ثلاث ولو نوى
 واحدة) لاها لا يحتملها لفظه كقوله يا مائة طالق وان قال انت طالق
 اغلط الطلاق او اطوله او اعرضه او ملاء الديا او عظم الجبل فطاقة
 ان لم ينو اكر (وان طلق) من زوجته (عضوا) كيد او اصع (او) طلق
 منها (جزا مشاعاً) كنصف وسدس (او) جزوا (مينا) كنصفها
 الموقانى (او) جزا (مينا) بان قال لها جزوك طالق (او قال) لزوحته
 انت طالق (نصف طلقة او جزا من طلقة طالقت) لان الطلاق لا يتبعض
 (وعكسه الروح والسر والشعر والبلعرونحوه) فاذا قال لها روحك او سنك

او شعرك او طفرتك او سمعك او بصرك او ريقك طالق ثم تساق وعق
 في ذلك كطلاق (راذ قال) لروجة (مدخول بها انت طلق وكرره)
 مرتين او ثلاثا (وقع العدد) اى وقع الطلاق بعدد التكرار فان كرره
 مرتين وقع ثمان وان كرره ثلاثا وقع ثلاثا لانه اتى بصريح الطلاق (الا
 ان يسوى) بتكراره (ناكدا يصح) بان يكون متصلا (او ينوى افهامها)
 فيقع واحدة لاصراف ما زاد عليها عن الوقوع بنية التاكيد المتصل فان
 انفصل التاكيد وقع ايضا لقوات شرطه (وان كرره ببل) بان قال انت
 طالق (بل) طالق (او ثم) بان قال انت طالق ثم طالق (او بالفا) بان
 قال انت طالق فطالق (او قال) طالق طاقعة (بعدها) طاقعة (او) طاقعة
 (قبها) طاقعة (او) طاقعة (معها طاقعة وقع ثمان) في مدخول بها لان
 مارجية حكم الزوجات في حقوق الطلاق (وان لم يدخل بها بانت بالاولى
 لم يلزمه ما بعدها) لان البائن لا يلحمها طلاق بخلاف انت طالق طاقعة
 وها طاقعة او نور طاقعة او تحت طاقعة او فوقها او تحتها طاقعة فثمان ولو
 سر مدخول بها (وانما عاق) من الطلاق (كمنجز في هذا) الذى تقدم
 ذكره فان قال ان قت وت طالق وطالق وطالق فقامت وقع الثلاث ولو
 غير مدخول بها وان قت فانت طالق فطالق او ثم طالق وقامت وقع ثمان
 في مدخول بها وتبين غيرها بالاولى فصل في الاستتافى
 الملاقى (وصح منه) اى من الزوج (استثناء الصف فقل من عدد
 استثنى واحد (الملاقات) فلا يصح استثناء الكل ولا اكثر من النصف
 (ان قال انت ساقى طاقعتين الا واحدة وقت واحدة) لانه كلام متصل
 ابن به اس المستثنى غير مراد بالاول قال تعالى حكاية عن ابراهيم انى براء
 بما تعبدون الا الذى فطرني يريد به البراءة من غير الله عز وجل (وان
 قال) انت طالق (ثلاثا الا واحدة فطلقان) لما سبق وان قال الا طاقعتين
 الا واحدة فكذلك لانه استثنى اثنتين الا واحدة من ثلاث فيقع ثمان وان
 قال ثلاثا الا ثلاثا او اثنتين وقع الثلاث (وان استثنى بقلبه من عدد
 الملمات) بان قال ساقى طوالق وبنى الا ثلاثة (صح) الاستتافى فلا تطالق
 لان قوله ساقى طوالق عام يجوز التعبير به عن بعض ما وضع له لان
 استعمال اللفظ العام في المخصوص سايغ في الكلام (دون عدد الملمات)
 اذا قال هي طالق ثلاثا ونوى الا واحدة وقعت الثلاث لان العدد نص

فما يتأوله فلا يرفع بالنية لان اللفظ اقوى من النية وكذا لو قال نسائي
 الاربع طوالق واستنى واحدة بقلبه فيطلق الاربع (وان قال) لزوجاته
 (اربمكن الا فلانة طوالق صح الاستنا) فلا تطلق المستنة لخروجها منهن
 بالاستنا (ولا يصح استنا لم يتصل عادة) لان غير المتصل يقتضى رفع
 ما وقع بالاول والطلاق اذا وقع لا يمكن رفعه بخلاف المتصل فان الاتصال
 يجعل اللفظ جملة واحدة فلا يقع الطلاق قبل تمامها ويكفي اتصاليه لفظا
 او حكما كإقطاعه بنفس او سعال او نحوه (فلو انفصل) الاستنا
 (وامكن الكلام دونه بطل) الاستنا لما تقدم (وشرطه) اى شرط صحة
 الاستنا (النية) اى نية الاستنا (قبل كمال ما استنا منه) فان قال انت
 طالق ثلاثا غير ناو للاستنا ثم عرض له الاستنا فقال الا واحدة لم ينفعه
 الاستنا ووقعت الثلاث وكذا شرط متأخر ونحوه لانها صوارف للفظ
 عن مقتضاء فوجب مقارنتها لفظا ونية ﴿ باب ﴾ حكم إيقاع
 (الطلاق فى) الزمن (الماضى و) وقوعه فى (الزمن المستقبل اذا قال
 لزوجته) انت طالق امس او (قال لها انت طالق) قبل ان انسحك ولم
 ينو وقوعه فى الحال لم يقع (الطلاق لانه رفع الاستباحة ولا يمكن رفعها
 فى الماضى وان اراد وقوعه الان وقع فى الحال لانه مقرر على نفسه بما هو
 اغلظ فى حقه (وان اراد) انها طالق (بطلاق سبق منه او) بطلاق
 سبق (من زيد وامكن) بان كان صدر منه طلاق قبل ذلك او كان طلاقها
 صدر من زيد (قبل) منه ذلك لان لفظه يحتمله فلا يقع عليه بذلك طلاق
 ما لم تكن قرينة كغضب او سوال طلاق (فان مات) من قال انت طالق
 امس او قبل ان انسحك (او جن او خرس قبل بيان مراده لم تطلق) عملا
 بالمبتادر من اللفظ (وان قال) لزوجته انت (طالق ثلاثا قبل قدوم زيد
 بشهر) لم تسقط نفقتها بالتعليق ولم يحجز وطئها من حين عقد الصفة الى
 قدومه لان كل شهر يأتى يحتمل ان يكون شهر وقوع الطلاق جزم به بعض
 الاصحاب (ان قدم) زيد (قبل مضيه) اى مضى شهر او معه (لم تطلق)
 كقوله انت طالق امس (و) ان قدم (بعد شهر وجزءه) نطلق فيه
 اى يتسع لوقوع الطلاق فيه (يقع) اى تبين وقوعه لوجود الصفة فان
 كان وطئ فيه فهو محرم ولها المهر (فان خالعهما بعد اليقين بيوم) مثلا
 (وقدم) زيد (بعد شهر ويومين) مثلا (صح الخلع) لانها كانت زوجة

حينه (ويبطل الطلاق) المعلق لانها وقت وتوسعه باين فلا يلحقهما
(وعكسهما) اى يقع الطلاق ويبطل الخلع وترجع بموضه اذا قدم زيد
فى المثال المذكور (بعد شهر وساعة) من التعليق اذا كان الطلاق باينا
لان الخلع لم يصادف عصمة (وان قال) لزوجه هي (طالق قبل موتي)
او موتك او موت زيد (طلقت فى الحال) لان ما قبل موته من حين
عقد الصفة وان قال قيسل موتى مصغرا وقع فى الجزء الذى يليه الموت
لان التصغير دل على التقريب (وعكسه) اذا قال انت طالق (معه) اى
مع موتى (او بعده) فلا يقع لان الينونة حصلت بالموت فلم يسبق نكاح
يزيله الطلاق وان قال يوم موتى طلقت اوله فصل و (ان قال
(انت طالق ان طرت او صعدت السما او قلبت الحجر ذهباً ونحوه من
المستحيل) لذاته او هادة كان رددت امسى او جمعت بين الضدين او شاء
الميت او البهيمة (لم تطلق) لانه علق الطلاق بصنة لم توجد (وتطلق فى
عكسه فوراً) لانه علق الطلاق على عدم فعل المستحيل وعدمه معلوم
(وهو) اى عكس ما تقدم تعليق الطلاق على (النفي فى المستحيل مثل)
انت طالق (لاقتان الميت او لا صعدت السما ونحوها) كلا شرى ماء الكوز
ولا مائه او لا طلعت الشمس او لا طيرن فيقع الطلاق فى الحال لما تقدم
وعتق وظهار ويمين بالله كطلاق فى ذلك (وانت طالق اليوم اذا جاء غد)
كلام (لغو) لا يقع به شى لعدم تحقق شرطه لان الغد لا يأتى فى اليوم
بل بعد ذهابه وان قال انت طالق ثلاثاً على سائر المذاهب وقعت الثلاث
وان لم يقل ثلاثاً فواحدة (واذا قال) لزوجه (انت طالق فى هذا الشهر
او) هذا (اليوم طلقت فى الحال) لانه جعل الشهر او اليوم ظرفاً له
فاذا وجد ما يتسع له وقع لوجود ظرفه (وان قال) انت طالق (فى غد
او) يوم (السبت او) فى (رمضان طالقت فى اوله) وهو طلوع الفجر من
الغد او يوم السبت وغروب الشمس من اخر شعبان لما تقدم (وان قال
اردت) ان الطلاق انما يقع (اخر الكل) اى اخر هذه الاوقات التى
ذكرت (ديس وقبل) منه حكماً لان اخر هذه الاوقات ووسطها منها
فارادته لذلك لا تخالف ظاهراً لفظه بخلاف انت طالق غدا او يوم كذا
فلا يدين ولا يقبل منه انه اراد اخرها (و) ان قال (انت طالق الى
شهر) مثلاً (طلقت عند انقضائه) روى عن ابن عباس وابى ذر فيكون

توقيتا لا يقاسه ويرجح ذلك انه جعل الطلاق غاية ولا غاية لآخره
وانما الغاية لاوله (الا ان ينوى) وقوعه (في الحال فيقع)
في الحال (و) ان قال انت (طالق الى سنة تطلق) : انقضاء (اثني عشر
شهرا) لقوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا اي شهور
السنة وتعتبر بالالهة وبكامل ما حلف في اثنايه بالعدد (فان عرفها) اي
السنة (باللام) كقوله انت طالق اذا مضت السنة (طلقت بانسلاخ
ذي الحجة) لان ال للعهد الحضورى وكذا اذا مضى شهر فانت طالق
تطلق بمضى ثلاثين يوما واذا مضى الشهر فبانسلاخه وانت طالق في اول
الشهر تطلق بدخوله وفي اخره تطلق في اخر جزؤ منه ﴿ باب تعليق
الطلاق بالشروط ﴾ اي تربيته على شئ حاصل او غير حاصل بان او
احدى اخواتها و (لا يصح) التعليق (الا من زوج) يعقل الطلاق
قلو قال ان تزوجت امرأة او فلانة فهي طالق لم يقع بتزوجها لحديث
عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا لا نذر لابن ادم فيما لا يملك
ولا علق فيما لا يملك ولا طلاق فيما لا يملك رواه احمد وابو داود والترمذي
وحسنه (فاذا علقه) اي علق الزوج الطلاق (شرط) متقدم او متاخر
كان دخا الدار فانت طالق او انت طالق ان قت (لم تطلق قبله) اي
قبل وجود الشرط (ولو قال عجنته) اي عجنت ما علقته لم يتجمل لان
الطلاق تعلق بالشرط فلم يكن له تغيير فان اراد تعجيل طلاق سوى الطلاق
المعلق وقع فاذا وجد الشرط الذى علق به الطلاق وهى زوجته وقع
ايضا (وان قال) من علق الطلاق بشرط سبق لسأى بالشرط ولم ارده
وقع (الطلاق) (في الحال) لانه اقر على نفسه بما هو انحط من غير تهمة
(وان قال) لزوجه (انت طالق وقال اردت ان قت لم يقبل) منه
(حكما) لعدم ما يدل عليه وانت طالق مريضة رفعا ونسبا يقع بمرضها
(وادوات الشرط) المستعملة غالبا (ان) بكسر الهمزة وتشديد اليا (ومن)
وهى ام الادوات (واذا ومتى واى) بفتح الهمزة وتشديد اليا (ومن)
فتح الميم وسكون النون (وكما وهى) اي كلما (وحدها للتكرار) لانها
تم الاوقات فهي بمعنى كل وقت واما متى فهي اسم زمان بمعنى اي وقت
وبمعنى اذا فلا تقتضى التكرار (وكذاها) اي كل ادوات الشرط المذكورة
(ومما) وحيثما (بلام) اي بدون لم (اونية فور او قرينته) اي قرينة

الفور (للتراخي و) هي (مع لم للفور) الا مع نية التراخي او قرينة
 (الا ان) فانها للتراخي حتى مع لم (مع عدم نية فور او قرينة فاذا قال)
 لزوجته (ان قت) فانت طالق (او اذا) قت فانت طالق (او مستى)
 قت فانت طالق (او اى وقت) قت فانت رت (او من قامت) منكن
 فهى طالق (او كلما قت فانت طالق ففى وحيد) القيام (طالقت) عقبه
 وان بعد القيام عن زمان الحلف (وان تكرر الشرط) المعلق عليه
 (لم يتكرر الحث) لما تقدم (الا فى كلما) فيتكرر معها الحث عند تكرار
 الشرط لما سبق (و) ان قال (ان لم اطلقك فانت طالق ولم ينو وقتا
 ولم تقم قرينة بفسور ولم يطلقها طلقت فى اخر حية او لهما موتا) لاه
 علق الطلاق على ترك الحلاق فاذا مات الزوج فقد وجد الترك منه وان
 ماتت هى فانت طلاقها بموتها (و) ان قال (مى لم) اطلقك فانت طالق
 (او اذا لم) اطلقك فانت طالق (او اى وقت لم اطلقك فانت طالق
 ومضى زمن يمكن ايقامه فيه ولم يفعل طالقت) لما تقدم (و) ان قال
 (كلما لم اطلقك فانت طالق ومضى ما يمكن ايقاع ثلاث) ثلثات (مرتبة)
 اى واحدة بعد واحدة (فيه) اى فى زمان النسي منسى (طالقت
 المدخول بها ثلاثا) لان كلما للتكرار (وتبين غيرها) اى غير المدخول بها
 (ب) الطلقة (الاولى) فلا تلحقها الثانية ولا الثالثة (وان) قال (ان
 قت فعدت لم تعد) حتى تقوم ثم تعد (او) قال (ان قت ثم عدت)
 لم تطاق حتى تقوم ثم تعد. (او) قال (ان اعدت اذا قت) لم تطاق
 حتى تقوم ثم تعد. (او) قال (ان تعدت ان قت فانت طالق لم تطاق
 حتى تقوم ثم تعد) لان الحظ ذب يقتضى تليق الصلاق على القيام
 مسبقا بالتعود وسمى يحو ان عدت ان قت اعراض الشرط على الشرط
 فيقتضى تقديم امتاخر وتأخير المتقدم لاه جعل الدنى فى اللفظ شرطا
 للذى قبله والشرط يتقدم المشروط فلو قال ان اعطيتك ان وعدتك ان
 سالتنى لم تطاق حتى تساله ثم يعدها ثم يعطيها (و) ان عسف (بالواو)
 كقوله انت طالق ان قت وقعدت تطاق بوجودهما اى القيام والتعود
 (ولو غير مرتين) اى سواء تقدم القيام على التعود او تاخر لان
 الواو لا تقتضى ترتيبا وان عطف (باو) بان قال ان قت او قعدت فانت
 طالق طالقت (بوجود احدهما) اى بالقيام او التعود لان الواو لا

الشيئين" وان علق الطلاق على صفات فاجتمعت في عين كان رايت رجلا
فانت طالق وان رايت اسود فانت طالق وان رايت فقها فانت طالق
فراى رجلا اسود فقها طالقت ثلاثا ﴿ فصل ﴾ في تعليقه بالحيض
(اذا قال) لزوجه (ان حضت فانت طالق طالقت باول حيض متيقن) لوجود
الصفة فان لم يتيقن انه حيض كالم لم يتم لها تسع سنين او نقص عن اليوم واليلة
لم تطلق (و) ان قال (اذا حضت حيضة) فانت طالق (تطلق باول
الطهر من حيضة كاملة) لانه علق الطلاق بالمرّة الواحدة من الحيض
فاذا وجدت حيضة كاملة فقد وجد الشرط ولا يعتد بحيضة علق فيها
فان كانت حايزا حين التعليق لم تطلق حتى تطهر ثم تحيض حيضة مستقبله
ويقطع دمها (وفيها اذا) قال اذا حضت نصف حيضة (فانت طالق
(تطلق) ظاهرا (في نصف عاداتها) لان الاحكام تتعاقب بالعادة فنعلق
بها وقوع الطلاق لكن اذا مضت حيضة مستقرة تينا وقوعه في نصفها
لان النصف لا يعرف الا بوجود الجميع لان ايام الحيض قد تطول وقد
تقصر فاذا طهرت تينا مدة الحيضة فيقع الطلاق في نصفها ومتى ادعت
حيضا وانكر فقولها كان اضمرت بغضى فانت طالق وادعته بخلاف نحو قيام
وان قال ان طهرت فانت طالق فاذا كانت حايزا طالقت بانقطاع الدم
والا فاذا طهرت من حيضة مستقبله ﴿ فصل ﴾ في تعليقه بالحمل
(اذا علقه بالحمل) كقوله ان كنت حاملا فانت طالق (فولدت لاقبل
من ستة اشهر) من زمن الحلف سواء كان يطا ام لا او لدون اربع سنين
ولم يطا بعد حلفه (طالقت منذ حلف) لانا تينا انها كانت حاملا والا لم
تطلق ويحرم وطئها قبل استبرائها (وان قال) لزوجه (ان لم تكونى
حاملا فانت طالق حرم وطئها قبل استبرائها بحيضة) موجودة او مستقبله
او ماضية لم يطا بعدها وانما يحرم وطئها (في) الطلاق (البائن) دون
الرجعى (وهى) اى مسئلة ان لم تكونى حاملا فانت طالق (عكس) المسئلة
(الاولى) وهى ان كنت حاملا فانت طالق (في الاحكام) فان ولدت
لاكثر من اربع سنين طالقت لانا تينا انها لم تكن حاملا وكذا ان ولدت
لاكثر من ستة اشهر وكان يطا لان الاصل عدم الحمل وان قال ان حملت
فانت طالق لم يقع الاجملى متجدد ولا يطاوها ان كان وطئ في طهر حاف
فيه قبل حيض ولا اكثر من مرة كل طهر (وان علق طلاقة ان كانت

حاملا بغير طلقين (ان كانت حاملا (باثى فولدتها طالقت ثلاثا)
 بالذكر واحدة وبالاثنى اثنين (وان كان مكانه) اى مكان قوله ان كنت
 حاملا بذكر فانت طالق طلقة وان كنت حاملا باثى فانت طالق ثنتين
 (ان كان حملك او ما فى بطنك) ذكرا فانت طالق طلقة وان كان اثنى فانت
 طالق ثنتين وولدتها (لم تطلق بهما) لان الصيغة المذكورة تقتضى حصر
 الحمل فى الذكورية او الانوثة فاذا وجد اى شخص ذكوريته ولا انوثته
 فلا يكون المعلق عليه موجودا **فصل** فى تعاقبه بالولادة
 يقع معلق على ولادة بالقاء مايتين فيه بعض خلق انسان لا بالقاء علقه
 ومحوها (اذا علق طلقة على الولادة بذكر وطلقين) على الولادة
 (باثى) بان قال ان ولدت ذكرا فانت طالق طلقة وان ولدت اثنى فانت
 طالق طلقين (فولدت ذكرا ثم) ولدت (اثنى حيا) كان المولود (او ميتا
 طلقت بالاول) معلق به فيقع فى المثال طلقة وفى عكسه ثنتان (وبات
 بالثانى ولم تطلق به) لان العدة انقضت بوضعه فصادفها الطلاق بايا فلم
 يقع كقوله انت طالق مع انقضاء عدتك وان ولدتها معا طلقت ثلاثا
 (وان اشكل كيفية وضعهما) بان لم يعلم وضعهما معا او متفرقين
 (فواحدة) اى فوق طلقة واحدة لانها المتيقنة ومازاد عليها مشكوك
 فيه **فصل** فى تعليقه بالطلاق (اذا علقه على الطلاق) بان
 قال ان طلقك فانت طالق (ثم علقه على القيام) ان قل ان قمت
 فانت طالق (او علقه على القيام ثم) علقه (على وقوع الطلاق) بان قال
 ان قمت فانت طالق ثم قال ان وقع عليك طلاق فنت طالق (فقامت
 طلقت طلقين فيهما) اى فى المسئلتين واحدة بقيامها واخرى بتعليقها
 الحاصل بالقيام فى المسئلة الاولى لان خلاقها بوجود الصفة
 تطليق لها وفى الثانية طلقة بالقيام وطلقة بوقوع الطلاق عاين بالقيام
 وان كانت غير مدخول بها فواحدة فقط (وان علقه) اى الضلاق (على
 قيامها) بان قال ان قمت فانت طالق (ثم) علق الضلاق (على طلاقه)
 فقامت فواحدة (بقيامها ولم تطلق بتعليق الضلاق لانه لم يطلقها) وان
 قال (لزوجته) كلما طلقك) فانت طالق (او) قال (كلما وقع عليك طلاق
 فانت طالق فوجدا) اى الطلاق فى الاولى او وقوعه فى الثانية (طلقت
 فى الاولى) وهى قوله كلما طلقك فانت طالق (طلقين) طائفة بالمجر

وطلقة بالمعاق عليه (و) طاق (في الثانية) وهي قوله كلما وقع عليك طلاق فانت طالق (ثلاثا) ان وقت الاولى والثانية رجعتين لان الثانية طاقعة واقعة عليها فقع بها الثالثة وان قال ان وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا ثم قال انت طالق ثلاث طلقة بالهجر وتتمها من المعاق ويأخروا قوله قبله وتسمى السريجية **فصل** في تعليقه بالحلف (اذا قال) لزوجه (اذا حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال) لها (انت طالق ان قت) او ان لم يقومى او ان هذا القول لحق او كاذب ومحوه مما فيه حث او مع او تصديق خبر او تكديبه (طاق في الحال) لما في ذلك من المعنى انه يود بالحلف من الحث او الكف او التاكيد (لا ان علقه) اى الصلابة (يعاود الخمس ومحوه) كقدوم زيد او بمشيها (لانه) اى التعليق المذكور (شرط لا حلف) لعدم اشتماله على المعنى المقصود بالحلف (و) من قال لزوجه (ان حلفت بطلاقك فانت طالق او) قال لها (ان كذلك فانت طالق واعاده مرة اخرى طاق (طلقة) واحدة) لان اعادته حلف وكلام (و) ان اعاده (مرتين) فثلثان (ثلثان و) ان اعاده (ثلاثا ثلاث) طامام لان كل مرة يوجد فيها شرط الطلاق وينعقد شرط طلقة اخرى ما لم يقصد افهامها في ان حلفت بطلاقك وغير المدخول بها تبين بالاولى ولا تنقد يمينه الثانية ولا الثالثة في مسألة الكلام **فصل** في اتمية بالكلام (اذا قال) لزوجه (ان كنتك فانت طالق فحقى او قال) زحرا لها (تصى او اسكتى طلقت) اتصل ذلك بيمينه او لا وكذا لو سمعها تذكره بسوء فقال الكاذب عليه لعنة الله ونحوه حث لانه كلها ما لم يسو كلاما غير هذا فعلى ما ينزى (و) من قال لزوجه (ان بدائك بالكلام فانت طالق فقال) له (ان بدائك به) اى كلام (فعبدى حر احمب يمينه) لاسها كتمه او لافلم يكن كلامه اهما بعد ذلك ابتدا (ما لم ينو عدم البدانة في محاسن اخر) فان بوى ذلك فعلى مانوى ثم ان بدائه بكلام عتق عبدا وان بداها به انحلل يمينها وان قال ان كنت زبدا فانت طالق فكلمته حث ولو لم يسمع زيد كلامها اقبل او شغل ونحوه او كان مجنوناً او سكراناً او احم سمع لولا المانع وكذا لو كاتته او راسته ان لم ينو مشافهتها وكذا لو كلمت غيره وزيد لسمع تقصده بالكلام لا ان كلمته ميتا او غائبا او منمى عليه او بايما او وهى مجنونة او اشارت اليه **فصل** في تباينه بالادب

(اذا قال) لزوجه (ان خرجت بغير اذنى او) ان خرجت (الا باذنى
او) ان خرجت (حتى اذن لك او) قال لها (ان خرجت الى غير
الحمام بغير اذنى فانت طالق فخرجت مرة باذنه ثم خرجت بغير اذنه) طلقت لوجود
الصفة (او اذن لها) فى الخروج (ولم تعلم) بالاذن وخرجت طلقت لان الاذن
هو الاعلام ولم علمها (او خرجت) من قال لها ان خرجت الى غير الحمام
بغير اذنى فانت طالق (تريد الحمام وغيره) او عدلت منه الى غيره (طلقت
فى الكل) لانها اذا خرجت للحمام وغيره فقد صدق عليها انها خرجت الى
غير الحمام (لا ان اذن) لها (فيه) اى فى الخروج (كلما شئت) فلا يحث
بمخرجها بعد ذلك لوجود الاذن (او قال) لها ان خرجت (الا باذن زيد
فانت زيد ثم خرجت) فلا حث عليه ﴿ فصل ﴾ فى تعليقه بالمشيئة (اذا
علقه) اى الطلاق (بمشيتها بان او غيرها من الحروف) اى الادوات
كاذا ومتى ومهما لم تعد اى حتى تشاء فاذا شئت طلقت (ولو تراخى) وجود
المشيئة معها كسائر التعاليق فان قيد المشيئة بوقت كان شئت اليوم فانت طالق
تقيدت به (فن قالت) من قال لها ان شئت فانت طالق (قد شئت ان شئت فشئت
لم تطلق) وكذا ان قالت قد شئت ان طالع الشمس ونحوه لان المشيئة امر
حق لا يصح تعاقبه على الشرط (وان قال) لزوجه (ان شئت وشاء ابوك)
فانت طالق (او) قال ان شئت وشاء (زيد) فانت طالق (لم يقع) الطلاق
(حتى يشاء معا) اى جيمعا فاذا شاء وقع واو شاء احدهما على الفور
والاخر على التراخى لان المشيئة قد وجدت منهما (وان شاء احدهما) وحده
(فلا) حث لعدم وجود الصفة وهى مشيئتهما (و) ان قال لزوجه
(انت طالق) ان شاء الله (او قال عبدى حر ان شاء الله) او الا ان
يشاء الله او ما لم يشاء الله ونحوه (وقعا) اى الطلاق والعق لانه تعاليق
على ما لا سبيل الى عمله فبطل كما لو علقه على شئ من المستحيلات (و) من
قال لزوجه (ان دخلت الدار فانت طالق ان شاء الله طلقت ان دخلت)
الدار لما تقدم ان لم ينو رد المشيئة الى الفعل فان نواه لم تطلق دخلت او لم
تدخل لان الطلاق اذا عين اذ هو تعاليق على ما يمكن فعله وتركه فيدخل
تحت عموم حديث من حلف على عين فعال ان شاء الله فلا حث عليه
رواه الترمذى وغيره (و) ان قال لزوجه (انت طالق لرضى زيد او)
انت طالق (لمشيئته طلقت فى الحال) لان معناه انت طالق لكون زيد

رضى بطلاقك (او لكونه) شاء طلاقك بخلاف انت طالق لقدوم زيد ونحوه (فان قال اردت) بقولى لرضى زيد او لمشيئته (الشرط) اى تعليق الطلاق على المشيئة او الرضى (قبل حكما) لان لفظه يحتمله لان ذلك يستعمل للشرط وحينئذ لم تطلق حتى رضى زيد او يشأ ولو بميزا يعقلها او سكران او بشارة مفهومة من اخرس لا ان مات او غاب او جن قبلها (و) من قال لزوجه (انت طالق ان رايت الهلال فان نوى) حقيقة (رؤيتها) اى معايتها اياه (لم تطلق حتى تراه) ويقبل منه ذلك حكما لان لفظه يحتمله (والا) ينو حقيقة رؤيتها (طلقت بعد الغروب برؤية غيرها) وكذا اقام العدة ان لم ينو العيان لان رؤية الهلال فى عرف الشرع العلم به فى اول الشهر بدليل قوله عليه السلام اذ ارايت الهلال فصوموا واذا ريثموه فافطروا ﴿ فصل ﴾ فى مسائل متفرقة (وان حلف لا يدخل دارا او لا يخرج منها فادخل) الدار بعض جسده (او اخرج) منها (بعض جسده) لم يحث لعدم وجود الصفة اذ البعض لا يكون كلا كما ان الكل لا يكون بعضا (اودخل) من حلف لا يدخل الدار (طاق الباب) لم يحث لانه لم يدخلها بجملة (او) حلف (لا يابس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا فيه منه) اى من غزلها لم يحث لانه لم يلبس ثوبا كله من غزلها (او) حلف لا يشرب ماء هذا الاثناء فشرب بعضه لم يحث (لانه لم يشرب ماؤه وانما شرب بعضه بخلاف ما لو حلف لا يشرب ماء هذا النهر فشرب بعضه فانه يحث لان شرب جميعه متعمد فلا ينصرف اليه ميمنه وكذا لو حلف لا ياكل الخبز او لا يشرب الماء فيحث ببعضه (وان فعل المحلوف عليه) مكرها او محضوا او منمى عليه او نائما لم يحث مطلقا (ناسيا او جاهلا حث فى طلاق وعتاق فقط) لانها حق ادمى فاستوى فيهما العمد والنسيان والخطا كالاتلاف بخلاف اليمين بالله سبحانه وكذا لو عقدها يظن صدق نفسه فبان خلاف ظنه يحث فى طلاق وعتاق دون يمين بالله تعالى (وان فعل بعضه) اى بعض ما حلف لا يفعله (لم يحث الا ان ينويه) او تدل قرينة عليه كما تقدم فيمن حلف لا يشرب ماء هذا النهر (وان حلف) بطلاق او غيره (ليفعانه) اى شيئا عينه (لم يبر الا بفعله كله) فمن حلف لياكلن هذا الرغيف لم يبر حتى ياكله كله لان اليمين تناولت فعل الجميع فلم يبر الا بفعله وان تركه مكرها او ناسيا « » لم يحث

« قوله او ناسيا قطع بعدم الحب فى التفسير مطلقا وفى الافناع يحث فى طلاق وعتاق اه

ومن يجتمع بينهما كزوجة وقرابة اذا قصد منعه كنفه ومن حلف لا ياكل طعاما طبخه زيد فاكل طعاما طبخه زيد وغيره حنث في باب التاويل في الحلف ، بالطلاق او غيره (ومعناه) اى معنى التاويل (ان يريد بلفظه ما) اى معنى (يخالف ظاهره) اى ظاهر لفظه كنيته بنفسائه طواق بناته ونحوهن (فادا حلف وتاول) فى (عينه نفعه) التاويل فلا يحنث (الا ان يكون ظالما) بحلفه فلا ينفعه التاويل لقوله عليه السلام عينك على ما يصدقك به صاحبك رواء مسلم وغيره (فان حلفه ظانما لزيد عندك شئ وله) اى لزيد (عنده) اى عند الحالف (وديمة بمكان) حلفو (نوى غيره) اى غير مكانها او نوى غيرها (او) نوى (بما الذى) لم يحنث (او حلف) من ليس ظالما بحلفه (ما زيدها هنا ونوى) مكما (غير مكانه) بان اشار الى غير مكانه لم يحنث (او حلف على امراته لاسرقت من شئنا فحانته فى وديمة ولم ينوها) اى لم ينو الحيانة بحلفه على السرقة لم يحنث فى الكل (للتاويل المذكور ولان الحيانة ليست سرقة فان نوى بالسرقة الحيانة او كان سبب اليمين الذى هيجها الحيانة حنث في باب الشك فى الطلاق ، اى التردد فى وجود لفظه او عدده او شرطه (من شك فى طلاق او) شك فى (شرطه) اى شرط الطلاق الذى علق عليه وجوديا كان او عدما (لم يلزمه) الطلاق لانه شك طرا على يقين فلا يزيله قال الموفق والورع التزام الطلاق (وان) يقين الطلاق و) (شك فى عدده فطاقة) عملا باليقين وطرحا للشك (وتباح) المشكوك فى طلاقها ثلاثا (له) اى للشاك لان الاصل عدم التحريم ويمنع من حلف لا ياكل مرة معينة او نحوها اشتهت بغيرها من اكل ثمرة مما اشتهت به وان لم يمنع ذلك من الرطى ، فاذا قال لامراتيه احداكم طاقى (ونوى معينة) طلق المذوبة (لانه عينها بنيتها فاشبهه ما لو عينها بلفظه) (والا) ينو معينة طلقت (من قرعت) لانه لا يسيى الى معرفة الطاقة منهما عينا فسرعت الفرعة لاهما طريق شرعى لايخراجه المجهول (كن طلق احداها) اى احدى زوجيه (باينا ونسيها) فيقرع بينهما لما تقدم وتجب نفقتهما الى القرعة وان مات امرع ورثته (وان تبين) للزوح بان ذكر (ان المطلقة) المعينة المنسية (غير التى قرعت ردت اليه) اى الى الزوج لاهما زوجته لم يقع عليه منها طلاق بصريح ولا كناية (مام

(تزوج) فلا ترد اليه لانه لا يقبل قوله في ابطال حق غيره (او) ما لم
 (تكن القرعة بحاكم) لان قرعته حكم فلا يرفعه الزوج (وان قال)
 لزوجه (ان كان هذا الطائر غرابا ففلانة) اى هند مثلا (طالق وان
 كان حماما ففلانة) اى حفصة مثلا طالق (وجهل) الطائر (لم تطلقا)
 لاحتمال كون الطائر ليس غرابا ولا حماما وان قال ان كان غرابا ففلانة
 طالق والا ففلانة ولم يعلم وقع باحداهما وتعين بقرعة (وان قال لزوجه
 واجنبية اسمها هند احدا كما) طالق طلقت امراته (او) قال لهما (هند
 طالق طلقت امراته) لانه لا يملك طلاق غيرها وكذا لو قال سلمته ولها
 بنات بذك طالق طلقت زوجته (وان قال اردت الاجنبية) دين لاحتمال
 صدقه لان لفظه يحتملهو (لم يقبل) منه (حكما) لانه خلاف الظاهر
 (الا بقرينة) دالة على ارادة الاجنبية مثل ان يدفع بذلك ظالما او يتخلص
 به من مكروه فيقبل لوجود دليله (وان قال لمن ظنها زوجته انت طالق طلقت
 الزوجة) لان الاعتبار في الطلاق بالقصد دون الخطاب ، وكذا عكسها) بان قال
 لمن ظنها اجنبية انت طالق فبانت زوجته طلقت لانه واجبهها بصريح الطلاق
 في باب الرجعة . وحى اعادة مطلقة غير بائن الى ما كانت عليه بغير
 عقد قال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ان الحر اذا طلق دون الثلاث
 والعبد دون اثنتين ان لهما الرجعة في العدة (من طاق بلا عوض
 زوجته) بنكاح صحيح (مدخولا بها او مخلوا بها دون ماله من العدد)
 بان طلق حر دون ثلاث او عبد دون ثنتين (فله) اى للمطلق حرا
 كان او عبدا ولوليه اذا كان مجنونا (رجعتها) مادامت (في عدتها)
 (ولو كرهت) لقوله تعالى وبعولتهن احق بردهن في ذلك واما من
 طلق في نكاح فاسد او بعوض او خالع او طلق قبل الدخول والحلوة
 فلا رجعة بل يعتبر عقد بشروطه ومن طلق نهاية عدده لم تحل له
 حتى تنكح زوجا غيره وتقدم وباقي وتحصل الرجعة . بافظ راجعت
 امرأتى ونحوه . كارتجعتها وردتها وامسكتها واعدهتها و (لا) نصح
 الرجعة بلفظ (نكحتها ونحوه) كنزوجهها لان ذلك كناية والرجعة
 اسباحة بضع مقصود فلا تحصل بالكناية (ويسن الاشهاد) على
 الرجعة وليس شرطا فيها لانها لا تقتقر الى قبول فلم تقتقر الى اشهاد
 وجملة ذلك ان الرجعة لا تقتقر الى ولي ولا صداق ولا رضى المرأة

ولا علمها (وهي) اى الرجعية (زوجة) يملك منها مايلكه من لم يطلقها و (لها) ما للزوجات من نفقة وكسوة ومسكن (وعابها حكم الزوجات) من لزوم مسكن ونحوه (لاكن لا قسم لها) فيصح ان تطلق وتلاعن ويلحقها ظهاره وايلأؤه ولها ان تتشرف له وتزين وله السفر والحلوة بها ووطئها (وتحصل الرجعة ايضا بوطئها) ولو لم ينو به الرجعة (ولا تصح معلقة بشرط) كاذا جاء راس الشهر فقد راجعتك او كلما طلقتك فقد راجعتك بخلاف عكسه فيصح (فاذا طهرت) المطلقة رجعيًا (من الحيضة الثالثة ولم تنفسل فله رجعتها) روى عن عمر وعلى وابن مسعود رضى الله عنهم لوجود اثر الحيض المانع للزوج من الوطئ فان اغتسلت من حيضة ثالثة ولم يكن ارجعها لم تحل الا بشكاح جديد واما بقية الاحكام من قطع الارث والطلاق واللعان والنفقة وغيرها فحصل بانقطاع الدم (فان فرغت عدتها قبل رجعتها بانت وحرمت قبل عقد جديد) بولى وشاهدى عدل لمفهوم قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فى ذلك اى فى العدة (ومن طلق دون مايلك) بان طلق الحر واحدة او ثنتين او طلق العد واحدة (ثم راجع) المطلقة رجعيًا (او تزوج) البائن (لم يملك) من الطلاق (اكثر مما بقى) من عدد طلاقه (ووطئها زوج غيره اولا) لان وطيئ الثانى لا يحتاج اليه فى الاحلال للزوج الاول فلا يغير حكم الطلاق كوطئ السيد بخلاف المطلقة ثلاثا اذا نكحت من اسابها ثم فارقتها ثم عادت للاول فانها تعود على طلاق ثلاث ^{في} فصل وان ادعت المطلقة (انقضاء عدتها فى زمن يمكن انقضاؤها) اى عدتها (فيه او) ادعت انقضاء عدتها (بوضع الحمل الممكن وانكراه) اى انكر المطلق انقضاء عدتها (فقولها) لانه امر لايعرف الا من قبلها فقبل قولها فيه (وان ادعت) اى انقضاء العدة (الحرة بالحيض فى اقل من تسعة وعشرين يوماً و لحظة) او ادعت امة فى اقل من تسعة عشر و ليلة (لم تسمع دعواها) لان ذلك اقل زمن يمكن انقضاء العدة فيه فلا تسمع دعوى انقضائها فيما دونه وان ادعت انقضائها فى ذلك الزمن قبل بيعة والا فلا لان حيضها ثلاث مرات فيه يسدر جدا (وان بداته) اى بدات الرجعية مطلقها (فقالت انقضت عدتى) وقد مضى مايمكن

انقضاءها فيه (فقال) المطلق (كنت راجعتك) فقولها لانها منكزة ودعواه للرجعة بعد انقضاء العدة لا تقبل الا بينة انه كان راجعها قبل وكذا لو تداعيا معا ومتى رجعت قبل كيجحد احدها النكاح ثم يعترف به فانه يقبل منه (او بداها به) اى بدا الزوج بقوله كنت راجعتك (فانكرته) وقالت انقضت عدتي قبل رجعتك (فقولها) قاله الحرقي قال في الواضح في الدعاوى نص عليه وجزم به ابو الفرج الشيرازي وصاحب المنور والمذهب في الثانية القول قوله كما في الانصاف وصححه في الفروع وغيره وقطع به في الاقتناع والمنتهى فصل اذا استوفى المحرم المطلق (ما يملك من الطلاق) بان طلق الحر ثلاثا والعبد اثنتين (حرمت حتى يطاها زوج) غيره بنكاح صحيح لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره بعد قوله الطلاق مرتان (في قبل) فلا يكون العقد ولا الخلوة ولا المباشرة دون الفرج ولا يشترط بلوغ الزوج الثاني فيكنى (ولو) كان (مراهقاً) او لم يبلغ عشرين للعموم ما سبق (ويكنى) في حلها لمطابقها ثلاثا (تغيب الحشفة) كلها من الزوج الثاني (او قدرها مع جب) اى قطع الحشفة لحصول ذوق العسيلة بذلك (في فرجها) اى قبلها (مع انتشار وان لم يزل) لوجود حقيقة الوطى (ولا تحل) المطلقة ثلاثا (بوطى دبر و) وطى (شبهة و) وطى (ملك يمين و) وطى (في نكاح فاسد) لقوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره (ولا) تحل بوطى (في حيض ونفاس واحرام وصيام فرض) لان التحريم في هذه الصور لمعنى فيها لحق الله تعالى وتحل بوطى محرم كمرض او ضيق وقت صلاة او في مسجد ونحوه (ومن ادعت مطلقته المحرمة) وهى المطلقة ثلاثا (وقد غابت) عنه (نكاح من احلها) بوطيه اياها (و) ادعت (انقضاء عدتها منه) اى من الزوج الثانى (فله) اى للاول (نكاحها ان صدقها) فيما ادعته (وامكن) ذلك بان مضى زمن يتسع له لانها مومتنة على نفسها .

كتاب الايلاء

بالمدة اى الحلف مصدر آلى يولى والاالية اليمين (وهو) شرعاً (حلف زوج) يمكنه الوطى (بالله تعالى او صفته) كالرحمن الرحيم (على ترك وطى زوجته في قباها) ابداً او أكثر (من اربعة اشهر) قال تعالى للذين يؤلون

من نسائهم تربص اربعة اشهر الاية وهو محرم ولا ايلا بحاف بنذر او
 عتق او طلاق ولا بحاف على ترك وطى سرية او رتقا (ويصح) الايلا
 (من) كل من يصح طلاقه من مسلم و (كافر و) حر و (قس و) بالغ
 و (مميز و غصبان و سكران و مريض و مرجو و بروه و ممن) اى زوجة يمكن
 وطئها ولو (لم يدخل بها) اعموم ما تقدم (ولا) يصح الايلا (من) زوج
 (مجنون و مغنى عليه) اعدم القصد (و) لا من (عاجز عن وطى لجب
 كامل او شال) لان المنع هنا ليس لليمين (فاذا قال) لزوجه (والله
 لا وطئتك ابدا او عين مدة تزيد على اربعة اشهر) كخمس اشهر (او)
 قال والله لا وطئتك (حتى ينزل عيسى) ابن مريم عليهما السلام (او)
 حتى (يخرج الدجال او) غياه بمحرم او يبذل مالها كقوله والله
 لا وطئتك (حتى تشربى الخمر او تعطى دينك او تبى مالك ونحوه) اى
 نحو ما ذكر فهو (مول) تضرب له مدة الايلاء (فاذا مضى اربعة اشهر
 من يمينه ولو) كان المولى (قسا) اعموم الاية (فان وطى ولو بتعييب
 حشفة) او قدرها عند عدمها فى الفرج (فقد قات) لان الفيتة الجماع وقد اتى به
 ولو ناسيا او جاهلا او مجبونا او ادخل ذكر نائم لان الوطى وجد (والا)
 يف بوطى من اكل منها ولم تنقه (امره) الحاكم (بالطلاق) ان طلبت ذلك
 منه لقوله تعالى وان عزه و الطلاق فان الله سميع عليم (فان ابى) المولى
 ان ينفى وان يطلق (طلق حاكم عليه واحدة او ثلاثا او فسخ) لقيامه مقام
 المولى عند امتناعه (وان وطى) المولى من اكل منها (فى الدر او) وطئها
 (دون الفرج فافاء) لان الايلا يختص بالحام على ترك الوطى فى القبل
 والفيتة الرجوع عن ذلك فلا تحصل الفيتة بغيره كما لو قالنا (وان ادعى)
 المولى (بقا المدة) اى مدة الايلا وهى الاربعة اشهر صدق لانه الاصل
 (او) ادعى انه وطئها وهى ثيب صدق مع يمينه لانه امر خفى لا يعلم الا
 من جهته (وان كانت) التى اكل منها (بكرا او ادعت البكارة وشهد
 بذلك) اى ببكارتها (امرأة عدل صدقت) وان لم يشهد ببكارتها ثقة
 فقوله يمينه (وان ترك) الزوج (وطئها) اى وطى زوجته (اضارارا بها
 بلا يمين) على ترك وطئها (ولا عذر) له (فكمول) وكذا هو ظاهر
 ولم يكمر فيضرب له اربعة اشهر فان وطى والا امر بالطلات فان ابى طلق
 عليه الحاكم او فسخ النكاح كما تقدم فى المولى وان امتضت مدة الايلا وبأحداها

عذر يمنع الجماع امر ان يفي بلسانه متى قدرت جامعتك ثم متى قدر وطى
او طلق ويهل للصلاة فرض وتحلل من احرام وهضم ونحوه ومظاهر
لطلب رقة ثلاثة ايام

﴿ كتاب الظهار ﴾

مشتق من الظهر وخص به من بين سائر الاعضاء لانه موضع الركوب
ولذلك سمي المركوب ظهرا والمرأة مركوبة اذا غشيت (وهو محرم)
لقوله تعالى واهم ليفولون منكرا من القول وزورا (من شبه زوجته
او) شبه (بعضها) اى بعض زوجته (ببيض) من تحرم عليه (او بكل
من تحرم عليه ابدا بنسب) كأمه او اخته (او رضاع) كاخته منه او
بمصاهرة كحماته او بمن تحرم عليه الى امد كاخت زوجته وعمتها (من
ظهر) بيان للبعض كان يقول انت على كظهر امي او اختي (او) انت
على كـ (بطن) عمتي (او عضو اخر لايفصل) كيدها او رجلها (بقوله)
متعلق بشبهه (لها) اى لزوجته (انت) او ظهرك او يدك (على او هي
او مني كظهر امي او كيد اختي او وجه حماتي ونحوه او انت على حرام)
فهو مظاهر ولو نوى طلاقا او ميئا (او) قال انت على (كالينة والدم)
او الحزير (فهو مظاهر حواش فم وكذا لو قال انت على كظهر
فلانة الاجنبية او ظهر ابني او اخي او زيد وان قال انت على او عندي
كأمي او مثل امي واطلق فظهار وان نوى في الكرامة ونحوها دين وقوله
حكما وان قال انت امي او كأمي فليس بظهار الا مع نية او قرينة وان
قال شعرك او سمك ونحوه كظهر امي فليس بظهار (وان قالته لزوجها)
اى قالت له نظير ما يصير به مظاهرا منها (فليس بظهار) لقوله تعالى
والذين يظهرون منكم من سنانهم فخصهم بذلك (وعلاها) اى على
الزوجة اذا قالت ذلك لزوجها (كفارته) اى كفارة الطهار قياسا على
الزوح وعليها التمكن قبل التكفير ويكره ندا احد الزوجين الاخر بما
يختص بذى رحم كابي وامى (ويصح) الظهار (من كل زوجة) لا من امة او ام
ولد وعليه كفارة يمين ولا يصح من لا يصح طلاقه ﴿ فصل ويصح الطهار
محملا ﴾ اى مجزا كانت على كظهر امي (و) يصح الظهار ايضا (محاقا
بشرط) كان قت فانت على كظهر امي (فاذا وجد) الشرط (صار مظاهرا)

لوجود المعاق عليه وإصحح الظهار (مطلقاً) أى غير موقت كما تقدم (و)
يصح (موقفاً) كانت على كظهر امى شهر رمضان (فان وطئ فيه
كفر) لظهاره (وان فرع الوقت زال الظهار) بمضيه (ويحرم) على
مظاهر ومظاهر منها (قبل ان يكفر) لظهاره (وطئ ودواعيه) كالقبة
والاستمتاع بما دون الفرج (ممن ظاهر منها) لقوله عليه السلام فلا تقر بها
حتى تفعل ما امرك الله به صححه الترمذى (ولا تثبت الكفارة فى الذمة)
اى فى ذمة المظاهر (الا بالوطئ) اختياراً (وهو) اى الوطئ (العود)
فتى وطئ لزمته الكفارة ولو مجنوناً ولا تجب قبل الوطئ لانها شرط
لحلها فيا امرها من اراده استحلها بها (ويلزم اخراجها قبله) اى قبل
الوطئ (عند العزم عليه) لقوله تعالى فى الصيام والعق من قبل ان
يتامسا وان مات احدهما قبل الوطئ سقطت (وتلزمه كفارة واحدة
بتكريره) اى الظهار ولو بمجالس (قبل التكفير من) زوجة (واحدة)
كأعين بالله تعالى (و) تلزمه كفارة واحدة (لظهاره من نسيه بكلمة
واحدة) بان قال لزوجاته انتن على كظهر امى لانه طهار واحد (وان
ظاهر منهن) اى من زوجاته (بكلمات) بان قال لكل منهن انت على
كظهر امى (ف) عليه (كفارات) بعددهن لانها ايمان متكررة على
ايعان متعددة فكان لكل واحدة كفارة كما لو كفر ثم ظاهر ^{فصل}
وكفارته ^{في} اى كفارة الظهار على الترتيب (عتق رقبة فان لم يجد
صام شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا) لقوله تعالى
والذين يظهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة الاية
والمعتبر فى الكفارات وقت وجوب فلو اعسر موسر قبل تكفير لم
يجزه صوم ولو ايسر معسر لم يلزمه عتق ويجزيه (ولا تلزم الرقبة)
فى الكفارة (الا لمن ملكها او امكنه ذلك) اى ملكها (بنسب مثلاً)
او مع زيادة لا تتجحف بماله ولو نسبتة وله مال غائب او موجد لا هبة
وشترط للزوم شراء الرقبة ان يكون غنياً (فاضلا عن كفايته دائماً
و) عن (كفاية من يعونه) من زوجة ورقيق وقريب (و) فاضلا
(عما يحتاجه) هو ومن يعونه (من مسكن وخادم) صالحين لمثله اذا
كان مثله يخدم (ومركوب وعرض بذلة) يحتاج الى استعماله (وثياب
تجمل و) فاضلا عن (مال يقوم كسبه بمؤنته) ومؤنة عاله (وكتب

علم (يحتاج اليها) ووفاء دين (لان ما استفرقه حاجة الانسان فهو كالمعدوم) (ولا يجزى في الكفارات كلها) ككفارة الظهار والقتل والوطئ في نهار رمضان واليمين بالله سبحانه (الا رقة مؤمنة) لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقة مؤمنة والحق بذلك سائر الكفارات (سليمة من عيب يضر بالعمل ضرراً ينافي) لان المقصود تخليص الرقيق منافعهم وتمكينه من التصرف لنفسه ولا يحصل هذا مع ما يضر بالعمل ضرراً ينافي (كإممي والشلل ليد او رجل او قطعها) اي اليد او الرجل (او اقطع الاصبع الوسطى او السبابة او الإبهام او الاعلة من الإبهام) او اخلتين من وسطى او سبابة (او اقطع الحصر والبصر معا) (من يد واحدة) لان نفع اليد يزول بذلك وكذا احرص لاتفهم اشارته (ولا يجزى مريض مابوس منه ونحوه) كزمن ومقعد لانهما لا يمكنهما العمل في أكثر الصناعات وكذا مغصوب (ولا) تجزى (ام ولد) لان عتقها مستحق بسبب اخر (ويجزى المدبر) والمكاتب اذا لم يؤد شيئاً (وولد الزنا والاحق والمرهون والجاني) والصغير والاعرج يسيراً (والامة الحامل ولو استثنى حملها) لان ما في هؤلاء من القصر لا يضر بالعمل ﴿ فصل يجب التابع في الصوم ﴾ لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وينقطع بصوم غير رمضان ويقع عما نواه (فان تخلله رمضان) لم ينقطع التابع (او) تخلله (فطر يجب كميدها واما تشريق وحيض) وهاس (وجنون ومرض مخوف ونحوه) كاعما جميع اليوم لم ينقطع التابع (او افطر ناسيا او مكرها او لعذر ميج العطر) كسفر (لم ينقطع) التابع لانه فطر لسبب لا يتعاق باختيارها ويشترط في المسكين المطلق من الكفارة ان يكون مسلماً حراً ولو انى (ويجزى التكفير بما يجزى في فطرة فقط) من بر وشعر وتغر وزبيب واقط ولا يجزى غيرها ولو قوت بلده (ولا يجزى) في طعام كل مسكين (من البر اقل من مد ولا من غيره) كالتمر والشعير (اقل من مدين لكل واحد ممن يجوز دفع الزكاة اليهم) لحاجتهم كالفقير والمسكين وابن السبيل والفارم لمصلحة ولو صغيراً لم يأكل الطعام والمد رطل وثلاث بال عراقى وتقدم في الفسل (وان غداً المساكين او عشاها لم يجزه) لعدم تخليصهم ذلك الطعام بخلاف ما لو نذر اطعامهم ولا يجزى الحبز ولا

القيمة ومن اخراج ادم مع مجزى (وتجب الية في التكفير من صوم وغيره)
فلا يجزى عتق ولا صوم ولا اطعام بلانية لحديث اغا الاعمال بالنيات
ويعتبرتنية الصوم وتعيينها جهة الكفارة (وان اصاب المظاهر منها) في
اثاء الصوم (ليلا او نهاراً) ولو ناسيا او مع عذر ييج الفطر (انقطع
التابع) لقوله تعالى فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا (وان اصاب
غيرها) اى غير المظاهر منها (ليلا) او ناسيا او مع عذر ييج الفطر
(لم يقطع) التابع بذلك لانه غير محرم عليه ولا هو محل للتابع ولا يضر
وطى مظاهر منها في اثنا اطعام مع تحريره

كتاب اللعان

مشتق من اللعس لان كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة ان
كان كاذباً وهو شهادات موكدات بايمان من الجاسين مقرونة بلعن وغضب
(ويشترط في صحته ان يكون بين زوجين) مكلفين لقوله تعالى والذين
يرمون ازواجهم فمن قذف اجنية حد ولا لعان (ومن عرف العربية
لم يصح لعانه بغيرها) لخالفته للنص (وان جهلها) اى العربية (قبلته)
اى لاعن بلغته ولم يلزمه تعلمها (فاذا قذف امراته بالزنا) في قبل او دبر
ولو في طهر وطى فيه (فله اسقاط الحد) ان كانت محصنة والتعزير ان
كانت غير محصنة (باللعان) لقوله تعالى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن
لهم شهدا الا انفسهم الايات (فيقول) الزوج (قبلها) اى قبل الزوجة
(اربع مرات اشهد بالله لقد زنت زوجتى هذه ويشير اليها) ان كانت
حاضرة (ومع غيبتها يسميها وينسبها بما تميز به (و) يزيد (في الخامسة
وان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تقول هى اربع مرات اشهد بالله لقد كذب
فيا رمانى به من الزنا ثم تقول فى الخامسة وان غضب الله عليها ان كان من
الصادقين) وسن تلاعنهما قياماً بحضرة جماعة اربعة فاكثر بوقت ومكان
معظمين وان يامر حاكم من يضع يده على فم زوج وزوجة عند الخامسة
ويقول اتق الله فانها الموجبة وعذاب الدنيا اهون من عذاب الاخرة
(فان بدات) الزوجة (باللعان قبله) اى قبل الزوج لم يصح (او نقص
احدهما شيئاً من الالفاظ) اى الجمل (الخمسة) لم يصح (او لم يحضرهما
حاكم او نائبه) عند التلاعن لم يصح (او ابدل) احدهما (افظة اشهد

باقسم او احلف (لم يصح) او (ابدل الزوج) لفظة اللعنة بالابانة (او
 الغضب ونحوه لم يصح) او (ابدلت لفظة) الغضب بالسخط لم يصح (اللعان
 لخالفته النص وكذا ان علق بشرط او عدت موالات الكلمات فصل
 وان قذف زوجته الصغيرة او المجنونة بالزنا عزر ولا لعان (لانه عين فلا يصح
 من غير مكلف) ومن شرطه قذفها (اى الزوجة) بالزنا لفظا (قبله
 كقوله) (زنت او يازانية او رايتك تزنين فى قبل او دبر) لان كلا
 منهما قذف يجب به الحد ولا فرق بين الاعى والبصير لعموم قوله
 تعالى والذين يرمون ازواجهم الاية (فان قال) لزوجه (وطيت بشبهة
 او) وطيت (مكرهه او نائمة او قال لم تزنى ولكن ليس هذا الولد منى
 فشهدت امرأة ثقة انه ولد على فراشه لحقه نسبه) لقوله عايه السلام
 الولد للفراش (ولا لعان) بينهما لانه لم يقذفها بما يوجب الحد ومن
 شرطه ان تكذبه الزوجة (واذا تم) اللعان (سقط عنه) اى عن الزوج
 (الحد) ان كانت محصنة (والتعزير) ان كانت غير محصنة (وثبتت الفرقة
 بينهما) اى بين الزوجين بتمام اللعان (بتحريم موبد) ولو لم يفرق الحاكم
 بينهما او اكذب نفسه بعد ويتنفي الولد ان ذكر فى اللعان صريحا او تضمننا
 بشرط ان لا يتقدمه اقرار به او بما يدل عليه كما لو هنى به فسكت او امن
 على الدعا او اخر فيه مع امكانه ومتى اكذب نفسه بعد ذلك
 لحقه نسبه وحد لمحصنة وعزر لغيرها والتوءمان المفيان اخوان
 لام فصل (فما يلحق من السب) من ولدت زوجته
 من (اى ولدا) (امكن كونه منه لحقه) نسبه لقوله عايه السلام الولد
 للفراش وامكان كونه منه (بان تلده بعد نصف سنة منذ امكن وطئه)
 اياها ولو مع غيبة فوق اربع سنين (او) تلده (لدون اربع سنين منذ
 ابانها) زوجها (وهو) اى الزوج (ممن يولد لمثله كابن عشر)
 لقوله عليه السلام واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم فى المضاجع
 ولان تمام عشر سنين يمكن فيه البلوغ فيلحق به الولد (ولا يحكم ببلوغه ان
 شك فيه) لان الاصل عدمه وانما الحقا الولد به حفظا للنسب واحتياطا
 وان لم يمكن كونه منه كانت له لدون نصف سنة منذ تزوجها وعاش او لفوق اربع
 سنين منذ ابانها لم يلحقه نسبه وان ولدت رجعية بعد اربع سنين منذ طاقها
 وقبل اقضا عدتها او لاقى من اربع سنين من اقضا عدتها لحقه نسبه (ومن

اعترف بوطى امته فى الفرج او دونه (او ثبت عايه ذلك) فولدت لنصف سنة او ازيد لحقه (نسب) ولدها (لاسها صارت فراشا له) (الا ان يدعى الاستبرا) بعد الوطى بحصة فلا يلحقه لانه بالاستبرا تيقن براءة رحمها (ويحاف عايه) اى على الاستبرالانه حقة للولد لولا دعواه لثبت نسبه (وان قال) السيد (وطيتها دون الفرج او فيه) اى فى الفرج (ولم انزل او عزلت لحقه) نسبه لما تقدم (وان اعتقها) السيد (او باعها بعد اعترافه بوطئها فانت بولد لدون نصف سنة) وعاش (لحقه) نسبه لان اقل مدة الحمل ستة اشهر فاذا انت به لدونها وطئ علم ان حملها كان قبل عققها وبيعها حين كانت فراشا له (والبيع باطل) لانها صارت ام ولد له ولو كان استبراها لظهور انه دم فساد لان الحامل لا تحيض وكذا ان لم يستبرئها وولده لاكثر من نصف سنة ولاقل من اربع سنين وادعى مشتراه من بايع وان استبرئت ثم ولدت لعوق نصف سنة لم يلحق بايما ولا اثر اشبهه مع فراش وتبعية نسب لاب ما لم ينقه بامان وتبعية دين لحيرها

كتاب العدد

واحدها عدة بكسر العين وهى التبرص الم حدود شرعاً مأخوذة من العدد لان ازمة العدة محصورة مقدرة (نلزم العدة كل امرأة) حرة او امة او مبعضة بالغة او صغيرة يوطأهاها (فارقت زوجها) بطلاق او حلع او فسخ (حلا بها مطاوعة مع علم بها و) مع (قدرته على وطئها ولو مع ما يميحه) اى الوطى (مهما) اى من الزوجين كجيه ورتقها (او من احدهما حسا) كجيه او رتقها (او) ينزع الوطى (شرعاً) كصوم وحيض (او وطئها) اى تلزم العدة زوجة وطئها ثم فارقتها (او مات عنها) اى تلزم العدة متوفى عنها مطلقا (حتى فى نكاح فاسد فيه خلاف) ككاح بلا ولى الحاقاله بالصحيح ولذلك وقع فيه الطلاى (وان كان) الكاح (باطلا وفاقا) اى اجماعا كنكاح خامسة او معتدة (لم تعدد للوفاة) اذا مات عنها ولا اذا فارقتها فى الحياة قبل الوطى لان وجود هذا العقد كعدمه (ومن فارقتها) زوجها (حيا قبل وطى وخلوة) بطلاق او غيره فلا عدة عاياه لقوله تعالى اذا سكتتم المومنات ثم طلقنهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عاين من عدة تمعدونها (او) طلقها (بعدها) اى بعد الدخول والخلوة (او) طلقها

بعد احدها وهو ممن لا يولد مثله) كابن دون عشر وكذا لو كان لا يوطى
 مثلها كبت دون تسع فلا عدة للعلم ببرائة الرحم بخلاف المتوفى عنها فتعد
 مطلقا تعبدا لظاهر الآية (او تحملت بما الزوج) ثم فارقتها قبل الدخول
 والحلوة فلا عدة للآية السابقة وكذا لو تحملت بما غيره وجزم في المنتهى
 في الصداق بوجوب العدة للحق النسب به (او قبلها) اى قبل الزوجة
 (او لمساها) ولو بشهوة (بلاخلوة) ثم فارقتها في الحياة (فلا عدة) للآية
 السابقة في فصل والمتعدات ست ✽ اى ستة اصناف احدها
 (الحامل وعدتها من موت وغيره الى وضع كل الحمل) واحدا كان او
 عددا حرة كانت او امة مسلمة كانت او كافرة لقوله تعالى واولات
 الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن (وانما تنقصى) العدة بوضع (ما نصير
 به امة ام ولد) وهو مائتين فيه خاق انسان ولو خفيا (فان لم يلحقه)
 اى يلحق الحمل الزوج (لصفره او لكونه ممسوحاً او) لكونها (ولدت
 لدون ستة اشهر منذ سكبحها) اى وامكن اجتماعها (ونحوه) بان
 تأتى به لفوق اربع سنين منذ ابانها (وعاش) من ولده لدون ستة اشهر
 (لم تنقص به) عدتها من زوجها لعدم لحوقه به لانتفاء عنه يقينا
 (واكثر مدة الحمل اربع سنين) لانها اكثر ما وجد (واقلاها) اى اقل
 مدة الحمل (ستة اشهر) لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا
 والفصال انقضاء مدة الرضاع لان الولد يفصل بذلك عن امه وقال
 تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين فاذا سقط الحولان الى
 هى مدة الرضاع من ثلاثين شهرا بقى ستة اشهر فهى مدة الحمل وذكر
 ابن قتيبة في المعارف ان عبد الملك ابن مروان ولد لستة اشهر (وغالبها)
 اى غالب مدة الحمل (تسعة اشهر) لان غالب النساء يلدن فيها (ويباح)
 للمرأة (القاء النطفة قبل اربعين يوماً بدواء مباح) وكذا شره لحصول
 حيض لاقرب رمضان لتفطره ولقطعه لا فعل ما يقطع حيضها بها من غير
 علمها ✽ فصل الثانية ✽ من المتعدات (المتوفى عنها زوجها بلا حل
 منه) لتقدم الكلام على الحامل (قبل الدخول وبعده) يوطى مثلها
 اولاً للحررة اربعة اشهر وعشرة (ايام بلياليها لقوله تعالى والذين يتوفون
 منكم ويذرون ازواجا يترصدن بافسهن اربعة اشهر وعشرا (وللأمة)
 المتوفى عنها زوجها (نصفها) اى نصف المدة المذكورة فعدتها شهران

وخمسة ايام لباليها لان الصحابة رضى الله تعالى عنهم اجمعوا على تنصيف
 عدة الامة في الطلاق فكذا عدة الموت وعدة مبعضة بالحساب (فان مات
 زوج رجعية في عدة طلاق سقطت) عدة الطلاق (وابتدات عدة وفاة
 منذ مات) لان الرجعية زوجة كما تقدم فكان عليها عدة الوفاة (وان
 مات) المطلق (في عدة من ابائها في الصحة لم تنتقل) عن عدة الطلاق
 لانها ليست زوجة ولا في حكمها لعدم التوارث (وتعتد من ابائها في
 في مرض موته الا طول من عدة وفاة وطلاق) لانها مطلقة فوجب
 عليها عدة الطلاق ووارثه فوجب عاها عدة الوفاة ويندرج اقلهما في اكثرهما
 (ما لم تكن) المبانة (امة او ذمية او) من اجاءت الينونة منها (فتعتد
) لطلاق لا لغيره) لاقطاع اثر النكاح بعدم ميراثها ومن انقضت عدتها
 قبل موته لم تعتد له ولو ورثت لانها اجنبية تحل للازواج (وان طلق
 بعض نساءه مبهمه) كانت (او معينة ثم نسبها ثم مات) المطلق (قبل قرعة
 اعتد كل منهن) اى من نساءه (سوى حامل الاطول منهما) اى من
 عدة طلاق ووفاة لان كل واحدة منهن يحتل ان تكون المخرجة بقرعة
 والحامل عدتها وضع الحمل كما سبق وان اربأت متوفى عنها زمن عدتها او
 بعده بامارة حمل كحركة او رفع حيض لم يصح نكاحها حتى تزول الريبة
 (ائالة) من المعتدات (الحائيل ذات الاقرا وهى) جع قرء معنى (الحيض)
 روى عن عمرو وعلى وابن عباس رضى الله عنهم (المارقة في الحياة) بطلاق او
 خلع او فسخ (فعدتها ان كانت حرة او مبعضة ثلاثة قروء كاملة)
 لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ولا يعتد بحيضة
 طلقت فيها (والا) بان كانت امة فعدتها (قران) روى عن عمر وابنه
 وعلى رضى الله عنهم (الرابعة) من المعتدات (من فارقتها) زوجها (حيا
 ولم تحض لصفر او اياس فتعتد حرة ثلاثة اشهر) لقوله تعالى واللاى
 يتسنن من الحيض من نساىكم ان اربأتم فعدتهن ثلاثة اشهر
 واللاى لم يحضن اى كذلك (و) عدة (امة) كذلك (شهران) لقول عمر
 رضى الله عنه عدة ام الولد حيضتان ولو لم تحض كانت عدتها شهرين رواه
 الاثرم واحتج به احمد (و) عدة (مبعضة بالحساب) فتزيد على الشهرين من
 الشهر الثالث بقدر ما فيها من الحرية (ويحجر الكسر) فلو كان ربعها
 حرا فعدتها شهران وثمانية ايام (الخامسة) من المعتدات (من ارتقع حيضها

ولم تدركه (أى سبب رفعه) فعدتها (ان كانت حرة) سنة تسعة أشهر للحمل (لانها غالب مدته) وثلاثة (اشهر) للعدة (قال الشافعى هذا قضاء عمر بين المهاجرين والانصار لا ينكره منهم منكر عتائه ولا تنقض العدة بعود الحيض بعد المدة) وتنقص الامة (عن ذلك) شهراً (فعدتها احد عشر شهراً) (وعدة من بلغت ولم تحض) كاليسة لدخولها فى عموم قوله تعالى واللاى لم يحضن (و) عدة (المستحاضة الناسية) لوقت حيضها كاليسة (و) عدة (المستحاضة المتبداء) الحرة (ثلاثة اشهر والامة شهران) لان غالب النساء يحضن فى كل شهر حيضة (وان علمت) من ارفع حيضها (ما رفعه من مرض او رضاع او غيرها فلا تزال فى عدة حتى يعود الحيض فتعده) وان طال الزمن لانها مطلقة لم تياس من الدم (او تباع سن الاياس) حسين سنة (فتعده) اى عدة الاياس اى عدة ذات الاياس ويقبل قول زوج انه لم يطلق الا بعد حيض او ولادة او فى وقت كذا (السادسة) من المعتدات (امرأة المفقود تربص) حرة كانت او امة (ما تقدم فى ميراثه) اى اربع سنين من فقده ان كان ظاهر غيبته الهلاك وتام تسعين سنة من ولادته ان كان ظاهر غيبته السلامة (ثم تعده للوفاة ، اربعة اشهر وعشرة ايام) وامة (فقد زوجها) (كحرة فى التربص) اربع سنين او تسعين سنة (و) اما (فى العدة) للوفاة بعد التربص المذكور فعدتها (نصف عدة الحرة) لما تقدم (ولا تنقصر) زوجة المفقود (الى حكم حاكم يضرب المدة) اى مدة التربص (وعدة الوفاة) كما لو قامت البينة وكدة الايالا ولا تنقصر ايضا الى طلاق ولى زوجها (وان تزوجت) زوجة المفقود بعد مدة التربص والعدة (فقدم الاول قبل وطى الثانى ففى الاول) لانا تياسا بقدمه بطلان نكاح الثانى ولا مانع من الرد (و) ان قدم الاول (بعده) اى بعد وطى الثانى (فله) اى للاول (اخذها زوجة بالمقد الاول ولو لم يطلق الثانى ولا يطا) وها الاول (قبل فراغ عدة الثانى وله) اى الاول (تركها معه) اى مع الثانى (من غير تجديد عقد) للثانى وقال المتبحر الاصح بعقد اتى قال فى الرعية وان قلنا يحتاج الثانى عقدا جديدا طلقها الاول لذلك انتهى وعلى هذا فتعده بعد طلاق الاول ثم يجدد الثانى عقدا لان زوجة الانسان لاتصير زوجة لغيره بمجرد تركه لها وقد تبين بطلان عقد الثانى بقدم الاول (وياخذ) الزوج

الاول في قدر الصداق الذي اعطاها من (الزوج) الثاني) اذا تركها
 له لقضاء على عثمان انه يخبر بينها وبين الصداق الذي ساق
 اليها هو (ويرجع الثاني عاها بما اخذه) الاول (منه) لانها غرامة
 لزمته بسبب وطئه لها فرجع بها عليها كما لو غرته ومتى فرق بين زوجين
 لموجب ثم بان انتفاؤه فكففقود فصل ومن مات زوجها الغائب
 اعتدت من موته (او طلقها) وهو غائب (اعتدت منذ الفرقه وان لم
 تحد) اي وان لم تات بالاحداد في صورة الموت لان الاحداد ليس شرطا
 لاقتضا العدة (وعدة موطوءة بشبهة او زنا او) موطوءة (بعقد فاسد
 كملامة) حرة كانت او امة مزوجة لانه وطئ يقضي شغل الرحم فوجبت
 ادة منه كالكاح الصحيح وتستبرأ امة غير مزوجة بحيضة ولا يحرم على زوج
 وطئت زوجته بشبهة او زنا مدة زمن عدة غير وطئ في فرج (وان
 وطئت معتدة بشبهة او نكاح فاسد فرق بينهما) اي بين المعتدة الموطوءة
 والواطي (واثبت عدة الاول) سواء كانت عدته من نكاح صحيح او فاسد
 او وطئ بشبهة مالم تحمل من الثاني فتقضي عدتها منه بوضع الحمل ثم تعد
 نزول (ولا يحتسب منها) اي من عدة الاول (مقامها عند الثاني)
 ادة وطئه لاقطاعها برطئه (ثم) بعد اعتدادها للاول (اعتدت للثاني)
 لانها حنان احتما لرجاين فلم يتداخل وقدم اسبقهما كالمساويا في مباح
 غيره ذلك (وتخل) الموطوءة في عدتها بشبهة او نكاح فاسد (له) اي
 لرايتها بذلك بعقد (بعد اقتضا العدتين) لقول على رضى الله عنه اذا
 اتضت عدتها فبرو خالب من الخطاب (وان تزوجت) المعتدة (في عدتها
 لم تنقطع) عدتها (حتى يدخل بها) اي يطاها لان عقده باطل فلا تصير
 به ذراسا (فاذا فارقتها) الثاني (بات على عدتها من الاول ثم استأنفت
 ادة من الثاني) لما تقدم (وان ات) الموطوءة بشبهة في عدتها (بولد
 من احدها) بعينه (انقضت منه عدتها به) اي بالولد سواء كان من الاول
 او من الثاني (ثم اعتدت للآخر) بثلاثة قرؤ ويكون الولد للاول اذا
 انت به لدون ستة اشهر من وطئ الثاني ويكون للثاني اذا ات به لاكثر من
 اربع سنين منذ بات من الاول وان اشكل حرض على القافة (ومن وطئ
 معتدة البائن) في عدتها (بشبهة استأنفت العدة بوطنه ودخلت فيها بقية)
 العدة (الاولى) لانها عدتان من واحد لوطئين يلحق النسب فيهما لحوقا

واحدًا فتدخلا وتبين الرجعية اذا طلقت في عدتها على عدتها وان راجعها
ثم طلقها استأنفت (وان مكح من ابائها في عدتها ثم طلقها قبل الدخول) بها
(بنت) على ما مضى من عدتها لانه طلاق في نكاح ثان قبل المسيس
والخلوة فلم يوجب عدة بخلاف ما اذا راجعها ثم طلقها قبل الدخول لان
الرجعة اعادة الى النكاح الاول **فصل** يحرم احداث فوق ثلاث
على ميت غير زوج (يلزم الاحداث مدة العدة كل) امرأة (متوفى زوجها
عنها في نكاح صحيح) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله
واليوم الآخر ان تمتد على ميت فوق ثلاث ليل الا على زوج اربعة اشهر
وعشرا متفق عليه وان كان النكاح فاسدا لم يلزمها الاحداث لانها ليست
زوجة ولا يعتبر لزوم الاحداث كونها وارثة او مكنته فيلزمها (ولو ذمية
او امة او غير مكنته) فيجبها ولها الطيب ونحوه وسواء كان الزوج مكنتا
اولا لعموم الاحاديث ولتساويهن في لزوم اجتناب المحرمات (وبياح)
الاحداث (بلين من حي) ولا يسن لها قالة في الرطابة (ولا يجب)
الاحداث (على) مطلقة (رجعية) لاعلى (موطوءة بشبهة او زنا او في
نكاح فاسد او) نكاح (باطل او ملك عيين) لانها ليست زوجة متوفى عنها
(والاحداث اجتناب ما يدعو الى جماعها ويرغب في النظر اليها من الزينة
والطيب والتحسين) باسفيداج ونحوه (والحناء وما صنع للزينة قبل سح
او بعده كاحمر واصفر واخضر وازرق صافين) (و) ترك (حلى وحكل
اسود) بلا حاجة (لا توتيا ونحوها ولا) ترك (نقابو) لا ترك (ابيض
ولو كان حسنا) كبريسم لان حسنه من اصل خالقه فلا يلزم تقيده
ولا تمتنع من لبس ملون لدفع وسخ كتمهلى ولا من اخذ ظفر ونحوه
ولا من تنظيف وغسل **فصل** وتجب عدة الوفاة في المنزل **فصل**
الذى مات زوجها وهي به (حيث وجبت) فلا يجوز ان تتحول منه بلا
عذر روى عن عمر وعثمان وابن عمر وابن مسعود وام سلمة (فان تحولت
خوفا) على نفسها او مالها (او) حولت (قهرا او) حولت (بحق)
يجب عليها الخروج من اجله او بتحويل مالكة لها او طلبه فوق اجرة
اولا تجب ما تكثرى به الا من مالها (انتقلت حيث شأت) للضرورة
ويلزم منتقلة بلا حاجة العود وتقضى العدة بمضى الزمان حيث كانت ؛ ولها
اى للتوفى عنها زمن العدة (الخروج لحاجتها نهارا لا ليلا) لانه مظنة

الفساد (وان تركت الاحداد) عمدا (اثمت وتمت عدتها بمضى زمانها)
 اى زمان العدة لان الاحداد ليس شرطا فى انقضاء العدة ورجعية فى لزوم
 مسكن كمتوفى عنها وتعتد باين بما مومن من البلد حيث شأت ولا تين الا به
 ولا تسافر وان اراد اسكانها بمنزله او غيره تحصيلنا لفراسه ولا محذور فيه
 لزمها **باب الاستبراء** **ماخوذ من البرائة** وهى التحيز والقطع
 وشرعا تربص يقصد منه العلم ببرائة رحم ملك يمين (من ملك امة يوطا
 مثاها) ببيع او هبة اوسبى او غير ذلك (من صغير وذكر وضدها) وهو
 الكبير والمرأة (حرم عليه وطئها ومقدماته) اى مقدمات الوطى من قبلة
 ونحوها (قبل استبراءها) لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يومن بالله
 واليوم الآخر فلا يسقى ماؤه ولد غيره رواه احمد والترمذى وابو داود
 وان اعتقها قبل استبراءها لم يصح ان يتزوجها قبل استبراءها وكذا ليس
 لها ان تتزوج غيره ان كان بايعها يطاوها ومن وطئ امته ثم اراد
 تزويجها او بيعها حرما حتى يستبرأ فان خالف صح البيع دون التزويج
 وان اعتق سريته او ام ولده او عتقت بموته لزمها استبراء نفسها ان لم يكن
 استبراءها (واستبراء الحامل بوضعها) كل الحمل (و) استبراء (من تحيض
 بحیضة لقوله عليه السلام فى سبى او طاس لا توطا حامل حتى تضع
 ولا غير حامل حتى تحيض حیضة رواه احمد وابو داود (و) استبراء
 (الايسة والصغيرة بمضى شهر) لقيام الشهر مقام حیضة فى العدة واستبراء
 من ارتفع حیضها ولم تدر مارهه عشرة اشهر وتصدق الامة ان قالت
 حضت وان ادعت موروثة تحریمها على وارث بوطى موروثة او ادعت
 مشترة ان امها روجا صدقت لانه لا يعرف الا من جهتها

كتاب الرضاع


وهو لغة مص ابان من الثدي وشرعا مص من دون الحولين ابنا تاب عن حمل
 او شره ونحوه (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) لحديث عائشة
 مرفوعا يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة رواه الجماعة (والمحرم)
 من الرضاع (خمس رضعات) لحديث عائشة قالت انزل فى القرآن عشر
 رضعات معاومات يحرم من فسخ من ذلك خمس رضعات وصار الى خمس
 رضعات معاومات يحرم من فسخ رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على

ذلك رواء مسلم وتحرم الحمل اذا كانت (في الحولين) لقوله تعالى ولولا الدائم
 برضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة ولقوله عليه
 السلام لا يحرم من الرضاع الا ماقتى الامعا وكان قبل الفطام قال الترمذى
 حديث حسن صحيح ومتى امتص ثم قطعه لتنفس او انتقال الى ثدى اخر
 ونحوه فرضة فان عاد ولو قريبا فنفسان (والسعوط) في اقب
 (والوجور) في قم محرم كرضاع (ولبن) المرأة (الميتة) كلبن الحية
 (و) لبن (الموطوءة بشبهة او بعقد فاسد) كالموطوءة بكنكاح صحيح (او باطل)
 اى الموطوءة بكنكاح باطل اجماعا (او بزنا محرم) لكن يكون مرتضع ابنا لها
 من الرضاع فقط في الاخيرتين لانه لما لم تثبت الابوة من النسب لم تثبت
 ماهو فرعها (وعكسه) اى عكس اللبن المذكور لبن (البهيمة) لبن (غير
 حلى ولا موطوء) فلا يحرم فلو ارتضع طفل وطفلة من بهيمة او رجل
 او حتى مشكل او بمن لم تحمل لم يصيرا اخوين (فتى ارضعت امرأة طفلا)
 دون الحولين (صار) المرتضع (ولدها في) تحريم (النكاح و) اباحة
 (النظر والخلو) في (المحرمة) دون وجوب النفقة والعقل والولاية
 وغيرها (و) صار المرتضع ايضا فيما تقدم فقط (ولد من نسب لبنها اليه
 بحمل) اى بسبب حملها منه ولو بتحملها ماؤه (او وطى) بكنكاح او شبهة
 بخلاف من وطى بزنا لان ولدها لا ينسب اليه فالمرتضع كذلك (و)
 صارت (محارمه) اى محارم الواطى اللاحق به النسب كابائه وامهاته
 واجدادهم وجداتهم واخواتهم واولادهم واعمامهم وعماتهم واخواله وخالاته
 (محارمه) اى محارم المرتضع وصارت محارمها اى محارم المرضعة كابائهم
 واخواتهم واعمامهم ونحوهم (محارمه) اى محارم المرتضع (دون ابويه
 واصولهم وفروعهم) فلا تنسب الحرمة لاولئك (فتباح المرضعة لابى
 المرتضع واخيه من النسب) تباح (امه واخته من النسب لابيها واخيه)
 من الرضاع اجماعا كما يحل لاخيه من ابيه (اخته من امه) ومن حرمت
 عليه بنتها (كاهم وجدته واخته) فارضعت طفلة حرمتها عليه (ابا
) وفسخت نكاحها منه ان كانت زوجة (له لما تقدم من انه يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب ومن ارضع خمس امهات اولاده بلبنه زوجة له صغرى
 حرمت عليه لثبوت الابوة دون امهات اولاده لعدم ثبوت الامومة (وكل
 امرأة افسدت نكاح نفسها) بسبب (رضاع قبل الدخول فلا مهر لها)

لجئ الفهرقة من جهتها (وكذا ان كانت) الزوجة (طفلة فدبت فرضت
 من) ام او اخت له (نائمة) انسخ نكاحها ولا مهر لها لانه لا فعل للزوج
 في الفسخ (و) ان افسدت نكاح نفسها (بعد الدخول فمهرها بحاله)
 لاستقرار المهر بالدخول (وان افسده) اى نكاحها (غيرها فلها على
 الزوج نصف المسمى قبله) اى قبل الدخول لانه لا فعل لها في الفسخ
 (و) لها (جميعه بعده) اى بعد الدخول لاستقراره به (ويرجع الزوج
 به) اى بما غرمه من نصف او كل (على المفسد) لانه اغرمه فان تعدد
 المفسد وزع الغرم على الرضعات المحرمة (ومن قال لزوجته انت اختى
 لرضاع بطل النكاح) حكما لانه اقر بما يوجب فسخ النكاح بينهما فلزمه
 ذلك (فان كان) اقراره (قبل الدخول وصدقته) انها اخته (فلا مهر)
 لها لانهما اتفقا على ان النكاح باطل من اصله (وان اكذبت) فى قوله
 انها اخته قبل الدخول (فلها نصفه) اى نصف المسمى لان قوله غير
 مقبول عليها فى اسقاط حقها (ويجب) المهر (كله) اذا كان اقراره بذلك
 (بعده) اى بعد الدخول ولو صدقته ما لم تكن مكنته من نفسها مطاوعة
 (وان قالت هى ذلك) اى قالت لزوجها انت اخى من الرضاع
 (واكذبها فمى زوجته حكما) اى ظاهرا لان قولها لا يقبل عليه فى فسخ
 النكاح لانه حقه واما باطنا فان كانت صادقة فلا نكاح والا فهى زوجته
 ايضا (واذا شك فى الرضاع او) شك فى (كله) اى كونه خمس رضعات
 (او شكت المرضعة) فى ذلك (ولاينة فلا تحريم) لان الاصل عدم
 الرضاع المحرم وان شهدت به امرأة مرضية ثبت وكره استرضاع فاجرة وسينة
 الخلق وجذماء وبرصاء

كتاب النفقات

جمع نفقة وهى كفاية من يئونه خبزا وادما وكسوة ومسكنا وتوابعا
 (يلزم الزوج نفقة زوجته قوتا) اى خبزا وادما (وكسوة وسكنا بما يصلح
 لمثلها) لقوله عليه السلام ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف رواه
 مسلم وابوداود (ويعتبر الحاكم) تقدير (ذلك بحالهما اى ييسارها او
 اعسارها او يسار احدها واعسار الاخر) عند التنازع (بينهما
) (فيفرض) الحاكم (للموسرة تحت الموسر قدر كفايتها من ارفع خبز

البلد وادمه و) يفرض لها (لحامدة الموسرين بمحلها و) يفرض للموسرة
تحت الموسر من الكسوة (ما يلبس مثلها من حرير وغيره) كحيد كتان
وقطن واقل ما يفرضه من الكسوة قميص وسراويل وطراحة ومقنعة
ومداس ومضربة للشتا) وللنوم فراش ولحاف وازار للنوم في محل جرت
العادة به فيه (ومخدة وللجلوس حصير جيد وزلي) اى بساط ولا بد من ماعون
الدار ويكتفى بخزف وخشب والعدل ما يليق بهما ولا يلزمه ملحقه وخف
لحروجها (ويفرض) الحاكم (للفقيرة تحت الفقير من ادنى خبز البلد و)
من (ادم يلايها) وتنقل متبرمة من ادم الى اخر (و) يفرض للفقيرة
من الكسوة (ما يلبس مثلها ويجلس) وبنام (عليه و) يفرض للمتوسطة
مع المتوسط والغنية مع الفقير وعكسها) كفقيرة تحت غنى (ما بين ذلك
عرفا) لان ذلك هو اللابق بحالهما (وعليه) اى على الزوج (مونة
نظافة زوجته) من دهن وسدر وخن ماء ومشط واجرة قيمة (دون)
ما يعود بنظافة (خادمها) فلا يلزمه لان ذلك يراد لازينة وهى غير مطلوبة
من الخادم (ولا) يلزم الزوج لزوجته (دوا واجرة طبيب) اذا مرضت
لان ذلك ليس لحاجتها الضرورية المعتادة وكذا لا يلزمه ثمن طبيب وخنا
وخضاب ونحوه ومن اراد منها تزينا به او قطع رنحة كريمة واتى به لزمها
وعليه لمن يخدم مثلها خادم واحد وعليه ايضا مونة لحاجة فصل
ونفقة المطاوعة الرجعية وكسوتها وسكنها كالزوجة  لانها زوجة بدليل
قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فى ذلك (ولا قسم لها) اى للرجعية
وتقدم (والباين بفسخ او طلاق) ثلاث او على عوض (لها ذلك)
اى النفقة والكسوة والسكن (ان كانت حاملا) لقوله تعالى وان كن
اولات حمل فانفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن ومن افق يظنها حاملا
فبانث حائلا رجع ومن تركه يظنها حائلا فبانث حاملا لزمه مامضى ومن
ادعت حملا وجب اتفاق ثلاثة اشهر دن مضت ولم بين رجع (والنفقة)
للباين الحامل (للحمل) نفسه (لا لها من اجله) لانها تنجب بوجوده
وتسقط بعدمه فتجب لحامل ناشئ ولحامل من وطئ شبهة او نكاح فاسد
او ملك عين ولو اعتقها وتسقط بمضى الزمان قال المتق مالم تستدن باذن
حاكم او تنفق بنية رجوع (ومن) اى اى زوجة حبست ولو ظلا او نشرت
او تطوعت بلا اذنه بصوم او حج او احرمت بنذر حج او (نذر) صوم

او صامت عن كفارة او) عن (قضاء رمضان مع سعة وقته) بلا اذن
زوج (او سافرت لحاجتها ولو باذنه سقطت) نفقتها لانها منعت نفسها
عنه بسبب لا من جهة فسقطت نفقتها بخلاف من احرمت بفريضة من
صوم او حج او صلاة ولو في اول وقتها بسنتها او صامت قضاء رمضان في
اخر شعبان لانها فعلت ما اوجب الشرع عليها وقدرها في حجة فرض
لكفر وان اختلفا في نشوز او اخذ نفقة فقولها (ولا نفقة ولا سكنى) من
تركة (لتوفى عنها) ولو حاملا لان المال انتقل عن الزوج الى الورثة
ولا سبب لوجوب النفقة عليهم فان كانت حاملا فالنفقة من حصه الحمل من
التركة ان كانت والا فلي وارثه الموسر (ولها) اى لمن وجبت لها النفقة
من زوجة ومطلقة رجعية وبائن حامل ونحوها (اخذ نفقة كل يوم من
اوله) يعنى من طلوع الشمس لانه اول وقت دفع الحاجة اليه فلا يجوز تأخير
عنه والواجب دفع قوت من خبز وادم لاحب و لا فيهما) اى قيمة النفقة
(ولا) يجب (عليها اخذها) اى اخذ قيمة النفقة لان ذلك معاوضة
فلا يجبر عليه من امتنع منها ولا يملك الحاكم فرض غير الواجب كدراهم
الا بتراضيهما (فان اتفقا عليه) اى على اخذ القيمة (او) اتفقا (على
تأخيرها او تعجيلها مدة طويلة او قليلة جاز) لان الحق لا يعدوها (ولها
الكسوة كل عام مرة في اوله) اى اول العام من زمن الوجوب لانه اول
وقت الحاجة الى الكسوة فيعطيا كسوة السنة لانه لا يمكن ترديد الكسوة
عليها شيئا فشيئا بل هو شئ واحد يستدام الى ان يبلى وكذا غطاء ووطاء
وستارة يحتاج اليها واختار ابن نصر الله انها كما عون الدار ومشط نجب
بقدر الحاجة ومتى انقض العام والكسوة باقية فعليه كسوة الجديد (وان
غاب) اى الزوج او كان حاضرا (ولم ينفق) على زوجته () لزمته نفقة
ما مضى (وكسوته ولو لم يفرضها الحاكم ترك الاتفاق لعذر او لا لانه حق
يجب مع اليسار والاعصار فلم يسقط بمنى الزمان كالاجرة (وان انفقت)
الزوجة (في غيبته) اى غيبة الزوج (من ماله فبان ميتا غرهما الوارث)
للزوجة (ما انفقت بعد موته) لانقطاع وجوب النفقة عليه بموته فما قبضته
بعده لاحق لها فيه فيرجع عليها ببذله $\frac{1}{2}$ فصل ومن تسلم زوجته $\frac{1}{2}$
التي يوطا مثلها وجبت عليه نفقتها (او بذلت) تسليم (نفسها) او بذله
واياها (ومثلها يوطا) بان تم لها تسع سنين (وجبت نفقتها) وكسوتها

(ولو مع صغر زوج ومرضه وجبه وعنته) ويجبر الولي مع صغر الزوج على بذل نفقتها وكسوتها من مال الصبي لان النفقة كارش جنائنه ومن بذلت التسليم وزوجها غائب لم يفرض لها حتى يرأسه حاكم ويضئ زمن يمكن قدومه في مثله (ولها) اى الزوجة (منع نفسها) من الزوج (حتى تقبض صداقها الحال) لانه لا يمكنها استدراك منفعة البضع لو عجزت عن اخذه بعد ولها النفقة في مدة الامتناع لذلك لانه بحق (فان سلت نفسها طوما) قبل قبض حال الصداق (ثم ارادت المنع لم تملكه) ولا نفقة لها مدة الامتناع وكذا لو تساكنا بعد العقد فلم يئتاها ولم تبذل نفسها فلا نفقة (واذا اعسر: الزوج: بةمة الفوت او) اعسر (بالكسوة) اى كسوة المعسر (او) اعسر (بعضها) اى بعض نفقة المعسر او كسونه (او) اعسر (بالمسكن) اى يمكن معسر او صار لا يجد النفقة الا يوماً دون يوم (فلها فسخ النكاح) من زوجها المعسر لحديث اى هريرة مرفوعا في الرجل لا يجد ما ينفق على امراته قال يفرق بينهما رواء الدارقطني ففسخ فوراً او متراخياً باذن الحاكم ولها الصبر مع منع نفسها وبدونه ولا يئتمها تكسباً ولا يجبسها (فان غاب) زوج ولو موسراً (ولم يدع لها نفقة وتعذر اخذها من ماله) تعذرت (استدانها عليه فلها الفسخ باذن الحاكم) لان الاتفاق عليها من ماله متعذر فكان لها الخيار كحال الاعسار وان منع موسر نفقة او كسوة او بعضها وقدرت على ماله اخذت كفايتها وكفاية ولدها وخادها بالمعروف بلا اذنه فان لم تقدر اجبره الحاكم فان غيب ماله وصبر على الحبس فلها الفسخ لتعذر النفقة عليها من تيمه **باب نفقة الاقارب والمماليك** من الادميين والبهائم (تجب) النفقة كاملة اذا كان المنفق عايه لائلاك شيئاً (او تتمها) اذا كان يملك البض (لابويه وان علوا) اقرباً الى البكر احساناً ومن الاحسان الاقارب عليهما (و) تجب النفقة او تمها لولده وان سفل (ذكر اكان او ائى لقوله تعالى وعلى المرلود له رزقه من وكسوتهن) حتى ذوى الارحام منهم) اى من ابائهم وامهاتهم كاجدادهم المدلين باناث وجذاته الساقطات ومن اولاده كولد البنت سواء (حجبه) اى الذى (معسر) فن له اب وجد معسران وجبت عايه نفقتهما ولو كان محجوباً من ابجد بابيه المعسر (اولا) بان لم يحجبه احدان له جد معسر ولا اب له فابيه نفقة جده

لا له وارثه (و) تجب النفقة او اكالمها (لكل من يرثه) المنفق
 ، بفرض (كولد الام ، او تمصيب) كاخ وعم لغير ام (لا) لمن يرثه
 (برحم) كخال وخالة (سوى عمودى نسبه) كما سبق (سواء ورثه الاخر
 كاخ) المنفق (اولا كهمه وعتيق) وتكون النفقة على من تجب عليه
 (بمعروف) لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ثم قال
 وعلى الوارث مثل ذلك فلو جب على الاب نفقة الرضاع ثم اوجب مثل
 ذلك على الوارث وروى ابو داود ان رجلا سال النبي صلى الله عليه وسلم
 من ار قال امك واباك واحتك واخاك وفي لفظ ومولاك الذى هو ادناك حقا
 واجبا ورهما موصولا ويشترط لوجوب نفقة القريب ثلاثة شروط الاول
 ان يكون المسفق وارثا لم ينفق عليه وتقدمت الاشارة اليه الثانى فقر
 المسفق عليه وقد اشار اليه بقوله (مع فقر من تجب له) النفقة وعجزه عن
 تكسب) لان النفقة اما تجب على سبيل المواساة والغنى بملكه او قدرته
 على التكسب مستغن عن المواساة ولا يعتبر نقصه فجب لصحح مكلف
 لاحقية له الثالث غنى المنفق واليه الاشارة بقوله (اذا فضل) ما ينفقه عليه
 (عن قوت نفسه وزوجته ورقيقه يومه وليته وعن كسوة وسكنى) لنفسه
 وزوجته ورقيقه (من حاصل) فى يده (او متحصل) من صناعة او تجارة
 او اجرة عقار او ريع وقف ونحوه لحديث جابر مرفوعا اذا كان احدكم
 فقيرا فايبدأ بنفسه فان كان فضل فعلى عياله فان كان فضل فعلى قرابته
 و (لا) تجب نفقة القريب (من راس مال) التجارة (و) لامن (ثمن
 ملك و) لامن (آلة صنعة) لحصول الضرر بوجوب الاتفاق من ذلك
 ومن قدر ان يكتسب اجبر لنفقة قريبه (ومن له وارث غير اب) واحتاج
 للنفقة (فنفقته عايم) اى على وارثيه (على قدر ائتمهم) منه لان الله تعالى
 رتب النفقة على الارث بقوله وعلى الوارث مثل ذلك فوجب ان يرتب
 مقدار النفقة على مقدار الارث (فن) له ام وجد (على الام) من
 النفقة (الثلث والثلثان على الجد) لانه لو مات لورثاه كذلك ومن له جدة
 واخ لغير ام (على الجدة السدس والباقي على الاخ) لانهما يرثانه كذلك
 (والاب ينفرد بنفقة ولده) لقوله عليه السلام لهند خذى ما يكفيك
 وولدك بالمعروف (ومن له ابن فقير واخ موسر فلا نفقة له عليهما) اما
 ابنه فلنقره واما الاخ فاعجبه بالابن (ومن) احتاج للنفقة (امه فقيرة

وجدته موسرة ففقهه على الجدة (ليسارها ولا يمنع ذلك حجبها بالام
لعدم اشتراط الميراث في عودى النسب كما تقدم (ومن عليه نفقة زيد)
مثلا لكونه ابنه او اباه او اخاه ونحوه (فماليه نفقة زوجته) لان ذلك
من حاجة الفقير لدعاء ضرورته اليه (كنفقة (ظئير) من تجب نفقته
فيجب الافاق عليهما (حولين) كاملين لقوله تعالى والوالدات يرصدن
اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة وعلى المولود له ررقيون
وكسوتهم بالمعروف الى قوله وعلى الوارث مثل ذلك والوارث اذا يكون
بعد موت الاب (ولا نفقة) بقرابة (مع اختلاف دين) ولو من عودى
نسبه لعدم التوارث اذا (الا بالولاء) فتلزم النفقة المسلم لعتيقه الكافر
وعكسه لارثه منه (و) يجب (على الاب ان يسترضع لولده) اذا عدمت
امه او امتعت لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى اى فاسترضعوا
له اخرى (ويودى الاجرة) لذلك لاهيا في الحقيقة نفقة لنسول الابن من
غذاؤها (ولا يمنع) الاب (امه ارضاعه) اى ارضاع ولدها لقوله تعالى
والوالدات يرصدن اولادهن حولين كاملين وله منه رزق من خدمته لانه
يفوت حق الاستئناح في بعض الاحيان (ولا يلزمها) اى لا يلزم الزوجة
ارضاع ولدها دنيئة كانت او شريفة لقوله تعالى وان تعاسرتم فسنرضع له
اخرى (الا لضرورة كخوف تلفه) اى تالف الرضيع بان لم يقبل ثدى
غيرها ونحوه لانه انقاذ من مهلكة ويلزم ام ولد ارضاع ولدها مطلقا فان
عنت فكباين (ولها) اى للرضعة (طاب اجره المثل) لرضاع ولدها
(ولو ارضعه غيرها مجانا) لانها اشفق من غيرها ولبها امرى (بابنا كانت)
ام الرضيع في الاحوال المذكورة (او تحته) اى زوجة لايه اموم قوله
تعالى فان ارضعن لكم فآتوهن اجورهن (وان تزوجت) المرئعة ا اخر
فله (اى للثاني) منعها من ارضاع ولد الاول مالم تكن اشترطته في العقد
او بضطر اليها) بان لم يقبل ثدى غيرها او لم يوجد غيرها لتعينه عليها اذا لما
تقدم **فصل** في نفقة الرقيق (و) يجب (عليه) اى على السيد
(نفقة رقيقه) ولو آبقا او ناشزا (طاماما) من غالب قوت البلد (وكسوة
وسكى) بالمعروف (وان لا يكلفه مشقا كبيرا) لقوله عليه السلام الماوك
طاماه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل مالا يطيق رواه الشافعي
في مسنده (وان اتقيا على المخارجة) وهى جعله على الرقيق كل يوم

او شهر شيئا معلوما له (جاز) ان كانت قدر كسبه فاقبل بعد نفقته روى
 ان الزير كان له الف مملوك على كل واحد كل يوم درهم (ويرجحه)
 سيده (وقت الفايه) وهي وسط النهار (و) وقت (النوم و) وقت
 (الصلاة) المفروضة لان عايمهم في ترك ذلك ضررا وقد قال عليه السلام
 لا ضرر ولا ضرار (ويركبه) السيد (في السفر عقبة) حاجة ليلا يكلفه
 مالا يطيق (وان طلب) الرقيق (نكاحا وزوجه) السيد (او باعه) لقوله
 تعالى وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم (او طلبته)
 اى التزويج امة (وطئها) السيد (او زوجها او باعها) ازالة لضرر
 الشهوة عنها ويزوج امة صبي او مجنون من يلى ماله اذا طلبته وان غاب
 سيد عن ام ولده زوجت لحاجة نفقة او وطئ وله تأديب رقيقه وزوجته
 وولده ولو مكلفا مزوجا بضرب غير مبرح ويقيده ان خاف ابائه ولا يشتم
 ابويه ولو كافرين ولا يلزمه بيعه بطالبه مع القيام بحقه وحرر ان تسترضع
 امة لغير ولدها الا بعد ريته ولا يسرى عبد مطلقا ﴿ فصل ﴾ في
 نفقة البهائم (و) يجب (عايه علف بهائمهم وسقيها وما يصلحها) لقوله عليه
 السلام عذبت امرأة في هرة جسستها حتى ماتت جروعا فلاهى اطعمتها ولاهى
 ارساتها تاكل من خشاش الارض متفق عليه (و) يجب عليه (ان لا يحماها
 ما تعجز عنه) ائلا يمشيها ويحوز الاستفاعة بها في غير ما خلقت له كبحر
 الحبل وركوب ابل وحر لحرث ونحوه ويحرم لعنها وضرب وجهه ووسم
 فيه (ولا يبيع) اياها ما يضر ولدها (لقوله عايه السلام لا ضرر
 ولا ضرار) ان تنز (مالك البهية) عن نفقتها احببر على بيعها او اجارتها
 او ذبحها ان استات (لان نقائها في يده مع ترك الانفاق عايمها
 ظلم والى الم تيب ازالته انى فعل حاكم الاصلح ويكره جز معرفة وناصية
 وذئ وتدين جرس او وتر وتزو حمار على فرس وتستحب نفقته على ماله
 غير الحيوان (ان الرضاة ﴾ من الحضن وهو الجنب لان المربي
 يضم الطفل الى حضنه وهي حنظ صغير ونحوه عما يضره وتربيته بعمل
 مصالحه (تيب) الرضاة (لطف صغير ومعنوه) اى يخل العقل (ومجنون)
 لانهم يهاكون بزكيا وينسيون فلذلك وجبت انجاء من الهلكة (والا حق
 بها ام) لقوله عايه السلام انت احق به مالم تسكنى رواء ابو داود
 ولانها اسفق عليه (ثم ادهاتها القرنى فالتقربى) لانهن في معنى الام لتحقق

ولادتهن (ثم اب) لانه اصل النسب (ثم امهاته كذلك) اى القربى فالقربى لانهن يدين بعصبة قريبة (ثم جد) كذلك الاقرب فالاقرب لانه فى معنى ابي المحضون (ثم امهاته كذلك) القربى فالقربى (ثم اخت لابوين) لتقدمها فى الميراث (ثم) اخت (لام) كالجندات (ثم) اخت (لاب) ثم خالة لابوين ثم خالة (لام ثم) خالة (لاب) لان الحالات يدين بالام (ثم عمات كذلك) اى تقدم العممة لابوين ثم لام ثم لاب لانهن يدين بالاب (ثم خالات امه) كذلك (ثم خالات ابيه) كذلك (ثم عمات ابيه) كذلك ولا حضانة لعمات الام مع عمات الاب لانهن يدين بابى الام وهو من ذوى الارحام وعمات الاب يدين بالاب وهو من اقرب العصابات (ثم بنات اخوته) تقدم بنت اخ شقيق ثم بنت اخ لام ثم بنت اخ لاب (و) مثلهن بنات (اخواته ثم بنات اعمامه) لابوين ثم لام ثم لاب وبنات عماته كذلك ثم بنات اعمام ابيه كذلك (و) بنات (عمات ابيه) كذلك على التفصيل المتقدم (ثم) تنتقل (لباقى العصبة الاقرب فالاقرب) فتقدم الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم ثم اعمام اب ثم بنوهم وهكذا (فان كانت) المحضونة (اثنى ف) يعتبر ان يكون العصبة (من محارمها) ولو برضاع او مصاهرة ان تم لها سبع سنين فان لم يكن لها الا عصبة غير محرم سلمها ثقة يختارها او الى محرمه وكذا لو تزوجت ام وليس لولدها غيرها (ثم) تنتقل الحضانة (لذى ارحامه) من الذكور والامات غير من تقدم واولاهم ابوا ثم امهاته فاخ لام فخال (ثم) تنتقل (لحاكم) لمعوم ولايته (وان امتنع من له الحضانة منها او كان) من له الحضانة (غير اهل) للحضانة (انتقلت الى من بعده) يعنى الى من يليه كولاية النكاح لان وجود غير المستحق كعدمه (ولا حضانة لمن فيه رق) ولو قل لانها ولاية ليس هو من اهلها (ولا) حضانة (لفاسق) لانه لا يؤثق به فيها ولا حظ للمحضون فى حضانتها (ولا) حضانة (لكافر) على مسلم لانه اولى بعدم الاستحقاق من الفاسق (ولا) حضانة (لمزوجة باجنبي من محضون من حين عقد) للحديث السابق ولو رضى زوج (فان زال المانع) بان عتق الرقيق وتاب الفاسق واسلم الكافر وطلقت المزوجة ولو رجعاً (رجع الى حقه) لوجود السبب وانتفاء المانع (وان اراد احد ابويه) اى ابوى المحضون (سفراً طويلاً) لغير الضرر قاله الشيخ تقى الدين وابن

القيم (الى بلد بعيد) مسافة قصر فاكثر (ليسكنه وهو) اى البلد
(وطريقه امان لحضائه) اى المحضون (لايه) لاه الذى يقوم بتاديبه
وتخريجيه وحفظ نسبه فاذا لم يكن الولد فى بلد الاب ضاع (وان بعد
السفر) وكان (لحاجة) لالسكنى فقيم منهما اولى (او قرب) السفر
(لها) اى لحاجة ويعود فالقيم منهما اولى لان فى السفر اضرار به (او)
قرب السفر وكان (للسكنى) لحضائه (لاه) لانها اتم شفقة واغا
اخرجت كلام المصنف عن ظاهره ليوافق مافى المنتهى وغيره  فصل
واذا بلغ الغلام سبع سنين  كاملة (عاقلا خير بين ابويه فكان مع
من اختار منهما) قضى بذلك عمر وعلى رضى الله تعالى عنهما وروى
سعيد والشافعى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاماً بين ابيه وامه
فان اختار اياه كان عنده ليلاً ونهاراً ولا يمنع زيارة امه وان اختارها كان
عندها ليلاً وعند ابيه نهاراً ايعله ويودبه وان عاد فاختر الاخر نقل اليه
ثم ان اختار الاول نقل اليه وهكذا فان لم يختار او اختارهما اقرع (ولا
يقر) محضون (بيد من لا يمسونه ويصلحه) لفوات المقصود من الحضانه
(وابو الاثني احق بها بعد) ان تستكمل السبع (ويكون الذكر بعد)
بلوغه (رشده حيث شاء) لانه لم يبق عليه ولاية لاحد ويستحب له ان
لا يفرد عن ابويه (والاثني) منذ يتم لها سبع سنين (عند ابوها) وجوباً
حتى يستلمها زوجها) لانه احفظ لها واحق بولايتها من غيره ولا تنزع الام
من زيارتها ان لم يخف منها ولو كان الاب عاجزاً عن حفظها او يسهله
لاشتغاله عنه او قلة دينه والام وقائمة بحفظها قدمت قاله الشيخ تقي الدين وقال
اذا قدر ان الاب تزوج بضرة وهو يتركها عند ضرة امها لا تعمل مصلتها
بل توزيها وتقصر فى مصلتها وامها تعمل مصلتها ولا توزيها فالحضانه
هنا للام قطعاً ولا يبيها وباقي عصبته منعها من الانفراد والمعتوه ولو اثني
عند امه مطلقاً

كتاب الجنائيات

جمع جنائية وهى لغة التعدى على بدن او مال او عرض واصطلاحاً التعدى على البدن
بما يوجب قصاصاً او مالا ومن قتل مسلماً عمداً عدواناً فسق وامره الى
الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له وتوبته مقبولة (وهى) اى الجنائية ثلاثة

اضرب (عمد) مختص القود به) والقود قتل القاتل بمن قتله (بشرط التقصد) اى قصد الجاني الجناية (و) الضرب الثانى (شبه عمد) الثالث (خطا) روى ذلك عن عمر وعلى رضى الله عنهما فالقتل (العمد ان يقصد من يعله اذيا معصوماً فيقتله تا يعلم على الظن موته به) فلا قصاص ان لم يقصد قتله ولا ان قصد قتله لا يقتل غالباً وللعمد تسع صور احداها ما ذكره قوله (مثل ان يجر - ه - ماله بفوذ) اى دخول (فى الدن) كسكين وشوكه ولو بعرضه مارة وجرها ولو لم يباو محروح قادر جرحه الثانية ان يقتله بمثل كل اسار اليه بقوله (او يصرفه بمحجر كبر ومحوه) كلت وسدان ولو فى غير مقتل فان كان المحجر صغيراً فليس لعمد الا ان كان فى مقل او حال ضعف قوة من مرمى او صغر او كبر او حر او رد ومحوه او يعيده به (او يأتى عليه حياً) او سقاه وشوها (او ياقية من شاهق) فيؤت الثالثة ان يلقه بمحجر اسد او محو او مكنوها محصرته او فى مصبىق محصرة حية او ينهشه كاباً او حية او يأسعه عقراً من القوائى عالماً الزامة ما اشار اليها بقوله (او) امية (فى بار او ماء يعرفه ولا يملكه التخلص منها) امجروه او كثرتهما فان امكه فهدر الحامسة ما ذكرها بقوله (او يحرقه) محل او غيره او يسد منه واهه او يعصر حصيته زمة يموت فى مثله السادسة ما اشار اليها بقوله (او يحبس ويمنع الطعام او الشراب) يموت من ذلك فى مدة يموت فيها غالباً (بشرط) بمدر الطالب عليه والا فهدر السابعة ما اشار اليها بقوله (او يقتله سحر) يقتل بالامانة المذكورة فى قوله (او) يداه (سسم) بان سقاء سماً لا يعلم نازيها الطعام ويظلمه له او لطعام اكاه فياكله جهلاً ومتى ادعى فاتل سسم وسحر عزم عليه انه قاتل لم يقتل التاسعة المشار اليها بقوله (او شربت عليه بنية بما يوجب قتله) من ربا او ردة لا تقتل معها التوبة او مل سمد (ثم رحموا) اى الشهود بعد قتله (وقالوا عمد ما قتله) ويقاد - ه - ا - كاه (ومحو ذلك) لاهم توصلوا الى قتله بما يقتل غالباً ويخص بالاساس ما سمر لاقتل عالم ايه ظلم ثم ولى عالم بذلك فية وحاكم علموا ذلك (وشبه العمدان يقصد حياً لا يقتل عالماً ولم يحرقه بها كمن ضربه فى غير مقتل بسوط او عصى صغيرة) ومحوها (او الكره ومحوه) بيده او القاه فى ماء قليل او صاح بعامل اغتله او يصير على سطح فسقط فمات (و) قتل (الحيا) ان يفعل ماله فله مثل ان يرمى ما يطره صيداً او (يرمى) غرضاً او (يرمى) شتياً) مباح الدم كرمى

وزان شخص (فيصير ادنيا) موصوماً (لم يقصده) بالمثل فقتله وكذا
لو اراد قبح لحم او غيره مما ذله فسقاً به السكين على اسنان فقتله
(و) كذا (عمر الصبي راؤون) لانه لا تصد له ، فمما كسلف الخطي
بالسيرة في دماء في مال القتال والدية على عاتله كما يأتي ويصدق ان
قال كنت يوم قتلت صغيراً او محبوا راكناً ومن قل نصف كذا
من طه حرياً فبان مسلماً او رمى كفاراً تبسوا بمسلم وحيث عابا ان
لم يرمهم ولم يقصده فقتله فعليه الكفارة فقط لدوله تعالى وان كان من قوم
عدو لكم وهو موافق لحرر رقبة مؤمنة ولم يذكر الدية في فصل
تقتل الجماعة في اي الاثمان فأكثر (١) الشخص (الواحد) ان صلح
نعل كل واحد لقتله لاجماع الصحابة روى سعيد بن المسيب ان عمر بن
الخطاب قال سعة من اهل صحابة لموا رحلاً وقال لو تعالى عليه اهل صماء
لاتتهم به جميعاً وان لم يصلح ويل كل واحد لقتل فلا قصاص مالم يتواطأوا
عليه (وان سقط القود) بالموافق عن القتالين (ادوية واحدة)
لان التل واحد فلا يلزم تكرار من دية كماله تسليوه خطأ وان حرج
واحد جرحاً واخر مائة فلهما سوا وان قطع واحد حشوته او ودجيه ثم دجيه
اخر فالقتل الاول ويعبر الثاني ، ومن اكره مكاله على قتل معين
(مكافيه فقتله فالقتل) اي القرد ان لم يعف وليه (او الدية) ان عفا
(عنيهما) اي على القتال ومن اكرهه لا القاتل قصداً استبقاء نفسه فقتل
غيره والمكره تسب الى التل بما نصي اليه سالماً وقول قادر اهل نصك
واذا ذاك اكرهه وان امره بكلف (السبل غير انكاف) كصير او خنوع
فالقصاص على الامر لان المهور اليه لا يمكن احياء القصاص عليه فرحب
تلى المتسب به (او) من كلف (بالقتل مكافيه) تحريمه (اي محرم
القتل) كشأ أمير الادب الاسلام واو عدا للامر بالقصاص على الامر
بالتبسم (او امره) اي مماثل (الساطان طناً من لا يعرف طلمه فيه)
اي في التل فان لم يعرف المأمور ان القود لم يستحق الدية (فقتل) المأمور
فأمود ان لم يعف مستحقه (او الدية) ان عفا عنه (على الامر) بالمثل
دون الماسر لانه مبدور لرحوب ساعة الامام غير المعصية والظاهر ان
الامام لا يأمر الا بالحق (وان قتل المأمور) من الساطان او غيره
(المكلف) حال كونه (عالماً بمحرم القتل فاستعان عاهه) بالاصود او المدا

لمباشرة القتل مع عدم العذر لقوله عليه السلام لا طاعة لمخلوق في معصية
الخالق (دون الأمر) بالقتل فلا ضمان عليه لكن يودب بما يراه الامام
من ضرب او حبس ومن دفع الى غير مكلف الا قتل ولم يصره به فقتل
لم يلزم الدافع شيء (وان اشترك فيه) اى فى القتل (اثنان لا يجب القود
على احدهما) لو كان (منفردا لا بوء) للمقتول (او غيرها) من اسلام او
حرية كالأول اشترك اب واخني فى قتل ولده او حر ورقيق فى قتل رقيق
او مسلم وكافر فى قتل كافر (فالقود على الشريك) للاب فى قتل ولده
وعلى شريك الحر والمسلم لانه شارك فى القتل الحمد العدوان واما امتنع
التقصص عن الاب والحر والمسلم لمعى يختص بهم لالتقصير فى السبب بخلاف
مالوا اشترك خاطيء وعامد او مكلف وغيره او ولى قصاص واخني او مكلف
وسبع او مقتول فى قتل نفسه فلاقصاص (فان عدل) ولى القصاص (الى
طلب المال) من شريك الاب ونحوه (لزمه نصف الدية) كالشريك فى
اتلاف مال وعلى شريك قس نصف قيمة المقتول ^{في} باب شروط ^{في}
وجوب (القصاص وهى اربعة) احدها (عصىة المقتول) بان لا يكون
مهدر الدم (فلو قتل مسلم) حريبا او نحوه (او) قتل (ذمى) او غيره
(حريبا او مرتدا) او زانيا محصنا ولو قتل ثبوته عند حاكم (لم يصح
بقصاص ولا دية) ولو انه مثله الشرط (الثانى التكليف) بان يكون القاتل
بالغا عاقلا لان القصاص عقوبة مغلطة (فلا) يجب (قصاص على صغير
ولا مجنون) او معتوه لانه ليس لهم قصد صحيح الشرط (الثالث المكانة)
بين المقتول وقاتله حال جنابة (بان يساويه) القاتل (فى الدين والحرية
والرق) يعنى بان لا يفضل القاتل المقتول باسلام او حرية او ملك (فلا
يقتل مسلم) حر او عبد (بكافر) كتابى او مجوسى ذمى او معاهد لقوله
عليه السلام لا يقتل مسلم بكافر رواه السارى وابو داود (ولا) يقتل
(حر بعبد) لحديث احمد عن على بن السرة ان لا يقتل حر بعبد وروى
الدارقطنى عن ابن عباس يرفعه لا يقتل حر بعبد وكذا لا يقتل حر بمبعض
ولا مكاتب بقسه لانه مالك لرقبته (وعكسه) بان قتل كافر مسلما او قس
او مبعض حرا (يقتل) القاتل ويقتل القس بالقس وان احتافت قيمتهما كما
يؤخذ الجليل بالذميم والشريف بضده (ويقتل الذكر بالانثى والانثى بالذكر)
والككاف بغير المكلف للعموم قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس

الشرط (الرابع عدم الولادة) بان لا يكون المقتول ولدا للقاتل وان سفل
ولا لبنته وان سفات (فلا يقتل احد الابوين وان علا بالولد وان سفل)
لقوله عليه السلام لا يقتل والد بولده قال ابن عبد البر هو حدث مشهور
عند اهل العلم بالحجاز والعراق مستفيض عندهم (ويقتل الولد بكل منهما)
اي من الابوين وان علوا اعموم قوله تعالى كتب عليكم القصاص وخض
منه ما تقدم بالص ورت قاتل او ولده بعض دمه فلا قود فلو قتل
اخا زوجته فورثته ثم ماتت فورثها القاتل او ولده فلا قصاص لانه لا يتبعض
بـ اب اسـياء القصاص وهو فعل مجني عايه او فعل وليه بجان
مثل فعله او شبهه (يشترط له) اي استيفاء القصاص (ثلاثة شروط
احـ ها كون مستحقه كـها) اي بالغاً قـلا (فان كان) مستحق القصاص
او بعض مستحقه : صـيا او مجنوناً لم يستوفه) لهما اب ولا وصى ولا حاكم
لان القصاص ثبت لما فيه من النشئ والاستقام ولا يحصل ذلك لمستحقه
باستيفاء غيره (وحبس الجاني) مع صغر مستحقه (الى البلوغ و) مع
جنونه الى (الافاقة) لان معاوية حبس هدية ابن خنرم في قصاص حتى
بلغ ابن القتييل وكان ذلك في عصر الصحابة ولم ينكر وان احتاجا لفقة
فلولى مجنون فقط العفو الى الدية الشرط (الثاني اتفاق الاولياء المشتركين
فيه) اي في القصاص (على استيفائه وليس لبعضهم ان ينفرد به) لانه
يكون مستوفيا لحق غيره بغير اذنه ولا ولاية عليه (وان كان من بقي)
من الشركاء فيه ، غـيا او صـغـرا او مجنونا استطر القدوم (للغايب
(والبلوغ) للصغير (والعقل) للمجنون و من مات قام وارثه مقامه
وان انفرد به بعضهم عزز فقط ولشريك في تركة جان حقه من الدية
ويرجع وارث جان على مقتض بما فوق حقه وان عفا بعضهم سقط القود
الشرط (الثالث ان يومي) في (الاستيفاء ان يتعد الجاني) الاستيفا الى
غيره لقوله تعالى فلا يسرف في القتل (فاذا وجب) القصاص (على)
امراة (حامل او) امراة حائل فحملت لم تقتل حتى تضع الولد وتسقيه
اللبا) لان قتل الحامل يتعدى الى الجنين وقتلها قبل ان تسقيه الالباء يضره
لانه في الغالب لا يعيش الابه (ثم) بعد سقيه الباء (ان وجد من
يرضعه اعطى الولد لمن يرضعه وقتلت لان غيرها يقوم مقامها في ارضاعه
(والا) يوجد من يرضعه (تركت حتى تفطمه) لحولين لقوله عليه

السلام اذا قتلت المرأة عمدا لم تقتل حتى تضع مافي بطنها ان كانت حاملا
 وحتى تكفل ولدها واذا زنت لم ترجم حتى تضع مافي بطنها ان كانت
 حاملا وحتى تكفل ولدها رواه ابن ماجة (ولا يقتص منها) اى من
 الحامل (فى طرف) كاليد والرجل (حتى تضع) وان لم تسقيه الالب
 (والحد) بالرجم اذا زنت المحصنة الحامل او الحايض وحملت (فى ذلك
 كالتقصاص) فلا ترجم حتى تضع وتسقيه الالب ويوجد من يرضعه والا
 حتى تطفئه وتحد بجلد عند الوضع ﴿ فصل ولا ﴾ يجوز ان (يستوى
 قصاص الا بمحضرة سلطان او نائبه) لافتقاره الى اجتهاده وخوف الحيل
 (و) لا يستوفى الا (بالة ماضية) وعلى الامام تفقد الالة لينزع الاسيفاء
 بالة كالة لانه اسراف فى القتل وينظر فى الولي فان كان يقدر على استيمانه
 ويحسنه مكنه منه والا امره ان يوكل وان احتاج الى اجرة فن مال
 جان (ولا يستوفى) القصاص (فى النفس الا بضرب العنق بسيف ولو
 كان الجاني قتله بغيره) لقوله عليه السلام لا قود الا بالسيف رواه ابن
 ماجة ولا يستوفى من طرف الا بسكين ونحوها ليلا يحيف ﴿ باب
 العفو عن القصاص ﴾ اجمع المسلمون على جوازه (يجب : القتل
) العمد القود او الدية فيخير الولي بينهما (لحديث ابى هريرة مرفوعا من قتل
 قتيلا فهو بخير النظرين اما ان يودى واما ان يقاد رواه الجماعة الا الترمذى
 (وعفوه) اى عفو ولي القصاص (مجابا) اى من غير ان يأخذ شيئا
 (افضل) لقوله تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى لحديث ابى هريرة مرفوعا
 ما عفا رجل عن مظلة الا زاده الله بها عزرا رواه احمد ومسلم والترمذى ثم
 لا مزير على جان فان اختار (ولي الجناية) القود او عفا عن الدية
 فقط (اى دون القصاص) فله اخذها (اى اخذ الدية لان القصاص
 اعلا فاذا اختاره لم يتمتع عليه الانتقال الى الادنى (و) له (الصلح على
 اكبر منها) اى من الدية وله ان يقتص لانه لم يعف مطلقا (وان
 اختارها) اى اختار الدية فليس له غيرها فان قتله بعد قل به لانه اسقط
 حقه من القصاص (او عفا مطلقا) بان قال عفوت ولم يقيده بقصاص ولا
 دية فله الدية لانصراف العفو الى القصاص لانه المطلوب الاعظم (او هلك
 الجاني فليس له) اى لولى الجناية (غيرها) اى غير الدية من تركة
 الجاني لمعذر استيفاء القود كما لو تعذر فى طرفه (واذا قطع) الجاني

والموضع فلا تؤخذ عين (من يد ورجل وعين واذن ونحوها) بيسار
ولا يسار بينين ولا) يؤخذ (خنصر بنصر ولا) عكسه لعدم المساواة
في الاسم ولا يؤخذ (اصلى بزايد وعكسه) فلا يؤخذ زايد باصلى لعدم
المساواة في المكان والمنفعة (ولو تراضيا) على اخذ اصلى بزايد او عكسه
(لم يجز) اخذه به لعدم المقاصة وتؤخذ زايد بمثله موضعاً وخافقه الشرط
الثالث استواءهما) اى استواء الطرفين المحيى عليه والمقتص منه (في الصحة
والكمال (فلا تؤخذ يد او رجل (صحجة) بيد او رجل (شلا ولا) يد
او رجل (كاملة الاصابع) او الاطفار (بناقصتهما ولا) تؤخذ (عين
صحجة) مين (قائمة) وهى التى بياضها وسوادها صافيان غير ان صاحبها
لا يبصر بها قاله الازهرى ولا لسان ماطق باخرس ولو تراضيا لتقص ذلك
(ويؤخذ عكسه) فتؤخذ الشلا وناقصة الاصابع واليمين القائمة بالصحجة
(ولا ارش) لان الميب من ذلك كاصحج في الحاقه وانما نقص في الصفة
وتؤخذ اذن سميع باذن اصم شلا ومارن الاشم الاصحج بمارن الاخنم
الذى لا يجرد رايحة شى لان ذلك لعله في الدماغ ^{في} فصل النوع
الثانى * من نوعى القصاص فيما دون النفس (الجراح فيقتص
في كل جرح ينتهى الى عظم) لامكان استيفاء القصاص من غير حيف
ولا زيادة وذلك (كالموضحة) في الراس والوجه (وجرح الصدر و)
جرح (الساق و) جرح (الفخذ و) جرح (القدم) اقوله تعالى
والجروح قصاص (ولا يقتص في غير ذلك من الشجاج) كالهائمة
والمنقلة والمأمومة (و) لا فى غير ذلك من (الجروح) كالإيفة لعدم
امن الحيف والزيادة ولا يقص في كسر عظم (غير كسر رس) لامكان
الاستيلاء منه بغير حيف كبرد ونحوه (الا ان يكون) الجرح (اعظم
من الموضحة كالهائمة والمتة والمأمومة فله) اى لا يحنى عاه (ان يقتص
موضحة) لانه يقتصر على بعض حقه ويتعص من محل جنايته (وله ارش
الرايد) على الموضحة فيأخذ بعد اقتصاصه من موضحة في مائة خمساً من
الابل وفي مقلة عتراً و في مأمومة ثمانية وعشرين وثلاثاً و يعتبر قدر جرح
بمساحة دون كثافة اللحم (و اذا قطع جماعة طرفاً) وجب قودا كيد (او
جرحوا جرحاً يوجب القود) كموضحة ولم تتميز افعالهم كان وضعوا حديدة
على يد وتحملوا عليها حتى بانث (فعليهم) اى على الجماعة القاطعين او

الجارحين (الفود) لما روى عن علي انه شهد عنده شاهدان على رجل بسرقة فقطع يده ثم جاء اخر فقال هذا هو السارق واخطينا في الاول فرد شهادتهما على الثاني وغرمهما دية يد الاول وقال لو علمت انكما تعمدتا لقطعكما وان تفرقت افعالهم او قطع كل واحد من جاب فلا قود عليهم (وسراية الجناية معصومة في النفس فما دوما) فلو قطع اصبعها فتاكت اخرى او اليد وسقطت من مفصل فالقود وفيما يشل الارش (وسراية القود مهدورة) فلو قطع طرفا قودا فسرى الى النفس فلا شيء على قاطع لعدم تعديه لكن ان قطع قهرا مع حر او برد او بالة كالة او مسمومة ونحوها لزمه بقية الدية (ولا) يجوز ان (يقتص عن عضو وجرح قبل بريه) لحديث جابر ان رجلا حرق رجلا فاراد ان يستقيد فبى النبي صلى الله عليه وسلم ان يستقاد من الجارح حتى يرى المجروح رواء الدارقصى (كما لا يطالب له) اى للمعضو او الجرح (دية) قبل بريه لاحتمال السراية فان اقتص قبل فسرايتها بعد هدر ولا قود ولا دية لما روى عوده من نحو سن ومنفعة في مدة تقولها اهل الخبرة فلو مات تعينت دية الداه

كتاب الديات

جمع دية وهى المال المؤدى الى محبي عليه او وليه بسبب جناية يقال وديت القيتان اذا اعطيت ديته (كل من اتلف الساما مباشرة او سبب) بان التى عليه افعى او القاء عليها او حفر بئرا محرما حفره او وضع حجرا او قشر بطخ او ماء فثنايه او طريق او بالتها دابته ويده عليها ونحو ذلك (لرته ديته) سواء كان مسلما او ذميا او مستامنا او مهادا لقوله تعالى فان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله (فان كانت) الجناية (عمدا محضا) فالدية (في مال الجاني) لان الاصل يقتضى ان بدل المثلث يجب على متلفه رارس الجناية على الجاني وانما خولف في الماكلة لكثرة الخطا والعمد لاعتذر له فلا يستحق الخفيف وتكون (حالة) غير مؤجلة كما هو الاصل في بدل المتلفات (و) دية (شبه الحمد والخطا على عاقلته) اى عاقلة الجاني لحديث اى هريرة اقتات امرأتان من هذيل فرمت احدهما الاخرى بمحجر فقتلتها

وما في نبطها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنية المرأة
على عاقبتها متفق عليه ومن دعا من يحجر له يرا بداره ثبات هدم
لم يلقه احد عليه فهدر (وان غصب حرا صميرا) اى حسسه عن
اهله (فهشته حية) مات او (اصاتته صاعقة) وهى نار برل من السماء
فيها رعد شديد قاله الجوهري مات وجبت الدية (او مات ثمرى) وجبت
الدية حزم به فى الوحير ومنع الادمى وصححه فى التصحج وعنه لا دية
عليه قتلها او الصقر وحرم بها فى المنور وغيره وقدمها فى المحرر وغيره
قال فى شرح المنهى على الاصح وجرم بها فى التتبع وتعمه فى المنهى
والاقاع (او غل حرا مكما وفيدته مات بالصاعقة او الحية) حلت الدية
لانه هلك فى حال تعديه بحسبه عن الهرم من الصاعقة والطن بالية
او دفعها عنه **فصل** واذا ادب الرجل ولده **فصل** ولم يسرف لم يصح
وكذا لو ادب زوجته فى شوز (او) ادب (سلطان رعيته او) ادب (معلم
صبيه ولم يسرف لم يضمن ماتف به) اى بتادسه لانه فعل ماله فعله شرعا
ولم يتعد فيه وان اسرف او راد على ما يحصل به المقصود او ضرب من
لا عقل له من صى او غيره صى لتعديه (ولو كل التاديب طاملا فاسقطت
حييا صمحه المؤدب) بالهرة انقوطه تاديه (وان مات السلطان امرأة
لكشف حق الله تعالى) واسقطت (او استمدى داما ربه) اى طاملا الدعوى
عليها (بالسرط فى دعوى له فاسقطت) حييا (صمحه) اى (فى المستأجرة
الاولى لهلاكه بسبه) و (صمحه) المستمدى فى المستأجرة اى لهلاكه بسبه
(ولو ماتت) الحامل فى المستأجرة (فرعا) بسب الرضع رلا (لم صمحا)
اى لم يصحها السلطان فى الاولى ولا استمدى فى التاديب لان ذلك ايسر
بسب لهلاكها فى العادة حريم به فى الوحير وقدمه فى المحرر والكبرى وسما
اسما صامان لها كحياتها لهلاكها به هما وجرو المذهب كذا فى الانساب
وغيره وقطع به فى المنهى وغيره ولو مات حامل او طاملا من ربح طاملا
ومحوه صمحه ربه ان علم ذلك عادة (ومن امر سبعا مكما ان يبرل يرا
او) امره ان (يصعد سكره) فعل (فهلك به) اى بوليه او بردة
(لم يصحه) الامر (ولو ان الامر سلطان) لدم اكراهه له وكرار
استاجره سلطان او غيره (لذلك وهلك به لانه لم يحسن ولم يتعد عليه وكما
لو سلم بالغ عاقل بهسه او رلده الى سابع حادق لانه الساسة دمرى لم

اسمه الشاهح في باب ما يدريه من المقادير جمع مقدار وهو
 مبلغ الشيء وقدره (دية الحر المسلم) يبرأ أو الأمانة قبل دينا أو
 عشر الف درهم فصة أو مائتا درهم أو المائسة) حادب أن دود عن
 حار ، رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الأمل مائة من
 الأمل وعلى أهل القمر مائتي درهم وعلى أهل الشا إلى ساليوه أبو داود
 وعن عكرمة عن ابن عباس أن رجلا من أهل بني سبيط بن عبد الله بن مسعود
 دية التي عشر الف درهم وفي كتاب عمرو بن حرم وعلى أهل الذهب
 الف دينار (هذه) الخمس المذكورات (أصول الدية) دون غيرها ما
 أحضر من بلرمه (الدية) (لم يولي قبوله) سواء كان إلى إيجابه من
 أهل ذلك النوع أو لم يكن لا ، أي بأهل في قصاص أو إيجاب عليه ثم دية
 دية الدية وتارة تسمى (فداء) أي قبل إجماع وثمة ، يبرأ
 (خمس) ويثرون مات حيا وخمس رخصتروا ، وحسن
 وعشرون حقة وخمس وعشرون حقة ، و (أي) يبرأ
 (و) يكون الدية (في الأصل) محقة من إجماع أو من دية
 المذكورة (أي) عشرون بنت بخاص وعشرون بنت ابن وعشرون
 حقة وعشرون حقة (وعشرون من بني) هذا رجل من
 مسعود ركذا حكم الأطراف وترصد من نشره سائة راحة ومن ثم
 ساء واحدعة بعين (راحة) راحة في ذلك ، أي راحة
 الأمل أو القر أو الشاه دية دية لأطراف الحرب السابق (بل) أمر
 فيها (السلامة) من الحرب لأن الإتيان في السلم (و)
 آخر (الكتاني) الدمي أو المعاهد أو المستامن (نصف دية السلم
 الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) أي الذي صلى الله عليه وسلم
 دية من أهل الكتاب نصف دية أهل الإسلام ، رواه أحمد وكذا
 حراجه ، وديه المحمدي ، الأحمي أو المعاهد أو المستامن (و) دية
 (الوثني) المعاهد أو المستامن (ثمان مائة درهم) كسائر المشركين روى
 عن عمر وعثمان وابن مسعود وحراجه بالسنن ، وساءهم ، أي ساء
 أهل الكتاب والمجوس وعبدة الأوثان وسائر المشركين (على النصف)
 من دية ذكراهم (ك) دية نساء (المسلمين) لما في كتاب عمرو بن حرم
 دية المرأة على النصف من دية الرجل ويستوى الذر والاي فما

يوجب دون ثلث الدية لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
مرفوعا عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى تبلغ الثالث من ديتها اخرجته
النساء ودية خنثى مشكل نصف دية كل منهما (ودية) قن ذكر كان
او اثنى صغيرا او كبيرا ولو مدرارا او مكائبا (قيمته) عمدا كان
القتل او خطأ لانه متقوم فضن بقيته بالغة ما بلغت كالفرس (و) في
(جراحه) اى جراح القن ان قدر من حر بقسطه من قيمته ففي
يده نصف قيمته نقص بالجناية اقل من ذلك او اكثر وفي الله قيمته
كاملة وان قطع ذكره ثم خصاه بقيته لقطع ذكره وقيته مقطوعة وملاك
سيده باق عليه وان لم يقدر من حر ضمن بما (نقصه) بجنايته (بعد البرء)
اى التيام جرحه كالجناية على غيره من الحيوانات (ويحب في الجنين)
الحر (ذكر كان او اثنى) اذا سقط ميتا بجناية على امه عمدا او خطأ
(عشر دية امه غمرة) اى عبد او امة قيمتها خمس من الابل ان كان
حرًا مسلمانا (و) يجب في الجنين (عشر قيمتها) اى قيمة امه (ان كان)
الجنين (مملوكا وتقدر الحرة) الحامل برقيق (امة) ويؤخذ عشر
قيمتها يوم جناية عاها نقدا وان سقط حيا لوقت يعاش لماله وهو نصف
سنة فاكثر ففيه ادا مات ما فيه مولودا وفي جنين دابة ما نقص امه
(وان جنى رقيق خطأ او) خنى (عمدا لا قود فيه) كالجايفة (او)
جنى عمدا (فيه قود واختير فيه المال او اتاف) رقيق (مالا) وكانت
الجناية والاتلاف (بنير اذن السيد تعلق) ماوجب ! (ذلك برتبته)
لانه موجب جنايته فوجب ان يتعلق برقبته كالقصاص (فيخير سيده
بين ان يفديه بارش جنايته) ان كان قدر قيمته فاقل وان كان اكثر منها
لم يلزمه سوى قيمته حتى لم ياده في الجايبة (او يسلمه) السيد (الى رلى
الجناية فيملكه او) السيد (يدفع ثمة) لولى الجايبة ان استترقه
ارش الجايبة والا دفع منه . وان كانت الجايبة باذن السيد او امره
فداه بارشها كله وان جنى عمدا فعفى ولى على رقبته لم يملكه نير رضى
سيده وان جنى على عدد زاحم كل بحمته وسرا ولى قود له عفو عنه
بجواب دية الاعضاء ومنافعها . اى منافع الاعضاء (من اتاف مافى
الانسان منه شئ واحد كالانف) ولو من اخنسم او مع عوجه
(واللسان والذكر) ولو من صمير (فيه دية) تلك (النفس) الى

قطع منها على التفصيل السابق لحديث عمرو ابن حزم مرفوعا وفي
الذكر الدية وفي الالف اذا اوعب جدعا الدية وفي اللسان الدية رواه احمد
والنسائي واللفظ له (وما فيه) اى فى الانسان (منه شيان كالعينين) ولو
مع حول او عمش (و) كا (لاذنين) ولو لاصم (و) كا (الشفتين
و) كا (للحيين) وهما العظمان اللذان فيهما الاسنان (وكندي المراء
وكندوتى الرجل) بالهاء المثناة فان ضممتها همزت وان فتحتها لم تهمز وهما
للرجل ممزلة الشدين للمرأة (وكاليدين والرجلين والاليتين والائتين
واسكتى المرأة) بكسر الهمزة وفتحها وهما شفراها (ففيهما الدية وفي
احداها نصفها) اى نصف الدية لتلك النفس (و فى المخرين ثلثا الدية
وفى الحاجز بينهما ثلثها) لان المارن يشتمل ثلاثة اشياء مخرين وحاجزا
فوجب توزيع الدية على عددها (وفى الاحفان الاربعة الدية وفى كل
جفن ريعها) اى ربع الدية (وفى اصابع اليدين) اذا قطعت (الدية
كاصابع الرجلين) ففيها دية اذا قطعت (وفى كل اصبع) من اصابع
اليدين او الرجلين (عشر الدية) لحديث ابن عباس مرفوعا دية اصابع
اليدين والرجلين عشر من الابل لكل اصبع رواه الترمذى وصححه
(وفى كل اثلة) من اصابع اليدين او الرجلين (ثلث عشر الدية) لان
فى كل اصبع ثلاث مفاصل (والابهام) فيه (مفصلان وفى كل مفصل)
منهما (نصف عشر الدية كدية السن) يعنى ان فى كل سن او ناب
او ضرس ولو من صغير ولم يعد خمسا من الابل لحبر عمرو ابن حزم
مرفوعا فى السن خمس من الابل رواه النسائي مرفوعا ﴿ فصل ﴾
فى دية المنافع (و) تجب (فى كل حاسة دية كاملة وهى) اى الحواس
(السمع والبصر والشم والذوق) لحديث وفى السمع الدية ولفضاء عمر
رضى الله عنه فى رجل ضرب رجلا فذهب سمعه وبصره ونكاحه
وعتمله ياربى دية الرجل حية (وكذا) تجب الدية كاملة (فى الكلام
و) فى (العقل و) فى (منفعة المشى و) فى (منفعة الاكل و) فى
منفعة (النكاح و) فى (عدم استمسك البول او العائط) لان فى كل
واحد من هذه منفعة كبيرة ليس فى البدن مثلها كالسمع والبصر وفى
ذهاب بعض ذلك اذا علم بقدره ففى بعض الكلام بحسابه ويقسم على
ثمانية وعشرين حرفا وان لم يعلم قدر الزايب فحكومة (و) يجب

(في كل واحد من الشعور الاربعة الدبة وهي) اى الشعور الاربعة
 (شعر الراس و) شعر (الحية و) شعر الحاجبين و (اهداب الدين)
 روى عن على وزيد ابن ثابت رضى الله عنهما فى الشعر الدبة ولانه
 اذهب الجمال على الكمال وفى حاجب نصف الدبة وفى هذب ربعها وفى
 شارب حكومة (فان عاد) الذاهب من تلك الشعور (فتاب سقط
 موجه) فان كان اخذ شيئاً رده وان ترك من لحية او غيرها مالا جمال فيه
 فدية كاملة (و) يجب (فى عين الاعور الدبة كاملة) قضى به عمر وعثمان
 وعلى وابن عمر ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ولان قلع
 عين الاعور ينقض اذهب البصر كله لانه يحصل بعين الاعور ما يحصل
 بالعينين وان قلع صحح عين اعور اعيد بشرطه وعليه معه نصف الدبة (وان
 قلع الاعور عين الصحيح) العينين (الممثلة بعينه الصحيحة عمداً فمياه دية كاملة
 ولا قصاص) روى عن عمر وعثمان ولا يعرف لهما مخالف من
 الصحابة ولان القصاص يفضى الى استيفاء جميع البصر من الاعور
 وهو اما اذهب بصر عين واحدة وان كان قاعها خطاءً فتنصف الدبة
 (و يجب (فى قطع يد الاقطع) او رجله ولو عمداً (نصف الدبة كبرىه)
 اى كبرى الاقطع وكبقية الاعضاء ولو قطع يد صحيح اعيد بذم شرط
 باب الشجاج و كسر العظام الشخ الصلع ومنه شربت امساة
 اى قطعها (النجعة الجرح فى الراس والوجه خاصه) سميت بذلك لانها تقطع
 الجلدة فان كان فى غيرهما سمي جرحاً لا شجة (وهى) اى الشية باعتبار
 تسميتها المقلوبة عن العرب (عشر) مرتبة اولها (الجارصة والحاء والصاد
 المهماتين) التى تحصر الجلد اى تشقه قليلاً ولا تديسه) اى لا يسيل منه
 دم والحرص الشق يقال حرص القصار الثوب اذا ثبته قائماً وتسمى ايضا
 القاشرة والتشيرة (ثم) يابها (البازلة الدامية الدامة) العين المسمومة لانه
 سيلان الدم منها تشبهاً بخروج الدمع من العين (وهى التى يسيل منها الدم
 ثم) يابها (الباضعة وهى التى تبضع اللحم اى تشقه بعد الجلد ومنه سمي
 البضع ثم) يابها (المتلاحمة وهى الغايصة فى اللحم) ولذلك استمرت منه ثم
 يلبها (السميحاق وهى ما بينها وبين العظم قشرة رقيقة) تسمى السحراق
 سميت الحراصة الواصلة اليها بها لان هذه الحراصة تأخذ فى الحراكه حتى
 تفصل الى هذه القشرة (فهذه الخمس لا مقدار فيها بل) فيها (حكومة لانه

لا توقفت فيها في الشرع فكانت كجراحات بقية البدن و (في الموضحة وهي ما توضح اللحم) هكذا في خطه والصواب العظم (وتبرزه) عطف تفسير على توضحه ولو ابرزته بقدر ابرة لمن ينظره (خمسة ابرة) لحديث عمرو ابن حزم وفي الموضحة خمس من الابل فان عمت راساً ونزلت الى وجهه فوضخان (ثم) يلبها (الهاشمة وهي التي توضح العظم وتمشمه) اي تكسره (وفيها عشر ابرة) روى عن زيد ابن ثابت ولم يعرف له مخالف في عصره من الصحابة (ثم) يلبها (المقلة وهي ما توضح العظم وتمشمه وتنقل عظامها) وفيها خمس عشرة من الابل (لحديث عمرو بن حزم) وفي كل واحدة من المامومة) وهي التي تصل الى جلدة الدماغ وتسمى الآتمة وام الدماغ (والدائمة) بالعين المعجمة التي تحرق الجلدة (ثلث الدية) لحديث عمرو ابن حزم وفي المامومة ثلث الدية والدائمة البالغ وان هشته ثمنقل ولم يوضحه او طعنه في خذه فوصل الى فمه فحكومة كما لو ادخل غير زوج اصبه في فرج بكر (وفي الجايضة ثلث الدية) لما في كتاب عمرو بن حزم وفي الجايضة ثلث الدية (وهي) اي الجايضة (التي تصل الى باطن الجوف) كطن ولو لم تحرق امعا وظهر وصدر وحلق ومثانة وبين خصيتين ودبر وان ادخل السهم من جانب فخرج من اخر فجاءفتان رواه سعيد بن المسيب عن ابي بكر ومن وطى زوجه لا يوطا مثلها فحرق ما بين مخرج بول ومنى او ما بين السبيلين فلبية الدية ان لم يستمسك بول والا قتلها وان كانت ممن يوطا مثاها لثنته فهدر (و) يجب (في الضلع) اذا جبر كما كان بعير (و) يجب (في كل واحدة من الترقوتين) اي (لما روى سعيد عن عمر رضى الله عنه في الضاع حمل وفي الترقوة جل والترقوة العظم المستدير حول العنق من النحر الى الكتف و بكل اسنان ترقوتان وان انجبر الضاع او الترقوة غير مستقيمين فشكومة (و) يش (في كسر الدراع وهو الساعد الجامع لعظمي الزند والبضد و) في (الفخذ وفي الساق) والزند (اذا جبر ذلك مستقيماً بعيران) لما روى سعيد عن عمرو بن شعيب ان عمرو بن العاص كتب الى عمر في احد الردين اذا كسر فكتب اليه عمر ان فيه بدين واذ كسر الزندان فمما اربعة من الابل ولم يظهر له مخالف من الصحابة (وما عدا ذلك) المذكور من الجراح وكسر العظام كخرزة صلب وعصص وعانة (فيه حكومة والحكومة ان يقوم الجنى عليه كانه عبد لا جنسية به ثم

يقوم وهي) اى الجناية (به قدر برت فما نقص من القيمة فله)
اى المجنى عليه (مثل نسبته من الدية كان) اى لو قدرنا ان (قيمته) اى قيمة
المجنى عليه لو كان (عبدا سليما) من الجناية (ستون وقيته بالجناية خمسون
فيه) اى فى جرحه (سدس دية) لنقصه بالجناية سدس قيمته (الا ان
تكون الحكومة فى محل له مقدر) من الشرع (فلا يبلغ بها) اى بالحكومة
(المقدر) كشجة دون الموشحة لاتبلغ حكومتها) ارش الموشحة وان لم
تنقصه الجناية حال برؤ قوم حال جريان دم فان لم تنقصه ايضا او زادته
حسناً فلا شئ فيها ﴿ باب العاقلة وما تحمله ﴾ العاقلة (عاقلة الانسان)
ذكور (عصبته كلهم من النسب والولا قريبهم) كالاخوة (وبصيدهم)
كابن ابن عم جد الجاني (حاضرمهم وغايبهم حتى عمودى) نسبته
وهم آبا الجاني وان علوا وابناؤه وان تزوا سواء كان الجاني رجلا او
امراة لحديث ابى هريرة قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنين امراة
من بنى ليان سقط ميتا بغرة عبد او امة ثم ان المرأة التى قضى عليها بالغرة
توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ميراثها لزوجها وبنتها وان
العقل على عصبته متفق عليه يقال عقلت عن فلان اذا غرمت عنه دية
جنايته ولو عرف نسبه من قبيلة ولم يعلم من اى بطونها لم يعقلوا عنه ويعقل
هرم وزمن واعمى اغنيا (ولا عقل على رقيق) لانه لايملك ولو ملك فملكه
ضعيف (ولا) على (غير مكلف) كصغير ومجنون لانهما ليسا من اهل
النصرة (ولا) على (فقير) لايملك نصاب زكاة عند حلول الحول فاضلا
عنه كحج وكفارة ظهار ولو معتقلا لانه ليس من اهل المواساة (ولا انثى
ولا مخالف لدين الجاني) لفوات المعاضدة والمناصرة ويتعاقل اهل ذمة
اتحدت مللهم وخطا امام وحاكم فى حكمهما فى بيت المال و من لا عاقلة له
اوله وعجزت فان كان كافرا فالواجب عليه وان كان مسلما فمن بيت المال حالا ان
امكن والا تسقط (ولا تحمل العاقلة عمدا محضاً) ولو لم يجب به قصاص
كجافية ومامومة لان العمد غير معذور فلا يستحق المواساة وخرج بالحض
شبه العمد فتحمله (ولا) تحمل العاقلة ايضا (عبداً) اى قيمة عبده قتله الجاني
او قطع طرفه ولا تحمل ايضا جنايته (ولا) تحمل ايضا (صلياً) عن
انكار (ولا اعترافاً لم تصدق به) بان يقر على نفسه بجناية وتكره العاقلة
روى ابن عباس مرفوعاً لاتحمل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صلياً ولا اعترافاً

وروى عنه موقوفاً (ولا) تحمل العاقلة ايضاً (ما دون ثلث الدية النامة)
 اى دية ذكر حر مسلم لقضا عمر انها لا تحمل شيئاً حتى يبلغ عقل المأمومة
 الاغرة جنين مات بعد امه او معها بجناية واحدة لاقبلها ويوجل
 ما وجب بشبه العمد والخطا على ثلاث سنين ويجتهد الحاكم فى تحميل كل
 منهم ما يسهل عليه ويبدأ بالاقرب فالاقرب لكن تؤخذ من بعيد لغيبة
 قريب ﴿ فصل ﴾ فى كفارة القتل (من قتل نفساً محرمة) ولو
 نفسه او قه (او مستامناً او جنيناً او شارك فى قتلها) خطأ (او شبه عمد
) مباشرة او تسبياً (كحفره يراً) فعليه (اى على القاتل ولو كافراً او
 قناً او صغيراً او مجنوناً) الكفارة (عنق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين ولا اطعام فيها وان كانت النفس مباحة كباغ والقتل قصاصاً او حداً
 او دفماً عن نفسه فلا كفارة ويكفر قن بصوم ومن مال غير مكلف وليه
 وتعدد بتعدد قتل ﴿ باب القسامة وهى ﴾ لمة اسم القسم اقيم مقام
 المصدر من قولهم اقسم اقساماً وقساماً وشرطاً (ايمان مكررة فى دعوى قتل
 معصوم) روى احمد ومسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اقر القسامة على ما كانت
 عليه فى الجاهلية ولا تكون فى دعوى قطع طرف ولا جرح و (من شروطها)
 اى القسامة (اللوث وهو العداوة الظاهرة كالقبائل التى يطلب بعضها بعضاً
 بالثار) وكما بين البغاة واهل العدل وسواء وجد مع اللوث اثر قتل اولاً
 (فن ادعى عليه القتل من غير لوث حلف عينا واحدة وبرى) حيث لا بينة
 للمدعى كسائر الدعاوى فان نكل قضى عليه بالنكول ان لم تكن الدعوى بقتل
 عمد فان كانت به لم يحلف وخلى سبيله (*) ومن شرط القسامة ايضاً تكليف مدعى عليه
 القتل وامكان القتل منه ووصف القتل فى الدعوى وطلب جميع الورثة واتفاقهم على
 الدعوى وعلى عين القاتل وكون فيهم ذكور مكلفون وكون الدعوى على واحد معين
 ويقادفها اذا تمت الشروط (ويبدأ بايمان الرجال من ورثة الدم فيحلفون خمسين عينا)
 وتوزع بينهم بقدر ادرتهم ويكمل كسرو يقضى لهم ويعتبر حضور مدعى ومدعى عليه
 وسيدق وقت حلف ومتى حلف الذكور فالحق حتى فى عمد الجميع الورثة (فان نكل
 الورثة) عن الخمسين عينا او عن بعضها (او كاوا) اى الورثة كلهم (نساء
 حلف المدعى عليه خمسين عينا وبرى) ان رضى الورثة والا فدى الامام
 القتل من بيت المال كميت فى زحمة جمعة وطواف

(*) اى مع فقر لوث لان العمد ليس بمال وعنه يحلف فان نكل فالدية

كتاب الحدود

جمع حد وهو لغة المنع وحدود الله محارمه واصطلاحاً عقوبة مقدرة شرعاً في مصيبة لتنتج من الوقوع في مثلها (لا يجب الحد الا على بالغ عاقل) لحديث رفع اليك عن ثلاث (ملتزم) احكام المسلمين مسلماً كان او ذمياً بخلاف الحربى والمستامن (عالم بالتحريم) يهول عمر وعثمان وعلى لاحد الا على من علمه (فقيه الامام او بايه) مطلقاً سواء كان الحد لله كحد الزنا او لادعى كحد القذف لانه يفقر الى اجتهاد ولا يؤمن من استيفاءه الحيف فوجب تفويضه الى نائب الله تعالى في خلقه وقيمه (في غير مسجد) ويحرم فيه لحديث حكيم ان حرام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرى ان يستفاد بالمسجد وان تشدد الاشعار وان تقام فيه الحدود وتحرم شفاعه وقبولها في حد الله تعالى بعد ان يبايع الامام ولسيد مكلف عالم به وبشروطه اقامته بجراد واطامة تنزيه على رقيق كله له (ويضرب الرجل في الحد قائماً) لانه وسية الى اعطاء كل عضو حظه من الضرب (بسوط) وسط (لا جدد ولا خاق) بهخ الحاء لان الجديد يجرحه والحق لا يؤله (ولا يمد ولا يربط ولا يجرد) المحدود من ثيابه عند جلده لقول ابن مسعود لس في ديننا مد ولا قيد ولا تجريد (بل يكون عليه قيض او ثيسان) وان كان عليه فرو او جبة محشوة زعت (ولا يبالغ بضربه بحيث يشق الحمل) لان المقصود تأديبه لا اهلاكه ولا يرفع ضارب يده بحيث يدنو منه (و) سن ان (يفرق الضرب على بدنه) لياخذ كل عضو منه حده ولان تو الى الضرب على عصب واحد يؤدي الى التمثيل ويكثر منه في مواضع اللحم كاللايتين والفخذين ويضرب من جالس ظهره وما قاربه (ويتى) وجوبا (الراس والوجه والصرح والمقابل) كاندواد والحسيين لانه ربما ادى ضربه على شئ من هذه الى قتله او ذهاب منمسه (والمرأة كالرجل فيه) اى فيما ذكر (الا انها تضرب جالسة) لقول على رضى الله عنه تضرب المرأة جالسة والرجل قائماً (وتشدد عاينها نياها وتسلك يداها ليلا تكشف) لان المرأة عورة وفعل ذلك بها اسنر ليا وتبتر لاقامته نية لاموالاة (واشد الجلد) في الحدود (جلد الزانم) جلد (المدنم) جلد (الشرب

ثم (جلد) (التعزير) لان الله تعالى خص الزنا بتزيد تأكيد بقوله ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله وما دونه اخف منه في العدد فلا يحوز ان يزيد عليه في الصفة ولا يؤخر حد لمرض ولو رجي زواله ولا حُر او برد ومحوه فان حيف من السوط لم يتعين فيضم بطرف ثوب ونحوه ويؤخر اسكر حتى يمحو (ومن مات في حد فهدر) ولا يولى على من حده لانه اتى به على الوجه المشروع بامر الله تعالى وامر رسوله عليه السلام ومن زاد ولو جلدة او في السوط او بسوط لا يحمله فلف المحدود ضمنه يديه ولا يحفر للرحوم في الزنا (رجالاً كان او امرأة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحضر للبهينة ولا لليهوديين لكن تشد على المرأة ثيابها لئلا تكشف ويحب في اقامة حد الزنا حضور امام او نائبه وطائفة من المؤمنين ولو واحداً وس حضور من شهد و بدأتهم برحمهم باب حد الزنا ٤. وهو قبل الناحشة في قل او در (اذا زنا) المكاف (المحصن رحم حتى يموت) لقوله عليه السلام وفعله ولا يجلد قبله ولا يبنى (والمحصن من وطئ امراته المسئلة او الذمية) او المستامنة (في نكاح صحيح) في قبائها (وهما) اى الزوجان (بالعان عاقلان حران فان اخذ شرط منها) اى من هذه الشروط المذكورة (في احدهما) اى احد الزوجين (فلا احصان لواحد منهما) ويثبت احصائه بقوله وطئها ونحوه لا تولد منها مع انكار وطئه (واذا زنا) المكاف (الحُر غير المحصن) حلة مائة جلدة (لقوله تعالى الراية والرائى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) (وغرب) ايضا مع الجلد تاما لما روى الترمذى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب وان ابا بكر ضرب وغرب وان عمر صرب وغرب (ولو) كان المحلود (امرأة) فتغرب مع محرم وعالها اجرته فان تعذر المحرم نوحدها الى مسائة اميسر ويغرب غريب الى غير وطنه (و) اذا زنى (الردقى) حلة مائة جلدة (تذيله تعالى فباين نصف ما على المحصنات من الادب والاداب المذكور في القرآن مائة جلدة لا غير (ولا يغرب) الرقيق لان التريب اضرار لسيده ويجلد وينرب مبيض بشعابه (وحد لوطى) فاعلا كان او مفعولا (كران) فان كان محصنا فحد الرجم والا جلد مائة وغرب تاما ومملوكه كبيره ودر اجنية كاواط (ولا يجب الحد) للزنا (الابلالة شروط احدها تعيب

حشفة اصلية كلها) او قدرها لعدم (في قبل او دبر اصليين من ادمى حتى فلا
يحد من قبل او باشر دون الفرج ولا من غيب بعض الحشفة ولا من غيب الحشفة
الزائدة او غيب الاصلية في زائد او ميت او في بئمة بل يعزى بل يقتل البئمة واذا
يحد الزانى اذا كان الوطى المذكور (حراماً محضاً) اى خالياً عن الشبهة
وهو معنى قوله الشرط (الثانى انتفا الشبهة) لقوله عليه السلام ادرؤا
الحدود بالشبهات ما استطعتم (فلا يحد بوطى امة له فيها شرك) او محرمة
برضاع ونحوه (او لولده) فيها شرك) او وطى امراة في منزله
(ظنها زوجته او) ظنها (سرته) فلا حد (او) وطى امراة (في نكاح
باطل اعتقد صحته او) وطى امراة في (نكاح) مختلف فيه كتمته او بلى
ولى ونحوه (او) وطى امة في (ملك مختلف فيه) بعد قبضه كشرا
فضولى ولو قبل الاجازة (ونحوه) اى نحو ما ذكر كجهل تحريم الزنا من
قريب عهد باسلام او ناشى ببادية بعيدة (او اكرهت المرأة) المزنى
بها (على الزنا) فلا حد وكذا ملوط به اكره بالجا او تهديد
او منع طعام او شراب مع اضرار فيهما الشرط (الثالث ثبوت
الزنا ولا يثبت) الزنا (الا باحد امرين احدهما ان يقربه) اى بالزنا مكاف ولو
قنا (اربع مرات) لحديث ماعز سواء كانت الاربع (في مجلس او مجالس
و) يعتبر ان (يصرح بذكر حقيقة الوطى) فلا تكفى الكناية لانها تحتل
ما لا يوجب الحد وذلك شبهة تدرا الحد (و) يعتبر ان (لا يتزع) اى
يرجع (عن اقراره حتى يتم عليه الحد) فلو رجع عن اقراره او هرب
كف عنه ولو شهد اربعة على اقرار به اربعاً فانكر او صدقهم دون اربع
فلا حد عليه ولا عليهم الامر (الثانى) مما يثبت به الزنا (ان يشهد عليه
في مجلس واحد زنا واحد يصفونه) فيقولون راينا ذكره في فرجها كالمرود
في المكحلة والرشا في البئر لان النبى صلى الله عليه وسلم لما اقر عنده ماعز
قال له انكته لا تكفى قال نعم قال كما يغيب المرود في المكحلة والرشا في
البئر قال نعم واذا اعتبر التصريح في الاقرار فالشهادة اولى (اربعة) فاعل
يشهد لقوله تعالى ثم لم ياتوا باربعة شهدا ويعتبر ان يكونوا (ممن قبل شهادتهم
فيه) اى في الزنا بان يكونوا رجالا عدولا ليس فيهم من به مانع من عمى
او زوجية (سواء اتوا الحاكم جملة او متفرقين) فان شهدوا في مجلسين فاكثر
او لم يكمل بعضهم الشهادة او قام به مانع حدوا للنفذ كما لو عين اثنان

يوما او بلدا او زاوية من بيت كبير واخران اخر (وان حملت امرأة لا زوج لها ولا سيد لم تحب بمجرد ذلك) الحمل ولا يجب ان تسأل لان في سوالها عن ذلك اشاعة الفاحشة وذلك منهي عنه وان سئلت وادعت انها مكرهة او وطيت بشبهة او لم تعترف بالزنا اربعا لم تحب لان الحد يدرا بالشبهة

باب حد (القذف) وهو الرمي بزنا او لواط (اذا قذف المكلف) المختار ولو اخرس باشارة بالزنا (محصنا) ولو مجبوا او ذات محرم او رقعا (جلد) قاذف (ثمانين جلدة ان كان) القاذف (حر) لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة (وان كان القاذف عبدا) او امة ولو عتق عقب قذف جلد (اربعين) جلدة كما تقدم في الزنا (و) القاذف (المتق بضه) يجلد (بحسابه) فن نصفه حر يجلد ستين جلدة (وقذف غير المحصن) ولو قه (يوجب التعزير) على القاذف ردعا عن اعراض المعصومين (وهو) اى حد القذف (حق للمقذوف) فيسقط بمفوه ولا يقام الا بطلبه كما ياتي لكن لا يستوفيه بنفسه وتقدم (والمحصن هنا) اى في باب القذف هو (الحر المسلم العاقل العفيف) عن الزنا ظاهرا ولو تابا منه (الملتزم الذي يجامع مثله) وهو ابن عشر وبنت تسع (ولا يشترط بلوغه) لكن لا يحد قاذف غير بالغ حتى يبلغ ويطلب ومن قذف غائبا لم يحد حتى يحضر ويطلب او يثبت طيله في غيبته ومن قال لابن عشرين زنت من ثلاثين سنة لم يحد (وصريح القذف) قوله (يازان ياوطى ونحوه) كياعاهر او قد زنت او زنى فرجك ويامنوك ويامنوك ان لم يفسره بفعل زوج او سيد (وكنايته) اى كناية القذف (ياحبة) و (يافجرة) و (ياخيثة) و (فصحى زوجك او نكست راسه او جعلت له قرونا ونحوه) كملت عليه اولادا من غيره او افسدت فراشه ولعربى يانبطى ونحوه وزنت يدك اورجلك ونحوه و (ان فسر به بغير القذف قبل) وعزر كقوله ياكافر يا فاسق يا فاجر يا حمار ونحوه (وان قذف اهل بلد او قذف جماعة لا يتصور منهم الزنا عادة عزر) لانه لا عار عليهم به للقطع بكذبه وكذا لو اختلفا في امر فقال احدهما الكاذب ابن الزانية عزر ولاحد (ويسقط حد القذف بالعمو) اى عفو المقذوف عن القاذف (ولا يستوفى) حد القذف (بدون الطلب) اى طلب المقذوف لانه حقه كما تقدم ولذلك لو قال لمكلف اقدنى فقد قذفه لم يحد وعزر وان مات المقذوف ولم يطلب به

سقط والا فليبيع الورثة ولو عفى بعضهم حد لباقي كاملا ومن مذهب ميتا
حد بطلب وارث محصن ومن قذف نيا كفر وقتل ولو تاب او كان كافرا
فاسلم ﴿ باب حد المسكر ﴾ اى الذى ينشأ عنه السكر وهو اختلاط
العقل (كل شراب اسكر كثيره فقليله حرام وهو خمر من اى شئ كان)
لقوله عليه السلام كل مسكر خمر وكل خمر حرام رواه احمد وابو داود
(ولا يباح شربه) اى شرب مايسكر كثيره (للذة ولا لتداو ولا عطش
ولا غيره الا لدفع لقمة غص بها ولم يحضره غيره) اى غير الخمر وحاف
تلفا لانه مضطر ويقدم بول وعليهما ماء نجس (واذا شربه) اى المسكر
(المسلم) او شرب ما خلط به ولم يستهلك فيه او اكل عجينات به (مختارا
علما ان كثيره يسكر فعليه الحد ثاؤون جلدة مع الحربة) لان عمر استأشار
الناس فى حد الخمر فقال عبدالرحمن اجعله كاخف الحدود ثاين فنسرب
عمر ثاين وكتب به الى خالد وابى عبيدة فى الشام رواه الدارقطى وغيره
فان لم يعلم ان كثيره يسكر فلا حد عليه ويصدق فى جهل ذلك (و) عليه
(اربعون مع الرق) عبدا كان او امة ويعزر من وجد منه رايتهما او
حضر شربها لامن جهل التحريم لكن لا يقبل من ساء بين المسلمين ويثبت
بقرار مرة كقذف او بشهادة عدلين ويحرم عصير غلا او ان عليه ثلاثة
ايام بلياليها ويكره الحليطان كنيذقر مع زبيب لاقتر وضع او نحوه وحاء
فى ماء لتخليته مالم يشند او تم له ثلاثة ايام ﴿ باب التعزير وهو ﴾
لعة المنع ومنه التعزير بمعنى النصرة لانه يمنع المعادى من الايداء واسطلاحه
(التأديب) لانه يمنع مما لا يجوز فعله (وهو) اى التعزير (واجب فى كل
معصية لاحد فيها ولا كفارة كاستئاع لاحد فيه) اى كباشرة دون نوح
(و) ك (سرقة لا قطع فيها) لكون المسروق دون سات او غير شرب
(و) ك (جنابة لا قود فيها) كصنع ووكز (و) ك (ايتان المرأة المارة
والقذف بنسب انزا) ان لم يكن المقتوف ولدا للقاذف فان كان فلا حد
ولا تعزير (ونحوه) اى نحو ما ذكر كشمه بغير الزنا وقوله الله اكبر عاك
وخصمك رلا يحتاج فى اقامة التعزير الى المطالبة (ولا يزداد فى التعزير على
عشر جلدات) الحديث ابى بردة مرفوعا لا يحل احد فوق عشرة اسواط
الا فى حد من حدود الله تعالى متفق عليه وللحاكم نقصه عن العشرة حسب
ما يراه لكن من شرب مسكرا فى نهار رمضان حد للشرب وعزر له طره

بعشرين سوطا لفعل على رضى الله تعالى عنه ومن وطئ أمة امراته حد
 ما لم تكن أحلتها له فيجحد مائة إن علم التحريم فيهما ومن وطئ أمة له
 فيها شرك عزز بمائة الا سوطا ويحرم تعزير بحلق لحية وقطع طرف وجرح
 او اخذ مال او اتلافه (ومن استسنى بيده) من رجل او امرأة (بغير حاجة
 عزز) لانه معصية وان فعله خوفا من الزنا فلا شئ عليه ان لم يقدر
 على نكاح ولو لامة  باب القطع فى السرقة  وهى اخذ مال
 على وجه الاحتفاء من مالكه او نايبه (اذا اخذ) المكلف
 (الملتزم) مسلما كان او ذميا بخلاف المستامن ونحوه (نصابا من حرز مثله
 من مال معصوم) بخلاف حرزى (لاشبهة له فيه على وجه الاحتفاء قطع)
 لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ولحديث عائشة تقطع اليد
 فى ربع دينار فصاعدا (فلا قطع) على (منتهى) وهو الذى ياخذ المال
 على وجه النية (ولا مختلس) وهو الذى يخطف الشئ ويمر به (ولا غاصب
 ولا خاين فى ودعة او عارية او غيرها) لان ذلك ليس بسرقة لكن الاصح
 ان جاحد العارية يقطع ان بلغت نصابا لقول ابن عمر كانت مخزومية تستعير المتاع
 وتبجده فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها رواه احمد والنسائي وابوداود
 وقال احمد لا يعرف شيئا يدفعه (ويقطع الطرار) وهو (الذى يبط الحبيب
 او غيره) ياخذ منه او بعد سقوطه ان بلغ نصابا لانه سرقة من حرز (ويشترط)
 للقطع فى السرقة ستة شروط احدها (ان يكون المسروق مالا محترما لان
 ما ليس بمال لاحرمته له ومال الحرزى تجوز سرقة بكن حال (فلا قطع
 بسرقة الهو) لعدم الاحترام (ولا) بسرقة (محرم كالخمر) وصليب
 وانية فيها حمر ولا سرقة ماء او انا فيه ماء ولا بسرقة مكاتب وام ولد ومصحف
 وحر ولو صغيرا ولانما سايهما الشرط الثانى ما اشار اليه بقوله (ويشترط)
 ايضا (ان يكون) المسروق (نصابا وهو) اى نصاب السرقة (ثلاثة دراهم)
 خالصة او مختلصة من معشوشة (اى ربع دينار) اى متقال وان لم بضرب
 (او عرص قننه كاحدهما) اى ثلاثة دراهم او ربع دينار فلا قطع بسرقة
 مادون ذلك لقوله عليه السلام لا تقطع اليد الا فى ربع دينار فصاعدا رواه
 احمد ومسلم وغيرهما وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اشاعشر
 درهما رواه احمد (واذا قصت قيمة المسروق) بعد اخراجه لم يسقط القطع
 لان النقصان وجد فى العين بعد سرقتها (او ملكها) اى العين المسروقة

(السارق) ببيع اوهبة اوغيرها (لم يسقط القطع) بعد الترافع الى الحاكم (وتعتبر قيمتها) اى قيمة العين المسروقة (وقت اخراجها من الحرز) لانه وقت السرقة التى وجب بها القطع (فلو ذبح فيه) اى فى الحرز (كبشاً) فقضت قيمته (او شق فيه ثوباً فقضت قيمته عن نصاب السرقة ثم اخرجته) من الحرز فلا قطع لانه لم يخرج من الحرز نصاباً (او اتلف فيه) اى فى الحرز (المال لم يقطع) لانه لم يخرج منه شيئاً (و) الشرط الثالث (ان يخرج من الحرز فان سرقة من غير حرز) كالموجود باباً مفتوحاً او حرزاً مهتوكاً (فلا قطع) عليه (وحرز المال ما لعادة حفظه فيه) اذ الحرز معناه الحفظ ومنه احتراز اى تحفظ (ويختلف) الحرز (باختلاف الاموال والبلدان وعدل السلطان وجوره وقوته وضعفه) لاختلاف الاحوال باختلاف المذكورات (فحرز الاموال) اى النقود (والجواهر والقماش فى الدور والدكاكين والعمران) اى الابنية الحصينة والمحال المسكونة من البلد (ورا الابواب والاغلاق الوثيقة) والفلق اسم للقفل خشباً كان او حديداً وصندوق بسوق وثم حارس حرز (وحرز البقل وقصور الباقلا ونحوها) كقدور طيخ وخزف (ورا الشرائح) وهى ما يعمل من قصب او نحوه يضم بعضه الى بعض بحبل او غيره (اذا كان فى السوق حارس) لجريان العادة بذلك (وحرز الحطب والخشب الحظائر) جمع حظيرة بالحاء المهملة والطاء المعجمة ما يعمل للابل والغنم من الشجر تاوى اليه فيعبر بعضه فى بعض ويربط (وحرز المواشى الصير) جمع صيرة وهى حظيرة الغنم (وحرزها) اى المواشى (فى المرمى بالرعى ونظره اليها غالباً) فما غاب عن مشاهدته غالباً فقد خرج عن الحرز وحرز سفن فى شط يربطها وابل باركة معقولة بحافض حتى نائم وحولتها بتقطيرها مع قايد يراها ومع عدم تقطير بسايق يراها وحرز ثياب فى حمام ومحوه بحافض كعموده على متاع وان فرط حافض حمام بنوم او تشاغل ضمن ولاقطع على سارق اذا وحرز باب ونحوه تركيه بموضعه (و) الشرط الرابع (ان تتفق الشبهة) عن السارق لحديث ادرؤا الحرود بالشبهات ما استطعتم (فلا يقطع) سارق (بالسرقة من مال ابيه وان علاولا) بسرقة من مال ولده وان سفل) لان ثقة كل منهما تجب فى مال الآخر (والاب والام فى هذا سواء) لما ذكر (ويقطع الاخ) بسرقة مال اخيه (و) يقطع (كل قريب بسرقة مال قريبه) لان القرابة هنا لاتمنع قبول

الشهادة من احدهما للاخر فلم تنع القطع (ولا يقطع احد الزوجين بسرقة من مال الاخر ولو كان محرراً عنه) روى ذلك سعيد عن عمر باسناد جيد (واذا سرق عبد) ولو مكاتباً (من مال سيده او سيد من مال مكاتبه) فلا قطع (او) سرق قن او (حر مسلم من بيت المال) فلا قطع (او) سرق (من غنية لم تخمس) فلا قطع لان لينت المال فيها خمس الخمس (او سرق فقير من غلة موقوفة على الفقرا) فلا قطع لدخوله فيهم (او سرق شخص من مال له فيه شركة او لاحد ممن لا يقطع بالسرقة منه) كابيهِ وابنه وزوجه ومكاتبته (لم يقطع) للشبهة الشرط الخامس ثبوت السرقة وقد ذكره بقوله (ولا يقطع الا بشهادة عدلين) يصفانها بعد الدعوى من مالك او من يقوم مقامه (او باقرار) السارق (مرتين) بالسرقة ويصفها في كل مرة لاحتمال ظنه القطع في حال لا قطع فيها (ولا ينزع) اى يرجع (عن اقراره حتى يقطع) ولا باس بتلقينه الانكار (و) الشرط السادس (ان يطالب المسروق منه) السارق (بماله) فلو اقر بسرقة من مال غايب او قامت بهينة انتظر حضوره ودعواه فيحبس وتعاد الشهادة (واذا وجب القطع) لاجتماع شروطه (قطعت يده اليمنى) لقراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانها ولا به قول ابى بكر وعمر ولا مخالف لهما من الصحابة (من مفصل الكف) اقول ابى بكر وعمر يقطع بين السارق من الكوع ولا مخالف لهما من الصحابة (وحسنت) وجوبا بغمسها في زيت مغلى لتستد افواه العروق فينقطع الدم فان عاد قطعت رجله اليسرى من مفصل كعبه بترك عقبه وحسنت فان عاد حبس حتى يتوب وحرم ان يقطع (ومن سرق شيئاً من غير حرز غرأ كان او كسراً) بضم الكاف وفتح المثانة طلع الفحال (او غيرها من جمار او غيره) اضعفت عليه القيمة (اى ضمنه بعموضه مرتين قاله القاضى واحتاره الزركشى وقدم في التنقيح ان التضعيف خاص بالثمر والطلع والجار والماشية وقطع به في المنتهى وغيره لان التضعيف ورد في هذه الاشياء على خلاف القياس فلا يتجاوز به النص (ولا قطع) لفوات شرطه وهو الحرز ✎ باب حد قطاع الطريق وهم الذين يعرضون للناس بالسلاح ✎ ولو عصاً او حجراً (في الصحرا او البنيان) او البحر (فيغصبونهم المال) المحترم (مجاهرة لاسرقة) ويعتبر ثبوته ببينة او اقرار مرتين والحرز ونصاب السرقة (فن) اى مكلف ملتزم ولو اتى او رقيقاً (منهم) اى من قطاع الطريق (قتل مكافياً) له (او غيره) اى غير مكافى

(كالولد) يقتله أبوه (و) ك (العبد) يقتله الحر (و) ك (الذمي) يقتله المسلم (واخذ المال) الذي قتله لقصده (قتل ، وجوبا لحق الله تعالى ثم غسل وصلى عليه (ثم صلب) قاتن من يقاد به في غير المحاربة (حتى يشتر) امره ولا يقطع مع ذلك (وان قتل) المحارب (ولم ياخذ المال قتل حتما ولم يصلب) لانه لم يذكر في خبر ابن عباس الا في (وان جنوا بما يوجب قودا في الطرف) كقطع يد او رجل ونحوها (تحتم استيفاؤه) كالفسح صححه في تصحيح المحرر وجرم به في الوجيز وقدمه في الرعايتين وغيرهما وعنه لا يتحتم استيفاؤه قال في الانصاف وهو المذهب وقطع به في المنتهى وغيره (وان اخذ كل واحد) من المحاربين (من المال قدر ما يقطع باخذه السارق) من مال لاشبهه له فيه (ولم يقتلوا قطع من كل واحد يده اليمنى ورجله اليسرى في مقام واحد) وجوبا (وحسنا) بالزيت المغلي (ثم خلى) سبيله (فان لم يسيبوا نفسا ولا مالا يبلغ نصاب السرقة نفوا بان يسردوا) متفرقين (فلا يتركون يابون الى بلد) حتى تظهر توبتهم لقوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض قال ابن عباس رضى الله عنهما اذا قتلوا واخذوا المال قتلوا وصلبوا واذا قتلوا ولم ياخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا واذا اخذوا المال ولم يقتلوا قصعت ايديهم وارجلهم من خلاف واذا اهانوا السبيل ولم ياخذوا مالا نفوا من الارض رواه الشافعي ولو قتل بمصمهم ثبت حكم القتل في حق جميعهم وان قتل بعض واخذ المال بمض تحتم قتل الجميع وصاهم (ومن تاب منهم) اى المحاربين (قبل ان بقدر عايه سقط عنه ما كان واجبا) لله تعالى (من نفى وقطع) يد ورجل (وصلب وتحتم قتل) لقوله تعالى الا الذين تالوا من قبل ان تعقدوا عاهم فاعلموا ان الله غفور رحيم (واخذ بما للادميين من نفس وطرف ومال الا ان يعفى له عنها) من مستحقها ومن وجب عليه حد سرقة او را او شرب قناب منه قبل ثبوته عند حاكم سقط ولو قبل اصلاح عمل (ومن صال على نفسه او حرمة) كامه وبنته واخته وزوجته (او مال ادى او سبيمة فله) اى للمصولة عليه (الدفع عن ذلك باسهل ما يغلب على ظنه دفعه به) فاذا اندفع بالاسهل حرم الاصعب لعدم الحاجة اليه (فان لم يدفع) الصائل (الا بالقتل

فله) لى للمصول عليه (ذلك) اى قتل الصائل ، ولا ضمان عليه (لان قتله لدفع شره) (وان قتل) المصول عليه (فهو شهيد) لقوله عليه السلام من اريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهد رواه الحلال (ويلزمه الدفع عن نفسه) فى غير قتله لقوله تعالى ولا تلتقوا بايديكم الى التهلكة وكذا يلزمه الدفع فى غير قتله عن نفس غيره (و) عن (حرمة) وحرمة غيره لئلا تذهب الافس (دون ماله) فلا يلزمه الدفع عنه ولا حفظه عن الضياع والهلاك فان فعل فلا ضمان عليه (ومن دخل منزل رجل متلصصا فحكمه كذلك) اى يدفعه بالاسهل فالاسهل فان امره بالخروج فخرج لم يضربه والا فله ضربه بالسهل ما يندفع به فان خرج بالمعصاة لم يضربه بالحديد ومن نظر فى بيت غيره من خصاص باب مغلق ونحوه فحذف عينه او نحوها قتلت فهدر بخلاف مستمع قبل اذاره  باب قتال اهل البى  اى الجور والظلم والمداول عن الحق (اذا خرج قوم لهم شوكة ومنمة) بفتح النون جمع مانع كفسفة وكفرة وبسكونها بمعنى امتناع يمنعهم (على الامام بتاويل ساينغ) ولو لم يكن فيهم مطاع (فهم بغاة) ظلة فان كانوا جماعاً يسيراً لا شوكة لهم او لم يخرجوا بتاويل او خرجوا بتاويل غير ساينغ فقطاع طريق ونصب الامام فرض كفاية ويجبر من تعين لذلك وشرطه ان يكون حراً ذكراً عدلاً قرشياً طالماً كافياً ابتداء ودواماً (و) يجب (عليه) اى على الامام (ان يرأسهم) اى البغاة (فيسلهم) عن (ما ينقمون منه) فان ذكروا مظلة ازالها وان ادعوا شبهة كشفها) لقوله تعالى فاصلحوا بينهما والاصلاح انما يكون بذلك فان كان ما ينقمون منه مما لا يحل ازاله وان كان حلالاً لكن التبس عليهم فاعقدوا انه مخالف للحق بين لهم دليله واطهر لهم وجهه (فان فاؤا) اى رجعوا عن البغى وطالب القتال تركهم (رالا) يرجعوا (قائلهم) وجوباً وعلى رعيته معونته ويحرم قائلهم بما يعم اتلافهم كمنيق ونار الضرورة وقتل ذريتهم ومدرهم وجريحهم ومن ترك القتال ولا قود بقتلهم بل الدية ومن اسر منهم حبس حتى لا شوكة ولا حرب واذا اقتضت من وجد منهم ماله بيد غيره اخذه وما تلف حال حرب غير مضمون وان اظهر قوم راي الخوارح ولم يخرجوا عن قبضة الامام لم يتعرض لهم وتجبرى الاحكام عليهم كاهل العدل (وان اقتاتت طايفتان لعصبة او) طاب (رياسة فهما ظالمتان وتضمن كل واحدة) من

الطايفين (ما اتلفت) على الاخرى قال الشيخ تقى الدين فاوجبوا الضمان على مجموع الطائفة وان لم يعلم عين المتلف ومن دخل بينهما صلح فقتل وجهل قاتله وما جهل متلفه ضمتاه على السوا ﴿ باب حكم المرتد وهو ﴾ لغة الراحع قال تعالى ولا ترتدوا على ادباركم واصطلاحاً الذي يكفر بعد اسلامه (طوعاً ولو بميزا او هازلاً بنطق او اعتقاد او شك او فعل (فمن اشرك بالله) كفر لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به (او جحد رويته) سبحانه (او) جحد (وحدانيته او) جحد (صفة من صفاته) كالحياة والعلم كفر (او اتخذ الله) تعالى (صاحبة او ولداً او جحد بعض كتبه او) جحد بعض (رسله او سب الله) سبحانه (او) سب (رسوله) اى رسولا من رسله او ادعى النبوة (فقد كفر) لان جحد شئ من ذلك كجحد كنهه وسب احد منهم لا يكون الا من جاحده (ومن جحد تحريم الزنا او جحد) شيئاً من المحرمات الظاهرة المجمع عليها (اى على تحريمها او جحد حل زنا ونحوه مما لا خلاف فيه او جحد وجوب عبادة من الخمس او حكماً ظاهراً مجمماً عليه اجماعاً قطعياً) بجهل (اى بسبب جهله وكان ممن يجهل مثله ذلك) عرف (حكم) ذلك (يرجع عنه) وان (اصر او) كان مثله لا يجهله كفر (لمعادته للاسلام وامتناعه من الالتزام لاحكامه وعدم قبوله لكتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة وكذا لو سجد لكوكب ونحوه واتى بقول او فعل صريح فى الاستهزاء فى الدين او امتن القرآن او اسقط حرمة لامن حكي كفراً سمه وهو لا يعتقد ﴿ فصل فمن ارتد عن الاسلام وهو مكلف مختار رجل او امرأة دعى اليه) اى الى الاسلام (ثلاثة ايام) وجوبا (وضيق عليه) وحاس لقول عمر رضى الله عنه فهلا حبستوه ثلاثاً فاطعمتموه كل يوم رغيفاً واسميتوه لعله يتوب او يراجع امر الله اللهم انى لم احضر ولم ارض اذ بلعلى رواء مالك فى الموطا ولم تنجب الاستابة لما برى من فعاهم (فان) اسلم لم يعزروا (لم يسلم قتل بالسيف) ولا يحرق بالنار لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه ولا تعذبوه بعذاب الله يعنى النار اخرج به البخارى وابو داود الا رسول كفار فلا يقتل ولا يقتله الا امام او نايبه مالم يلحق بدار حرب فلنكل احد قتله واخذ مامعه (ولا تقبل) فى الدنيا (توبة من سب الله) تعالى (او) سب (رسوله سبا صريحاً او تنقصه) ولا (توبة) من تكررت ردة (ولا توبة زنديق وهو المنافق الذى يظهر الاسلام ويخفى الكفر) بل يقتل

بكل حال) لان هذه الاشياء تدل على فساد عقيدته وقلة مبالاته بالاسلام
 وسمع اسلام مميز يعقله وردته لكن لا يقتل حتى يستتاب بعد البلوغ ثلاثة
 ايام (وتوبة المرتد) اسلامه (و) توبة (كل كافر اسلامه بان يشهد) المرتد
 او الكافر الاصل (ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله) لحديث ابن
 مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكنيسة فاذا هو يهودى
 يقرأ ما بهم التوراة فقرأ حتى اتى على صفة النبي صلى الله عليه وسلم
 وامته فقال هذه صفتك وصفت امك اشهد ان لا اله الا الله وانك
 رسول الله فقل النبي صلى الله عليه وسلم اووا اخاكم رواد احمد (ومن كان كفره
 بمحمد فرض ومحوه) بتحليل حرام او تحريم حلال او جعده نبي او كتاب
 او رسالة محمد صلى الله عليه وسلم الى غير العرب (فتوته مع) اتياه
 (الشهادتين اقراره بالمحمودية) من ذلك لانه كذب الله سبحانه بما تقدمه
 من المجد ولا بد في اسلامه من الاقرار بما جعده (او قوله انا) مسلم او
 (رى من كل دين يحالف دين الاسلام) ولو قال كافرا سلمت او انا مسلم او انا
 مومن صار مسلما وان لم يخط بالشهادتين ولا ينى قوله محمد رسول الله عن كلمة التوحيد
 وان قال انا مسلم ولا اطلق بالشهادتين لم يحكم باسلامه حتى يأتى بالشهادتين
 ويتبع المرتد من التصرف في ماله وتنفي منه ديونه ويمس منه عليه وعلى عياله
 فان اسلم والا صار فياً من موته مرتدا ويكفر ساحر بركب المكنسة
 فسير به في الهوى ومحوه لا كاهن ومجيم وعراف وضارب بحصى ومحوه ان
 لم يعتد اباحته واه يعلم به الامور المنية ويعرر ويكف عنه ويحرم طلسم
 ورقية بعير السبى ويجوز الحل لسحر ضرورة

كتاب الاطعمة

جمع طعام وهو ما يؤكل ويشرب (والاصل فيها الحل) لقوله تعالى هو
 الذى خلق لكم ما فى الارس جميعاً (فيباح كل) طعام (طاهر) بخلاف
 ممسوس ومجس (لا مصرة فيه) احتراز عن السم ونحوه حتى المسك ونحوه
 كالنمبر (من حب وثر وغيرها) من الطاهرات (ولا يحل نحس كالنية
 والدم) لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الاباة (ولا) يحل (ما فيه
 مضرة كالسم ونحوه) لقوله تعالى ولا تأكلوا مما يديكم الى الهلكة (وحيوانات
 البر مباحة الا الحرم الاعلية) لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى

يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل متفق عليه (و)
 الا (ماله ناب يفترس به) اى ينهش بنابه لقول ابى لعلبة الحنفى نبى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذى ناب من السباع متفق عليه (غير المضغ)
 الحديث جاز امرا رسول الله صلى الله عليه وسلم باكل الضيع اخذ به احمد
 والذي له ناب (كالأسد والثمر والذئب والفيل والعهد والكلب والحزير
 وابن آوى وابن عرس والسنور) مطلقا (والنمس والقرود والدب) والفك
 والثلث والسنباب والسمور (و) الا (ماله مخاب من الطير يصيد به كالعقاب
 والبازى والصقر والشاهين والباشق والحدادة) بكسر الهمزة وفتح الدال
 والهمزة (والبرمة) لقول ابن عباس نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن كل ذى ناب من السباع وعن كل ذى مخالب من الطيور رواه ابو داود
 (و) الا (ما ياكل الحيف) من الطير كالنسر والرخم والافقي رافعتى
 وهو الفاق (والغراب الابقع والغداف وهو طائر اسود منير اخضر
 والغراب الاسود الكبير والا ما يستخف به الهب ذوالسار) تفتح واثنين
 والفارة والحية والحشرات كلها والوطواط (و) الا (ما يؤكل من ما كوى
 وغيره كالغزل) من الخيل والحمر الأهلية وما شبهها العرب ولم يذكر في
 الشرع يرد الى اقرب الاشياء شها به ولو اشبه ما ساء ومحرما ناب التحريم
 ودود حيين وخيل ونحوها يوكل تبعا به فحصل وما عدا ذلك
 الذى ذكرناه حرام (خلال) على الاصل (كخيل) لما سبق من حديث
 جابر (وبهية الانعام) وهى الابل والبقر والنعمة لقوله تعالى الى ايات لكم
 الاسام (والدجاج والوحشى من الحمر) من (البقر) تفتح والاولى والاولى
 (و) كا (اعطى العامة والارنب وسائر الرحوتى كالرأفة والوبر
 والبربوع وكذا الطاووس والبيغا والزاع وغراب الزرع لان ذاك مستحب
 فدخل في عموم قوله تعالى ويحل لهم الغنيمات (رباح حيران الحر)
 لقوله تعالى احل لكم صيد البحر (الا الضفدع) لانها مستخففة (و) الا
 (التماسيح) لان ذواتها يفترس به (و) الا الحية) لانها من استخففات وتعم
 الجلالة التى اكثرت عافيتها الجاسة ولبنها ويضمانحس حتى تبيض ثلاثا وتسلم
 الظاهر فقط وبكره اكل تراب وفحم وطين وغدة واذن وقلب ويصل وثوم ونحوها
 ما لم يصح لطخه لا لحم منقن اوفى (ومن اضطر الى محرم) بان تناف التماسيح
 ان لم ياكله (غير السم حل له) ان لم يكن سم محرما منه ما يصد رمسه

اى يمكث قوته ويحفظها لقوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه
 وله التزود ان خاف ويجب تقديم السؤال على اكله ويحرم في مذكاة اشبهت
 بيته فان لم يجد الا طعام غيره فان كان ربه مضطرا او خائفا ان يضطر فهو
 احق به وابس له ايتاره والا لزمه بذل ما يسد رمقه فقط بقيته فان ابى رب
 الطعام اخذه المضطر منه بالاسهل فالاسهل ويعطيه عوضه (ومن اضطر الى
 بيع مال الغير مع بقاء عينه) ككتاب (لدفع برد او) جبل او دلو (لاستقاء ماء
 ونحوه وجب بذله) اى لمن اضطر اليه (مجانا) مع عدم حاجته اليه لان الله
 تعالى ذم على منعه بقوله ويمنعون الماعون وان لم يجد المضطر الا اديما معصوما
 فليس له اكله ولا اكل عصفو من اعضاء نفسه (ومن مر بمنزلة) بستان
 في شجرة او متساقط عنه ولا حايض عليه (اى على البستان) (ولا ناظر)
 اى حافظ له فله الاكل منه مجانا من غير حل ولو بلا حاجة روى عن
 عمر وابن عباس رانس ابن مالك وغيرهم وليس له صعود شجرة ولا رميه
 بشئ ولا الاكل من مجرى جمده الا الضرورة وكذا زرع قايم وشرب لبن ماشية
 (ويجب) على المسلم ضيافة المسلم المجتاز به في القرى (دون الامصارى
) يوما وليلة قدر كفايته مع ادم لقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر فيكرم ضيفه جائزة قالوا وما جائزة يا رسول الله قال يومه
 ولياته متفق عليه ويجب انزاله بيته مع عدم مسجد ونحوه فان ابى من نزل
 به الضيف فالبضيف طلبة به عند حاكم فان ابنى فله الاخذ من ماله بقدره
 باب الذكاة يقال ذكى الشاة ونحوها تذكية اى ذبحها فهي ذبيح
 او نحر الحيوان المأكول البرى يتلح حلقومه ومريه او عقر ممتنع (ولا
 يباح شئ من اكله ان المأز ذاب به ذكاة) لان غير المذكى مينة وقال
 تعالى حرمت عليكم الميتة (الا الجراد واسمك وكل ما لا يعيش الا في الماء
 فيحل بدون ذكاة) حبيب ابن عمر يرفعه احل لنا ميتتان ودمان
 فماذا الميتتان الجراد والسمك اما الدمان فالكبد والطحال رواه احمد وغيره
 وما يعيش في البر راء الميتة وكسب الماء لا يمل الا بالذكاة وحرمت باع
 سمك حيا وكرد سبيه حيا لاجراد لانه لادم له (ويشترط للذكاة اربعة
 شروط) احدها اى اكلية المذكى بان يكون مائلا (فلا يباح مادكاه محنون
 او سكران او طبل لم يزل لانه لا يمتنع منه قصد الذكاة) (مما) كان (او
 كتابيا) انواه كتابان اقره تعالى والطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم

قال البخاري قال ابن عباس طعامهم ذبايحهم (ولو) كان المذكي ميمزا او
(مرهقا او امرأة او اقلف) لم يحن ولو بلا عذر (او اعمى) او حايضا
او جنبا (ولا تباح ذكاة سكران ومجنون) لما تقدم (و) لا ذكاة (وثني
ومجوسى ومرتد) لمفهوم قوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم
الشرط (الثانى الالة فتباح الذكاة بكل محدد) يهر الدم بمحده (ولو)
كان (منصوبا من حديد وحجر وقصب وغيره) كخشب له حد وذهب
وفضة وعظم (الا السن والظفر) لقوله عليه السلام ما انهر الدم فكل
ليس السن والظفر متفق عليه الشرط (الثالث قطع الحلقوم) وهو
مجرى النفس (و) قطع (المرى) بالمد وهو مجرى الطعام والشراب
ولا يشترط ابائهما ولا قطع الودجين ولا يضر رفع يد الذائع ان اتم الذكاة
على الفور والسنة نحر ابل بطن بمحدد في لبثها وذبح غيرها فان ابان الراس بالذبح لم يحرم
المذبوح وذكاة ما عجز عنه من الصيد والنم المتوحشة (والنم) الواقعة في بئر ونحوها
بجرحه في اى موضع كان من بدنه (روى عن على وابن مسعود وابن
عمر وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم) (الا ان يكون راسه في الماء
ونحوه) مما يقتله لو انفرد (فلا يباح) اكاه لحصول قتله بجميع وحاطر
فباب جانب الحظر وما ذبح من قفاه ولو عمدا ان انت الالة على محل
ذبحه وفيه حياة مستقرة حل والا فلا ولو ابان راسه حل مطلقا والنطيحة
ونحوها ان ذكاه وحياتها تمكن زيادتها على حركه مذبوح حلت والاحتياط
مع تحرك ولو بيد او رجل وما قطع حلقومه او اينت حشوته فوجود
حياته كعدمها الشرط (الرابع ان يقول) الدائم (عند) حركة يده
(بالذبح بسم الله) لقوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه
لفسق (ولا يجزىه غيرها) كقوله باسم الخالق ونحوه لان اطلاق التسمية
ينصرف الى بسم الله وتجزى بغير عربية ولو احسنها (فان تركها) اى
التسمية (سهوا انحت) الذبيحة اقلوه عليه السلام ذبيحة المسلم حلال وان
لم يسم اذا لم يعمد رواء سعيد (لا) ان ترك التسمية (عمدا) ولو جهلا
فلا تحل الذبيحة لما تقدم ومن بداله ذبح غير مسمى عليه اعاد التسمية ويسن مع
التسمية التكبير لا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن ذكر مع اسم الله اسم
غيره حرم ولم يحل المذبوح (ويكره ان يذبح بالة كالة) لحديث ان الله كتب
الاحسان على كل شئ فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبيحة

وليحد أحدكم نفرتة زليج ذبيحته رواء الشافعي وغيره (و) يكره ايضا (ان يحدھا
 والحيوان يبصره) لقول ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر
 ان يحد الشمام وان توارى عن البهائم رواء احمد وغيره (و) يكره ايضا
 (ان يوجهه) اي الحيوان (الى غير القبلة) لان السنة توجيهه الى القبلة
 على شقه الايسر والرفق به والحمل على الالة بقوى (و) يكره ايضا (ان
 يكسر عنقه) اي عنق ما ذبح (او يسلخه قبل ان يبرد) اي قبل زهوق نفسه
 لحديث ابى هريرة بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بديل ابن ورقاء
 الخزاعي على جبل او رق يصعب في فجاج منى بكلمات منها لا تعجلوا الاضئ
 قبل ان ترمق رواء الدارقطني وان ذبح كتابي ما يحرم عليه حل نسا ان
 ذكر اسم الله عليه وذكاة جنين مباح بذكاة امه ان خرج ميتا او متحرکا
 كذبوح * باب الصيد (وهو اقتناص حيوان حلال متوحش طبعاً
 غير مقدور عليه ويطلق على الصيد (لا يحل ان يصيد المقتول في الاصطيد
 الا بأربعة شروط احدها ان يكون الصائد من اهل الذكاة) فلا يحل صيد
 مجوسى او وثى ونحوه وكذا ما شارك فيه الشرط الثانى (الالة وهى نوتان)
 احدهما (محدد يشترط فيه ما يشترط فى الة الذبح و) يشترط فيه ايضا (ان
 يخرج) الصيد (فان قتله بشيء لم يجز) لمدهوم قوله عليه السلام ما انهر الدم
 وذكر اسم الله عليه فكل (وما ليس بمحدد كالبنق والمعوى والشكة والنخ
 لا يحل ما قتل به) ولو مع قطع حاموم ومرى لما تقدم وان ادركه وفيه
 حياة مستقرة فذكاه حل وان رمى صيدا بالهوى او على شجرة فسقط فان
 حل وان وقع فى ماء ونحوه لم يحل (والنوع الثانى الجارحة فيباح ما قتله)
 الجارحة (ان كانت معلقة) سواء كانت مما يصيد بمحابة من الطير او بنباه من
 الفهود والكلاب لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين تعلمهن
 ما عليكم الله الا الكلب الاسود اليهم فيحرم صيده واقتناؤه وباح قتله وتعليمه
 نحو كلاب ونهد ان يسترسل اذا ارسل ويتجزر اذا زجر واذا امسك لم
 يأكل وتمايخو صقر ان يسترسل اذا ارسل ويرجع اذا دعى لا يترك اكله
 الشرط (الثالث ارسال الالة قاصدا) للصيد (فذا استرسل الكلب او غيره
 بنفسه لم يجز) ما صاده (الا ان يزجره فيزيد ثى عدوه بطابه فيحل) الصيد
 لان زجره اثر فى عدوه فصار كما لو ارسله ومن رمى صيدا فاصاب غيره
 حل الشرط (الرابع التسمية عند ارسال السموم او) ارسال (الجارحة فان

تركها (اى التسمية) عمدا او سهوا لم ينج (الصيد لمفهوم قوله عليه السلام
اذا ارسلت كلبك العلم وذكرت اسم الله عليه فكل متفق عليه ولا يضرب ان
قدمت التسمية يسير وكذا ان تأخرت بكثير في جرح اذا زجره فازجر
ولو سمي على صيد فاصاب غيره حل لا على سهم القاء ورمى بغيره بخلاف
ما لو سمي على سكنين ثم القاها وذبح بغيرها (وسن ان يقول معها) اى مع
باسم الله (الله اكبر كما في الحكاية) لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا ذبح يقول
بسم الله والله اكبر وكان ابن عمر يقول ويكره الصيد لهوا وهو افضل
ما كول والزراعة افضل مكتسب

— كتاب الايمان —

جميع يمين وهى الحلف والقسم و (اليمين التى تجب بها الكفارة اذا حثت)
فيها (هى اليمين) التى يحلف فيها باسم (الله) الذى لا يسمى به غيره كالله
والقديم والازلى والاول الذى ليس قبله شئ والاخر الذى ليس بعده شئ
وخالق الخلق ورب العالمين والرحمن او الذى يسمى به غيره ولم يتو الغير
كالرحيم والخالق والرزاق والمولى (او) (صفة من صفاته) تعالى كوجه
الله وعظمته وكبريائه وجلاله وعزته وعهده وامانته وارادته (او بالقران
او بالمصحف) او بسورة او اية منه ولعمري الله يمين وما لا يعد من اسمائه
تعالى كالشئ والموجود وما لا ينصرف اطلاقه اليه ويحتله كالحي والواحد
والكريم ان نوى به الله فهو يمين والا فلا (والحلف بغير الله) سبحانه
وصفاته (محرم) لقوله عليه السلام فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت
متفق عليه ويكره الحلف بالامانة (ولا تجب به) اى الحلف بغير الله
(كفارة) اذا حثت (ويشترط لوجوب الكفارة) اذا حلف بالله تعالى
(ثلاثة شروط الاول ان تكون اليمين منعقدة وهى) اليمين (التى قصد
عقدها على) امر (مستقبل يمكن فان حلف على امر ماض كاذبا علما
فهى) البين (الشمس) لانها تقسمه فى الاسم ثم فى النار (ولغو اليمين)
هو (الذى يجرى على لسانه بغير قصد كقوله) فى اثناء كلامه (لا والله
وبلى والله) لحديث عائشة مرفوعا اللغو فى اليمين كلام الرجل فى بيته لا
والله وبلى والله رواه ابو داود وروى موقوفا (وكذا يمين عقدها يظن
صدق نفسه فان بخلافه فلا كفارة فى الجميع) لقوله تعالى لا يؤاخذكم

الله باللقوة في ايمانكم وهذا منه ولا تتعقد ايضا من اثم وصغير ومحنون
 وخصوم الشرط (الثاني ان يحلف مختارا فان حلف مكرها لم تتعقد
 عينه) لقوله عليه السلام رفع عن امتي الخطا والنسيان وما استكرهوا
 عليه الشرط (الثالث الحنث في يمينه بان يفعل ما حلف على تركه) كما
 لو حلف لا يكلم زيدا فبكلمه مختارا (او بترك ما حلف على فعله) كما لو
 حلف ليكلمن زيدا اليوم فلم يكلمه (مختارا ذاكرا) ليمينه (فاذا حنث
 مكرها او ناسيا فلا كفارة) لانه لا اثم عليه (ومن قال في يمين مكفرة)
 اى تدخلها الكفارة كيمين بالله تعالى ونذر وظهار (ان شاء الله لم يحنث)
 في يمينه فعل او ترك ان قصد المشيئة واتصلت يمينه لفظا او حكما لقوله
 عليه السلام من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث رواء احمد وغيره (ويسن
 الحنث في اليمين اذا كان) الحنث (خيرا) كمن حلف على فعل مكروه او
 ترك مندوب وان حلف على فعل مندوب او ترك مكروه كره حنثه وعلى
 فعل واجب او ترك محرم حرم حنثه وعلى فعل محرم او ترك واجب وجب
 حنثه ويخير في مباح وحفظها فيه اولى ولا يلزم ابرار قسم كاجابة
 سؤال بالله تعالى بل يسن (ومن حرم حلالا سوى زوجته) لان تحريمها
 ظهار كما تقدم سواء كان الذي حرمه (من امة او طعام او لباس او غيره)
 كقوله ما احل الله على حرام ولا زوجة له او قال طعماى على كاليتى (لم تحرم)
 عليه لان الله ساء يميننا بقوله يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك الى قوله
 قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم واليمين على الشئ لا تحرمه (وتلزمه كفارة
 يمين ان فعله) لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم اى التكفير وسبب
 نزولها انه صلى الله عليه وسلم قال لن اعود الى شرب العسل متفق عليه
 ومن قال هو يهودى او كافر او بعد غير الله او برى من الله تعالى او من
 الاسلام او القران او النبي صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك ليفعلن كذا او
 ان لم يفعله او ان كان فعله فقد فعل محرما وعليه كفارة يمين بحنثه
 فصل في كفارة اليمين (يخير من لزمته كفارة يمين بين اطعام
 عشرة مساكين) لكل مسكين مدبر او نصف صاع من غيره (او كسوتهم)
 اى العشرة مساكين للرجل ثوب يجزيه في صلاته وللمرأة درع وخمار
 كذلك (او عتيق رقبة فمن لم يجد) شيئا مما تقدم ذكره (فسيام ثلاثة
 ايام) لقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون

اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام
(متابعة) وجوبا لقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متتابعة وتحت
كفارة نذر فورا بحنث ويجوز احرأها قبله (ومن لزمته ايمان قبل
التكفير موجبها واحد) ولو على افعال كقوله والله لا اكات والله لا شربت
والله لا اعطيت والله لا اخذت (فعليه كفارة واحدة) لانها كفارات من
جنس واحد فتداخلت كالحدود من جنس (وان اختلف موجبها) اى موجب
الايمان وهو الكفارة (كطهار وعين بالله) تعالى (لزامه) اى الكفارتان
(ولم يتداحلا) لعدم اتحاد الجنس ويكفر قن بصوم وليس لسيده معه مه
ويكفر كافر بغير صوم (باب جامع الايمان) المحلوف بها (يرجع
فى الايمان الى بية الحالف اذا احتملها اللعظ) لقوله عليه السلام واما لكل
امرئ ما بوى فى بوى بالسقف او البنا السما او بالفرأش او البساط
الارض قدمت على عموم لفظة ويجوز التعريض فى مخاطبة لغير ظالم (فان
عدمت النية رجع الى سبب اليمين وما هيها) لدلالة ذلك على النية من حام
لبقطين زيدا حه عدا فقضاء قبله لم يحنث اذا اقتضى السبب انه لا يتجاوز غدا
وكذا ليا كان شيئا او ليعمله غدا وان حام لا يدعه الاماية لم يحنث اذ ان
باعه باقل منها وان حام لا يشرب له الماء من عطش ونيته او السبب قطع
منته حنث باكل خزه واستمارة دابته وكل ما فيه مه (فان عدم ذلك
اى النية وسبب اليمين الذى هيها) (رجع الى التمين) لانه اباغ من دلالة
الاسم على المسعى لانه ينوى الاهتمام بالكلىة (فادام حام لا البس هذا القميص
فعله سراويل او رداء او عمامة ولبسه) حنث (اولا كئت هذا الصبي فصار
شيئا) وكله حب (او) حام (لاكات روحه ولا من هذه او صديقه فلان)
هذا (او مملوكه سعيدا) هذا (فرالت الروحية والمالك والصدائة ثم كلهم)
حنث (او) حلف (لا اكلت لحم هذا الحمل فصار كشا) واكله حنث (او حام
لا اكلت هذا الرطب فصار غرا او دبسا او خلا) واكله حنث (او) حلف لا اكلت
هذا اللبن فصار جبنا او كشكا ونحوه واكله حنث فى الكل (لان عين
المحلوف عليه باقية كلفه لا لبست هذا الغزل فصار ثوبا وكذا حلفه لا يدخل
دار فلان هذه فدحاها وقد باعها او وهى فصار او مسجد او حمام ونحوه
الا ان ينوى (الحالف او يكون سبب اليمين يقتضى (مادام) المحلوف عليه
(على تلك الصفة) فتقدم النية وسبب اليمين على التمين كما تقدم فى فصل

فان عدم ذلك ﴿ اى النية والسبب والتعيين ﴾ رجح (فى اليمين) الى ما يتناول الاسم (وهو اى (الاسم ثلاثة شرعى وحقيقى وعرفى) وقد لا يختلف المسعى كالارض والسماء والانسان والحيوان ونحوها (فالشرعى) من الاسماء (ماله موضوع فى الشرع وماله موضوع فى اللغة) كالصلاة والصوم والزكاة والحج والبيع والاجارة فالاسم (المطلق) فى اليمين سواء كانت على فعل او ترك (ينصرف الى الموضوع الشرعى الصحيح) لان ذلك هو المتبادر اى المفهوم عند الاطلاق الاالحج والعمره فيتناول الصحيح والفساد لوجوب المضى فيه كالصحيح (فاذا حلف لا يبيع او لا ينكح ففقد عقدا فاسدا) من بيع او نكاح (لم يحث) لان البيع والنكاح لا يتناول الفاسد (وان قيد) الحالف (يمينه بما يمنع الصحة) اى بما لا يمكن الصحة معه (كان حالف لا يبيع الخمر او الخنزير حث بصورة المقد) لتعذر حمل يمينه على عقد صحيح وكذا ان قال ان طلقت فلانة الاجنبية فانت طالق طلقت بصورة طلاق الاجنبية (و) الاسم الحقيقى (هو الذى لم يغلب مجازه على حقيقته كاللحم) فاذا حلف لا ياكل اللحم فاكل شحما او مخا او كبدا او نحوه (ككلىة وكرش وطحال وقلب ولحم راس ولسان) لم يحث (لان اطلاق اسم اللحم لا يتناول شيئا من ذلك الا بنية اجتناب الدسم) ومن حلف لا ياكل ادما حث باكل البيض والتمر والمخ والخل والزيتون ونحوه (كالحين واللبن (وكل ما يصنع به) عادة كالزيت والمسلى والسمن واللحم لان هذا معنى التادم (او) حلف (لا يلبس شيئا فلبس ثوبا او درعا او جوشنا) او عمامة او قانسوة (او لعلا حث) لانه ملبوس حقيقة وعرفا (وان حلف لا يكلم انسانا حث بكلام . كل (انسان) لانه نكرة فى سياق النفي فيم حتى ولو قال له تح او اسكت او لاكلت زيدا فكاتبه او راسله حث ما لم ينو مشافهته (و) ان حلف (لا يفعل شيئا فوكل من فعله حث) لان الفعل يضاف الى من فعل عنه قال تعالى محلقين رؤسكم واتما الحاق غيرهم (الا ان ينوى مباشرة بنفسه) فتقدم نيته لان لفظه يحتمله (و) الاسم (العرفى ما اشتهر مجازه فغلب) على (الحقيقة كالراوية) فى العرف للمزادة وفى الحقيقة للجمل الذى يستقى عليه (والغايط فى العرف للخارج المستقذر وفى الحقيقة لفناء الدار وما اطمان من الارض (ونحوها) كالظئينة والدابة والعذرة (فتعاق اليمين بالعرف) دون الحقيقة لان الحقيقة فى نحو ما ذكر صارت كالمهجورة

ولا يعرفها أكثر الناس (فان حلف على وطى* زوجته او) حلف على
وطى* (دار تعلقت بينه بجماعها) اى جماع من حلف على وطئها لان هذا
هو المعنى الذى ينصرف اليه اللفظ فى العرف (و) تعلقت بينه (بدخول
الدار) التى حلف لا يطاها لما ذكر (وان حلف لا ياكل شيئاً فاكله مستهلكاً
فى غيره كمن حلف لا ياكل سمناً فاكل خبيصاً فيه سمن لا يظهر فيه طعمه)
لم يحنث (او) حلف (لا ياكل بيضاً فاكل باطفاً لم يحنث) لان ما اكله
لا يسمى سمناً ولا بيضاً (وان ظهر طعم شئ من المحلوف عليه) فما اكله
(حنث) لاكله المحلوف عليه ﴿ فصل وان حلف لا يفعل شيئاً ككلام
زيد ودخول دار ونحوه ففعله مكرها لم يحنث ﴾ لان فعل المكره غير
منسوب اليه (وان حلف على نفسه لو غيره ممن) يتنع بيمينه و (يقصد منه
كالزوج والولد ان لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً او جاهلاً حنث فى الطلاق او
العتاق) بفتح العين (فقط) اى دون اليمين بالله تعالى والنذر والظهار لان
الطلاق والعتاق حق ادى فلم يعذر فيه بالنسيان والجهل كاتلاف المال
والحناية بخلاف اليمين بالله تعالى فانها حق الله تعالى وقد رفع عن هذه الامة
الخطأ والنسيان (وان) حلف (على ما لا يتنع بيمينه من سلطان وغيره)
كالاجنبى لا يفعل شيئاً (ففعله حنث) الخالف (مطابقاً) سواء فعله المحلوف عليه
حامداً او ناسياً طالما او جاهلاً (وان فعل هو) اى الخالف شيئاً او من
لا يتنع بيمينه من سلطان او اجنبى (او غيره) اى غير ما ذكر ممن قصد
منه (كزوجة وولد) بعض ما حلف على كله (كمالو حلف لا ياكل هذا
الرغيف فاكل بعضه) لم يحنث (لعدم وجود المحلوف عايه) (ما لم تكن له بية)
او قرينة كمالو حلف لا يشرب ماء هذا الهر فشرب منه فانه يحنث
﴿ باب النذر ﴾ لفة الايجاب يقال نذر دم فلان اى اوجب قتله وشرعاً الزام
مكاف مختار نفسه لله تعالى شيئاً غير محال بكل قول يدل عليه و (لا يصح)
النذر (الا من بالغ عاقل) مختار لحديث رفع القلم عن ثلاث (ولو) كان
(كافراً) بدر عبادة لحديث عمر انى كنت نذرت فى الجاهلية ان اعنكف
ليلة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اوف بنذرك (والصحيح منه) اى من
النذر (خمسة اقسام) احدها النذر (المطلق) مثل ان يقول لله على نذر ولم
يسم شيئاً فيلزمه كفارة يمين لما روى عقبه ابن عامر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم كفارة النذر اذا لم يسم كفارة يمين رواه ابن ماجه والترمذى

وقال حديث حسن صحيح غريب (الثاني نذر الجحاح والغضب وهو تعليق نذره بشرط يقصد المنع منه) اى من الشرط المعلق عليه (او الحمل عليه او التصديق او التكذيب) كقوله ان كلمتك او ان لم اضربك او ان لم يكن هذا الخبر صدقا او كذبا فعلى الحج او العتق ونحوه (فيخبر بين فعله وبين كفارة يمين) لحديث عمران ابن حصين قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا نذر فى غضب وكفارة يمين رواه سعيد فى سننه (الثالث نذر المباح كالبس ثوبه وركوب دابته) فان نذر ذلك (حكمه ك) القسم (الثانى) يخبر بين فعله وكفارة يمين (وان نذر مكروها من طلاق او غيره استحب) له (ان يكفر) كفارة يمين (ولا يفعله) لان ترك المكروه اولى من فعله وان فعله فلا كفارة (الرابع نذر المعصية) كنذر (شرب الخمر و) نذر (صوم يوم الحيض و) يوم (النحر) وايام التشريق (فلا يجوز الوفاء به) لقوله عليه السلام من نذر ان يعصى الله فلا يعصه (ويكفر) من لم يفعله روى نحو هذا عن ابن مسعود وابن عباس وعمران ابن حصين وسمرة ابن جندب رضى الله عنهم ويقضى من نذر صوما من ذلك غير يوم الحيض (الخامس نذر التبرؤ مطلقا) اى غير معلق (او معلقا كفعل الصلاة والصيام والحج ونحوه) كالأهمرة والصدقة وعبادة المريض فنال المطلق لله على ان اصوم او اصلى ومثال المعلق (كقوله ان شفا الله مريضى او سلم مالى الغائب قلله على كذا) من صلاة او صوم ونحوه (فوجد الشرط لزمه الوفاء به) اى بنذره لحديث من نذر ان يطيع الله فليطعه رواه البخارى (الا اذا نذر الصدقة بماله كله) من يسن له فيجزيه قدر ثلثه ولا كفارة لقوله عليه السلام لاني لبابة لما نذر ان يخلع من ماله صدقة لله تعالى يجرى عكس الثالث رواه احمد (او) نذر الصدقة (بمسمى منه) اى من ماله كالف (يزيد) ما سماه (على ثلث الكل فانه يجرى به) ان يتصدق (بقدر الثلث) ولا كفارة عليه جزم به فى الوجيز وغيره والمذهب انه يلزمه الصدقة بما سماه ولو زاد على الثلث كما فى الاوصاف وقطع به فى المنتهى وغيره (وفيما عداها) اى عدا المسئلة المذكورة بان نذر الثلث فادونه (يلزمه) الصدقة (بالمسمى) لعموم ما سبق من حديث من نذر ان يطيع الله فليطعه (ومن نذر صوم شهر) معين كرجب او مطلق (لزمه التابع) لان اطلاق الشهر يقتضى التابع سواء صام شهرا بالهلال او ثلاثين يوما

بالسد (وان نذر اياما معدودة) كشرة ايام او ثلاثين يوماً (لم يلزمه
التابع) لان الايام لا دلالة لها على التابع (الا بشرط) بان يقول متتابعة
(او نية) التابع و من نذر صوم الدهر لزمه فان افطر كفر فقط بغير
صوم ولا يدخل فيه رمضان ولا يوم نهي ويقضى فطره بربضان ويصام
لظهار ونحوه منه ويكفر مع صوم ظهار ونحوه ومن نذر صوم يوم الخميس
ونحوه فوافق عيدا او ايام تشريق افطر وقضى وكفر وان نذر صلاة
واطلق فاقله ركعتان قائما لقادر وان نذر صوما واطلق او صوم بعض يوم
لزمه يوم نية من الليل ولمن نذر صلاة جالسا ان يصلها قائما وان نذر
رقبة فاقل مجزئ في كفارة

كتاب القضا

لغة احكام النى والفراغ منه ومنه ففصاهن سبع سموات في يومين
واصطلاحا تبين الحكم الشرعى والالزام به وفصل الحكومات (وهو
فرض كفاية) لان امر الناس لا يستقيم بدونه ، ويلزم الامام ان ينصب
في كل اقليم (بكسر الهمزة) قاضيا) لان الامام لا يمكنه ان يباشر
الخصومات في جميع البلدان بنفسه فوجب ان يرتب في كل اقليم من يتولى
فصل الخصومات بينهم لثلا تضع الحقوق (ويختار) لنصب القضا (افضل
من يجد علما وورعا) لان الامام ناظر للمسلمين فيجب عليه اختيار الاصلح
لهم (ويامر بتقوى الله) لان التقوى راس الدين (و) يامر (بان يتحرى
العدل) اى اعطاء الحق لمستحقه من غير ميل (ويجتهد) القاضى (في
اقامته) اى اقامة العدل بين الاخصام ويجب على من يصلح ولم يوجد غيره
من يوثق به ان يدخل فيه ان لم يشغله عما هو اهم منه ويحرم بذل مال فيه
واخذه وطلبه وفيه مباشر اهل (فيقول) المولى لمن يوليه (وليتك الحكم
او قلدتك) الحكم (ونحوه) كفوضت او رددت او جعلت اليك الحكم
او استبنتك او استخلفتك في الحكم والكنية نحو اعتمدت او عولت عليك
لا ينقد لها الا بقرينة نحو فاحكم (وبكتابة) بالولاية (في البعد) اى اذا كان
غائبا فيكتب له الامام عهدا بما ولاه ويشهد عدلين عليها (وتفيد ولاية
الحكم العامة الفصل بين الخصوم واخذ الحق لبعضهم من بعض) اى اخذه
لربه ممن هو عليه (والنظر في اموال غير المرشدين) كالصغير والمجنون

والسفيه وكذا مال غائب (والحجر على من يستوجبه لسفه او فلس والنظر في وقوف عمله ليعمل بشرطها وتنفيذ الوصايا وتزويج من لا ولي لها) من النساء (واقامة الحدود وامامة الجمعة والعيد) ما لم يخصها بامام (والنظر في مصالح عمله بكف الاذى عن الطرقات وافتيها ونحوه) كجناية خراج وزكاة ما لم يخصا بسامل وتصفيح شهوده وامنايه ليسنبدل بمن يثبت جرحه لا الاحتساب على الباعة والمشتريين والزامهم بالشرع (ويجوز ان يولى) القاضى (عموم النظر في عموم العمل) بان يولى سائر الاحكام فى سائر البلدان ويجوز ان (يولى خاصا فيهما) بان يولى الانسجة بمصر مثلا (او) يولى خاصا (فى احدهما) بان يولى سائر الاحكام ببلد معين او يولى الانسجة بسائر البلدان واذا ولاه ببلد معين نفذ حكمه فى مقيم به وطارى اليه فقط وان ولاه بمحل معين لم ينفذ حكمه فى غيره ولا يسمع بينة الا فيه كتمدياها ولاقضى طلب رزق من بيت المال لنفسه وخالفه فان لم يجعل له شى وليس له ما يكفيه وقال للخصمين لا اقضى بينكما الا بمحل جاز ومن ياخذ من بيت المال لم ياخذ اجرة لفتياه ولا لحطه (ويشترط فى القاضى عشر صفات كونه بالغاً عاقلاً) لان غير المكلف تحت ولاية غيره فلا يكون والياً على غيره (ذكرنا) لقوله عليه السلام ما افلح قوم ولوا امرهم امراً (حراً) لان الرقيق مشغول بحقوق سيده (مسلماً) لان الاسلام شرط للعدالة (عدلاً) ولو تابا من كذب فلا يجوز تولية الفاسق لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاكم فاسق نبأ فتبينوا الآية (سمعاً) لان الاصم لا يسمع كلام الخصمين (بصيراً) لان الاعمى لا يعرف المدعى من المدعى عابه (متكلماً) لان الاخرس لا يمكنه النطق بالحكم ولا يفهم جميع الناس اشارته (مجتهداً) اجماعاً ذكره ابن حزم قاله فى الفروع (ولو) كان مجتهداً (فى مذهبه) المقلد فيه الامام من الائمة فيراعى الفاظ امامه ومتاخرها ويقلد كبار مذهبه فى ذلك ويحكم به ولو اعتقد خلافه قال الشيخ تقي الدين وهذه الشروط تعتبر حسب الامكان وتجب ولاية الامل فالامثل و على هذا يدل كلام احمد وغيره فيولى لعدم الافع الفاسقين واتاهما شراً واعدل المقلدين واعرفهما بالتقليد قال فى الفروع وهو كما قال ولا يشترط ان يكون القاضى كاتباً او ورعاً او زاهداً او يقظاً او مثبناً للقياس او حسن الخلق والاولى كونه كذلك (واذا حكم) بتشديد

الكاف اثنان فاكثر بينهما (رجلا يصلح للقضا) فحكم بينهما فنفذ حكمه (في المال والحدود والعان وغيرها) من كل ما ينفذ فيه حكم من ولاة امام او نائبه لان عمر وابيا تحاكما الى زيد ابن ثابت وتحاكم عثمان وطلحة الى جبير ابن مطعم ولم يكن احد ممن ذكرهما قاضيا ﴿ باب ادب القاضي ﴾ اى اخلاقه التى ينبئ له الخلق بها (ينبئ) اى يسن ان يكون (قويا من غير عنف) لئلا يطمع فيه الظالم والعنف ضد الرفق (لنا من غير ضعف) لئلا يهابه صاحب الحق (حليا) لئلا يغضب من كلام الخصم (ذا انائة) اى تؤدة وتان لئلا تؤدى عجائته الى مالا ينبئ (و) ذا (فطنة) لئلا يخدعه بعض الاخصام ويسن ان يكون عفيفا بصيرا باحكام من قبله ويدخل يوم اثنين او خميس او سبت لابسا هو واصحابه اجمل الثياب ولا يتطير وان تفائل فحسن (وليكن محاسه فى وسط البلد) اذا امكن ليستوى اهل البلد فى المضى اليه وليكن مجلسه (فسيحا) لا يتاذى فيه بشئ ولا يكره القضاء فى الجامع ولا يتخذ حاجبا ولا يوابا بلا عذر الا فى غير مجلس الحكم (و) يجب ان (يعدل بين الخصمين فى لحظة ولعظه وشلمسه ودخولهما عليه) الا مسلما مع كافر فيقدم دخولا ويرفع جلوسا وان سلم احدهما رد ولم ينتظر سلام الاخر ويحرم ان يسارت احدهما او يلقنه حجته او يضيفه او يعلمه كيف يدعى الا ان يترك ما يلزمه ذكره فى الدعوى (وينبئ) اى يسن (ان يحضر مجلسه فقهاء المذاهب و) ان (يشاورهم فيما يشكل عليه) ان امكن فان التضح له الحكم حكم والا اخره لقوله تعالى وشاورهم فى الامر (ويحرم القضاء وهو غضبان كثيرا) لخرابي بكرة مرفوعا لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان متفق عليه (او) وهو (حاقن او فى شدة جوع او) فى شدة (عطش او) فى شدة (هم او ملل او كسل او نفاس او برد مؤلم او حر مزعج) لان ذلك كله يشغل الفكر الذى يتوصل به الى اصابة الحق فى الغالب فهو فى معنى الغضب (وان خالف) وحكم فى حال من هذه الاحوال (فاصاب الحق نفذ) حكمه لموافقته الصواب (ويحرم) على الحاكم (قبول رشوة) لحديث ابن عمر قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشئ والمرتشئ قال الترمذى حديث حسن صحيح (وكذا) يحرم على القاضي قبول (هدية) لقوله عليه السلام هدايا العمال غلول رواه احمد (الا) اذا كانت الهدية (بمن كان يهاديه قبل

ولا يثبت اذا لم تكن له حكومة) فله اخذها كفت قال القاضي ويسن له التزده
عنها فان احسن ان يقدمها بين يدي خصومة او فملها حال الحكومة
حرم اخذها في هذه الحالة لانها كالرشوة ويكره بيعه وشراؤه الا بوكيل
لا يعرف به (ويستحب ان لا يحكم الا بحضور الشهود) ليستوفي بهم الحق
ويحرم تعيينه قوما بالقبول (ولا ينفذ حكمه لفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له)
كوالده وولده وزوجته ولا على عدوه كالشهادة ومتى عرضت له او لاحد
من ذكر حكومة تحاكم الى بعض خلفائه او رعيته كما حاكم عمر ابيا الى زيد
ابن ثابت ويسن ان يبدأ بالمحبوسين وينظر فيم حبسوا فمن استحق الابقاء
ومن استحق الاطلاق اطلقه ثم في امر ايتام ومجانين ووقوف ووصايا الاولى لهم
ولا ناظر ولو نفذ الاول وصية موصى اليه امضاها الثاني وجوبا ومن كان من
امنا الحاكم للاطفال والوصايا التي لاوصى لها بحاله اقره ومن فسق عزله
ولا ينقض من حكم صالح للقضا الا ما خالف نص كتاب الله او سنته كقتل
مسلم بكافر وجعل من وجد عين ماله عند من افلس اسوة الغرما او اجماعا
قطعا او ما يعقده فيلزم قطعه والناقض له حاكمه ان كان (ومن ادعى على
غير برزة) اى طلب من الحاكم ان يحضرها للدعوى عليها (لم تحضر) اى
لم يامر الحاكم باحضارها (وامرت بالتوكيل) للعذر فان كانت برزة وهى التي تبرز
لقضاء حوائجها احضرت ولا يعتبر محرم تحضر معه (وان لزمها) اى غير
البرزة اذا وكلت (عين ارسد) الحاكم (من يحملها) فيبعث شاهدين لتستخاف
بمحضرتهما (وكذا) لا يلزم احضار (المريض) ويومر ان يوكل فان وجبت
عابه يبين بعث اليه من يحلفه ويقبل قول قاضى معزول عدل لايتهم كنت
حكمت لفلان على فلان بكذا ولو لم يذكر مستنده او لم يكن بسجله  باب
طريق الحكم وصفته  طريق كل شئ ما توصل به اليه والحكم فصل
الخصومات (اذا حضر اليه خصمان) يس ان يجلسهما بين يديه (وقال
ايكما المدعى) لان سؤاله عن المدعى منهما لا تخصيص فيه لواحد منهما
(فان سكت) القاضى (حتى يبدأ) بالبنا للمفول اى حتى يكون البداية بالكلام
من جهتهما (جاز) له ذلك (فمن سبق بالدعوى قدمه) الحاكم على خصمه وان
ادعى معا اقرع بينهما فان انتهت حكومته ادعى الاخر ان اراد ولا نسمع
دعوى مغلوبة ولا حسبة بحق الله تعالى كدادة وحد وكفارة وتسمع بينة
بدلك وبعث وطلاق من غير دعوى لا يثبت بحق معين قبل دعواه فاذا حرر

المدعى دعواه فللحاكم سؤال الخصم عنها وان لم يسأله سؤاله (فان اقر له)
 بدعواه (حكم له عليه) بسؤاله الحكم لان الحق للمدعى فى الحكم فلا يستوفى
 الا بسؤاله (وان انكر) بان قال للمدعى قرضا او عما ما اقرضنى او ما باعنى
 او لا يستحق على ما ادعاه ولا شيئا منه او لاحق له على صح الجواب ما لم يعترف
 بسبب الحق (قال) الحاكم (للمدعى ان كان لك بينة فاحضرها ان شئت
 فان احضرها) اى البينة لم يسألها الحاكم ولم يلقنها فاذا شهدت (سمعها)
 وحرم ترديدها واتهارها وتعتها (وحكم بها) اى بالبينة اذا اتضح له الحكم
 وسأله المدعى (ولا يحكم) القاضى (لعله) ولو فى غير حد لان تجوز
 القضا يعلم القاضى يقضى الى تهمته وحكمه بما يشتهى (وان قال المدعى مالى
 بينة اعلمه الحاكم ان له اليقين على خصمه) لما روى ان رجلاين احتصما الى
 النبي صلى الله عليه وسلم حضرمى وكندى فقال الحضرمى يا رسول الله ان
 هذا غابنى على ارض لى فقال الكندى هى ارضى وفى يدى وليس له فيها
 حق فقال البى صلى الله عليه وسلم للحضرمى الك بينة قال لا قال فلك عينة
 وهو حديث حسن صحيح قاله فى شرح المنتهى وتكون عينة (على صفة جوابه)
 للمدعى (فان سال) المدعى من القاضى احلافه (احلفه وخلقى سبيله) بعد
 تحليفه اياه لان الاصل برأئته (ولا يعتد بيمينه) اى عيبن المدعى عليه
 (قبل) امر الحاكم له و (مسئلة المدعى) تجايفه لان الحق فى اليقين
 للمدعى فلا يستوفى الا بطلبه (وان نكل) المدعى عليه عن اليقين (قضى
 عليه) بالكول ورواه احمد عن عثمان رضى الله عنه (فيقول) القاضى للمدعى
 عليه (ان حلت) خايت سبيلك (والا) نحاف (قضيت عليك) بالكول
 (فان لم يحاف قضى عليه) بالكول فان حاف المنكر (خلقى الحاكم
 سبيله) ثم ان احضر المدعى بينة عليه (حكم) القاضى (بها) ولم تكن اليقين
 مزيلة للحق (هذا اذا لم يكن قال لا بينة لى فان قال ذلك ثم اقامها لم تدفع لاه
 مكذب لها ~~فلا~~ فعل ولا تصح الدعوى الاحردة ، لان الحكم مرتب
 عليها ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما اقضى على نحو ما اسمع
 ولا تصح ايضا الا (معلومة المدعى به) اى تكون بشئ معلوم لى تاتى الالتزام
 (الا الدعوى بما يصححه مجهولا كالوصية) بشئ من ماله (و) الدعوى
 (بعبد من عبيده) جعله (مهرا او نحوه) كموض خاع او اقربه فيطالبه
 بما وجب له ويمتبر ان يصرح بالدعوى فلا يكفى لى عنده كذا حتى يقول

واما مطالبه به ولا تسمع بموجب لاثباته غير تدبير واستيلاء وكتابة ولا بد
ان تفك عما يكذبها فلا تصح على انسان انه قتل او سرق من عشرين سنة
وسنه دونها ولا يعتبر فيها ذكر سبب الاستحقاق (وان ادعى عقد نكاح او)
عقد (بيع او غيرها) كاجارة (فلا بد من ذكر شروطه) لان الناس
مختلفون في الشروط فقد لا يكون العقد صحيحاً عند القاضى وان ادعى
استدامة الزوجية لم يشترط ذكر شروط العقد (وان ادعت امرأة نكاح
رجل لطاف نفقة او مهر او نحوها سمعت دعواها) لانها تدعى حقاً لها
تسليمه الى سبيه (وان لم تدع سوا النكاح) من نفقة ومهر وغيرها (لم قبل)
دعواها لان السكاح حق الزوج عليها فلا تسمع دعواها بحق لغيرها (وان
ادعى) انسان (الارث ذكر سبيه) لان اسباب الارث تختلف فلا بد من
تعيينه ويعتبر تعيين مدعى به ان كان حاضراً بالمجلس واحضار عين بالبلد
لتعين وان كانت غايبة وصفها كسلم والاولى ذكر قيمتها ايضا (وتعتبر عدالة
الينة طاهرا وباطنا) لموله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم الا فى عقد
نكاح فتكى العدالة ظاهرا كما تقدم (ومن جهات عدالته سال) القاضى
(عنه) ممن له خبرة باطنه بصحة او معاملة ونحوها وتقدم بينة جرح على
تصديق وتعديل الخصم وحده او تصديقه لاشاهد تعديل له (وان
علم) القاضى (عدالته) اى عدالة الشاهد (عمل بها) ولم يتحقق الى التزكية
وكذا لو علم فسقه (وان جرح الخصم الشهود كلف الينة به) اى بالجرح
ولا بد من بيان سبه عن روية او استفاضة (والنظر) من ادعى الجرح
(له ثلاثة ان طلبه والمدعى ملازمته) اى ملازمة خصمه فى مدة الاشارة
ليلا يهرب (فان لم يات) مدعى الجرح (بينة حكم عليه) لان عجزه عن
اقامة الينة على الجرح فى المدة المذكورة دليل على عدم ما ادعاه (وان
جهل) القاضى (حال الينة طلب من المدعى تزكيتهم) لثبت عدالتهم فيحكم
له (ويكنى فيها) اى فى التزكية (عدلان يشهدان بعدالته) اى بعدالة
الشاهد (ولا تقبل فى الترجمة وفى التزكية و) فى (الجرح والتعريف) عند
حاكم (والرسالة) الى قاض اخر بكتابه ونحوه (الا قول عدلين) ان كان
ذلك فيما يعتبر فيه شهادة عدلين والا فحكم ذلك حكم الشهادة على ما يأتى
تفصيله وان قال المدعى لى بينة واريد يمينه فان كانت بالمجلس فليس له الا
احداها والا فله ذلك وان سال ملازمته حتى يقيمها احب فى المجلس فان

لم يحضرها فيه صرفه لانه لم يثبت له قبله حق حتى يجلس به (ويحكم على الغائب) مسافة القصر (اذا ثبت عليه الحق) لحديث هند قالت يا رسول الله ان ابا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني من الفقة ما يكفيني وولدى قال خذنى ما يكفيك وولدك بالمعروف متفق عليه فسمع الدعوى واليئنة على الغائب مسافة قصر وعلى غير مكلف ويحكم بها ثم اذا حضر الغائب فهو على حجته (وان ادعى) انسان (على حاضر في البلد غائب عن مجلس الحكم) او على مسافر دون مسافة قصر غير مستتر (واتى) المدعى (بيئته لم تسمع الدعوى ولا اليئنة) عليه حتى يحضر مجلس الحكم لانه يمكن سؤاله فلم يجز الحكم عليه قبله **باب كتاب القاضى الى القاضى** **باب** اجماع الامة على قبوله اى كتاب القاضى الى القاضى لدعاء الحاجة اليه (فيقبل كتاب القاضى الى القاضى فى كل حق) لادى كالقرض والبيع والاجارة (حتى القذف) والطلاق والقود والنكاح والنسب لاهلها حقوق ادى لا تدرا بالشبهات و (لا) يقبل (فى حدود الله) تعالى (كحد الزنا ونحوه) كسرب الخمر لان حقوق الله تعالى مبنية على السر والدرء بالشبهات (ويقبل) كتاب القاضى (فيما حكم به) الكاتب (لينفذه) المكتوب اليه (وان كان) ككل منهما (فى بلد واحد) لان حكم الحاكم يجب امصاؤه على كل حال (ولا يقبل) كتابه (فيما ثبت عنده ليحكم) المكتوب اليه (به الا ان يكون بينهما مسافة قصر) فاكتر لانه نقل شهادة الى المكتوب اليه فلم يجز مع القرب كالشهادة على الشهادة (ويجوز ان يكتب) كتابه (الى قاض معين و) ان يكتبه (الى كل من يصل اليه كتابه من قضاة المسلمين) من غير تعيين ويلزم من وصل اليه قبوله لانه كتاب حاكم من ولايته وصل الى حاكم فلزمه قبوله كما لو كتب الى معين (ولا يقبل) كتاب القاضى (الا ان يشهد به القاضى الكاتب شاهدين) عدلين يضبطان معناه وما يتعاق به الحكم (فيقرأ) القاضى الكاتب (عليهما) اى على الشاهدين (ثم يقول اشهدا ان هذا كتابى الى فلان ابن فلان) او الى من يصل اليه من قضاة المسلمين (ثم يدفعه اليهما) اى الى العدلين الذين شهدا بما فى الكتاب فاذا وصلا دفعاه الى المكتوب اليه وقالوا نشهد ان هذا كتاب فلان اليك كتبه بعمله والاحتياط ختمه بعد ان يقرأ عليهما ولا يشترط وان اشهدهما عليه مدرجا محتوماً لم يصح **باب القسمة** **باب** من قسمت الثمن اذا جعته اقساماً

والقسم بكسر القاف النصيب وهي نوعان قسمة تراض واشار اليها بقوله (لا تجوز قسمة الاملاك التي لا تنقسم الا بضرر) ولو على بعض الشركاء (او) لا تنقسم الا برد (عوض) من احدها على الآخر (الا برضى الشركاء) كلهم لحديث لا ضرر ولا ضرار رواه احمد وغيره وذلك (كالدور الصغار والحمام والطاحون الصغيرين والشجر المفرد) والارض التي لا تعدل باجزاء ولا قيمة كبناء او بئر او معدن (في بعضها) اى بعض الارض (فهذه القسمة في حكم البيع) تجوز بتراضيهما ويجوز فيها ما يجوز في البيع خاصة (ولا يجبر من امتنع) منهما (من قسمتها) لانها معاوضة ولما فيها من الضرر ومن دعى شريكه فيها الى بيع اجبر فان ابى باعه الحاكم عليهما وقسم الثمن بينهما على قدر حصصهما وكذا لو طلب الاجارة ولو في وقف والضرر المانع من قسمة الاجبار نقص القيمة بالقسمة ومن بينهما دار لها علو وسفل وطلب احدهما جعل السفل لواحد والعلو لآخر لم يجبر الممتنع النوع الثاني قسمة اجبار وقد ذكرها بقوله (واما ما لا ضرر) في قسمته (ولا رد عوض في قسمته كالقرية والبستان والدار الكبيرة والارض) الواسعة (والدكاكين الواسعة والمكيل والموزون من جنس واحد كالادهان والالبان ونحوها اذا طاب الشريك قسمتها اجبر) شريكه (الاخر عليها) ان امتنع من القسمة مع شريكه ويقسم عن غير مكلف وليه فان امتنع اجبر ويقسم حاكم على غايب من الشريكين بطلب شريكه او وليه ومن دعى شريكه في بستان الى قسم شجرة فقط لم يجبر والى قسم ارضه اجبر ودخل الشجر تبعاً (وهذه القسمة) وهي قسمة الاجبار (افراز) لحق احد الشريكين من الآخر (لا بيع) لانها تخالفه في الاحكام فيصح قسم لحم هدى واضاحى وغيره يخص خرصا وما يكال وزنا وعكسه وموقوف ولو على جهة ولا يبحث بها من حلف لا يبيع ومتى طهر فيها غبن فاحش بطلت (ويجوز للشركاء ان يتقاسموا بانفسهم و) ان يتقاسموا (بقاسم ينصبونه او يسالوا الحاكم نصبه) ونجب عايه اجابتهم لقطع النزاع ويشترط اسلامه وعدالته ومعرفة بها ويكفي واحد الا مع تقويم (واجبرته) وتسمى القسامة بضم القاف على الشركاء (على قدر الاملاك) ولو شرط خلافه ولا ينفرد بعضهم باستيجاره وتعدل اسهامه بالاجزا ان تساوت كالمكيلات والموزونات غير المختلطة وبالقيمة ان اختلفت وبالرد ان اقتضته (فاذا اقتسموا واقترعوا لزمت القسمة) لان القاسم

كالخاتم وقرعته حكيمه (وكيف اقترعوا جاز) بالخصى او غيره وان خير
احدهم الاخر لزمتم برضاهم وتفرقهم ومن ادعى غلطاً فيما تقاسماه
بافسهما واشهدا على رضاها به لم يلتفت اليه وفيما قسمه قاسم حاكم او قاسم
نصباؤه يقبل بينة والا حلف منكر وان ادعى كل شيئاً انه من نصيبه
تحالفاً وقضت ولن خرج في نصيبه عيب جهله امساك مع ارش وفسخ
باب الدعاوى والبيّنات الدعوى لغة الطلب قال تعالى ولهم
ما يدعون اى يطلبون واصطلاحاً اضافة الانسان الى نفسه استحقاق شئ
فى يد غيره او ذمته والبينة العلامة الواضحة كالشاهد فاكتر (والمدعى من
اذا سكت) عن الدعوى (ترك) فهو المطالب (والمدعى عليه من اذا سكت
لم يترك) فهو المطالب (ولا تصح الدعوى و) لا (الانكار) لها (الا من
جائز التصرف) وهو الحر المكلف الرشيد سوى انكار سفيه فيما يواخذ به
لو اقر به كطلاق وحد (واذا تداعيا عينا) اى ادعى كل منهما أنها له وهى
(بيد احدهما فهى له) اى فالعين لمن هى بيده (مع يمينه الا ان يكون له
بينة) ويقبها (فلا يحلف) معها اكفاء بها (وان اقام كل واحد) منهما
(بينة انها) اى العين المدعى بها (له قضى) بها (للخارج بينته ولغت بينة
الداخل) لحديث ابن عباس مرفوعاً لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس
دماء رجال واموالهم ولكن اليقين على المدعى عليه رواه احمد ومسلم
ولحديث البيّنة على المدعى واليمين على من انكر رواه الترمذى وان لم تكن
اليمين بيد احد ولا ثم ظاهر تحالفاً وتناصفاً وان وجد ظاهراً
لاحدهما عمل به فلو تنازع الزوجان فى قماش البيت ونحوه فما يصلح لرجل
فله ولها فلها ولهما فاهما وان كانت بيدهما تحالفاً وتناصفاً فان قويت
يد احدهما كحيوان واحد سايقه واخر راكبه فهو للثانى لقوة يده

كتاب الشهادات

واحدتها شهادة مشتقة من المشاهدة لان الشاهد يخبر عما شاهده وهى
الاخبار بما علمه بافظ اشهد او شهدت (تحمل الشهادة فى غير حق الله)
تعالى (فرض كفاية) فاذا قام به من يكفى سقط عن بقية المسلمين (وان لم
يوجد الا من يكفى تعين عليه) وان كان عبداً لم يجوز لسيدته منعه لقوله
تعالى ولا يابى الشهداء اذا مادعوا قال ابن عباس وغيره المراد به التحمل

للشهادة وأثبتها عند الحاكم ولأن الحاجة تدعو الى ذلك لاثبات الحقوق
 والعقود فكان واجبا كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر (وادواها) اى
 اداء الشهادة (فرض عين على من تحملها متى دعى اليها) لقوله تعالى
 ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه (و) محل وجوبها ان
 (قدر) على اداها (بلا ضرر) يلحقه (فى بدنه او عرضه او ماله او اهله)
 وكذا لو كان ممن لا يقبل الحاكم شهادته لقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد
 (وكذا فى التحمل) يعتبر انتفاء الضرر (ولا يحل كتمانها) اى كتمان الشهادة
 لما تقدم فلو ادى شاهد وابى الاخر وقال احلف بدلى اثم ومتى وجبت
 الشهادة لزم كتابتها ويحرم اخذ اجرة وحمل عليها ولو لم تتعين عليه لكن
 ان عجز عن المشى او تأذى به فله اجرة مراكوب ومن عنده شهادة بحد
 لله فله اقامتها وتركها (ولا يحل ان يشهد) احد (الى بما يعلمه) لقول
 ابن عباس سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الشهادة قال ترى الشمس قال نعم
 قال على مثلها فاشهد او دع رواه الحلال فى جامعهم والعلم اما (رؤية او سماع)
 من مشهود عليه كعتق وطلاق وعقد فيلزمه ان يشهد بما سمع ولو كان
 مستخفيا حين تحمل (او) سماع (باستفاضة فيما يتعذر علمه) غالبا (بدونها
 كنسب وموت وملاك مطلق ونكاح) عقده ودوامه (ووقف ونحوها)
 كعتق وخلع وطلاق ولا يشهد باستفاضة الا عن عدد يقع بهم العلم (ومن
 شهد !) عقد (نكاح او غيره من العقود فلا بد) فى صحة شهادته به (من
 ذكر شروطه) لاختلاف الناس فى بعض الشروط وربما اعتقد الشاهد ما ليس
 بصحيح صحيحا (وان شهد برضاع) ذكر عدد الرضعات وانه شرب من ثديها او
 لبن حاب منه (او) شهد (بسرقة) ذكر المسروق منه والنصاب والحرز
 وصفتها (او) شهد (بشرب) خمر وصفه (او) شهد (بقذف فانه يصفه)
 بان يقول اشهد انه قال له يازانى او يالوطى ونحوه (ويصف لزنا) اذا شهد
 به (بذكر الزمان والمكان) الذى وقع فيه الزنا (و) ذكر (المنزلها)
 وكيف كان وانه رأى ذكره فى فرجها (ويذكر) الشاهد (ما يعتبر للحكم
 ويختلف) الحكم (به فى الكل) اى فى كل ما يشهد فيه ولو شهد اثنان فى
 محفل على واحد منهم انه طلق او اعتق او على خطيب انه قال او فعل على المنبر
 فى الخطبة شيئا لم يشهد به غيرها مع المشاركة فى سماعه وبصر قبله فصل
 وشروط من تقبل شهادته سنة (احدها) البلوغ فلا تقبل شهادة الصبيان

مطلقا ولو شهد بعضهم على بعض (الثاني العقل فلا تقبل شهادة مجنون ولا معتوه وتقبل) الشهادة (ممن يحنق احيانا) اذا تحمل وادى (في حال افاقته) لانها شهادة من عاقل (الثالث الكلام فلا تقبل شهادة الاخرس ولو فهمت اشارته) لان الشهادة يعتبر فيها اليقين (الا اذا اداها) الاخرس (بخطة) فتقبل (الرابع الاسلام) لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم فلا تقبل من كافر ولو على مثله الا في سفر على وصية مسلم او كافر فتقبل من رجلين كتابيين عند عدم غيرها (الخامس الحفظ) فلا تقبل من مغفل ومعروف بكثرة سهو وغا ط لانه لا تحصل الثقة بقوله (السادس العدالة) وهى لغة الاستقامة من العدل ضد الجور وشرعا استوا احواله في دينه واعتدال اقواله وافعاله (ويعتبر لها) اى للعدالة (شيئان) احدهما (الصلاح في الدين وهو) نوعان احدهما (اداء الفرائض) اى الصلوات الخمس والجمعة (بسننها الراتبة) فلا تقبل ممن داوم على تركها لان تهاوه بالسنن يدل على عدم محافظته على اسباب دينه وكذا ماوجب من صوم وزكاة وحج (و) الثانى (اجتناب المحارم بان لا يأتى كبيرة ولا يذم على صغيرة) والكبيرة مافيه حد في الدنيا او وعيد في الآخرة كاكل الربا ومال اليتيم وشهادة الزور وعقوق الوالدين والصغيرة مادون ذلك من المحرمات كسب الناس بمادون القذف واستماع كلام النساء الاجانب على وجه التلذذ والنظر المحرم (فلا تقبل شهادة فاسق) بفعل كران وديوث او اعتقاد كالرافضة والقدرية والجهمية ويكفر مجتهدهم الداعية ومن اخذ بالرخص فسق (الثانى) مما يعتبر للعدالة (استعمال المروءة) اى الانسانية (وهو) اى استعمال المروءة (فعل ما يحمله ويزينه) عادة كالسخاوة وحسن الخلق وحسن المجاورة (واجتناب ما يدنس ويشينه) عادة من الامور الدنية المزرية به فلا شهادة لمصافع وشمسخر ورقاص ومغن وطفيل ومتزى بزى يسخر منه ولا لمن ياكل بالسوق الاشياء يسيرا كلقمة وتفاحة ولا لمن يمد رجليه بجميع الناس او ينام بين جالسين ونحوه (ومتى زالت الموانع) من الشهادة (فبلغ الصبي وعقل المجنون واسلم الكافر وتاب الفاسق قبلت شهادتهم) بمجرد ذلك لعدم المانع لقبولها ولا تعتبر الحرية فتقبل شهادة عبد وامة في كل ما يقبل فيه حر وحررة وتقبل شهادة ذى صنعة دنية كحجام وحداد وزبال ﴿ باب موانع الشهادة وعدد الشهود ﴾ وغير ذلك (لا تقبل

شهادة عهودى النسب (وهم الاباء وان علوا والاولاد وان سفلا) بعضهم لبعض كشهادة الاب لابنه وعكسه للتممة بقوة القرابة وتقبل شهادته لآخيه وصديقه وعتيقه (ولا) تقبل (شهادة احد الزوجين لصاحبه) كشهادته لزوجته ولو بعد الطلاق وشهادته لقوة الوصلة (وتقبل) الشهادة (عليهم) فلو شهد على ابيه او ابنه او زوجته او شهدت عليه قبات الاعلى زوجته بزنا (ولا) تقبل شهادة (من يجر نفعاً الى نفسه) كشهادة السيد لمكاتبه وعكسه والوارث بمخرج موثرته قبل اندماله فلا تقبل وتقبل له بدينه في مرضه (او يدفع عنها) اى عن نفسه بشهادته (ضرراً) كشهادة العاقلة بمخرج شهود الخطأ والفرماء بمخرج شهود الدين على المفسد والسيد بمخرج من شهد على مكاتبه بدين ونحوه (ولا) تقبل شهادة (عدو على عدوه كمن شهد على من قذفه او قطع الطريق عليه) والمجروح على الجارح ونحوه (ومن سره مسأة شخص او غمه فرحه فهو عدوه) والعداوة في الدين غير مانعة فتقبل شهادة مسلم على كافر وسنى على مبتدع وتقبل شهادة العدو لعدوه وعليه في عقد نكاح ولا شهادة من عرف بعصية وافراط في حمية كنتصب قبيلة على قبيلة وان لم تبلغ رتبة العداوة فصل في عدد الشهود (ولا يقبل في الزنا) واللوواط (والاقرار به الا اربعة) رجال يشهدون به او انه اقربه اربعة لقوله تعالى لولا جاءوا عليه باربعة شهداء الاية (ويكفى) في الشهادة (على من اتى بهجة رجلان) لان موجبه التعزير ومن صرفت بغنى وادعى انه فقير لياخذ من زكاة لم يقبل الا بثلاثة رجال (ويقبل في بقية الحدود) كالقذف والشرب والسرقه وقطع الطريق (و) في (القصاص) رجلان ولا تقبل فيه شهادة النساء لانه يسقط بالشبهة (وما ليس بعقوبة ولا مال ولا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال غالباً كنكاح وطلاق ورجعة وخلع ونسب وولاء وايضاء اليه) في غير مال (لا يقبل فيه الا رجلان) دون النساء (ويقبل في المال وما يقصد) به المال (كالبيع والاجل والحيار فيه) اى في البيع (ونحوه) كالقرض والرهن والغصب والاجارة والشركة والشفعة وضمان المال وانلافه والعتق والكتابة والتدبير والوصية بالمال والحجاية اذا لم توجب قوداً ودعوى اسير تقدم اسلامه لمنع رقه (رجلان او رجل وامرأتان) لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وسيأتى الاية يدل على اختصاص ذلك بالاموال (او رجل ويمين المدعى) لقول ابن عباس ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد رواه المحمّد وغيره
ويجب تقديم الشهادة عليه لا بأمراتين ويمين ويقبل في داء دابة وموصحة
طبيب ويبطار واحد مع عدم غيره فان لم يتعذر فائنان (وما لا يطالع عليه
الرجال) قالوا (كعبوب النساء تحت الثياب والبركة والثبوة والحيض
والولادة والرضاع والاستهلال) اى صراخ المولود عند الولادة (ونحوه)
كالترق والقرن والعقل وكذا جراحة وغيرها في حمام وعرس ونحوها مما
لا يحضره الرجل (يقبل فيه شهادة امرأة عدل) لحديث حذيفة ان النبي
صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة القابلة وحدها ذكره الفقهاء في كتبهم
وروى ابو الخطاب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يجزى
في الرضاع شهادة امرأة واحدة (والرجل فيه كالمراة) واولى لكماله (ومن
اتى برجل وامرأتين او اتى (بشاهدين ويمين) اى حلفه (فما يوجب القود لم
يثبت به) اى بما ذكر (قود ولا مال) لان قتل العمد يوجب القصاص
والمال بدل منه فاذا لم يثبت الاصل لم يجب بدله وان قلنا الواجب احدهما
لم يتعين الا باختياره فلو اوجبنا بذلك الدية اوجبنا معينا بدون اختياره
(وان اتى بذلك) اى برجل وامرأتين او رجل ويمين (في سرقة ثبت
المال) لكمال بينته (دون القطع) لعدم كمال بينته (وان اتى بذلك) اى
برجل وامرأتين او رجل ويمين (في دعوى (خلع) امراته على عوض
سماء (ثبت له العوض) لان بينته تامة فيه (وثبت الينونة بمجرد دعواه
لاقراره على نفسه وان ادعته لم يقبل فيه الا رجلا) فصل ١٢
في الشهادة على الشهادة (ولا تقبل الشهادة على الشهادة الا في حفي يقبل
فيه كتاب القاضي الى القاضي وهو حقوق الادمين دون حقوق الله تعالى
لان الحدود مبنية على السر والدبر بالشهات (ولا يحكم) الحاكم (بها) اى
بالشهادة على الشهادة (الا ان تتعذر شهادة الاصل بموت او مرض او غيبة
مسافة قصر) او خوف من سلطان او غيره لانه اذا امكن الحاكم ان يسمع
شهادة شاهدي الاصل استغنى عن البحث عن عدالة شاهدي الفرع وكان
احوط للشهادة ولا بد من دوام عذر شهود الاصل الى الحكم ولا بد من
ثبوت عدالة الجميع ودوام عدالتهم وتعيين فرع الاصل (ولا يجوز لشاهد
الفرع ان يشهد الا ان يسترعيه) شاهد الاصل فيقول (شاهد الاصل للفرع

(*) الاسترعاء قول المحدث ارهني سمعك اى اسمع مني واحفظ اه

اشهد على شهادتي بكذا او) اشهد اني اشهد ان فلانا قرر عندى بكذا او نحوه
 وان لم يسترعه لم يشهد لان الشهادة على الشهادة فيها معنى الثبابة ولا ينوب
 عنه الا باذنه الا ان (يسمعه يقر بها) اى يسمع الفرع الاصل يشهد (عند
 الحاكم او) سمعه (يعزوها) اى يعزو شهادته (الى سبب من قرض او بيع
 او نحوه) فيجوز للفرع ان يشهد لان هذا كالا ستراء ويؤديها الفرع بصفة
 تحمله وتثبت شهادة شاهدى الاصل بفرعين ولو على كل اصيل فرع ويثبت
 الحق بفرع مع اصل اخر ويقبل تعديل فرع لاصله ويعوته ونحوه لاتعديل
 شاهد لرفيقه (واذا رجع شهود المال بعد الحكم لم ينقض) الحكم لانه
 قد تم ووجب المشهود به للشهود له ولو كان قبل الاستيفاء (ويلزمهم الضمان)
 اى يلزم الشهود الراغبين بدل المال الذى شهدوا به قائما كان او تالفا لانهم
 اخرجوه من يد مالكة بغير حق وحالوا بينه وبينه (دون من زكاهم)
 فلا غرم على مزك اذا رجع المزكى لان الحكم تعلق بشهادة الشهود ولا تعلق
 له بالمزكين لانهم اخبروا بظاهر حال الشهود واما باطنه فعمله الى الله تعالى
 (وان حكم) القاضى (بشاهد ويدين ثم رجع الشاهد غرم) الشاهد (المال
 كله) لان الشاهد حجة الدعوى لان اليقين قول الخصم وقول الخصم ليس
 مقبولا على خصمه وانما هو شرط الحكم فهو كطلب الحكم وان رجعوا قبل
 الحكم لفت ولا حكم ولا ضمان وان رجع شهود قود او حد بعد حكم وقبل
 استيفاء لم يستوف ووجبت دية قود ﴿ باب اليقين فى الدعاوى ﴾ اى
 بيان ما يستخلف فيه وما لا يستخلف فيه وهى تقطع الخصومة حالا ولا تسقط
 حقاو (لا يستخلف) منكر (فى العبادات) كدعوى دفع زكاة وكفارة
 ونذر (ولا فى حدود الله) تعالى لانها يستحب سترها والتعريض للقر بها
 ليرجع عن اقراره (ويستخلف المنكر) على صفة جوابه بطلب خصمه (فى
 كل حق لادعى) لما تقدم من قوله عليه السلام ولكن اليقين على المدعى عليه
 (الا النكاح والطلاق والرجعة والآيلاء واصل الرق) كدعوى رق لقيط
 (والولاء والاستيلاء) للامة (والنسب والقود والقذف) فلا يستخلف منكر شئ
 من ذلك لانها ليست مالا ولا يقصد بها المال ولا يقضى فيها بالنكول ولا يستخلف
 شاهد انكر تحمل الشهادة ولا حاكم انكر الحكم ولا وصى على نفي دين
 على موص وان ادعى وصى وصية للفقرا فانكر الورثة حلفوا على نفي العلم
 فان نكلوا قضى عليهم ومن توجه عليه حلف جماعة حلف لكل واحد مينا

الا ان يرضوا بواحدة (واليمين المشروعة) هي (اليمين بالله) تعالى فلو قال الحاكم لشكر قل والله لاحق له عدى كفى لانه صلى الله عليه وسلم استخاف وكابة ابن عبد يزيد في الطلاق فقال والله ما اردت الا واحدة (ولا نفاظ) اليمين (الا فياله خطر) كجاية لا توجب قودا وعق ونصاب زكاة فللحاكم تغليظها وان ابى الحالف الغليظ لم يكن ما كلا

حجرات كتاب الاقرار

وهو الاعتراف بالحق مأخوذ من المقر وهو المكان كان الامر يجعل الحق في موضعه وهو اخبار عما في نفس الامر لانشاء (وصح) الاقرار (من مكلف) لامن صغير غير مأذون في تجارة فيصح في قدر ما اذن له فيه (مختار غير محجور عليه) فلا يصح من سفيه اقرار بمال (ولا يصح) الاقرار (من مكروه) هذا محترز قوله بخار الا ان يقر بغير ما اكراه عليه كان يكره على الاقرار بدرهم فيقر بدينار ويصح من سكران ومن اخرس بإشارة معلومة ولا يصح بشئ في يد غيره او تحت ولاية غيره كما لو اقر اجنبى على صغير او وقف في ولاية غيره او اختصاصه ويقبل من مقر دعوى اكراه بقرينة كتسليم عليه وتقدم بيته اكراه على طوعية (وان اكراه على وزن مسال فباع ماله لذلك) اى لو وزن ما اكراه عليه (صح) البيع لانه لم يكره على البيع (وصح) اقرار صبي انه بالغ باحتلام اذا بلغ عشرة ولا يقبل بسن الابينة كدعوى جنون (ومن اقر في مرضه) ولو مخوفاً ومات فيه (بسى) فكأقراره في صحته (لسدم) فيه (الا في اقراره) اى اقرار المريض (بالمال لو ارثه) حال اقراره بان يقول له على كذا او يكون للمريض عليه دين فيقر بقبضه منه فلا قبل (هذا الاقرار من المريض لانه متهم فيه الا ببينة او اجازة (وان اقر) المريض (لامراته بالصدق فإلها مهر المثل بالزوجة لا باقراره) لان الزوجية دلت على المهر ووجوبه فأقراره اخبار به لم يوفه (ولو اقر) المريض (انه كان ابلاها) اى زوجته (في صحته لم يسقط ارثها) بذلك ان لم تصدقه لان قوله غير مقبول عاينها بمجرد (وان اقر) المريض بمال (لو ارث فصار عند الموت اجنبياً) اى غير وارث بان اقر لابن امه ولا ابن له ثم حدث له ابن (لم يلزم اقراره) اعتبارا بحالته لانه كان متما (لا انه) اى الاقرار (باطل) بل هو صحيح موقوف على

الاجازة كالوصية لو ارث (وان اقر) المريض (لغير وارث) كابن ابنه
 مع وجود ابنه (او اعطاء) شيئاً (صح) الاقرار والاعطاء (وان صار
 عند الموت وارثاً) اعدم التهمة اذ ذلك ومسئلة العطية ذكرها في الترغيب
 والصحيح ان العبرة فيها بحال الموت كالوصية عكس الاقرار وان اقر قن بمال
 او بما يوجبه كالجاية لم يوخذ به الا بعد عتقه الا ما دونه فيما يتعلق بتجارة وان
 اقر بمجد او طلاق او قود طرف اخذ به في الحال (وان اقرت امرأة) ولو
 سفية (على نفسها بنكاح ولم يدعه) اى الكاح (اثنان قبل) اقرارها لانه
 حق عاها ولا تهمة فيه وان كان المدعى اثنين ففهوم كلامه لا يقبل وهو
 رواية والاصح يصح اقرارها جزم به في المتهى وغيره وان اقاما بينتين قدم
 اسبق السكاخين فان جهل فقول ولى فان جهل الولى فستخا ولا ترجع بيد
 (وان اقر ولها) المجرى (بالنكاح) صح اقراره لان من ملك انشأ شيئاً
 ملك الاقرار به كالوكيل بعقد البيع الموكل فيه فيصح اقراره به (او) اقر
 به الولى (الذى اذنت له) ان يزوجه (صح) اقراره به لانه يملك عقد
 السكاخ عاها فلما الاقرار به كالوكيل ومن ادعى نكاح صغيرة بيده فرق
 حاكم بينهما ثم ان صدقته اذا بلغت قبل (وان اقر) انسان (بنسب صغير
 او محنون مجهول النسب انه ابنه ثبت نسبه) ولو اسقط به وارثاً معروفاً
 لانه غير متهم فى اقراره لانه لاحق للوارث فى الحال (فان كان) المقر به
 (ميتاً ورثه) المقر وشرط الاقرار بالنسب امكان صدق المقر وان لا ينفى
 به سبباً معروفاً وان كان المقر به مكلفاً فلا بد ايضاً من تصديقه (وان
 ادعى) انسان (على شخص) مكلف (بشئ فصدقه صح) تصديقه واخذه
 لحديث لا عذر لمن اقر والاقرار يصح بكل ما ادى معناه كصدقت او نعم او
 انا مقر بدعواك او انا مقر فقط او خذها او اتزها او اقضها او احرزها
 ونحوه لا ان قال انا اقر او لا انكر او يجوز ان تكون محققاً ونحوه
 فصل واذا وصل بآثاره ما يستقطه مثل ان يقول له على الف لا تلزمى
 ونحوه كاه على الف من غن خمر اوله على الف مضاربة او ودعة
 تالفت (لزمه الالف) لانه اقر به وادعى منافياً ولم يثبت فلم يقبل منه (وان
 قال) على الف وتضيئه او برت منه او قال (كان له على) كذا (وقضيته)
 او برت منه (ففوله) اى قول المقر (يمينه) ولا يكون مفراً فاذا خاف
 خلى سبيله لانه رفع ما اثبت بدعوى القضاء متصلاً فكان القول قوله (ما لم

تمكن) عليه (بينة) فيعمل بها (او يعترف بسبب الحق) من عقد أو غصب
 او غيرها فلا يقبل قوله في الدفع او البراءة الا بينة لاعترافه بما يوجب الحق
 عليه ويصح استثناء النصف فأقل في الاقرار فله على عشرة الا خمسة يلزمه
 خمسة وله هذه الدار ولى هذا البيت يصح ويقبل ولو كان اكثرها (وان قال له
 على مائة ثم سكت سكوتا يمكنه الكلام فيه ثم قال زيوبا) اى معية (او
 موجلة لزمه مائة حيدة حالة) لان الاقرار حصل منه بالمائة مطلقا
 فيصرف الى الحيد الحال وما اتى به بعد سكوته لا يلتفت اليه لانه يرفع
 به حقا لزمه (وان اقر بدين موجل) بان قال بكلام متصل له على مائة
 موجلة الى كذا ولو قال غن مبيع ونحوه (فانكر المقر له الاجل) وقال هي حالة
 (فقول المقر مع عينه) فى تأجيله لانه مقر بالمال بصفة التأجيل فلم يلزمه
 الا كذلك وكذا لو قال له على الف مفشوشة او سود لزمه كما اقر (وان
 اقر انه وهب) واقبض (او) اقر انه (رهن واقبض) ما عقد عليه او
 (اقر) انسان (بقبض غن او غيره) من صدق او اجرة او جمالة ونحوها
 (ثم انكر) المقر الاقباض او (القبض ولم يجهد الاقرار) الصادر منه
 (وسأل احلاف خصمه) على ذلك (فله ذلك) اى تحليفه فان نكل حلف
 هو وحكم له لان العادة جارية بالاقرار بالقبض قبله (وان باع شيئا او وهبه
 او اعنته ثم اقر) البائع او الواهب او المعتق (ان ذلك) الشئ المبيع او
 الموهوب او المعتق (كان لغيره لم يقبل قوله) لانه اقرار على غيره (ولم
 ينسخ البيع ولا غيره) من الهبة والعنق (ولزمته غرامته) للمقر له لانه
 فوته عليه (وان قال لم يكن) ما بعته او وهبته ونحوه (ملكي ثم ملكته
 بعد) البيع ونحوه (واقام بينة) بما قاله (قبلت) بينته (الا ان يكون قد
 اقر انه ملكه او) قال (انه قبض ثمن ملكه) فان قال ذلك (لم يقبل منه)
 بينة لانها تشهد بخلاف ما اقر به وان لم يقم بينة لم يقبل مطلقا ومن قال
 غصبت هذا العبد من زيد لا بل من عمرو او غصبت من زيد وغصبه
 هو من عمرو او قال هو لزيد بل لعمرو فهو لزيد ويغرم قيمته لعمرو
 فصل ١٢ فى الاقرار بالجميل وهو ما احتمل امرين فأكثر على السواء
 ضد المفسر (اذا قال) انسان (له) اى لزيد مثلا (على شئ) او) قال له
 على (كذا) او كذا كذا او كذا و كذا او له على شئ وشئ (قيل نه)
 اى للمقر (فسر) اى فسر ما اقررت به ليتأتى الزامه به (فان ابى) تفسيره

(حبس حتى يفسره) لوجوب تفسيره عليه (فان فسره بحق شفعة او)
فسره (باقل مال قبل) تفسيره الا ان يكذبه المقر له ويدعى جنسا اخر او
لا يدعى شيئا فيبطل اقراره (وان فسره) اى فسر ما اقر به مجملا (بمئة
او خم) او كلب لا يقتى (او) بمال لا يتمول (ككشر جوزة) وجبة
بر او رء سلام او تشيت طلس ونحوه (لم يقبل) منه ذلك لخالفته لمقتضى
الظاهر (ويقبل) منه تفسيره (بكل مباح نفعه) لوجوب رده (او حد قذف)
لانه حق ادمى كما مر وان قال المقر لا علم لى بما اقررت به حلف ان لم
يصدقه المقر له وغرم له اقل ما يقع عليه الاسم وان مات قبل تفسيره لم
يواخذ وارثه بشئ ولو خلف تركة لاحتمال ان يكون المقر به حد قذف
وان قال له على مال او مال عظيم او خطير او جليل ونحوه قبل تفسيره
باقل متمول حتى يام ولد (وان قال) انسان عن انسان (له على الف رجع
فى تفسير جنسه اليه) اى الى المقر لانه اعلم بما اراده (فان فسره بمجس
واحد) من ذهب او فضة او غيرها (او) فسره (باجناس قبل منه) ذلك
لان لفظه يحتمله وان فسره بنحو كلاب لم يقبل وله على الف ودرهم او
وثوب ونحوه او دينار والف او الف وخسون درهما او خمسون والف
درهم او الف الا درهم فالجمل من جنس المفسر معه وله فى هذا العبد
شرك او شركة او هولى وله او شركة بيتنا او له فيه سهم رجع فى تفسير
حصة الشريك الى المقر وله على الف الا قليلا يحتمل على ما دون النصف
(واذا قال) المقر عن انسان (له على ما بين درهم وعشرة لزمه ثمانية)
لان ذلك هو مقتضى لفظه (وان قال) له على (ما بين درهم الى عشرة
او) قال له على (من درهم الى عشرة لزمه تسعة) لعدم دخول الغاية وان
قال اردت بقولى من درهم الى عشرة مجموع الاعداد اى الواحد والاثنين
والثلاثة والاربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية والتسعة والعشرة لزمه
خمس وخمسون وله ما بين هذا الحايط الى هذا الحايط لا يدخل الحايطان
وله على درهم فوق درهم او تحت درهم او مع درهم او فوقه او تحته
او معه درهم او قبله او بعده درهم او درهم بل درهم لزمه درهمان (وان
قال) انسان عن اخر (له على درهم او دينار لزمه احدهما) ويرجع فى
معيته اليه لان او لاحد الشئيين وان قال له درهم بل دينار لزمه
(وان قال) المقر (له على تمر فى جراب او) قال له على (سكين فى قراب

او) قال له (فص في خاتم ونحوه) كله ثوب في متدبل او عبد عليه عمامة او
 دابة عليها سرج او زيت في زق (فهو مقر بالاول) دون الثاني وكذا لو قال
 له عمامة على عبد او فرس مسرجة او سيف في قرابه ونحوه وان قال له خاتم
 فيه فص او سيف بقراب كان اقرارا بهما وان اقر له بخاتم واطلق ثم جاء بخاتم
 فيه فص وقال ما اردت القص لم يقبل قوله واقراره بشجر او شجرة ليس اقرارا
 بارضها فلا يملك غرس مكاتها لو ذهبت ولا يملك رب الارض قلعها واقراره
 بامة ليس اقرارا بجمعها ولو اقر بستان شمل الاشجار وبشجرة شمل الاغصان
 وهذا اخر ما تيسر جمعه والله اسئل ان يعم نعمه وان يجعله خالصاً لوجهه
 الكريم وسبباً للفوز لديه بجنات النعيم والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله وصحبه على مدى الاوقات
 قال مصنفه رحمه الله تعالى وفرغت منه يوم الجمعة ثالث
 شهر ربيع الثاني من شهر سنة ثلاث
 واربعين والف والحمد لله وحده
 وصلى الله على سيدنا محمد
 واله وصحبه وسلم







قد صار طبع هذا الكتاب العذب المستطاب في مطبعة ولاية سورية الجليلة في
 دمشق الشام الشريفة المحمية برخصة مجلس معارفها الموقرة بموجب المضبطة المرمية
 المؤرخة في خمس وعشرين يوماً خلّت من شهر شعبان سنة اربع وثلاثمائة هجرية
 وفي سادس شهر مايس سنة ثلاث وثلاثمائة رومية التي نومرتها ثمان وثمانون
 وكان الفراغ من طبعه بنفقة مصححه انفقير محمد توفيق السيوطي الحنبلي
 في اليوم السابع من شهر شعبان المكرم سنة خمس وثلاثمائة والف
 ولما فاح مسك ختامه ارخه الكامل الفاضل سليم افندي قصاب حسن زاده بقوله

حبذا روض فائق	منه تينى الحقائق
قد زكا طيا نشره	فهو كالمسك عابق
للهورى المنصور قل	بحر عرفان دافق
عم نفا من فضله	تستمد الحقائق
فاز سعى التوفيق في	طبعه فهو السابق
قلت بالطبع ارخوا	قد زها روض فائق





فهرسة كتاب الروض المربع شرح زاد المستقنع

صفحة	صفحة
خطبة الكتاب ١٠٤	٢٠٠
كتاب الجنائز ١١٨	٢٠٥
باب زكاة بهيمة الانعام ١٢٠	باب الانية ١٠
باب زكاة الخبث ١٢٢	باب الاستحجا ١١
باب زكاة الثقلين ١٢٤	باب السواك ١٤
باب زكاة العروض ١٢٦	باب فروض الوضوء ١٧
باب زكاة الفطر ١٢٧	باب مسح الحفين ١٩
باب اخراج الزكاة ١٢٩	باب نواقض الوضوء ٢٢
باب اهل الزكاة ١٣١	باب الفصل ٢٤
كتاب الصيام ١٣٤	باب التيمم ٢٧
باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة ١٣٨	باب ازالة النجاسة ٣١
باب ما يكره وما يستحب وحكم القضاء ١٤٠	باب الحيض ٣٣
باب صوم التطوع ١٤٢	كتاب الصلاة ٣٧
باب الاعتكاف ١٤٥	باب الادان ٣٩
كتاب المناسك ١٤٧	باب شروط الصلاة ٤١
باب المواقيت ١٤٩	باب صفة الصلاة ٥١
باب الاحرام ١٥٠	فصل اركانها ٦١
باب محظورات الاحرام ١٥٢	باب سجود السهو ٦٣
باب القدية ١٥٦	باب صلاة التطوع ٦٧
باب جزاء الصيد ١٥٧	باب صلاة الجماعة ٧٤
باب حكم صيد الحرم ١٥٨	فصل في احكام الامامة ٧٧
باب دخول مكة ١٦٠	فصل في موقف الامام ٨١
باب صفة الحج والعمرة ١٦٣	باب صلاة اهل الاعذار ٨٤
باب الفوات والاحصار ١٧٠	فصل في قصر المسافر الصلاة ٨٦
باب الهدي ١٧٠	فصل يجوز الجمع بين الظهرين ٨٧
فصل تسنن العقيقة ١٧٣	باب صلاة الجمعة ٨٩
كتاب الجهاد ١٧٤	باب صلاة العيدين ٩٦
	باب صلاة الكسوف ١٠٠
	باب صلاة الاستسقاء ١٠١

صحيفة

- ٢٧٤ باب الموصى له
 ٢٧٥ باب الموصى به
 ٢٧٦ باب الوصية بالانصاء
 ٢٧٦ باب الموصى اليه
 ٢٧٨  كتاب الفرائض
 ٢٨٣ باب العصابات
 ٢٨٤ باب اصول المسائل
 ٢٨٥ باب التصحيح والمناسخات
 ٢٨٨ باب ذوى الارحام
 ٢٩٠ باب ميراث الحمل والحنى
 ٢٩١ باب المفقود
 ٢٩٢ باب ميراث الغرقى واهل الملل
 ٢٩٣ باب ميراث المطلقة والاقرار
 ٢٩٤ باب ميراث القاتل والمبعض والولاء
 ٢٩٥  كتاب العتق
 ٢٩٦ باب الكتابة وامهات الاولاد
 ٢٩٧  كتاب النكاح
 ٣٠٢ باب المحرمات فى النكاح
 ٣٠٥ باب الشروط والعيوب فى النكاح
 ٣٠٨ باب نكاح الكفار
 ٣١٠ باب الصداق
 ٣١٥ باب وليمة العرس
 ٣١٧ باب عشرة النساء
 ٣٢١ باب الخلع
 ٣٢٤  كتاب الطلاق
 ٣٢٨ باب ما يختلف به عدد الطلاق
 ٣٣٠ باب الطلاق فى الماضى
 ٣٣٢ باب تعليق الطلاق
 ٣٣٩ باب التساويل والشك
 ٣٤٠ باب الرجعة

صحيفة

- ١٧٧ باب عقد الذمة
 ١٧٩  كتاب البيع
 ١٨٧ باب الشروط فى البيع
 ١٨٩ باب الخيار
 ١٩٦  فصل فى التصرف فى المبيع
 ١٩٧ باب الربا والصرف
 ٢٠١ باب بيع الاصول والثمار
 ٢٠٥ باب السلم
 ٢٠٩ باب القرض
 ٢١١ باب الرهن
 ٢١٦ باب الضمان
 ٢١٧ باب الحوالة
 ٢١٩ باب الصلح
 ٢٢٣ باب الحجر
 ٢٢٧ باب الوكالة
 ٢٣١ باب الشركة
 ٢٣٥ باب المساقاة
 ٢٣٦ باب الاجارة
 ٢٤٢ باب السبق
 ٢٤٣ باب العارية
 ٢٤٥ باب القصب
 ٢٥١ باب الشفعة
 ٢٥٤ باب الوديعة
 ٢٥٧ باب احياء الموات
 ٢٥٩ باب الجمالة
 ٢٦٠ باب اللقطة
 ٢٦٢ باب اللقيط
 ٢٦٣  كتاب الوقف
 ٢٦٨ باب الهبة والعطية
 ٢٧٢  كتاب الوصايا

صحيفة	صحيفة
٣٩١ باب قتال اهل البغي	٣٤٢ كتاب الايلاء
٣٩٢ باب حكم المرتد	٣٤٤ كتاب الظهار
٣٩٣ كتاب الاطعمة	٣٤٧ كتاب الامان
٣٩٥ باب الزكاة	٣٤٩ كتاب العدد
٣٩٧ باب الصيد	٣٥٥ كتاب الرضاع
٣٩٨ كتاب الايمان	٣٥٧ كتاب النفقات
٣٩٩ فصل في كفارة اليمين	٣٦٠ باب نفقة الاقارب
٤٠٠ باب جامع الايمان	٣٦٣ باب الحضانة
٤٠٢ فصل وان حلف لا يفعل شيئاً ففعله مكرها	٣٦٥ كتاب الجنائيات
٤٠٢ باب النذر	٣٦٨ باب شروط القصاص
٤٠٤ كتاب القضاء	٣٦٩ باب استيفاء القصاص
٤٠٦ باب ادب القاضى	٣٧٠ باب الغفو عن القصاص
٤٠٧ باب طريق الحكم وصفته	٣٧١ باب ما يوجب القصاص فيمادون النفس
٤١٠ باب كتاب القاضى الى القاضى	٣٧٣ كتاب الديات
٤١٠ باب القسمه	٣٧٥ باب مقادير ديات النفس
٤١٢ باب الدعاوى والبنات	٣٧٦ باب دية الاعضاء ومنافعها
٤١٢ كتاب الشهادات	٣٧٨ باب الشجاع
٤١٤ باب موانع الشهادة وعدد الشهود	٣٨٠ باب العاقلة
٤١٥ فصل في عدد الشهود	٣٨١ باب القسامة
٤١٦ فصل في الشهادة على الشهادة	٣٨٢ كتاب الحدود
٤١٧ باب اليمين فى الدعاوى	٣٨٣ باب حد الزنا
٤١٨ كتاب الاقرار	٣٨٥ باب حد القذف
٤١٩ فصل اذا وصل باقراره	٣٨٦ باب حد المسكر
٤٢٠ فصل فى الاقرار بالمجمل	٣٨٦ باب التعزير
	٣٨٧ باب القطع فى السرقة
	٣٨٩ باب حد قطاع الطريق

۲۹۸۳۵۲	واحد نمبر
۲۲ الف	دو نمبر
۴۶	کتاب نمبر

